

الهداية (مع شرحها) الكفاية

في المسائل الفقهيه ودلائلها النقلية والعقليه

قد اهتم بطبعهما معا مع بذل الجهد في حسن ترتيبهما وتصحيحهما

خادم العلماء مهين الاطباء

عبد المجيد

عفا عنه الله الوحيد

امتثالا لامر كميتي اف پابلك انستركشن

باعانة هؤلاء العلماء الاعلام والفضلاء الكرام حفظهم الملك المنعام

قاضي القضاة السيد حامد الله النقوي والمفتي عباس علي والمفتي غلام سبحان والحافظ المولوي احمد كبير والمولوي بديع الدين والمولوي عبد الله والمولوي محمد ... والمولوي قدرة الله والمولوي عجيب احمد

سنة ١٢٤٧ هجري

THE HIDAYAH,

WITH

ITS COMMENTARY,

CALLED

THE KIFAYAH,

A Treatise on the Questions of Mohammadan Law,

PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION

BY

HUKEEM MOULUVEE ABDOOL MUJEED

With the Assistance of other learned Men of Calcutta

1831.

٩١٣

بدانکتاب هدایه مع الکفایه در علم فقه
تاریخ یازدهم ماه جمادی الاول ۱۳
بابت منشی حمید الدین در سرکار خریده شد
واصل کتاب

فهرس الهداية والكفاية

المجلد الاول

كتاب الطهارات ١٠

كتاب الصلوة

كتاب الزكوة ٤٧١

كتاب الصوم ٥٥٧

كتاب الحج ٦١٣



الحمد لله الذي اسس على قواعد الكتاب والسنة مباني الدين والاسلام ؞
وشيد بالبراهين الواضحة والحجج القاطعة اركان الشرع والاحكام ؞ وبعث
الى عباده رسلا وانبياء عليهم السلام ؞ للهداية والارشاد ؞ واخلفهم علماء
في اظهار شعائر الملة واطفاء نائرة الزيغ والالحاد ؞ يستفرغون مجهودهم في اعلاء
كلمة الحق ورفع منار الدين ؞ ويستنفدون وسعهم في احياء سنة سيد الانبياء
والمرسلين ؞ محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين ؞ وعلى عترته وخلفائه
الراشدين ؞ وصحابته ومن تابعهم الى يوم الدين ؞ وسلم تسليما كثيرا ۞

وبعد فان الكتب الجامعة في الفقه للاصول والفروع ؞ المنطوية على لطائف
نكت المعقول والمسموع ؞ كثيرة لا تحيط بها الغاية والحد ؞ وجمة لا يستوعبها
الاحصاء والعد ؞ غيران كتاب الهداية من بينها اجمع مصنف لاصول الواقعات

وامهات المسائل ، واحرى مجلد لعيون الرواية ومتون الدلائل ، ثم انه وان كان شرحا للبدايه كاشفا لمشكلاته ، موضحا لمعضلاته ، الا ان فيه غوامض اسرار محتجبة وراء استار لا يكشف عنها من نحارير العلماء الا من اوتي كمال التيقظ في التحقيق ، واكرم في استخراج بدائع الفقه ومحاسن النكت بالعناية الازلية والتوفيق ، والمحققون من مشايخنا شكر الله مساعيهم جمعوا له فوائد ترفع عنه الحجاب ، وتكشف عن وجهه النقاب ، غير ان بعضها في غاية الاختصار غير واف لما في الكتاب ، وبعضها قد جرى فيه نوع من الاطناب ، فاقترح علي ان اجمع منها ما تمس الحاجة اليه ، وانتخب ما هو الموثوق من بينها والمعول عليه ، فاجبت الى ذلك مستعينا بالله وهو المستعان في كل الامور ، ومحتسبا اياه فيما ازاوله وهو العليم بما في الصدور ، وحين انتهى المجموع كافلا بايضاح ما استبهم في الهداية واشكل ، وكافيا بما استصحبه جمع ما في الشروح من الاحصر والاطول ، سميته

الكفاية في شرح الهداية

اسأل الله تعالى ان يوفقني لمزيد العلم والعبادة ، وان يكرمني بحسن العاقبة فيختم لي بالخير والسعادة ، انه الميسر لكل عسير ، وهو على ما يشاء قدير ، وبالاجابة جدير ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعلى معالم العلم واعلامه

قوله الحمد لله الحمد هو الثناء على الجميل من نعمة وغيرها يقال حمدت الرجل على انعامه وحمدته على حسنه وشجاعته والتعريف فيه قيل هو نحو التعريف في ارسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال وقيل الاستغراق اي جميع المحامد لله تعالى والاختلاف معروف وانما خص اضافة الحمد الى هذا الاسم لانه يدل على غيره لان الله اسم للموجود الحي الجامع لصفات الالوهية فيكون ذكره ذكر الصفات كلها معنى ولانه اخص الاسماء للموجود الحي الجامع اذ لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا فالاضافة اليه اولى **قوله** معالم العلم المعلم موضع العلم قيل المراد بها الاصول التي يوقف بها على الاحكام ... والجواز والفساد والحل والحرمة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس واعلاؤها ظاهر حيث اوجب علينا الاتباع والايتمار قال الله تعالى اتبعوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ . وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ . وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ الآيه فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ . وقيل المراد به العلماء واعلاؤهم ايضا ظاهر قال الله تعالى يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ . حيث خصهم بالذكر ثانيا بعد دخولهم في ذكر الذين آمنوا اظهارا لزيادة درجاتهم عنده **قوله** واعلامه قيل المراد بها الاسباب الشرعية (نحو)

واظهر شعائر الشرع واحكامه ۞ وبعث رسلا وانبياء صلوات الله عليهم اجمعين ۞ الى سبل الحق هادين ۞

نحو دلوك الشمس وملك النصاب وشهود الشهر وشرف المكان للصلوة والزكوة والصوم والحج لان العليم هو الامارة والاسباب الشرعية امارات لوجوب الاحكام في الحقيقة لان الوجوب في الحقيقة مضاف الى ايجاب الله تعالى وهو غيب عنا ولله تعالى اقام الدلالات الظاهرة من نحو دلوك الشمس وغيره علما على ايجابه الغيبي تيسيرا للعباد واعلاها من حيث اضاف الوجوب اليها وقيل المراد بالاعلام العلماء الذين يقتدى بهم وله وجه حيث يطلق الاعلام ويراد بها العلماء في كثير من المواضع ۞

قوله واظهر شعائر الشرع الشعائر بالهمزة كما في الصحائف جمع شعيرة وهي ما جعل علما على طاعة الله تعالى قيل المراد بها ما يؤدي على سبيل الاشتهار كصلوة الجمعة والعيدين والخطبة وجمع العرفات والمزدلفة والمراد من الشرع المشروع اذ لو كان المراد به الشارع لقال شعائره ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون واضعا للظاهر موضع المضمر قلت فيه اطناب بلاضرورة وهذا قبيح في الكلام والمشروع باطلاقه يتناول الاسباب والاحكام الشرعية وهذا من قبيل اضافة البعض الى الكل **قوله** واحكامه الحكم الاثر الثابت بشيء نحو الجواز والفساد والاضافة للبيان كما تضمنته لجواز اضافة الاحكام الى غير المشروع كالنحو وغيره فكان هذا من المصنف رح رعاية المناسبة بين التحميد والتصنيف على ما قبل ذكرا لتحميد متضمنا مضمون التأليف من شرط صحة التصنيف

قوله وبعث رسلا وانبياء بعث الرسل من اعلى النعم والرسول هو النبي الذي معه كتاب كموسى عليه السلام والنبي هو الذي ينبئ عن الله تعالى وان لم يكن معه كتاب كذا في الكشاف

قوله هادين صفة لانبياء هداه الطريق اذ هبه الى المقصد وذلك لا يتحقق الا (من)

واخلفهم علماء الى سنن سننهم داعين * يسلكون فيما لم يؤثر عنهم مسلك الاجتهاد * مسترشدين منه في ذلك وهو ولي الارشاد * وخص اوائل المستنبطين بالتوفيق * حتى وضعوا مسائل

من الله تعالى واليه الاشارة في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهداه الى الطريق. اي اراءه الطريق وهي وظيفة الرسل صلوات الله تعالى عليهم اجمعين *

قوله واخلفهم علماء من خلف فلان فلانا اذا جاء خلفه عدي بالهمزة الى المفعول الثاني اي جاء بهم خلفهم وجعلهم خلفاء لهم فان العلماء ورثة الانبياء والوارث خليفة المورث وعلماء جمع عالم كشعراء جمع شاعر وهو من قبيل لابن وتامر لان العلم امر يدل على ان صاحبه تعاطاه حتى افضي اليه وليس بجمع عليم وان كان يجيء في هذا كحكيم وحكماء **قوله** يسلكون من باب ترشيح الاستعارة لذكر الطريق اولا ولهذا قال مسلك الاجتهاد وعقبه بقوله مسترشدين **قوله** فيما لم يؤثر عنهم اي لم يروعن الرسل والانبياء من اثر الحديث اذا رواه **قوله** وخص اوائل المستنبطين اراد بذلك والله اعلم ابا حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اذ هم الحائزون قصبات السبق في مضمار استنباط الدلائل من النصوص والفائزون بدرجات الفضل في وضع المسائل على الخصوص. وكل من بعدهم مقتدون على آثارهم مقتبسون من انوارهم فلهم الدرجة العليا والرتبة القصوى رزقنا الله شفاعتهم آمين رب العالمين والاستنباط الاستخراج من نبط الماء من العين اذا خرج ويستعمل الاستنباط في استخراج الوصف المؤثر من النصوص لما ان في الموضعين كلفة ومشقة ولهذا اعظمت به اقدار العلماء وارتفعت درجاتهم ولما بين الماء والعلم من المشابهة اذ الاول سبب حيوة الاشباح والثاني سبب حيوة الارواح واليه وقعت الاشارة في قوله تعالى واحيينا به بلدة ميتا (و)

من كل جلي ودقيق * غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع * والنوازل يضيق عنها نطاق الموضوع * واقتناص الشوارد * بالاقتباس من الموارد *

وقوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه اي كافرا فهديناه فاطلق اسم الاحياء فيهما * **قوله** من كل جلي ودقيق اراد به المسائل القياسية والاستحسانية فان البعرة اذا وقعت في البئر القياس ان تفسد الماء لوقوع النجاسة في الماء القليل هذا دليل ظاهر دركه والاستحسان ان لا تفسد لان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاجزة والمواشي تبعر حولها وتلقيها الريح فيها فجعل القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهذا دليل خفي دركه **قوله** غير ان الحوادث جواب عما ترد شبهة على قوله وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق ان المسائل اذا كانت كلها موضوعة فما بال من بعدهم يتصدى لاستنباط الدلائل ووضع المسائل اليس تكفي موضوعاتهم فاجاب عنه وقال نعم كذلك الا ان النوازل تنزل ساعة بعد ساعة والحوادث تحدث حينا غب حين فلا يستوعب جميعها نطاق الموضوعات ولا يحوز كلها حزام المنصوصات فمست الحاجة لمن بعدهم الى وضع المسائل على حسب تلك الحوادث والنوازل لكن بانيا على ما اسسوه ومفرعا على ما اصلوه فكانوا هم الواضعين كلها على التحقيق بعضها بالمباشرة وبعضها بالتسبيب لبيان الطريق فكان لهم الاجر المسنى والذكر المعلى **قوله** واقتناص الشوارد بالاقتباس من الموارد الاقتناص الاصطياد والشوارد جمع شاردة وهي النافرة من الشراد والشرود من حد ضرب يقال اقتبس منه نارا وعلما اي استفاد لما استعار الشاردة وهي الصيود النافرة والمتعسرا صابتها للمعاني الدقيقة المؤثرة المستخرجة من الاصول المتصعب ادراكها بجامع تعسر الوصول ورشح تلك الاستعارة بالاقتناص وجعل لفظ الاقتباس قرينة لها واراد بالموارد الاصول لما بين الماء (و) .

والاعتبار بالامثال . من صنعة الرجال . وبالوقوف على المأخذ . يعض عليها بالنواجذ .
وقد جرى على الوعد في مبدأ بداية المبتدي . ان اشرحها بتوفيق الله تعالى شرحا
ارسمه بكفاية المنتهي . فشرعت فيه والوعد يسوغ بعض المساغ . وحين اكاد اتكي
عنه اتكاء الفراغ . تبينت فيه نبذا من الاطناب . وخشيت ان يهجر لاجله الكتاب .

والعلم من التشبه فكما ان المورد يستسقى منه الماء فكذلك الاصول يؤخذ منها
المعنى المؤثر في حكم الفروع اوكما ان الصيود النافرة يتيسر اصطيادها في الموارد
فكذلك المعاني الشاردة تستفاد من الاصول التي هي كالموارد .
قوله والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال اي وقياس الاحكام على نظائرها
بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرجولية الجامعين لما يكون في الرجال
من مرضيات الخصال لا من صنع كل احد وجعل من عداهم كانه ناقص
في الرجولية **قوله** وبالوقوف على المأخذ يعض عليها بالنواجذ قال في المغرب
العض قبض بالاسنان من باب لبس وعض في العلم بناجذه اذا اتقنه والناجذ
ضرس الحلم اي انما يتوصل الى ايقان تلك الشوارد بالوقوف على مأخذ
النصوص والضمير في عليها للشوارد **قوله** والوعد يسوغ بعض المساغ اي يجوز
بعض التجويز اي شرعت في شرح البداية الموسوم بكفاية المنتهي والحال
ان الوعد الذي جرى لي تجوز ما تصدى له لان الخلف في الوعد مذموم
شرعا وان كان صعوبة هذا الامر تقتضي الامتناع عنه هذا من المصنف
رحمه الله هضم النفس وتعظيم شأن التصنيف **قوله** اتكي عنه ضمن الاتكاء
معنى الفراغ فعداه بعن اي كنت متكئا عليه فلما انتهى كدت استريح
لفراغي عنه **قوله** اتكاء الفراغ اي اتكاء متلبسا بالفراغ **قوله** نبذا يقال
في رأسه نبذ من شيب واصاب الارض نبذ من مطر اي شيء يسير (قوله)

فصرفت العنان والعناية ۔ الى شرح آخر موسوم بالهداية ۔ اجمع فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية ۔ ومتون الدراية ۔ تاركا للزوائد في كل باب ۔ معرضا عن هذا النوع من الاسهاب ۔ مع ما انه يشتمل على اصول ۔ تنسحب عليها فصول ۔ واسأل الله تعالى ان يوفقني لاتمامها ۔ ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها ۔ حتى ان من سمت همته الى مزيد الوقوف يرغب في الاطول والاكبر ۔ ومن اعجله الوقت عنه يقتصر على الاصغر والاقصر ۔

قوله فصرفت العنان والعناية العناية مصدر عنى بكذا اذا اهتم به **قوله** بين عيون الرواية عين الشيء خياره **قوله** متون الدراية متن الشيء بالضم متانة فهو متين اي صلب وقوي ويقال رجل متين اي صلب وقوي والمراد من متون الدراية هو المعاني المؤثرة والنكات المتينة التي لا تنقض **قوله** في كل باب اي في الرواية والنكت **قوله** مع ما انه يشتمل على اصول تنسحب عليها فروع فيه دفع توهم من يتوهم انه لما ترك الزوائد في كل باب واعرض عن الاسهاب لعله لم يأت باصول ذات فوائد فقال مع كونه محذوف الزوائد مشحون بالفوائد هذا كما قيل في فساد البيع بالشرط وهو كل شرط يخالف مقتضى العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفسد البيع والا فلا ففي كل قيد منه احتراز عما يضاده وجمع لما يوافقه وكذلك في مسئلة المحاذاة ومن شرط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل وامثالها كما يعثر عليها في اثناء كلماته **قوله** لا تمامها — واختتامها يريد به شرحين وفي بعض النسخ لا ختتامهما ۔

(قوله)

وللناس فيما يعشقون مذاهب ؛ والفن خير كله ثم سألني بعض إخواني ؛ أن أملي عليهم المجموع الثاني ؛ فافتتحته مستعينا بالله تعالى في تحرير ما اقاوله ؛ متضرعا إليه في التيسير لما احاوله ؛ انه الميسر لكل عسير ؛ وهو على ما يشاء قدير ؛ وبالاجابة جدير ؛ وحسبنا الله ونعم الوكيل ٭

قوله وللناس فيما يعشقون مذاهب ؛ الشعر لابي نواس ولبـــــــــه

علي لربع العامرية وقفـــة ؛ ليملي علي الشوق والدمع كاتب

ومن عادتي حب الديار لاهلها ؛ وللناس فيما يعشقون مذاهب ٭

قوله اقاوله المقاولة القول ولكن فيها زيادة مزاولة ومقاساة ليست في القول لانها من باب المغالبة والمباراة لان الفعل متى غولب فيه جاء ابلغ واحكم مما اذا زاوله وحده لزيادة قوة الداعي اليه المحاولة طلب الشيء بحيلة ومنه الحديث اللهم بك احاول وبك اقاول روي انه عليه السلام كان يقول هذا الدعاء عند لقاء العدو اي بنصرتك وتوفيقك ادفع عني كيد العدو واطلب الوثوب عليهم يقال فلان جدير بكذا اي خليق والله اعلم ٭

كتاب الطهارات

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية

بد بكتاب الطهارات لان الصلوة عماد الدين واعظم اركان الاسلام بعد
الايمان بالله تعالى فكانت أحق بالتقديم والطهارات شرطها ولابد من
تقديم الشرط على المشروط وانها اهم لانها لاتسقط بعذر ما من الاعذار بخلاف
سائر الشروط من استقبال القبلة وستر العورة وطهارة الثوب والمكان ❊ وذكر
الطهارة بلفظ الجمع دون الواحد كما في الصلوة والزكوة نظرا الى اختلاف
انواع الطهارة حدا وحقيقة فان طهارة الوضوء نفس امرار الماء ونفس اصابته
وفي الثوب غسله حتى يزيل النجاسة وكذلك طهارة التيمم مخالفة لهما
اما الصلوة المطلقة فليست بمختلفة الحقائق اذ هي عبارة عن الاركان المعهودة
وان تنوعت من حيث الصفات بالفرض والواجب والنفل وكذلك في
الزكوة يجمع انواعها قوله عليه السلام هاتوا ربع عشور اموالكم فكان المؤتى
من كل انواع المال ربع العشر فكانت شيئا واحدا من حيث ربع العشر ❊

قوله قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة الآية افتتح بآية الوضوء تبركا
بكلام الله تعالى وان كان الاصطلاح يقتضي ان يكون الدليل مرتبا على المدلول
اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وانما جاء باذا وهي تستعمل في الامور الكائنة
لا محالة دون ان وهي في الامور المترددة لان القيام الى الصلوة من الامور
الكائنة لا محالة نظرا الى الايمان ❊ وقيل في الآية الالتفات والمشهور
ان الالتفات في علم المعاني هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير (عنه)

(كتاب الطهارات)

ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس

عنه بآخرمنها وغيرالمشهور ان يكون مقتضى الظاهر ان يعبرعنه بغيره منها وقدعدل هنا عن الغيبة وهوالذي آمنوا الى الخطاب وهو قمتم فيكون من هذا الباب وليس كما قيل لان الغيبة والخطاب هنا كل واحد منهما في موضعه والعدول عنه خروج عن سنن العربية لان ضمير الموصول يكون غائبا في الاستعمال الشائع ولهذا نسب الى مخالفة القياس قول علي رضي الله تعالى عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ۞ وكذلك الخطاب في قمتم في موقعه اذ لا يقال يا فلان اذا فعل بل يقال اذا فعلت لان المنادى في مقام المخاطب وجميع ما ورد من الخطابات في القرآن يعد مثل هذا النداء وكذا في كلام العرب على هذه الطريقة ولا يسمع دعوى العدول في الكل فافهمه ۞

قوله ففرض الطهارة الفرض لغة التقدير والقطع قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي قدرنا وقطعنا الاحكام فيها قطعا وفي الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصا ثابت بدليل لا شبهة فيه والفرض ههنا المفروض كقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه والاضافة للبيان لان المفروض قد يكون من الطهارة وغيرها اي مفروض الطهارة غسل الاعضاء الثلاث وهي الوجه واليد والرجل وفي الكشاف قرأ جماعة وارجلكم بالنصب فدل على ان الارجل مغسولة فان قلت ما يصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح قلت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على الثالث الممسوح لا ليمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن ظان يحسبها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وعن علي رض انه اشرف على فتية من قريش فرأى في وضوئهم تجوزا فقال ويل للاعقاب من النار فلما سمعوا جعلوا يغسلونها

بهذا النص والغسل هو الاسالة والمسح هو الاصابة ء

غسلا ويد لكونها دلكا وعن ابن عمر رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فتوضأ قوم واعقابهم بيض تلوح فقال ويل للاعقاب من النار وفي رواية
جابر ويل للعراقيب وعن عمر انه رض رأى رجلا فتوضأ فترك باطن قدميه
فامره ان يعيد الوضوء وذلك للتغليظ عليه وعن عائشة رض لان يقطعا احب
الي من ان امسح على القدمين بغير خفين وعن عطاء والله ما علمت ان احدا من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين وقد ذهب بعض
الناس الى ظاهر العطف فاوجب المسح وعن الحسن انه جمع بين الامرين ء
وروي عن الشعبي نزل القرآن بالمسح والغسل سنة الى هذا وفي الكشاف ونظيره
قوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس
والقمر الآية ء والجامع ان في كل واحد منهما مسحا اذ المتوضي لا يقنع بصب
الماء على الاعضاء حتى يمسحها في الغسل ويقال مسحت للصلوة اي توضأت ولا يعتبر
قول من رأى المسح على الرجل نظرا الى ظاهر العطف لان قراءة النصب
يعارضه ولو تكلف فقال قراءة النصب للعطف على محل المجرور وهو قوله برؤسكم
فقد ارتكب مجازا والعمل بالحقيقة اولى وفيه عمل بالنص من كل وجه ايضا لان المسح
بعض الغسل اذ المسح هو الاصابة والغسل هو الاسالة فكان الحمل عليه اولى ولان
التطهير هو المقصود في الوضوء لقوله عز اسمه ولكن يريد ليطهركم والغسل هو المطهر حقيقة
وحكما فكان العمل به عند الاحتمال اولى وقراءة الجر ايضا تحتمل العطف على الايدي
وان كان مجرورا اذ يحتمل ان يكون الجر فيه للجوار فعلم ان القول بالمسح على الرجل تعسف
وخروج عن القطع الى الاحتمال ومخالفة للسنة المشهورة ومخالفة لعمل الصحابة ايضا ء

قوله بهذا النص لان هذا النص قطع وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل (قائم)

قائم الى الصلوة سواء كان محدثا او غير محدث وعليه اصحاب الظواهر فقالوا الوضوء سببه
القيام الى الصلوة فكل من قام اليها فعليه ان يتوضأ وهذا فاسد لما روي ان النبي عم كان
يتوضأ لكل صلوة فلما كان يوم الفتح صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رض رأيتك
اليوم فعلت شيئا لم تكن تفعله من قبل فقال عمدا فعلت يا عمر كيلا يحرجوا ومذهبهم
هذا يوجب ان من جلس فتوضأ ثم قام الى الصلوة يلزمه وضوء آخر فلا يزال
كذلك مشغولا بالوضوء لا يتفرغ للصلوة وفساد هذا لا يخفى على احد كذا ذكره
في المبسوط الامام المحقق شمس الائمة ابوبكر محمد بن سهل السرخسي رحمه الله
وقال اصحاب الطرد سببه الحدث لانه يتكرر بتكرر الحدث وهذا ايضا فاسد
لان السبب ما يكون مفضيا الى المسبب والحدث رافع للوضوء لا يفضي اليه فكيف
يكون سببا له وعند الجمهور سببه الصلوة لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم يعني اذا اردتم القيام الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم لاجل
الصلوة لان مثل هذا الكلام لافادة اثبات الثاني للاول كما يقال اذا دخلت
على السلطان فتزين اي لاجل الدخول عليه واذا رأيت الاسد فخذ
حذرك ولانه مضاف اليها وهي تدل على السببية لانها تدل على الاختصاص
فثبت اقوى وجوهه وذا في ان يكون سببا له فالمسبب حادث به ولان الطهارة
شرط الصلوة يوجب ان يكون سبب وجوبها الصلوة لا غير قياسا على سائر
الشرائط من استقبال القبلة وستر العورة والطهارة عن النجاسة الحقيقية وهذا لان
شرط الشيء تبع له وانما يصير تبعا له ان لو وجب بسببه فلو وجب بسبب آخر
يصير تبعا المسببه لا لمشروطه وانما لم يجب على المتوضي وان تكرر سببه وهو الصلوة
لان فعل الوضوء غير مقصود بنفسه وانما المقصود حكمه وهو اباحة الصلوة فلما كان
المقصود حاصلا كفى ذلك كما في استقبال القبلة وستر العورة وتطهير الثوب اذا وجدت

هذه الافعال عند الشروع لا يشترط تجديدها فكذا هذا فثبت بما ذكرنا ان سبب وجوب الوضوء هو الصلوة والحدث شرطه بدلالة النص وصيغته اما الدلالة فلانه ذكر التيمم بالتراب الذي هو بدل عن الماء معلقا بالحدث والنص في البدل نص في الاصل لانه لا يفارقه بشرطه وسببه وذكر الغسل وهو اعظم الطهرين معلقا بالحدث فقال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال وان كنتم مرضى الآية واما الصيغة فقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي من مضاجعكم لان القيام المطلق كان عن غير القيام مطلقا وهو الاضطجاع وهو كناية عن النوم والنوم دليل الحدث كما في قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط وهو كناية عن التمكن في المكان المطمئن للاستتار والتمكن فيه دليل الحدث قال فخر الاسلام البزدوي رحمة الله عليه في اول القياس واختيرهذا النظم والله اعلم لان الوضوء مطهر وضعا فدل على قيام النجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم والصلوة سبب الوضوء والحدث شرطه فلم يذكر الحدث ليعلم انه سنة وفرض فكان الحدث شرطا لكونه فرضا لا لكونه سنة فاما الغسل فلا يسن لكل صلوة بل هو فرض خالص فلم يشرع الا مقرونا بالحدث ولا يقال ان الغسل سنة للجمعة فيثبت التنوع لانا نقول المدعى انه لا يسن لكل صلوة فلم يتجه نقضا ونقول كونه سنة لصلوة الجمعة غير مسلم لان الغسل عند البعض لليوم لا للصلوة . وهذا مما اختاره فخر الاسلام البزدوي رحمه الله . وذكر في الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون الامر شاملا للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الايجاب ولهؤلاء على وجه الندب قلت لا لان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الالغاز والتعمية.

قوله من قصاص الشعر في الديوان قصاص الشعر بفتح القاف وقصاصه (بضمها)

وهومشتق منها والمرفقا ن والكعبان يدخلان فى الغسل عند نا خلافالزفر رح وهويقول
ان الغاية لا تدخل تحت المغيا كالليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لاسقاط ماوراءها

بضمها بمعنى وهومنتهاه فى الرأس وغايته *

قوله وهومشتق منها فى الكافي وخطىء صاحب الهداية في قوله وهومشتق منها حيث جعل الثلاثي مشتقا من المنشعبة والامر بالعكس والمخطىء مخطىء فقد قال صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيمم لان المنتفعين به يقصدونه واشتقاق البرج من التبرج لظهوره **قوله** لاسقاط ماوراءها الاصل في هذا ان الغاية قد تذكرلمد الحكم اليها وقد تذكرلاسقاط الحكم عما وراءها وانما يتبين ذلك بالنظرفي صدر الكلام ان كان صدرالكلام لايتناول الغاية وما وراءها لواقتصرعلى الصدر يعلم ان ذكرالغاية لاثبات الحكم ومده اليها فيجعل غاية الاثبات فلا يدخل تحت الاثبات ومتى كان صدرالكلام يتناول الغاية وما وراءها لواقتصرعليه يعلم ان ذكرالغاية لقصرالحكم فيجعل غاية الاسقاط فبقي الحكم الاول ثابتا فى الغاية بصدرالكلام كانه لم يذكرالغاية والذي نحن فيه من قبيل الثاني لان قوله تعالى وايديكم يتناول كل اليد من رؤس الاصابع الى الابط فصارذكرالمرافق بحرف الغاية لاخراج ماوراء المرفق من ان يكون داخلا تحت حكم الاسقاط فبقي حكم الغسل ثابتا فى المرفق بصدرالكلام واما الصوم فهومن قبيل الاول لانه يتناول الامساك ساعة لغة وشرعا حتى لوحلف لايصوم فصام ساعة حنث ولا يدخل محل الغاية تحت حكم الصدرلان هذه الغاية لمد الحكم لما قلنا وانما دخلت الغاية في حكم الصدر اذا كانت لقصرالحكم لانها دخلت فى صدرالكلام والى تفيد معنى الغاية مطلقا واما دخولها فى الحكم وخروجها فامريدورمع الدليل فلا يخرج عن الصدر

اذ لولا ها لا ستوعبت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمد الحكم اليها اذ الاسم

بغير د ليل واذ اكانت لمد الحكم فلا يدخل من غير د ليل فان قيل دعوى غاية الاسقاط انما تصح ان لو كانت الغاية لليد بل هي غاية غسل اليد لان المأمور به مقصود اهو الغسل والغاية تكون لبيان المأمور به ولان المقصود من الكلام هو الفعل لا محل الفعل لانه تبع ولان ذكر اليد وارادة الكف غالب في الشرع وفي العرف اما الشرع فكآية السرقة واما العرف فانه اذا قيل عند الطعام اغسل يدك اوغسل فلان يده لا يراد بها الا الكف فلا تثبت الزيادة عليها الا بذكر الغاية فح كانت هذه الغاية غاية مد الحكم كما في الصوم قلنا دعوى غاية مد الغسل ساقطة ايضا لفهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذلك الى الآباط في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان فكان ذكر الغاية لاخراج ما وراءه فتبقى المرافق داخلة كما ذكرنا ولما اشتبهت حال هذه الغاية باعتبار ان من الغايات مايدخل ويكون حرف الى فيه بمعنى مع كما قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ومن الغايات ما لا يدخل وهو ظاهر كان هذا مجمل في كتاب الله تعالى فبينه نبيه عليه السلام بفعله فانه توضأ وادار الماء على مرافقه ولم ينقل عنه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء فلو كان ذلك جائزا لفعل مرة تعليما للجواز كذا في المبسوط واما في باب السرقة عرف بقول النبي عليه الصلوة والسلام وضرب من المعقول وهو التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشاف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فمافيه دليل على الخروج قوله تعالى فنظرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظرا في كلتا الحالتين معسرا وموسرا وكذلك اتموا الصيام (الى)

يطلق على الامساك ساعة والكعب هو العظم الناتئ

الى الليل ولو دخل الليل لوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول قولك
حفظت القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله
ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لوقوع العلم بانه لا يسري
به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين
لا دليل فيه على احد الامرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في
الغسل واخذ زفر رح بالمتيقن وذكر في بعض الفوائد ثم في الآية ذكر المرافق
بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد
على الآحاد كما يقال ركب القوم دوابهم ولكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة
ولو قيل الى الكعاب فهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد
فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتناول الكعبين من كل رجل فان قيل يشكل بقوله
تعالى وايديكم وارجلكم على ما ذكرتم ينبغي ان يكون الواجب على كل
مكلف غسل يد واحدة ورجل واحدة قيل له جاز ان يكون الثابت بالنص غسل
يد ورجل واحدة والاخرى بدلالة النص او يقال الاصل ما ذكرنا ولكن
يحتمل ان يكون الجمع مقابلا بالفرد كما قال زفر رحمه الله فاحتطنا وقلنا بوجوب
غسلهما ونقول الاصل ما ذكرنا ولكن تخلف الحكم عنه بدليل خارجي وهو فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وتخلف الحكم عن الاصل في صورة
لدليل لا يمنع التمسك به في صورة فقد ذلك الدليل وقيل انما ذكر المرافق بلفظ
الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان المرفق طرفا العظم الذي يرتفق به اي يتكأ
عليه وانها في كل يد ثلثة طرف احد عظمي الساعد وطرفا عظم العضد بخلاف الكعبين
فانهما العظمان الناتئان من جانبي القدم قاله الاصمعي وعليه عامة الفقهاء

هو الصحيح ومنه الكاعب قال والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روى المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه والكتاب مجمل فالتحق بيانا به وهو حجة على الشافعي في التقدير بثلث شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب

قوله هو الصحيح احترازعما ذكر هشام عن محمد رحمه الله انه المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك قال لان الكعب اسم للمفصل ومنه كعوب الرمح والذي في وسط القدم مفصل وهو المتيقن به وهذا سهو من هشام لم يرد محمد رحمه الله تفسير الكعبين بهذا في الطهارة فانما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين ليقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فلاشك انه العظم الناتي المتصل بعظم الساق وكذا في قوله عليه السلام الصقوا الكعاب بالكعاب كذا في المبسوط **قوله** والمفروض في مسح الرأس اي المقدر على وجه الفرضية لا يقال هذا المقدار غير مقطوع به للاختلاف فكيف يكون فرضا لانا نقول الفرض على نوعين قطعي وهو كما ذكرت وظني وهو الفرض على زعم المجتهد كايجاب الطهارة بالفصد والحجامة عند اصحابنا فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند ارادة الصلوة وهذا من قبيل الثاني وقال الشافعي رح المفروض ادنى ما يطلق عليه اسم الرأس اذ الباء في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم للتبعيض وقال مالك رحمه الله كله لان الباء صلة كما في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وقال الحسن البصري رحمه الله اكثر الرأس لان للاكثر حكم الكل **قوله** والكتاب مجمل المجمل ما ازدحمت فيه المعاني فاشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل واذا عرف ذلك فنقول الباء متى دخلت في آلة المسح تعدى الفعل الى محله فتستوعبه لا الآلة نحو مسحت رأس اليتيم بيدي (ومتى)

وفي بعض الروايات قدره بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلث اصابع من اصابع اليد لانها اكثر ما هو الاصل في آلة المسح ٭

ومتى دخلت في محله تعدى الفعل الى الآلة فيستوعبها لا الى المحل كما في الآية فيقتضي ممسوحية الرأس وهو مجمل يحتمل السدس والربع والثلث وغيرها وما روى المغيرة صار بيانا له فان قيل المجمل ما لا يمكن العمل به قبل البيان وامكن العمل به هنا لانه يخرج عن عهدته بادنى ما يطلق عليه اسم البعض قلنا لم يرد ذلك على اراد بعضا مقدرا لانه يحصل بغسل الوجه فلا يحتاج الى الايجاب على حدة اونقول المفروض في سائر الاعضاء غسل مقدر فكذا في هذه الوظيفة ولا يقال حديث المغيرة ليس بدليل لانه يدل على فرضية عين الناصية والمدعى قدر الربع لان الحديث يحتمل التعيين وبيان المقدار ولو حملناه على التعيين يكون نسخا ولو حملناه على البيان يكون بيانا وخبر الواحد صالح للبيان لا للنسخ فحملناه على ما يصلح لا على ما لا يصلح فان قيل حكم المسح في التيمم ثبت بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ثم الاستيعاب فيه شرط قلنا اما على ظاهر رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط فيه الاستيعاب بهذا المعنى واما على ظاهر الرواية فقد عرفناه اما باشارة الكتاب وهو ان الله تعالى اقام التيمم في هذين العضوين مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب في الغسل فرض فكذلك فيما اقيم مقامه او عرفناه بالسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام لعمار رضي الله عنه يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين والسباطة الكناسة فاراد المكان الذي القى القوم الكناسة فيه فكان اطلاق اسم الحال على المحل وانما لم يقتصر في ايراد الحديث على قوله مسح على ناصيته مع كفايته للمدعى لان نقل الحديث بما يتلوه يتعلق من الحكاية يوجب صحته وتأكدته ٭

قوله وفي بعض الروايات قدره اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع وذكر

قال وسنن الطهارة غسل اليدين

في الاصل الفرض قدر ثلث اصابع لان الباء دخلت في المحل فتستوعب الآلة وهي غير مستوعبة عادة وحقيقة فيراد اكثرها والاصل في اليد الاصابع اذ لو قطعها بلا كف يجب نصف الدية كما لو قطعها مع الكف ولم يجب حكومة العدل للكف كما لو انفرد والثلث اكثرها فيقام الكل التقديري مقام الكل الحقيقي وذكر ابن رستم رحمه الله في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يمدها جاز في قول محمد رح في الرأس والخف جميعا ولم يجز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى يمدها فيصيب البلة ربع رأسه فالحاصل ان مسئلة الرأس مخمسة قولان من اصحابنا وقول الشافعي وقول مالك وقول الحسن البصري رح •

قوله وسنن الطهارة وجه التمسك بالحديث انه عليه السلام نهى عن الغمس على وجه التاكيد والنهي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فهذا اولى فحرم الغمس قبل الغسل والاجتناب عن المحرم واجب وبالغسل يصير مجتنبا فيجب بالنظر الى اول الحديث وبالنظر الى آخره لا حيث اشار الى توهم النجاسة ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يجب فاليقين لا يزول بالشك فقلنا بالامر بينهما وهو السنة ثم غسلهما وان كان فرضا لكن تقديم غسلهما الى رسغيه سنة وينوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب بخبر التعيين وينوب عن الفرض بالنص وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلهم اتوار على ابواب المساجد يتوضؤن منها والشرط في الحديث يحتمل انه خرج مخرج العادة لان غسل اليدين اولا سنة مطلقا قال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمة الله عليه فلما ظفرت بالرواية بحمد الله عن محمد رح في المحيط وتحفة الفقهاء وجمع نجم الائمة البخاري رح ان غسل اليدين الى الرسغ في ابتداء الوضوء سنة (على)

قبل ادخالهما الاناء اذا استيقظ المتوضي من منامه لقوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمسن يده في الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لايدري اين باتت يده ولان اليد آلة التطهير فتسن البداية بتنظيفها وهذا الغسل الى الرسغ لوقوع الكفاية به في التنظيف ٭

قال وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه الصلوة والسلام لاوضوء لمن لم يسم

على الاطلاق زال الاشتباه بحمد الله على ان توهم النجاسة في آلة التطهير شامل للكل فيكون الاستنان شاملا ويحتمل ان يكون شرطا ولهذا قيده في الايضاح وشرط في مختصر الكرخي وسائر شروح المختصر وذكر في شرح الآثار وانما نهي لاحتمال تنجس اليد اذ عادتهم ان لايستنجوا بالاحجار ولا بالماء حتى لو نام مستنجيا لاحاجة الى غسل اليدين ٭

قوله قبل ادخالهما الاناء حكي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني رحمه الله ان الاناء اذا كان صغيرا يمكنه رفعه يرفعه المتوضي بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصب الماء على كفه اليسرى ويغسلها ثلثا ولا يدخل يده فيه وان كان كبيرا لا يمكن رفعه كالجب وشبهه فان كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم يغسل يديه على نحو ما بينا فان لم يكن معه كوز صغير ادخل اصابع اليد اليسرى مضمومة في الاناء ولا يدخل الكف ويرفع الماء من الجب ويصب على يده اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى بالغا ما بلغ في الاناء ان شاء وقوله عليه السلام لايغمسن يده في الاناء محمول على ما اذا كانت الآنية صغيرة او كبيرة ومعه آنية صغيرة اما اذا كانت الآنية كبيرة وليس معه آنية صغيرة فالنهي محمول على الادخال على سبيل المبالغة

قوله وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء اختلف في لفظ التسمية قال الطحاوي رحمة الله عليه يقول بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وعن الوبري رحمه الله يتعوذ في ابتداء الوضوء ويبسمل للتبرك والافضل فيه ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم ٭

والمراد به نفي الفضيلة والاصح انها مستحبة وان سماها في الكتاب سنة ويسمي قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح

قوله والمراد به نفي الفضيلة لا نفي الجواز لئلا يلزم الزيادة على النص بخبر الواحد وهي نسخ وهذا لان الله تعالى امر بالوضوء وهو غسل ومسح وما شرط التسمية فلو شرطناها بالخبر لنسخنا النص به ولان قوله عليه الصلوة والسلام من توضأ وسمى كان طهورا لجميع بدنه ومن توضأ ولم يسم كان طهورا لاعضاء وضوئه يقتضي وجود الوضوء بلا تسمية فحمل الاول على نفي الفضيلة ليعمل بهما ولما ثبت سنيتها للوضوء شرطت ابتداء ليكون للوضوء كله لا لبعضه فان قيل هلا اوجبتموها كالفاتحة قيل له انما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه الصلوة والسلام من غير الترك ولم ينقل نفس المواظبة فضلا عن عدم الترك حتى قال في الكتاب والاصح انها مستحبة لا سنة اذ السنة لا تثبت بدون المواظبة ولان خبر الفاتحة ورد في الصلوة وانها عبادة مقصودة وهذا الخبر ورد في الوضوء وانه ليس بعبادة اوليس بمقصود فانحطت رتبة عن الاول فافاد السنة

قوله والاصح انها مستحبة لان المواظبة لم تشتهر من رسول الله عليه الصلوة والسلام

قوله وان سماها في الكتاب اي في مختصر القدوري لان لفظ المبسوط بلفظ الاستحباب

قوله هو الصحيح احتراز عن قولين آخرين قال بعضهم يسمي قبل الاستنجاء ليقع الاستنجاء ايضا وهو سنة مع التسمية وقال بعضهم يسمي بعد الاستنجاء لان قبله حال كشف العورة وذكر الله حال كشف العورة غير مستحب تعظيما لاسم الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفتاوى قاضيخان ثم قال في فتاوى قاضيخان والاصح ان يسمي مرتين والاختلاف في التسمية نظير الاختلاف في غسل اليد فقال بعضهم يغسل يديه قبل الاستنجاء وقال بعضهم بل يغسلهما بعد الاستنجاء والاصح ان يغسلهما مرتين قبله وبعده (قوله)

والسواك لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده يعالج بالاصبع لانه عليه السلام فعل كذلك . والمضمضة . والاستنشاق لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة . وكيفيته ان يمضمض ثلثا يأخذ لكل مرة ماء جديدا . ثم يستنشق كذلك هو المحكي من وضوئه صلى الله عليه وسلم . ومسح الاذنين وهو سنة بماء الرأس خلافا للشافعي رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام الاذنان من الرأس

قوله والسواك اي استعماله لان السواك والمسواك اسم للخشبة المتعينة للاستياك وذكر في المحيط انه ينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوي المعدة ويكون في غلظ الخنصر وطول الشبر وليستاك عرضا لا طولا فان لم يجد فليتمسك بحديث علي رض التشويص بالمسبحة والابهام سواك واما وقته فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء زاد الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رح ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك قوله كان يواظب عليه اي مع تركه احيانا بدليل انه عليه السلام علم الاعرابي الوضوء ولم ينقل فيه تعليم السواك قوله والمضمضة والاستنشاق قيل المضمضة باليد اليمنى والاستنشاق باليد اليسرى قال الزندويسي رحمة الله عليه الاولى ان يدخل اصبعه في فمه وانفه والمبالغة فيهما سنة ايضا قال شمس الائمة الحلواني رحمة الله عليه المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب آخر وقال شيخ الاسلام رح المبالغة فيها الغرغرة وقال صدر الشهيد رحمة الله عليه المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم فان لم يملأ الفم يغرغر حينئذ والمبالغة في الاستنشاق ان يضع الماء على منخريه ويجذبه حتى يصعد قوله لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة ولا يقال المواظبة يدل على الوجوب حتى قال اهل الحديث هما فرضان في غسل

والمراد بيان الحكم دون الخلقة قال وتخليل اللحية لان النبي عليه السلام امره جبرئيل عليه السلام بذلك وقيل هوسنة عند ابي يوسف رحمة الله علي

الجنابة والوضوء استدلالا بالمواظبة لانا نقول انه عليه السلام كان يواظب في العبادات على مافيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الاركان وفي كتاب الله تعالى امر بتطهير اعضاء مخصوصة والزيادة على النص لاتجوز الا بما يثبت به النسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعرابي الوضوء ولم يذكرهما فيه مع ان فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم هما سنتان في الوضوء واجبتان في الغسل •

قوله والمراد بيان الحكم لانه عليه السلام لم يبعث لبيان الخلقة فثبت انهما من اجزاء الرأس حكما ولوكانتا من اجزائه حقيقة لسن اقامة وظيفتهما بماء واحد كسائر الاجزاء فكذا هذا ولان استيعاب الرأس بماء واحد سنة ولا يتم الاستيعاب بدونهما حيث جعلنا من الرأس وهذا الا انه مسح زيد عن مسح مقدم من نفس اقامة وظيفته بماء الرأس لا بماء جديد كالاستيعاب وانما لا يتأدى فرض المسح به لانه ثبت بالكتاب وكونهما من الرأس ثبت بخبر الواحد فلايتأدى به ماثبت بالكتاب كمن استقبل الحطيم بالصلوة لم يجزوان كان من البيت لان فرضية استقبال القبلة ثبت بالنص وكون الحطيم من البيت ثبت بخبر الواحد فان قيل لم لايجعل الحديث بيانا لان وظيفتهما المسح لا الغسل من غير اثبات التبعية فكان الحديث بيانا انهما من الممسوح قلنا لايلزم من كون وظيفة الشيء المسح كونه من الرأس كالخف

قوله وتخليل اللحية ذكر في الايضاح واما تخليل اللحية فليس بمسنون عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو مسنون وكيفيته ان يخلل بعد التثليث من حيث الاسفل الى فوق •

جائز عند ابي حنيفة ومحمد رح لان السنة اكمال الفرض في محله والداخل ليس بمحل الفرض ✽ وتخليل الاصابع لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم كي لا تتخللها نار جهنم ولانه اكمال الفرض في محله وتكرار الغسل الى الثلث لان النبي عليه السلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وتوضأ ثلثا ثلثا وقال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا او نقص

قوله جائز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اي لو فعل لا ينسب الى البدعة كما يبدع ماسح الحلقوم قوله لان السنة اكمال الفرض في محله فان قيل يشكل بالمضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين قلنا المضمضة والاستنشاق لتكميل وظيفة الوجه والفم والانف من الوجه واما الاذنان فلما جعلنا من الرأس كان المسح في محل الفرض من وجه ايضا قوله وتخليل الاصابع يعني مبالغة في ايصال الماء لان التخليل انما يكون سنة بعد وصول الماء وقبله يكون فرضا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام خللوا اصابعكم في الكافي كان ينبغي ان يكون واجبا نظرا الى الامر الا انه لا مدخل للوجوب في الوضوء لانه شرط الصلوة فيكون تبعا لها فلو قلنا بالوجوب هنا كما في الصلوة لساوى التبع الاصل بخلاف النصين فيهما لظهور التفاوت هناك حيث يثبت التبع بثبوت الاصل ويسقط بسقوطه ولا كذلك هنا والوعيد المذكور في الحديث متعلق بترك ايصال الماء وكيفية التخليل ان يخلل بخنصر يده اليسرى فيبدء بخنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى قوله فمن زاد على هذا اي على التثليث وعبارة اخرى اوزاد على الثلث معتقدا ان كمال السنة لا يحصل بالثلث او نقص عنه معتقدا ان السنة هذا فاما لو زاد لطمانينة القلب عند الشك او لنية وضوء آخر فلا باس به لانه امر بترك ما يريبه الى ما لا يريبه كذا في المبسوط .

فقد تعدى وظلم والوعيد لعدم رويته سنة ۰ قال ويستحب للمتوضي ان ينوي الطهارة فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لانه عبادة فلا يصح بدون النية كالتيمم ٭ ولنا انه لا يقع قربة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لوقوعه طهارة باستعمال المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة

قوله فقد تعدى التعدي يرجع الى الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم والظلم يرجع الى النقصان قال الله تعالى ولم يظلم منه شيئا اي لم ينقص **قوله** فالنية في الوضوء سنة هي ان ينوي ازالة الحدث او اقامة اباحة الصلوة **قوله** لانه عبادة لان العبادة فعل تؤتى بها تعظيما لله تعالى بامره ويثاب عليه وهو موجود في الوضوء قال عليه الصلوة والسلام الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيمة فكان عبادة والنية شرط صحة العبادة لقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين جعل الاخلاص وهو النية حالا للعابدين والاحوال شروط وما لم ينو فما اخلصه عن الاستعمال للتبرد والتعليم او العادة **قوله** كالتيمم يعني لو لم يشترط النية في الوضوء لما شرطت في بدله وهو التيمم لان البدل لا يفارق الاصل ولا تفرقه والنية لتحصيل العبادة ومتى لم يثبت في الاصل لا يثبت في البدل كابدال المغصوب وعكسه ابدال الكفارات. **قوله** ولنا انه لا يقع قربة الا بالنية هذا قول بموجب العلة حيث التزم ما التزم الشافعي رحمه الله يعني ان الوضوء لا يقع قربة الا بالنية هذا مسلم الا ان الكلام فيما وراءه وهو ان استعمال الماء في اعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية ام لا قلنا بانه يوجب وذلك لان اعضاء الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلوة حيث امرنا بالتطهير لحقها وهو لا يتحقق بدون النجاسة اذ تطهير الطاهر محال والماء طهور بطبعه فاذا لاقى النجس طهره قصد المستعمل الطهارة او لا كالماء (للاوراء)

او هو ينبئ عن القصد ●

للارواء والطعام للاشباع لان استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا محالة فاذا ثبت الطهارة في اعضاء الوضوء بهذا الطريق كان مفتاحا للصلوة وان لم ينو لان الوضوء جعل شرطا للصلوة بوصف كونه طهارة لا يوصف انه قربة بخلاف التيمم لان التراب لم يعقل مطهرا فلا يكون مزيلا للحدث اصلا فلم يبق فيه الا معنى التعبد وذلک لا يحصل بدون النية فان قيل في الوضوء مسح والمسح غير مطهر بنفسه وضعا قلنا الماء مطهر بنفسه لا بفعلنا الا انه اذا قل حتى لم يكن سيالا ضعف عن التطهير للنجاسة الحقيقية لان تطهيرها في ازالة عينهما وفيما نحن فيه النجاسة ضعيفة لانه حكمي دون العين فاستغنى عن الازالة لافادة الطهر فصار البلل كالسائل الذي يقدر على الازالة في افادة الطهر كذا في الاسرار ●

قوله او هو ينبئ عن القصد يريد به ان آية الوضوء ظاهرة المعنى في وجوب الغسل و المسح وليس فيه ما يدل على النية فكان اشتراط النية زيادة على النص وذلک لا يجوز بالقياس والخبر الواحد بخلاف التيمم فانه عبارة عن القصد لغة قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث اي لا تقصدوا فكان اشتراط النية فيه ثابتا بالعبارة فان قيل لا نسلم بانه ليس في الآية ما يدل على النية بل فيها دليل على اشتراط النية وذلک لان وجوب حكم الغسل خرج مخرج الجزاء للشرط فيتقيد به فيكون تقديره فاغسلوا هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة ولا يعني بالنية سوى ان غسل هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة فكان هذا نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فيشترط التحرير بنية هذه الكفارة والا فلا يجوز تعلق الجزاء بالشروط فكذا هذا قلنا هذا مسلم فيما كان ذلک حكما غير شرط لحكم آخر واما اذا كان هذا الحكم شرطا لحكم آخر لا يشترط النية في هذا الشرط لان الشرط يراعى

ويستوعب رأسه بالمسح وهو سنة وقال الشافعي رح السنة هو التثليث بمياه مختلفة اعتبارا بالمغسول ولنا ان انسا رضي الله عنه توضأ ثلثا ثلثا ومسح برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله عليه السلام والذي يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد

وجوده مطلقا لا وجوده قصدا كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لما كان السعي شرطا لاداء الجمعة لا يشترط في السعي نية ان يكون للجمعة حتى انه اذا سعى بغير قصد ادا ء الجمعة وحضر الجمعة فادى يجوز فالحاصل ان المتوضي اذا نسي مسح الطهارة فاصابه المطر وجرى الماء على اعضاء وضوئه اوعلم الوضوء انسانا اوتوضأ للتبرد هل يكون مفتاحا للصلوة عندنا يكون وعند الشافعي رح لا يكون والنية شرط للوضوء الذي هو قربة وعبادة بالاتفاق ٭

قوله ويستوعب رأسه بالمسح وكيفيته ان يضع من كل واحدة من اليدين ثلث اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الابهام والمسبحة ويجافي كفيه ويمدهما الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمدهما الى المقدم ثم يمسح ظاهر اذنيه بابهاميه وباطنهما بمسبحيه كذا في المستصفى وزاد في النهاية ويمسح رقبته بظهر اليدين حتى يصير ماسحا ببلل لم يصر مستعملا قلت هذا البيان الافضل ويجوز ان يستوعب رأسه بالمسح بثلث اصابع لان الماء لا يعطى له حكم الماء المستعمل حال الاستعمال نص على ذلك في المبسوط فقال فكما ان في المغسولات الماء في العضو لا يصير مستعملا فكذا في اقامة السنة في الممسوح ولكن يجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى انه لو مسح باصبعيه بجوانبها الاربع لا يجوز في الاصح لعدم استعمال اكثر الاصابع

قوله والذي يروى من التثليث هو ما روي عن عثمان وعلي رضي الله عنهما انهما حكيا وضوء رسول الله عليه الصلوة والسلام فغسلا ثلثا ومسحا بالرأس ثلثا قلنا (المشهور)

وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رح ولان المفروض هو المسح وبالتكرار يصير غسلا فلا يكون مسنونا وصار كمسح الخف ؞ بخلاف الغسل لانه لا يضره التكرار ؞

ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره ؞ وبالميامن والترتيب في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم الآية والفاء للتعقيب ولنا ان المذكور فيها حرف الواو وهي لمطلق الجمع باجماع اهل اللغة فتقتضي اعقاب غسل جملة الاعضاء ؞

المشهور عنهما انهما غسلا ثلثا ومسحا بالرأس مرة واحدة ولئن ثبت ما روي فمحمول على ان التكرار ثلثا كان بماء واحد وما روي انه مسح مرة محمول على انه استوعب الكل بالمرة الواحدة كذا في مبسوط شيخ الاسلام ؞

قوله وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه روى الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله اذا مسح ثلثا بماء واحد كان مسنونا فان قيل اليد صار مستعملا بالمرة الاولى فكيف يسن امراره ثانيا وثالثا ولهذا قلنا لو مسح رأسه باصبع واحد ومده حتى صار قدر ثلث اصابع لم يجز حتى يعيد الى الماء عندنا خلافا لزفر رح لان فرض المسح يتأدى بالاصابة فاذا وضع الاصابع يتأدى الفرض فيأخذ الماء حكم الاستعمال قيل على ما ذكرنا من رواية المبسوط لا يصير مستعملا وانما لم يجز لذلك لان الواجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد على الاصح ولئن اخذ حكم الاستعمال لاقامة فرض آخر لا يأخذه في اقامة السنة لانها تبع للفرض فلا يفصل عن الاصل الا ترى انه يسن الاستيعاب بماء واحد **قوله** والفاء للتعقيب اي مع الوصل فيقتضي غسل الوجه عقيب القيام الى الصلوة ويمنع تخلل عضو آخر بينهما تحقيقا للاتصال فلما ثبت وجوب ترتيب غسل الوجه على القيام بمقتضى الفاء على ما ذكرنا ثبت الترتيب في سائر الاعضاء لعدم القائل بالفصل فان كل من كان قائلا بترتيب

والبداءة بالميامن فضيلة لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء
حتى التنعل والترجل ٭

غسل الوجه على القيام قائل بترتيب سائر الاعضاء عليه وكل من لم يقل
ذلك لم يقل هذا ولنا ان المأمور به غسل هذه الاعضاء لانه عطف بعضها
على بعض بالواو وهو لمطلق الجمع بلا تعرض المقارنة ولا ترتيب والجمع بحرف
الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيقتضي تعقيب الجملة كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء
الثلاثة وذا لا يوجب الترتيب وفي هذا عمل بالسنة ودلالة الاجماع والمعقول
اما السنة فهي ما ذكرا بوداؤد في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ
بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيهما واحد وروي انه عليه السلام نسي مسح
رأسه في وضوئه فتذكر بعد فراغه فمسحه ببلل كفه . واما دلالة الاجماع فانه
لو انغمس في الماء بنية الوضوء اجزاه وان لم يوجد الترتيب واما المعقول فانهم
وضعوا الفاء للترتيب مع الوصل فلو قلنا بان الواو يوجب الترتيب لكان تكرارا
وهو خلاف الاصل اذ الاصل ان يكون كل كلمة موضوعة لمعنى خاص ومن الدليل
على كون الواو موضوعا للجمع المطلق صحة قولهم اشترك زيد وعمرو بالواو دون
الفاء ولا معنى للافتراق هنا في الصحة وعدمها سوى ان الفاء للترتيب ولا يتصور
الترتيب هنا فلم يصح والواو للجمع المطلق والمقام يستدعيه فصح ٭
قوله والبداءة بالميامن فضيلة لان التيامن ليس من خصائص الوضوء كالتسمية
قوله حتى التنعل والترجل في المغرب رجل شعره ارسله بالمرجل وهو المشط وترجل فعل
ذلك بشعر نفسه ومنه في تنعله وترجله ونهى عن الترجل الا غبا وتفسيره بنزع الخف
خطأ وفي مبسوط شيخ الاسلام رح ومن الناس من زعم ان المراد من الترجل نزع الخفين
من الرجل ولكن ذلك خطأ محض لان السنة في النزع ان يبدأ باليسار والله اعلم ٭

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى أو جاء احد منكم من الغائط وقيل لرسول الله صلعم ما الحدث قال ما يخرج من السبيلين وكلمة ما عامة فتتناول المعتاد وغيره والدم والقيح اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه

فصل في نواقض الوضوء

هي جمع ناقضة والنقض متى اضيف الى الاجسام يراد به ابطال تاليفها ومتى اضيف الى غيرها يراد به اخراجه عما هو المطلوب منه كذا ذكره القاضي الامام ظهير الدين رحمة الله تعالى عليه والمطلوب هنا من الوضوء استباحة الصلوة **قوله** المعاني العلل كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى معان ثلث قيل ذكر المعاني احترازا عن ذكر لفظ مستعمل الفلاسفة كثيرا **قوله** ما يخرج من السبيلين اي خروج ما يخرج منهما لانه علة الانتقاض وهي عبارة عن المعنى **قوله** لقوله تعالى اوجاء احدمنكم من الغائط وهو المطمئن من الارض واستعمل للحدث مجازا لانه يقضى في مثل هذا الموضع تيسيرا فقد امر بالتيمم عند عدم الماء للجائي من الغائط فيكون ناقضا للوضوء ضرورة لان التيمم لا يجب على المتوضي لان الامر بالتيمم عند عدم الماء امر بالتوضي عند وجوده دلالة ووجوبه دليل على الانتقاض ضرورة **قوله** وكلمة ما عامة فيتناول المعتاد وغيره فيه نفي لقول مالك رحمه الله فان غير المعتاد كدم الاستحاضة لا ينقض الطهارة عنده. وقوله عليه السلام كل ما يخرج من السبيلين ليس بمجرى على عمومه اذ الريح الخارج من القبل والذكر ليس بناقض كما قال في آخر هذا الفصل **قوله** اذا خرجا من البدن وتجاوزا شرط الخروج لان نفس النجاسة غير ناقض ما لم توصف بالخروج اذ لو كان نفسها ناقضا لما حصلت الطهارة لشخص ما وشرط التجاوز وزوال كان

حكم التطهير. والقيء ملأ الفم وقال الشافعي رحمة الله عليه الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي انه عليه السلام قاء فلم يتوضأ ولان غسل غير موضع الاصابة امر تعبدي فيقتصر على مورد الشرع وهو المخرج المعتاد

الخروج انما يتحقق بالتجاوز احترازا عما يبدو ولان ذلك لا يسمى خارجا وزفر رح ظن البادي خارجا وقال فيه بانتقاض الطهارة فيجب الاحتراز عنه ❊

قوله حكم التطهير اي حكم هو تطهيره كما يقال علم الطب والمراد ان يجب تطهيره في الجملة في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الرأس الى ما لان من الانف انتقض الوضوء اذ الاستنشاق فرض في الجنابة بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكر ولم يظهر لان هناك النجاسة لم تصل الى موضع يلحقه حكم التطهير وعن هذا قلنا اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه فلا ينقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يجب غسله في الجملة

قوله قاء ولم يتوضأ وكان من عادته عليه السلام الوضوء عقيب كل حدث وروي انه قاء فغسل فمه فقيل له الا تتوضأ وضوءك للصلوة فقال هكذا الوضوء من القيء ذكره محلى بالالف واللام فيصرف الى الجنس فيشمل القليل والكثير وانما يصرف الى المعهود اذا كان متعينا اما لو كان محتملا فلا والمعهود هنا تردد بين ان يكون قليلا او كثيرا على انا لو حملناه على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة اعم

قوله امر تعبدي اي تعبدنا الله تعالى وكلفنا غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس عند خروج الحدث من السبيلين من غير ان يدركه العقول لان الاعضاء غير متصفة بالنجاسة اذ علة الاتصاف قيام النجاسة ولم توجد بل قامت بمحل آخر فلا يوجب تنجس موضع آخر لان العلة معنى يحل بالمحل فيتغير به المحل الذي يقوم به العلة لا غيره فيبقى طاهرة كما كانت والامر بالتطهير وهي طاهرة (اثبات)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلوة والسلام من قاء او رعف في صلوته فلينصرف وليتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم

اثبات النابت وازالة المزال وكلاهما محل فيقتصر على مورد الشرع لان شرط القياس ان يكون الحكم في الاصل على وفق القياس لانه لو كان بخلافه كيف يقتضي القياس ثبوته في محل آخر مع انه ينفيه في الاصل ٭

قوله ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل اي يجب لاقتضاء الجار والمجرور الفعل وتعيين الوجوب لانه اخبار وهو آكد من الامر المقتضي للايجاب **قوله** او رعف قال العلامة المطرزي رحمه الله رعف سال رعافه وفتح العين هو الفصيح الاستدلال بالحديث من وجوه احدها انه عليه السلام امرنا بالانصراف ولا يباح الانصراف بعد الشروع الا بعد الانتقاض لان المضي واجب ٭ والثاني انه امر بالوضوء وهو للوجوب والوضوء الواجب لا يكون الا من الحدث ٭ والثالث انه امر بالبناء وادنى درجات الامر الاباحة والجواز ولا جواز للبناء الا بعد الانتقاض لا يقال جاز ان يكون الامر بالانصراف لغسل ما اصاب من الرعاف او القيء بدنه او ثوبه ويكون المراد بالوضوء الغسل وقد اريد بالوضوء غسل الفم في قوله عليه السلام هكذا الوضوء من القيء لانا نقول لا يجوز لوجهين احدهما جواز البناء بدليل قوله وليبن فان الانصراف لغسل الثوب او البدن عن القيء والرعاف يفسد بالاتفاق ٭ والثاني الاستدلال بالامر بالتوضي فان مطلق الوضوء ينصرف الى المعهود في الشرع اذ كل متكلم يتكلم باصطلاحه فدل الاطلاق من مبين الشرع على انه اراد الوضوء الشرعي ويؤيده ما ذكر في رواية اخرى او امذى وعن المذي لا يجب الا الوضوء الشرعي فكذا عن غيره لان الامر واحد والنبي عليه الصلوة والسلام انما عبر عن غسل الفم بالوضوء على طريق المشاكلة لجواب سائل قال له حين قاء فغسل فمه الا تتوضأ

ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر فى الاصل معقول

وضوءك للصلوة فان قلت قوله عليه السلام وليبن ليس للوجوب فكذا قوله فلينصرف وليتوضأ لينا سب احكام المعطوفات قلنا القران فى النظم لايوجب القران فى الحكم وترك الاصل في جملة بدليل الاجماع لا يدل على تركه في جملة اخرى والاجماع ثمه وا عتبر بقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده والثاني للوجوب والاول للاباحة ٭

قوله ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا التعليل يتوقف على مقدمات احدها بيان معلولية النص الوارد فى الاصل اي السبيلين فنقول هو معلول لانه تعدى الى الثقبة التي تحت السرة فإن الرواية منصوصة بان الانسان ان طعن فى السرة فخرج البول اوالعذرة انتقضت الطهارة عند الشافعي رحمه الله فثبت انه معلول ولا تعدي بلا تعليل ٭ والثانية بيان العلة فى الاصل فهي الخارج النجس لان الحكم انما يتعلق بالمخرج او بالخارج او بالنجس اوبواحد غيرمعين اوبالمجموع اوبالخارج والمخرج اوبالمخرج والنجس اوبالخارج والنجس لا يجوز الاول لان المحال لا تدخل تحت التعليل لئلا ينسد باب التعليل وهو مفتوح فما يؤدي الى انسداده فهومردود ولان المخرج لا يرى بله فلو تعلق الانتقاض به لكان منتقض الطهارة فى كل الاحوال ولا يتعلق بالخارج فالبزاق والمخاط لا ينقضان ولا يتعلق بالنجس لما مر فى المخرج ولم يضف الى واحد غيرمعين لان كل معين لما لم يصلح للاضافة لا يصلح احدها ضرورة وبما مر عرف بطلان باقى الوجوه سوى الوجه الاخير فتعين مرادا ٭ والثالثة بيان التاثير فنقول انه مؤثر اذ اظهر اثره في موضع من المواضع لانه عليه السلام قال توضئي وصلي فانها دم عرق انفجر اوجب الطهارة لمعنى النجاسة (وعلقه)

والاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدي الاول

وعلقه بالانفجار وله اثر في الخروج . الرابعة بيان ان العلة موجودة في الفرع فنقول هي موجودة فيه ولهذا استويا في تنجس الثوب باصابتهما فلم يبق من بعد الا التعدية من الاصل الى الفرع لوجود العلة المشتركة فان قيل سلمنا ان الخارج النجس علة لانتقاض الطهارة وهو معقول اي مدرك بعقولنا اذ الطهارة مع النجاسة ضدان فلما اتصف بالنجاسة زالت الطهارة ولكن الاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول فكان ينبغي ان يغسل محل النجاسة او كل البدن كما في الحيض والنفاس والجنابة قلنا ما هو معقول يجب تعديته لانا كلفنا بالاعتبار وتعدية الاحكام وما هو غير معقول وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لا يمتنع تعديته ضمنا وضرورة وهذا لانه لا يخلو اما ان يتعدى وحده او مع لازمه لا يجوز الاول اذ لا وجود للشيء بدون لازمه ولان من شرط صحة القياس ان يتعدى الحكم الثابت في الاصل بلا تغير حتى اذا ثبت الحكم في الاصل بصفته ولازمه لا يجوز تعديته بدونهما فتعين تعديته بصفته ولازمه وان كانت مخالفة للقياس وفي الاصل اعني الخارج من السبيلين الحكم مشتمل على امر معقول اصالة وهو زوال الطهارة وغير معقول تبعا وضمنا وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لانه ثبت مرتبا عليه فكان تبعا فيجب ان يثبت الحكم في الفرع على وفاق ذلك مشتملا على امر معقول وغير معقول لئلا يلزم تغير حكم النص في الفرع وهذا كسقوط الجودة في باب الربوا يتعدى الى غير المنصوص عليه ضرورة تعدي وجوب التسوية لوجود العلة وهي القدر والجنس او الطعم مع الجنس مع انه يلزم منه تعدية امر غير معقول وهو استواء الجيد والردي لكن لما كان ضمنا وضرورة لم يعبأ به كذا هنا وهذا لان الشيء متى ثبت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم المتضمن كالوكالة

فيران الخروج انما يتحقق بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير

الثابتة في ضمن الرهن فانها يلزم وان كانت من العقود الجائزة وكذا نية الاقامة من شرطها ثبوت المدو ثم يصير الجندي مقيما في الفيافي بنية اقامة الامير في المصر وهذا كثير النظير على ان الاقتصار معقول لان الاصل ان يغسل كل الاعضاء لان كله موصوف بالحدث لانه لا يتجزى في حق جواز اداء الصلوة فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل ولان الصفة متى ثبت في البعض يتصف الكل به كالعلم والارادة فانهما قائمان بالقلب ويوصف الذات بهما فان قيل على ما ذكرت ينبغي ان يتصف كل البدن بالنجس عند اصابة النجس بعضه فيجب تطهير كله عند وجوب تطهير بعضه قلنا هذا معارضة في موضع الاجماع فلا يرد ولان غسل المخرج لما وجب اذا لقيام بين يدي الرب تعالى مستصحبا للقذر اساءة في الادب وجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض مخل بالزينة كغسل بعض الثوب الوسخ والتزيين هو المطلوب فيجب غسل كل البدن تحقيقا لمعنى التزيين الا انه اقتصر على هذه الاعضاء الاربعة دفعا للحرج فيما يكثر وقوعه ويعتاد تكراره واقر على القياس فيما لا حرج فيه وهو الحيض والنفاس والجنابة .

قوله فيران الخروج جواب لسؤال مقدر وهو ان يقال شرط صحة القياس ان لا يتغير حكم الاصل ولم يوجد اذ في الاصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا قلنا مناط الحكم في الاصل والفرع هو الخروج والخروج انما يتحقق بالانتقال عن موضع النجاسة وفي الاصل يحصل بمجرد الظهور لان ذلك الموضع ليس موضع النجاسة فاذا ظهرت علم انها انتقلت الى موضع آخر. وفي الفرع لا يتحقق الخروج الا بالسيلان لان تحت كل جلدة رطوبة فاذا ازالت كانت بادية لا خارجة كالبيت اذا انهدم كان الساكن ظاهرا لا منتقلا عن موضعه (قوله)

وبملأ الفم في القيء لان بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة بخلاف السبيلين لان ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال والخروج وملأ الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكلف لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا وقال زفر رحمة الله تعالى عليه قليل القيء وكثيره سواء كذا لا يشترط السيلان اعتبارا بالمخرج المعتاد ولاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام القلس حدث ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا وقول علي رضي الله تعالى عنه حين عد الاحداث جملة او دسعة تملأ الفم واذا تعارضت الاخبار يحمل ما رواه الشافعي رحمة الله عليه على القليل

قوله وبملأ الفم معطوف على قوله بالسيلان وهو ان يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنعه من الكلام وقيل ان يزيد على نصف الفم كذا في النهاية **قوله** ليس في القطرة والقطرتين اراد به القلة وسماها قطرة لانه على عرضية التقاطر ويدل عليه قوله الا ان يكون سائلا **قوله** او دسعة تملأ الفم الدسعة القيئة يقال دسع اذا قاء ملأ الفم واصل الدسع الدفع ولو كان ما دون حدثا عنده لم يحل له السكوت عند بيان الجملة فثبت انه كان يراه حدثا بهذا القيد **قوله** واذا تعارضت الاخبار يحمل لان الاصل في الادلة الاعمال وفي الحمل ذلك **قوله** فيحمل ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى وهو قاء فلم يتوضأ على القليل وهو الظاهر من حاله عليه السلام لان الكثير نتيجة كثرة الاكل وهو عليه الصلوة والسلام كان معزل عن ذلك ولانه حكاية حال فلا عموم له والقليل مراد بالاجماع فلم يبق الكثير مرادا وانه عليه السلام لم يتوضأ عن القيء في فوره ذلك وغسل فمه قال هكذا الوضوء من القيء اي لاجل القيء نفسه فان الزيادة تجب عند ارادة الصلوة اما غسل الفم عن النجاسة فيجب حال القيء ويدل عليه ما روي في رواية

وما رواه زفر رحمة الله عليه على الكثير والفرق بين المسلكين ما قدمناه ٭ ولو قاء متفرقا بحيث لو جمع يملأ الفم فعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس وعند محمد رحمة الله عليه يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان ٭ ثم ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه

اخرى انه عليه السلام قاء فتوضأ والفاء يوجب التعليق به كقولك سفاه فارواه ٭٭

قوله وما رواه زفر رحمة الله عليه على الكثير لان القلس مصدر قلس اذا قاء ملأ الفم ذكره في المغرب **قوله** والفرق بين المسلكين اي بين السبيلين وغيرهما قد مناه وهو قوله غيران الخروج يتحقق بالسيلان الى آخره **قوله** فعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس لان لاتحاد المجلس اثرا في جمع المتفرقات ولهذا يتحد الاقوال المتفرقة في النكاح والبيع وسائر العقود باتحاد المجلس وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة يتعدد بتعدد المجلس ويتحد باتحاده وعند محمد رحمه الله اتحاد السبب وهو الغثيان اي اذا قاء ثانيا قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحدا وان قاء بعده كان السبب مختلفا لان لاتحاد السبب اثرا ايضا في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح انسانا جراحات ومات منها قبل تخلل البرء يتحد الموجب ومتى تخلل البرء يختلف الموجب وكذا لو مرض العبد في يد البائع فبرئ فباعه فمرض في يد المشتري ان كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد والا فلا وكذلك البول في الفراش والسرقة والاباق وذكر في الكافي والاصح قول محمد رحمة الله عليه لان الاصل اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة كما في سجدة التلاوة اذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل لان كل تلاوة سبب وفي الاقارير اعتبر المجلس للعرف وفي الايجاب والقبول لدفع الضرر (قوله)

وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم ينتقض به الطهارة وهذا اذا قاء مرة او طعاما
او ماء فان قاء بلغما فغير ناقض عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح ناقض
اذا قاء ملأ الفم والخلاف في المرتقي من الجوف اما النازل من الرأس فغير ناقض
بالاتفاق لان الرأس ليس بموضع النجاسة لابي يوسف رح انه نجس بالمجاورة

قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد رح فانه نجس عنده والمذكور في الكتاب قول
ابي يوسف رحمه الله خاصة حتى اذا اخذ ذلك بقطنة والقي في الماء لا يتنجس
الماء عند ابي يوسف رحمه الله وكذا اذا صاب ثوبه منه اكثر من قدر الدرهم منع
الصلوة عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا ثم بعض مشايخنا رحمه
الله اخذوا بقول محمد رحمه الله احتياطا وبعضهم اخذوا بقول ابي يوسف رح
وهو اختيار المصنف رفقا بالناس خصوصا في حق اصحاب القروح **قوله** فان قاء
بلغما الى آخره قال الامام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير هذا الاختلاف
يرجع الى اختلافهم ان البلغم طاهر ام نجس عندهما طاهر وعند ابي يوسف
رحمه الله نجس وحكي عن الامام ابي منصور الماتريدي رحمه الله قال ليس هذا
اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور لابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان
البلغم يهيج من جوانب الفم فاجابا انه طاهر وتصور لابي يوسف رحمه الله انه يهيج
من البطن ويعلو منه فاجاب منه بانه نجس وفي المبسوط فابو يوسف رحمه الله
يقول البلغم احدى الطبائع الاربع فكان نجسا كالمرة والصفراء وقالا البلغم بزاق
والبزاق طاهر ومعنى هذا ان الرطوبة في اعلى الحلق ترق فيكون بزاقا وفي اسفله
يتنجس فيكون بلغما وبهذا تبين ان خروجه ليس من المعدة بل من اسفل الحلق
وهو ليس بموضع النجاسة والبلغم هو النخامة وقال صلى الله عليه وسلم لعمار
رضي الله عنه ما نخامتك ودموع عينك والماء الذي في ركوتك الا سواء

ولهما انه لزج لا تتخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في القيء غير ناقض ولو قاء دما وهو علق يعتبر فيه ملأ الفم لانه سوداء محترقة وان كان مائعا فكذلك عند محمد رح اعتبارا بسائر انواعه وعندهما ان سال بقوة نفسه ينقض الوضوء وان كان قليلا لان المعدة ليست بمحل الدم فيكون من قرحة في الجوف

ولو نزل من الرأس الى ما لان من الانف نقض الوضوء بالاتفاق لوصوله الى موضع يلحقه حكم التطهير فيتحقق الخروج

قوله ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة فان قيل ينقض هذا ببلغم يقع في النجاسة ثم يرفع يحكم بنجاسته قلنا لا رواية في هذه المسئلة ولئن سلم فالفرق بينهما ان البلغم ما دام في الباطن يزداد ثخانته فتزداد لزوجته فاذا انفصل عن الباطن تقل ثخانته فتقل لزوجته واذا قل لزوجته ازدادت رقته جاز ان يقبل النجاسة بخلاف ما اذا كان في باطنه وكان الطحاوي يميل الى قول ابي يوسف رح حتى كان يكره للانسان ان يأخذ البلغم بطرف ردائه ويصلي معه كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ولو قاء دما وهو علق اي غليظ منجمد ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير فاما اذا كان الدم منجمدا كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم لان ذلك ليس بدم وانما هي مرة سوداء وبهذا يعلم ان موصوف السوداء المرة في قوله لانه سوداء محترقة ثم السوداء المحترقة يخرج من المعدة وما يخرج من المعدة لا يكون حدثا مالم يكن ملأ الفم **قوله** فكذلك عند محمد رحمه الله اي يعتبر فيه ملأ الفم ايضا وقول ابي يوسف رح مضطرب منهم من يجعله مع ابي حنيفة رحمه الله ومنهم من يجعله مع محمد رحمه الله كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** اعتبارا بسائر انواعه وانواع القيء خمسة الطعام والماء والمرة والصفراء والسوداء كذا ذكره الامام المحبوبي رح **قوله** وعندهما ان سال لقوة نفسه اي خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق (و)

والنوم مضطجعا او متكئا او مستندا الى شيء

وفي الاصل بزق فخرج منه دم فالحكم للغالب وان استويا احب الي ان يتوضا اخذا بالفقه كذا ذكره التمرتاشي رحمه الله ٭

قوله والنوم مضطجعا وفي المبسوط اما نوم المضطجع فناقض للوضوء وفيه طريقان احدهما ان عينه حدث بالسنة المروية فيه لا ن كونه طاهرا ثابت بيقين ولا يزول اليقين الا بيقين مثله وخروج شيء منه ليس بيقين فعرفنا انه حدث ٭ والثاني ان الحدث فيما لا يخلو عنه النائم عادة فان نوم المضطجع يستحكم فيسترخي به مفاصله واليه اشار رسول الله عليه الصلوة والسلام العينان وكاء السه فاذا نامت العينان استطلق الوكاء وما هو ثابت عادة كالمتيقن به وكان ابو موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه يقول لا ينتقض الوضوء بالنوم مضطجعا حتى يعلم بخروج شيء منه فكان اذا نام اجلس عنده من يحفظه فاذا انتبه سأله فاذا اخبره بظهور شيء منه اعاد الوضوء ٭ وفي الاسرار قال علماؤنا رحمهم الله تعالى النوم لا يكون حدثا في حال من احوال الصلوة وكذلك قاعدا خارج الصلوة الا ان يكون متوركا لان التورك جلسة يكشف عن مخرج الحدث غير ان اليقظان يمنعه فلما نام وزال قوة منعه والمسكة كانت زائلة بالجلسة تحقق الاستطلاق وفي الذخيرة النوم مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره فاما اذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا اليته على عقبيه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على فخذيه لا ينقض وضوءه ٭ **قوله** او متكئا اي على احد وركيه **قوله** او مستندا الى شيء في الكافي ولو نام مستندا الى شيء لو ازيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي رحمة الله عليه انه ينقض فان نام قاعدا فسقط روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال ان انتبه قبل

لو زيل لسقط لان الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يعرى عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن به والاتكاء يزيل مسكة اليقظة لزوال المقعد عن الارض ويبلغ الاسترخاء في النوم غايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنعه من السقوط بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلوة وغيرها هو الصحيح لان بعض الاستمساك باق اذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء والاصل فيه قوله عليه السلام

ان يصل جنبه الى الارض لم ينقض وضوءه لانه لم يوجد شيء من النوم مضطجعا وهو الحدث بخلاف ما اذا انتبه بعد السقوط لانه وجد شيء من النوم حال الاضطجاع ٭ **قوله** لو زيل لسقط متعلق بقوله مستند ا **قوله** لان الاضطجاع سبب الاسترخاء اي على وجه الكمال **قوله** والثابت عادة كالمتيقن به اي يدار الحكم على سببه كما في السفر مع المشقة وكاستحداث الملك مع شغل الرحم في حق وجوب الاستبراء وكالتقاء الختانين في حق وجوب الغسل وكالبلوغ مقام كمال العقل **قوله** مسكة اليقظة اي التماسك التي يكون لليقظان **قوله** في الصلوة وغيرها اذا نام على هيئة السجود وقائما وراكعا خارج الصلوة ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وذكر ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة فاما خارج الصلوة يكون حدثا وفي ظاهر الرواية لافرق بينهما لبقاء الاستمساك وعن علي بن موسى القمي رحمة الله عليه انه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذاهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي سنة السجود بان كان رافعا بطنه عن الارض مجافيا لمرفقيه عن جنبيه لايكون حدثا ولو نام قاعدا ووضع اليته على عقبيه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف رحمه الله عليه الوضوء كذا في المبسوطين وفي النهاية وروى عن ابي يوسف رح (انه)

لا وضوء على من نام قائما وقاعدا وراكعا وساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله * والغلبة على العقل بالاغماء * والجنون لانه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء والاغماء حدث في الاحوال كلها وهو القياس في النوم الا انا عرفناه بالاثر والاغماء فوقه فلا يقاس عليه *

انه قال لوتعمد النوم في حالة السجود ينقض وضوءه وان غلبته عيناه لم ينقض *

قوله ليس الوضوء على من نام قائما الحديث التمسك بالحديث من ثلاثة اوجه الاول النص على النفي فمن اوجب فقد خالف ⁂ والثاني انما لاثبات المذكور ونفي ما عداه ⁂ والثالث التعليل وهو استرخاء المفاصل فاخبر بالتعليل ان عينه ليس بحدث ولم يرد به اصل الاسترخاء بل اراد نهايته اذ اصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة النوم والنوم موجود في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لتناقض الاول والآخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخت مفاصله وانما الوضوء على من استرخت مفاصله ومتى حملناه على نهايته صار كانه قال اذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود اذ بعض التماسك باق والا سقط فان قيل انما القصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم فعلى هذا يوجب قصر الوضوء على النائم مضطجعا وليس كذلك لانتقاضه بسائر الاحداث وبالنوم متكئا ومستندا قلنا المراد القصر عليه من بين انواع النوم قاعدا وقائما وغيرهما والنوم متكئا ومستندا في معنى النوم مضطجعا فيدخل في حكم المضطجع بدلالة النص

قوله والجنون بالرفع عطفا على الغلبة لان العقل في الاغماء يكون مغلوبا وفي الجنون يكون مسلوبا **قوله** والاغماء فوقه لان في النوم اذا نبه انتبه وفي الاغماء لا وكذلك السكر يكون ناقضا كالاغماء

والقهقهة في كل صلوة ذات ركوع وسجود والقياس انها لا تنقض وهو قول الشافعي رحمه الله علينا لانه ليس بخارج نجس ولهذا لم يكن حدثا في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة وخارج الصلوة ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلوة جميعا ❊ وبمثله يترك القياس والاثر ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها ❊ والقهقهة ما يكون مسموعا له ولجيرانه ❊ والضحك ما يكون مسموعا له دون جيرانه ❊ وهو على ما قيل يفسد الصلوة دون الوضوء ❊ والدابة التي تخرج من الدبر ناقضة فان خرجت من رأس الجرح او سقط اللحم منه لا ينقض

قوله والقهقهة اي قهقهة بالغ **قوله** وبمثله يترك القياس لان الخبر تعين باصله وانما دخلت الشبهة في نقله والرأي محتمل باصله في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الرأي اصلا وفي الخبر عارضا ونقول المراد من قوله بمثله اي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون وكان رواية من المعروفين بالتقدم والاجتهاد كابي موسى الاشعري رض بترك القياس وقال في الاسرار والمشهور ما روى ابو العالية مرسلا ورواه مسندا الى ابي موسى الاشعري رض ان رجلا دخل في المسجد وفي بصره سوء فمر على بئر فيها خصفة الى ان ذكر حديث الضحك ثم قال ورواه ايضا اسامة بن زيد عن ابيه فهو وان ورد بخلاف القياس لكن لما ثبت برواية العلماء المشهورين وعمل به الصحابة والتابعون وجب رد القياس به وذكر في مبسوط شيخ الاسلام وروى ابو حنيفة رح عن منصور بن زاذان عن الحسن عن سعيد الجهني ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي وفي بصره سوء اي ضعف فوقع في ركية فضحك بعض اصحابه الحديث ثم قال فان قيل التعلق بهذا لا يصح لانه روي انه وقع في ركية ولم يكن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركية قلنا ليس في خبر الجهني انه كان (يصلي)

والمراد بالدابة الدودة وهذا لان النجس ماعليها وذلك قليل وهو حدث في السبيلين دون غيرهما .

يصلي في المسجد فيجوز ان يقال بانه كان يصلي في غير المسجد وفي الموضع الذي يصلي فيه ركية واما قهقهة النائم في الصلوة فقد ذكر فخر الاسلام رحمه الله في العوارض والصحيح انه لا يكون حدثا ولا تفسد صلوته لان القهقهة جعلت حدثا لقبحها في موضع المناجات وسقط ذلك بالنوم ولا يبطل الصلوة لان النوم يبطل حكم الكلام وذكر في المحيط القهقهة من النائم في الصلوة لا تنقض الوضوء وفيه ايضا المغتسل من الجنابة فهقه في صلوته بطلت صلوته دون طهارته فله ان يصلي من غير وضوء وقيل تبطل طهارة الاعضاء وفي قهقهة الساهي عن الصلوة والباني في الطريق بعد الوضوء * **قوله** والمراد بالدابة الدودة انما فسرها بها لانه لو طار الذباب في الدبر ودخل ثم خرج من غير بلة لا ينقض الوضوء **قوله** لان النجس ما عليها لا يقال هذا تناقض لانه قد سبق ان مالا يكون حدثا لا يكون نجسا لانا نقول لعله ذكره بناء على قول محمد رحمه الله تعالى والاول قول ابي يوسف رحمه الله تعالى خاصة ولو كان الاول قول الكل كما ذكر في الجامع الصغير مروي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما محكي عن ابي يوسف رحمه الله ولم يروعن غيرهما خلاف ذلك فحل محل الاجماع نقول تقدير قوله النجس ما عليها النجس لو كان لكان ما عليها وبهذا يندفع التناقض فان قيل القليل في غير السبيلين انما لم يكن حدثا لعدم الخروج وهذا قد خرج فكان كالسبيلين قلنا الخروج فيه مقدر بالسيلان فدار الحكم عليه فلم يجعل حدثا وان وجدت حقيقة الخروج تيسيرا وهو كالجشاء فانه ليس بحدث وان خرج معه ريح منتنة والفساء حدث لانه خارج من السبيلين وان كان قليلا

فاشبه الجشاء والفساء . بخلاف الريح الخارجة من القبل والذكر لانها لا تنبعث عن محل النجاسة . حتى لو كانت المرأة مفضاة يستحب لها الوضوء لاحتمال خروجها من الدبر . فان قشرت نفطة فسال منها ماء او صديد او غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسل لا ينقض وقال زفر رح ينقض في الوجهين وقال الشافعي رح لا ينقض في الوجهين وهي مسئلة الخارج من غير السبيلين وهذه الجملة نجسة لان الدم ينضج فيصير قيحا ثم يزداد نضجا فيصير صديدا ثم يصير ماء هذا اذا قشرها فخرج بنفسه . واما اذا عصرها فخرج بعصره فلا ينقض لانه مخرج وليس بخارج والله اعلم .

قوله فاشبه الجشاء والفساء لف ونشر وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله واختلف ان الريح عينها نجس ام نجس بسبب مرورها على النجاسة وثمرته تظهر فيما لو خرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة من قال ان عينها نجس يقول يتنجس السراويل ومن قال لا يتنجس عينها وتنجسها بالمرور عليها يقول لا يتنجس السراويل كالو مر الريح بنجاسة ثم مرت تلك الريح على ثوب مبتل فانها لا ينجسه **قوله** لاحتمال خروجها من الدبر اي لا يجب لعدم التيقن وفائدة الاحتمال تظهر في مسئلة اخرى ايضا وهي ان المفضاة اذا طلقها زوجها ثلاثا وتزوجت بزوج آخر ودخل بها الزوج الثاني لا تحل للاول مالم تحبل لاحتمال ان الوطي كان في دبرها لا في قبلها كذا في الفوائد الظهيرية فان قيل على تعليل الاحتمال ينبغي ان يجب عليها الوضوء احتياطا قلنا كونها متوضية كان ثابتا بيقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله فلا يجب الوضوء لكون الاصل ثابتا بيقين كالمتوضي اذا شك انه احدث ام لا لا يجب الوضوء **قوله** فخرج بعصره لا ينقض وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير وكانت بحال لو لم يعصرها لا يخرج منه شيء ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثية والذخيرة ولكن قال في الذخيرة وفيه نظر وفي الفتاوى الظهيرية مثل ما ذكر في الهداية والله اعلم .

فصل في الغسل

وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وعند الشافعي رحمة الله عليه هما سنتان فيه لقوله عليه السلام عشر من الفطرة اي من السنة وذكر منها المضمضة والاستنشاق ولهذا كانا سنتين في الوضوء ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا امر بالاطهار وهو تطهير جميع البدن الا ان ما تعذر ايصال الماء اليه خارج بخلاف الوضوء لان الواجب فيه غسل الوجه والمواجهة فيهما منعدمة والمراد بما روي حالة الحدث بدليل قوله عليه الصلوة والسلام انهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء وسنته ان يبدأ المغتسل فيغسل يديه وفرجه

فصل في الغسل

قوله فرض الغسل المضمضة والاستنشاق اطلق اسم الفرض على المجتهد فيه هنا واحترز عن ذلك في اول الكتاب فقال والكعبان والمرفقان تدخلان في الغسل لان ظاهر النص هنا يتناول المضمضة والاستنشاق لانه امر بالمبالغة في التطهير وذلك انما يكون بايصال الماء الى ما امكن ايصاله اليه **قوله** لقوله عليه السلام عشر من الفطرة اي عشر خصال من السنة قيل خمس منها في الرأس وخمس في الجسد فالتي في الرأس الفرق والسواك والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب والتي في الجسد الختان وحلق العانة ونتف الابط وتقليم الاظفار والاستنجاء بالماء كذا ذكره الامام المحبوبي رحمة الله عليه في الصوم من الجامع الصغير **قوله** الا ان ما يتعذر ايصال الماء اليه خارج كداخل العينين لما في غسلهما من الضرر والاذى ولهذا لم يجب غسلهما عن النجاسة الحقيقية فاما المضمضة والاستنشاق فيمكن من غير مشقة ولهذا افترض غسل الانف والفم عن النجاسة الحقيقية فيفترض في الجنابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه

ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة الا رجليه ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلثا ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجليه هكذا حكت ميمونة رض اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يؤخر غسل رجليه لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخر وانما يبدأ بازالة النجاسة الحقيقية كيلا تزداد باصابة الماء وليس على المرأة ان تنقض ضفائرها في الغسل اذا بلغ الماء اصول الشعر لقوله عليه الصلوة والسلام لام سلمة رضي الله عنها يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح لما فيه من الحرج بخلاف اللحية لانه لا حرج في ايصال الماء الى اثنائها

قوله ويزيل النجاسة فى النهاية والاصح ان يقال ويزيل نجاسة وذكر وجه كونه اصح ثم قال الا ان الرواية بالالف واللام وفى الفوائد الكرمانية ويزيل نجاسة بدون الالف واللام لانها عست ان تكون وعست ان لا تكون فذكرها منونة اولى ولهذا قال ان كانت ولم يقل اذا كانت وذلك لان حرف التعريف اما ان تكون للعهد ولا عهد هنا او الجنس وادناه غير مراد لان اقل من الذرة لا يكون مرادا وكذا اعلاه لعدم تصور جميع النجاسات على بدن الانسان قلت يصح ان يكون اللام لتعريف الحقيقة المعهودة فى الذهن ويندرج تحته القليل من النجاسة والكثير منها وحكم الازالة لا يختلف فيهما فيكون المعرف هو اللائق بهذا المقام **قوله** ثم يتوضأ وضوءه للصلوة هذا احترازعما روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الجنب يتوضأ ولا يمسح رأسه لانه لا فائدة فى المسح لوجود اسالة الماء من بعد ذلك يعدم معنى المسح والصحيح ظاهر الرواية لما روي انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلوة الا رجليه والوضوء يشمل الغسل والمسح **قوله** وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح احترازعما روي عن ابى حنيفة رحمه الله انها تبل (ذوائبها)

قال والمعانى الموجبة للغسل انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ماكان يوجب الغسل لقوله عليه الصلوة والسلام الماء من الماء اي الغسل من المني ولنا ان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنابة في اللغة خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة والحديث محمول على الخروج عن شهوة ثم المعتبر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة

ذوائبها ثلاثا مع كل بلة عصرة لقوله عليه الصلوة والسلام الا فبلوا الشعر والصحيح الاول لانها يحتاج الى النقض والظفر ثانيا وفيه حرج حتى ان المرأة ان لم تحرج في ايصال الماء الى اثناء الشعر بان كانت منقوضة الشعر يفترض عليها ايصال الماء الى اثناء الشعر لان شعرها من بدنها نظرا الى اصولها وليس منها نظرا الى رؤسها فيعمل بالشبهين في حق من يلحقه الحرج ومن لا يلحقه ولا يخالف الخبر النص لانه يتناول ماهو من البدن من كل وجه والرجل ان ضفر كالعلوي والترك يجب ايصال الماء اليه احتياطا وقال بعضهم لا يجب النقض للاتراك والعلويين ٥

قوله والمعاني الموجبة للغسل ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله سبب وجوب الاغتسال ارادة مالا يحل فعله بسبب الجنابة عند عامة المشايخ وعند بعضهم السبب هو الجنابة وهذا الخلاف مثل الخلاف الذي بيناه في نواقض الوضوء **قوله** والجنابة في اللغة خروج المني على وجه الشهوة اي الجنابة حالة تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة **قوله** والحديث محمول على الخروج عن شهوة لان قوله عليه السلام الماء من الماء عام لا يمكن اجراؤه على العموم لانه يتناول المذي والودي والمني عن شهوة وعن غير شهوة فيراد به اخص الخصوص والمني عن شهوة مراد بالاجماع فلا يبقى غيره مرادا ٥

وعند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ظهوره ايضا اعتبارا للخروج بالمزايلة اذ الغسل يتعلق بهما ولهما انه مني وجب من وجه فالاحتياط في الايجاب. والتقاء الختانين من غير انزال لقوله عليه الصلوة والسلام اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل او لم ينزل ولانه سبب للانزال

قوله وعند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ظهوره ايضا اي على وجه الشهوة **قوله** اذ الغسل يتعلق بهما اي بالمزايلة والخروج وقد شرطت الشهوة في احدهما بالاجماع فكذا بالآخر قياسا. وفائدته تظهر في من استمتع بالكف فلما انفصل المني عن مكانه عن شهوة امسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال او احتلم فامسك ذكره حتى سكنت شهوته فسال منه مني او نظر الى امرأته بشهوة فزايل المني مكانه عن شهوة فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال بعد ذلك او اغتسل قبل ان يبول ثم سال منه بقية المني يجب الغسل عندهما خلافا له. ولو بال المجامع ثم اغتسل او نام فخرج شيء لا يجب اجماعا **قوله** مني وجب اي الغسل من وجه نظرا الى حالة الانفصال **قوله** فالاحتياط في الايجاب فان قيل دار الغسل بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قلنا جهة الوجوب راجحة لان الموجب اصل اذ الخروج بناء على المزايلة بالشهوة وعدم الخروج بالشهوة بعد المزايلة من العوارض النادرة فلا اعتبار لها **قوله** والتقاء الختانين اي مع توارى الحشفة والختان موضع القطع من الذكر والانثى والتقاؤهما كناية عن الايلاج لطيفه **قوله** والحشفة رأس الذكر **قوله** من غير انزال قيد به لرد قول من يشترط الانزال. مع التقاء الختانين لا للشرط لان احدهما اذا كان كافيا لايجاب الغسل كان عند انضمامهما اولى وذكر في المبسوط واذا التقى الختانان وغابت الحشفة (وجب)

و نفسه يتغيب عن بصره و قد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه . وكذا الايلاج في الدبر لكمال السببية .

وجب الغسل انزل اولم ينزل وهوقول المهاجرين كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وأما الأنصار كابي بن كعب وحذيفة و زيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا لا يجب الاغتسال بالاكسال ما لم ينزل وبه اخذ سليمان الاعمش لظاهر قوله عليه السلام الماء من الماء ولنا ان النبي عليه الصلوة والسلام قال اذا التقى الختانان وجب الغسل انزل أو لم ينزل و الاصح ان عمر رضي الله عنه لم يسوغ للانصار هذا الاجتهاد حتى قال لزيد اي عدو نفسه ما هذه الفتوى التي ظهرت عنك فقال سمعت عمومتي من الانصار يقولون كذلك فجمعهم عمر رضي الله عنه فسألهم فقالوا كنا نفعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نغتسل فقال اوكان يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا فقال ليس بشيء و بعث الى عائشة رضي الله عنها فسألها قالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه و سلم و اغتسلنا فقال عمر لزيد لئن عدت الى هذا لاد بنك ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه السلام الماء من الماء لان الماء موجود في الالتقاء تقديرا لانه سبب الانزال اذ الغالب في مثله الانزال وهو مغيب عن بصره وربما يخفى عليه الانزال لقلته فاقيم السبب الظاهر وهو الالتقاء مقام الانزال فيكون الماء موجود اتقديرا فيجب الغسل بالحديث فكان هذا منا قولا بموجب العلة ولانه لما قام مقام الانزال في حق وجوب الحد فلان يقوم مقامه في حق وجوب الاغتسال اولى ولهذا احتج علي رضي الله عنه على الانصار فقال يوجبون الرجم و لا يوجبون صاعا من الماء .

قوله ونفسه اى نفس الانزال يتغيب عن بصره **قوله** لكمال السببية لانه سبب لخروج المني غالبا كالايلاج في القبل لاشتراكهما لينا وحرارة وشهوة حتى ان الفسقة

ويجب على المفعول به احتياطا بخلاف البهيمة وما دون الفرج لان السببية ناقصة ۔
والحيض لقوله تعالى حتى يطهرن بالتشديد ۔

رجحوا قضاء الشهوة من الدبر على قضاء الشهوة من القبل كما في قصة قوم لوط ۔
قوله ويجب على المفعول به احتياطا هو علة وجوب الغسل لان الغسل مستحب لان وجوب الغسل بدون الانزال فيه على قولهما ظاهر لانهما سويا السبيلين في ايجاب الحد ففي هذا اولى وكذلك على اصل ابي حنيفة رحمة الله عليه لانه لما لم يوجب الحد فيه للاحتياط في درء الحد وههنا الاحتياط في الايجاب فيجب الغسل اجماعا
قوله والحيض اي روية الدم او خروج الدم لان الدم اذا حصل نقض الطهارة الكبرى ولم يجب الغسل مع سيلان الدم لانه ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب لاجل ذلك الحدث السابق واما الانقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة كذا في شرح مختصر الكرخي ووجه التمسك بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن بالتشديد هو ان حق الزوج ثابت في حال انقطاع الحيض وهو ممنوع التصرف في ملكه قبل الاغتسال فلو لم يجب لما منع لان المباحات والتطوعات لا يمنع الا ترى ان له حق نقض صومها اذا كان تطوعا وليس له حق النقض اذا كان فرضا وههنا قد منع عن القربان فعلم انه واجب ولانه منع من القربان الى غاية فيحرم عليها التمكين ضرورة ويجب عليها التمكين اذا طلبه منها لان حقه ثابت حال انقطاع الحيض وهي لا يتوصل اليه الا بالغسل وما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب كوجوبه ومتى ثبت فيما دون العشرة ثبت فيها ضرورة اذ وجوب الاغتسال هنا باعتبار الدم المخصوصة وقد وجد ثمه ولما احتيج الى الاغتسال للقربان فلان يحتاج اليه للصلوة اولى لشدة احتياجها الى الطهارة الا ترى انه يحل وطي الجنب والمحدث ولا يحل صلوتهما ۔ (قوله)

وكذا النفاس للاجماع ٭ وسن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة ٭ والعيدين وعرفة ٭ والاحرام ما حب الكتاب نص على السنة وقيل هذه الاربعة مستحبة وسمى محمد رحمه الله تعالى الغسل في يوم الجمعة حسنا في الاصل وقال مالك رحمه الله هو واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل وبهذا يحمل ما رواه على الاستحباب او على النسخ ثم هذا الغسل للصلوة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وهو الصحيح لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والعيد ان بمنزلة الجمعة لان فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعا للتأذي بالرائحة واما في عرفة والاحرام فسنبينه في المناسك ان شاء الله تعالى ٭

قوله وكذا النفاس للاجماع وهو بناء على نص ورد فيه واكتفوا به عن نقله او قاسوه على دم الحيض لانه اقوى لانه يثبت بنفس السيلان بخلاف الحيض **قوله** فبها ونعمت الباء متعلق بفعل مضمر اي فبهذه الخصلة او الفعلة يعني الوضوء ينال الفضل ونعمت اي نعمت الخصلة هي وسئل الاصمعي رحمه الله فقال اظنه يريد فبالسنة اخذ كذا في الفائق **قوله** او على النسخ فدليل النسخ ما ذكر في المبسوط هو ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها وابن عباس رضي الله عنه قالا كان الناس عمال انفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه والمسجد قريب السمك فكان يتأذى بعضهم برائحة البعض فامروا بالاغتسال لهذا ثم انتسخ هذا حين لبسوا غير الصوف وتركوا العمل بايديهم والمراد نسخ الوجوب لا الشرعية كقوله نسخت الزكوة كل صدقة ونسخ صوم رمضان كل صوم **قوله** وفيه خلاف الحسن وفائدة الخلاف فيما اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة عند ابي يوسف رحمه الله لا يكون مقيما للسنة وعند الحسن يكون مقيما وفي مبسوط شيخ الاسلام اذا اغتسل

قال ليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء لقوله عليه السلام كل فحل يمذي ففيه الوضوء. والودي الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه خروجا فيكون معتبرا به. والمني خاثر ابيض ينكسر منه الذكر. والمذي رقيق يضرب الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله. والتفسير مأثور عن عائشة رضي الله تعالى عنها.

من الجنابة قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة بذلك الاغتسال فانه على قول محمد رحمه الله ينال فضل الاغتسال وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا ينال ذكر فيه محمدا مكان الحسن بن زياد والاغتسال في الحاصل احد عشر نوعا خمسة منها فريضة الاغتسال من التقاء الختانين ومن انزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفاس واربعة منها سنة الاغتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الاحرام والعيدين وواحد منها واجب وهو غسل الميت وآخر مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم يستحب له ان يغتسل به امر رسول الله عليه السلام من جاءه يريد الاسلام وهذا اذا لم يكن جنبا وان كان جنبا ولم يغتسل حتى اسلم فقد قال بعض مشايخنا لا يلزمه الاغتسال لان الكفار لا يخاطبون بالشرائع والاصح انه يلزمه لان بقاء صفة الجنابة بعد اسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء كذا في المبسوط.

قوله وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء فان قيل ما معنى قول محمد رح في الكتاب في الودي الوضوء ولا يتصور انتقاض الطهارة بالودي لانه انما يخرج على اثر البول وقد وجب الوضوء به قلنا انما ذكره ليتبين ان الواجب به انتقاض الطهارة لا الاغتسال لتصور انتقاض الطهارة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله او نقول الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب به ايضا حتى اذا حلف لا يتوضأ من الرعاف فبال ثم رعف ثم توضأ فانه يحنث في يمينه فعلم ان كل واحد موجب للوضوء الا انه يكتفي بالوضوء مرة عن الكل

باب الماء الذي يجوز به الوضوء ومالا يجوز به

الطهارة من الاحداث جائزة بماء السماء والاودية والعيون والابار والبحار لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه اوطعمه اوريحه وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته

وروي عن خلف ابن ايوب كتب الى محمد بن الحسن رحمة الله تعالى عليه يسأله عمن رعف انفه ثم بال ان الوضوء يكون من الثاني او من الاول فكتب اليه ان الوضوء يكون منهما وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول ونقول فائدته تظهر في حق سلس البول فانه اذا توضأ للبول ثم ودى حال بقاء الوقت تنقض طهارته بالودي والله اعلم *

باب الماء الذي يجوز به الوضوء ومالا يجوز به

قوله الطهارة من الاحداث الخبث يطلق على الحقيقي والحدث يطلق على الحكمي والنجس يشملهما وتقييد الاحداث ليس للاختصاص بها فان الاخباث يشارك الاحداث في هذا المعنى لكن لما سبق بيان الطهارتين الكبرى والصغرى وما ينقضهما احتاج الى بيان ما يحصل به هاتان الطهارتان وهو الماء المطلق فصار على هذا التحقيق الالف واللام فيها للعهد اي الطهارة من الاحداث التي سبق ذكرها من الحيض والنفاس والجنابة وغيرها ثم وجه التمسك بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا في حق ماء السماء والاودية ظاهر واما في حق ماء العيون والآبار فلما ان اصل المياه كلها من السماء قال الله تعالى هو الذي انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض اويصرف وجه تمسك الآية الى ماء السماء ويصرف وجه تمسك قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور

ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه ﴿ ولا يجوز بما اعتصر من الشجر والثمر لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقده منقول الى التيمم والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية فلا تتعدى الى غير المنصوص عليه واما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي به لانه ماء خرج من غير علاج ذكره في جوامع ابي يوسف رح

الى غيره والطهور البليغ في الطهارة وفي المغوب وما حكي عن ثعلب ان الطهور ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره ان كان هذا زيادة بيان لنهايته في الطهارة فصواب حسن والا فليس فعول من التفعيل في شيء وقياس هذا على ما هو مشتق من الافعال المتعدية كقطوع ومنوع غير سديد.

قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات **قوله** ولا يجوز بما اعتصر بالقصر لا بالمد لانه ليس بماء حقيقة وفيه اشارة الى جواز التوضي بما خرج بنفسه كالماء الذي يقطر من الكرم **قوله** والحكم عند فقده منقول الى التيمم اي نقل التطهير عند عدم الماء المطلق الى التيمم بالنص فيجب ومن ضرورته عدم الجواز بهذه المائعات **قوله** والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية هذا جواب اشكال يرد على قوله والحكم عند فقد الماء المطلق منقول الى التيمم بان يقال سلمنا بان الماء الذي اعتصر من الشجر والثمر ليس بماء مطلق ولكن هو في معنى الماء المطلق كما الحقه ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بالماء المطلق في ازالة النجاسة الحقيقية فيجب ان يكون في الحكمية كذلك فاجاب عنه وقال ان من شروط صحة القياس ان لا يكون حكم الاصل معدولا به عن القياس وانه معدول عنه وذلك لان اعضاء المحدث طاهرة حقيقة لعدم اصابة النجاسة الحقيقية وحكما لانه لو صلى حامل محدث او جنب تصح صلوته ولو كان نجسا لما صحت كما لو كان معه دم وتطهير الطاهر محال لان اثبات الطهارة او ازالة النجاسة والطهارة (ثابتة)

وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصار ٭ ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كالاشربة والخل وماء الورد وماء الباقلي والمرق وماء الزردج لانه لا يسمى ماء مطلقا والمراد بماء الباقلي ما تغير بالطبخ فان تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به ٭ وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر

ثابتة فلا يمكن اثباتها لان الحاصل لا يحصل والنجاسة زائلة فلا يمكن ازالتها لان المزال لا يزال وغير المطلق ليس في معنى المطلق من كل وجه حتى يلحقه به دلالة لان الماء المطلق لا يبالي بخبثه و يوجد مجانا والمقيد يبالي بخبثه ويعز وجوده بخلاف النجاسة الحقيقية فان ازالتها بالماء المطلق معقول المعنى فيعدي الى غيره من المائعات بجامع الازالة الحسية ٭

قوله وفي الكتاب اي في المختصر القدوري الباقلي اذا شددت اللام قصرت وان خففت مددت الواحدة باقلاة باقلاءة كذا في الصحاح وماء الزردج هو ما يخرج من العصفر المنقوع فيطرح ولا يصبغ به **قوله** ما تغير بالطبخ عني بالتغير الثخونة حتى اذا طبخ ولم يثخن بعد بل رقة الماء فيه باقية جاز الوضوء به ذكره الناطفي كذا في فتاوى قاضي خان رح **قوله** كالاشربة والخل ان كان المراد من الاشربة الاشربة المتخذة من الشجر كشراب الريباس ومن الخل الخل الخالص كانا من نظير المعتصر من الشجر والثمر وكان ماء الباقلي والمرق نظير الماء الذي غلب عليه غيره فكان من صنعة اللف والنشر وهو ان تلف شيئين ثم تفسر هما ثقة بان السامع يرد الى كل واحد منهما كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وان كان المراد من الاشربة الاشربة المخلوطة بالماء كالدبس والشهد المخلوط به ومن الخل الخل المخلوط بالماء كانت الاربعة كلها نظير الماء الذي غلب عليه غيره **قوله** لا يسمى ماء مطلقا اذ لا يفهم بمطلق

فغير احدا وصافه

اسم الماء ولهذا صح نفي اسم الماء عنه فيقال فلان لم يشرب الماء ان كان شرب ماء الباقلا والمرق ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى وبطلان صفة الاطلاق بغلبة الممتزج وهي بكثرة الاجزاء او بكمال الامتزاج وهو بطبخ الماء بخلط الطاهر كماء الباقلا والمرق او بتشرب النبات الماء حتى بلغ الامتزاج مبلغا يمتنع خروج الماء عنه الا بعلاج والامتزاج بالطبخ انما يمتنع الوضوء به اذا لم يكن مقصودا للغرض المطلوب من الوضوء وهو التنظيف كالاشنان والصابون اذا طبخا بالماء الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه والامتزاج الاختلاط بين الشيئين حتى يمتنع التمييز ويتوضأ بماء الزعفران واللبن والزردج ان لم يطبخ و لم يغلب الماء خلافا للشافعي رح عليه وان غلب لم يجز بغلبة الممتزج ولا يتوضأ بماء يسيل من الكرم لكمال الامتزاج ذكره في المحيط وقيل يجوز لانه خرج من غير علاج بخلاف ما اعتصر من شجر او ثمر لكمال الامتزاج لانه لا يخرج منه الا بعلاج وهو العصر *

قوله فغير احدا وصافه فيه اشارة الى انه اذا غير الاثنين او الثلاثة من الاوصاف لا يجوز التوضي به وذكر في النهاية ان المنقول من الاساتذة انه يجوز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير نكير ولكن ذكر في اول تتمة الفتاوى ما يوافق الاشارة المذكورة في الكتاب وهو انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم الميداني رحمه الله عن الماء الذي يتغير لونه لكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل يجوز التوضي به قال لا ولكن يجوز شربه وغسل الاشياء به اما جواز شربه وغسل الاشياء به فلانه طاهر واما عدم جواز التوضي به لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار ماء مقيدا كماء الباقلي (قال)

كماء المد والماء الذي اختلط به الزعفران او الصابون او الاشنان قال الشيخ الامام اجرى في المختصر ماء الزردج مجرى المرق والمروي عن ابي يوسف رحمه الله بمنزلة ماء الزعفران وهو الصحيح كذا اختاره الناطفي والامام السرخسي رح وقال الشافعي رح لا يجوز التوضي بماء الزعفران واشباهه مما ليس من جنس الارض لانه ماء مقيد الا يرى انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء لا يخلو عنها عادة ٭ ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق الا ترى انه لم يتجدد له اسم على حدة واضافته الى الزعفران كاضافته الى البئر والعين ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما في اجزاء الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح ٭

وان تغير بالطبخ بعد ما خلط به غيره لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من السماء اذ النار غيرته الا اذا طبخ فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه الا ان يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه ٭

قال صاحب النهاية لما تغير لون الماء ههنا بوقوع الاوراق الكثيرة لا بد ان يتغير طعمه ايضا فحينئذ كان الوصفان من الماء زائلين نصا رمزا فقا لما اشار اليه في الكتاب فان قيل ينبغي ان لا يجوز به الوضوء اذا غيرا حدا وصافه لقوله عليه الصلوة والسلام الا ما غير طعمه او لونه او رائحته قيل معناه الا ما غير والمغير نجس فيكون المعنى لا ينجسه شيء ما الا مغير نجس والنص ورد في الماء الجاري والحكم فيه انه لا يجوز استعماله حيث ترى فيه النجاسة او يوجد طعمها او ريحها فان هذه المعاني تدل على قيام النجاسة ٭

قوله كماء المد هو واحد المدود وهو السيل وانما خص بالذكر لانه يجيء بغثاء ونحوه كذا في المغرب **قوله** واضافته الى الزعفران الاضافة نوعان اضافة تعريف واضافة تقييد وعلامة اضافة التقييد تصور الماهية في المضاف كان تصورها قيد

وكل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كانت النجاسة او كثيرا
وقال مالك رحمه الله يجوز ما لم يتغير احد اوصافه لما روينا وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان
كان الماء قلتين لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا ولنا حديث المستيقظ
من منامه وقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من
الجنابة من غير فصل والذي رواه مالك رحمة الله تعالى عليه ورد في بئر بضاعة

كيلا يدخل تحت المطلق بيانه انه لو حلف لا يصلي يحنث بصلوة الظهر لانها صلوة مطلقة
واضافتها الى الظهر للتعريف ولا يحنث بصلوة الجنازة لانها ليست بصلوة مطلقة واضافتها
الى الجنازة للتقييد وقد ذكرنا ما تبطل به صفة الاطلاق ويتقيد الماء به ٭
قوله وكل ماء المراد منه الدائم الذي لم يكن عشرا في عشر كالاواني والآبار
قوله قليلا كانت النجاسة او كثيرا من قبيل ملحقة جد يدوعليه قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين ٭ ثم وجه التمسك بقوله عليه الصلوة والسلام
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ما قاله صاحب الاسرار ان مطلق
النهي يوجب التحريم وفساد الفعل شرعا ولا فصل في الحديث بين دائم
وغير دائم فهو على العموم الا ان يصير في حكم الجاري كالبحر وما لا يخلص
بعضه الى بعض فان قيل جاز ان يكون النهي للادب وللتنزيه قلنا مطلق النهي
يقتضي الحرمة مع عرائه عن التاكيد فكيف وقد اكد بالنون الثقيلة ولانه
لو كان كذلك لما قيده بالدائم فان الجاري يشاركه في ذلك المعنى لان البول
في الماء الدائم كما هو ليس بادب كذلك البول في الجاري ليس بادب ايضا
فلا تبقى حينئذ لقيد الدائم فائدة **قوله** ورد في بئر بضاعة الباء في بضاعة تكسر وتضم
كذا في الصحاح وفي المغرب بالكسر لا غير عن الغوري وهي بئر قديمة
بالمدينة وكان ماؤها كثيرا فقيل انه ثمان في ثمان ٭ (قوله)

وماؤها كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي ضعفه ابوداؤد رحمه الله تعالى

قوله وماؤها كان جاريا ذكرت عائشة رضي الله تعالى عنها وانها كانت قناة ولها منفذ الى بساتينهم وتستقى منه خمسة بساتين او سبعة والحال يدل عليه فان ماء البئر ان لم يكن قناة يتغير بالجيف فان قيل العبرة عندنا لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فكيف خص عموم قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور لا ينجسه شيء بسببه وهو وروده في بئربضاعة قلنا الاحاديث الموجبة للتنجيس مثل حديث المستيقظ وحديث ولوغ الكلب وحديث النهي عن البول في الماء الدائم منعتنا عن اعتبار عموم اللفظ فوجب التخصيص بالسبب ضرورة فان قيل لما تبين انه مختص بالسبب لا يستقيم تمسك الشيخ رحمة الله تعالى عليه في اول الباب بعمومه قلنا قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه قضية مسلمة ثم في قوله عليه السلام الماء طهور ثبت كون الماء الجاري طهورا بعبارة النص وكون غيره طهورا بدلالة النص اذ كون الماء الجاري طهورا لكونه ماء مطلقا لا لكونه جاريا فثبت هذا الحكم في المياه كلها بعبارة النص ودلالته فيصح التمسك بعمومه في اول الباب . وهذا نظير التمسك في حرمة الضرب والشتم وسائر ما فيه اذى بعموم قوله تعالى ولا تقل لهما اف . دلالة وان كانت الثابت بالعبارة حرمة التأفيف بعمومه وهو التكلم لهما بكلمة اف على سبيل التضجر ونظائره كثيرة **قوله** وما رواه الشافعي رحمة الله عليه اراد به قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحتمل خبثا الحديث القلة اسم لجرة تحمل من اليمن تسع فيها قربتان وشيء وفي المغرب . وقدر الشافعي رحمه الله القلتين بخمس قرب واصحابه بخمس مائة رطل وزنا كل قربة مائة رطل **قوله** ضعفه ابوداؤد وجهه انه قال في كتابه بلغني باسناد لا يحضرني من ذكره ومثله دون المراسيل

او هو يضعف عن احتمال النجاسة • والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم يرلها اثر لانها لاتستقر مع جريان الماء والاثر هو الرائحة او الطعم او اللون والجاري ما لا يتكرر استعماله وقيل ما يذهب بتبنة والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الآخر اذا وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه اذ اثر التحريك في السراية فوق اثر النجاسة ثم عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه يعتبر التحريك بالاغتسال وهو قول ابي يوسف رح وعنه بالتحريك باليد وعن محمد رح بالتوضي

لان المرسل يقطع القول بانه من رسول الله عليه السلام وهو آية اتقانه وقوله باسناد لا يحضرني على عكسه والمراسيل عنده ليست بحجة فهذا اولى وعن علي بن المدني استاد محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله ان حديث القلتين مما لا يثبت وهكذا ذكر ابو داؤد ولان ابن عباس وابن زبير رضي الله عنهم امرا بنزح ماء بئر زمزم ولو كان هذا صحيحا لاحتجوا عليهما به نعلم بانه شاذ في حادثة تعم بها البلوى فيرد كخبر الوضوء مما مسته النار وفي متنه اضطراب روي اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا وروي اذا بلغ الماء اربعين قلة والقلة اسم مشترك بين قامة الرجل ورأس الجبل والجرة فلا يصير حجة الا ببيان •

قوله او هو يضعف عن احتمال النجاسة يريد انه لقلته يضعف عن احتمال الخبث ، ومقاومته كما يقال فلان لا يحتمل الضرب وفلان لا يحتمل اذى الناس وهذه الدابة لا تحتمل هذا المقدار من الحمل وهذه الاستوانة لا تحتمل ثقل السقف فلا يتعين ما ذهب اليه محملا **قوله** والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك طرفه الآخر المراد من تحرك احد طرفيه هو ان يتحرك ، بالارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه **قوله** وعنه بالتحريك باليد لان التحريك بها اخف فكان اولى توسعة على الناس **قوله** وعن محمد رحمة الله تعالى عليه بالتوضي (لان)

ووجه الاول ان الحاجة الى الاغتسال في الحياض اشد منها الى التوضي وبعضهم قدروا بالمساحة عشرا في عشر بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا تنحسر الارض بالغرف هو الصحيح وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى انه ينجس موضع الوقوع وعن ابي يوسف رح انه لا ينجس الا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري

لان التحريك بالوضوء اخف من التحريك بالاغتسال ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعا للضرورة فان القياس ان يتنجس الكثير لان الجزء الذي لاقاه النجاسة يتنجس بالملاقاة فيتنجس الجزء الذي يجاوره ثم وثم حتى يصير الكل نجسا كما في غير الماء من المائعات لكن سقط حكم النجاسة تخفيفا فلما اعتبر التخفيف في اصل الماء يعتبر التخفيف في التحريك ۔ **قوله** ووجه الاول ان الحاجة اليه في الحياض اشد فيكون اختصاص الاغتسال بالحياض اكثر فالتقدير بما يختص بها اولى واجدر **قوله** وبعضهم قدروا بالمساحة عشرا في عشر وهو ابو سليمان الجورجاني رحمة الله تعالى عليه وذراع الكرباس سبع قبضات فانه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع قبضات لكن باصبع قائمة في المرة السابعة كذا في الفوائد الكرمانية وذكر صاحب النهاية ان ذراع الكرباس دون ذراع المساحة وقد ذكر الشيخ الامام ظهير الدين اسحاق بن ابي بكر الولوالجي رحمه الله في الفصل الاول من كتاب الصلوة من فتاواه فقال فالمعتبر فيه ذراع الكرباس دون ذراع المساحة وهي سبع مشتات ليس فوق كل مشت اصبع قائمة وذراع المساحة سبع مشتات فوق كل مشت اصبع قائمة وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض الكرباس والمساحة وجعل في فتاوى قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وقال لان ذراع المساحة اليق بالممسوحات **قوله** لا تنحسر الارض بالغرف

قال وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها وقال الشافعي رح يفسده لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة بخلاف دود الخل وسوس الثمار لان فيه ضرورة ولنا قوله عليه السلام فيه هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه ولان المنجس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت

وهو الصحيح انما قاله نفيا لما ذكره المعلي لن المعتبر قدر ذراعين وحكي عن ابي بكر بن حامد انه قال قدر مشايخنا رحمهم الله تعالى باربع اصابع مفتوحة ثم اذا لم يتنجس كله هل يتنجس شيء منه فهذا على وجهين ان كانت النجاسة مرئية لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة . وقال بعضهم يتنجس مما حول النجاسة بمقدار حوض صغير وهو اربع اذرع في اربع اذرع وما وراءه ظاهر وان كانت غير مرئية بان بال فيه انسان او اغتسل فيه جنب حكي عن مشايخ العراق لا فرق بين النجاسة المرئية وغير المرئية ومشايخ بخارا وبلخ فرقوا بين المرئية وغيرها فقالوا في غير المرئية يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية ويبتني على هذا ما اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط غسالة وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ما لم يتحرك الماء وبه قال ابو جعفر الاستروشني رحمه الله وغيره من مشايخ بخارا رحمهم الله جوزوا ذلك وتوسعوا فيه لعموم البلوى كذا في المحيط .

قوله وموت ما ليس له نفس سائلة اي دم سائل وذكر الزنابير بلفظ الجمع دون غيره لان فيه انواعا شتى **قوله** لا ينجسه حكم في هذه المسئلة بعدم التنجس وفي الثانية بنفي الافساد لان الموت في المسئلة الاولى في غير معدنه فيتوهم التنجس فناسب نفيه وفي الثانية الموت في معدنه فلا يتوهم تنجسه بواسطة الضرورة لكن احتمل تغير صفة الماء فنفاه بقوله لا يفسده **قوله** ولنا قوله عليه السلام وهو فيما (رواه)

حتى حل المذكى لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة كالطين وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يفسده الا السمك لما مرولنا انه مات في معدنه فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضة حال محها دما ولانه لادم فيها اذ الدموي لا يسكن في الماء والدم هو المنجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسده

رواه سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اناء فيه طعام او شراب يموت فيه ماليس له دم سائل قال عليه الصلوة والسلام هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء به كذا في المبسوطين *

قوله حتى حل المذكى لانعدام الدم فيه فان قيل ذبح المجوسي يريق ولا يطهر وجرح الصيد يطهر ولا يريق والاهلي بالذبح يحل وان لم يسل الدم بعارض قلنا الحكم يتعلق بالسبب وهو الذكاة الشرعية لا بنفس الاراقة وذبح المجوسي غير ذكاة شرعا والجرح في الصيد قام مقام الذكاة ضرورة ومالم يرق بعارض لا يعتبر فدار الحكم مع سبب الاراقة تيسيرا كالمشقة والسفر والعقل والبلوغ فلما صارت الذكاة مبيحة مطهرة لانها سبب اراقة الدم وقامت مقامها صار الموت منجسا لانه سبب خلط الدم بغيرها بذهاب قوى الطبائع التي كانت تمتاز لقومها في معادنها عن غيرها فصارت النجاسة معقولة لمجاورة الدماء النجسة والطهارة معقولة بسيلان الدماء النجسة قبل الفساد ومالادم له فحال الحيوة والموت والتذكية وعدمها سواء **قوله** كبيضة حال محها دما اي تغير صفرتها دما يعني لو صلى وفي كمه تلك البيضة تجوز الصلوة معها لان النجاسة في معدنها بخلاف ما اذا صلى وفي كمه قارورة فيها دم لا تجوز صلوته لان النجاسة ليست في معدنها **قوله** قيل غير السمك يفسده وهو قول نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة وابي معاذ البلخي

لانعدام المعدن ۞ وقيل لا يفسده لعدم الدم وهو الاصح والضفدع البحري والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء وما ئي المعاش دون ما ئي المولد مفسد ۞

قال الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث خلافا لمالك والشافعي رحمهما يقولان ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد اخرى كالقطوع ۞ وقال زفر رح

وابي مطيع رحمه الله وقيل لا يفسده وهو قول ابي عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمه الله كذا في المحيط ۞

قوله لانعدام المعدن في الكافي وما ذكر في الهداية لعدم المعدن تعليل بالعدم وهو غير صحيح وتاويله ان الموجب للتنجس وهو الدم موجود ما ذا للون لون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وانما لم يفسد الماء لان المانع موجود فلم يعمل الموجب والاصح هو القول بعدم الفساد وجعل شمس الائمة السرخسي رحمه الله التعليل الثاني وهو قوله ولانه لا دم فيه اصح فان ما يسيل من هذه الحيوانات ليس بدم لانه اذا شمس ببيض والدم اذا شمس يسود ويستوي ان ينقطع او لم ينقطع الا على قول ابي يوسف رحمه الله فانه يقول اذا انقطع في الماء افسده بناء على قوله ان الدم نجس وهو ضعيف فانه لا دم في السمك انما هو ماء آجن ولو كان فيه دم فهو ماكول فلا يكون نجسا كالطحال والكبد وعن محمد رحمه الله ان الضفدع اذا تفتت في الماء كرهت شربه لا للنجاسة لكن لان اجزاء الضفدع فيه والضفدع غير ماكول كذا في المبسوط **قوله** والضفدع البحري والبري سواء الضفدع المائي ما يكون بين اصابعه سترة دون البري كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** في طهارة الاحداث قيد بالاحداث لما انه يطهر الانجاس فيما روى محمد عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه قال في المحيط واختلفوا في طهارة ماء المستعمل قال محمد هو طاهر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (قوله)

وهو احد قولي الشافعي ان كان المستعمل متوضيا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير طهور لان العضو طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرا لكنه نجس حكما وباعتباره يكون الماء نجسا فقلنا بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة عملا بالشبهين وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح هو طاهر غير طهور لان ملاقاة الطاهر الطاهر لا توجب التنجس الا انه اقيمت به قربة فتغيرت به صفته كمال الصدقة وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمة الله تعالى عليهما هو نجس لقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة

قوله وهو احد قولي الشافعي رحمة الله عليه للشافعي في الماء المستعمل اقوال ثلاثة اظهرها قوله كما قاله محمد رحمة الله عليه انه طاهر غير طهور وقال في قول طاهر ومطهر وقال في قول ان كان المستعمل محدثا فهو طاهر غير طهور وان كان متوضيا فهو طاهر غير طهور وهو قول زفر رحمه الله وقال مالك رح طاهر وطهور الا انه احب الي ان يتوضأ بغيره لما ان عنده اذا وقعت في الماء نجاسة حقيقية ولم يتغير طعمه ولا لونه ولا ريحه لم يتنجس **قوله** عملا بالشبهين فكان هذا كسور الحمار لما تعارضت الادلة بعضها يوجب الطهارة وبعضها يوجب النجاسة خرج من ان يكون طهورا وبقي طاهرا بخلاف ما اذا لم يكن محدثا لانه لم يتحول الى الماء شيء لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فكان هذا وغسل ثوب طاهر سواء **قوله** وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة الحديث فان النبي عليه السلام سوى بين النجاسة الحكمية والحقيقية فانه كما نهى عن البول كذلك نهى عن الاغتسال دل ان الاغتسال فيه يوجب النجاسة كالبول لا يقال انما نهى الجنب عنه لانه لا يخلو عن المني وهو نجس لانه قد يخلو الجنب جنب وان غسل فرجه والنهي يتناوله في هذه الحالة

ولانه ماء ازيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء ازيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله نجس نجاسته غليظة اعتبارا بالمستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية ابي يوسف رح وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القربة قال رضي الله تعالى عنه وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا وقال محمد رحمة الله تعالى عليه لا يصير مستعملا الا باقامة القربة.

قوله ولانه ماء ازيليت به النجاسة الحكمية لان عضو الجنب والمحدث له حكم النجاسة في الشرع حتى منع من جواز الصلوة ولذلك اطلق اسم التطهير بقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والتطهير عبارة عن ازالة النجاسة وقد ازيلت تلك النجاسة بالماء فانتقل حكم النجاسة اليه كما في الحقيقية فان قيل بالاعضاء حكم النجاسة والحكم لا يقبل التحول الى الماء قلنا لولم يلحق بالعين في حق الازالة لما ثبت حكم الازالة ولما تغير صفة الماء كما في الثوب الطاهر وقد تغير بالاجماع وبالدلائل التي قلنا فثبت انه تحول اليه ما كان بالعضو حكما ولا يثبت ذلك الان يعتبر ذلك الحكم بعين حله فان قيل هذا انما يتحقق في المحدث والجنب فاما المتوضي اذا توضأ ثانيا بنية القربة فلالانه لم يكن باعضائه من النجاسة الحكمية حتى تزول من اعضائه وينتقل الى الماء قلنا لما نوى القربة فقد اراد به طهارة على طهارة ونورا على نور على ما جاءت به الاخبار ولا يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة حكما فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء حكما كذا في الاسرار **قوله** والماء المستعمل هو ما ازيل به حدث بان يتوضأ متبرد وهو محدث او استعمل في البدن على وجه القربة بان يتوضأ وهو طاهر بنية الطهارة **قوله** وهذا عند ابي يوسف رحمه الله اي كون الماء مستعملا باحد هما قول ابي يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابي حنيفة رح ايضا (و)

لان الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام اليه وانما تزال بالقربة وابو يوسف رح يقول اسقاط الفرض مؤثر ايضا فيثبت الفساد بالامرين ومتى يصير الماء مستعملا الصحيح انه كما زايل العضو صار مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده

وذكر في مبسوط شيخ الاسلام قالوا يجب ان يكون قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف رح وقد دلت مسائل نقلت عنهم قال في كتاب الحسن قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان غمس رجل جنب او غير متوضئ يديه الى المرفقين او احدى رجليه في ماء في اجانة لم يجز ان يتوضأ منه لانه سقط فرضه عنه وذكر ابو يوسف رحمه الله في نوادر المعلى رجل في يديه قذر فاخذ الماء بفمه وصبه على يده فغسلها لم يطهرها لانه قد صار الماء مستعملا حين اخذ الماء بفمه وهو جنب وعنده الماء المستعمل نجس وقال محمد رح في صلوة العصر طهر اليد اذا لم يرد به المضمضة كذا في النهاية ٭

قوله لان الاستعمال بانتقال الآثام والاثم قذر لقوله عم من اصاب من هذه القاذورات فليستتر بستر الله الا ان هذه النجاسة لا يظهر حكمها ما دامت على البدن بمعارضة طهارة الايمان فاذا انتقلت الى محل لا معارض له ظهر حكم النجاسة وانتقال الذنب من الكرامة وانما يستوجبها بنية التقرب والحدث ليس بشيء حتى ينتقل الى الماء وانما هو عبارة عن منع اداء الصلوة

قوله الصحيح انه كما زايل العضو ذكر في المحيط ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زايل البدن والاجتماع في مكان ليس بشرط هذا هو مذهب اصحابنا رحمهم الله وقال وما ذكر في شرح الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زايل البدن واستقر في مكان فذاك قول سفيان الثوري رحمه الله وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني اما مذهب اصحابنا ما ذكر وعن هذا قلنا ان من نسي مسح رأسه فاخذ ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز ٭ وفي نظم الزندويسي ان عند مشايخ بخارا يصير الماء مستعملا وان كان في الهواء ٭ حتى قالوا لو اصاب ثوبه يتنجس

والجنب اذا انغمس فى البئر لطلب الدلو فعند ابي يوسف رحمه الله الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عنده لاسقاط الفرض والماء بحاله لعدم الامرين وعند محمد رحمة الله عليه كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القربة وعند ابي حنيفة رحمة الله كلاهما نجسان الماء لاسقاط الفرض عن البعض باول الملاقاة

وفى الفتاوى الظهيرية اتفق علماؤنا ان الماء الذي تأدت به القربة مادام مترددا فى العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا زايل العضو ولم يصل الى الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو فى الهواء اذا نزل على عضو انسان وجرى فيه لم يصر متوضئا ه

قوله والجنب اذا انغمس لطلب الدلو اراد به الجنب الذي ليس في بدنه نجاسة من المني وغيره فيه اشارة الى انه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء عند الكل

قوله وهو شرط عنده اي فى الماء الذي هو ليس بجار ولا هو في حكم الجاري حتى انه لا يشترط فى الماء الجاري والحياض الكبيرة وروي عن ابي يوسف رحمه الله ان الصب شرط فى الثوب ايضا وهو قول الشافعي رحمة الله تعالى عليه

قوله لعدم الامرين وهما اسقاط الفرض ونية التقرب ثم انما قدم قول ابي يوسف رحمه الله ولم يوسطه كما هو حقه لزيادة احتياجه الى البيان بسبب ترك اصله في هذه المسئلة بان كان يجب ان يتنجس الماء على مذهبه كما قاله ابوحنيفة رحمه الله لان الماء يصير مستعملا عنده بسقوط الفرض وقد سقط الفرض وان لم ينو فكانه انما ترك اصله في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلم يسقط الفرض كيلا يصير الماء نجسا فيفسد البئر ونظيره ما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا ادخل الجنب او المحدث يده فى الاناء ليغترف الماء لا يزول الحدث عن يده كيلا يفسد الماء للحاجة الى الاغتراف فكذا هذا فاما محمد رحمه الله مر على اصله حيث جعل الماء طاهرا لعدم نية القربة والرجل طاهرا لان الماء بطبعه طهور من غير نية (قوله)

والرجل لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات عنه

قوله والرجل نجس نجاسة الجنابة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه نجس نجاسة الجنابة لانه باول الملاقاة صار الماء مستعملا وكذا في قوله الثاني صار الماء مستعملا لسقوط الفرض فتنجس الرجل به **قوله** وهو اوفق الروايات عنه لان جميع البدن في حكم عضو واحد في حكم الاغتسال والماء مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا انفصل من الماء انفصل العضو طاهرا وصار الماء مستعملا فيتنجس فعلى القول الاول لا تجوز الصلوة ولا قراءة القرآن وعلى القول الثاني تجوز قراءة القرآن ولا تجوز الصلوة وعلى القول الثالث يجوز كلاهما ويسمى هذه المسئلة مسئلة جحط الجيم من النجس اي كلاهما نجسان والحاء من الحال اي كلاهما بحالهما عند ابي يوسف رح والطاء من الطاهر اي كلاهما طاهران عند محمد رحمه الله قال القدوري كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني رح يقول الصحيح عندي من مذهب اصحابنا رح ان ازالة الحدث توجب استعمال الماء ولا معنى لهذا الخلاف اذ لا نص عنهم على هذا الوجه يعني ان الماء انما يكون مستعملا عند ابي يوسف رح باحد الامرين اسقاط الفرض ونية القربة وعند محمد رح نية القربة ولا يجوز ان يؤخذ هذا الاختلاف من مسئلة البئر قال الكرخي ويمكن تخريجها بان يقال ان محمدا انما لم يحكم نجاسة ماء البئر لمكان الضرورة كما قلنا في الجنب والمحدث اذا ادخل يده في الاناء للاغتراف لا يصير الماء مستعملا بلا خلاف لمكان الضرورة فان الانسان عسى لا يجد اناء صغيرا ولا يمكنه صب الماء على يده من الاناء الكبير فيضطر الى الادخال وقامت اليد مقام الاناء الصغير وابو يوسف رحمه الله لم يعتبر تلك الضرورة في البئر فوقع الاختلاف وههنا لا ضرورة فثبت حكم الاستعمال عند اسقاط الفرض بلا خلاف ولا يصح الاستدلال بمسئلة البئر على اثبات الخلاف ههنا لوجود الفارق على ما ذكرنا كذا في المحيط والفوائد الظهيرية *

قال وكل اهاب دبغ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الا جلد الخنزير والآدمي لقوله عليه الصلوة والسلام ايما اهاب دبغ فقد طهر وهو بعمومه حجة على مالك رحمه الله في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير المدبوغ

قوله الا جلد الخنزير والآدمي التقديم دليل التعظيم في موضع التعظيم كقوله تعالى والسابقون السابقون اولئك المقربون واما في موضع الاهانة فالتعظيم في تاخيره كقوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد **قوله** وهو بعمومه حجة على مالك رح لان النكرة اذا اتصفت بصفة عامة تعم كقولهم اي عبيدي ضربك فهو حر يعتق كلهم اذا ضربوه فان قيل الحديث متروك الظاهر لانه يتناول جلد الخنزير والآدمي ولا يطهران بالدبغ قلنا جلد الخنزير لا يندبغ فلا يطهر لان شعره غليظ ينبت من لحمه ولانه نجس العين كالخمر وجلد الادمي ان احتمل طهر لكن لا يحل سلخه ودبغه احتراما له كشعره وفي النهاية وقال بعض الناس ان كان جلد ما يؤكل لحمه يطهر بالدباغ لحديث ميمونة رضي الله عنها وهو ما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه مر بشاة لميمونة فقال هلا انتفعتم باهابها فقيل انها ميتة فقال انما حرم من الميتة اكلها وان كان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالدباغ لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وجعل هذا القول قول الشافعي رحمه الله في مبسوط شمس الائمة السرخسي واستدل مالك بحديث عبد الله بن عليم الليثي رضي الله عنه قال اتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بسبعة ايام وفي رواية بشهر او شهرين وكان فيه لا ينتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وقلنا الاهاب اسم للجلد الذي لم يدبغ كذا قال الاصمعي والدليل عليه ايضا ماروي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تخطب وتمدح اباها فقال رحم الله ابابكر قرر الرؤس على كواهلها والدماء في اهبها كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى * (قوله)

وحجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في جلد الكلب وليس الكلب
بنجس العين الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطيادا .

قوله وحجة على الشافعي رح في جلد الكلب التخصيص بجلد الكلب يوافق
رواية الاسرار ويخالف رواية المبسوط لما ان عنده على تلك الرواية كل مالايؤكل
لحمه لا يطهر جلده بالدباغ فقاس على جلد الخنزير والادمي **قوله** وليس الكلب
بنجس العين هذه مسئلة اختلفت فيها روايات المبسوط ذكر في باب الحدث منه
الانتفاع به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر
في اوائل باب الوضوء والغسل منه في بيان مسئلة سور الكلب فقال والصحيح
من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ثم قال وبعض مشايخنا يقولون عينه ليس
بنجس ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدباغ وذكر ايضا في كتاب الصيد منه في
مسئلة بيع الكلب في التعليل وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ
الاسلام واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالدباغ وفي رواية
لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله اذا وقع في البئر
كلب اوخنزير ومات اولم يمت اصاب الماء فم الواقع اولم يصب ينزح ماء البئر كله
اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك ولهذا قالوا بتل الكلب وانتفض واصاب
ثوبا اكثر من قدر الدرهم افسده وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج حيا
ان اصاب فمه الماء يجب نزح جميع الماء وان لم يصب فمه الماء فعلى قولهما يجب نزح
جميع الماء وعن ابي حنيفة رحمه الله لاباس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب
ليس بنجس **قوله** الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطيادا فان قيل يشكل هذا بالسرقين
فانه نجس العين ثم انه ينتفع به ايقادا وتقوية للزراعة قيل هذا الانتفاع بالاستهلاك
وهو جائز في نجس العين كالاقتراب من الخمر للاراقة .

بخلاف الخنزير لانه نجس العين اذ الهاء في قوله تعالى فانه رجس منصرف اليه لقربه ✽ وحرمة الانتفاع باجزاء الآدمي لكرامته فخرجا عما رويناه ثم ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ وان كان تشميسا او تتريبا لان المقصود يحصل به فلا معنى لاشتراط غيره ✽ ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة وكذلك يطهر لحمه وهو الصحيح وان لم يكن مأكولا ✽

قوله بخلاف الخنزير وفي المبسوط واما جلد الخنزير فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يطهر بالدباغ ايضا وفي ظاهر الرواية انه لا يحتمل الدباغ فان له جلودا مترادفا بعضها فوق بعض كما للآدمي وانما لم يطهر لعدم احتمال المطهر وهو الدباغ **قوله** منصرف اليه لقربه ولا يقال ينصرف الى المقصود في الكلام وهو المضاف نحو لقيت ابن عمرو وخدمته لان في صرفه الى الخنزير عملا بهما لاشتماله على اللحم ولا ينعكس **قوله** ثم ما يمنع النتن والفساد الى آخره هذا عندنا وعند الشافعي رح لا يكون دباغا الا بما يزيل الرطوبات النجسة وذلك باستعمال الشب والقرظ والعفص وذكر في الخلاصة حتى ان جلد الميتة اذا يبس ثم وقع في الماء القليل لا يفسده **قوله** وما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة وهذا اختيار بعض المشايخ رحمهم الله وعند بعضهم انما يطهر جلد الحيوان بالذكاة اذا لم يكن سوره نجسا كذا في النهاية **قوله** لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبة والذكاة في تسييل ما هو نجس فوقه لان الدبغ يزيل بعد الاتصال والذبح يمنع الاتصال وهذا فيما اذا وجدت ازالة الرطوبات بالذكاة الشرعية بان كانت من الاهل بالتسمية واما اذا كان الذابح مجوسيا لا تجعل الازالة الحاصلة من ذبحه ازالة لان فعله اماتة في الشرع لا ذبح وحكم الموت اذا ثبت له لا بد من الدباغ كذا في الايضاح **قوله** وكذلك يطهر لحمها هذا يخالف ما ذكر في الاسرار وغيره ان جلود السباع تطهر بالدباغ وبالذكاة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم (و)

وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رح نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيهما ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يحلهما الموت اذ الموت زوال الحيوة ۞ وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي نجس لانه لا ينتفع به ولا يجوز بيعه ولنا ان عدم الانتفاع والبيع لكرامته فلا يدل على نجاسته والله اعلم ۞

واللحم نجس ولا يطهر بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا من مشايخنا رحمهم الله من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكنا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مماسة اللحم الجلد الغليظ فلا يتنجس وذكر الناطفي رحمه الله اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء انسده كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله ۞

قوله وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رح نجس وذكر في المبسوط وهذا الاختلاف بناء على ان لا حيوة للشعر والعظم عندنا وقال الشافعي رح فيهما حيوة وقال مالك رح في العظم حيوة دون الشعر وفي السن بين الناس كلام انه عظم او طرف عصب يابس فان العظم لا يحدث في البدن بعد الولادة وفي العصب روايتان في احدى الروايتين فيه حيوة لما فيه من الحركة ويتنجس بالموت وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا خلاف في السن بين علمائنا رحمهم الله تعالى انه طاهر والخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس **قوله** اذ الموت زوال الحيوة في الكافي وقولهم الموت زوال الحيوة مع انه وجودي داخل تحت الخلق بالنص وهو قوله تعالى خلق الموت والحيوة مأول اي الموت حالة يلزم منه زوال الحيوة فيكون هذا تعريفا للشيء بلازمه والله اعلم ۞

فصل فى البئر

واذا وقعت فى البئر نجاسة نزحت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس . فان وقعت فيها بعرة او بعرتان من بعر الابل او الغنم لم تفسد الماء استحسانا والقياس ان تفسد لوقوع النجاسة فى الماء القليل وجه الاستحسان ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاجزة والمواشي تبعر حولها فتلقيها الريح فيها فجعل القليل عفوا للضرورة . ولا ضرورة فى الكثير وهو ما يستكثره الناظر اليه فى المروي عن ابي حنيفة رح وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والخثي والبعر لان الضرورة تشتمل الكل وفى الشاة تبعر فى المحلب بعرة او بعرتين

فصل فى البئر

قالوا مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار اذ القياس فيها احد الشيئين اما ما قاله بشر انه يطم رأس البئر ويحفر في موضع آخر لانه وان نزح ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا واما مانقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف رح ان ماء البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع النجاسة فيه كحوض الحمام اذا كان يصب من جانب ويؤخذ من جانب آخر لم يتنجس بادخال اليد النجسة ثم قلنا وما علينا لو امرنا بنزح بعض الدلاء ولا يخالف السلف وعند الشافعي تستخرج الفأرة ويبقى الماء طاهرا لان المذهب عنده ان الماء اذا بلغ قلتين لا يحتمل خبثا وماء البئر اكثر من قلتين . **قوله** نزحت اي البئر اي ماؤها بحذف المضاف لعدم الالتباس من قبيل جرى النهر **قوله** ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاجزة فيه اشارة الى ان حكم آبار الامصار على خلاف هذا قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط واما اذا كان في الامصار اختلف مشائخنا رح فيه قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بعرة او بعرتان لانها لا تخلو عن حائل بنا بوت (او)

قالوا ترمى البعرة ويشرب اللبن لمكان الضرورة ولا يعفى القليل في الإناء على ما قيل لعدم الضرورة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه كالبئر في حق البعرة والبعرتين ❊ فان وقع فيها خرء الحمام او العصفور لا يفسده خلافا للشافعي رحمه الله له انه استحال الى نتن وفساد فاشبه خرء الدجاجة ولنا اجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساجد مع ورود الأمر بتطهيرها واستحالته لا الى نتن رائحة فاشبه الحمأة فان بالت فيها شاة نزح الماء كله عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا ينزح الا اذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون طهورا واصله ان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده نجس عندهما له ان النبي عليه الصلوة والسلام امر العرنيين بشرب ابوال الابل والبانها ولهما قوله عليه الصلوة والسلام استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه من غير فصل

اوحائط فلا يتحقق فيها الضرورة وقال بعضهم لا يتنجس اعتبارا للوجه الآخر من الاستحسان وهو ان البعر شيء صلب وعلى ظاهره رطوبة الامعاء فلا تتداخله النجاسة فعلى الوجه الاول لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والبعر وعلى الوجه الآخر يفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والبعر والروث وقال الامام التمرتاشي رح واختلف في آبار البيوت فمنهم من قال يفسده لان الضرورة معدومة والاصح التعوية اي لا يفسده ❊

قوله قالوا ترمى البعرة ويشرب اللبن يعني لا يتنجس هذا اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط مقيدا بقوله لا يتنجس اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون لعموم البلوى والضرورة لان من عادتها انها تبعر عند الحلب وللضرورة اثر في اسقاط حكم النجاسة **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله القياس ما قاله الشافعي ولكن استحسن علماؤنا بالحديث ابن مسعود رضي الله عنه فانه خرئت عليه حمامة فمسحه باصبعه وكذلك ابن عمر رضي الله عنه ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة وصلى ولم يغسله **قوله** ولهما قوله عليه السلام

ولانه يستحيل الى نتن وفساد فصار كبول مالا يؤكل لحمه وتأويل ما روي انه عرف شفاءهم وحيا ٭ ثم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لايحل شربه للتداوي لانه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة ٭ وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يحل للتداوي للقصة ٭ وعند محمد يحل للتداوي وغيره لطهارته عنده ٭

استنزهوا من البول وجه التمسك ان البول عام يتناول بول مايؤكل ومالايؤكل والعام المتفق على قبوله اولى من الخاص المختلف في قبوله لان متنه اقوى فصار كعام الكتاب والخاص من خبر الواحد ولانه ذكر في رواية انس رض الالبان دون الابوال والحديث حكاية حال فمتى دار بين كونه حجة وغير حجة سقط الاحتجاج به على انه عليه السلام خصهم بذلك لانه عرف شفاءهم فيه بطريق الوحي ولا يوجد مثله في زماننا حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلاك الآن يحل كالميتة والخمر عند الضرورة ولانه علم موتهم مرتدين وحيا ولا يبعد ان يكون شفاء الكافر في نجس والحديث وهو قوله عليه السلام ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم مختص بنا لكاف الخطاب ولان المبيح والمحرم اذا وردا جعل المحرم آخرا ناسخا لئلا يلزم النسخ مرتين ولان فيه مثلة وهي منسوخة فتبين به انه كان في بدء الاسلام ٭

قوله ولانه يستحيل الى نتن وفساد وانما قيد بالنتن والفساد احترازا عما لا نتن فيه لما ان ما يحيله الطبع على نوعين نوع يحيله الطبع الى فساد وهو نجس كالدماء والغائط ٭ والثاني ما يحيله الطبع الى صلاح وهو ليس بنجس كالبيضة والعسل واللبن وهذا هو القياس الصحيح كذا في الاسرار وذكر الامام المحبوبي رحمة الله عليه جواب محمد رحمة الله عليه ان كون اللحم طاهرا لا يدل على طهارة البول الا يرى ان لحم الآدمي طاهر وحرمته لكرامته وبوله نجس (قوله)

وان ماتت فيها فأرة او عصفورة اوسودانية اوصعوة اوسام ابرص نزح منها عشرون دلوا الى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها يعني بعد اخراج الفأرة لحديث انس رضي الله انه قال فى الفأرة ماتت فى البئر واخرجت من ساعتها ينزح منها عشرون دلوا والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة فى الجثة فاخذت حكمها والعشرون بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب : فان ماتت فيها حمامة اونحوها كالدجاجة والسنور نزح منها ما بين اربعين دلوا الى ستين : وفى الجامع الصغير اربعون او خمسون وهو الاظهر لما روي عن ابي سعيد الخدري رح انه قال فى الدجاجة اذا ماتت فى البئر ينزح منها اربعون دلوا هذا لبيان الايجاب والخمسون بطريق الاستحباب ثم المعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقى به منها

قوله وان ماتت فيها فأرة الى قوله اوسودانية اوسام ابرص فى المغرب السودانية طويرة طويلة الذنب على قدر قبضة الكف وقد يسمى العصفور الاسود وهي تأكل العنب والجراد وفيه سام ابرص من كبار الوزغ وفيه احسنت اليه حسب الطاقة وعلى حسبها اي قدرها وروي عن ابي يوسف رحمه الله نزح عشرين دلوا الى ثلثين فى الفأرة الواحدة وكذلك الى الاربع فان كانت خمسا ينزح منها اربعون دلوا الى التسع وان كانت عشرا فالجميع ينزح كذا فى الفتاوى الظهيرية **قوله** والعشرون بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب وهذا الوضع لمعنيين ذكرهما شيخ الاسلام في مبسوطه احدهما ان السنة جاءت في رواية ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فى الفأرة اذا وقعت فى البئر فماتت فيها انه ينزح منها عشرون دلوا اوثلثون هكذا رواه ابو علي الحافظ السمرقندي رحمه الله باسناده و أو لاحد الشيئين فكان الاقل ثابتا يقينا وهو معنى الوجوب والاكثر يوتى به لئلا يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه فى العمل وهو معنى الاستحباب والثاني

وقيل دلو يسع فيه صاع ۞ ولو نزح منها بدلو عظيم مرة مقدار عشرين دلوا جاز لحصول المقصود ۞ وان ماتت فيها شاة اوآدمي اوكلب نزح جميع ما فيها من الماء لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما افتيا بنزح الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم ۞ فان انتفخ الحيوان فيها او تفسخ نزح جميع مافيها صغر الحيوان اوكبر لانتشار البلة في اجزاء الماء

ان الرواية اختلفت فيه اختلافا كثيرا روى ميسرة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الفأرة التي تموت في البئر ينزح منها دلاء وفي رواية سبع دلاء وفي رواية عشرون وفي رواية ثلثون وروي عن ابن عباس في الفأرة اربعون فاذا بعضهم اوجب في الفأرة عشرين وبعضهم اوجب اقل من عشرين وبعضهم اكثر من عشرين فاخذ علماؤنا رحمهم الله بالعشرين لانه الوسط بين القليل والكثير فكان هو واجبا لتعينه وما وراءه استحباب وهذا في الفأرة بالحديث واما العصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجثة فاخذت حكمها فان قيل مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار دون القياس والنص ورد في الفأرة والدجاجة والآدمي وقد الحقتم ما يشاكلها كالعصفور والصعوة والسودانية والسنور والحمامة والشاة والكلب بها قلنا بعد ما استحكم هذا الاصل صار كالذي ثبت على وفق القياس في حق التفريع عليه كالاجارة ونحوها من العقود التي يأبى القياس جوازها ۞ **قوله** وقيل دلو يسع فيه صاع ليتمكن كل احد من النزح **قوله** ولو نزح منها بدلو عظيم مرة الى آخره فكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول لايطهر بهذا لان عند تكرار النزح ينبع الماء من اسفلها ويؤخذ من اعلاها فيكون في حكم الماء الجاري وهذا لايحصل بنزح دلو عظيم منها ونحن نقول لما قدر الشرع الدلاء بقدر خاص عرفنا ان المعتبر القدر المنزوح واي معنى الجريان ساقط لان ذلك يحصل بدون النزح كذا في المبسوط **قوله** لانتشار البلة في اجزاء الماء لان عند الانتفاخ ينفصل منها بلة نجسة وتلك البلة نجاسة مائعة بمنزلة قطرة من خمر او بول تقع في البئر ولهذا قال محمد (رحمه)

وان كانت البئر معينة بحيث لا يمكن نزحها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفته ان تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزح منها الى ان تمتلئ اوترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح منها مثلا عشر دلاء ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فينزح لكل قدر منها عشر دلاء وهذان عن ابي يوسف رح وعن محمد رح نزح مائتا دلو الى ثلثمائة فكانه بنى قوله على ما شاهد في بلده وعن ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير في مثله ينزح حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه وقيل يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء وهذا اشبه بالفقه •

وان وجدوا في البئر فأرة اوغيرها ولا يدرى متى وقعت ولم ينتفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا توضؤا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها • وان كانت قد انتفخت اوتفسخت اعادوا صلوة ثلثة ايام ولياليها وهذا عند ابي حنيفة رح وقالا ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا انها متى وقعت لان اليقين لا يزول بالشك • وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته • ولابي حنيفة رح ان للموت سببا ظاهرا وهو الوقوع في الماء

رحمه الله اذا وقع في البئر ذنب فأرة فانه ينزح جميع الماء لان موضع القطع لا ينفك عن نجاسة مائعة بخلاف ما اذا اخرجت قبل الانتفاخ لان شيئا من اجزائها لم يبق في الماء لانه لم يزايل من اجزائها شيء الى الماء فالنجاسة بسبب المجاورة فاذا لم يبق من اجزائها شيء لم يبق الماء نجسا وانما ثبتنا الطهارة شرعا والتطهر شرعا بنزح عشرين دلوا كذا في المبسوطين • **قوله** وعن محمد رح مائتا دلو الى ثلثمائة وانما اجاب بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسوط والمروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا نزح منها مائة د لو يكفي وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها **قوله** كما هو دأبه كما في حبس الغريم وحد التقادم وانقطاع حق الحضانة **قوله** وهذا اشبه بالفقه اذ الرجوع الى اهل البصر اصل في كثير من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون

فيحال به عليه الا ان الانتفاخ دليل التقادم فيقدر بالثلث وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقدرناه بيوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لايمكن ضبطها واما مسئلة النجاسة فقد قال المعلي هي على الخلاف فيقدر بالثلث في البالي وبيوم وليلة في الطري ولو سلم فالثوب بمرأى عينه والبئر غائبة عن بصره فيفترقان والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

وعرق كل شيء معتبر بسؤره

قوله فيحال به عليه لان هذا السبب ظاهر وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة السبب الظاهر كمن جرح انسانا ولم يزل صاحب فراش حتى مات يضاف موته الى الجرح لانه السبب الظاهر وان احتمل بغيره وكذا لو وجد قتيل في محلة يضاف القتل الى اهلها وان احتمل انه قتل في موضع آخر ثم حمل هنا **قوله** فيقدر بالثلث انما قدر بالثلث لانه ادنى حد التقادم في هذا الا ترى ان من دفن قبل ان يصلى عليه يصلى على قبره الى ثلثة ايام ولا يصلى بعد ذلك لانه يتفسخ في هذه المدة والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

السؤر بقية الماء يبقيها الشارب في الاناء والحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره ذكر في شرح الطحاوي والآسار على خمسة انحاء سؤر طاهر متفق على طهارته وسؤر نجس متفق على نجاسته وسؤر مكروه وسؤر مشكوك وسؤر مختلف فيه وهو سؤر سباع الوحش سوى الكلب والخنزير كالاسد والذئب والفهد وغيرها نجس عندنا خلافا للشافعي **قوله** وعرق كل شيء معتبر بسؤره يعني نجاسة وطهارة وحرمة وكراهة والمكروه ماكان طاهرا لكن الاولى ان يتوضأ بغيره والكراهة انما تثبت باحتمال النجاسة بخلاف الطاهر او بسقوط حكم النجاسة لضرورة يمكن الاحتراز عنه في الجملة ولا ينتقض ماذكره من الاصل بعرق الحمار لان فيه روايتين (ولانه)

لانهما يتولدان من لحمه فاخذ احدهما حكم صاحبه وسؤر الآدمي ومايؤكل لحمه طاهر لان المختلط به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهرا ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض والكافر وسؤر الكلب نجس ويغسل الاناء من ولوغه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا ولسانه يلاقي الماء دون الاناء فلما تنجس الاناء فالماء اولى وهذا يفيد النجاسة والعدد في الغسل وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في اشتراط السبع ولان ما يصيبه بوله يطهر بالثلث فما يصيبه سؤره وهو دونه اولى والامر الوارد بالسبع

ولانه خص بركوبه عليه السلام معروريا والحر حر الحجاز والثقل ثقل النبوة فلابد ان يعرق الحمار ولان الشك في طهورية سؤر الحمار لا في طهارته لما عرف فيتساويان.

قوله لانهما اي اللعاب والعرق وذكر السؤر وذكر اللعاب فيجوز اضماره **قوله** ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض فان قيل ينبغي ان يكون سؤر الجنب نجسا على قول ابي يوسف رح لوجود اسقاط الفرض قيل على احدى الروايتين عنه لم يرتفع الحدث هنا نفيا للحرج وفي الرواية الاخرى وهو قول ابي حنيفة رح سقط الفرض الا انه لم يحكم بنجاسة الماء نفيا للحرج كذا ذكره الامام المعروف بخواهرزاده رح في مبسوطه **قوله** فلما تنجس الاناء فالماء اولى فان قيل جاز ان يكون المراد بغسل الاناء التعبد لا التنجس قلنا هذا لا يصح فان الجمادات لا يلحقها حكم العبادات ولانه لو كان تعبدا لوجب غسل غير موضع النجاسة كما في الحدث وبالاجماع هذا الغسل يجب في موضع الاصابة كما في سائر النجاسات فعلمنا انه وجب لازالة النجاسة لا للتعبد ولا يقال الحجر الذي استعمل في رمي الجمار يغسل ويرمى ثانيا لاقامة القربة لان الحجر آلة الرمي وقد يتغير الآلة بنقل نجاسة الآثام اليها كمال الزكوة والماء المستعمل **قوله** ما يصيبه بوله يطهر بالثلث ذكر في التهذيب ان عند الشافعي رح بوله ودمه وسائره نجس منه لا يطهر الا بالغسل سبعا فلا يصير به محجوجا

محمول على ابتداء الاسلام * وسؤر الخنزير نجس لانه نجس العين على ما مر * وسؤر سباع البهائم نجس خلافا للشافعي رح فيما سوى الكلب والخنزير لان لحمهما نجس ومنه يتولد اللعاب وهو المعتبر في الباب * وسؤر الهرة طاهر مكروه وعن ابي يوسف رح انه غير مكروه لان النبي عليه السلام كان يصغي لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضأ منه ولهما قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم الا انه سقطت النجاسة لعلة الطوف

قوله محمول على الابتداء قلعا لهم عما الفوا من مخالطة الكلاب كما امر بكسر الدنان حين حرم الخمر ثم نسخ ما ثبت تغليظا لقطع العادة لما تركوا العادة كما في الخمر ولانه قال في رواية وعفروا الثامنة بالتراب ولا يجب ذلك بالاجماع **قوله** وسؤر سباع البهائم نجس الى قوله لان لحمها نجس والدليل على نجاسة لحمه حرمة الاكل فان حرمة الاكل قد ثبتت لفساد الغذاء كالذباب والخنفساء والتراب لانه ما ابيح الا للغذاء في الاصل فيصير الاكل بدونه عبثا وللخبث طبعا كالضفدع والسلحفات مما لا يعتاد الناس اكله بغير شرع لاستخباثهم اياها وللنجاسة لان الله تعالى حرم اكل كل نجس بنفسه او بمجاورة كالخمر وما وقعت فيه نجاسة او للاحترام كما في الآدمي ليبقى محترما ولا احترام للسباع ولا خبث فيها ايضا فانها قبل التحريم كانت مأكولة ولا عدم الغذاء وهو ظاهر فلم يبق الا النجاسة فعلم أن المأكول منها وهو اللحم والشحم نجس واللعاب يتولد من اللحم فيكون نجسا لانه يكون في حكم المتولد منه ولا يقال ينبغي ان لا يجوز بيع السبع لانه على ما قررتم نجس العين فكان كالخنزير لانا نقول الحرمة ليست بشاملة فان الجلد والعظم والشعر والعصب وما لا يؤكل منه طاهر فاشبه دهنا ماتت فيه فأرة فلا يمنع جواز البيع لانه يحرم بتحريم مطلق لا من وجه دون وجه فان قيل الجلد متصل باللحم واللحم نجس على ما ذكرتم فكيف يكون طاهرا قلنا بين اللحم والجلد جلدة رقيقة تمنع مماسة اللحم الجلد الغليظ فلا ينجس كذا في الاسرار وقد ذكرناه فان قيل لما كان اللحم (نجسا)

فبقيت الكراهة .

نجسا بنفسه ينبغي ان لا يطهر بالذكاة كلحم الخنزير قلنا اختلف المشايخ رحمهم الله في طهارة لحمه بالذبح فالمحققون منهم ذهبوا الى انه لا يطهر بالذكاة لان نجاسة سؤره دليل على نجاسة لحمه وبه اخذ الفقيه ابو جعفر رحمه الله والامام الناطفي رحمه الله والقاضي الامام ابو زيد والامام المعروف بخواهر زاده وصاحب الخلاصة رحمهم الله وهو المختار وذهب بعضهم الى انه يطهر بالذكاة لانه لحم حيوان طاهر ولهذا طهر جلده بالذكوة باتفاق بين اصحابنا الا انه لا يمكن لهؤلاء التمسك في نجاسة السؤر بنجاسة اللحم كما تمسك بهذا الفريق الاول بل متمسكهم الآثار مثل ما روي عن عمرو وعمرو بن العاص رضي الله عنهما انهما وردا حوضا فقال عمرو يا صاحب الحوض اترد حوضك السباع وقال عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا فلولا انهما كانا يريان التنجس لم يكن لسؤال عمرو ولا لنهي عمر معنى وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المياه التي تكون في الفلوات وما ينوبها من السباع فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا فدل التعليل لنفي النجاسة بكثرة الماء لان الورود سبب منجس ثم الشيخ رحمه الله اختار في الكتاب ان اللحم يطهر بالذكاة وقد تمسك في نجاسة السؤر بنجاسة اللحم ولم يرد به النجس بالمجاورة وانما اراد به النجس لعينه وانه لا يطهر بالذكاة فيتراآى كالمتناقض لان الظاهر المختار عند الشيخ ان اللحم يطهر بالذكاة ولما ثبت نجاسة السؤر بالاثر وما عليه المحققون من ان اللحم لا يطهر بالذكاة يؤيد الاثر في اثبات نجاسة السؤر تمسك به في اثباتها الا ان يكون هو المختار عنده فلا تناقض •

قوله فبقيت الكراهة فان قيل انما يتعين كراهة السؤر ان لو انحصر احكام السباع فيما ذكرتم قلنا المتعلق بالسباع احكام ثلثة نجاسة السؤر كسباع البهائم والثاني كراهته كسباع الطير والثالث حرمة اللحم فنجاسة السؤر لا يرد اجماعا او بالنص وحرمة

كب

وماروواه محمول على ما قبل التحريم ثم قيل كراهته لحرمة اللحم و قيل لعدم تحاميها النجاسة وهذا يشير الى التنزه والاول الى القرب من التحريم ٭

ولو اكلت الفأرة ثم شربت على فوره الماء يتنجس ٭ الا اذا مكثت ساعة لغسلها فمها بلعابها والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ويسقط اعتبار الصب للضرورة وسؤر الدجاجة المخلاة مكروه لانها تخالط النجاسة ٭

اللحم لايراد ايضا لانها ثابتة بنهي النبي عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع فبقيت الكراهة فان قيل لم قلتم بان الحرمة ثابتة بما رويتم من الحديث وانما يكون كذلك ان لوكان سابقا قلنا حرمة لحم السباع ان تثبت قبل هذا الحديث لايكون ثابتة به وان لم يثبت لايكون الحرمة من لوازم كونه سبعا فلايمكن جعله مجازا عنها ولانه اذا لم يعرف التاريخ يجعل كانهما وردا دفعة واحدة واضافة الحرمة الى ماهو صريح فى التحريم اولى ٭

قوله على ما قبل التحريم اي تحريم الهرة وذلك في حالة تحريم السباع **قوله** كراهته لحرمة اللحم لان سؤرها مختلط بلعابها ولعابها متولد من لحمها ولحمها نجس لما ذكرنا **قوله** لعدم تحاميها النجاسة يعني ان عامة مأكولاتها نجسة فيكون فمها نجسا وكان القياس نجاسة سؤرها الا انه غير متيقن فاسقطنا النجاسة واثبتنا الكراهة كما في يد الصبي والمستيقظ من المنام فعلى هذا لوعلم انها لم تأكل الجيف لايكره التوضي بسؤرها **قوله** والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يعني به قوله الا اذا مكثت ساعة وتقريره انها اذا مكثت ساعة فالظاهر غسلها فمها بلعابها وهو طاهر وازالة النجاسة بماسوى الماء من المائعات عندهما جائز فيقع شربها بفم طاهر وعند ابي يوسف رحمه الله النجاسة وان كانت لاتزول الابصب المائع المزيل عليها ففي مثل هذا الموضع سقط الصب لمكان الضرورة وعند محمد رحمه الله لايتأتى هذا لعدم زوال النجاسة بالمائعات عنده ٭

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت قدميها لا يكره لوقوع الامن عن المخالطة وكذا سؤر سباع الطير لانها تأكل الميتات فاشبه الدجاجة المخلاة * وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قذر على منقارها لا يكره لوقوع الامن عن المخالطة واستحسن المشايخ هذه الرواية وسؤر ما يسكن البيوت كالحية والفأرة مكروه لان حرمة اللحم اوجبت نجاسة السؤر الا انه سقطت النجاسة لعلة الطواف فبقيت الكراهة والتنبيه على العلة فى الهرة

قوله ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت قدمها حكي عن الامام الحاكم عبد الرحمن انه قال لم يرد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها وان كانت محبوسة فى بيتها فانها تجول فى عذرات نفسها فلا يؤمن ان يكون على منقارها قذر فيكره التوضي بسؤرها كما لو كانت مخلاة وانما اراد بكونها محبوسة ان تحبس فى بيت لتسمن للاكل فيكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت فلا يمكنها ان تجول فى عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام رحمه الله فى المبسوط وان كانت محبوسة فانه يجوز التوضي به ولا يكره لانه ليس على منقارها نجاسة لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الاعتبار اما من حيث الحقيقة فظاهر واما من حيث الاعتبار فانها اذا كانت محبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وانما تجد عذرات نفسها وهي لا تجول في عذرات نفسها **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله ذكر فى المحيط وكان ابو يوسف اعتبر الكراهة لتوهم اتصال النجاسة بمنقارها لا للوصول لعابها الى الماء وقال اذا لم يكن على منقارها نجاسة لا يكره التوضي بسؤرها واستحسن المتأخرون رواية ابي يوسف رح وافتوا بها **قوله** والتنبيه على العلة فى الهرة يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم نبهنا على كون الطوف علة لسقوط النجاسة فى الهرة فنحن نعدي هذا الحكم من الهرة الى سائر سواكن البيوت بتلك العلة المنصوصة

وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه ثم قيل الشك في طهارته لانه لوكان طاهرا لكان طهورا مالم يغلب اللعاب على الماء وقيل الشك في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لايجب عليه غسل رأسه وكذا لبنه طاهر وعرقه لايمنع جواز الصلوة وان فحش فكذا سؤره وهو الاصح

قوله مشكوك فيه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه هو طاهر وطهور لانه جعل سؤر كل حيوان ينتفع بجلده طهورا فكذلك جعل سؤر السباع كالنمر والفهد سوى الكلب والخنزير طاهرا وطهورا للانتفاع بجلده كذا في الاسرار وكان ابوطاهر الدباس رحمه الله ينكر هذا ويقول لايجوز ان يكون شيء من حكم الشرع مشكوكا فيه ولكن معناه محتاط فيه فلا يجوز ان يتوضأ به في حالة الاختيار واذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين التيمم احتياطا كذا في المبسوط **قوله** ثم قيل الشك في طهارته لانه لوكان طاهرا لكان طهورا مالم يغلب اللعاب على الماء اذ اختلاط الطاهر بالماء لايخرجه عن المطهرية اذا كان الطاهر المختلط بالماء شيئا لم يسقط عنه المطهرية واللعاب سقط عنه المطهرية بتعارض الادلة ولهذا لاتزول به النجاسة الحقيقية وان كان مزيلا قالعا فاخذ حكمه بالمجاورة بخلاف الخل وسائر الاشربة اذا اختلط بالماء لانه لم يسقط مطهرية المختلط فلم يتغير صفة الماء مالم يكن مغلوبا **قوله** وهو الاصح الضمير راجع الى قوله وقيل الشك في طهوريته ثم لما كان الشك في طهوريته على الاصح كان بقاؤه على الطهارة بلاشك ثم عطف عليه لبنه وعرقه بكونهما طاهرين مطلقا هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط في تعليل سؤر الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرقه يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على نجاسته جعل لبنه نجسا وذكر في المحيط ولبن الاتان نجس في ظاهر الرواية وروي عن محمد رح انه طاهر ولا يؤكل (وذكر)

ويروى نص محمد رحمه الله عليه على طهارته وسبب الشك تعارض الادلة في اباحته وحرمته او اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في نجاسته وطهارته وعن ابي حنيفة رحمه الله انه نجس ترجيحا للحرمة والنجاسة؛ والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلته

وذكر الامام التمرتاشي رح وعن البزدوي رحمه الله يعتبر فيه الكثير الفاحش هو الصحيح وعن عين الايمة رحمه الله انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وذكر في فتاوى قاضيخان رحمه الله وفي طهارة لبن الاتان روايتان؛ واما في عرقه فعن ابي حنيفة رحمه الله في عرق الحمار ثلث روايات في رواية قال هو طاهر وفي رواية قال هو نجس نجاسة خفيفة وفي رواية قال هو نجس نجاسة غليظة وذكر القدوري ان عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة كذا في المحيط؛

قوله ويروى نص محمد رح على طهارته وهو ما روي عن محمد رح انه قال اربع لو غمس فيه الثوب لم ينجس وهي سؤر الحمار والماء المستعمل ولبن الاتان وبول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط **قوله** تعارض الادلة في اباحته وحرمته فقد روي انه عليه السلام نهى عن اكل لحوم الحمر الاهلية وروي عن غالب بن ابجر انه قال لم يبق من مالي الا حميرات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من سمين مالك ولم يتعارض الخبران في سؤر الهرة اذ قوله عليه السلام الهرة سبع لا يقتضي نجاسة السؤر لما مر فلا يعارض قوله عليه السلام الهرة ليست بنجسة **قوله** واختلاف الصحابة رضي الله عنهم فانه روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه كان يكره التوضي بسؤر الحمار والبغل وروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه لا بأس بالتوضي به ولم يترجح احد القولين على الآخر فاوجب ذلك اشكالا فيه اولان الحمار يشبه الهرة من وجه لمخالطته لانه يربط في الدور والافنية فيشرب من الاواني كالهرة ومن وجه يشبه الكلب لمجانبته لانه لا يلج المداخل والمضايق كالهرة فلو انتفت الضرورة اصلا لكان سؤره نجسا كالكلب

فان لم يجد غيرهما يتوضأ بهما ويتيمم ويجوز بايهما قدم وقال زفر رحمه الله لا يجوز الا ان
يقدم الوضوء لانه ماء واجب الاستعمال فاشبه الماء المطلق ولنا ان المطهر احدهما

ولو تحققت الضرورة فيه حسب تحققها في الهرة لوجب الحكم ببقائه على صفة الطهارة
والطهورية فاذا تحققت الضرورة من وجه دون وجه بقي مشكلا فلا ينجس الماء بالشبهة
ولم يزل الحدث به للشبهة وقيل هذا الوجه من التمسك هو الاصح وبه مخرج الجواب
عما يرد من الاسولة احدها ان يقال لما تعارضت الادلة في اباحة السؤر وحرمته ينبغي
ان يغلب الحرمة اما لان المحرم والمبيح اذا اجتمعا يغلب المحرم على المبيح احتياطا
واما لان في الدليل المحرم دلالة كونه ناسخا لانا نقول انما يجعل ذلك ان لو كان
الشك والتردد في الحرمة والحل باعتبار النصين لان النسخ انما يجري في النص
لا في الضرورة وههنا جاء الشك والتردد باعتبار الشك في الضرورة على ماذكرنا
وكذلك القول بالاحتياط انما يكون في ترجيح الحرمة في غير هذا الموضع واما ههنا
فالاحتياط في اثبات الشك ليجب استعماله لانا لو رجحنا جهة الحرمة هنا للاحتياط كان
فيه ترك العمل بالاحتياط لانه حينئذ لا يجوز استعمال سؤر الحمار مع ان احتمال
كونه مطهرا باق باعتبار الشك فكان متيمما عند وجود الماء في احد الوجهين وذلك
حرام فلا يكون عملا بالاحتياط ولا بالمباح والثاني ان يقال لما وقع التعارض في السؤر
وللماء خلف وجب ان يصار الى الخلف ويسقط استعمال الماء كمن له اناآن احدهما
طاهر والآخر نجس فاشتبه الطاهر عليه فانه يسقط استعمال الماء ويجب التيمم فكذا ههنا
قلنا الماء ثبت ما نحن فيه طاهرا لما ذكرنا ان قضية الشك ان يقع كل واحد من الاصول
على الصفة التي كانت قبل التعارض فلم يزل الحدث لانه كان ثابتا قبل هذا فيبقى الى
ان يوجد المزيل بيقين فلما كان الماء طاهرا اووقع الشك في طهوريته لا يسقط عنه استعماله
للشك بخلاف الانائين لان احدهما نجس يقينا والآخر وان كان طاهرا يقينا (لكنه)

فيفيد الجمع دون الترتيب وسؤر الفرس طاهر عندهما لان لحمه مأكول

لكنه عجز عن استعماله لعدم علمه به وله خلف فيصار اليه والثالث هو ان يقال التعارض في الماء لا يوجب شكا فيه كما اذا اخبر عدل بطهارة الماء وعدل آخر بنجاسته فانه يتوضأ به من غير ضم التيمم اليه قلنا عند تعارض الخبرين هناك وجب تساقطهما فصار كانهما لم يخبرا فرجحنا كون الماء مطهرا باستصحاب الحال لان الحال يصلح للترجيح والماء كان مطهرا قبل التعارض فيبقى كذلك بعد التعارض لانعدام الخبرين حكما بسبب التعارض ههنا انما جاء التعارض من جانب الضرورة على معنى ان فيه ضرورة من وجه دون وجه فلو ثبتت الضرورة من كل وجه لقلنا بالطهارة ولو لم تثبت من كل وجه لقلنا بالنجاسة على ما ذكرنا فلما تعارضت جهتا الضرورة تساقطتا للتعارض فبقينا ما كان على ما كان ايضا والرابع ان يقال في استعمال الماء ترك العمل بالاحتياط من وجه آخر لانه ان كان نجسا يتنجس العضو به قلنا ان معنى الشك في كونه مطهرا لا في كونه طاهرا وهو الصحيح فعلى هذه الرواية لا يرد السؤال وعلى الرواية الاخرى بان كان الشك في طهارته قلنا الاحتياط في استعماله لان العضو طاهر بيقين فلا يتنجس بالشك والحدث ثابت بيقين فلا يزول بالشك ويشترط التيقن في الطهارة ولا تيقن فيهما الا بضم التيمم اليه ٭

قوله فيفيد الجمع دون الترتيب المراد به انه لا يخلو الصلوة الواحدة عنهما وان لم يوجد الجمع في حالة حتى اذا توضأ بسؤر الحمار وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلوة ايضا جاز وفي الجامع الصغير للامام المحبوبي رحمة الله تعالى عليه في رجل لم يجد الا سؤر حمار قال يهريق ذلك السؤر حتى يصير عادما للماء ثم يتيمم فعرض قوله هذا على ابى القاسم الصفار رحمه الله فقال هو قول جيد وفيه ايضا وذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلوة لو توضأ بسؤر الحمار وتيمم ثم اصاب ماء نظيفا فلم يتوضأ به حتى ذهب الماء ومعه سؤر الحمار فعليه اعادة التيمم وليس عليه اعادة الوضوء بسؤر الحمار لانه ان كان

وكذا عند ابي حنيفة رح فى الصحيح لان الكراهة لاظها رشرفة ¤ فان لم يجد الا نبيذ التمر قال ابوحنيفة رحمه الله تعالى يتوضأ به ولا يتيمم لحديث ليلة الجن فان النبي عليه السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف رح يتيمم ولا يتوضأ به وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال الشافعي رح عملا بآية التيمم لانها اقوى اوهو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت مكية وقال محمد رح يتوضأ به ويتيمم

مطهرافقد توضأبه وان كان نجسافليس عليه الوضوء لا فى المرة الاولى ولا فى المرة الثانية ¤

قوله وكذا عند ابي حنيفة رح في الصحيح احترازعن سائر الروايات و فى المحيط ففي سؤر الفرس عن ابي حنيفة رحمه الله اربع روايات قال في رواية احب الي ان يتوضأ بغيره وهو رواية البلخي عنه وفي رواية الحسن عنه انه مكروه كلحمه وفي رواية قال هو مشكوك فيه كسؤر الحمار وفي رواية كتاب الصلوة قال هو طاهر وهو الصحيح من مذهبه **قوله** فان لم يجد الا نبيذ التمر ذكر القدوري رحمه الله فى شرحه عن اصحابنا ان التوضي بنبيذ التمر لا يجوز الا بالنية كالتيمم لانه بدل عن الماء حتى لا يجوز التوضي به حال وجود الماء ولو توضأ بالنبيذ ثم وجد ماء مطلقا ينتقض وضوءه كما ينتقض التيمم بوجود الماء **قوله** لحديث ليلة الجن وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ذات ليلة ثم قال ليقم معي من لم يكن في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رضي الله عنه فحمله رسول الله عليه السلام مع نفسه فقال عبدالله بن مسعود خرجنا من مكة فخط رسول الله عليه السلام حولي خطا وقال لا تخرج عن الخط فانك ان خرجت عنه لم تلقني الى يوم القيمة ثم ذهب يدعو الجن الى الايمان ويقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر وقال لي هل معك ماء اتوضأ به فقلت لا الا نبيذ التمر فى اداوة فقال عليه السلام تمرة طيبة وماء طهور فاخذ وتوضأ به وصلى الفجر **قوله** لانها اقوى اوهو منسوخ بها فان قيل نسخ

لان فى الحديث اضطرابا وفى التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطا قلنا ليلة الجن كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصحابة رض وبمثله يزاد على الكتاب

نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب لا يجوز عند الشافعي رحمه الله فكيف يستقيم قوله اوهو منسوخ قلنا قال ذلك بناء على قول ابي يوسف رحمه الله فيكون حجة علينا

قوله لان فى الحديث اضطرابا اي متنا لا في ثبوته وذلك لان مداره على ابي زيد مولى عمرو بن الحارث روى عنه ابو فزارة وكان نباذا روى هذا الحديث ليهون على الناس امر النبيذ وابو زيد كان مجهولا عند النقلة ولانه روي عن ابي عبيدة بن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه انه قيل له هل كان ابوك مع النبي عليه السلام ليلة الجن فقال ولوددت أن لو كان ابي صاحب رسول الله عليه السلام ولو كان هو مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن لكان فخراله عظيما ومنقبة وتعقبه بعده فكان لا يخفى على ابنه قلنا ان مداره كما كان على ابي فزارة كان مداره ايضا على كبار الصحابة رضي الله عنهم لا طعن فيهم مع ان ابا فزارة غير مطعون فان مصنف الصحيح ذكر ان اسمه كان راشد بن كيسان الزاهد سمي زاهدا لديانته وبيع النبيذ لا يكون طعنا لجوازانه باع نبيذا اتفق الناس على اباحته وقوله بان ابا زيد كان مجهولا قلنا لا بل هو من كبار الائمة التابعين وكان معروفا وقوله بان عبد الله لم يكن مع النبي عليه السلام قلنا لا بل كان معه فان محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله اثبت كونه مع النبي عليه السلام باثني عشر وجها ومعني قول ابنه أنه لم يكن اي لم يكن معه حالة الخطاب والدعوة والدليل على انه كان معه ما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه رأى قوما يلعبون بالزط فقال ما اشبه هؤلاء بالذين رأيتهم ليلة الجن **قوله** عملت به الصحابة رضي الله عنهم هو ما روى الحارث عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الوضوء

واما الاغتسال به فقد قيل يجوز عنده اعتبارا بالوضوء وقيل لا يجوز لانه فوقه والنبيذ المختلف فيه ان يكون حلوا رقيقا يسيل على الاعضاء كالماء ۔ وما اشتد منها صار حراما لا يجوز التوضي به ۔ وان غيرته النار فما دام حلوا رقيقا فهو على الخلاف وان اشتد فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز التوضي به لانه يحل شربه عنده ۔ وعند محمد رحمه الله لا يتوضأ به لحرمة شربه عنده ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة جريا على قضية القياس ۔

بنبيذ التمر وضوء من لم يجد الماء وروي عنه من طرق مختلفة انه كان لا يرى بأسا بالوضوء بنبيذ التمر حال عدم الماء وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال توضؤا بنبيذ التمر ولا تتوضؤا باللبن وروي عنه من طرق مختلفه انه كان يجوز الوضوء بنبيذ التمر عند عدم الماء وهم كانوا من ائمة الفتوى فيكون قولهم مقدما على القياس وعن هذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان اشتبه كون عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن قلنا في الباب ما يكفي للاعتماد عليه وهو رواية هذه الكبار من الصحابة رضي الله عنهم كذا في مبسوط شيخ الاسلام ۔

قوله واما الاغتسال به اختلف مشايخنا رح في الاغتسال بنبيذ التمر عند ابي حنيفة رح فمنهم من لم يجوزه لان الاثر في الوضوء خاصة والاصح انه يجوز لان المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه ولو لم تزل الجنابة لزالت بالتيمم والتيمم غير مزيل للحدث هناك فكيف يزيل الجنابة **قوله** ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة وقال الاوزاعي رحمه الله تعالى يجوز التوضي بسائر الانبذة بالقياس على نبيذ التمر وعندنا لا يجوز لان نبيذ التمر مخصوص عن القياس بالاثر فلا يقاس عليه غيره والله اعلم ۔

(باب)

باب التيمم

ومن لم يجد ماء وهو مسافر

باب التيمم

قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله التيمم في اللغة القصد ومنه قول القائل
وما ادري اذا تيممت ارضا اريد الخير ايهما يليني وفي الشرع عبارة عن القصد الى
الصعيد للتطهير فالاسم الشرعي فيه معنى اللغة وثبوت التيمم بالكتاب وهو قوله
تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والسنة وهو ما روي عن النبي عليه السلام انه
قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا اينما ادركتني الصلوة تيممت وصليت ثم اعلم ان التيمم
لم يكن مشروعا لغير هذه الامة وانما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث الآلة حيث
اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله حيث اكتفى في شطر اعضاء الوضوء ٭

قوله ومن لم يجد ماء اي ماء يكفي لرفع الحدث لان مادون ذلك وجوده وعدمه
سيان اذ لا تثبت به استباحة الصلوة فالحق بالعدم فان قيل المذكور في النص ماء
نكرة في موضع النفي فيتناول كل جزء منه فيكون مخاطبا في حق ذلك القدر
بالاستعمال لان ذلك القدر ماء طهور حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فانه اذا
استعمله ثم اصاب ماء آخر لم تجب عليه اعادة الاول فصار كالعاري اذا وجد ثوبا يسيرا
يستر بعض عورته يلزمه استعماله بقدره وكذلك اذا كانت به نجاسة حقيقية فوجد
ماء لا يرفع جميعها بل يرفع بعضها يجب عليه استعماله في ذلك القدر فينبغي أن
يجب ههنا ايضا استعمال ذلك القدر من الماء تقليلا للنجاسة الحكمية كما هو مذهب الشافعي
رحمه الله فانه قال الضرورة لا تتحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكفيه قلنا المراد
منه ماء يكفي للوضوء وذلك لانه لم يمكن اجراؤه على العموم اذ وجود ماء
نجس او محتاج اليه لعطشه غير مراد فيراد به اخص الخصوص وهذا الماء مراد

اوخارج المصر بينه وبين المصر

اجماعا فسقط غيره دل عليه ان الآية سيقت لبيان الطهارة الحكمية فكان قوله تعالى فلم تجدوا ماء اي ماء طهورا اي محللا للصلوة باستعماله في هذه الاعضاء وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يوجد ماء محلل للصلوة لانه لم يثبت باستعمال هذا الماء شيء من الحل لان الحل حكم والعلة غسل الاعضاء كلها وشيء من الحكم لا يثبت ببعض العلة كبعض النصاب في حق الزكوة نصا رهذا كمن وجد بعض الرقبة في حق الكفارة حل له التكفير بالصوم كما لو عدم الرقبة اصلا وهذا بخلاف ازالة النجاسة الحقيقية وسترالعورة لان الواجب الذي يزال فيهما امر حسي لانه عورة ظاهرة ونجاسة حقيقية واذا كان حسيا اعتبر الزوال حسا لا حكما والزوال حسا ثبت بقدر الماء الذي معه وبقدر الثوب الذي معه يزول انكشاف العورة حسا فيجب استعماله واما هنا الطهارة حكمية فلا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة كالطلاق لا يثبت شيء منه بقوله انت اوطالق في قوله انت طالق وكذلك في سائر العلل ٭

قوله اوخارج المصر اي يجوز لمن هو خارج المصروان لم يكن مسافرا وفيه رد لقول من يقول بانه لا يجوز التيمم الا للمسافر ذكر في المحيط ومن الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر الا اذا قصد سفرا صحيحا وفيه ايضا نفي لجواز التيمم في الامصار يدل عليه ما ذكر في شرح الطحاوي ان التيمم في المصر لا يجوز الا في ثلثة احوال احدها اذا خاف فوت صلوة الجنازة ان توضأ والثانية اذا خاف فوت صلوة العيد والثالثة اذا خاف الجنب من البرد بسبب الاغتسال وما ذكر الامام التمرتاشي رحمه الله ان من عدم الماء في المصر لا يجزيه التيمم لانه نادر فان قيل النص مطلق عن اشتراط المسافة فلا يجوز تقييده بها بالرأي قيل المسافة القريبة مانعة بالاجماع والبعيدة غير مانعة بالاجماع فجعلنا الفاصل بين القريب (و)

نحو ميل او اكثر يتيمم بالصعيد لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج مالم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصر والماء معدوم حقيقة

والبعيد ماذكرنا لانه يلحقه الحرج بسبب الدخول في المصر والماء معدوم حقيقة ٭ **قوله** نحو ميل او اكثر قيل ذكر قوله او اكثر للتأكيد كقوله تعالى نفخة واحدة لان معنى التاكيد هو ان يستفاد من الاولى ما يستفاد من الثاني وهذا كذلك فكان تأكيدا ولان المسافة انما تعرف بالحزر والظن فيقال لو كان في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لايجوز له التيمم وانما يجوز اذا تيقن ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر اولان تقديرات الشرع على اربعة انواع وتشهد القسمة العقلية عليها ايضا لانها اما ان تمنع الاكثر لا الاقل كمدة النفاس او على العكس كنصاب الزكوة او تمنعهما كصلوة الفجر اولا تمنعهما كقوله تعالى ان يستغفر لهم سبعين مرة فذكر قوله او اكثر ليعلم ان هذا من قبيل ما يمنع النقصان دون الزيادة كنصاب الزكوة **قوله** والميل هو المختار في المقدار وعن محمد رحمه الله انه يجوز التيمم اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه ابي بكر محمد بن الفضل وعن الكرخي رحمه الله ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لايسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله وقال الحسن بن زياد اذا كان الماء امامه يعتبر الميلان وان كان يمنة او يسرة او خلفا فميل واحد لان ميلا للذهاب وميلا للرجوع فكان ميلين وفسر ابن شجاع الميل بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة آلاف ذراع وفسر الغلوة بثلاث مائة ذراع الى اربعمائة ذراع وعن ابي يوسف رحمه الله ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد ويجوز له التيمم وهذا حسن جدا كذا في الذخيرة وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله ان الفرسخ اثنى عشر الف خطوة وقيل الغلوة مقدار رمية سهم

كه

والمعتبر المسافة دون خوف الفوت لان التفريط يأتي من قبله . ولو كان يجد الماء الا انه مريض فخاف ان استعمل الماء اشتد مرضه يتيمم لما تلونا ولان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء وذلك يبيح التيمم فهذا اولى ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك او بالاستعمال واعتبر الشافعي رح خوف التلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم بالصعيد وهذا اذا كان خارج المصر لما بينا ولو كان في المصر فكذلك عند ابي حنيفة رح خلافا لهما هما يقولان ان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر وله ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره .

قوله والمعتبر المسافة دون خوف الفوت هذا احتراز عن قول زفر رحمه الله فانه يجوز التيمم اذا خاف فوت الوقت وان كانت المسافة اقل من ميل **قوله** ولان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء لان ثمن الماء مال والمال خلق لوقاية النفس فكان تبعا فلما كان الحرج مدفوعا عن الوقاية التي هي تبع لان يكون مدفوعا عن الموقى الذي هو اصل اولى **قوله** ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك كالمبطون والمشتكي من العرق المدني او بالاستعمال كالجدري والحصبة **قوله** وهو مردود بظاهر النص لان قوله تعالى وان كنتم مرضى يبيح التيمم لكل مريض من غير فصل ولو خلينا نحن وظاهر الآية لقلنا بان تجزية التيمم وان كان لا يخاف زيادة مرض او ابطاء برء الا انه خرج هذا عن ظاهر الآية وبقي الباقي على ظاهرها **قوله** ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد ذكر خوف الجنب ولم يذكر خوف المحدث وذكر في الاسرار انهما سواء فقال في المصر خاف الهلاك من البرد لو اغتسل او توضأ جاز له التيمم عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وذكر في فتاوى قاضيخان الجنب الصحيح في المصر اذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم في قول ابي حنيفة رح والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في قولهم (و)

والتيمم ضربتان يمسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين لقوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب كيلا يصير مثلة ❊

واما المحدث اذا خاف الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على قول ابي حنيفة والصحيح انه لا يباح له التيمم ثم قال مشايخنا رح في ديارنا لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا اجر الحمام يعطى بعد الخروج ويمكنه ان يدخل الحمام فيتعلل بالعسرة وذكر في المحيط اختلاف الرواية في المحدث فجوزه شيخ الاسلام ولم يجوزه الامام الحلوائي رحمه الله ❊

قوله والتيمم ضربتان فيه اشارة الى ان من ضرب يديه على الارض للتيمم فقبل ان يمسح بهما وجهه احدث ثم مسح بهما وجهه لا يجوز كذا ذكر السيد الامام ابو شجاع رحمه الله تعالى لان الضربة من التيمم قال عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقضه كما ينقض الكل نصا وكما لو حصل الحدث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض الكل بعد التمام وذكر الامام الاسبيجابي رحمه الله انه يجوز كمن ملأ كفيه ماء للوضوء ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز كذا في التجنيس وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين بانه ثلث ضربات وعلى الاوزاعي والشافعي بانه الى الرسغين وعلى الزهري رحمه الله بانه الى الاباط وعلى مالك رحمه الله بانه الى نصف الذراع وفي زاد الفقهاء الاحوط ان يضرب بيديه على الارض ثم ينفضهما حتى يتناثر التراب فيمسح بهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك ❊

ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا يخلل الاصابع ∴ وينزع الخاتم ليتم المسح ∴ والحدث والجنابة فيه سواء ∴ وكذا الحيض والنفاس لما روي ان قوما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انا قوم نسكن هذه الرمال ولا نجد الماء شهرا او شهرين وفينا الجنب والحائض والنفساء فقال عليه السلام عليكم بارضكم ويجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد رح بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب المنبت وهو رواية عن ابي يوسف رح لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه

قوله ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الاكثر يقوم مقام الكل لان في الممسوحات الاستيعاب ليس بشرط كما في المسح بالخف والرأس كذا في المبسوط وفي النظم قدر الدرهم فما دونه عفو وان زاد لم يجز ∴ ومسح العذار شرط على ما حكي عن اصحابنا رحمهم الله تعالى والناس عنه غافلون **قوله** والحدث والجنابة فيه سواء قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وهو قول اصحابنا رحمهم الله وعليه العلماء وقال بعض الناس بانه لا يتيمم الجنب والحائض والنفساء والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم روي عن عمر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر انهم كانوا لا يبيحون التيمم للجنب وعلي وابن عباس رضي الله عنهم كانوا يبيحون التيمم للجنب. **قوله** ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض قيل ان كل ما يحترق فيصير رمادا كالشجر او ينطبع ويلين كالحديد فهو ليس من جنس الارض وما عدا ذلك فهو من جنس الارض كذا في الزاد والتحفة وفي المغرب وهمز واو النورة خطأ **قوله** اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه وروي عن ابن عباس رض انه قال الصعيد الطيب تراب الحرث والطيب يذكر ويراد به المنبت كما في (قوله)

غير ان ابا يوسف زاد عليه الرمل بالحديث الذي رويناه ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه لانه اليق بموضع الطهارة او هو مراد بالاجماع ۔ ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابي حنيفة رح لاطلاق ما تلونا ۔

قوله تعالى والبلد الطيب ويذكر ويراد به الحلال كما في قوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم والحلال لا يليق ههنا والطيب المقرون بالارض اريد به المنبت فيما تلونا من الآية فيكون المراد بهذا الطيب المقرون بها المنبت ايضا اذ القرآن يفسر بعضه بعضا ۔

قوله غير ان ابا يوسف رحمة الله عليه زاد عليه الرمل لما روينا من الحديث وفي المبسوط جعل جواز التيمم بالرمل على قول ابي يوسف رحمه الله قولا له مرجوعا عنه فقال وكان ابو يوسف رحمه الله يقول اولا لا يجزيه التيمم الا بالرمل والتراب ثم رجع وقال لا يجزيه الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي **قوله** ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض يعني ترابا وغيره وقال الزجاج لا اعلم اختلافا بين اهل اللغة فيه وقال الله تعالى صعيدا زلقا اي حجرا املس لان التراب لا يكون زلقا والطيب اسم للمنبت والحلال والطاهر واليق المعاني هنا الطاهر لانه شرع للتطهير قال الله تعالى لكن يريد ليطهركم **قوله** او هو مراد بالاجماع اي الطهارة شرط اجماعا فلم يبق غيره مرادا لان الاسم متى احتمل معاني مختلفة وتعين واحد بطل الباقي ان يكون مرادا اذ المشترك لا عموم له **قوله** ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار اي على الصعيد الذي تيمم به غبار اي لا يشترط استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها جاز عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا بلا فصل بين ما عليه غبار وبين ما ليس عليه غبار فان قيل ذكر في المائدة فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اي بعضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا غبار عليه قلنا من لابتداء الغاية هنا ۔

وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه تراب رقيق ‎ؕ والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لانه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا انه ينبئ عن القصد فلا يتحقق دونه او جعل طهورا في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر ثم اذا نوى الطهارة او استباحة الصلوة اجزاه ولا يشترط نية التيمم للحدث او للجنابة

قوله وكذا يجوز بالغبار بان نفض ثوبه او لبده وتيمم بغباره وهو يقدر على الصعيد اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يجزيه عند ابي يوسف رح الا اذا كان لايقدر على الصعيد وجهه ان الغبار تراب من وجه والمأمور به التيمم بالصعيد فان قدر عليه لم يجز الا بالصعيد وان لم يقدر عليه فحينئذ يتيمم بالغبار كما ان العاجز عن الركوع والسجود يصلي بالايماء وهما احتجا بحديث عمر رضي الله عنه فانه كان مع اصحابه فمطروا فامرهم ان ينفضوا لبودهم وسروجهم ويتيمموا بغبارها ولان الغبار تراب الا انه رقيق فكما يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك بالرقيق كذا في المبسوط وذكر في المحيط واذا تيمم بالرماد لا يجوز اما اذا اختلط الرماد بتراب الارض ان كانت الغلبة للتراب يجوز وان كانت الغلبة للرماد لا يجوز وكذلك التراب اذا خالطه غير الرماد مما ليس من اجزاء الارض يعتبر فيه الغلبة **قوله** والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لانه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا انه ينبئ عن القصد فلا يتحقق بدونه بخلاف الوضوء او جعل طهورا في حالة مخصوصة وهي حالة ارادة قربة مقصودة فاعتبرت النية لتثبت الحالة التي جعل التراب طهورا فيها وقال شيخ الاسلام رحمه الله الشرع جعل التراب طهورا بشرطين بشرط عدم الماء وبشرط ان يكون التيمم للصلوة وكما لايفيد التيمم الطهارة حال وجود الماء فكذلك لايفيد حال عدم النية وانما قلنا ذلك لان قوله تعالى فلم تجدوا (ماء)

هو الصحيح من المذهب ؛ فان تيمم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمما عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رحمه الله هو متيمم لانه نوى قربة مقصودة

ماء فتيمموا ابناء على قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمراد به فاغسلوا للصلوة فكذا قوله فتيمموا للصلوة ولو نص على هذا كان ارادة الصلوة شرطا ليصير طهورا فكذلك اذا ثبت هذا بدلالة صدر الآية وانما لم تشترط النية في الوضوء وان كان صدر الآية يقتضي ذلك لان الوضوء غير مقصود بنفسه والمقصود منه الطهارة وهي كما تحصل بالوضوء المنوي المأمور به تحصل بغيره لان الطهارة في الوضوء حاصلة بطبع الماء وطبع الماء لا يتغير بالنية وعدم النية كستر العورة وتطهير الثياب فانهما مأموربهما لقوله تعالى خذوا زينتكم وقوله تعالى وثيابك فطهر ومع ذلك لم تشترط النية لحصول المقصود مع النية وعدمها واما التراب فغير طهور بطبعه وانما صار طهورا شرعا بخلاف القياس فلا يصير طهورا الا بالشرط الذي ورد به النص كذا ذكر الجواب شيخ الاسلام رح وما قاله زفر رح من ان الخلف لا يفارق الاصل في وصفه قلنا قد يفارق الخلف الاصل لاختلاف حاليهما كما قلنا في القصاص وهو الاصل في القتل فانه يثبت للورثة ابتداء وان كان السبب انعقد في حق المورث واذا انقلب مالا يثبت للمورث اولا ثم يصير موروثا ولهذا يقضي منه ديونه وينفذ وصاياه ويكون بين الورثة على قدر سهامهم وانما كان كذلك لمفارقة الخلف الاصل في حاله لان القصاص شرع لدرك الثأر وتشفي الصدر ويثبت عند انقضاء الحيوة وعند ذلك لا يبقى للميت الا ما يحتاج اليه والقصاص لا يصلح لحاجته فيثبت للورثة لدرك الثأر واذا انقلب مالا يثبت للميت ابتداء لانه يصلح لحوائجه وقد انعقد سبب الوجوب في حقه لانه وجب بمقابلة دمه وحيوته ثم يكون للورثة كسائر امواله وفي مسئلتنا ايضا حال الخلف يفارق حال الاصل لان الاصل هو الماء مطهر بطبعه يعمل عمله في ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية ولا كذلك التراب لانه ملوث وانما يعمل عمل الماء اذا اقترنت به النية فصار عند النية خلفا عن الماء مطهرا معها ه

قوله هو الصحيح من المذهب هذا احترازعما كان يقول ابو بكر الرازي رحمه الله

بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لانه ليس بقربة مقصودة ولهما ان التراب ماجعل طهورا الا في حال ارادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والاسلام قربة مقصودة يصح بدونها. بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة وان توضأ لا يريد به الاسلام ثم اسلم فهو متوضئ خلافا للشافعي رح بناء على اشتراط النية. فان تيمم مسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه

بانه يحتاج الى نية التيمم للحدث اوللجنابة لان التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز احدهما عن الآخر الا بالنية *

قوله بخلاف التيمم لدخول المسجد اي اذا تيمم المسلم لدخول المسجد ومس المصحف فانه لم تجز الصلوة معه عند العامة **قوله** بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة المراد بالقربة المقصودة ان لاتكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن حيث لايجوز الصلوة بذلك التيمم في قول عامة العلماء خلافا لابي بكر بن سعيد البلخي رح يريد ان سجدة التلاوة قربة مقصودة لاصحة لها بدون الطهارة حتى لونوى المسلم بالتيمم سجدة التلاوة يصير متيمما لاان يريد به ان الكافر اذا تيمم يريد به سجدة التلاوة يصير متيمما فان الكافر اذا تيمم للصلوة ثم اسلم لاتجوز الصلوة بذلك التيمم نص على هذا شيخ الاسلام في مبسوطه فكذا اذا تيمم لسجدة التلاوة وفرق ابويوسف رحمه الله بين نيته للاسلام وبين نيته للصلوة فقال يكون متيمما في الاول دون الثاني لان الاسلام يصح منه فتصح نيته والصلوة قربة لا تصح من الكافر فلا تصح نية الصلوة فيجعل وجود هذه النية وعدمها بمنزلة فيبقى التيمم من غير نية فلا يصح فان قيل ذكر في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقربة مقصودة وهنا جعلت مقصودة وهذا يناقضه قلنا انما يكون تناقضا ان لوكان النفي والاثبات بجهة واحدة فاما عند اختلاف الجهتين فلا والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة (انها)

وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فيستوي فيه الابتداء والانتهاء ؞ كالمحرمية في النكاح ؞ ولنا ان الباقي صفة كونه طاهرا فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه ؞ وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء لانه خلف عنه فاخذ حكمه وينقضه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله

انها شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعا لامر آخر بخلاف دخول المسجد ومس المصحف والمراد بما ذكر في اصول الفقه ان هيئة السجدة ليس بمقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان ومخالفة اهل الطغيان فلهذا قلنا لا تختص اقامة الواجب بهذه الهيئة بل ينوب الركوع منابها فان قيل يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لاباحتها فكان نيتها نية اباحة الصلوة وفي الاوضح لو تيمم يريد به تعليم الغير لا تجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابوجعفر رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وذكر في النوادر انه لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم جازت الصلوة به ٭

قوله وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فان قيل الفعل انما يصير عبادة بالنية وهي ليست بشرط عنده ذكر في الفوائد الظهيرية قيل في الجواب عنه ان التيمم الذي وقع النزاع في انتقاضه منوي لانه لو لم يكن منويا لا يتأتى الخلاف او نقول عدم جواز التيمم للكافر عنده لا لاشتراط النية بل لان الشارع جعل التراب طهور المسلم لا طهورا لكافر للحديث التراب طهور المسلم ولهذا لا يصح من الكافر وبالارتداد ارتفعت طهوريته الى هذا المعنى اشار الامام التمرتاشي رحمه الله **قوله** كالمحرمية كما اذا طاوعت امرأة ابن زوجها يبطل النكاح ولو طاوعت قبله لا يحل للاب تزوجها وكما اذا كان الزوجان رضيعين فارضعتهما امرأة والاصل فيه ان كل صفة منافية للاحكام يستوي فيها الابتداء والبقاء كالردة والحدث العمد في الصلوة **قوله** وتنقضه ايضا رؤية الماء اعلم ان رؤية الماء غيرنا قضة

لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية التراب وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حكما

لانه ليس بخارج نجس وانما الناقض الحدث السابق لكن اضاف الانتقاض الى الرؤية مجازا لما ان عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب طهورا عند رؤية الماء المقدور على استعماله ٭

قوله لان القدرة هي المراد بالوجود اي الوجود المذكور في قوله تعالى او لامستم النساء فلم تجدوا ماء وفي قوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء بخلاف الوجود المذكور في الكفارات في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام وفي قوله تعالى ومن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان المراد به الملك دون القدرة حتى انه لو عرض عليه الماء لا يجوز له ان يتيمم ولو عرض على الحانث في اليمين الرقبة يجوز التكفير بالصوم كذا ذكره الامام التمرتاشي رح **قوله** هو غاية لطهورية التراب وتسميته غاية انما كانت من حيث المعنى لا من حيث الصيغة فانه لم يرد فيه كلمة الغاية وقوله عليه السلام ولو الى عشر حجج ليس بغاية للتيمم حيث لم يقل الى وجود الماء بل وردت فيه كلمة المدة في قوله عليه السلام التراب طهور المسلم ما لم يجد الماء اي مادام انه غير واجد للماء ولكن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله فسمي باسم الغاية **قوله** وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حكما لان صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس اولان هذا في معنى المريض بجامع انه يفضي الى الهلاك وجواز التيمم في حق المريض منصوص عليه فالحق هذا به واراد به الخائف على نفسه اوماله وفي جمع العلوم له التيمم في كلة لبق او مطر او حر شديد وفي النتف ويتيمم لخوف ضياع الوديعة او قصد غريم لا وفاء له بدينه ولو خاف العطش على نفسه او على دابته يتيمم وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس والامام الولوالجي في فتاواه رجل (اراد)

والنائم عندابي حنيفة رحمه الله تعالى قادر تقديراحتى لو مرالنائم المتيمم على الماء بطل تيممه عنده والمراد ما يكفي للوضوء لانه لا معتبر بما دونه ابتداء فكذا انتهاء

اراد ان يتوضأ فمنعه انسان عن التوضي بوعيد قيل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه ذلك لان هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه كالمحبوس في السجن اذا وجد التراب الطاهر ولم يجد الماء يتيمم ويصلي ثم اذا خرج يعيد فكذا هذا وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله بعد مسئلة المحبوس في السجن وكذا الاسير اذا منعه الكفار عن الوضوء والصلوة يتيمم ويؤمي ثم يعيد وكذا المقيد ثم قال العلامة الزاهدي رحمه الله بخلاف الخائف منهم لان الخوف من الله تعالى وذكر الامام الولوالجي رحمه الله متيمم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف من عدو او سبع على نفسه لا ينتقض تيممه لانه غير قادر ٭

قوله والنائم عند ابي حنيفة رحمه الله قادر تقديرا ذكر في فتاوى قاضيخان متيمم مر على ماء وهو نائم ذكر في بعض الروايات ان على قول ابي حنيفة رحمه الله ينتقض تيممه ثم قال وقيل فينبغي ان لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم وبقربه ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل وقال الامام التمرتاشي رحمه الله وفي زيادات الحلوائي رحمه الله في انتقاض تيمم النائم المار بالماء روايتان من غير ذكر خلاف والفرق بين النائم وخائف العدو والسبع ان النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر نومه وجعل كاليقظان حكما بيانه ان المسئلة مصورة فيما اذا مر النائم على الماء ماشيا او راكبا على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي والسير نادر خصوصا على وجه لا يتخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب ان يكون مع الرفقة ويشعروه بوجود الماء ولما كان الماء اعز شي في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون الى احرازه في الاواني ويجيء منهم افعال تنبهه لا محالة فالنوم في حالة السفر في غاية الخفة وكذا المسئلة مصورة فيما اذا لم يكن

ولا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر ولانه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء

ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء يتوضأ ولا يتيمم وصلى ليقع الاداء باكمل الطهارتين فصار كالطامع في الجماعة وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في غير رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب الرأي كالمتحقق

وجه الظاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله ويصلي بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يتيمم لكل فرض لانه طهارة ضرورية ولنا انه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه

مضطجعا ولا مستندا في المحل اذ لو كان كذلك ينتقض وضوءه بالنوم فلا يتأتى هذه المسئلة

قوله لا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر اي في قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا

قوله ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة وان لم يرج يتيمم في الوقت المستحب لانه لا يفيد التأخير وعند مالك رحمه الله يتيمم في وسط الوقت لانه خير الامور

قوله لان غالب الرأي كالمتحقق حتى سمي غالب الرأي بالعلم قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار وكذلك جواز التيمم للمريض وجواز اجراء كلمة الكفر على المكره انما كان لكون غالب الرأي بمنزلة المتحقق **قوله** وعند الشافعي رحمه الله يتيمم لكل فرض لانه طهارة ضرورية لان الصعيد ليس بطهور في نفسه اذ لو كان كذلك لكان طهورا عند الماء وانما جعل طهورا شرعا لضرورة الحاجة كطهارة المستحاضة والحاجة في الفرائض تزول بفرض واحد ولا تتجدد حاجة اخرى الا لمجيء وقت آخر بخلاف النوافل فان الحاجة الى النوافل دائمة **قوله** ولنا انه طهور حال عدم الماء لان الله تعالى شرع التيمم حال عدم الماء حيث قال فلم تجدوا ماء فتيمموا فتبقى الطهارة ببقائه وكذلك جعل النبي عليه السلام طهارة التيمم ممتدا الى وجود الماء في الحديث فكان في حال عدم الماء كالوضوء وليس كالمستحاضة لانه (الشرع)

ويتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف ان اشتغل بالطهارة ان تفوته الصلوة لانها لاتقضى فيتحقق العجز. وكذا من حضر العيد فخاف ان اشتغل بالطهارة ان يفوته العيد يتيمم لانها لاتعاد وقوله والولي غيره اشارة الى انه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح هو الصحيح لان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه . وان احدث الامام او المقتدي في صلوة العيد تيمم وبنى عند ابي حنيفة رح وقالا لا يتيمم لان اللاحق يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت وله ان الخوف باق لانه يوم زحمة فيعتريه عارض تفسد عليه صلوته والخلاف فيما اذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق لانا لو اوجبنا الوضوء يكون واجدا للماء في صلوته فيفسد

الشرع قد ربطها بالوقت نصا فتقدر به واما ههنا قد ربط بالعدم فلايجوز التقدير بالاداء قياسا لانه حينئذ يكون تركا للتقدير الثابت نصا .

قوله ويتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة وقوله كذلك من حضر العيد وفيهما خلاف الشافعي رح وهذا بناء على ان صلوة العيد وصلوة الجنازة عندنا لاتعاد فيتحقق الفوات وعند الشافعي رح يجوز اعادتهما فلايتحقق الفوات فلايجوز التيمم ولايقال شرط جواز التيمم عدم وجدان الماء ولم يوجد لانا نقول الوجود مفسر بالقدرة وهو غير قادر اذ لايمكنه الصلوة بطهارة الماء فصار كخائف العطش ولان التيمم شرع لصيانة الصلوة عن الفوات لانه ربما تمتد هذه الحالة فيجمع الصلوة في حقه فيخرج في الاداء وجاز ان يقصر في الاداء فلما جوز الشرع التيمم لتوهم الفوات لان يجوز عند تحقق الفوات اولى . **قوله** وهو الصحيح احتراز عن جواب ظاهر الرواية وفي الذخيرة فان كان اماما او كان حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة رح برواية الحسن انه لايجوز له التيمم قال شمس الائمة رح الصحيح هذا ووجهه ماذكر في الكتاب **قوله** ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق ذكر في الفوائد الظهيرية فان كان شروعه بالتيمم فسبقه الحدث تيمم وبنى عند ابي حنيفة رحمه الله بلااشكال

ولا يتيمم للجمعة وان خاف الفوت لوتوضأ فان ادرك الجمعة صلاها والاصلي الظهرار بعا لانها تفوت الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد. وكذا اذا خاف فوت

واما على قولهما فاختلف المتأخرون قال بعضهم تيمم و بنى كما هو قول ابي حنيفة رحمه الله لانه لا يمكنه التوضي للبناء لما فيه من بناء القوي على الضعيف كما اذا وجد الماء في خلال الصلوة يستانفها ولا يبني عليها وقال بعضهم لا بل يتوضأ ويبني ويجوزان يكون ابتداء الصلوة بالتيمم والبناء بالوضوء كما قلنا في جنب معه من الماء قدرما يكفي لوضوئه فانه يتيمم ويصلي فاذا تيمم وتحرم للصلوة ثم سبقه الحدث يتوضأ بذلك الماء ويبني فهذه صلوة ابتداؤها بالتيمم وانتهاؤها بالوضوء قال رحمه الله لكن هذا لا يقتضي ذلك لانه ليس فيه بناء القوي على الضعيف اذ التيمم ههنا اقوى من الوضوء لانه يزيل الجنابة والوضوء لايزيلها ولا بد من معنى آخر فنقول الطهارة الحاصلة بالتيمم مثل الطهارة الحاصلة بالوضوء بدليل جواز اقتداء المتوضي بالمتيمم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويؤيد هذا ما ذكره القاضي الامام فخرالدين رحمه الله في فصل المسح من فتاواه ماسح الخف اذا احدث في صلوته فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له ان يتوضأ ويغسل رجليه ويبني على صلوته كالمصلي بالتيمم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبني على صلوته والفرق بين هذا وبين ما اذا وجد المتيمم الماء في خلال صلوته حيث يستانف الصلوة وههنا لا يلزمه الاستيناف وهو ان التيمم ينتقض بصفة الاستناد الى ابتداء وجوده عند اصابة الماء لانه يصير محدثا بالحدث السابق اذ الاصابة ليست بحدث ولان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف وفي مسئلتنا لم ينتقض التيمم عند اصابة الماء بصفة الاستناد لانتقاضه بالحدث الطارئ على التيمم ولم يوجد القدرة على الاصل (حال)

الوقت لو توضأ لم يتيمم ويتوضأ ويقضي مافاته لان الفوات الى خلف وهو القضاء

حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف وذكر في المحيط واذا سبق المؤتم الحدث في صلوة العيد في الجبانة فهذا على وجهين الاول اذا سبقه الحدث قبل الشروع في الصلوة وانه على وجهين ايضا ان كان يرجوادراك شيء من الصلوة مع الامام لو توضأ لايباح له التيمم وان كان لايرجوا دراك شيء من الصلوة مع الامام لو توضأ يباح له التيمم والوجه الثاني اذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلوة فهذا على وجهين ايضا الاول ان يكون شروعه بالتيمم في هذا الوجه تيمم وبنى بلا خلاف وان كان شروعه بالوضوء ان كان يخاف زوال الشمس لواشتغل بالوضوء يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يخاف زوال الشمس فان كان يرجوادراك الامام قبل الفراغ لايباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يرجوادراك الامام قبل الفراغ تيمم وبنى عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يتوضأ ولا يتيمم فمن مشايخنا من قال هذا اختلاف عصروزمان فكان في زمن ابي حنيفة رحمه الله يصلي صلوة العيد في جبانة بعيدة من الكوفة بحيث لوانصرف الرجل الى بيته ليتوضأ زالت الشمس فكان خوف الفوت قائما فافتى على وفق زمانه وفي زمانهما كان يصلي صلوة العيد في جبانة قريبة بحيث لوانصرف الرجل الى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فلم يكن خوف الفوت قائما فافتيا على وفق زمانهما وكان شمس الائمة الحلوائي رحمه الله وشمس الائمة السرخسي رحمه الله يقولان في ديارنا لايجوز التيمم لصلوة العيد لا ابتداء ولا بناء لان الماء محيط بمصلى العيد فيمكن التوضي والبناء من غيرخوف الفوت حتى لوخيف الفوت يجوزالتيمم ومنهم من قال هذا اختلاف حجة وبرهان قال ابوبكر الاسكاف رحمه الله هذه المسئلة بناء على ان من شرع في صلوة العيد ثم افسد ها لاقضاء عليه عند ابي حنيفة رحمه الله فكان تفوته الصلوة على اصله لاالى بدل ولذلك

والمسافراذا نسي الماء في رحله فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعدها عندابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح يعيدها والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه اووضعه غيره بامره وذكره في الوقت وبعده سواء له انه واجد للماء ؞ فصار كما اذا كان في رحله ثوب فنسيه؞ ولان رحل المسافر معدن للماء عادة فيفترض الطلب ولهما انه لاقدرة بدون العلم وهي المراد بالوجود وماء الرحل معد للشرب لا للاستعمال ومسئلة الثوب على الاختلاف ولوكان على الاتفاق ففرض الستر يفوت لا الى خلف والطهارة بالماء تفوت الى خلف وهو التيمم

جاز التيمم وعندهما يلزمه القضاء فلا تفوته لا الى بدل فلايجوز له التيمم وقبل الشروع اذا فاته الاداء لا يمكنه القضاء بالاجماع فكان الفوات لا الى بدل فيجوز له التيمم وغيره من المشايخ جعل هذا اختلافا مبتدأ ؛

قوله والمسافراذا نسي الماء قيد بالنسيان لان في الظن لا يجوز له التيمم بالاجماع ويعيد الصلوة

قوله او وضعه غيره بامره قيد به لانه لو وضعه غيره بغيرامره وهو لايعلم به جاز التيمم اتفاقا وعن محمد رح في غير رواية الاصل انه على الخلاف ايضا واليه اشار في كتاب الصلوة حيث قال مسافر تيمم وفي رحله ماء وهو لايعلم به وهذا شامل لسبق العلم بالماء وعدمه وهو اختيار شمس الائمة الحلوائي رح لانه انما لايعذر عند ابي يوسف رح لتقصيره في البحث عن ادنى موضع منه وهو رحله وهذا المعنى لا يتغير لسبق العلم فان قيل النسيان لا يخرج صاحب الماء من كونه واجدا له كما لايخرج صاحب المال في التكفير اذا كفر بالصوم واشتراط عدم الوجود متساو في الفصلين قلنا ان عدم الاجزاء في مسئلة التكفير قول ابي يوسف رحمه الله وحده فعلى ذلك يسقط الاعتراض ولئن سلمنا انه قول الكل وهو ظاهر فنقول المراد من الوجود في آية التيمم القدرة والمراد منه في التكفير عدم كون المال في الملك لا القدرة المجردة ولهذا لوعرض المال على المكفر قراضا اوهبة فلم يقبله فكفر بالصوم اجزاه وعرض الماء في فصل التيمم مانع ولو وضع (الماء)

وليس على المتيمم طلب الماء اذا لم يغلب على ظنه ان يقربه ماء لان الغالب عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجدا ۞ وان غلب على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان يتيمم حتى يطلبه لانه واجد للماء نظرا الى الدليل ثم يطلب مقدار الغلوة ولا يبلغ ميلا كيلا ينقطع عن رفقته وان كان مع رفيقه ماء طلب منه قبل ان يتيمم لعدم المنع غالبا فان منعه منه يتيمم لتحقق العجز ۞ ولو تيمم قبل الطلب اجزاه عند ابي حنيفة رح لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقالا لا يجزيه لان الماء مبذول عادة ۞ ولو ابى ان يعطيه الا بثمن المثل

الماء بنفسه ولكن وقع عنده انه فني الماء لا يجزيه التيمم بالاجماع ولو كان الماء في اناء على ظهره او معلقا في عنقه او موضوعا بين يديه فنسيه وتيمم لا يجزيه بالاجماع لانه نسي ما لا ينسى فلا يعتبر نسيانه وان كان الماء معلقا على الاكاف فان كان راكبا والماء في مؤخر الرحل يجزيه عندهما وان كان سائقا فان كان الماء في مقدم الرحل يجزيه عندهما وان كان في موخره لا يجزيه بالاجماع كذا ذكره الامام المحبوبي رح في الجامع الصغير

قوله وليس على المتيمم طلب الماء وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم قبل الطلب في الفلوات لان عدم الوجود لا يكون بدون الطلب قال تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما لكنا نقول قد يكون بدون الطلب كالوجود قال عليه السلام من وجد لقطة فليعرفها فقد سماه واجدا وان لم يوجد منه الطلب **قوله** لانه واجد للماء نظرا الى الدليل لان غالب الرأي كالمتحقق في حق وجوب العمل ولهذا وجب العمل باخبار الآحاد والاقيسة والآي المأولة والمخصوصة والبينات فان قيل لو كان غالب الرأي كالمتحقق هنا لوجب التأخير فيما اذا غلب على ظنه انه يجد الماء في آخر الوقت قلنا عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان التأخير حتم ولان غلبة ظنه ثم انه سيصير بقرب الماء وههنا غلبة ظنه انه يقرب الماء **قوله** وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه

وعنده ثمنه لا يجزيه التيمم لتحقق القدرة ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش لان الضرر مسقط والله اعلم *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة

وعن ابي نصر الصفار رحمه الله انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء وقيل ان غلب على ظنه الاعطاء وجب السؤال والا فلا وما يحمله الحجاج من ماء زمزم للعطية يمنع جواز التيمم وما يذكر من الحيلة انه يهبه لرفيقه ثم يستودعه اياه فليس بشيء لانه قادر على استعماله بالرجوع في الهبة *

قوله وعنده ثمنه وفي بعض المواضع اذا باعه بمثل القيمة او بغبن يسير ومعه مال زيادة على مايحتاج اليه في الزاد بمقدار ثمن الماء لايتيمم بل يشتري الماء

قوله ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش قال الحسن البصري رحمه الله يلزمه الشراء بجميع ماله وهذا القول غير مأخوذ به وقدر الغبن الفاحش في النوادر بضعف الثمن وقال بعضهم الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كذا في المبسوط والمحيط وقيمة الماء انما تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي يعزفيه الماء كذا في فتاوى قاضيخان *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة اي ثابت بالسنة انما قال جائز لان الغسل افضل لانه ابعد عن مظنة الخلاف وانما قال بالسنة وانها تتناول القول والفعل وقد ورد في باب المسح حكاية فعله وروايته قوله فلهذا اطلق لفظ السنة دون لفظ الحديث وانه لايتناول الا القول لما انه قال بعضهم ثبت بالكتاب على قراءة الخفض وهو غير جائز عند الجمهور بدلالة قوله الى الكعبين لان المسح غير مقدر بهذا بالاجماع والصحيح ان جوازه ثبت بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا (قوله)

والاخبار فيه مستفيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا

قوله والاخبار فيه مستفيضة وذلك من حيث الفعل والقول اما الفعل فقد روى المسح ابوبكر وعمر والعبادلة الثلثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد بن ابي وقاص وجرير بن عبد الله البلخي وسليمان بن بريدة والبراء بن عازب وابوبردة وجابر وعمرو بن حزم وابوموسى الاشعري وثوبان وعمرو بن امية الضميري وبلال وسلمان وابو ايوب وحذيفة وعائشة وام سعد الانصارية واما القول فمنها ما روى عمر وعلي وصفوان ابن غسال وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة رضي الله عنهم انه قال يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها وقال المغيرة بن شعبة توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت اصب الماء عليه وعليه جبة شامية ضيقة الكمين فاخرج يديه من تحت ذيله ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله نسيت غسل القدمين فقال بهذا امرني ربي عز وجل ولكثرة الاخبار فيه قال ابوحنيفة رحمه الله ماقلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وقال ابويوسف رحمه الله خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته وقال الكرخي رحمه الله اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر وقال شيخ الاسلام رحمه الله والدليل على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالا وما روي ان ابا حنيفة رحمه الله سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر وعمر على سائر الصحابة رضي الله عنهم وان تحب الختنين يعني عثمان وعلي وان ترى المسح على الخفين اخذه من قول انس بن مالك رضي الله عنه ان من السنة ان تفضل الشيخين وتحب الختنين وترى المسح على الخفين وروي ان قتادة رضي الله عنه لما قدم الكوفة دخل عليه ابوحنيفة رحمه الله وهو فتى فقال قتادة من اين انت فقال من الكوفة فقال انت من

لكن من رآه ثم لم يمسح آخذا بالعزيمة كان مأجورا ويجوز من كل حدث موجب للوضوء اذا لبسهما على طهارة كاملة ثم احدث خصه بحدث موجب للوضوء لانه لا مسح من الجنابة على مانبين ان شاء الله تعالى وبحدث متأخر لان الخف عهد مانعا ولو جرزناه بحدث سابق كالمستحاضة اذا لبست ثم خرج الوقت والمتيمم اذا لبس ثم رأى الماء كان رافعا

القوم الذين اتخذوا دينهم شيعا قال لا ولكني افضل الشيخين واحب الختنين وارى الصلوة خلف كل بر وفاجر ولا اكفر احدا بذنب ولا اخرج احدا من الاسلام الا من الوجه الذي دخل وارى المسح على الخفين فقال له قتادة اصبت فالزم ثلث مرات قوله الا من الوجه الذي دخل يعني في الاسلام بالشهادة فلا يحكم بخروجه عن الاسلام الا بجحودها ٠

قوله لكن من رآه ثم لم يمسح اخذا بالعزيمة كان مأجورا قيل هذه الرواية مأخوذة على المصنف لما عرف في اصول الفقه ان هذه الرخصة رخصة اسقاط فينبغي ان لا يثاب باتيان العزيمة اذ لا يبقى العزيمة مشروعة اذا كانت الرخصة للاسقاط كما في قصر الصلوة واجيب عنه بان العزيمة لم يبق مشروعة ما دام متخففا واما اذا نزع خفيه او احدهما والنزع مشروع له لحقه لم يبق المسح مشروعا وصار الوظيفة هي الغسل فاذا غسل رجليه صار آخذا بالعزيمة وهي مشروعة وقت الغسل فيثاب لذلك

قوله موجب للوضوء احترز به عن الجنابة واسند الموجبة الى الحدث مجازا على ما مر

قوله كالمستحاضة اذا لبست على السيلان او سال بعد الوضوء قبيل اللبس يمسح في الوقت لا بعد خروجه لان انتقاض الوضوء عند خروج الوقت بالحدث السابق فتبين انها لبست الخف بلا طهارة وهذا لان الاستناد يظهر في الاحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر ان اللبس حصل مع الحدث في حق هذا الحكم بخلاف ما اذا كانت الدم منقطعة وقت الوضوء واللبس لان هناك يستند الى سيلان متأخر عن اللبس فلا يظهر ان اللبس حصل مع الحدث فان قيل لو استند الانتقاض بخروج الوقت (لما)

وقوله اذ البسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث يجزيه المسح وهذا لان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا

لما وجب عليه القضاء اذا شرعت في التطوع ثم خرج الوقت لانه ظهر ان الشروع حصل مع الحدث قلنا الثابت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه لانه بين الظهور والاقتصار لان انتقاض الوضوء حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة فهذا يقتضي صيرورتها محدثة من ذلك الوقت الا ان صيرورتها محدثة معلقة بخروج الوقت وخروج الوقت وجد الآن فهذا يقتضي صيرورتها محدثة في الحال فجعلناه ظهورا من وجه اقتصارا من وجه ولو كان ظهورا من كل وجه لا يجوز المسح ولا القضاء ولو كان اقتصارا من كل وجه لجاز المسح ولوجب القضاء قلنا لا يجوز المسح ويجب القضاء اخذا بالاحتياط في كل فصل.

قوله وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث ولكن ذكر اللبس واراد به بقاءه لان للدوام فيما يستدام حكم الابتداء قال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين. سمي دوام القعود تعودا **قوله** وهو المذهب عندنا احترز عن قول الشافعي رحمه الله فانه يشترط كمال الطهارة وقت اللبس وما ذكر من نتيجة اختلاف المذهب بقوله حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة الى آخره لا يصلح نتيجة لما ذكر من اشتراط اللبس على طهارة كاملة فان عدم جواز المسح هنا يمكن ان يكون عنده باعتبار ترك الترتيب في الوضوء لا باعتبار اشتراط الطهارة كاملة وقت اللبس وانما تظهر ثمرة الاختلاف فيما ذكر في المبسوط ولو توضأ وغسل احدى رجليه ولبس الخف ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف ثم احدث جاز له المسح عندنا وقال الشافعي.

ل

ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلثة ايام ولياليها لقوله عليه الصلوة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها ٭

قال وابتداؤها عقيب الحدث لان الخف مانع سراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع

رحمه الله ان لم ينزع الخف الاول لا يجوز له المسح وان نزعه ثم لبسه جاز له المسح لان الشرط ان يكون لبسه بعد اكمال الطهارة ولكنا نقول هذا اشتغال بما لا يفيد بان ينزع ثم يلبس من غير ان يلزمه فيه غسل وهو ليس من الحكمة فلا يجوز اشتراطه ٭

قوله ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلثة ايام ولياليها قال شيخ الاسلام في مبسوطه وقال مالك رحمه الله بان مدة المسح في حق المسافر غير موقتة بل يمسح عليهما كم شاء اذا لبسهما على الطهارة وجعل هذا القول الامام السرخسي رحمه الله قول الحسن البصري رحمه الله وقال كان الحسن البصري يقول المسح مؤبد للمسافر ثم قال وكان مالك رحمه الله يقول لا يمسح المقيم اصلا ويمسح المسافر ما بدا له واحتج من ادعى التأبيد للمسافر بحديث عمار بن ياسر قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين يوما فقال نعم فقلت يومين قال نعم حتى انتهيت الى سبعة ايام فقال اذا كنت في سفر فامسح ما بدا لك وتأويله عندنا ان مراده صلى الله عليه وسلم بيان ان المسح مؤبد غير منسوخ لا ان لا ينزع خفيه في هذه المدة والاخبار المشهورة لا تترك بهذا الشاذ واما عامة العلماء احتجوا بما روي عن صفوان بن غسال المرادي رض قال اتيت رسول الله عليه السلام فقال لي ما جاء بك فقلت طلب العلم فقال عليه السلام ان الملائكة تضع اجنحتها لطالب العلم رضاء بما يصنع فبما ذا جئت فسل قال فسألته عن المسح على الخفين فقال للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلثة ايام ولياليها كذا في مبسوط شيخ الاسلام

قوله وابتداؤها عقيب الحدث هذا مذهب عامة العلماء وعند البعض من وقت اللبس وعند البعض من وقت المسح وفي شرح الزاهدي للقدوري قلت والمقيم (في)

والمسح على ظاهرهما خطوطا بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع الى الساق لحديث مغيرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومدهما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة وكاني انظر الى اثر المسح على خف رسول الله عليه السلام خطوطا بالاصابع ثم المسح على الظاهر حتم حتى لايجوز على باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول به عن القياس فيراعى فيه جميع ماورد به الشرع ؛ والبداءة من الاصابع استحباب اعتبارا بالاصل وهو الغسل ؛ وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد وقال الكرخي رحمه الله تعالى من اصابع الرجل والاول اصح اعتبارا لآلة المسح

في مدة مسحه قد لا يتمكن المسح الامن اربع صلوات وقتية بالمسح كمن توضأ ولبس خفيه قبل الفجر فلما طلع صلى الفجر وقعد قدر التشهد فاحدث لا يمكنه ان يصلي من الغد على هيئته الاولى لاعتراض ظهور الحدث في آخر صلوته هكذا اورده مطلقا وقد يصلي خمسا وقد يصلي بالمسح ستا كمن اخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث وتوضأ ومسح وصلى الظهر في آخر وقته ثم صلى الظهر من الغد في اوله وقد يصلي به على هذا الوجه سبعا على الاختلاف ؛

قوله والمسح على ظاهرهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة وقال الامام السرخسي رحمه الله في المبسوط ومسح الخف مرة واحدة وقال عطاء رحمه الله ثلثا كالغسل ولنا حديث مغيرة بن شعبة قال كاني انظر الى اثر المسح على ظهر خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطا بالاصابع وانما تبقى الخطوط اذا لم يمسح الا مرة واحدة وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله وصورة المسح على الخفين ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمدهما الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه وان بدأ من اصل الساق ومدا الى الاصابع جاز ه (قوله)

ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يتبين منه قدر ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال زفر والشافعي رح لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل البادي يجب غسل الباقي ولنا ان الخفاف لا تخلو عن القليل عادة فيلحقهم الحرج في النزع وتخلو عن الكثير فلا حرج والكثير ان ينكشف قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها هو الصحيح

قوله ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير روي بالثاء المنقوطة بالثلث الفوقية وبالباء المنقوطة بالواحدة التحتية ولكن قوله فيما بعده وان كان اقل من ذلك جاز يدل على ان الرواية هي الاولى اذ لو كانت الرواية الثانية لقيل اصغر من ذلك جاز والتفاوت بينهما ان الاول يستعمل في الكمية المنفصلة والثاني في المتصلة وفي هذا اشارة الى ان الخروق يجمع في خف واحد ثم ههنا مذاهب اربعة عندنا الفصل بين الخرق القليل والكثير وهو استحسان وقال زفر والشافعي رحمهما الله قليله وكثيره سواء في منع جواز المسح بعد ان يرى شيء من الرجل وهو قياس وقال سفيان الثوري رحمه الله بمقابلته قليله وكثيره سواء لا يمنع جواز المسح بعد ان يطلق عليه اسم الخف وقال الاوزاعي رحمه الله يغسل ما ظهر من القدم ويمسح ما لم يظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** من اصابع الرجل اعتبر في الخرق اصابع الرجل لان الخرق يمنع قطع السفر وتتابع المشي وانه فعل الرجل فاما فعل المسح يتأدى باليد والرجل محله والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلهذا اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل وانما اعتبر الكرخي رحمه الله اصابع الرجل في حق المسح لان المسح يقع عليه وهو اكثر الممسوح فاعطي له حكم الكل وفي الايضاح مقدار مسح الخف عند الشافعي رحمه الله ادنى ما يطلق عليه اسم المسح والكلام فيه كالكلام في مسح الرأس **قوله** اصغرها هو الصحيح ذكر الامام ظهير الدين في فتاواه وقال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله المعتبر في الخرق اكبر الاصابع اذا كان الخرق عند اكبر الاصابع وان كان عند اصغر الاصابع يعتبر اصغر الاصابع (قوله)

لان الاصل فى القدم هو الاصابع والثلث اكثرها فقام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط ولا معتبر بدخول الانامل اذا كان لا ينفرج عند المشي ويعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الخرق في خف واحد ولا يجمع في خفين لان الخرق في احدهما لا يمنع قطع السفر بالآخر بخلاف النجاسة المتفرقة لانه حامل للكل وانكشاف العورة نظير النجاسة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان بن عسال رضه انه قال كان رسول الله صلعم يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلثة ايام ولياليها الا عن جنابة ولكن عن بول او غائط او نوم ولان الجنابة لا تتكرر عادة فلا حرج فى النزع بخلاف الحدث لانه يتكرر وينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء لانه بعض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف لسراية الحدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احدهما لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة وكذا مضي المدة لما رويناه فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة لان عند النزع يسري الحدث السابق الى القدمين كانه لم يغسلهما وحكم النزع يثبت بخروج القدم الى الساق لانه لا معتبر به في حق المسح

قوله لان الاصل فى القدم هو الاصابع ولهذا قالوا بان من قطع اصابع رجل انسان فانه يلزمه جميع الدية **قوله** ولا معتبر بدخول الانامل وذكر فى المحيط اذا كان يبدو قدر ثلثة انامل من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال بعضهم يمنع واليه مال شمس الايمة السرخسي رح وقال بعضهم لا يمنع ويشترط ان يبدو قدر ثلثة اصابع بكمالها واليه مال شمس الايمة الحلوائي رح وهو الاصح وقال فيه ايضا ثم الخرق الكثير انما يمنع جواز المسح اذا كان منفرجا يرى ما تحته واما اذا كان لا يرى ما تحته بان كان الخف صلبا الا انه لو ادخل فيه الاصابع يدخل فيه ثلاث اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان يبدو قدر ثلثة اصابع حالة المشي لا فى حالة وضع القدم على الارض يمنع جواز المسح لان الخف يلبس للمشي **قوله** ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان قال الامام

وكذا باكثر القدم هو الصحيح ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام ولياليها عملاً باطلاق الحديث ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما اذا استكمل المدة للاقامة ثم سافر لان الحدث قد سرى إلى القدم والخف ليس برافع . ولو اقام وهو مسافر ان استكمل مدة الاقامة نزع لان رخصة السفر لا تبقى بدونه وان لم يستكمل اتمها لان هذه مدة الاقامة وهو مقيم .

نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه القدوري سألت استاذي شيخ الاسلام نجم الايمة البخاري عن صورته فقال توضأ ولبس خفيه ثم اجنب ليس له ان يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغتسل ويمسح وقد تذكر لهذا ما ذكر محمد رح في الاصل ان المسافر توضأ ولبس خفيه ثم اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء تيمم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء لزمه غسل رجليه ولا يجوز المسح لان الجنابة حلت القدم وما تذكر بعده من مروره على الماء الكثير نائما ليس بصحيح لان الجنابة لا تعود على الاصح كمن تيمم وبقربه ماء لا يعلم به .

قوله وكذا باكثر القدم هو الصحيح لان للاكثر حكم الكل هذا هو المروي عن ابي حنيفة رح فانه قال لا ينتقض المسح حتى يخرج اكثر القدمين من مكانه وهو قول الحسن بن زياد رح وقال في الاملاء اذا خرج نصف القدم الى الساق يبطل المسح فكان عليه غسل الرجلين وقال بعضهم اذا كان بحال يمكنه المشي مع ذلك القدر من النزع فانه يجوز المسح واذا لم يمكنه المشي لا يجوز واذا لم يخرج القدمين الى الساقين ولكن حركهما من مكانهما وارتفع العقب اذا بقي في الخف من الرجل مقدار ثلثة اصابع فانه يجزيه المسح هكذا روى ابن سماعة عن محمد رح وروي عن ابي حنيفة رح اذا خرج اكثر العقب من موضعه الى الساق فانه يبطل المسح كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح وذكر في المحيط اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقض ذكره ابو علي الدقاق رح **قوله** ومن ابتدأ المسح وهو مقيم (هذا)

قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول البدل لا يكون له بدل ولنا ان النبي عليه الصلوة والسلام مسح على الجرموقين

هذا على ثلثة اوجه في وجه يتحول مدته الى مدة السفر بالاتفاق وهو ما اذا سافر قبل ان تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخفين وانتقضت طهارته وهو مسافر وفي وجه لايتحول الى مدة السفر بالاتفاق وهو ما اذا سافر بعدما احدث واستكمل مدة المقيم وفي وجه اختلفوا فيه وهو ما اذا سافر بعد ما احدث قبل استكمال مدة المقيم عندنا يتحول مدته الى مدة السفر وعند الشافعي رح لا يتحول كذا في شرح الطحاوي وجه قول الشافعي رحمه الله ان المسح عبادة فاذا شرع فيها على حكم الاقامة لم يتغير بالسفر كالصوم يشرع فيه ثم يسافر وكالصلوة يشرع فيها في سفينة في المصر ثم يسير فيصير مسافرا في صلوته لان حال الاقامة حال عزيمة وحال السفر حال رخصة فاذا اجتمعتا في عبادة غلبت العزيمة الرخصة وانا نقول انه مسافر والمدة باقية فيتغير الى مدة السفر قياسا على ما لو لم يكن احدث او احدث ولم يمسح فانه يتغير الى مدة السفر وهذا لان المسحات في المدة كصلوة يوم وليلة وصيام شهر بدلالة ان بعضها لا يبطل بالبعض وفساد آخر المسحات لا يوجب فساد اولها فانعقاد حكم الاقامة لاولها لا يمنع انعقاد حكم السفر لآخرها كمن سافر آخر اليوم او آخر رمضان يسقط عنه شطر باقي الصلوة وباقي الصيام وهذا لانه لما جاز ان ينفصل بعضه عن بعض فسادا فكذا جاز تغيرا وليس كالصوم والصلوة لان الصلوة الواحدة والصوم الواحد مما لا يتجزى فاعتبار الاقامة في اوله لا يبيح الفطر واعتبار السفر في آخره يبيح فيترجح جانب الحرمة وكذلك في الصلوة حيث يترجح جانب الاقامة للاحتياط لانها لا يتجزى فيغلب جانب التكميل.

قوله قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الخف انما يجوز المسح على الجرموقين اذا لبسهما فوق الخفين قبل ان يحدث فاما اذا احدث ومسح

ولانه تبع للخف استعمالا وغرضا فصار كخف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل لا عن الخف بخلاف ما اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث لان الحدث حل بالخف فلا يتحول الى غيره ولو كان الجرموق من كرباس لا يجوز المسح عليه لانه لا يصلح بدلا عن الرجل الا ان تنفذ البلة الى الخف

بالخف لم يمسح على الجرموق لان حكم المسح استقر في الخف فصار من اعضاء الوضوء حكما فيصير الجرموق بدلا عنه وكذا لو احدث بعد لبس الخف لما ذكر في الكتاب ثم لو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي وفي بعض رواية الاصل قال ينزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين وقال زفر رح يمسح على الخف الذي نزع الجرموق منه وليس عليه في الآخر شيء لان الاستتار باق وكان الفرض المسح فيزول المسح بقدر ما زال ولم يزل الاستتار بخلاف ما اذا خلع احد خفيه ووجهه ما ذكر في بعض النسخ ان نزع احد الجرموقين كنزعهما كما ان خلع احد الخفين كخلعهما ووجه الظاهر انه في الابتداء لو لبس الجرموق على احد الخفين كان له ان يمسح عليه وعلى الخف الباقي فكذلك اذا نزع احد الجرموقين الا ان حكم الطهارة في الرجلين لا يحتمل التجزي فاذا انتقض في احدهما بنزع الجرموق ينتقض في الآخر فلهذا مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي كذا في المبسوط ۔
قوله ولانه تبع للخف استعمالا اي من حيث المشي والقيام والقعود والانخفاض والارتفاع فانه انما دار الخف باستعمال اللابس في هذه الوجوه يدور معه الجرموق فكان تبعا للخف في الاستعمال وكذلك في الغرض فان الخف كما هو وقاية للرجل كان تبعا لها فكذلك الجرموق وقاية الخف كان تبعا له وكلاهما تبع للرجل وكذلك في غرض الاستدفاء ودفع الاذى عن الرجل كلاهما تبع الرجل فلا يفرد الجرموق بحكم على حدة **قوله** فصار كخف ذي طاقين فان قيل (لوكان)

ولا يجوز المسح على الجوربين عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكونا مجلدين اومنعلين وقالا يجوز اذا كانا ثخينين لا يشفان لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام مسح على جوربيه ولانه يمكنه المشي فيه اذا كان ثخينا وهوان يستمسك على الساق من غيران يربط بشيء فاشبه الخف وله انه ليس في معنى الخف لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه الا اذا كان منعلا وهو محمل الحديث

لوكان الجرموق مع الخف بمنزلة خف ذي طاقين ينبغي ان لايجب المسح على الخفين عندنزع الجرموقين كما في خف ذي طاقين اذامسح عليه ثم نزع احدطاقيه وكذا اذامسح على خفيه ثم قشرجلد ظاهرالخفين وكذلك اذا كان الخف مشعرا قلنا انما جعل الجرموق تبعا للخف من حيث الغرض والاستعمال لامن كل وجه فان كل واحد اصل بنفسه فاعتبرت التبعية عند وجودهما وانما يكون ذلك عند قيام الممسوح على حاله فاذا زال الممسوح فقد زالت التبعية حقيقة وحكما فيحل الحدث بما تحته فتجب اعادة المسح واما ذوالطاقين فكل واحد منهما متصل بالآخرمن كل وجه فيصير ان يحكم الاتصال كالشعرمع بشرة الرأس فكان المسح على احد الطاقين مسحا على ماتحته من حيث الحكم فكان الممسوح على حاله حكما وان زال الطاق الممسوح. **قوله** ولا يجوز المسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين اومنعلين الجورب المجلد ماوضع الجلد على اعلاه واسفله والمنعل بالتخفيف وسكون النون ماوضع على اسفله جلدة كالنعل للقدم **قوله** اذا كانا ثخينين لا يشفان في المغرب شف الثوب اذا رق حتى رأيت ما وراءه ومنه اذاكانا ثخينين لايشفان ونفي الشفوف تأكيد للثخانة واما ينشفان فخطأ قال العلامة صاحب النهاية وجدت بخط الامام تاج الدين الذرنوخي رحمه الله يعني خطأ رواية لا لغة وذلك لانه ذكر في المغرب في باب النون نشف الماء اخذه من ارض اوغدير بخرقة اوغيرها من باب ضرب (ومنه

لب

وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين لانه لا حرج في نزع هذه الاشياء والرخصة لدفع الحرج ويجوز المسح على الجبائر وان شدها على غير وضوء لانه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك وامر عليا رضي الله عنه به ولان الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف فكان اولى بشرع المسح

ومنه كان للنبي عليه السلام خرقة ينشف بها اذا توضأ وبهذا صح قوله في ماء غسل الميت ثم ينشفه بثوب اي ينشف ماءه حتى يجف •

قوله وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى في الكافي قال ابو حنيفة رحمه الله اولا لا يجوز المسح على الثخينين لان مواظبة المشي فيه غير ممكن فصار كالرقيق ولما مرض قال لعواده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على رجوعه ويجوز المسح على الجوارب اللبدية وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز قالوا ولو شاهد ابو حنيفة رحمه الله صلابتها لافتى بالجواز وفي زاد الفقهاء والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية **قوله** ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة الى آخره وقال بعض اصحاب الحديث وقيل انه احد قولي الشافعي رح يجزيه احتج المخالف بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث سرية فامرهم ان يمسحوا على المشاوذ وهي العمائم والتساخين وهي الخفاف وتأويل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص به تلك السرية لعذر بهم فقد كان يخص بعض اصحابه باشياء كما اجاز لعبد الرحمن لبس الحرير وخص خزيمة بشهادته وحده كذا في المبسوطين **قوله** ويجوز المسح على الجبائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واما اذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر وفي المحيط ذكر هذا القيد عن ابي علي الحسن بن الخضر النسفي رحمه الله ثم قال كان يقول ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون وفي الكافي ويمسح على العصابة كلها سواء كان تحته جراحة اولا لان العصابة لا تعصب على (وجه)

ويكتفي بالمسح على اكثرها ذكره الحسن رض ولا يتوقت لعدم التوقيف بالتوقيت وان سقطت الجبيرة عن غير برء لا يبطل المسح لان العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقيا ، وان سقطت عن برء بطل لزوال العذر وان كان في الصلوة استقبل لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل والله اعلم ،

وجه يأتي على موضع الجراحة فحسب بل يدخل ما حول الجراحة تحت العصابة فكان في مسح ما يواري حول الجراحة ضرورة فله ان يمسح ما حول الجراحة وما يواري حولها وفي زاد الفقهاء فان كان يضره المسح ولا يضره الحل يمسح على الخرقة التي على الجراحة ويغسل حواليها ما تحت الخرقة الزائدة هكذا فسره ابن زياد ،

قوله ويكتفي بالمسح على اكثرها قال شيخ الاسلام في مبسوطه اذا مسح على بعض الجبائر دون البعض هل يجزيه ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء الحسن بن زياد ان مسح على الاكثر اجزاه وان مسح على النصف او الاقل منه لا يجزيه **قوله** ولا يتوقت لعدم التوقيف اي لعدم الاعلام من الشارع اي لم يرد حديث في توقيت المسح على الجبيرة **قوله** والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقيا حتى لو مسح على جبيرة احدى الرجلين لا يجوز المسح على خف الرجل الاخرى لئلا يكون جامعا بين الغسل حكما وبين المسح وكذلك لم يبطل بالسقوط **قوله** لانه قدر على الاصل كالمتيمم وجد الماء في خلال الصلوة وهذا بخلاف ما اذا صلى ركعة او ركعتين بالتحري ثم تبينت جهة الكعبة فانه يبني ولا يستقبل مع ان جهة التحري بدل عن جهة الكعبة لان ذلك بطريق النسخ لما قبله لما ان اصله كان بطريق النسخ فيبقى في حق المتحري كذلك والنسخ يظهر في حق القائم لا في حق الفائت فلذلك يبنى ولا يستقبل والله اعلم ،

(باب)

باب الحيض والاستحاضة

باب الحيض والاستحاضة

الدماء المختصة بالنساء ثلثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض دم تنفضها رحم امرأة سالمة عن داء وصغر. والنفاس دم يعقب الولد . والاستحاضة ما سواهما وقد جعلها بعض المتأخرين اربعة اقسام هذه الثلثة والضائع قالوا والدم الضائع ماتراه قبل وقت البلوغ وانما سموه ضائعا لمعنيين احدهما انه لا يترتب عليها احكام الاستحاضة من الوضوء والصلوة والصوم وغيرها والثاني ان دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب وهذا الدم لا يفسده حتى ان المراهقة اذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة ايام وعقبها بعد تمام التسع ثمانية ايام وطهرت طهرا صحيحا كانت الثمانية عادة لها بالاجماع ولوكان دم استحاضة لفسد بها الثمانية قال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمه الله لا فقه في هذا الخلاف فان المتقدمين جعلوا الاستحاضة قسمين قسم يفسد دم الحيض ويغير احكامها اذا صادفت الاهل في وقتها وقسم لا يفسده ولا يغير احكامها كدم الصغيرة والمعتوهة والمجنونة في وقته اما دم الحيض فان الدم لا يكون حيضا الا في وقت مخصوص وقدر مخصوص وبلون مخصوص وله احكام مخصوصة اما الوقت فمن تسع سنين على الاصح الى الاياس والاياس يحصل بانقطاع الدم مدة لا تصلح لنصب العادة عند ستين سنة وعند اكثرهم عند خمس وخمسين والفتوى في زماننا عند الخمسين وهو قول عائشة رضي الله عنها وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازي وبه اخذ نصير بن يحيى وابو الليث وعز الدين الكندي السمرقندي .

اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فهواستحاضة لقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية البكروالثيب ثلثه ايام ولياليها واكثره عشرة أيام وهوحجة على الشافعي رح في التقدير بيوم وليلة وعن ابي يوسف رح انه يومان والاكثرمن اليوم الثالث اقامة للاكثرمقام الكل قلناهذا نقص عن تقديرالشرع واكثره عشرة ايام ولياليها والزائد استحاضة لما روينا وهوحجة على الشافعي رح في التقدير بخمسة عشريوما ثم الزائدوالناقص استحاضة لان تقديرالشرع يمنع الحاق غيره به وماتراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة في ايام الحيض حيض حتى ترى البياض خالصا وقال ابويوسف رح لا تكون الكدرة حيضا الا بعد الدم لانه لوكان من الرحم لتأخرخروج الكدرعن الصافي ولهما ما روي ان عائشة رضي الله عنها انها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضا وهذا لا يعرف الا سماعا وفم الرحم منكوس فيخرج الكدراولا كالجرة اذا ثقب اسفلها واما الخضرة فالصحيح ان المرأة اذا كانت من ذوات الاقراء تكون حيضا ويحمل على فساد الغذاء وان كانت كبيرة لا ترى غيرالخضرة تحمل على فساد المنبت ولاتكون حيضا ٭

قوله اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها في شرح القدوري للزاهدي رحمة الله عليه ثم هذه الايام والليالي معتبرة بالساعات حتى لو رأت وطلع نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقدطلع دون نصفه فليس بحيض فتتوضأ وتقضي الصلوة وان طلع تغتسل ولا تقضي وكذا المعتادة لخمسة رأت وقد طلع نصفه وانقطع في الحادي عشروقد طلع اكثره اغتسلت وقضت صلوة خمسة ايام لانها مستحاضة وكان ابواسحق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض واقل الطهروفيما سواهما اذا كانت اخبرته المرأة بانها طهرت في الحادي عشراخذتها بعاشرة وفي العشربتسعة وفي الطهرمثله وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى **قوله** وماتراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة ذكر في النهاية وا ما الوانه فستة السواد ٭ والحمرة ٭ والصفرة ٭ والكدرة ٭ والخضرة ٭ والتربية اما السواد

والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويحرم عليها الصوم *

فغير مشكل انه حيض لقوله عليه السلام دم الحيض اسود غبيط محتدم الغبيط الطري المحتدم شديد الحمرة الى السواد كانه نار تحتدم اي تتلهب والحمرة كذلك وهوا للون الاصلي للدم الا ان عند غلبة السوداء يضرب الى السواد وعند غلبة الصفراء يرق فيضرب الى الصفرة ويتبين ذلك لمن افتصد * والصفرة كذلك حيض فانها من الوان الدم اذا رق وقيل هي كصفرة السن اوكصفرة القز * واما الكدرة فلونها كلون الماء الكدر وهي حيض في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله * واما الخضرة فقد انكر بعض مشايخنا وجودها حتى قال ابو نصر بن سلام حين سئل عن الخضرة كانها اكلت قصيلا على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الدقاق رحمه الله الخضرة نوع من الكدرة والجواب فيها على الاختلاف الذي بينا * واما التربية فهي مايكون لونه كلون التراب وهي نوع من الكدرة وقد روي عن ام عطية رضي الله تعالى عنها وكانت غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة قالت كنا نعد التربية حيضا التربية على النسبة الى الترب بمعنى التراب وروي الترئية بوزن الترعية وهي نوع خفي يسير اقل من صفرة وكدرة وقيل من الرئة لانها على لونها وكل ذلك من الحيض لقوله تعالى يسألونك عن المحيض قل هو اذى وجميع هذه الالوان في حكم الاذى سواء وروي ان النساء كن يبعثن الكراسف الى عائشة رضي الله عنها لتنظر اليها فاذا رأت الكدرة قالت لا حتى يرين القصة البيضاء الكرسف الخرقة التي توضع في الفرج القصة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخيط الابيض يخرج من اقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله *

قوله والحيض يسقط عن الحائض الصلوة احكامه اثنا عشر اربعة يختص بالحيض وهي انقضاء العدة * والاستبراء * والحكم ببلوغها * والفصل بين طلاق السنة * وثمانية (يشترك)

وتقضي الصوم ولا تقضي الصلوة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت احدانا على عهد رسول الله عليه السلام اذا طهرت من حيضها تقضي الصيام ولا تقضي الصلوات ولان في قضاء الصلوات حرجا لتضاعفها ولا حرج في قضاء الصوم ولا تدخل المسجد وكذا الجنب لقوله عليه الصلوة والسلام فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب

يشترك فيها الحيض والنفاس وهي ترك الصلوة لا الى قضاء وترك الصوم الى قضاء وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة مس المصحف وحرمة جماعها والثامن وجوب الغسل عند انقطاع الحيض فالاحكام السبعة تثبت ببروز الدم وذلك بمجاوزته موضع البكارة كنواقض الطهارة وعن محمد رحمه الله انها اذا احست بالبروز يثبت حكم الحيض والنفاس واما حكم الاستحاضة فلا يثبت الا بالبروز وفي ظاهر الرواية لا يثبت عند محمد الحيض والنفاس ايضا الا بالبروز وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا توضأت المرأة ووضعت الكرسف ثم احست ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس ثم رفعت الكرسف بعد غروب الشمس الصوم تام عندهما وعند محمد رح تقضي الصوم ثم قوله تسقط عن الحائض الصلوة والاسقاط يقتضي سابقية الوجوب وقع على اختيار بعض المشايخ منهم القاضي ابوزيد رح فانه ذكر في التقويم انه لا خلاف ان الآدمي يخلق وهو اهل لايجاب الحقوق عليه كلها فانه يخلق وعليه عشر ارضه وخراجها بالاجماع وعليه الزكوة على قول اهل الحجاز وانما اختلفوا فيما سقط عنه بعذر الصبى كما سقط عن الحائض الصلوة بعذر الحيض لا لانها ليست باهل للايجاب عليها. فان الصوم لزمها بل لدفع الحرج ٭

قوله وتقضي الصوم لا يقال وجوب القضاء يقتضي سابقية وجوب الاداء ومالم يجب الاداء لم يجب القضاء فكان ينبغي ان لا يجب قضاء الصوم هنا حيث لم يجب اداؤه لانا نقول هذه نهاية في الاحكام فتنتهي الى ما انهانا اليه الشرع على انا لا نسلم

وهو باطلاقه حجة على الشافعي رح في اباحة الدخول على وجه العبور والمرور ولا تطوف بالبيت لان الطواف فى المسجد ولا يأتيها زوجها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وليس للحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن لقوله عم لا تقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن

انه لم يجب اداء لما ذكرنا من رواية التقويم وما ذكره فخر الاسلام رحمة الله تعالى عليه في باب الامور المعترضة من قوله واما الحيض والنفاس فانهما لا يعدمان اهلية بوجه ما لكن الطهارة عنهما شرط الصلوة وقد شرعت بصفة اليسر وفي فوت الشرط فوت الاداء وفى موضع الحيض والنفاس ما يوجب الحرج فى القضاء ولذلك وضع عنهما وقد جعلت الطهارة عنهما شرطا لصحة الصوم ايضا بخلاف القياس فلم يتعد الى القضاء ولم يكن في قضائه حرج فلم يسقط اصله ٭

قوله وهو باطلاقه حجة على الشافعي رحمه الله الى آخره وهو يتمسك بقوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل قلنا المراد المسافرون فيكون معناه الا مسافرين فانه يباح لهم الصلوة قبل الاغتسال بالتيمم **قوله** ولا تطوف بالبيت فان قيل لم خصه بالذكر وقد استفيد من قوله ولا تدخل المسجد قلنا لزيادة البيان بالتصريح اوليعلم انها اذا حاضت بعد الدخول لا تطوف ايضا ولا يستفاد ذلك من قوله ولا تدخل المسجد وقال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمه الله وما علل به بعض الشارحين انها انما يمنع للحاجة الى الدخول فى المسجد فضعيف فانها وان طافت خارج المسجد لا يجوز مع جوازه للطاهر لما ان الطواف بالبيت كالصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة **قوله** ولا يأتيها زوجها راعى الادب حيث ذكر بلفظ الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وفى المحيط لو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطيها وان وطيها لا شيء عليه سوى التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدينار وفي آخره بنصف وقال بعض الناس يجب وان استباحا ذلك يكفران بالاجماع ٭

وهو حجة على مالك رح في الحائض وهو باطلاقه يتناول ما دون الآية فيكون حجة
على الطحاوي في اباحته وليس لهم مس المصحف الا بغلافه ولا اخذ درهم فيه سورة
من القرآن الا بصرته وكذا المحدث لا يمس المصحف الا بغلافه لقوله عليه السلام لا يمس
القرآن الا طاهر ثم الحدث والجنابة حلا اليد فيستويان في حكم المس والجنابة حلت
الفم دون الحدث فيفترقان في حكم القراءة ٭

قوله وهو حجة على مالك رح في الحائض فانه يجوز للحائض قراءة القرآن دون الجنب
قال لان الجنب قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال فيلزمه تقديمه على القراءة
والحائض عاجزة عن ذلك فكان لها ان تقرء وذكر الطحاوي رحمه الله انها تمنع
عن قراءة آية تامة ولا تمنع عن قراءة ما دون الآية لان المتعلق بالقرآن حكمان جواز
الصلوة ومنع الحائض عن القراءة ثم في حق احد الحكمين تفصيل بين آية وما دونها
فكذا في حق الحكم الآخر لكنا نقول الكل قرآن فيكون ممنوعا لكن اخذنا ه
بالاحتياط في الصلوة والاحتياط في المنع ههنا وفي صلوة الجلالي قال ابو الليث لا باس
ان يقول الجنب الحمد لله رب العالمين شكرا وبسم الله الرحمن الرحيم عند ابتداء
امر تبركا وفي العيون الجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الآيات
التي فيها معنى الدعاء لا باس به وهذا اشارة الى انه يتغير بقصده حكمها كذا ذكره
التمرتاشي رحمه الله وذكر ايضا وحرمة قراءة الآية ان كانت طويلة فظاهر
وان كانت قصيرة يجري مثلها في اللسان من غير قصد كقوله تعالى ثم نظر وقوله
لم يلد ولم تحرم واذا حاضت المعلمة فينبغي لها ان تعلم القرآن كلمة كلمة
وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية
وتقطع ثم تعلم نصف آية ولا يكره لها التهجي بالقرآن وكذا لا يكره قراءة دعاء القنوت
اللهم انا نستعينك ونستغفرك كذا في المحيط **قوله** وليس لهم مس المصحف الا بغلافه

وغلافه ما يكون متجافيا عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرز هو الصحيح ويكره مسه بالكم هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخص في مسها بالكم لان فيه ضرورة ٭

وكذلك ليس لهم مس اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن لقوله تعالى لايمسه الا المطهرون وهذا وان قيل في تاويله لا ينزله الا السفرة الكرام البررة فظاهره يفيد منع غير الطاهر من مسه كذا في المبسوط ٭

قوله وغلافه ما يكون متجافيا عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرز هو الصحيح وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في اصح القولين وقيل هو المنفصل كالخريطة اختلفوا فيما اذا كان المصحف مجلدا فمنهم من قال لا باس باخذه لان المس يلاقي جلده وقال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله الاصح انه يمنع منه اذا كان الجلد ملتصقا لان الجلد متصل به فكان تبعا كذا ذكره الامام المحبوبي رح وقيل المكروه مس المكتوب لا موضع البياض ذكره الامام التمرتاشي ولا باس بكتابة القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة عندهما ولو تمضمض الجنب او غسل يديه روي عن ابي حنيفة رح لا باس ان يقرء القرآن او يمسه قال العلامة نجم الدين الزاهدي رحمه الله ورأيت جواب استاذي نجم الائمة البخاري رحمه الله في الفتوى انه لا باس به واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعضاء الطهارة وبما غسل من الاعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع اصح **قوله** ويكره مسه بالكم هو الصحيح وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره للحائض مس المصحف بالكم وعامتهم على انه لا يكره وفي الجامع الصغير الامام التمرتاشي رحمه الله وقيل لو مسه بالكم جاز وعن محمد رحمه الله فيه روايتان وانما قال في الكتاب هو الصحيح لان الكم تبع للحامل الا ترى انه لو بسط كمه على النجاسة ويسجد عليه لا يجوز وكذا لو قام متخففا [illegible] (النجاسة)

ولا باس بدفع المصحف الى الصبيان لان في المنع تضييع حفظ القرآن وفي الامر بالتطهير حرجا بهم وهذا هو الصحيح قال واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يحل وطيها حتى تغتسل لان الدم يدر تارة وينقطع اخرى فلابد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع ولو لم تغتسل ومضى عليها ادنى وقت الصلوة بقدر ان تقدر على الاغتسال والتحريمة حل وطيها لان الصلوة صارت دينا في ذمتها فطهرت حكما ولو انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث لم يقربها حتى تمضي عادتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب

النجاسة وكذا لو حلف لا يجلس على الارض وجلس على ثيابه على الارض يحنث وفي الايضاح يمنع الكافر عن مسه عند ابي يوسف رحمه الله وان كان اغتسل وفي الفوائد الظهيرية النظر الى المصحف لا يكره للجنب والحائض لان الجنابة لا تحل العين الا ترى انه لا يفترض ايصال الماء اليها قالوا لا باس بان يحمل خرجا فيه مصحف وقال بعضهم يكره وزاد بعضهم فيه ايضا حتى قال يكره اخذ زمام الابل التي عليها المصحف ولكن ما قالوه بعيد حتى لو اجنب الحاج في المفازة لا يلزمه ان يلقي هميان الدنانير التي كتب عليها اسم الله كذا ذكره الامام المحبوبي رحه

قوله ولا باس بدفع المصحف الى الصبيان ذكر الامام المحبوبي رحمه الله فقال واما مس الصبيان المصاحف والالواح في المكتب وغيره فلا باس به لانهم لا يخاطبون بالطهارة ولكن امروا به تخلقا واعتيادا ثم قال ولا يقال البالغ مخاطب بان لا يناوله المصحف مع العلم بحاله كالمخاطب بان لا يسقيه الخمر وان لا يلبس الذكور من الصبيان الحرير وهذا لان حكم مس المصحف مع الحدث اخف من حكم شرب الخمر ولبس الحرير مع التعلق بالامر الديني وهو حفظ القرآن وذكر فخر الاسلام رح في الجامع الصغير ومن مشايخنا من كره تعليم الصبي بان يدفع اليه مصحف او لوح عليه كلام الله وعن هذا القول احترز في الكتاب بقوله هو الصحيح **قوله** واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يحل وطيها حتى

وإن انقطع الدم لعشرة أيام حل وطيها قبل الغسل لان الحيض لا مزيد له على العشرة الا انه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد ٭

يغتسل اراد به الانقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده ولو كان انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث الى آخره وفي المحيط وان كانت معتادة وانقطع الدم فيما دون العادة ولكن بعد ما مضى ثلثة ايام واغتسلت او مضى عليها الوقت كره للزوج قربانها وكره لها التزوج بزوج آخر حتى يأتي عادتها وتغتسل ولو كانت ايام حيضها دون العشرة فانقطع الدم على رأس عادتها اخرت الاغتسال الى آخر الوقت قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تأخير الاغتسال في هذه الصورة على سبيل الاستحباب دون الايجاب وفيما اذا انقطع الدم فيما دون عادتها فتأخير الاغتسال بطريق الايجاب ٭

قوله وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطيها قبل الغسل وحل الوطي منها ليس بمتوقف على انقطاع الدم لكن ذكره بمقابلة قوله اولا واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام وخرج مخرج العادة وفي هذه الصورة يستحب ان لا يقربها قبل الاغتسال لما ذكر في الكتاب ولان الحائض بعد عشرة ايام كالتي صارت جنبا والحكم فيها هكذا كذا ذكر في المستصفى ولا يشترط ههنا يمكن الاغتسال والتحريمة في الوقت لوجوب الصلوة ويشترط في الصلوة الا ولى نص على ذلك في المبسوط ثم حل القربان قبل الاغتسال عند الانقطاع لتمام العشرة مذهبنا خلافا لزفر والشافعي رحمهما الله فانهما يشترطان الاغتسال في الصورتين قال مشايخنا رحمه الله زمان الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها ولكن ماقالوا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجوازا لتزوج بزوج آخر لا في حق جميع الاحكام الاترى انها اذا طهرت عند غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام بالاجماع وان لم يتم خمسة عشر (من)

قال والطهر اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي قال رضي الله تعالى عنه هذا احدى الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله ووجهه ان استيعاب

من وقت الاغتسال وحكي ان خلف بن ايوب ارسل ابنه من بلخ الى بغداد للتعلم وانفق عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال له اما تعلمت قال تعلمت هذه المسئلة ان زمان الغسل من الطهر في حق صاحب العشرة ومن الحيض فيما دونها فقال والله ماضيعت سفرك *

قوله والطهر اذا تخلل بين الدمين الى آخره روى محمد رحمة الله تعالى عليه عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان الشرط ان يكون الدم محيطا بطرفي العشرة واذا كان كذلك لم يكن الطهر المتخلل فاصلا بين الدمين والا كان فاصلا وعلى هذه الرواية لا يجوز بداءة الحيض ولا ختمه بالطهر قال لان الطهر ضد الحيض ولايبدأ الشيء بما يضاده ولا يختم به ولكن المتخلل بين الطرفين يجعل تبعا لهما كما قلنا في باب الزكوة وبيان هذا من المسائل مبتدأة رأت يوما دما وثمانية ايام طهرا ويوما دما فالعشرة كلها دم لاحاطة الدم بطرفي العشرة ولو رأت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما لم يكن شيء منه حيضا كذا في المبسوط **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله الى آخره الاصل عند ابي يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رح الآخر ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصير فاصلا بل يجعل كالدم المتوالي ومن اصله انه يجوز بداءة الحيض بالطهر ويجوز ختمه به بشرط ان يكون قبله دم وبعده دم وان كان بعده دم ولم يكن قبله دم يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بدأته به وان كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بداءة الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به ومن اصله انه يجعل زمانا هو طهر كله حيضا باحاطة الدمين به وحجته في ذلك ان الطهر الذي هودون خمسة عشر يوما لا يصلح للفصل بين الحيضين فكذلك الفصل بين الدمين لان اقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوما

له

الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكوة وعن ابي
يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من

فما دونه فاسد وبين صفة الصحة والفساد منافاة والفاسد لا يتعلق به احكام الصحيح
شرعا فكان كالدم المتوالي وبيانه من المسائل مبتدأة رأت يوما دما واربعة عشر
طهرا ويوما دما فالعشرة من اول مارأت عنده حيض يحكم ببلوغها به وكذلك اذا رأت
يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما وعند محمد رحمه الله لا يكون شيء منه حيضا واحتج
محمد رحمه الله بان الدم المرئي في اليوم الحادي عشر لما كان استحاضة كان
بمنزلة الرعاف فلو جاز ان يجعل ايام الطهر حيضا بالدم الذي هو ليس بحيض لجاز
بالرعاف ولان ذلك الدم ليس بحيض بنفسه فكيف يجعل باعتباره زمان الطهر حيضا
وقال ابو يوسف رحمة الله عليه انه خارج من محل مخصوص فلا يكون كالرعاف
ثم قال قد يجوز ان يجعل الزمان الذي هو حيض كله صورة طهرا حكما فكذلك يجوز
ان يجعل الزمان الذي هو طهر كله صورة حيضا باحاطة الدمين به واذا كان هذا في
جميع المدة ثبت في اولها وآخرها بالطريق الاولى لكن اذا وجد شرطه وهو ان
يكون قبله وبعده دم ليكون الدم محيطا بالطهر وبيان هذا الاصل من المسائل على
قوله امرأة عادتها في اول كل شهر خمسة فرأت قبل ايامها بيوم يوما دما ثم طهرت
خمستها ثم رأت يوما دما فعنده خمستها حيض اذا جاوز المرئي عشرة لاحاطة الدمين
بزمان عادتها وان لم تر فيه شيئا واما اذا لم يجاوز العشرة فيكون جميع ذلك حيضا
وكذلك لو رأت قبل خمستها يوما دما ثم طهرت اول يوم من خمستها ثم رأت ثلثة دما
ثم طهرت آخر يوم من خمستها ثم استمر بها الدم فحيضها خمستها عنده وان كان
ابتداء الخمسة وختمها بالطهر لوجود الدم قبله وبعده والاصل عند محمد رحمة الله عليه
وهو الاصح وعليه الفتوى ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان دون ثلثة لا يصير (فاصلا)

خمسة عشر يوما لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والاخذ بهذا القول ايسر وتمامه يعرف في كتاب الحيض .

فاصلا وهذا بالاتفاق فاذا بلغ الطهر ثلثة ايام واكثر نظر فان استوى الدم بالطهر في ايام الحيض او كان الدم غالبا لا يصير فاصلا ايضا وان كان الطهر غالبا يصير فاصلا فحينئذ ننظر ان لم يمكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا لا يكون شئ منه حيضا وان امكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا ما المتقدم او المتأخر يجعل ذلك حيضا وان امكن ان يجعل كل واحد منهما حيضا بانفراده يجعل اسرعهما امكانا حيضا ولا يكون كلاهما حيضا اذ لم يتخللهما طهر تام وهو لا يجوز بداءة الحيض ولا ختمة به سواء كان قبله او بعده دم او لم يكن ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض باحاطة الدمين به ولان الطهر معتبر بالحيض فكما ان مادون الثلث من الحيض لاحكم له ويجعل هو كحالة الطهر فكذلك مادون الثلث من الطهر لاحكم له فيجعل كالدم المتوالي واذا بلغ ثلثا فصاعدا فان كان الدم غالبا فالمغلوب لا يظهر في مقابلة الغالب وان كان سواء فكذلك لما ان اعتبار الدم يوجب حرمة الصوم والصلوة واعتبار الطهر يوجب حل ذلك واذا استوى الحلال والحرام يغلب الحرام كما في التحري في الاواني اذا كانت الغلبة للنجاسة او كانا سواء لا يجوز التحري فهذا مثله بيان هذا مبتدأة رأت يوما دما ويومين طهرا ويوما دما فالاربعة حيض لان الطهر المتخلل دون الثلث ولو رأت يوما دما وثلثة طهرا ويوما دما لم يكن شيء منها حيضا لان الطهر وهو ثلثة ايام غالب على الدمين وان رأت يوما دما وثلثة طهرا ويومين دما فالستة كلها حيض . لان الدم استوى بالطهر فغلب الدم وان رأت ثلثة دما وخمسة طهرا ويوما دما فحيضها الثلثة الاولى لان الطهر غالب فصار فاصلا والمتقدم بانفراده يمكن ان يجعل حيضا فجعلناه حيضا ولو رأت يوما دما وخمسة طهرا او ثلثة

واقل الطهر خمسة عشر يوما هكذا نقل عن ابراهيم النخعي رض وانه لايعرف الا توقيفا ولا غاية لاكثره لانه يمتد الى سنة وسنتين فلا يتقدر الا اذا استمر بها الدم ويعرف ذلك في كتاب الحيض ودم الاستحاضة كالرعاف لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطي لقوله عليه السلام توضئي وصلي وان قطر الدم على الحصير واذا عرف حكم الصلوة

دما فحيضها الثلثة الاخيرة لما بينا ولو رأت ثلثة دما وستة طهرا وثلثة دما فحيضها الثلثة الاولى لانه اسرعهما امكانا فان قيل قد استوى الدم بالطهر ههنا فلما ذا لايجعل كالدم المتوالي قلنا استواء الدم بالطهر انما يعتبر في مدة الحيض واكثر الحيض عشرة والمرئي في العشرة ثلثة دم وستة طهر ويوم دم فكان الطهر غالبا فلهذا صار فاصلا.
قوله واقل الطهر خمسة عشر يوما وفي هذا الاخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله وقال عطاء رحمه الله اقله تسعة عشر يوما قال لانه يشتمل الشهر على الحيض والطهر عادة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما فاذا كان اكثر الحيض عشرة بقي الطهر تسعة عشر يوما قلنا هذا الا يعرف عقلا لانه من المقادير وما روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله فالظاهر انه سمع من صحابي وذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعند مالك رحمة الله تعالى عليه الطهر ما وجد اقل او اكثر لاطلاق قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن **قوله** ولا غاية لاكثره معناه مادامت ترى الطهر تصوم وتصلي وان استغرق عمرها **قوله** فلا يتقدر بتقدير الا اذا ستمر بها الدم صورته امرأة بلغت فرأت ثلثة دما وسنة اوسنتين طهرا ثم استمر بها الدم قال ابوعصمة سعد بن معاذ المروزي رحمه الله تعالى طهرها ما رأت وحيضها ثلثة ايام وقال محمد بن ابراهيم الميداني طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي يرتفع الحيض فيها ستة اشهر وهو اقل مدة الحمل فنقصنا منه شيئا يسيرا وهو الساعة وبيان هذا ما ذكر في المحيط مبتدأة رأت عشرة دما وسنة طهرا ثم استمر بها الدم قال ابوعصمة (حيضها)

ثبت حكم الصوم والوطي بنتيجة الاجماع ولو زاد الدم على عشرة ايام ولها عادة معروفة دونها ردت الى ايام عادتها والذي زاد استحاضة لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها ولان الزائد على العادة يجانس مازاد على العشرة فيلحق به وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة

حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلقها زوجها بثلث سنين وثلاثين يوما وقال الامام الميداني ان عدتها تنقضي بتسعة عشر شهرا الا ثلث ساعات لجواز ان يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر الا ساعة وكل حيض عشرة ايام وقيل طهرها اربعة اشهر الا ساعة لانه اقل مدة استبانة الخلق فنقصنا ساعة والحاكم الشهيد قدره بشهرين قال الامام برهان الدين عمر بن علي بن ابي بكر رحمه الله والفتوى على قول الحاكم الشهيد لانه ايسر على المفتي والنساء •

قوله ثبت حكم الصوم بنتيجة الاجماع يريد به ان حكم الصلوة عرف بقوله عليه السلام توضئي وصلي وان قطر الدم على الحصير عبارة فاذا عرف حكم الصلوة عبارة ثبت حكم الصوم والوطي دلالة اذ الاجماع منعقد على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطي ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انه دم عرق لا دم رحم فثبت الحكمان الآخران دلالة بنتيجة الاجماع اي بحكم الاجماع لان الحكم نتيجة السبب **قوله** لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها اي ايامها المعهودة **قوله** ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة اذ كل واحد منها زائد على المقدر عادة وشرعا والاصل وفاق العادة وعند مالك رحمه الله ثلثة من الزيادة على العادة يلحق بايامها ثم ما بعده طهر **قوله** وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة في المستصفى ابتدأت بفتح التاء وضمها ومستحاضة حال يريد به حالا مقدرة كقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين

لو

لانا عرفناه حيضا فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم۔

فصل فى الاستحاضة

المستحاضة ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضؤن لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء فى الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل وقال الشافعي رح تتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة لقوله عم المستحاضة تتوضأ لكل صلوة ولان اعتبار طهارتها ضرورة اداء المكتوبة

الخلود وكقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ويمكن ان يقال ان مستحاضة بمعنى المصدر منصوب على انه مفعول به لقوله ابتدأت على البناء للفاعل وفى الصحاح استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد ايامها على البناء للمفعول كجن واغمي۔

قوله لانا عرفناه حيضا اي لما استمر الدم ثلثة ايام عرفنا انه حيض ولما جاوز العشرة وقع الشك فى الزيادة على الثلثة ان المرئي فيها حيض ام استحاضة فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم۔

فصل فى الاستحاضة

قوله ما شاؤا من الفرائض والنوافل لا يراد به الحصر بل يصلون النذور والواجبات ايضا مادام الوقت باقيا عندنا وعند الشافعي رح تتوضأ لكل مكتوبة وعند مالك لكل نفل ايضا وقال مالك المستحاضة لا تتوضأ لان ما ينافض الوضوء يقارنه فلا فائدة فى الاشتغال به وقال بعض الناس بانها تغتسل لكل صلوة وكان ابراهيم النخعي رح يقول تغتسل في آخر وقت الظهر فتصلي الظهر في آخر الوقت والعصر في اول الوقت بغسل واحد ثم تغتسل في آخر وقت المغرب فتصلي المغرب في آخر الوقت والعشاء في اول الوقت بغسل واحد وكذلك فى العشاء مع الفجر وهذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي رح فى المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق البطن وانفلات الريح من الدبر واما في حق صاحب الجرح السائل والرعاف الدائم فالخلاف بيننا وبينه بوجه آخر لما انه لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثا۔ (قوله)

فلا تبقى بعد الفراغ منها ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلوة وهو المراد بالاول لان اللام تستعار للوقت يقال اتيتك لصلوة الظهر اي وقتها ولان الوقت اقيم مقام الاداء تيسيرا فيدار الحكم عليه ۔ واذا خرج الوقت بطل وضوءهم

قوله فلا تبقى بعد الفراغ منها اي لا تبقى للمكتوبة واما للنوافل فتبقى عنده ايضا لان حاجتها لم ترتفع في حق النوافل لانها خبر موضوع في كل وقت ولانها اتباع للفرائض بدليل انها شرعت مكملات لها على ما ورد به الخبر فيكون لها حكم المتبوع لا حكم انفسها كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فانها تصير لازمة تبعا له وكالجندي يصير مقيما تبعا للامير وان كان في المفازة **قوله** لان اللام تستعار للوقت قال شيخ الاسلام رحمه الله المراد بالصلوة المذكورة في الحديث الوقت فان الصلوة تذكر ويراد بها الوقت وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس اما الكتاب فقوله تعالى فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة اي اوقات الصلوة والسنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا اينما ادركتني الصلوة تيممت وصليت واراد بذلك وقت الصلوة لا نفس الصلوة لان الصلوة فعله وانه لا يسبقه ولا يتأخر عنه وكذلك يقال في مبتذل الكلام آتيك لصلوة الظهر اي وقت صلوة الظهر فحملنا الصلوة المذكورة في الحديث على الوقت تحرزا عن التعارض وتوفيقا بين الحديثين وانما لم يعكس الحمل لما ان في هذا الحمل ترجيح المفسر على النص المحتمل وهو الصحيح **قوله** تيسيرا لان التعليق بحقيقة الاداء متعسر فان الناس متفاوتون في الاداء بين مطول ومقصر ومنهم من يرى الاداء في اول الوقت اولى وكذا على العكس وربما يعتريه مانع عن الاداء في اول الوقت فيحتاج الى التأخير وربما يؤديها في اول الوقت خوفا من اعتراض العوارض فاقام الشرع الوقت مقام الاداء ليستوي الكل في بقاء الطهارة ويتيسر الامر على المكلفين ۔ (قوله)

واستانفوا الوضوء لصلوة اخرى وهذا عند اصحابنا الثلثة رح وقال زفر رح استانفوا اذا دخل الوقت فان توضؤا حين تطلع الشمس اجزاهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابويوسف وزفر رحمهما الله اجزاهم حتى يدخل وقت الظهر وحاصله ان طهارة المعذور تنتقض بخروج الوقت بالحدث السابق عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وبدخول الوقت عند زفر وبايهما كان عند ابي يوسف رح وفائدة الاختلاف لاتظهر الا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا او قبل طلوع الشمس لزفر رح ان اعتبار الطهارة مع المنافي للحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولابي يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله وبعده ولهما انه لابد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من الاداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضأ المعذور لصلوة العيد له ان يصلي الظهر به عندهما وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى ولو توضأ مرة للظهر في وقته واخرى فيه للعصر

قوله واستانفوا الوضوء لصلوة اخرى انما ذكر هذا مع انه يلزم من قوله بطل وضوءهم لجواز ان يبطل الوضوء لحق صلوة ولا يبطل لصلوة اخرى ولا يجب الاستيناف لحق تلك الصلوة كما قال الشافعي رحمه الله ببطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بعد ادائها وبقاء طهارتها للنوافل وكذلك قوله فى التيمم ايضا وكما قال اصحابنا رحمهم الله فى حق المتيمم للجنازة فى المصر ببقاء تيممه في حق جنازة اخرى اذا احضرت والاشتغال بالوضوء يفوت الصلوة عليها وببطلانه في حق غيرها فافاد بقوله واستانفوا الوضوء لصلوة اخرى ان الوضوء بطل في حق كل صلوة لا في حق بعضها كما في هذه المسائل **قوله** ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر اي لاتعتبر الطهارة قبل الوقت لغرض الوقت لعدم الحاجة قبل الوقت لا انها غير معتبرة اصلا بل هى معتبرة في حق النوافل وقضاء الفوائت فكانت طهارة في نفسها فلذلك وصفت بالانتقاض عند دخول الوقت (قوله)

فعندهما ليس له ان يصلي العصر به لانتقاضه بخروج وقت المفروضة (وقد قيل انه يجزيه في رواية) والمستحاضة هي التي لايمضي عليها وقت صلوة الا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه وكذا كل من هو في معناها وهو من ذكرناه ومن به استطلاق بطن اوانفلات ريح لان الضرورة بهذا تتحقق وهي تعم الكل والله اعلم بالصواب •

فصل في النفاس

النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لانه مأخوذ من تنفس الرحم بالدم او من خروج النفس بمعنى الولد او بمعنى الدم •

قوله فعندهما ليس له ان يصلي العصر اي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما خصهما بالذكر مع ان الحكم عندهم جميعا كذلك لان عندهما كل طهارة وقعت قبل الوقت للصلوة يعتبر في حقها كما لو توضأت قبل الزوال وهذا الوضوء وقع للعصر وان وجد في وقت الظهر اذ الكلام فيما اذا ادى الظهر فلا يكون له فينبغي ان لا يبطل عندهما بالدخول واما عند ابي يوسف وزفر رحمهما الله كل طهارة وقعت قبل الوقت لا تبقى بعد الدخول كما لو توضأ قبل الزوال فانه ينتقض عندهما لوجود الدخول وان لم يوجد الخروج فاولى ان ينتقض هنا لوجودهما **قوله** والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلوة الا والحدث الذي ابتلت به يوجد فيه هذا حد المستحاضة في حق البقاء واما في حق الابتداء بان لا تجد في وقت صلوة زمانا تتوضأ وتصلي فيه خالية عن الحدث وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله فى الجامع الصغير المستحاضة من لا تجد وقت صلوة بلا عذر ثم قال هذا في حالة البقاء وفى الثبوت يشترط دوام السيلان من اول الوقت الى آخره اعتبارا بالسقوط فانه لا يتم حتى ينقطع فى الوقت كله والله اعلم •

فصل في النفاس

قوله النفاس هو الدم الخارج فى المغرب النفاس مصدر من نفست المرأة بضم النون

وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد رحمه الله من الولد الاخير وهو قول زفر رحمه الله لانها حامل بعد وضع الاول فلا تصير نفساء كما انها لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالولد الاخير ولهما ان الحامل انما لا تحيض لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف اليها فيتناول الجميع والله اعلم ٭

على ان اكثر النفاس مقدر باربعة امثال اكثر مدة الحيض عندنا عشرة وعند الشافعي رحمه الله اكثر الحيض خمسة عشر ومنهم من تكلم على سبيل الابتداء ٭

قوله وان كان بين الولدين اربعون يوما وانما قيد به احترازا عما قيل على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب النفاس للولد الثاني ايضا في هذه الصورة اذ سبب النفاس ولادة الولد وقد تحققت الولادتان فاستقام ايجاب نفاسين بخلاف الحيض لان شرط صيرورة الدم الثاني حيضا ان يتخلل بينهما طهر تام ولم يوجد فلا يمكن اثبات المشروط بلا شرط وقيل لا يجب عليها النفاس اصلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغتسل وتصلي هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت هذه المدة وحكي ان ابا يوسف رحمه الله قال لابي حنيفة رحمه الله رأيت لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال ابو يوسف رحمه الله وان كان قال لا نفاس من الولد الثاني وان رغم انف ابي يوسف ولكنها تغتسل وتصلي كما تضع الولد الثاني كذا في المحيط **قوله** بوضع حمل مضاف اليها يعني انها تنقضي بوضع الحمل قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان تضعن حملهن والحمل اسم لكل ما في البطن الا ترى ان من قال لامرأته وهي حامل ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية في ذلك البطن لا يقع عليها الطلاق لما ذكرناه والله اعلم ٭ (باب)

باب الانجاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى وثيابك فطهر• وقال عليه الصلوة والسلام حتيه واقرصيه ثم اغسليه بالماء فاذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب وجب في البدن والمكان لان الاستعمال في حالة الصلوة يشمل الكل

ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالتها به كالخل وماء الورد ونحوذلك

باب الانجاس وتطهيرها .

الخبث يطلق على الحقيقي والحدث على الحكمي والنجس عليهما تطهير النجاسة ان فسر بالازالة فحسن وان فسر باثبات الطهارة فالمراد تطهير مكان النجاسة على حذف المضاف ثم وجوب التطهير في الثوب ثبت بعبارة النص وهو قوله تعالى وثيابك فطهر وفي البدن والمكان بطريق الدلالة وهذا لان تطهير الثوب انما وجب لان الصلوة مناجاة مع الله تعالى فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذلك في طهارته وطهارة ما يتصل به وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله لقيام الثوب به وتصور الصلوة بدونه في الجملة لان يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله لقيامه به وعدم تصور الصلوة بدونه اولى والكلام في البدن اظهر لان التطهير لما وجب لما يتصل ببدنه لان يجب تطهير بدنه اولى •

قوله حتيه واقرصيه الحت القشر باليد والعود والقرص القشر باطراف الاصابع كلاهما من باب طلب ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو افتتح الصلوة وتحت قدمه اكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلوته فاسدة لانه لا بد من القيام وذلك يكون بالقدم فاما اذا كان في موضع السجود ففي رواية محمد رح عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز لان السجود ركن كالقيام وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز كذا في الايضاح لان السجود يتأتى بالانف عنده وانه اقل من الدرهم

قوله ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع ذكر الامام التمرتاشي رح وقال في شرح ابي ذر رح

مما اذا عصر انعصر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء لانه يتنجس باول الملاقاة والنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للضرورة ولهما ان المائع قالع والطهورية بعلة القلع والازالة والنجاسة للمجاورة فاذا انتهت اجزاء النجاسة تبقى طاهرا وجواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء واذا اصابت الخف نجاسة لها جرم كالروث والعذرة والدم والمني فجفت فدلكه بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد رحمه الله لا يجوز وهو القياس الا في المني خاصة لانه المتداخل في الخف لا يزيلها الجفاف والدلك بخلاف المني على ما نذكره ولهما قوله عليه الصلوة والسلام

تجوز ازالة النجاسة بالماء المستعمل وفي المستصفى والماء المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المختصر ولا صحة له الا على رواية محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رح بانه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد رحمه الله ثم قال الامام التمرتاشي رحمه الله وكذا القول في دم يغسل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك بول ما يؤكل لحمه رخصنا فيه ما لم يفحش ولو حلف ما فيه دم لم يحنث ثم قال وذكر السرخسي رحمه الله واختلف في زوال النجاسة ببول ما يؤكل لحمه والاصح ان التطهير بالنجس لا يكون لتضاد بين الوصفين *

قوله مما اذا عصرا نعصرا حترز به عن مثل الدهن واللبن لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر عن الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا يقدر على ازالة غيره وعن ابي يوسف رح غسل الدم من الثوب بدهن اوسمن اوزيت حتى ذهب اثره جاز **قوله** فلم يجز في البدن بغير الماء لان ما كان على البدن نظير الحدث اذ في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب **قوله** فجفت فدلكه بالارض جاز وفي المحيط ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي (لها)

فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض فان الارض لهما طهور ولان الجلد لصلابته لا تتداخله اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجتذ به الجرم اذا جف فاذا زال زال ماقام به وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض يكثره ولا يطهره وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه اذا مسحه بالارض حتى لم يبق اثر النجاسة يطهر لعموم البلوى

لها جرم اذا اصاب الخف اوالنعل وحكه اوحته بعد مايبس انه يطهر في قول ابى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر في الاصل اذا مسحهما بالتراب يطهر قال مشايخنا رحمهم الله لولا المذكور في الجامع الصغير لكنا نقول لا يطهران مالم يمسحهما بالتراب لان المسح بالتراب له اثر في باب الطهارة فان محمدا رحمه الله قال في المسافر اذا اصاب يده نجاسة يمسحه بالتراب واما الحك فلا اثر له في باب الطهارة فالمذكور في الجامع الصغير يبين ان للحك اثرا ايضا وقال القدوري رحمة الله عليه في شرحه ومعنى قول ابي حنيفة رحمة الله عليه في هذه المسئلة ان الخف والنعل يطهران في حق جواز الصلوة معه اما لو اصابه الماء بعد ذلك يعود نجسا على احدى الروايتين واصل المسئلة الارض اذا ذهب اثر النجاسة عنها ثم اصابها الماء فانه يعود حكم النجاسة على احدى الروايتين •

قوله فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض وروى ابوسعيد الخدري رحمة الله تعالى عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فخلع نعليه فخلع القوم نعالهم فقال لهم بعد الصلوة مالكم خلعتم نعالكم فقالوا رأينا ك خلعت نعليك فخلعنا فقال اخبرني جبرئيل عليه الصلوة والسلام ان فيهما قذرا اذا اتى احدكم باب المسجد فليقلب نعليه فان رأى فيهما قذرا فليمسحهما بالارض فان قيل الحديث ساقط فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستقبل الصلوة قلنا ان الخطر مع النجاسة نزل حينئذ ويحتمل انه كان اقل من الدرهم•

(قوله)

واطلاق مايروى وعليه مشايخنا رح فان اصابه بول فيبس لم يجزه حتى يغسله وكذا كل ما لا جرم له كالخمر لان الاجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذبها وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له والثوب لا يجزي فيه الا الغسل وان يبس لان الثوب لتخلخله يتداخله كثير من اجزاء النجاسة فلا يخرجها الا الغسل والمني نجس يجب غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاه فيه الفرك لقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رض فاغسليه ان كان رطبا وافركيه ان كان يابسا وقال الشافعي رح المني طاهر والحجة عليه مارويناه وقال عليه السلام وانما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المني ولو اصاب البدن قال مشايخنا رحمهم الله يطهر بالفرك لان البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن فركه.

قوله واطلاق مايروى وهو قوله عليه السلام فان كان بهما قذر من غير فصل بين الرطب واليابس لا يقال اطلاق ما يروى لا يفصل بين التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ايضا لانا نقول التي لا جرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله عليه السلام فان الارض لهما طهور اي مزيل نجاستهما ونحن نعلم يقينا ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرجه عن اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى القذر الذي يقبل الازالة بالمسح حتى ان البول او الخمر لو استجسد بالرمل او بالتراب فجف فانه يطهر ايضا بالمسح على الارض قال شمس الائمة رحمه الله وهو صحيح فلا فرق بين ان يكون جرم النجاسة منها ومن غيرها هكذا ذكره الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل عن ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رحمه الله مثل ذلك الا انه لم يشترط الجفاف **قوله** اجزاه فيه الفرك هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يطهر لانه دم الا انه نضيج ثخين فهو كسائر انواع الدم لا يطهر الا بالغسل لكن استحسن علمائنا رحمهم الله تعالى فقالوا يطهر بالفرك للحديث (المذكور)

والنجاسة اذا اصابت المرآة اوالسيف اكتفي بمسحهما لانه لاتتداخله النجاسة وما على
ظاهره يزول بالمسح وان اصابت الارض نجاسة فجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة
على مكانها وقال زفر والشافعي رحمهما الله لاتجوز لانه لم يوجد المزيل ولهذا لا يجوز التيمم بها

المذكور فى الكتاب وروي عن محمد رحمه الله انه قال ان كان المني غليظا فجف يطهر
بالفرك وان كان رقيقا لايطهر الا بالغسل قال شمس الائمة رحمه الله مسئلة المني
مشكلة لان الفحل يمذي ثم يمني والمذي لايطهر بالفرك الا ان يقال انه مغلوب فيجعل تبعا
وقال ابواسحق الحافظ انما يطهر المني بالفرك اذا كان احليله طاهرا بان استنجى بالماء
وهكذا روى الحسن عن اصحابنا رحمهم الله وعن الفضلي رحمه الله ان مني المرأة
لايطهر بالفرك لانه رقيق واختلف فيما اذا كان لثوب طاق آخر فنفذت البلة الى الطاق
والصحيح انه يطهر بالفرك لانه من اجزاء المني كذا ذكره الامام التمرتاشي رح ◦

قوله والنجاسة اذا اصابت المرآة اوالسيف وفى المحيط السيف اوالسكين اذا اصابه بول
اودم ذكر فى الاصل انه لايطهر الا بالغسل والكرخي رح ذكر في مختصره ان السيف
يطهر بالغسل من غير فصل بين الرطب واليابس والعذرة والبول **قوله** فجفت بالشمس
الجفاف بالشمس ليست بشرط حتى لوجفت بالظل يكون الحكم هكذا الا انه اخرج الكلام
مخرج العادة **قوله** وذهب اثرها اى ريحها ولونها وفى الخلاصة فى النجاسة التي اصابت
الارض وهي رطب بعد فاراد تطهيرها ان يصب الماء عليها ويدلك بعد ذلك وينشف بصوف
اوبخرقة اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك ولكن صب عليها ماء كثيرا حتى زالت النجاسة
ولايوجد في ذلك لون ولاريح كان طاهرا **قوله** ولهذا لا يجوز التيمم بها قيل فى الفرق بين الصلوة
وبين التيمم ان التيمم يفتقر الى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة تفتقر الى الطهارة فحسب
وبالحديث ثبتت طهارته لا طهوريته فلهذا جازت الصلوة ولم يجز التيمم واشار شيخ الاسلام رح
في مبسوطه الى ان الارض اذا اصابتها نجاسة رطبة تجذب بعضها الى باطنها وما على ظاهرها

ولناقوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الارض يبسها وانها لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث.

تجذ بها الشمس وتنشفها الريح فيقل النجاسة وقيل النجاسة لا تمنع جواز الصلوة وتمنع التطهيرية الا ترى انه لو وقع قطرة من الدم في البئر يتنجس الكل ولا يجوز التوضي به ولو صاب الثوب او المكان لا يمنع جواز الصلوة الا انهم جعلوا الحد الفاصل بين القليل والكثير ههنا بقاء الاثر وذهاب الاثر.

قوله ولناقوله عليه السلام ذكاة الارض يبسها جعل في الاسرار هذا الحديث موقوفا على عائشة رضي الله عنها واما المروي عن النبي عليه السلام في هذا هو قوله عليه السلام ايما ارض جفت فقد ذكت وهكذا ايضا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث يعني ان اشتراط طهارة التراب في التيمم ثبت بعبارة قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فان قيل الحكم الثابت بدلالة النص كالحكم الثابت بعبارة النص في ان كل واحد منهما ثابت قطعا حتى صح اثبات الحدود والكفارات بدلالات النصوص فلما لم تجز معارضة خبر الواحد بعبارة الكتاب لا تجوز ايضا معارضته لدلالة الكتاب قلنا الدلالة انما تكون مثل العبارة اذا لم يلحقها خصوص وقد خص من الدلالة هنا القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وما دون الدرهم عندنا فلم يبق قطعيا فجاز تخصيصه بعد ذلك بخبر الواحد قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في الكافي ولي فيه اشكال لان النص لا عموم له في الاحوال لانها غير داخلة تحت النص وانما يثبت ضرورة والتخصيص يستدعي سبق التعميم ولان الطيب يحتمل الطاهر والمنبت وعلى الثاني حمله ابويوسف والشافعي رحمهما الله لا يجوز ان يكون مرادين لان المشترك لا عموم له فيكون مأولا وهو من الحجج المجوزة كالعام المخصوص ولم يذكر فيه (وجه)

وقدر الدرهم وما دونه من النجس المغلظة كالدم والبول والخمر وخرء الدجاج وبول الحمار جازت الصلوة معه وان زاد لم تجز وقال زفر والشافعي رحمهما الله لاتجوز قليل النجاسة وكثيرها سواء لان النص الموجب للتطهير لم يفصل ولنا ان القليل لايمكن التحرز عنه فيجعل عفوا ؛

وجه التفصي عن اشكاله ويمكن ان يجاب عنه اما الجواب عن الاول فان المراد بالعموم الاطلاق وبه يثبت الحكم في جميع الافراد ايضا وكذا المراد بالتخصيص التقييد بغير ما لا يمكن الاحترازعنه عند الشافعي رحمه الله وباكثر من قدر الدرهم عندنا فيكون مأولا فيعارضه خبر الواحد والجواب عن الثاني ان الطهارة شرط بالاجماع وقوله على الثاني حمله ابويوسف والشافعي رح قلنا نعم لكن مع اشتراطها الطهارة فيه يكون قطعيا فلا يعارضه خبر الواحد وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله الخشب اذا اصابته النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابتها النجاسة ثم اصابها المطر وان لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف اذا لم يبق اثر النجاسة واختلفوا في الشجر والكلأ ما دام قائما على الارض يطهر بالجفاف ء بعد ما قطع لايطهر الا بالغسل وكذا الخص (الجص) حكمه حكم الارض اما الآجرة ان كانت مفروشة فحكمها حكم الارض تطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لاتجوز صلوته •

قوله وقدر الدرهم وما دونه الى آخره انما قدر بالدرهم لان محل الاستنجاء مقدر به قال النخعي رحمه الله استقبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكفوا عنه بالدرهم وكان النخعي رحمه الله يقول اذا بلغ مقدار الدرهم يمنع جواز الصلوة وكان الشعبي رحمه الله يقول لايمنع حتى يكون اكثر من قدر الدرهم فأخذنا بهذا لانه اوسع (قوله)

وقدرناه بقدر الدرهم اخذا عن موضع الاستنجاء ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثقال وهو ما يبلغ وزنه مثقالا وقيل في التوفيق بينهما ان الاولى في الرقيق والثانية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغلظة لانها تثبت بدليل مقطوع به وان كانت مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلوة معه حتى يبلغ ربع الثوب يروى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله لان التقدير فيه بالكثير الفاحش

قوله وقدرناه بقدر الدرهم اخذا عن موضع الاستنجاء وجه الاخذ ذكره القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في الاسرار وقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكتحل فليوتر ومن لا فلا حرج عليه ومن استجمر فليوتر ومن لا فلا حرج عليه والاستجمار هو الاستنجاء فثبت ان الاستنجاء غير واجب بالحجارة فعلم انه سقط حكمه لقلة النجاسة وان ذلك القدر عفو ولان الشافعي رحمه الله وافقنا ان الاستنجاء بالماء سنة غير واجب والحجارة لا تستأصل النجاسة عنه ولهذا لو جلس على ماء قليل نجسه كما لو اصاب موضعا آخر من بدنه فمسح بالحجارة لم يطهر فدل ضرورة انه عفو لقلة المكان فان قيل عفي عن الغسل لدفع الحرج قلنا ثبت ان الحرج مسقط حكم النجاسة والحرج قائم هنا لان الاحتراز عن النجاسة القليلة متعذر علينا **قوله** وقيل في التوفيق بينهما انما احتاج الى ذكر التوفيق لان محمد ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فقال ابو جعفر رحمه الله نوفق بين الفاظ محمد رحمه الله فنقول ان في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض وفي الغليظة يعتبر من حيث الوزن كذا في المحيط **قوله** لانها تثبت بدليل مقطوع به اولوا المقطوع به بالمنصوص عليه وهو صحيح بلا تأويل لانه ان ورد في نجاسته نص قطعي (فظاهر)

والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام وعنه ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كالميزر وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والدخريص وعن ابي يوسف رحمه الله شبر في شبر وانما كانت مخففة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لمكان الاختلاف في نجاسته اولتعارض النصين على اختلاف الاصلين ٭

فظاهر وكذا ان لم يرد لان الاجماع منعقد على نجاستها وهو حجة قطعية فكان اقوى من خبر الواحد ومتى ثبتت نجاسة عين بخبر الواحد كانت غليظة ان لم يعارضه نص آخر فيهما اولى ان تثبت الغليظة ٭

قوله والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام كحلق ربع الرأس في الاحرام وكشف ربع العورة **قوله** كالذيل المراد بالذيل القدر الذي يفهم من قولهم فلان مشمر الذيل كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وعن ابي يوسف رح شبر في شبر اي شبر طولا وشبر عرضا فكانه قدر ذلك بباطن الخف والمراد بالباطن مايلي الارض منه لان حكم النجاسة التي لها جرم ساقط الاعتبار في الخفاف بدليل انه يطهر بالمسح على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي رواية عن محمد رحمه الله وبالمسح ان زال العين لا يزول الاثر والاثر مانع كما في الثوب ولما سقط حكم النجاسة في حق الخف وباطن الخفين يبلغ شبرا في شبر قدر الكثير الفاحش به كما قدروا الدرهم بموضع الاستنجاء ومحمد رحمه الله اعتبر ربع الثوب نظرا الى هذا المعنى ايضا الا انه اخذ ذلك من باطن الخفين وظاهرهما فان النجاسة تلطخ بهما عند امتلاء الطرق بالارواث ٭ وانما كان مخففا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الى آخره وانما ذكرا با يوسف ولم يذكر محمدا رحمه الله مع انه لا خلاف بينهما في هذا الاصل لان الكلام في بول ما يؤكل لحمه وهو طاهر عند محمد رح فلا يتأتى قوله ههنا والدليل على ان اصلهما في هذه المسئلة واحد قوله وقالا يجزيه حتى يفحش لان للاجتهاد فيه مساغا ٭

واذا اصاب الثوب من الروث اومن اخثاء البقر اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لان النص الوارد في نجاسته وهو ماروي انه عليه الصلوة والسلام رمى بالروثة وقال هذا رجس اوركس لم يعارضه غيره وبهذا يثبت التغليظ عنده والتخفيف بالتعارض وقالا لايجزيه حتى يفحش، لان للاجتهاد فيه مساغا . وبهذا يثبت التخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لامتلاء الطرق بها وهي مؤثرة في التخفيف بخلاف بول الحمار لان الارض تنشفه قلنا الضرورة في النعال قد اثرت في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسح فيكفي مؤنتها ولا فرق بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم

قوله واذا اصاب الثوب من الروث اواخثاء البقر قيد بالثوب لان ثمرة الاختلاف تظهر في الثياب لافي الماء وكذلك لا تظهر ثمرة الاختلاف في غير الروث والخثي **قوله** وقال هذا رجس اوركس النبي عليه السلام طلب من ابن مسعود رض احجار اللاستنجاء ليلة الجن فاتاه بحجرين وروثة فاخذ الحجرين ورمى بالروثة وقال انها ركس اي نجس **قوله** لم يعارضه غيره لان البلوى لاتعتبر في موضع النص الاترى ان البلوى في بول الحمار اكثر لانه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لايعفى عنه اكثر من قدر الدرهم وكذلك البلوى للآدمي في بوله اكثر واختلاف العلماء لايخرجها عن كونها غليظة لانه لما لم يرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي والرأي لا يعارض النص وانما قال ابوحنيفة رح بخفة نجاسة بول مايؤكل لحمه لان قوله عليه السلام استنزهوا من البول عارضه حديث العرنيين **قوله** لان للاجتهاد فيه مساغا لان مالكا رحمه الله يقول بان البعر والروث وخثي البقر طاهر وقال ابن ابي ليلى السرقين ليس بشيء قليله وكثيره لا يمنع واحتجا في ذلك بانه وقود اهل الحرمين فانهم يجمعونها ويطبخون بها القدور والخبز ولو كانت نجسا لما استعملوها الا ترى انهم لم يستعملوا العذرة **قوله** وقد اثرت في التخفيف مرة حتى يطهر بالمسح فيكفي مؤنتها فان قيل هذا التعليل مخالف للتعليل في (قدر)

وزفر رحمه الله فرق بينهما فوافق ا باحنيفة رحمه الله في غيرمأ كول اللحم و وا فقهما
فى المأ كول وعن محمد رح انه لمادخل الري وقد رأى البلوى افتى بان الكثير
الفاحش لايمنع ايضاً وقاسوا عليه طين بخارا وعندذلك رجوعه فى الخف يروى وان اصابه
بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عندابي حنيفة رح وابي يوسف رح وعند محمد رح
لا يمنع وان فحش لان بول مايؤكل لحمه طاهرعنده مخفف نجاسة عندابي يوسف رح
ولحمه مأكول عندهما واما عندابي حنيفة رح التخفيف لتعارض الآثاروان اصابه
خرء مالا يؤكل لحمه من الطيوراكثرمن قدرالدرهم جازت الصلوة فيه عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لاتجوز فقد قيل ان الاختلاف فى النجاسة

قدرالقراءة فى السفر وهوقوله ولان للسفراثرفي اسقاط شطرالصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة
اولى حيث استدل بوجود التخفيف مرة على تخفيفه ثانيا قلنا في فصل القراءة استدل
باسقاط الاصل على التخفيف فى الوصف وهوعمل بالدليل بالطريق الاولى لان الوصف
تابع للاصل فيثبت فيه ماثبت فى الاصل لامحالة واما التخفيف هنا فعمل بخلاف الدليل
وللضرورة وقداندفعت الضرورة بالتخفيف مرة فلوخففت ثانيا كان تعديا عن موضع الضرورة
ودفعاللابتلاء وهو خلاف موضوع التكاليف لان فى التكليف مشقة لامحالة *

قوله وزفر رحمه الله فرق بينهما فان زفررحمه الله تعالى قاس الخارج من احد
السبيلين بالخارج من السبيل الآخروهوالبول يختلف حكمه باختلاف كونه
مأكول اللحم وغيرمأكول اللحم فكذا الخارج من هذا السبيل كذافى الفوائدالظهيرية
قوله وقاسوا عليه طين بخارا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على قياس هذه
الرواية الكثيرالفاحش من طين بخارا لا يمنع جوازالصلوة وان كان مختلطا
بالعذرات ولم يأخذ من احتاط بذلك لانه لم يأخذ بالمقيس عليه وهوقول محمدرح
في ارواث الري فكيف بما استنبط منه **قوله** واما عند ابي حنيفة رح التخفيف

وتدقيل في المقدار وهو الاصح وهو يقول ان التخفيف للضرورة لعدم المخالطة فلا يخفف
ولهما انها تزرق من الهواء والتحامي عنه متعذر فتحققت الضرورة ولو وقع في الاناء
قيل يفسده وقيل لا يفسده لتعذر صون الاواني عنه وان اصابه من دم السمك اولعاب
البغل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزت الصلوة فيه اما دم السمك فلانه ليس بدم على
التحقيق فلا يكون نجسا وعن ابي يوسف رح انه اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجسا
واما لعاب البغل والحمار فلانه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر •

لتعارض الآثار وهو حديث العرنيين مع قوله عليه الصلوة والسلام استنزهوا من البول
فان قيل تعارض النصين كيف يتحقق وحديث العرنيين منسوخ عنده قلنا انما قال ذلك
رأيا ولم يقطع فيه فيكون صورة التعارض قائمة فان قيل تعارض الآثار انما كان في بول مايؤكل
لحمه حتى لم يثبت التخفيف في بول الحمار لانعدام التعارض فيه لانه بول غير مأكول
اللحم وعند ابي حنيفة رح لا يؤكل لحم الفرس لما ان المراد من الكراهة كراهة التحريم
فكيف يتحقق تعارض الآثار فيه قلنا نعم كذلك الا ان حرمة لحم الفرس عنده ما كانت للنجاسة
بل كانت ابقاء للطهر تحاميا عن تقليل مادة الجهاد فكان الفرس طاهر اللحم عنده حتى
ان سؤره طاهر بالاتفاق فيتحقق تعارض الآثار في بوله كذا في الفوائد الظهيرية •
قوله وقد قيل في المقدار وهو الاصح وكذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله
وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله الاصح انه طاهر عندهما **قوله** قيل يفسده لانه
يمكن صون الاواني عنه وبه اخذ الفقيه ابو بكر الاعمش وعدم الفساد اختيار الكرخي رح
قوله فليس بدم على التحقيق بل السائل منه رطوبة متغيرة الا ترى الى بياضه
وسواد الدم عند التشميس وهذا كما قلنا ان الوضوء بماء بين الملاحة لا يجوز لانه
على عكس طبع الماء حيث يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء فتكون حقيقة الماء
متخلفة عنه **قوله** فلانه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر لانه ان (كان)

وان انتضح عليه البول مثل رؤس الابر فذلك ليس بشيء لانه لا يستطاع الامتناع عنه

كان الشك في طهوريته كان طاهرا بلا شك وان كان في طهارته فلا يتنجس به الطاهر •

قوله مثل رؤس الابر فذلك ليس بشيء اي ليس بشيء معتبر في النجاسة حتى يجب غسله وقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن ذلك فقال انا نرجو من عفو الله اوسع من هذا ولان الذباب يقعن على النجاسة ثم يقعن على ثياب المصلي والابدان يكون على ارجلهن واجنحتهن شيء من النجاسة واحد لا يستطيع الامتناع عنه ولا يستحسن لاحد اعداد ثوب لدخول الخلاء وروي ان محمد بن علي زين العابدين رضي الله تعالى عنهم تكلف لذلك اي اعد لبيت الخلاء ثوبا ثم ترك وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وعن الحسن البصري رحمة الله عليه ان رجلا سأله عن دم البق فقال له من اين انت قال من الشام فقال لاصحابه انظروا الى قلة حياء هذا الجاهل فانه من قوم اراقوا دم ابن رسول الله عليه السلام ثم جاء يسألني عن دم البق فعد الحسن هذا من سؤال التعمق وكره له التكلف لما فيه من حرج الناس والاصل فيه قوله عليه السلام بعثت بالحنيفية السمحة السهلة ولم ابعث بالرهبانية الصعبة وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني رح انه قال قول محمد رح في الكتاب مثل رؤس الابر دليل على ان الجانب الآخر من الابرة معتبر وغيره من المشايخ قالوا بل لا يعتبر الجانبان جميعا لدفع الحرج وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف رح اذا انتضح من البول شيء يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال لو جمع كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة كذا ذكره البقالي فلو ان هذا الثوب وقع في الماء القليل قال بعض مشايخنا ان قيل لا ينجس الماء فله وجه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء جميعا وان قيل ينجس فله وجه وهو الاصح لان سقوط اعتبار النجاسة انما كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء فينجس • (قوله)

ما

قال والنجاسة ضربان مرئية وغير مرئية فما كان منها مرئيا فطهارته بزوال عينه لان النجاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزواله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته لان الحرج موضوع وهذا يشير الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زال بالغسل مرة واحدة وفيه كلام

قوله فطهارته زوال عينه الى قوله الا ان يبقى من اثره ماتشق ازالته يريد به فطهارته زوال عينه واثره والاثر هو اللون وانما اقتصر على ذكر العين لان زوال العين يعرف بزوال الاثر فيدل ذكر زوال العين على زوال الاثر والمعنى فطهارته زوال عينه واثره في جميع الاوقات الا وقت بقاء ما تشق ازالته من الاثر فح طهارته زوال العين فحسب ثم قيل في تفسير المشقة هو ما يحتاج في قلعه الى شيء آخر نحو الصابون والاشنان وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه الا ان تكون نجاسة لا يزول اثرها بالماء فان ذلك لا يضر لما روي عن خولة بنت يسار انها قالت يا رسول الله ان لي ثوبا واحدا واني احيض فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رشيه واقرصيه ثم اغسليه بالماء فقالت يا رسول الله يبقى له اثر فقال رسول الله عليه السلام يكفيك الماء فلا يضرك اثره ولان الاثر اذا لم يزل بالماء كان في ذلك ضرورة وحكم النجاسة يسقط بالضرورة اويقال لا نجاسة في الاثر اذ الاثر عبارة عن اللون والنجاسة ما كانت بسبب اللون وانما كانت بسبب النتن والعين وكلا الامرين قد زالا وذكر في المحيط وحكي عن الفقيه ابواسحق الحافظ رحمه الله ان المرأة اذا خضبت يدها بحناء نجس اوالثوب اذا اصبغ بصبغ نجس ثم غسلت يدها وغسل الثوب الى ان يصفر ويسيل منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا يحكم بطهارة يدها وبطهارة الثوب بالاجماع **قوله** وفيه كلام اي وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وكان الفقيه ابوجعفر رحمه الله يقول بعد زوال عين النجاسة يغسل مرتين لانه التحق (بنجاسة)

وما ليس بمرئي فطهارته ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر
لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في
امر القبلة وانما قدروا بالثلث لان غالب الظن يحصل عنده فاقيم السبب الظاهر مقامه
تيسيرا وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر
الرواية لانه هو المستخرج والله اعلم بالصواب •

بنجاسة غير مرئية غسلت مرة فيغسل مرتين وقال بعضهم يطهر وان كان بمرة واحدة
لان النجاسة كانت بسبب العين وقد تيقنا بزوال العين فيحكم بطهارته كما
لو غسل ثلثا كذا في المبسوط •

قوله وما ليس بمرئي كالبول والخمر **قوله** وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من
منامه وهو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمسن يده في الاناء
حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده فلما امرنا بالغسل ثلثا في النجاسة الموهومة ففي
النجاسة المتحققة اولى **قوله** ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية وعن محمد رح
في غير رواية الاصول اذا غسل ثلث مرات وعصر في المرة الثالثة يطهر وفي رواية
الاصول ايضا انه يكتفي بالغسل مرة وذكر شمس الائمة الحلوائي ان النجاسة
اذا كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه ذلك والحكم بطهارة الثوب على
قياس قول ابي يوسف رحمه الله فانه روي عنه ان الجنب اذا اتزر في الحمام وصب
الماء على جسده حتى خرج عن الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة
الازار وان لم يعصره وقال في رواية اخرى اذا صب الماء على الازار وامر الماء فوق
الازار يكفيه فهو احسن وان لم يفعل يجزيه كذا في المحيط والجامع الصغير للامام
التمرتاشي رحمه الله والله اعلم بالصواب •

(فصل)

فصل فى الاستنجاء

الاستنجاء سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه ويجوز فيه الحجر وماقام مقامه يمسحه حتى ينقيه ولان المقصود هوالانقاء فيعتبرما هوالمقصود وليس فيه عدد مسنون وقال الشافعي رح لابدمن الثلث لقوله عم من استنجى منكم فليستنج بثلثة احجار ولنا قوله عليه السلام من استجمر فليوتر فمن فعل فحسن ومن لافلاحرج عليه والايتار يقع على الواحد وماروا ه متروك الظاهر فانه لواستنجى بحجرله ثلثة احرف جاز بالاجماع وغسله بالماء افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا ونزلت في اقوام يتبعون الحجارة الماء

فصل فى الاستنجاء

قوله الاستنجاء سنة فى المغرب يقال نجاوانجى اذا احدث واصله من النجوة وهي المكان المرتفع لانه يستربها وقت قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى اذ امسح موضع النجو وهوما يخرج من البطن اوغسله وقيل من نجا الجلد اذ اقشره وجاز ان يكون السين للطلب كاستخرج اي طلب النجوليزيله ثم الاستنجاء بالاحجار سنة موكدة عندنا حتى لوتركه وصلى بغيراستنجاء اجزته صلوته وقال الشافعي رح بانه فريضة لوترك بالاحجار وبما يقوم مقامه لم تجزصلوته والمسئلة فى الحاصل فرع لمسئلة اخرى وهوان النجاسة اذاكانت قدرالدرهم اواقل هل تفرض ازالتها لجوازالصلوة اولا فعندنا لا تفترض وعنده تفترض كما لوكانت هذه النجاسة على موضع آخرالاان في هذا الموضع يطهربالحجروالمدروفي سائرالمواضع لا يطهرالا بالماء **قوله** من استجمر الاستجمار استعمال الجماروهي الصغارمن الاحجاركذا فى المغرب ووجه التمسك بالحديث ان الشارع نفى الحرج عن تارك الاستنجاء فدل انه ليس بواجب ودل ان وصفه وهوالايتارليس بواجب ايضاكاصله **قوله** نزلت الآية فى اقوام وهم اهل (قباء)

ثم هوادب وقيل هوسنة في زماننا ويستعمل الماء الى ان يقع في غالب ظنه انه
قد طهر ولا يقدر بالمرات الا اذا كان موسوسا فيقدر بالثلث في حقه وقيل بالسبع
ولوجاوزت النجاسة مخرجها لم يجزفيه الا الماء

قباء لما نزلت الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله عزوجل اثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الغائط فقالوا يا رسول الله نتبع الغائط الاحجار الثلثة ثم نتبع الاحجار الماء فتلا النبي عليه الصلوة والسلام الآية فهذا التخصيص يشير الى انه افضل •

قوله ثم هوادب اي الاستنجاء بالماء ادب لان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان يستنجي بالماء مرة و يتركه اخرى وهذا هو الادب **قوله** وقيل هوسنة في زماننا روي عن الحسن البصري رحمة الله عليه انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انه سنة فقيل كيف يكون سنة ورسول الله عليه الصلوة والسلام والخيار من الصحابة كعمر وابن مسعود رضي الله عنهما تركوه فقال هم كانوا يبعرون بعرا وانتم تثلطون ثلطا فصار سنة في زماننا كالاستنجاء بالحجر والمدر **قوله** ولا يقدر بالمرات بل يفوض الى رأي المستنجي يغسل الى ان يقع في قلبه انه قد طهر وبعضهم قدروا بالثلث وبعضهم بالسبع وبعضهم بالتسع وبعضهم بالعشرة ومنهم من قدر في الاحليل بالثلث وفي المقعد بالخمس **قوله** الا اذا كان موسوسا بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اواليه اي يلقي اليه الوسوسة **قوله** فيقدر بالثلث في حقه كما في نجاسة غير مرئية لان البول غير مرئي والغائط وان كان مرئيا فالمستنجي لا يراه فكانت بمنزلة نجاسة غير مرئية ومنهم من قدر بسبع مرات اعتبارا بالحديث الذي ورد في ولوغ الكلب•

وفي بعض النسخ الا المائع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء على ما بينا وهذا لان المسح غير مزيل الا انه اكتفي به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد رحمة الله تعالى عليه مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع ولا يستنجي بعظم ولا بروث لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولو فعل يجزيه لحصول المقصود ومعنى النهي في الروث النجاسة وفي العظم كونه زاد الجن ولا يستنجي بطعام لانه اضاعة واسراف

قوله وفي بعض النسخ الا المائع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء لان قوله الا الماء يقتضي ان لا يجوز بالمائعات وقوله على ما بينا يريد به قوله في اول الباب وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء **قوله** اعتبارا بسائر المواضع اي في سائر المواضع لا يعفى القليل منه بل اعتبر الكل اكثر من قدر الدرهم وان كان القليل بانفراده عفوا فههنا كذلك والفرق بينهما ان هذا موضع محكوم بطهارته شرعا حتى لو صلى بدون الغسل مع استعمال الاحجار يجوز بلا كراهة بالاجماع نصا وكالطهارة حقيقة بخلاف قليل النجاسة فانه غير محكوم بطهارته حتى كرهت الصلوة عندنا ولم يجز عند الشافعي رح فافترقا **قوله** ولا يستنجي بعظم ولا بروث فان ارتكب النهي واستنجى به اجزاه وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه لنا ان المعتبر الانقاء وذلك يحصل به كما يحصل بغيره واما ورود النهي عن ذلك فقد بين عليه السلام وجهه وهو تعلق حق الغير به فقال العظم زاد اخوانكم من الجن والروث علف دوابهم وهذا لا يمنع حصول الاستنجاء به كما لو استنجى بثوب الغير فان قيل الروث نجس فلا يزول به النجاسة كما لو غسل النجاسة بماء نجس قيل النجاسة تزول اذا غسلها (بماء)

ولا بيمينه لان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن الاستنجاء باليمين والله اعلم ٭

بماء نجس ويخلفها نجاسة اخرى وفي مسئلتنا هو يابس فتخفف النجاسة ولا يخلفها غيرها والاستنجاء نوعان الاول بالحجر وما يقوم مقامه كالمدر والتراب والخشب والخرقة والرماد ونحوها وفي النظم يستنجي بثلثة امدار فان لم يجد فبالاحجار فان لم يجد فبثلثة اكف من تراب ولا يستنجي بماسواها من الخرقة والقطن ونحوهما لانه روي في الحديث انه يورث الفقر وكيفيته ان يأخذ الذكر بشماله ويمره على جدار او حجر او مدر يأتي من الارض ولا يأخذ الحجر بيمينه لانه نهى عن الاستنجاء باليمين ولا يأخذ الذكر بيمينه والحجر بشماله لانه عليه السلام نهى عن مس الذكر باليمين وان اضطر يمسك مدرا بين عقبيه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه لانه اهون من العكس وفي النظم يدبر الرجل في زمان الصيف بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث والمرأة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ٭ والثاني بالماء وكيفيته انه يرخي جالسا كل الارخاء ليطهر مايداخله من النجاسة الا الصائم مخافة فساد صومه بوصول الماء الى باطنه حتى قالوا لا يتنفس حالة الاستنجاء ولا يقوم حتى تنشفه بخرقة وفي النظم ليستنجي بيساره فيصعد اصبعه الوسطى على غيرها قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبابته ويغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر وقيل حتى يخشن ولا يبتدئ باصابعه كلها والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها ولا معا دون الواحدة كيلا يقع في قلبها فتنزل فيجب الغسل والله اعلم ٭ (كتاب)

كتاب الصلوة

باب المواقيت

الفرض نوعان فرض عين وفرض كفاية ففرض العين ما يلزم كل واحد اقامته ولا يسقط عن البعض باقامة البعض كالايمان ونحوه وفرض كفاية ما يلزم جميع المسلمين اقامته ويسقط باقامة البعض عن الباقين كالجهاد وصلوة الجنازة والصلوة فرض عين تثبت فرضيتها بالكتاب وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومحافظتها اداؤها في اوقاتها فهذا النص يقتضي الفريضة للامر ثم هي خمس لان النص يقتضي عددا له وسطى وواو الجمع للعطف المقتضي للمغائرة واقله خمس ضرورة والسنة وهي غير واحد واجماع الامة واذا ثبتت فرضيتها يحتاج الى سبب وجوبها وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اذا الشيء لا يجب الا بسببه ولا يعرف الابيان حقيقته ولا يوجد الا بركنه وعند شرطه ولا يفعل الا لحكمه فسبب وجوبها الوقت لانها تضاف اليه وهي تدل على السببية وتتكرر بتكرره والسبب الجزء المتصل بالاداء لا كله وهو سبب نفس الوجوب اذ سبب وجوب الاداء الخطاب وتفسيرها لغة الدعاء قال فصلي على دنها وارتسم وقيل من الصلي وهو العظم الذي عليه الاليتان لان المصلي يحرك صلويه في الركوع والسجود وفي الشريعة اسم لهذه الافعال المعلومة من القيام والركوع والسجود سميت بذلك لما فيها من الدعاء والثناء فعلى هذا يكون من الاسماء المغيرة وقيل هو من الاسماء (المنقولة)

اول وقت الفجراذا طلع الفجرالثاني وهوالبياض المعترض في الافق وآخروقتها مالم تطلع الشمس لحديث امامة جبرئيل ع م فانه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفرجدا وكادت الشمس ان تطلع ثم قال في آخرالحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولامتك ولا معتبربالفجرالكاذب وهوالبياض الذي يبدأ طولا ثم يعقبه الظلام لقوله عليه الصلوة والسلام لا يغرنكم اذان بلال ولا الفجرالمستطيل

المنقولة لوجود الصلوة بدون الدعاء والثناء كما في الامي والفرق بين التغير والنقل ان في النقل لم يبق المعنى الموضوع له مرعيا وفي التغيير يكون باقيا لكنه زيد عليه شيء آخر واما شرطها فيجيء في بابه واما اركانها الاصلية فاربعة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة الاخيرة فهي وان كانت فرضا خلافا لمالك رح الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة على ما يجيء ان شاء الله تعالى واما حكمها فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا والثواب في الآخرة لان حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما يؤدي الصلوة ليسقط الواجب ويحصل الثواب۔

قوله اول وقت الفجر اي اول وقت صلوة الفجر وانما قدم وقت الفجروان كان الواجب تقديم الظهركما ورد في الحديث لانه اول صلوة فرضت لعدم الاختلاف في اوله وآخره بخلاف غيره **قوله** وآخروقتها ما لم تطلع الشمس اي قبيل طلوع الشمس وهومن قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولامتك فان قيل هذا يقتضي ان لايكون الاول والآخر وقتا لها قلنا لما صلى في اول الوقت وآخره وجد البيان منه فعلا لهما فاحتيج الى بيان ما بين الاول والآخر فبين بالقول اويقال هذا بيان للوقت المستحب اذ الاداء في اول الوقت مما يتعسر على الناس ويؤدي الى تقليل الجماعة وفي التأخير الى آخر الوقت خشية الفوات فكان المستحب ما بينهما مع قوله عليه السلام خير الامور اوسطها

وانما الفجر المستطير في الافق اي المنتشر فيها واول وقت الظهر اذا زالت الشمس لامامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس وآخر وقتها عند ابي حنيفة رح اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال وقالا اذا صار الظل مثله سوى فيء الزوال وهو رواية عن ابي حنيفة رح وفيء الزوال هو الفيء الذي يكون للاشياء وقت الزوال

قوله وانما الفجر المستطير في الافق اي المنتشر فيه اختلف المشايخ في ان العبرة لاول طلوعه او لاستطارته وانتشاره **قوله** وآخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثليه اي آخر وقتها الذي يتحقق عنده خروج وقتها ودخول وقت العصر وهذا نظير قوله وآخر وقت المغرب حين يغيب الشفق ولا شك ان بغيبوبة الشفق يتحقق الخروج فاطلق اسم الآخر على القريب منه ويدل عليه رواية المنظومة والعصر حين المرء يلقى ظله قد صار مثليه وذكر شيخ الاسلام رحمه الله واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وقالا اذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** وفيء الزوال هو الفيء الذي يكون للاشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة والاوقات وقد قيل لا بدان يبقى فيء لكل شيء عند الزوال في كل موضع الا بمكة والمدينة في اطول ايام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض وبالمدينة تأخذ الشمس الحيطان الاربعة وذلك الفيء الاصلي غير معتبر في التقدير بالظل وفي المبسوط طريق معرفة الزوال ان ينصب عود مستو في ارض مستوية فمادام ظل العود في النقصان علم ان الشمس في الارتفاع لم يزل بعد وان استوى الظل علم انه حال الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت فيخط على رأس الزيادة فيكون رأس الخط الى العود فيء الزوال فاذا صار ظل العود مثليه من رأس الخط لا من العود خرج وقت الظهر عنده وعند هما اذا صار مثله من ذلك الخط (قوله)

لهما امامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول للعصر في هذا الوقت ولابي حنيفة رح قوله عليه الصلوة والسلام ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم واشد الحر في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار لا ينقضي الوقت بالشك

واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها

قوله لهما امامة جبرئيل عم في اليوم الاول في هذا الوقت اي حين صار ظل كل شيء مثله قال النبي عليه الصلوة والسلام في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفي بعض النسخ في اليوم الثاني والمراد به الظهر وهذا ايضا حجة لهما عليه اذ المراد به بيان آخر الوقت الا ان هذه الحجة لا تقوى لان امامة جبرئيل عم في اليوم الثاني لا تدل على ان لا تكون ما وراء وقت الامامة وقتا لها الا ترى انه عم ام للفجر في اليوم الثاني حين اسفر والوقت يبقى بعده الى طلوع الشمس وصلى العشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل والوقت يبقى بعده **قوله** وله قوله عم ابردوا بالظهر اي ادخلوا صلوة الظهر في البرد اي صلوها اذا سكنت شدة الحر وفيح جهنم شدة حرها واشد الحر في ديارهم اذا صار ظل كل شيء مثله ولا يتغير الحر الا بعد المثلين واذا تعارضت الآثار يبقى ما كان على ما كان ووقت الظهر ثابت بيقين فلا يزول بالشك ووقت العصر ما كان ثابتا فلا يدخل بالشك **قوله** واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين اي على اختلاف القولين فعنده اذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر فعلى هذا يكون الاختلاف في اول وقت العصر وآخر وقت الظهر وهو ظاهر الرواية واما فيما رواه الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فكان بينهما وقت مهمل كما بين الفجر والظهر فعلى هذا يكون الاختلاف في دخول وقت العصر وفي خروج وقت الظهر اتفاق **قوله** وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس

واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وآخر وقتها مالم يغب الشفق وقال الشافعي رح مقدار ما يصلي فيه ثلث ركعات لان جبرئيل عليه السلام ام في اليومين في وقت واحد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخر وقتها حين يغيب الشفق وما رواه كان للتحرز عن الكراهة ثم الشفق هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند ابي حنيفة رح وعندهما هو الحمرة وهو رواية عن ابي حنيفة رح وهو قول الشافعي رح لقوله عليه السلام الشفق الحمرة ولابي حنيفة رح قوله عليه الصلوة والسلام وآخر وقت المغرب اذا اسود الافق وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكره مالك رح في الموطا وفيه اختلاف الصحابة واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتها مالم يطلع الفجر الثاني لقوله عليه الصلوة والسلام وآخر وقت العشاء حين لم يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي رحمه الله في تقديره بذهاب ثلث الليل واول وقت الوتر بعد العشاء وآخره مالم يطلع الفجر لقوله عليه السلام في الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر

اي زمان قبيل غروب الشمس وقال الحسن بن زياد رحمه الله آخر وقت العصر حين تصفر الشمس وهو قول الشافعي رحمه الله ٭

قوله واول وقت المغرب الى قوله وآخر وقتها مالم يغب الشفق وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلي فيه ثلث ركعات وعنه انه مقدر بستر ووضوء واذانين وخمس ركعات والحديث المروي حجة عليه في اقواله **قوله** وفيه اختلاف الصحابة رض يعني التمسك بالحديث المرفوع فيه في المسئلة المختلفة بين الصحابة لم يكن حجة لان عدم التمسك به وعدم القبول منه دليل انقطاعه على ما عرف في اصول الفقه. فمذهبهما مروي عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو المختار عند الاصمعي والخليل ومذهبه مروي عن ابي بكر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم وهو المختار عند المبرد واحمد بن يحيى واذا تعارضت الاخبار والآثار بقي ما كان على (ما كان)

ال رضه هذا عندهما وعند ابي حنيفة رح وقته وقت العشاء الا انه لا يتقدم عليه عند التذكر للترتيب

فصل

يستحب الاسفار بالفجر لقوله عليه الصلوة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر
قال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يستحب التعجيل في كل صلوة

ما كان ، وقت المغرب كان ثابتا بيقين فلا يخرج بالشك ووقت العشاء لم يكن ثابتا بيقين
لا يدخل بالشك فقول ابي حنيفة رحمه الله اوثق لان الاصل في باب الصلوة
ن لا يثبت منها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين وقولهما اوسع للناس كذا ذكره
ى الاسرار ولان المغرب كالفجر حيث يقام في اثر نور الشمس كالفجر ثم البياض
ى الفجر كالحمرة فليكن كذلك هنا ليكون صلاتان في وضح النهار وصلاتان
ي اثره وصلاتان في غسق الظلام العشاء والوتر *
قوله وهذا عندهما وعند ابي حنيفة رح وقته وقت العشاء وهو فرع الاختلاف في صفته فعنده
لوتر واجب والوقت متى جمع بين صلوتين واجبتين فهو وقتهما وان امر بتقديم احدهما
كصلوة الوقت والفائتة وعندهما سنة شرعت بعد العشاء فيدخل وقته بعد العشاء
كركعتي الظهر ولا خلاف في القضاء فان الوتر اذا فات يقضي عندهما ايضا وفائدة
لاختلاف تظهر فيما اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر
عيد العشاء ولا يعيد الوتر عنده خلافا لهما وفيما اذا تذكر الوتر في صلوة الفجر عند
سعة الوقت يفسد فجره عنده خلافا لهما قوله ولا يقدم عليه عند التذكر للترتيب
هذا جواب سؤال يرد على قول ابي حنيفة رحمه الله وهو انه لو كان وقتهما واحدا
جا زاداء الوتر قبل العشاء فاجاب عنه بقوله للترتيب والله اعلم *

فصل

قوله ويستحب الاسفار بالفجر يقال اسفر الصبح اي اضاء ومنه اسفر بالصلوة اذا صلاها في
مد

والحجة عليه ما رويناه وما نرويه قال والابراد بالظهر في الصيف وتقديمه في الشتاء لما روينا ولرواية انس رضي الله عنه قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كان في الشتاء بكر بالظهر واذا كان في الصيف ابرد بها وتأخير العصر مالم تتغير الشمس في الشتاء والصيف لما فيه من تكثير النوافل لكراهتها بعده والمعتبر فيه تغير القرص وهو ان يصير بحال لا تحار فيه الاعين وهو الصحيح

الاسفار والباء للتعدية ولا يمكن حمل الامر على الوجوب اجماعاً فتعين الاستحباب وقال الشافعي رح يستحب التعجيل في كل صلوة والمراد من التعجيل هو ان يكون الاداء في النصف الاول كذا في الاسرار لان في هذا اظهار المسارعة في اداء العبادة وهو مندوب اليه لقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة الآية قلنا المسارعة الى مغفرة الله تعالى انما يكون في المسارعة الى الشيء الذي هو افضل عند الله من غيره والتاخير افضل لان فيه تكثير الجماعة على ان الآية عامة فنحملها على بعض الصلوة بدليل ماروينا ثم حد الاسفار ما قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله والقاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله وهو ان يبدأ بالصلوة بعد انتشار البياض في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين آية الى ستين آية او اكثر وترتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله ٭

قوله والحجة عليه ما رويناه اشارة الى قوله عم اسفروا بالفجر و قوله وما نرويه اشارة الى قوله واذا كان بالصيف ابردبها فانه يدعي التعجيل في كل صلوة فكان الابراد بالظهر حجة عليه

قوله لا تحار فيه الاعين هو الصحيح هذا احتراز عن قول سفيان وابراهيم النخعي فانهما يعتبران تغير الضوء الذي يقع على الجدار قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله اخذنا بقول الشعبي رحمة الله عليه وهو تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال (قوله)

والتأخير اليه مكروه ويستحب تعجيل المغرب لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا يزال امتي بخير ما عجلوا المغرب وآخروا العشاء •

قال وتأخير العشاء الى ماقبل ثلث الليل لقوله ع م لولا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل ولان فيه قطع السمر المنهي عنه بعده وقيل في الصيف تعجل كيلا تتقلل الجماعة والتأخير الى نصف الليل مباح لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضه دليل الندب وهو قطع السمر بواحدة فتثبت الاباحة والى النصف الاخير مكروه لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السمر قبله ويستحب في الوتر لمن يالف صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل وان لم يثق بالانتباه اوتر قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل

قوله والتأخير اليه مكروه وفي الايضاح قال اصحابنا التأخير الى هذا الوقت مكروه فاما الفعل فغير مكروه وفي الكافي وقيل الاداء مكروه ايضا **قوله** وتأخير العشاء الى ماقبل ثلث الليل اي يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لولا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل فان قيل ينبغي ان يكون سنة كالسواك حيث قال فيه لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل وضوء قلنا تثبت سنية السواك بمواظبته عليه السلام ولولاها لقلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة هنا ولانه قال ثمه لامرتهم والامر للوجوب وقد امتنع الوجوب بعارض المشقة فيكون سنة اماهنا قال لاخرت وفعله مطلقا يدل على الاستحباب لا على الوجوب والتأخير الى نصف الليل مباح لان التأخير من حيث انه مقلل الجماعة مكروه ولكن به انقطع السمر المنهي بعد العشاء بالكلية فيكون مندوبا فتعارض دليل الندب والكراهة فتساقطا فتثبت الاباحة والى النصف الاخير مكروه لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السمر قد انقطع قبله

واذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها وفي العصر والعشاء تعجيلها لان في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الفجر لان تلك المدة مديدة وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه التأخير في الكل للاحتياط الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله والله اعلم بالصواب •

فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة

لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها لحديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه

وقيل في الصيف تعجل لان التأخير لقطع السمر وفي الصيف ينامون كما يغيب الشفق ولا يشتغلون بالسمر فكان التعجيل افضل لما فيه من تكثير الجماعة والسمر معدوم •

قوله واذا كان يوم غيم قال شيخ الاسلام رحمه الله واذا كان اليوم يوم غيم فكل صلوة في اسمها عين فانها تعجل كالعصر والعشاء والله اعلم •

فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة

قوله لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس هذا باطلاقه لا يكاد يستقيم ويحتمل انه اراد بقوله لا تجوز الكراهة فيتناول الفرائض والنوافل لان الكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت توجب نقصانا في الصلوة وانما لا يجوز الفرائض فيها لانها وجبت كاملة فلا يتأدى بالنقصان حتى يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصا لنقصان سببه فاذا لا منافاة بين الكراهة وعدم جواز الفرائض ويحتمل انه اراد به قضاء الفرائض والواجبات كالوتر وسجدة التلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه فاما لو تلا آية السجدة فيها وسجدها او حضرت جنازة فيها فصلى عليها تجوز مع الكراهة لانها وجبت ناقصة فاداها كما وجبت وفي شرح الطحاوي ولو اوجبت على نفسه صلوة (في)

قال ثلثة اوقات نهانا رسول الله عليه الصلوة والسلام ان نصلي فيها وان نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تتضيف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله وان نقبر صلوة الجنازة لان الدفن غير مكروه

في هذه الاوقات فالا فضل له ان يصلي في وقت مباح ولو صلى في هذا الوقت يسقط عنه وكذلك اداء التطوعات في هذا الوقت يجوز مع الكراهة ويحتمل انه اراد به انه لا يجوز فعله شرعا فاما لو شرع يلزم كما يقال لا يجوز مباشرة البيع الفاسد اما لو باشر وقبض المبيع ثبت الملك يؤيده ما ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في اصول الفقه فلا ينعدم اصل العبادة مشروعا فيه ولكن يحرم الاداء ويلزم بالشروع كما يلزم بالنذر لان الصلوة عبادة معلومة باركانها والوقت ظرف لها لا معيار ولا يصير مؤديا بمجرد الشروع والمحرم هو الاداء ويتصور لهذا الشروع الاداء بدون صفة الحرمة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلم يكن الشروع فاسدا كما لم يكن النذر فاسدا فيلزم القضاء لهذا ولكن لا يتأدى به واجب آخر لان النهي باعتبار صفة الوقت الذي هو ظرف الاداء يمكن نقصانا في الاداء والواجب في ذمته بصفة الكمال فلا يتأدى بالناقص ٭

قوله ثلثة اوقات نهانا رسول الله عليه السلام ان نصلي فيها يريد به اي صلوة كانت فرضا اونفلا بخلاف سائر الاوقات المكروهة حيث يكره النفل فيها فلا يلزم بها ابطال العدد

قوله عند طلوع الشمس حتى يرتفع اختلفوا في قدر الوقت الذي يباح فيه الصلوة بعد الطلوع قال في الاصل اذا طلعت حتى ارتفعت قدر رمح اورمحين يباح فيه الصلوة وكان ابوبكر محمد بن الفضل رح يقول ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا تباح فيه الصلوة فان عجز عن النظر تباح فيه الصلوة وقال الفقيه ابو حفص السفكردري يؤتى بطست ويوضع في ارض مستوية فما دامت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع فلا تحل الصلوة واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة كذا في المحيط

والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة في حق النوافل وحجة على ابي يوسف رح في اباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال •

قال ولا صلوة جنازة لما روينا ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزء القائم من الوقت لانه لوتعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولوتعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاض

قوله والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رح في تخصيص الفرائض وبمكة لا يكره قضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها عند الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام من نام عن صلوة اونسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا يكره النفل في هذه الساعات الثلث بمكة عنده لقوله عليه السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف لهذا البيت وصلى في اية ساعة شاء من ليل اونهار وروى ابوذر رضه النهي مقرونا بقوله الا بمكة قلنا هذه الزيادة شاذة لاتجوز الزيادة بها على الحديث المشهور والجواب عن حديث بني عبد مناف قلنا الشرع نهى عن الصلوة في هذه الاوقات لابنو عبد مناف **قوله** ولا سجدة تلاوة لا نها في معنى الصلوة لان النهي عن الصلوة باعتبار الشبهة بمن يعبد الشمس والتشبيه يحصل بالسجود وانما لم يجعل سجود التلاوة في حكم الصلوة في انتقاض الوضوء بالقهقهة لانه بخلاف القياس ورد في صلوة مستجمعة للتحريمة وجميع الاركان واللام في قوله عليه السلام فليعد الوضوء والصلوة للعهد فلم يتناول سجدة التلاوة ولا صلوة الجنازة ولا يمكن القول بالقياس لكونه مخالفا للقياس **قوله** لان السبب هو الجزء القائم من الوقت اي الذي يلي الشروع **قوله** لانه لوتعلق بالكل لوجب الاداء بعده لان السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت فما لم يوجد كله لايحصل السبب لان المجموع ينتفي بانتفاء جزء وان صلى بعد الوقت يكون قضاء **قوله** ولوتعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاضيا لان الاداء اذا لم (يتصل)

واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوة لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص قال رض والمراد بالنفي المذكور في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا فيه آية السجدة فسجدها جاز لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة ويكره ان يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب لما روي انه عليه السلام نهى عن ذلك ولا باس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنازة لان الكراهة كانت لحق الفرض

يتصل بجزء تعين للسببية كان تفويتا كما اذا لم يتصل الاداء بالجزء الاخير فانه يكون تفويتا ولا وجه لجعله مفوتا ما بقي الوقت كذا ذكره شمس الائمة رحمه الله وفيه اشكال وهو انه انما صار قضاء ثمه لفوات الوقت ولم يفت الوقت هنا فلا تصير قضاء *

قوله واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت اي اذا كان الجزء القائم وهو الذي يلي الاداء سببا فالجزء الاخير تعين للسببية وهو ناقص فيصير الواجب ناقصا اذ الحكم نتيجة السبب فقد اداها كما وجبت فان قيل لو شرع في العصر في وقت مستحب ومده الى الوقت المكروه يجوز ولو جعل الوجوب مضافا الى الجزء الذي يلي الشروع لما جاز لان السبب كامل وقد ادى ناقصا قلنا الشرع جعل له حق شغل كل الوقت بالاداء وهو العزيمة في الباب فجعل ما يتصل به من الفساد عفوا اذ الاحتراز عنه مع الاقبال على الصلوة متعذر **قوله** والمراد بالنفي المذكور في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا سجدة فيه وسجدها جاز اي مع الكراهة لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة وذكر في تحفة الفقهاء ان الافضل في صلوة الجنازة ان يؤديها ولا يؤخرها لقوله عليه السلام ثلاث لا يؤخرن منها الجنازة اذا حضرت وفيه ايضا وكذا سجدة التلاوة فانه انما يكره في هذه الاوقات فيما اذا كانت التلاوة في غير هذه الاوقات واما لو تلا في وقت مكروه وسجدها فيه جاز من غير كراهة **قوله** ولا باس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت اي بعد صلوة الفجر الى ان تأخذ الشمس في الطلوع وبعد العصر الى ان تتغير الشمس *

ليصير الوقت كالمشغول به لا لمعنى فى الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه كسجدة التلاوة وظهرت في حق المنذور لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفى الذي شرع فيه ثم افسده لان الوجوب لغيره هو ختم الطواف وصيانة المودى عن البطلان ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لانه عم لم يزد عليهما مع حرصه على الصلوة ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب ولا اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة الى ان يفرغ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة ۔

قوله ليصير الوقت كالمشغول به اذ الفرض التقديري اقوى من النفل ثوابا فمنعه **قوله** فلم يظهر في حق الفرائض لان الفرض الحقيقي اقوى من التقديري وفيما وجب لعينه اي لم يظهر فيما وجب لعينه رد اله الى جنسه وهو الفرض لان الواجب فرض عملا وظهر فى المنذور لان ما الزمه بالنذر نفل لان النذر سبب موضوع لالتزامه النفل بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بنفل لان النفل سجدة غير مشروع فيكون واجبا بايجاب الله تعالى **قوله** لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وهو ايجاب العبد اذ صيغة النذر للايجاب وانه يثبت من العبد ففيما يرجع الى حق صاحب الشرع كانه لا ايجاب وسجدة التلاوة وجبت بايجاب الشرع وان كانت التلاوة فعله كجمع المال فعله و وجوب الزكوة بايجاب الشرع **قوله** لان الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانة المودى لما كان الوجوب فيهما لغيره بقيا نفلا بذاتهما وقد ظهرا ثره فى النفل فكذا فيهما كما فى المنذور وكما اذا نذر صوم يوم بعينه لا يظهر تعيينه في حق صوم القضاء والكفارة بخلاف ما وجب لعينه لانه لما كان واجبا لعينه استحال ان يكون نفلا بذاته وسجدة التلاوة لم تشرع نفلا فصارت واجبة ابتداء **قوله** ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر الاوقات التي تكره فيها الصلوة اثنى عشر فثلثة منها تكره الصلوة فيها بمعنى فى الوقت وهي وقت الطلوع والغروب والاستواء فلذلك يكره فيها جنس (الصلوة)

باب الاذان

الاذان سنة للصلوة الخمس والجمعة

الصلوة فرضا ونفلا واثبوا في لمعنى في غيرالوقت فلذلك اثرفي النوافل ومافي معنى النوافل لا فى الفرائض وتلك البواقي تسعة هي بعدطلوع الفجر وبعدالفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلوة العصرقبل التغير وبعدغروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء •

باب الاذان

قوله الاذان هو الاعلام لغة قال الله تعالى واذان من الله ورسوله **قوله** الاذان سنة اي سنة الهدى وقال بعضهم انه واجب لما روي عن محمد رحمة الله تعالى عليه ان اهل بلدة من بلاد الاسلام اذا تركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم وانما يقاتل على ترك الواجب دون السنة وعامة مشايخنا قالوا انهما سنتان كذا فى التحفة وذكر في المحيط قال ابويوسف رح اذا امتنعوا عن اقامة الفرائض نحو صلوة الجمعة وسائر الفرائض واداء الزكوة يقاتلون ولو امتنع واحد ضربته واما السنن نحو صلوة العيد وصلوة الجماعة والاذان فاني آمرهم واضربهم ولا اقاتلهم لتقع التفرقة بين الفرائض والسنن ومحمد رحمه الله يقول الاذان وصلوة العيد ونحوذلك وان كانت من السنن الا انها من اعلام الدين والاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك وقد نقل عن مكحول رحمه الله انه قال السنة سنتان سنة اخذها هدى وتركها لا باس به وسنة اخذها هدى وتركها ضلالة كالاذان والاقامة وصلوة العيد يقاتلون على الضلالة الا ان احدا اذا ترك ذلك يضرب ويحبس لتركه سنة موكدة ولا يقاتل لان فعله لا يؤدي الى الاستخفاف بالدين فوقع اختيار القدوري وصاحب الهداية على ما عليه العامة فقال الاذان سنة للصلوات الخمس والجمعة ثم جاز ان يكون تخصيص الجمعة لازالة وهم من يتوهم بان الاذان لها كصلوة العيدين بجامع انهما يتعلقان بالامام والمصر

دون ماسواها للنقل المتواتر وصفة الاذان معروفة وهو كما اذن الملك النازل من السماء

الجامع والا فهي داخلة تحت الخمس وثبوت الاذان بالكتاب وهو قوله تعالى واذا ناديتم الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا والنداء الى الصلوة ليس الا الاذان والسنة وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاور اصحابه في امر الاذان فاشير الى الضرب بالناقوس فقيل هو للنصارى واشير الى النفخ في قرن فقيل لليهود واشير الى ايقاد النار فقيل هو للمجوس فلم يتفقوا على شيء وكان عبدالله بن زيد الانصاري رضي الله عنه بينهم فلم يتناول الطعام تلك الليلة قال وكنت بين النائم واليقظان اذ رأيت نازلا من السماء وعليه بردان اخضران فقام على جذم حائط فاستقبل القبلة فقال الله اكبر الى آخره ثم سكت هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وزاد في آخره قد قامت الصلوة مرتين فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال رؤيا صادقة القها على بلال فانه امد صوتا منك فعلمها بلالا فقام بلال على ارفع سطح فاذن فجاء عمر رض يجر رداءه وقال لقد طاف في الليلة ما طاف بعبد الله الا انه سبقني فقال عليه السلام هذا اثبت وروي ان سبعة من الصحابة رضي الله عنهم رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة وكان ابوجعفر محمد بن علي ينكر هذا ويقول يعمدون الى ما هو من معالم الدين فيقولون ثبت بالرؤيا كلا وانما ثبت ذلك بتعليم جبرئيل عليه السلام ليلة المعراج حين صلى رسول الله عليه السلام بالملائكة وارواح الانبياء عليهم السلام عند بيت المقدس ولامنافاة فيجوز ان يكون احدهما مؤيد اللآخر واجماع الامة فانهم لم يختلفوا في ثبوته وانما اختلفوا في صفته فقيل انه واجب والصحيح انه سنة موكدة فلو امتنع اهل بلدة لقاتلهم الامام عند محمد خلافا لابي يوسف رح وفي الترجيع فعند الشافعي رح فيه ترجيع وفي التكبير عندنا اربع مرات وعند مالك رح مرتان ٥

قوله دون ماسواها كالوتر والعيدين والكسوف لان السنن والتطوعات مكملات (للفرائض)

ولا ترجيع فيه وهوان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما وقال الشافعي رحمه الله فيه ذلك لحديث ابي محذورة رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام امره بالترجيع ولنا انه لا ترجيع في المشاهير وكان مارواه تعليما فظنه ترجيعا

ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لان بلالا رضي الله عنه قال الصلوة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام راقدا فقال النبي عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه وقت نوم وغفلة

والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قدقامت الصلوة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهوالمشهور ثم هو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلوة مرتين ..

للفرائض واتباع لها فالاذان للاصل اذان للتبع والوتروان كان واجبا عنده لكنه يؤدي في وقت العشاء فاكتفي باذانه والتراويح وصلوة العيدين سنة ..

قوله ولا ترجيع فيه صورة الترجيع ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمدا رسول الله خفيا الى قوله اشهد ان لا اله الا الله رافعا صوته فتكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر **قوله** فكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا اي ما روى الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابا محذورة بالترجيع وكان تعليما فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بالتكرار حالة التعليم ليحسن تعلمه وكان ذلك عادته فيما يعلم اصحابه فظن انه امره بالترجيع وقيل انه كان مؤذن مكة فلما انتهى الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خفض صوته حياء من اهل مكة لانه كان حديث العهد بالاسلام فعرك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه وامره ان يعود فيرفع صوته ليعلمه ان لا حياء من الحق ..

ويترسل فى الاذان ويحدر فى الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبلال رحمه الله اذا اذنت فترسل واذااقمت فاحدر وهذا بيان الاستحباب ويستقبل بهما القبلة لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولوترك الاستقبال جاز لحصول المقصود ويكره لمخالفة السنة ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمنة ويسرة لانه خطاب للقوم فيوا جههم به وان استدار في صومعة فحسن ومراده اذا لم يستطع تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه مكانهما كما هوالسنة بان كان الصومعة متسعة فامامن غيرحاجة فلا والافضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك امرالنبي عليه الصلوة والسلام بلالا رضي الله تعالى عنه ولانه ابلغ فى الاعلام فان لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية ؀

قوله ويترسل فى الاذان الترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تغن ولا تطريب من قولهم على رسلك اي اتئد وترسل فى القراءة تمهل فيها والحدر الوصل والسرعة **قوله** ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمنة ويسرة اي الصلوة فى اليمين والفلاح فى الشمال وقيل ان الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك والاصح هوالاول **قوله** فان لم يفعل فحسن اي الاذان حسن لا ترك الفعل لان ذلك الفعل وان لم يكن من السنن الاصلية لكن فعل امربه النبي عليه السلام فلا يليق ان يوصف تركه بالحسن لكن الاذان معه حسن فاذا تركه بقي الاذان حسنا **قوله** لانها ليست بسنة اصلية اي لم يكن في اذان الملك النازل من السماء ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه وهوالاصل وانما كان ذلك لاقامة سنة الصوت الا ترى الى قوله عليه الصلوة والسلام فانه اندى لصوتك علل بذلك ؀

(قوله)

والتثويب فى الفجرحي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة حسن وكره في سائر الصلوة ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام على حسب ما تعارفوه وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لتغير احوال الناس وخصوا الفجر به لما ذكرنا والمتأخرون استحسنوه فى الصلوة كلها لظهور التواني فى الامور الدينية وقال ابويوسف رح لا ارى باسا بان يقول المؤذن للامير فى الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة حي على الفلاح الصلوة يرحمك الله واستبعده محمد رحمه الله لان الناس سواسية في امر الجماعة وابويوسف رحمه الله خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي*

قوله والتثويب فى الفجر الى قوله وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة التثويب العود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه الثيب لان مصيبها عائد اليها والثواب لان منفعة عمله تعود اليه والمثابة لان الناس يعودون اليه وهوا ربعة قديم وهو الصلوة خير من النوم وكان بعد الاذان وهو الاصح الان علماء كوفة الحقوه بالاذان ومحدث احدثه علماء كوفة بين الاذان والاقامة حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين وتثويب كل بلد على ما تعارفوه اما بالتنحنح او بالصلوة الصلوة او قامت قامت لانه للمبالغة فى الاعلام وانما يحصل ذلك بما تعارفوا به وما استحسنه المتأخرون وهو التثويب في سائر الصلوة لزيادة غفلة الناس وقل ما يقومون عند سماع الاذان فيستحسن التثويب للمبالغة فى الاعلام وما احدثه ابويوسف رحمه الله للامير بان يقول السلام عليك ايها الامير حي على الصلوة حي على الفلاح يرحمك الله لانهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن تخصيصهم بما كان يخص به رسول الله عم فاما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا وكذا كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي يخص بنوع اعلام لانه لولم يخص بنوع

منز

ويجلس بين الاذان والاقامة الا فى المغرب وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يجلس فى المغرب ايضا جلسة خفيفة لانه لا بد من الفصل اذ الوصل مكروه ولا يقع الفصل بالسكتة لوجودها بين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين ولابي حنيفة رحمه الله ان التأخير مكروه فيكتفى بادنى الفصل احترازا عنه والمكان في مسئلتنا مختلف وكذا النغمة فيقع الفصل بالسكتة ولاكذلك الخطبة وقال الشافعي رحمه الله يفصل بركعتين اعتبارا بسائر الصلوة والفرق قدذكرناه قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رح يؤذن فى المغرب ويقيم ولايجلس بين الاذان والاقامة

اعلام لا يعرف هووقت الحضور فيحضركما سمع الاذان ولم يحضرالقوم بعد فيحتاج الى انتظارهم فيتعطل مصالح المسلمين وكرهه محمد رحمه الله وقال انا لا بي يوسف رحمه الله حيث خص الامراء بالتثويب لما روي ان عمررضي الله عنه اتاه مؤذن مكة يؤذنه بالصلوة فانتهره وقال اليس في اذانك ما يكفينا ۔

قوله ويجلس بين الاذان والاقامة الا فى المغرب اتفق العلماء ان الوصل بين الاذان والاقامة مكروه قال عليه السلام لبلال اجعل بين اذانك واقامتك قدرمايفرغ الآكل من اكله غيران الفصل في سائر الصلوات بالسنة اوبما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها وهنا يكره التطوع قبله فلا يفصل به ثم قالا الجلسة تحقق الفصل لانها شرعت للفصل كما بين الخطبتين يوم الجمعة وقال ابوحنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما بسكتة يسكت قائماساعة ثم يقيم ومقدار السكتة عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلث آيات قصارا وآية طويلة وروي عنه انه مقدارما يخطو ثلث خطوات

قوله ولاكذلك الخطبة لان المكان واحد والهيئة متحدة فلايقع الفصل الا بجلسة (قوله)

وهذا يفيد ما قلناه وان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة لقوله عليه الصلوة
والسلام ويؤذن لكم خياركم ويؤذن للفائتة ويقيم لانه عليه الصلوة
والسلام قضى الفجر غداة ليلة التعريس باذان واقامة وهو حجة على الشافعي
رحمه الله في اكتفائه بالاقامة فان فاتته صلوات اذن للاولى واقام لما روينا

قوله وهذا يفيد ماقلناه اي فعل ابي حنيفة رحمه الله يفيد ان المؤذن لايجلس بين الاذان
والاقامة في المغرب ويفيد ان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة اي بالاحكام الشرعية لان
للاذان سننا وآدابا فلا بد من العلم بها ولانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض
الى غير العلماء ولهذا قال علي رضي الله عنه لواستطعت الاذان مع الخلافة لاذنت
فثبت ان الاحسن ان يكون عالما اما مافي الصلوة بخلاف ما يقوله بعض المتأخرين ان
الاحسن للامام ان يفوض الاذان والاقامة الى غيره فان النبي عليه السلام ما باشر الاذان
والاقامة بنفسه وقد كان اماما لهم في الصلوة قال شمس الائمة رح هذا في حقه
عليه السلام وفي حقنا اذان الامام بنفسه اولى لان المؤذن يدعوا الى الله فمن كان
على درجة منا فهو اولى الناس به وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام في
بعض الاوقات روى عقبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام وصلى الظهر **قوله** قضى الفجر غداة ليلة
التعريس روى ابوقتادة كنا مع رسول الله عليه السلام في غزاة فعرسنا فما استيقظنا
حتى ايقظنا حر الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت ثم نزلنا فامر بلالا فاذن فصلينا
ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة التعريس نزول المسافر آخر الليل (قوله)

وكان مخيرا في الباقي ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الاقامة لان الاذان للاستحضار وهم حضور قال رض وعن محمد رحمه الله انه يقيم لما بعدها لا يؤذن قالوا يجوز ان يكون هذا قولهم جميعا وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز لانه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء فيه استحبابا كما في القراءة ويكره ان يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلوة ويروى انه لا تكره الاقامة ايضا لانه احد الاذانين ويروى يكره الاذان ايضا لانه يصير داعيا الى ما لا يجيبه بنفسه ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة ووجه الفرق على احدى الروايتين وهو ان للاذان شبها بالصلوة فيشترط الطهارة عن اغلظ الحدثين دون اخفهما عملا بالشبهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام لا يعيد والجنب احب الي ان يعيد وان لم يعد اجزاه اما الاول فلخفة الحدث واما الثاني ففي الاعادة بسبب الجنابة روايتان والاشبه ان يعاد الاذان ولا تعاد الاقامة

قوله وكان مخيرا في الباقي هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس فيشترط كلاهما كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله **قوله** لانه يصير داعيا الى ما لا يجيب بنفسه لانه يدعو الناس الى التأهب للصلوة فاذا لم يتأهب لها يكون داعيا الى ما لا يجيب بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم **قوله** وهو ان للاذان شبها بالصلوة من حيث انه يراعى فيه الاستقبال والوقت الا انه ليس بصلوة حقيقة فلو كان صلوة من كل وجه لما جاز مع الحدث والجنابة ولو لم تكن صلوة بوجه لجاز معهما فقلنا يكره بالجنابة اعتبارا لجانب الشبه ولا يكره بالحدث اعتبارا للحقيقة واعتبرنا جانب الشبه في الجنابة دون الحدث لانا لو اعتبرناه في الحدث لزمنا اعتباره في الجنابة لانها اغلظ فيتعطل جانب الحقيقة **قوله** والجنب احب الي ان يعيد ذكر في شرح الطحاوي تستحب اعادة اذان اربعة الجنب والمرأة والسكران والمجنون (قوله)

لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة وقوله وان لم يعد اجزاه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة •

قال وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد ليقع على وجه السنة ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لان الاذان للاعلام وقبل الوقت تجهيل وقال ابويوسف وهو قول الشافعي رحمه الله يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل لتوارث اهل الحرمين والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رضي الله عنه لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومد يده عرضا والمسافر يؤذن و يقيم لقوله عليه السلام

قوله لان تكرار الاذان مشروع اي في الجملة كما في الجمعة قال وان لم يعد اجزاه يعني الصلوة انما فسر بهذا لانه ذكر في الايضاح ويحتمل ان يكون المراد من الجواز اصل الاذان لان رفع الصوت زائد في الباب وفي المبسوط وليس على النساء اذان ولا اقامة لانهما سنتا الصلوة بالجماعة وجماعتهن منسوخة وكذلك ان صلين بالجماعة صلين بغير اذان ولا اقامة **قوله** وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد لانها ان رفعت صوتها فقد باشرت منكرا لان صوتها عورة وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذ انها ندبا **قوله** لتوارث اهل الحرمين اي اهل مكة ومدينة فان قيل جاء في الحديث لايغرنكم اذان بلال فعلم بهذا انه كان يؤذن قبل الوقت قلنا اذان بلال لم يكن للصلوة حيث قاله عليه السلام لايغرنكم اذان بلال فانه يؤذن ليرجع قائمكم ويتسحر صائمكم ويقوم نائمكم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وانما كان صلوة الفجر باذان ابن ام مكتوم وكان هو رضي الله عنه اعمى لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون اصبحت اصبحت فان قيل قال في المبسوط البصير احب الي ان يؤذن من الاعمى فكيف جعل النبي عليه السلام مؤذنا وغيره احب منه قلنا انما كان غيره اولى منه لان غيره اعلم بمواقيت الصلوة وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات الصلوة فيكون تاذينه وتاذين البصير سواء

لا بني ابي مليكة رضـ اذا سافرتما فاذنا واقيما فان تركهما جميعا يكره ولو اكتفى بالاقامة جاز لان الاذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والاقامة لاعلام الافتتاح وهم اليه محتاجون فان صلى في بيته في المصر يصلي باذان واقامة ليكون الاداء على هيئة الجماعة وان تركهما جاز لقول ابن مسعود رضـ اذان الحي يكفينا والله اعلم بالصواب ٠

قوله لا بني ابي مليكة ذكر هذا الحديث في المبسوط بخطاب غيرهما قال روي عن النبي عليه السلام انه قال لمالك بن الحويرث وابن عم له اذا سافرتما فاذنا واقيما وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام والامام المحبوبي ما يوافق المبسوط **قوله** فان تركهما جميعا يكره لانه صار تاركا للصلوة بجماعة حقيقة وتشبيها وترك الصلوة بجماعة مكروه فكذا ترك التشبه يكون مكروها كما في الصوم متى عجز عن الصوم وقدر على التشبه كره ترك ذلك فكذا هذا وقال عليه السلام من اذن في ارض قفر واقام صلى بصلوته ما بين الخافقين من الملائكة ومن صلى بغير اذان واقامة لم يصل معه الا ملكاه **قوله** لقول ابن مسعود روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى بعلقمة والاسود بغير اذان ولا اقامة وقال يكفينا اذان الحي واقامتهم وفي التفاريق وله ان يصلي في بيته بلا اذان ولا اقامة ان شاء وان كانوا جماعة وعن ابي يوسف رحمه الله اساؤا في ترك ذلك وفي الجامع الكرخي رحمه الله لا يرخص في ترك احدهما واما بيان ما يجب على السامعين عند الاذان فيقول يجب عليهم الاجابة على ما روي عن النبي عليه السلام اربع من الجفاء وذكر من جملتها من يسمع الاذان والاقامة ولم يجب والاجابة ان يقول مثل ما قاله المؤذن الى قوله حي على الصلوة حي على الفلاح فانه يقول مقام ذلك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان اعادة ذلك تشبه الاستهزاء وكذلك اذا قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت كذا في التحفة وفي التفاريق اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذنوا واحدا بعد (واحد)

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والانجاس على ما قدمناه
قال الله تعالى وثيابك فطهر وقال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ويستر عورته لقوله تعالى

واحد فالحرمة للاولى وسئل ظهير الدين عمن يسمع الاذان في وقت واحد من الجهات
ماذا يجب عليهم قال اجابة اذان مسجده بالفعل وعن الحلوائي رحمه الله لو اجاب
باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون آثما
وفي العيون قارئ سمع الاذان فالافضل له ان يمسك ويسمع الاذان به ورد الاثر
وفي فوائد الرستغفني رحمه الله لو سمع وهو في المسجد يمضي في قراءته وان كان
في بيته فكذلك ان لم يكن اذان مسجده والله اعلم *

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

انما قيد الشروط بالتي تتقدمها لانه تبين في هذا الباب الشروط التي تتقدمها
لا الشروط التي لا تتقدمها كالقعدة الاخيرة قيل انها فرض وليس بركن اصلي بل
هي شرط الخروج من الصلوة كالتحريمة فانها شرط الدخول في الصلوة وليست بركن
وكترتيب افعال الصلوة فيما لم يشرع مكررا في الركعة كترتيب الركوع على القراءة
والسجود على الركوع وكذلك مراعاة المقام على المقتدي وعدم تذكر فائتة قبلها
وهو صاحب ترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة فان هذه الاشياء شروط
جواز الصلوة التي لا تتقدمها ثم الشروط متنوعة الى ثلثة انواع شرط للانعقاد كالنية والتحريمة
والوقت والخطبة في الجمعة وشرط للدوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والثالث
ما شرط وجوده في حالة البقاء فلا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة بابتداء الصلوة وهو القراءة
فانه ركن في نفسه شرط في سائر الاركان لان القراءة موجودة في جميع الصلوة تقديرا

خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يواري عورتكم عند كل صلوة وقال ع م لا صلوة لحائض الا بخمار اي لبالغة وعورة الرجل ما تحت السرة الى الركبة لقوله ع م عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته ويروى ما دون سرته حتى تجاوز ركبتيه وبهذا تبين ان السرة ليست من العورة خلافا لما يقوله الشافعي رح والركبة من العورة خلافا له ايضا وكلمة الى نحملها على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله ع م الركبة من العورة وبدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها لقوله ع م المرأة عورة مستورة واستثناء العضوين للابتلاء بابداءهما

قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يواري عورتكم عند كل صلوة لان اخذ الزينة عينها لايمكن فيكون المراد محلها وهذا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل واريد بالمسجد الصلوة وهذا بطريق اطلاق اسم المحل على الحال فان قيل الآية وردت في شأن الطواف كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لا في حق الصلوة فلا يكون حجة في وجوب الستر في حق الصلوة قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهذا عموم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد فقد امر باخذ الزينة عند كل مسجد وهذا مما يمنع القصر على المسجد الحرام **قوله** وكلمة الى نحملها على معنى مع لانها تحتمله قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قيل اي مع اموالكم وقوله عليه السلام حتى يجاوز ركبتيه محكم في ان الركبة عورة فحمل المحتمل على المحكم دفعا للتعارض ولانها لو كانت محمولة على حقيقتها وهي الغاية فهي غاية اسقاط فيدخل ولئن كانت غاية مد فتعارضت الروايتان فتساقطتا فتثبت عورة الركبة بقوله عليه السلام الركبة من العورة **قوله** لقوله ع م المرأة عورة مستورة اي يجب سترها وهي اسم للمجموع فيتناول كله وهذا لان الصيغة وان كانت اخبارا حقيقة لكنها غير مرادة لانا نشاهدها غير مستورة فلو حمل على حقيقته للزم الخلف في كلام الشارع فحملناه على وجوب الستر اذ الوجود يلازم الاخبار والوجوب مفض اليه (قوله)

قال رضي الله عنه وهذا تنصيص على ان القدم عورة ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف تعيد الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان كان اقل من الربع لاتعيد وقال ابو يوسف رح لا تعيد ان كان اقل من النصف

قوله وهذا تنصيص على ان القدم عورة لما انه اثبت اولا كون جميع بدن المرأة عورة ثم استثنى منه الوجه والكف لاغير فبقي ما وراء هما تحت المستثنى منه والقدم ما وراء هما فكان من جملة المستثنى منه وانه مبقى على اصل العورة فكان القدم ايضا مبقى على اصل العورة لا محالة **قوله** ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح لان المرأة محتاجة الى كشف قدميها عند مشيها كما تحتاج الى اظهار وجهها ويدها عند المعاملة فاذا اخرج الوجه والكف عن ان يكون عورة للحاجة مع ان الكف والوجه في كونه مشتهى فوق القدم فلان يخرج القدم اولى **قوله** فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف فان قيل لما ذا جمع محمد رحمه الله بين الثلث والربع وذكر الربع مغن عن ذكر الثلث قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما ان محمدا رحمة الله عليه لم يثبت القول فى الربع بالكثرة لانه لم يرو عن النبي عليه السلام ان الربع كثير وقد روي فى الثلث كما قال في حديث سعد فى الوصية ولكن دل الدليل على كون الربع كثيرا كما فى حلق الرأس فردد بين الثلث والربع كيلا يكون قاطعا فيما له تردد والثاني ان ابا حنيفة رحمة الله عليه سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاورد ها محمد رحمة الله عليه فى الكتاب كذلك كذا فى الفوائد الظهيرية لا يقال بانه لا يقع الاحترا زعما ذكر بهذا التردد لان المفهوم من مثل هذا الكلام ارتباط الحكم بكل واحد من المذكور لانا نقول كما يفهم ما ذكرتم يفهم ارتباطه باحدهما كما يقال فلان ابن هذا او هذا

لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منه اذ هما من اسماء المقابلة وفى النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج عن حد القلة اوعدم الدخول في ضده ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق فى الاحرام ومن رأى وجه غيره يخبر عن رؤيته وان لم يرالا احد جوانبه الاربعة والشعر والبطن والفخذ كذلك يعني على هذا الاختلاف لان كل واحد عضو على حدة والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح

قوله لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان مايقابله اقل منه فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا قلنا انما سمي كل واحد من الفريقين كثيرا بالنظر الى انفسهم لا بالنظر الى ما يقابلهم فانا لو خلينا ومجرد النظر الى انفس المهديين مع قطع النظر من اهل الضلال لاشك ان المهديين يرون شملا كثيرا وكذلك اهل الضلال وقال صاحب الكشاف ان اهل الضلال كثير حقيقة واهل الهدى كثير مرتبة وعظمة فكانت نسبة الكثرة الى كل واحد من الطائفتين بمعنى على حدة فلا يتنافيان حينئذ **قوله** فاعتبر الخروج عن حد القلة يعني لما كان القليل والكثير من اسماء المقابلة فالنصف لايكون قليلا ولا كثيرا لان ما يقابله ليس اقل منه ولا اكثر منه ففي احدى الروايتين يعتبر الخروج عن القلة ويكون مانعا وفى الرواية الاخرى يعتبر عدم الدخول فى حد الكثرة ولايكون مانعا **قوله** ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس فيه اشكال لانه لم يكن الواجب فيه مسح الكل حتى يقوم الربع فيه مقام الكل بل الواجب فيه مسح بعض الرأس **قوله** والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح احتراز بقوله هو الصحيح عن اختيار صدر الشهيد رحمه الله فانه ذكر فى الجامع الصغير ان المراد بالشعر ما على الرأس واما المسترسل هل هي عورة فيه روايتان وذكر الامام المحبوبي رحمه الله فى الجامع الصغير واما المسترسل هل هي عورة فى رواية المنتقى (ليس)

وانما وضع غسله فى الجنابة لمكان الحرج والعورة الغليظة على هذا الاختلاف والذكر يعتبر بانفراده وكذا الانثيان وهذا هو الصحيح دون الضم

ليس بعورة حتى قال فيه ولو يكشف شيءٌ من شعر المرأة اسفل من الاذنين جازت صلوتها وان كان اكثر من الثلث او الربع وهذا لانه لا يوارى الرأس فلا يكون حكمه حكم الرأس لكن مع هذا يحرم النظر اليه لا لانه عورة بل لان النظر الى شعرهن فتنة كالنظر الى وجه المرأة الشابة او الى شعور الاماء عن شهوة اليه اشار النبي عليه السلام في قوله من نظر الى وجه امرأة اجنبية عن شهوة صب فى عينه الآنك يوم القيمة ولهذا المعنى قال مشايخنا رحمهم الله تمنع المرأة الشابة عن كشف وجهها بين الرجال في زماننا هذا على رواية المنتقى وفي رواية اخرى هو عورة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح للفتوى لانه احوط •

قوله وانما وضع غسله جواب اشكال يرد على قوله هو الصحيح بان يقال لو كان الشعر النازل من الرأس عورة على ما زعمت انما كان باعتبار انه من بدنها وليس هو من بدنها بدليل سقوط غسلها فى الجنابة فقال سقوط غسله لا باعتبار انه ليس من بدنها بل هو من بدنها لانه متصل به خلقة ولكن سقوط غسله باعتبار الحرج

قوله والعورة الغليظة وهي القبل والدبر على هذا الاختلاف عندهما انكشاف الربع منهما مانع جواز الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله انكشاف الاكثر وفى النصف روايتان عنه وفي المحيط ذكر الكرخي رحمه الله فى كتابه انه يعتبر فى السوأتين قدر الدرهم وفيما عدا ذلك الربع وانما قال ذلك لان العورة نوعان غليظة وخفيفة كالنجاسة ثم فى النجاسة الغليظة يعتبر الدرهم وفى الخفيفة يعتبر الربع فكذا العورة ولكن هذا وهم من الكرخي لانه قصد به التغليظ فى العورة الغليظة وهذا فى الحقيقة تخفيف لانه اعتبر فى الدبر قدر الدرهم والدبر لا يكون اكبر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوفا وهذا يناقض وهذا معنى ماذكر

وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة لقول عمر رض القي عنك الخمار يا دفار اتتشبهين بالحرائر ولانها تخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبار حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعا للحرج قال ولو لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد وهذا على وجهين ان كان ربع الثوب اواكثر منه طاهرا يصلي فيه ولو صلى عريانا لا يجزيه لان ربع الشيء يقوم مقام كله وان كان الطاهر اقل من الربع فكذلك عند محمد رحمة الله عليه وهو احد قولي الشافعي رحمة الله تعالى عليه لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عريانا

فخر الاسلام رحمه الله واما العورة الغليظة فقد قدر في ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله بما زاد على قدر الدرهم احتياطا وهذا احتياط يرجع الى المناقضة لان موضع الحدث جملته اقل من الزائد على قدر الدرهم ٭

قوله وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة الى قوله في ثياب مهنتها المهنة بفتح الميم اوكسرها الخدمة والابتذال من مهن القوم اذا خدمهم وانكر الاصمعي الكسر كذا في الصحاح وكانت جواري عمر رض يخدمن الضيفان كاشفات الرؤس مضطربات الثديين **قوله** وكذلك عند محمد رح اي لا تجزيه الصلوة الا فيه لان الصلوة في الثوب النجس اقرب الى الجواز من الصلوة عريانا فان القليل من النجاسة لا يمنع الجواز وكذلك الكثير في قول بعض العلماء قال عطاء رح من صلى وفي ثوبه سبعون قطرة من دم جازت صلوته ولم يقل احد بجواز الصلوة عريانا في حال الاختيار وفي الاسرار ان خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء فصار هذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة ولان ربع الثوب لوكان طاهرا لم يجز الا ان يصلي فيه فكذلك ههنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في افساد صلوته فيه ونجاسة الكل سواء حالة الاختيار فهما سواء ايضا حالة الاضطرار في انه لا يفسد الصلوة الا انا نقول ان خطاب الستر بسبب النجاسة ساقط في حق (الصلوة)

ترك الفروض وعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يتخير بين ان يصلي عريانا. وبين ان يصلي فيه وهو الافضل لان كل واحد منهما مانع جواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة وترك الشيء الى خلف لا يكون تركا والا فضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة واختصاص الطهارة بها ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعدا يؤمي بالركوع والسجود هكذا فعله اصحاب رسول الله عليه السلام

الصلوة لان الله تعالى ماخاطب بالستر للصلوة الا بالطاهر ولما سقط الخطاب بالستر عنه صار حال العري كحال الستر باعتبار ان خطاب الستر عنه ساقط فحينئذ صار عري العورة كعري الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر فلما استوى المحالتان من غير تفاوت بينهما كان مخيرا بينهما واما اذا كان ربع الثوب طاهرا فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر وان سقط بقدر النجس فرجحنا جهة الوجوب لان الباب باب العبادات وانما قدروا بالربع لانه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجاسة الخفيفة وقول محمد رحمه الله احسن كذا في الاسرار *

قوله ترك الفروض اي اذا صلى قاعدا مؤميا وهو المستحب اما اذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز فحينئذ لا يصير تاركا الا فرضا واحدا وهو الستر **قوله** ويستويان في حق المقدار قليل الانكشاف عفو كقليل النجاسة والكثير منهما مانع ولا يبعد ان يقال قوله ويستويان في حق المقدار وقع على اختيار الكرخي اذ مقدار الانكشاف من العورة الغليظة معتبر بما زاد على الدرهم كما في النجاسة الغليظة وكذلك العورة الخفيفة معتبرة في الانكشاف بالنجاسة الخفيفة اذ المانع فيهما مقدر بالربع **قوله** والا فضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة يعني لما لم يختص الستر بالصلوة لانه يكون الستر للصلوة وللناس كان نفعه اعم فكان الستر اولى بخلاف الطهارة لانها مختصة بالصلوة **قوله** ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعدا فان قيل قوله عليه السلام لعمر بن

فان صلى قائما اجزاه لان في القعود سترا لعورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى ايهما شاء الا ان الاول افضل لان الستر وجب لحق الصلوة وحق الناس ولانه لا خلف له والايماء خلف عن الاركان ٭

قال وينوي الصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام الاعمال بالنيات ولان ابتداء الصلوة بالقيام وهو متردد بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز الا بالنية والمتقدم على التكبير كالقائم عنده اذا لم يوجد ما يقطعه وهو عمل لا يليق بالصلوة ولا معتبر بالمتأخرة منها عنه لان مامضى لا يقع عبادة لعدم النية

الحصين رضي الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا يقتضي ان لا يجوز اداء الفرض للعاري قاعدا قلنا هذا غير مستطيع على القيام حكما لانه لا يمكنه ستر ما قدر على ستره الا بترك الركوع والسجود والقيام فكان عاجزا عن القيام حكما وروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انهما قالا العاري يصلي قاعدا بالايماء وروي عن انس بن مالك رض انه قال ان اصحاب رسول الله ع م ركبوا في السفينة فانكسرت بهم السفينة فخرجوا من البحر عراة فصلوا قعودا بايماء وهذا قول روي عنهم ولم يرو عن اقرانهم خلاف ذلك فحل محل الاجماع فعرف بهذا ان حديث عمر بن الحصين محمول على ما اذا كان المصلي لابسا ٭

قوله فان صلى قائما اجزاه في المبسوط اذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز وعند الشافعي رحمه الله واجب وفي بحر المحيط يصلي العراة وحدانا متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه نحو القبلة ويضع يديه بين فخذيه يؤمي ايماء وان اومى القائم اوركع اوسجد القاعد جاز **قوله** ولا معتبر بالمتأخرة منها هذا نفي لقول الكرخي فعنده يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم يجوز الى الثناء وقال بعضهم الى القعود وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع رأسه من الركوع فان نوى قبل الشروع روي عن محمد (انه)

وفي الصوم جوزت للضرورة والنية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويحسن ذلك لاجتماع عزيمته ثم ان كانت الصلوة نفلا يكفيه مطلق النية وكذا ان كانت سنة في الصحيح وان كانت فرضا لا بد من تعيين الفرض كالظهر مثلا لاختلاف الفروض

انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلوته بتلك النية ۔

قوله وفي الصوم جوزت للضرورة وهي ان وقت الشروع في الصوم وقت سهو وغفلة لانه وقت نوم فلو شرطت النية وقت الشروع وهو انفجار الصبح لضاق الامر على الناس **قوله** والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي قال محمد بن سلمة رحمه الله هذا القدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم بها الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم الاقامة لا يصير مقيما ولو نواها يصير مقيما **قوله** اما الذكر باللسان فلا معتبر فيه اي في كونه شرطا لصحة الشروع ويحسن الذكر باللسان لان يجتمع عزيمة قلبه والعزيمة عقد القلب على ما يفعل وفي شرح الطحاوي الافضل ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع **قوله** وكذا ان كانت سنة في الصحيح ذكر المصنف رح في التجنيس وقال في السنن يكفيه مطلق النية على ظاهر الرواية وهو اختيار عامة المشايخ والاحتياط في السنن ان ينوي الصلوة متابعة لرسول الله عليه السلام **قوله** كالظهر مثلا هذا اذا كان في الوقت وقال ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت اما اذا نوى الفجر او الظهر او غيرهما ولم ينو ظهر الوقت فمنهم من يقول لا يجزيه لانه ربما كان عليه ظهر صلوة فائتة فلا يتعين فرض الوقت بهذا الاسم ومنهم من يقول يجزيه لان ظهر الوقت مشروع الوقت والفائتة ليست بمشروع الوقت فمطلقه ينصرف الى ظهر الوقت هذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعدما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى فرض الوقت لا يجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت

وان كان مقتديا بغيره ينوي الصلوة ومتابعته لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلابد من التزامه **قال** ويستقبل القبلة لقوله تعالى فولوا وجوهكم شطره ثم من كان بمكة ففرضه اصابة عينها ومن كان غائبا ففرضه اصابة جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع

يكون هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان ناويا للعصر وصلوة الظهر لا تجوز بنيته والا ولى ان ينوي ظهر اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت خارجا او باقيا ٭

قوله وان كان مقتديا ينوي الصلوة ومتابعته وفي شرح الطحاوي ولو نوى صلوة الامام اجزاه وقام مقام نيتين وذكر شيخ الاسلام رح على خلاف هذا وقال فاما اذا قال نويت صلوة الامام فهذا لا يكفي لصحة الاقتداء به لان هذا تعيين لصلوة الامام وليس باقتدائه فكانه يقول اصلى الصلوة التي يصليها الامام فكان تعيينا لما يصليها الامام لا اقتداء بالامام ومنهم من يقول متى انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاه عن نية الاقتداء الا ان الصحيح ما ذكرنا لان الانتظار متردد قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة فما لم يقصد الاقتداء بالامام لا يصير مقتديا بمجرد الانتظار وقالوا وان اراد تسهيل الامر على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام فيكفيه ذلك فيكون نية للاقتداء به ولما يصليه الامام وفي فتاوى قاضي خان رح والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام **قوله** ففرضه اصابة جهتها هو الصحيح ذكر في المحيط ومن كان غائبا عن الكعبة ففرضه جهة الكعبة لا عينها وهذا قول الشيخ ابى الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي رحمهما الله قال الجرجاني رحمه الله فرض الغائب عنها اصابة عينها لان المأموربه ذلك ولا فصل في النص وثمرة الاختلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة فعنده يشترط وعندهما لا يشترط وهذا لان عند ابي عبدالله لما كانت اصابة عينها فرضا ولا يمكنه اصابة عينها حال غيبة عينها الا من حيث النية شرط نية عينها وعندهما لما كان الشرط اصابة جهتها لمن كان غائبا وذلك يحصل من غير نية العين فلا حاجة الى اشتراط نية (العين)

ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر لتحقق العذر فاشبه حالة الاشتباه فان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها اجتهد لان الصحابة رضوان الله عليهم تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله عم ولان العمل بالدليل الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه

العين ونية الكعبة بعد ما توجه اليها هل يشترط اولا فكان الشيخ ابوبكر محمد بن الفضل يقول بانه يشترط وكان الشيخ ابوبكر محمد بن حامد يقول بانه لا يشترط لجواز الصلوة وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس ونية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال البيت شرط من الشرائط فلا تشترط فيه النية كالوضوء وبعض المشايخ يقول ان كان يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي وان كان في الصحراء فكما قال الفضلي وذكر الزندويسي في نظمه ان الكعبة قبلة من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبلة اهل مكة من يصلي في بيته اوفي البطحاء ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة اهل العالم قال مولانا فخر الدين البديعي رح وهذا على التقريب فاما التحقيق فالكعبة قبلة العالم وقيل مكة وسط الدنيا فقبلة اهل المشرق الى المغرب عندنا وقبلة اهل المغرب الى المشرق وقبلة اهل المدينة الى جهة يمين من توجه الى المغرب وقبلة اهل الحجاز الى يسار من توجه الى المغرب وفي شرح القدوري لمولانا نجم الدين الزاهدي رح ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون صدره لا يفسد ولو حول صدره فسد قالوا وهذا الجواب اليق بقولهما وعند ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يفسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن بقصد الاصلاح يفسد عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله اذا لم يكن بقصد ترك الصلوة لا يفسد مادام في المسجد.

قوله ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر بان اختفى من العدو او غيره ويخاف انه اذا تحرك واستقبل القبلة ان يشعر به العدو جاز له ان يصلي قاعدا او قائما بالايماء او مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذا لو كان مريضا لا يمكنه ان يحول وجهه وليس بحضرته احد يوجهه وكذا لو انكسرت السفينة وبقي على لوح وخاف ان استقبل القبلة يسقط في الماء يباح له في هذه الصورة ان يصلي حيث ما كان وجهه كذا في المحيط

والاستخبار فوق التحري فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لايعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر لتيقنه بالخطأ ونحن نقول ليس في وسعه الا التوجه الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع فان علم ذلك في الصلوة استدار الى القبلة لان اهل قباء لما سمعوا بتحول القبلة استداروا كهيئتهم في الصلوة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى توجه اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدى قبله ٭

قال ومن ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصلى الى المشرق وتحرى من خلفه وصلى كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه المخالفة غير مانعة كما في جوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامه تفسد صلوته لانه اعتقد ان امامه على الخطأ وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام

قوله والاستخبار فوق التحري لان الخبر قد يكون حجة على غيره والتحري لا يكون حجة على غيره وهذا اذا كان المخبر من اهل ذلك الموضع وفي التجنيس رجل كان في المفازة فاشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب ووقع اجتهاده الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لم يلتفت الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره **قوله** فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر فان قيل اذا تحرى في الاواني والثياب ثم ظهر انه اخطأ تجب الاعادة فهلا وجبت الاعادة هنا قلنا الاصل ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا تجب الاعادة وامر القبلة بهذه الصفة الا ترى انها تحولت من بيت المقدس الى الكعبة ثم منها الى جهتها وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت تجب الاعادة فطهارة الاواني والثياب لا يحتمل الانتقال فتجب الاعادة وهذا لان ما يحتمل التحول يجب القول بالتحول بالضرورة ولا كذلك ما لا يحتمل التحول **قوله** من غير نقض المؤدى لان تبدل الرأي بمنزلة النسخ وعمل النسخ يظهر في المستقبل لا في الماضي فكذلك هنا اجتهاده معتبر في المستقبل لا في الماضي والله اعلم ٭

باب صفة الصلوة

فرائض الصلوة ستة

باب صفة الصلوة

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة يقوم بالموصوف فقول القائل زيد عالم وصف لزيد لا صفة له وعلمه القائم به صفته لا وصفه **قوله** صفة الصلوة من قبيل اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة اذ هذه الاوصاف اوصاف ذاتية لما ان عند تمام هذه الاوصاف يتم الصلوة وجاز ان يوصف العرض بالصفات الذاتية كاللونية والعرضية واستحالة البقاء فيقال السواد عرض ولون ومستحيل البقاء وانما لا يوصف بصفات زائدة على الذات كالبقاء والحيوة والقدرة مع ان الافعال الشرعية جواهر فلذلك يوصف بالصحة والفساد والجواز والبطلان والفسخ والاقالة **قوله** فرائض الصلوة ستة الرواية ستة على تاويل الفروض ذكرها بلفظ الفرائض دون غيرها لما انها اعم من الاركان والشروط اذ لفظ الفرائض يتنا ولهما فان الاربعة منها وهي القيام والقراءة والركوع والسجود اركان اصلية والتحريمة شرط جواز الصلوة والقعدة الاخيرة فهي وان كانت فرضا الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة بدليل انها لم يشرع في الركعة الاولى وانما شرعت هي شرطا للتحليل كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في المستصفى وكان شيخنا رحمه الله كثيرا ما يقول لثبوت الشيء بشرط ستة اشياء العين وهو عبارة عن ماهية الشيء والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء والركن وهو الاثر والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة هنا والاركان القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل الآدمي المكلف والشرط ما تقدم من طهارة البدن والثوب وغير ذلك والحكم الجواز في الدنيا والثواب في الآخرة والسبب الاوقات.

التحريمة لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين والقراءة لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا واسجدوا والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد لقوله عليه السلام لابن مسعود رض حين علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك علق التمام بالفعل قرأ او لم يقرأ **قال** وما سوى ذلك فهو سنة اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها

ثم من العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما لا تحريمة لها كالزكوة والصوم * **قوله** التحريمة والتحريم جعل الشيء محرما والهاء لتحقيق الاسمية كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله وانما اختصت التكبيرة الاولى بهذا الاسم لان بها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع **قوله** علق التمام بالفعل قرأ او لم يقرأ لان معناه اذا قلت هذا وانت قاعد او فعلت هذا اي تعدت لاجماعنا انه لا يقول هذا الا في القعود ولقوله عليه السلام لعبدالله بن عمرو بن العاص اذا رفعت رأسك من السجدة الاخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلوتك علق تمام الصلوة به فعلم ان المفروض هو القعدة وقول من قال علق التمام باحدهما فيكون احدهما وهو القعدة او القعدة مع القراءة فرضا غير وارد لان هذا قول يخالف الاجماع اذ لم يقل احد بفرضية قراءة التشهد انما الخلاف في القعدة هل هي فرض ام لا عندنا فرض وعند مالك رحمه الله ليس بفرض فان قيل كيف ثبتت الفرضية بخبر الواحد وفي اتصاله شبهة كما في قوله عليه السلام خللوا اصابعكم ولا صلوة الا بفاتحة الكتاب قلنا هذا الخبر وقع بيانا لمجمل قوله تعالى اقيموا الصلوة على ما ذكر في الاسرار فكان ثبوت الفرضية بالنص لا به كما في قدر مسح الرأس **قوله** اطلق اسم السنة وفيها واجبات هذا اذا اراد بقوله وما سوى ذلك الاشارة الى الفرائض المذكورة كما ذكرنا ويحتمل ان يكون اشارة الى مقدار التشهد فيكون معناه وما سوى مقدار التشهد من القعود الذي يصلي فيه على النبي عليه الصلوة والسلام ويدعو ويسلم (قوله)

ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقعدة الاولى وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة والقنوت في الوتر وتكبيرات العيدين والجهر فيما يجهر فيه والمخافتة فيما يخافت فيه ولهذا تجب سجدتا السهو بتركها هذا هو الصحيح وتسميتها سنة في الكتاب لما انه ثبت وجوبها بالسنة ٥

قال واذا شرع في الصلوة كبر لما تلونا وقال عليه السلام تحريمها التكبير وهو شرط عندنا خلافا للشافعي رحمه الله حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع عندنا

قوله ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال وهي السجدة الثانية اي في ركعة احترازعما شرع غيرمكررفيها كالركوع فان الركوع بعد السجود لايقع معتدابه بالاجماع **قوله** هذا هوالصحيح احترازعن جواب القياس في تكبيرات العيدين والقنوت فان فيهما القياس والاستحسان وذكرفي المبسوط في باب السهووان سهى فيها عن قراءة التشهد في القعدة الاولى اوتكبيرات العيد اوقنوت الوترففي القياس ان لا يسجد للسهولان هذه الاذكار سنة فبتركها لا يتمكن كثيرنقصان في الصلوة كما اذاترك الثناء والتعوذ وهذا لان مبنى الصلوة على الافعال دون الاذكار وسجود السهو عرف بفعل رسول الله عليه السلام ومانقل ذلك عنه الافي الافعال وجه الاستحسان ان هذه السنة تضاف الى جميع الصلوة فقال تكبيرات العيد وقنوت الوتروتشهد الصلوة فبتركهايتمكن النقصان والتغيرفي الصلوة فاما ثناء الافتتاح فغيرمضاف الى الصلوة فبتركه لا يتمكن النقصان في الصلوة **قوله** واذا شرع في الصلوة اي اراد الشروع **قوله** حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع ذكرالعلامة الزاهدي رحمه الله في شرحه للقدوري باطل بنص يجوزاداء صلوة كثيرة بتكبيرة واحدة خلافا للشافعي رح حتى لوبنى على الظهر ركعتين اوالعصراوفائتة اوعلى النفل نفلا اجزاه

هو يقول يشترط لها ما يشترط لسائر الاركان وهذا آية الركنية ولنا انه عطف الصلوة عليه فى النص
(وهو قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى) ومقتضاه المغايرة ولهذا لا يتكرر كتكرر الاركان

وذكر فخر الاسلام في اول الجامع الصغير في مسئلة السهو ان بناء الفرض على فرض آخر لا يجوز فقال ولو كان على رجل فوائت فصلى الظهر ثم قام منه الى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يصر شارعا فى العصر لان احرام الظهر لا ينتظم العصر كما ينتظم النفل وذكر القاضي الامام ابو زيد رحمه الله فى الاسرار والفرض وان انقضى فهو حرام بعد ذلك فجاء شرط الصلوة وان لم يكن ثبت للنفل ابتداء كما يتأدى النفل بطهارة الفرض وكذا الفرض الا ان فرضا آخر لا يتأدى به ههنا لانه مع كونه شرطا فهو عقد على الاداء كعقد الاجارة على عمل والعقد على الفرض يتضمن النفل لانه صلوة مثل النفل وزيادة فمن حيث انه صلوة فالباب واحد فتجوز الزيادة ما شاء الا انه يكره له ذلك اي بناء النفل على تحريمة الفرض لترك التحلل عن الفرض على الوجه المشروع وهو التسليم كما يكره له اذا تكلم ولم يسلم وفي شرح البزدوي لا يجوز اداء فرضين بتكبيرة وقال ابو الفضل الكرماني رحمه الله لا يجوز بناء الفرض على الفرض ولا الفرض على النفل دون عكسه كالاقتداء وفي قنية المنية بعلامة شمر (شرف الائمة المكي) وفيه اي وفي شرح قاضي الصدر يصح بناء العصر على تحريمة الظهر وبناء الفرض على تحريمة النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبيرة شرط عندنا وعند الشافعي رحمه الله ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة شب (شرح ابوذر) مثله •

قوله هو يقول يشترط لها ما يشترط لسائر الاركان اي من الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والوقت **قوله** ولنا انه عطف الصلوة عليه فى النص وهو قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى •

(قوله)

ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي عليه السلام واظب عليه وهذا اللفظ يشير الى اشتراط المقارنة وهو المروي عن ابي يوسف رح والمحكي عن الطحاوي رحمه الله والاصح انه يرفع اولا ثم يكبر لان فعله نفي الكبرياء عن غير الله تعالى والنفي مقدم ويرفع يديه حتى يحاذي بابهاميه شحمة اذنيه وعند الشافعي رحمة الله عليه يرفع الى منكبيه وعلى هذا تكبيرة القنوت والاعياد والجنازة له حديث ابي حميد قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كبر رفع يديه الى منكبيه ولنا رواية وايل بن حجر والبراء وانس رضي الله تعالى عنهم ان النبي عليه السلام كان اذا كبر رفع يديه حذاء اذنية ولان رفع اليد لاعلام الاصم وهو بما قلناه وما رواه يحمل على حالة العذر والمرأة ترفع حذاء منكبيها هو الصحيح لانه استرلها فان قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او غيره من اسماء الله تعالى اجزاه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

قوله ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام قال الامام بدر الدين رحمة الله عليه الدليل عليه ان من وقع في البحر ولم يصل الماء الى اعضاء وضوئه فكبر رغمس في الماء ورفع وصلى بالايماء تجوز صلوته وان كان حالة التكبير غير متوضئ **قوله** وهو المروي عن ابي يوسف رحمة الله عليه اي انه قال والمحكي عن الطحاوي رحمه الله اي انه كان يفعل هكذا **قوله** والنفي مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة الا ان ابا يوسف رحمة الله عليه يقول ثبت التقدم هناك ضرورة الكلام ولا ضرورة هنا **قوله** حذاء منكبيها هو الصحيح هذا احتراز عن رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمهما الله انها ترفع يديها حذاء اذنيها كالرجل لان كفها ليست بعورة *

(قوله)

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير لم يجزه الا الله اكبر والله الاكبر والله الكبير وقال الشافعي رح لا يجوز الا بالاولين وقال مالك رح لا يجوز الا بالاول لانه هو المنقول والاصل فيه التوقيف والشافعي رح يقول ادخال الالف واللام ابلغ في الثناء فقام مقامه وابو يوسف رح يقول ان افعل وفعيلا في صفاته تعالى سواء بخلاف ما اذا كان لا يحسن لانه لا يقدر الا على المعنى ولهما ان التكبير هو التعظيم لغة وهو حاصل

فان افتتح الصلوة بالفارسية او قرء فيها بالفارسية او ذبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية اجزاه عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا لا يجزيه الا في الذبيحة وان لم يحسن العربية اجزاه اما الكلام في الافتتاح فمحمد مع ابي حنيفة رح في العربية ومع ابي يوسف رح في الفارسية لان لغة العرب لها من المزية ما ليس لغيرها واما الكلام في القراءة فوجه قولهما ان القرآن اسم لمنظوم عربي كما نطق به النص الا ان عند العجز عنه يكتفى بالمعنى كالايماء بخلاف التسمية لان الذكر يحصل بكل لسان ولابي حنيفة رح قوله تعالى وانه لفي زبر الاولين ولم يكن فيها بهذه اللغة ولهذا يجوز عند العجز الا انه يصير مسيئا لمخالفة السنة المتوارثة

قوله وقال ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لم يجز الا كذا ولم يذكر في الكتاب الله كبير وبه ينعقد ايضا عنده ولم يفصل بين ما اذا كان يعلم ان الصلوة تفتتح بالتكبير اولا يعلم وذكر في كتاب الصلوة وقال ابو يوسف رح اذا كان يحسن التكبير ويعلم ان الصلوة تفتتح بالتكبير لا يصير شارعا الا بما ذكرنا من الالفاظ فاما اذا كان لا يعرف الافتتاح بالتكبير تجزيه وان كان يحسن التكبير وذكر فخر الاسلام رحمه الله فالصحيح ما ذكره ههنا اي في الجامع الصغير لان الجهل لا يجعل عذرا في دار الاسلام وفي شرح الزاهدي في هذه المسئلة خمسة اقوال عند مالك لا يدخل في الصلوة الا بقوله الله اكبر لانه هو المنقول وقال الشافعي رحمه الله بلفظين الله اكبر الله الاكبر

ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لما تلونا والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات

لانه ابلغ من الاولى وقال ابو يوسف رح بثلثة الفاظ الله اكبر الله الاكبر الله الكبير وقال محمد رحمة الله تعالى عليه بكل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى كقوله الرحمن اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله وقال ابوحنيفة رحمه الله باسم من اسمائه كلفظة الله او الرحمن وهو الصحيح لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى علق الفلاح بذكر اسمه معقبا بالصلوة وقد حصل ثم اختلفت الروايات والمشايخ ان الشروع عنده بالاسماء الخاصة او بها وبالمشتركة كالرحيم والكريم والاظهر والاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي رحمه الله وافتى به المرغيناني وعن الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انه اذا قال الله ولم يزد عليه صار شارعا وهكذا كل اسم من اسماء الله تعالى التسعة والتسعين وفي القنية المنية ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به ذات الله تعالى يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاحتمالات *

قوله ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح هذا احترازعن قول ابي سعيد البردعي رحمه الله فانه قال انما جوز ابوحنيفة رحمه الله القراءة بالفارسية دون غيرها من الالسنة لقرب الفارسية من العربية وقال الكرخي رحمه الله والصحيح النقل الى اي لغة كانت وقال الامام المحبوبي رحمه الله الخلاف فيمن لا يتهم بشيء منه وقد قرأ في الصلوة كلمة بالفارسية او اكثر منها واما لو اعتاد قراءة القرآن اوكتابة المصحف بالفارسية يمنع منه اشد المنع حتى ان واحدا من اهل الاهواء في زمان الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله كتب فتوى وبعثها اليه ان الصبيان في زماننا يشق عليهم التعلم باللغة العربية هل يجوز لنا ان نعلمهم بالفارسية فقال للمستفتي ارجع حتى نتأمل ثم استحب من حاله فاذا هو كان معروفا بفساد مذهبه

والخلاف فى الاعتداد ولا خلاف في انه لا فساد ويروى رجوعه في اصل المسئلة الى قولهما وعليه الاعتماد والخطبة والتشهد على هذا الاختلاف وفى الاذان يعتبر التعارف ولو افتتح الصلوة باللهم اغفرلي لا تجوز لانه مشوب بحاجته فلم يكن تعظيما خالصا ولو قال اللهم فقد قيل يجزيه لان معناه يا الله وقيل لا يجوز لان معناه يا الله آمنا بخير فكان سؤالاه

فاعطى لواحد من خدامه سكينا فقال اقتله بهذا ومن اخذك به فقل ان فلانا امرني به ففعل فجاء بشرطي اليه وقال ان الامير يدعوك فذهب الشيخ اليه فقص القصة وقال ان هذا كان يريد ان يبطل كتاب الله تعالى فخلع له الامير وجازاه بالخير ومشايخ بلخ رحمه الله اخذوا في هذه المسئلة بقولهما وهو مختار الفقيه ابى الليث رحمه الله وكذا ذكر الامام فخرالدين قاضي خان رحمه الله فى الجامع الصغير وكان الشيخ ابوبكر محمد بن الفضل يقول الخلاف فيما اذا جرى على لسانه من غير قصد اما من تعمد ذلك يكون زنديقا او مجنونا فالمجنون يداوى والزنديق يقتل •

قوله والخلاف فى الاعتداد ولا خلاف في انه لافساد كذا ذكر فى المحيط ايضا وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي والقاضي فخرالدين رحمهما الله انه لا يفسد عندهما وذكر ابوبكر الرازي انه رجع الى قولهما وهو الصحيح

قوله وفى الاذان يعتبر التعارف ذكر فى المبسوط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انه لواذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذان جاز وان كانوا لا يعلمون ذلك لم يجز لان المقصود هو الاعلام ولم يحصل **قوله** ولو افتتح الصلوة باللهم اغفرلي لم يجز وكذا بقوله استغفرالله اواعوذ بالله اوانا لله اولا حول ولا قوة الا بالله اوماشاء الله لا يصير شارعا بلا خلاف (قوله)

قال ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه الصلوة والسلام ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمة الله تعالى عليه فى الارسال وعلى الشافعي رحمة الله تعالى عليه فى الوضع على الصدر

قوله ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة وقال شيخ الاسلام رحمه الله يجب ان يعلم بان فى الاعتماد اربع مسائل احدها انه هل يضع يده اليمنى على اليسرى فى الصلوة ام لا ؛ والثانية كيف يضع ؛ والثالثة اين يضع ؛ والرابعة متى يضع ؛ اما الاولى فعلى قول علمائنا الثلاثة السنة ان يعتمد بيده اليمنى على اليسرى وقال مالك رحمه الله بانه يرسل ارسالا وان شاء اعتمد فالارسال عند مالك رح عزيمة والاعتماد رخصة وفى المبسوط الاعتماد سنة الا على قول الاوزاعي فانه كان يقول يتخير المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انما امروا بالاعتماد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطولون القيام وكان ينزل الدم الى رؤس اناملهم اذا ارسلوا والمذهب عند علمائنا انه سنة واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انا معشر الانبياء امرنا بان نأخذ شمائلنا بايماننا فى الصلوة وقال علي رضي الله عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة فى الصلوة ؛ واما صفة الوضع وهي المسئلة الثانية ففى الحديث المرفوع لفظ الاخذ وفي حديث علي رضي الله عنه لفظ الوضع واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليكون عاملا بالحديثين ؛ واما موضع الوضع وهو المسئلة الثالثة فالافضل عندنا تحت السرة وعند الشافعي رحمه الله الافضل ان يضع يديه على الصدر لقوله تعالى فصل لربك وانحر قيل المراد وضع اليمين على الشمال على النحر وهو الصدر ولانه موضع نور الايمان فحفظه بيده فى الصلوة اولى ولنا حديث علي رضي الله تعالى عنه كما روينا والسنة اذا اطلقت ينصرف فى الاغلب

ولان الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود ثم الاعتماد سنة القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى لا يرسل حالة الثناء والاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو الصحيح فيعتمد في حالة القنوت وصلوة الجنازة ويرسل في القومة وبين تكبيرات الاعياد

الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوضع تحت السرة ابعد عن التشبه باهل الكتاب واقرب الى ستر العورة فكان اولى والمراد بقوله تعالى وانحر نحر الاضحية بعد صلوة العيد ولئن كان المراد بالنحر الصدر فمعناه ضع بالقرب من النحر وذلك تحت السرة ثم في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام وروي عن محمد رحمه الله انه سنة القراءة ويتبين هذا في المصلي بعد التكبير وهي المسئلة الرابعة فعند محمد رحمه الله يرسل يديه في حالة الثناء فاذا اخذ في القراءة اعتمد وفي ظاهر الرواية كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد ‌•

قوله ولان الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم بشهادة العرف **قوله** وما لا فلا هو الصحيح احتراز عن قول الامام الزاهدي ابي حفص الفضلي وعن قول اصحاب الفضلي فقال ابو حفص رحمه الله السنة في صلوة الجنازة وفي تكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود الارسال وقال اصحاب الفضلي منهم القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله والحاكم عبد الرحمن الكاتب والامام الزاهد عبد الله الخيرآخري رحمه الله السنة في هذه المواضع الاعتماد وقالوا من مذهب الروافض الارسال من اول الصلوة فنحن نعتمد مخالفة لهم وكان شمس الائمة الحلوائي رحمه الله يقول كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الثناء والقنوت وصلوة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيد فالسنة فيه الارسال وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي والصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الائمة رحمهم الله كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضيخان رحمه الله فكما فرغ من التكبير (يضع)

ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وعن ابي يوسف رح انه يضم اليه قوله اني وجهت
وجهي الى آخره لرواية علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولهما
رواية انس رضي الله عنه ان النبي صلعم كان اذا افتتح الصلوة كبر وقرأ سبحانك اللهم
وبحمدك الى آخره ولم يزد على هذا وما رواه محمول على التهجد وقوله وجل ثناؤك
لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض والاولى ان لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير

يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العيد وتكبيرات الجنازة
والقنوت ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وفي الكافي للعلامة النسفي
رحمه الله ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيد اتفاقا.
قوله ثم يقول سبحانك اللهم سبحان في الاصل مصدر ثم صار علما للتسبيح وهو
منصوب بفعل لازم اضماره وبحمدك في موضع الحال اي نسبح حامدين لك لانه
لولا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من عبادتك كذا في الكشاف **قوله** وجهت
وجهي الى آخره هذا الذكر هو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
حنيفا وما انا من المشركين ان صلوتي ونسكي ومحيائي ومماتي لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين كذا في المبسوطين وقال في مبسوط شيخ
الاسلام رحمه الله ولا يغير شيئا من ذلك الى آخر الآية الا انه اذا انتهى الى قوله
وانا اول المسلمين يجب ان يغير ويقول وانا من المسلمين ولو قال وانا اول المسلمين
اختلف المشايخ فيه فمنهم من يقول يفسد صلوته لانه كذب ومنهم من يقول لا يفسد
لانه يحمل على انه اراد به قراءة ما في القرآن لا الانباء عن نفسه وابو يوسف رحمه الله
يقول الاخبار وردت بهما فاجمع بينهما عملا بالاخبار كلها وجعل البداءة بالتسبيح
اولى في بعض الروايات لان القرآن ورد به وهو قوله وسبح بحمد ربك حين يقوم
وفي رواية تخير ان شاء اتى قبل الثناء وان شاء بعده.

(قوله)

لتتصل النية به هو الصحيح ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعناه اذا اردت قراءة القران والاولى ان يقول استعيذ بالله ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ بالله ثم التعوذ تبع للقراءة دون الثناء عند ابي حنيفة ومحمد رح لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لابي يوسف

قوله لتتصل النية به هو الصحيح احتراز عن قول بعض المتأخرين فانه يقولها قبل التكبير ومنهم الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه ابلغ فى العزيمة وبهذا لقن العوام من الناس هذا الذكر ليقوم مقام النية وليكون عملا بما روي عنه فى الاخبار ومنهم من يقول لا يستحب ذلك لانه يؤدي الى ان يطول مكثه فى المحراب قائما مستقبل القبلة ولا يصلي وهذا مذموم شرعا فانه روي عن النبي عليه السلام انه قال مالي اراكم سامدين متحيرين كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح **قوله** والاولى ان يقول استعيذ بالله في شرح العلامة الزاهدي والكلام فيه في ثلثة مواضع احدها في اصله عندنا يتعوذ وعند مالك رحمه الله لا يتعوذ ولا يسمي والثاني في موضعه وهو ان يتعوذ قبل القراءة لما ذكرنا وعند اصحاب الظواهر وحمزة المعري بعده والثالث في لفظه باطل واختيار ابي عمرو وعاصم وابن كثير اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزاد حفص من طريق هبيرة اعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم واختار نافع وابن عامر والكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم واختار حمزة استعيذ بالله من الشيطان الرجيم وعليه الفتوى والاختيار وبه وردا عم الاخبار والآثار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والكلام فى التسمية في مواضع منها انها من القرآن عندنا وعند مالك رحمه الله ليست من القرآن والثاني في انها ليست من الفاتحة ومن رأس كل السورة لكنها انزلت للفصل بين السور وقال الشافعي رحمه الله انها من الفاتحة وفي سائر السور قولان والثالث انه لا يجهر بها فى الصلوة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وفي خارج الصلوة اختلاف الروايات والمشايخ فى التعوذ (و)

قال ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا نقل في المشاهير ويسر بهما لقول ابن مسعود رضي الله عنه اربع يخفيهن الامام وذكر منها التعوذ والتسمية وآمين وقال الشافعي رحمه الله يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة لما روي ان النبي عليه السلام جهر في صلوته بالتسمية

والتسمية وقيل يخفي التعوذ دون التسمية والصحيح انه يتخير فيهما ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما الا حمزة فانه يخفيهما والرابع ان المصلي يسمي في اول كل ركعة وعن ابي حنيفة ان التسمية حسن بين السورتين وفي رواية الحسن عنه يسمي في الركعة الاولى ثم لا يعيد قال الحسن والاحسن ان يسمي في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمي مرة في الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا فاحشا عرفه من تأمل في كتب اصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلى عن ابي حنيفة رحمهم الله انه تجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولي وفي روايتهما ورواية الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله لا يجب الا عند الافتتاح فان قرأها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح انه تجب التسمية في كل ركعة ولا يقرأها بين السورتين عند هم الا في صلوة المخافتة عند محمد رح واما وجوبها خارج الصلوة فالصحيح من الاقوال انها تجب واجمع القراء انه يقرأها في اول الفاتحة وكذا في سائر السور الا حمزة وابا عمرو في احدى الروايتين والخامس انها آية كاملة على الاصح في جميع الاقوال الا في قول من لا يجعلها من القرآن الا في سورة النمل والصحيح انها آية في حق جواز الصلوة وحرمتها على الجنب والحائض وذكر بكر ان الاصح انها آية في حق الحرمة لا في حق جواز الصلوة بها فان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط باخبار الآحاد وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر وان كبر وتعوذ ونسي الثناء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي الثناء والتعوذ والتسمية لفوات محلها ولا سهو عليه وقيل يجب وان كبر وتعوذ ثم سجد يسمي وان كبر وسجد ثم يسمي لا يتعوذ وكذا ان كبر وسمي ثم سجد *

قوله ويسر بهما في المغرب اسر الحديث اخفاه واما يسر بهما بزيادة الباء فسهو

قلنا هو محمول على التعليم لان انسا رضي الله عنه اخبر انه عليه السلام كان لا يجهر بها ثم عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يأتي بها في اول كل ركعة كالتعوذ وعنه انه يأتي بها احتياطا وهو قولهما ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد رحمة الله تعالى عليه فانه يأتي بها في صلوة المخافتة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة او ثلث آيات من اي سورة شاء فقراءة الفاتحة لا تتعين ركنا عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه فى الفاتحة ولمالك رحمه الله فيهما له قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي رحمه الله قوله عليه السلام لاصلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا قوله تعالى فاقرؤا ماتيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما.

قوله قلنا هو محمول على التعليم اي على تعليم انها بين التعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالتكبير للاعلام وقد روي ان عمر رضي الله عنه حين اتاه وفد العراق جهر بالثناء وانما جهر للتعليم **قوله** ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة في شرح الزاهدي واختلف فى القراءة على خمسة اقوال قال الاصم وابن عيله ليست بفرض اصلا حتى لولم يقرأ فى الصلوة مع القدرة يجزيه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه فرض فى الركعات كلها وقال الحسن البصري رحمه الله فرض في ركعة واحدة وقال مالك رحمه الله فرض في ثلث ركعات وقال اصحابنا رح فرض فى الركعتين من غير تعين **قوله** خلافا للشافعي رحمة الله عليه فى الفاتحة قال الشافعي رحمه الله بتعين الفاتحة ركنا حتى لو ترك حرفا منها في ركعة لا تجوز صلوته **قوله** والزيادة عليه بخبر الواحد فان قيل لم قلت بانه خبر الواحد بل هو مشهور لان العلماء تلقته بالقبول فتجوز الزيادة بمثله قلنا انما تجوز الزيادة على الكتاب بالخبر المشهور اذا كان محكما واما اذا كان محتملا فلا وهذا (الحديث)

وإذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها المؤتم لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا ولا متمسك لمالك رحمه الله في قوله عليه السلام واذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين من حيث القسمة لانه قال في آخره فان الامام يقولها •

قال ويخفونها لما رويناه من حديث ابن مسعود رضي تعالى الله عنه ولانه دعاء فيكون مبناه على الاخفاء والمد والقصر فيه وجهان والتشديد خطأ فاحش

الحديث محتمل لان مثل هذا الكلام يذكر لنفي الجواز كما قال لا صلوة الا بالطهور ويذكر لنفي الفضيلة كما قال لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد ولما كان كذلك صار محتملا وبالمحتمل لا تجوز الزيادة على الكتاب كذا في طريقة البزعري ومبسوط شيخ الاسلام رح •

قوله آمين وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وروي عن ابي حنيفة رحمة الله انه لا يقول الامام آمين انما يقول المأموم وذلك لان الامام داع والمأموم مستمع وانما يؤمن المستمع لا الداعي كما في سائر الادعية خارج الصلوة واما قوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا سمي الامام مؤمنا باعتبار التسبيب والمسبب يجوز ان يسمى باسم المباشر كما يقال بنى الامير دار المدينة **قوله** ويخفونها وقال الشافعي رحمه الله يجهر بها الامام في الصلوة التي يجهر فيها بالقراءة والمأموم يخافت هكذا ذكر المزني رحمه الله في مختصره وذكر في الخلاصة الغزالية ومن سنن الصلوة ان يجهر بالتأمين في الجهرية ومذهبنا مذهب عمر وعلي وعبدالله بن مسعود رض قال عبد الله ترك الناس الجهر بالتأمين وما تركوا الا لعلمهم بالنسخ **قوله** لما روينا من حديث بن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو اربع يخفيهن الامام **قوله** ولانه دعاء فان معناه اللهم اجب دليله قوله تعالى قد اجيب دعوتكما سماهما داعيين وموسى عم كان داعيا وهارون عم مؤمنا ولذا سمع المقتدي من الامام ولا الضالين في صلوة لا يجهر فيها هل يؤمن فعن بعض المشائخ انه لا يؤمن وعن الفقيه ابي جعفر يؤمن كذا في المحيط **قوله** والتشديد خطأ فاحش

قال ثم يكبر ويركع وفي الجامع الصغير يكبر مع الانحطاط لان النبي ع م كان يكبر عند كل خفض ورفع ويحذف التكبير حذفا لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لكونه استفهاما وفي آخره لحن من حيث اللغة ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه لقوله ع م لانس رض اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج اصابعك ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ ولا الى الضم الا في حالة السجود

اي في هذا الموضع لا في نفسه فانه في نفسه لغة صحيحة بمعنى قاصدين قال الله تعالى ولا آمين البيت الحرام ويفسد به الصلوة عندهما خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وفي الكافي والمد فيه بلا تشديد اختيار الفقهاء والقصر اختيار اهل اللغة ۔

قوله وفي الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط والارتفاع ومن داب هذا الكتاب انه اذا وقع نوع مخالفة بين رواية الجامع الصغير وبين رواية القدوري يصرح بذكر الجامع الصغير ثم المخالفة هنا هي ان الاول يشير الى ان التكبير في محض القيام كذا قال بعض مشايخنا وهكذا ذكر في المحيط مستدلا بقول محمد رحمه الله اذا اراد ان يركع يكبر والثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الانحطاط لان مع للمقارنة وبه قال بعض مشايخنا ايضا وقيل يكبر عند الخرور بحيث يكون ابتداؤه عند ابتداء الخرور وانتهاؤه عند انتهائه وقال الطحاوي يخر راكعا مكبرا وفي خزانة الاكمل لا يكره وصل القراءة بتكبير الركوع وفي غريب الرواية كان ابراهيم يصل خاتمة السورة بتكبير الركوع وعن ابي يوسف رحمه الله ربما وصل وربما ترك وقال ابو جعفر يصلهما وصلا وانما ترك ابو يوسف رح الافضل تعليما للرخصة **قوله** خطأ من حيث الدين لكونه استفهاما ويفسد به الصلوة ويكفر به لو تعمده لان هذا يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته وهو بكفر وفي آخره لحن من حيث اللغة اي عدول عن سنن الصواب حتى قال مشايخنا (رح)

وفيما وراء ذلك يترك على العادة ويبسط ظهره لان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع رأسه ولاينكسه لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يصوب رأسه ولا يقنعه ويقول سبحان ربي العظيم ثلثا وذلك ادناه لقوله عليه الصلوة والسلام اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤتم ربنا لك الحمد ٭

رح لو ادخل المد بين الباء والراء في لفظ اكبر عند افتتاح الصلوة لا يصير شارعا ٭

قوله وفيما وراء ذلك يترك على العادة اي عند الافتتاح وعند القعود وفيه رد على قول من قال يفرج عند الافتتاح **قوله** ولا يرفع رأسه ولا ينكسه معناه يسوي رأسه بعجزه لانه مأمور بالاعتدال في الركوع والاعتدال فيه ان يكون ظهره مستويا من الجانبين لا يرفع عجزه اعلى من رأسه ولا رأسه اعلى من عجزه كذا في المبسوط **قوله** وذلك ادناه هذا من تتمة الحديث ثم بين المصنف رحمه الله ان مراد رسول الله عليه السلام من قوله ادناه اي ادنى كمال الجمع وادنى كمال السنة لا ان يكون المراد ادنى ما يجوز به الصلوة او يقام به الواجب لانه لا يمكن اثبات فرضية التسبيح بهذا الخبر لانه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ولا اثبات الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لم يعلمه ذلك الاعرابي حين علمه الفرائض والواجبات ولو كان القول به ثلث مرات من الواجبات لعلمه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان سبح مرة واحدة روي عن محمد رحمه الله انه قال يكره ذلك وقال ابو مطيع البلخي تلميذ ابي حنيفة رحمه الله لو نقص من ثلث في تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلوته وذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان نظير القيام فوجب ان يحله ذكر مفروض قياسا على القيام ٭ (قوله)

ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقالا يقولها في نفسه لما روى ابوهريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكرين ولانه حرض غيره فلاينسي نفسه وله قوله عليه الصلوة والسلام اذاقال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا لا يأتي المؤتم بالتسميع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولانه يقع تحميده بعد تحميد المقتدي وهوخلاف موضوع الامامة والذي رواه محمول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وان كان يروى الاكتفاء بالتسميع ويروى بالتحميد والامام بالدلالة عليه اتى به معنى

قوله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رح فان قيل ما جواب ابي حنيفة رح عما روي عن ابن مسعود رض خمس يخفيهن الامام وفي رواية اربع يخفيهن الامام وذكر منها التحميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وحديث القسمة معروف ومرفوع الى النبي ع م برواية ابي موسى الاشعري رض فيرجح عليه **قوله** والمنفرد يجمع بينهما في الاصح احتراز عن القولين الآخرين المذكورين بعده احدهما الاكتفاء بالتسبيح والثاني الاكتفاء بالتحميد قال شيخ الاسلام رح والاصح عند ابي حنيفة رح ان المنفرد يأتي بالتحميد لا غير وفي البحر المحيط في التحميد اربع روايات ربنا لك الحمد ربنا ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا ولك الحمد قال العلامة شمس الايمة الحلوائي رحمه الله ثم في الرواية التي تجمع بينهما يأتي بالسمع حالة الارتفاع واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد وهكذا رواه زين المشايخ في اذكار الصلوة عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يفعل كذلك وفي شرح الزاهدي فان قلت روي عن النبي صلي الله عليه وسلم انه كان عند كل خفض ورفع ولم يترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عد في المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي روضة الناطفي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي عليه السلام وابابكر وعمر

قال ثم اذا استوى قائما كبر وسجد اما التكبير والسجود فلما بينا واما الاستواء قائما فليس بفرض وكذا الجلسة بين السجدتين والطمانينة في الركوع والسجود وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رحمه الله يفترض ذلك كله وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام قم فصل فانك لم تصل قاله لاعرابي حين اخف الصلوة ولهما ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فتتعلق الركنية بالادنى فيهما وكذا في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي آخر ما روي تسمية اياه صلوة حيث قال وما نقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلوتك

عمر وعليا وابا هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي رح وكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بها من بعد رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بها منصوص ايضا فقد ذكر رحمه الله في خزانة الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وان يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير اولم يكن جمعا بين الروايات والآثار والاخبار .

قوله اما التكبير والسجود فلما بينا يريد به ما ذكر من قوله لانه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع وقوله تعالى واركعوا واسجدوا **قوله** فتتعلق الركنية بالادنى اي بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع والسجود **قوله** وكذا في الانتقال اي يتعلق الجواز بادنى ما يقع عليه اسم الانتقال اذ هو غير مقصود بل هو وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده ولما لم يكن مقصودا شرط ادنى ما يحصل به الانتقال فشرط رفع الرأس من السجود ليتحقق الانتقال لان رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بلا رفع الرأس بان سجد على وسادة فنزعت الوسادة من تحت رأسه وسجد على الارض يجوز

نو

ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمانينة في تخريج الجرجاني رح وفي تخريج الكرخي رح واجبة حتى تجب سجدتا السهو بتركها ساهيا عنده ويعتمد بيديه على الارض لان وايل بن حجر وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه فسجد وادعم على راحتيه ورفع عجيزته قال ووضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء اذنيه لما روي انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك قال وسجد على انفه وجبهته لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه فان اقتصر على احدهما جاز عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقالا لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر وهو رواية عنه لقوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وعد منها الجبهة ولابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو المأمور به الا ان الخد والذقن خارج

قوله ثم القومة والجلسة سنة اي القومة بعدما رفع رأسه من الركوع والجلسة بين السجدتين سنة عندهما وكذا الطمانينة في الركوع والسجود عند عبد الله الجرجاني اعتبارا لهذه الطمانينة بالطمانينة التي في القومة والجلسة فهي سنة اجماعا فكذا هذه والكرخي فرق بينهما وقال الركوع والسجود ركنان مقصودان والطمانينة شرعت لتكميلهما فيجعل المكمل واجبا كما قلنا في الفاتحة والانتقال ركن شرع لغيره فشرع اكماله بالسنة كالتثليث في الطهارة ليظهر التفاوت بين المكملين كما ظهر التفاوت بين الركنين فعند الكرخي رحمه الله لما كانت واجبة يجب بترك الطمانينة ساهيا سجود السهو وعند الجرجاني رحمة الله عليه لما كانت سنة لا يجب **قوله** لان وايل بن حجر الحجر بضم الحاء وبعدها الجيم كذا في المغرب وصف اي بالفعل فسجد اي وايل ويضع اولا ما كان اقرب الى الارض الركبة ثم اليد ثم الوجه وعند الرفع يرفع اولا ما كان ابعد من الارض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه **قوله** لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء القدمين والركبتين واليدين والجبهة (قوله)

والمذكور فيما روي الوجه في المشهور ووضع اليدين والركبتين سنة عندنا لتحقق السجود دونهما واما وضع القدمين فقد ذكر القدوري رحمه الله انه فريضة في السجود **قال** فان سجد على كور عمامته وفاضل ثوبه جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته ويروى انه صلى الله عليه صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الارض وبردها ويبدي ضبعيه لقوله صلى الله عليه وابد ضبعيك ويروى وابدمن الابداد وهو المد والاول من الابداء وهو الاظهار ويجافي بطنه عن فخذيه لانه عليه السلام كان اذا سجد جافى حتى ان بهمة لو ارادت ان تمر بين يديه لمرت وقيل اذا كان في الصيف لا يجافي كيلا يؤذي جاره ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة لقوله عليه السلام اذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه لقوله عليه السلام

قوله والمذكور فيما روي الوجه في المشهور والسجود مأمور به والحديث ورد بيانا ان هذه الاعضاء محال السجدة والمذكور فيه الوجه والمراد به البعض والخد والذقن خارج بالاجماع ثم اذا اقتصر على الجبهة جاز فكذا اذا اقتصر على الانف وصار ترك الجبهة كترك اليدين والركبتين ولانا اجمعناه انه يجوز الاقتصار على الانف بعذر فلو لم يكن الانف مسجدا لما جاز الاقتصار عليه كالذقن والخدين ولان الجبهة عظم مثلث والانف طرفها الثالث فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكر الفقيه ابوجعفر رح فكذا على الانف وفي المحيط ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يكفيه ان يسجد على ما لان منه وهو الارنبة وان عليه ان يمكن ما صلب منه ؞ ثم السنة في السجود عندنا ان يسجد على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين وقال زفر والشافعي رحمهما الله وهو واجب لحديث ابن عباس رضي الله عنه ولنا ان مطلق السجود لا يستدعي وضع اليد والركبة لغة ولهذا تصح صلوة المكفوف بالاجماع

اذا سجد احدكم فليقل في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر لانه عليه السلام كان يختم بالوتر وان كان اماما لا يزيد على وجه يمل القوم حتى لا يؤدي الى التنفير ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة لان النص يتناولهما دون تسبيحاتهما فلا يزاد على النص والمرأة تنخفض في سجودها و تلزق بطنها بفخذها لان ذلك استر لها قال ثم يرفع رأسه ويكبر لما روينا فاذا اطمأن جالسا كبر وسجد لقوله عليه الصلوة والسلام في حديث الاعرابي ثم ارفع رأسك حتى تستوي جالسا ولو لم يستو جالسا وكبر وسجد اخرى اجزاه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه

والامر محمول على الندب وفي مختصر الكرخي رحمه الله سجد ورفع اصابع رجليه على الارض لا يجوز وفي صلوة الجلابي واما اعضاء السجود فسبعة وفريضة السجود تتعلق بعضو واحد منها في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الوجه وقال زفر والشافعي رحمهما الله يتعلق بجميعها وعد وضع القدمين على الارض حال السجود من السنن الفعلية وفي القدوري فرض السجود يتأدى بوضع القدمين والجبهة والانف عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يتأدى بالانف قال العلامة الزاهدي وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقدوري يقتضي انه اذا رفع احد القدمين دون الاخرى ان لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه روايتين. كور العمامة دورها من كار العمامة وكورها اذا دارها على رأسه وهذه العمامة عشرة اكوار وعشرون كورة.
البهمة ولد الشاة وهي بعد السخلة فان السخلة اول ما يضعه امه ثم يصير بهمة.

قوله واذا سجد احدكم معطوف على قوله واذا ركع احدكم لانهما في حديث واحد

قوله ثم يرفع رأسه ويكبر الرفع فرض ليتحقق الانتقال الى السجدة الثانية

قوله لما روينا اشارة الى قوله لان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع (قوله)

وتكلموا في مقدار الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا فتتحقق الثانية ه

قال فاذا اطمأن ساجدا كبر وقد ذكرناه ويستوي قائما على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض وقال الشافعي رح يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمدا على الارض لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك ولنا حديث ابي هريرة رض ان النبي عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدور قدميه وما رواه محمول على حالة الكبر ولان هذه قعدة استراحة والصلوة ما وضعت لها ويفعل في الركعة الثانية مثل ما يفعل في الركعة الاولى لانه تكرار الاركان الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ لانهما لم يشرعا الا مرة واحدة

قوله وتكلموا في مقدار الرفع وبعض مشايخنا قالوا اذا زايل جبهته عن الارض ثم اعادها جاز ذلك عن السجدتين وعن الحسن بن زياد ما هو قريب من هذا فانه قال اذا رفع رأسه بقدر ما يجري فيه الريح يجوز وقال محمد بن سلمة رح لا يكون عنهما ما لم يرفع جبهته مقدار ما يقع عند الناظر انه رفع رأسه ليسجد اخرى فان فعل ذلك جاز عن السجدتين والا يكون عن سجدة واحدة وفي القدوري انه يكتفي بادنى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الاسلام القول الاخير وهو المذكور في القدوري اصح قال لان الواجب هو الرفع فاذا وجد ادنى ما يتناوله اسم الرفع بان رفع جبهته كان مؤديا لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه ادنى ما يتناوله الاسم بخلاف الركوع لان الركوع هو الميلان والانحناء الظهر واذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يرجح الاكثر منهما ان كان الى الركوع اقرب فقد وجد الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصار كانه لم يركع بخلاف السجود فانه يحصل بوضع الجبهة على الارض والواجب وضع الجبهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه ادنى ما يكون حق الوضع وعند الشافعي رح لا يجوز ما لم يستو قاعدا وقد ذكرناه قوله وقال الشافعي رح يجلس جلسة خفيفة الخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله في

ولا يرفع يديه الا فى التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رح فى الركوع والرفع منه لقوله صلى الله عليه وسلم لاترفع الايدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربع فى الحج والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء

موضعين في اعتماد اليدين عندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض والثاني فى الجلسة قال شمس الائمة الحلوائي رح الخلاف فى الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لابأس به عند الشافعي رح ولو فعل كما هو مذهبه لابأس به عندنا كذا فى المحيط

قوله ولا يرفع يديه الا فى التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رحمة الله عليه فى الركوع والرفع منه وفى المسئلة حكاية تصلح دليلا للفريقين فان الاوزاعي لقى ابا حنيفة رضي الله عنه فى المسجد الحرام فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثنى الزاهدي عن سالم عن ابن عمر ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال ابو حنيفة رحمه الله حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال الاوزاعي عجبا من ابي حنيفة رحمه الله احدثه عن الزاهدي عن سالم عن ابن عمر وهو يحدثني عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فرجح مذهبه بعلو اسناده فقال ابوحنيفة رح اما حماد فافقه من الزاهدي وابراهيم افقه من سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة افقه منه واما عبدالله فعبد الله فسكت الاوزاعي فرجح حديثه بفقه رواته وهو المذهب لان الترجيح بفقه الرواة لا بعلو الاسناد ولانه لما تعارضت روايتا فعله وجب المصير الى قوله وهو الحديث المشهور لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقفين وعند الجمرتين اي الاولى والوسطى (قوله)

كذا نقل عن ابن الزبير رض واذا رفع رأسه من السجدة الثانية فى الركعة الثانية افترش رجله اليسرىٰ فجلس عليها ونصب اليمنىٰ نصبا ووجه اصابعه نحو القبلة هكذا وصفت عايشة رضي الله عنها قعود رسول الله صلعم فى الصلوة ووضع يديه على فخذيه و بسط اصابعه وتشهد ويروىٰ ذلك في حديث وايل ابن حجر رض ولان فيه توجيه اصابع يديه الى القبلة وان كانت امرأة جلست على اليتها اليسرىٰ واخرجت رجليها من الجانب الايمن لانه استرلها والتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي الى آخره

قوله كذا نقل عن ابن الزبير رض اي يحمل ما رواه على الابتداء عن ابن الزبير رضي الله عنهما انه رأى رجلا يرفع يديه فى الصلوة عند الركوع فقال مه ما هذا فان هذا شيء فعله النبي عليه السلام ثم تركه وقال ابن مسعود رضي الله عنه رفع النبي عليه السلام فرفعنا وترك فتركنا وقال ابن عباس رضي الله عنه ان العشرة المبشرة بالجنة رضي الله عنهم ما كانوا يرفعون ايديهم الا لافتتاح الصلوة على ان رواية ابن عمر ساقطة وقال مجاهد صليت خلف ابن عمر سنتين فلم اره يرفع يديه الا لافتتاح الصلوة والراوي اذا عمل بخلاف ما روىٰ سقطت روايته كما عرف في اصول الفقه **قوله** وبسط اصابعه ذكر محمد رحمه الله في غير رواية الاصول حديثا عن النبي عليه السلام فى الاشارة ثم قال هذا قولي وقول ابي حنيفة رحمه الله وحكي عن الفقيه ابي جعفر انه يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطىٰ مع الابهام ويشير بسبابته وفى الجامع الصغير المرتب وعن ابي يوسف رحمه الله في املائه يروى الاشارة عن النبي عليه السلام وفسره بما فسربه ابو جعفر رحمه الله ثم قال وقال غيره من اصحابنا يشير بثلثة وخمسين ثم قال وان الاشارة بالسبابة رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفى الاملاء عن ابي يوسف رحمه الله كما تقدم وفي قول المدنيين يجب ان يعقد الثلث والخمسين ويشير بالسبابة وعن الحلوائي يقيم اصبعه عند قوله

وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما فانه قال اخذ رسول الله صلعم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل التحيات لله الى آخره والاخذ بهذا اولى من الاخذ بتشهد ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى آخره لان فيه الامر واقله الاستحباب والالف واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام

لا اله ويضع عند قوله الا الله ليكون النصب كالنفي والوضع كالاثبات وفي المحيط وقيل رفع سبابة اليد اليمنى في التشهد عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله من السنن وفي ظاهر الاصول لا يرفعها وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله قال العلامة نجم الدين الزاهدي لما اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونه سنة وكذا عند الكوفيين والمدنيين وكثرة الاخبار والآثار كان العمل بها اولى •

قوله وهذا تشهد عبد الله بن مسعود اعلم ان الصحابة رض اختلفوا في التشهد لعمر تشهد ولعلي تشهد ولعبد الله بن عباس تشهد ولعبد الله بن مسعود تشهد ولعايشة تشهد ولجابر تشهد ولغيرهم ايضا تشهد فاخذ علماؤنا رحمهم الله بتشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واخذ الشافعي رحمه الله بتشهد عبد الله بن عباس رضي الله عنه وتشهده كما ذكر في الكتاب الا انه قال في آخره واشهد ان محمدا رسول الله بدون عبده وقال الشافعي رح الاخذ بما رواه ابن عباس اولى بوجوه اربعة احدها ان فيه زيادة كلمة وهي المباركات والثاني انه يوافق القرآن كما قال الله تعالى فيه تحية من عند الله مباركة طيبة والثالث انه ذكر السلام بغير الالف واللام واكثر تسليمات القرآن مذكور بغير الالف واللام قال الله تعالى سلام عليكم طبتم قالوا سلاما قال سلام وسلام عليه يوم ولد واشرف الكلام مايوافق القرآن والرابع انه متأخر عن خبرين لان ابن عباس كان صغير السن فانما اختار ما استقر عليه من الامر وابن مسعود كان من الشيوخ ينقل ما كان في الابتداء كما (ينقل)

كما في القسم و تأكيد التعليم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم التشهد في وسط الصلوة وآخرها فان كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من التشهد وان كان آخر الصلوة دعا لنفسه بما شاء ويقرأ في الركعتين الاخريين بفاتحة الكتاب وحدها لحديث ابي قتادة رضي الله عنه ان النبي صلعم قرأ في الاخريين بفاتحة الكتاب وهذا بيان الافضل

ينقل التطبيق واصحابنا رحمهم الله قالوا الاخذ بتشهد ابن مسعود اولى لوجوه عشرة كلها مذكورة في النهاية والجواب عما رجح به الشافعي رحمه الله ايضا فليطلب هناك.

قوله كما في القسم فان من قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعله يلزمه ثلث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعل لزمته كفارة وتأكيد التعليم فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو يوسف رحمة الله عليه بيدي وعلمني التشهد و قال اخذ ابو حنفية رح بيدي فعلمني التشهد وقال ابو حنيفة رح اخذ حماد بيدي فعلمني التشهد وقال حماد اخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد وقال علقمة اخذ ابن مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وعلمني التشهد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ جبرئيل عليه السلام بيدي فعلمني التشهد وحكي ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة رح فسأله بواو ام بواوين فقال له بواوين فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك في لا ولا فتحير اصحابه وسألوه عنه فقال سألني عن التشهد بواو كتشهد ابن عباس ام بواوين كتشهد ابن مسعود فقلت بواوين فقال بارك فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولا غربية

قوله لقول ابن مسعود رض علمني رسول الله صلعم الى قوله بما شاء من لفظ الحديث

هو الصحيح لان القراءة فرض في الركعتين على ما يأتيك من بعد ان شاء الله تعالىٰ
وجلس في الاخيرة كما جلس في الاولى لما روينا من حديث وايل وعايشة رضي الله عنهما ولانها
اشق على البدن فكان اولى من التورك الذي يميل اليه مالك رح والذي يرويه انه صلعم
قعد متوركا ضعفه الطحاوي رح او يحمل على حالة الكبر ويتشهد وهو واجب عندنا
وصلى على النبي صلعم وهو ليس بفريضة عندنا خلافا للشافعي رح فيهما لقوله صلعم
اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلوتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد

قوله هو الصحيح وهذا احتراز عما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان القراءة
في الاخريين واجبة حتى لو تركها ساهيا يلزمه سجوده كذا ذكر شيخ الاسلام
في المبسوط والامام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير في باب القراءة وذكر في
المحيط وان ترك القراءة والتسبيح في الاخريين لم يكن عليه حرج ولم يكن
عليه سجدتا السهوان كان ساهيا لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات
كذا ذكره القدوري في شرحه وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لو سبح
في كل ركعة الاخريين ثلث تسبيحات اجزاه وقراءة الفاتحة افضل فان لم يقرأ
ولم يسبح كان مسيئا ان كان متعمدا وان كان ساهيا فعليه سجدة السهو لان القيام
في الاخريين مقصود فيكره اخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعا كما في الركوع والسجود
وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يسبح فيهما ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ
الفاتحة فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة وبه اخذ بعض المتأخرين **قوله** ضعفه الطحاوي
قال ان هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر وهو ضعيف عند نقلة الحديث **قوله** خلافا
للشافعي رحمه الله فيهما اي في قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام فانهما
فرضان عنده حتى اذا ترك قراءة التشهد والصلوة على النبي لا تجوز الصلوة احتج
الشافعي رحمه الله في قراءة التشهد بحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال كنا (نقول)

والصلوة على النبي صلعم خارجا لصلوة واجبة اما مرة واحدة كما قاله الكرخي

نقول قبل ان يفترض التشهد السلام على الله السلام على جبرئيل وميكائيل فقال النبي عليه السلام قل قوله التحيات لله الى ان قال في آخره اذا قلت هذا اوفعلت هذا فقد تمت صلوتك والاستدلال من ثلثة اوجه احدها هوانه قال قبل ان يفترض التشهد فقد اطلق اسم الفرض على التشهد ولانه قال له قل والامر للوجوب والثالث انه علق التمام به فدل انه لا يتم بدونه والجواب عنه اما قوله قبل ان يفترض التشهد معناه قبل ان يقدر فالفرض في اللغة عبارة عن التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم وكذلك الامر لانه امره على سبيل التعليم والتلقين والامر على هذا الوجه لا يكون فرضا الا ترى ان قوله قل لم يفد الوجوب في بعض الكلمات لان الواجب عندهم خمس كلمات وقوله علق التمام به قلنا علق التمام باحدهما واجمعنا على ان التمام تعلق بالقعدة فانه لو تركها لم يجزه فلا يتعلق بالثاني ليتحقق التخيير واحتج في الصلوة على النبي عليه السلام بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه والامر للوجوب ولا وجوب خارج الصلوة فدل على انه واجب وبقوله عليه السلام لاصلوة لمن لم يصل علي في صلوته واقل مقدارها اللهم صل على محمد وزاد الغزالي وعلى آل محمد واصحابنا رحمهم الله احتجوا بما روينا ان النبي ع م قال لابن مسعود بعد ما علمه التشهد اذا قلت هذا اوفعلت هذا فقد تمت صلوتك فقد علق باحدهما فمن علق بالصلوة على النبي عليه السلام فقد خالف النص وقوله ولا وجوب خارج الصلوة قلنا الصلوة على النبي عليه السلام خارج الصلوة واجبة في العمر مرة كما ذكرا لكرخي اذالامر لا يقتضي التكرار وكلما ذكر اوسمع ذكر النبي عليه السلام تجب الصلوة كما قال الطحاوي رحمه الله لا لان الامر يقتضي التكرير بل لانه تعلق وجوبه بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره فاما ان تكون واجبة في الصلوة للصلوة

اوكلماذكرالنبي صلعم كما اختاره الطحاوي فكفينامؤنة الامر والفرض المروي في التشهد هو التقدير

فلا دلالة في لفظ الآية عليه فان قيل الآية مطلقة فيحملها على خارج الصلوة وداخلها عملا بالاطلاق قلنا الحالة غير مذكورة نصا وانما تثبت اقتضاء ولا عموم للمقتضي فان قيل سلمنا انه لا عموم له لكن الصلوة حالة تعينت بقوله عليه السلام لا صلوة من لم يصل علي في صلوته قلنا لما علم الاعرابي فرائض الصلوة لم يذكر عليه الصلوة فعلم بانه محمول على نفي الكمال لقوله عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد وفي المحيط قراءة التشهد ليست بفرض عندنا واما اذا قرء البعض وترك البعض ففي ظاهر الرواية فكذلك تجوز صلوته لانه اذا ترك الكل تجوز ففي البعض اولى وفي بعض الروايات لا تجوز صلوته عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله لانه اذا شرع في القراءة افترض عليه الاتمام فاذا ترك فقد ترك الفرض فتفسد صلوته وهو نظير من سلم ثم تذكران عليه سجدة تلاوة فلو ذهب ولم يسجدها فصلوته تامة ولو خرساجدا ثم رفع رأسه وذهب فسدت صلوته ثم الكلام في كيفية الصلوة على النبي عليه السلام ذكر عيسى بن ابان رحمه الله في كتاب الحج على اهل المدينة ان محمدا سئل عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد الى آخره وهوموافق لحديث كعب بن عجرة رض وكان ابن عباس وابوهريرة رضي الله عنهما يصليان عليه على نحوما بينا الا انهما كانا يزيدان وارحم محمدا وآل محمد كما رحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وحكي عن محمد بن عبدالله بن عمرانه كان يكره قول المصلي وارحم محمدا وآل محمد وكان يقول هذا نوع ظن بتقصير الانبياء عليهم السلام فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء عليهم السلام وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي عم لا يقال رح ولكن يصلى عليه وهكذا ذكر شيخ الاسلام (رح)

قال ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال له النبي عليه السلام ثم اختر من الدعاء اطيبه واعجبه اليک ويبدأ بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى الاجابة

رح فى المبسوط وقال لان الدعاء بالترحم انما يحسن منا لغير الانبياء لان فى الدعاء بالترحم تقصير المدعو له وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله فى المبسوط انه لاباس به لان الاثر ورد به وكان الشيخ ابوالحسن الرستغفني رحمه الله ايضا يقول لاباس وكان معنى قولنا ارحم محمدا ارحم امة محمد فهو راجع الى الامة وهذا كمن جنى جناية وللجاني اب شيخ كبير واراد ان يقيم العقوبة على الجاني فالناس يقولون للذي يعاقبه ارحم هذا الشيخ الكبير وذلك الرحم راجع الى الابن الجاني حقيقة ويكون معناه ارحم هذا الشيخ بالرحم على ابنه الجاني كذا فى المحيط ٭ .

قوله ودعا بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى رب اغفرلي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب ونحو قوله رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي الآية وقوله ربنا اغفرلنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية وقوله ربنا ظلمنا انفسنا الآية وقوله ربنا انک من تدخل النار فقد اخزيته **قوله** والادعية المأثورة ومن الادعية المأثورة ماروي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني يارسول الله دعاء ادعوبه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفرلي مغفرة من عندک انک انت الغفور الرحيم ٭ وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بكلمات منهن اللهم اني اسألک من الخير كله ما علمت منه ومالم اعلم واعوذ بک من الشركله ما علمت منه ومالم اعلم **قوله** ثم اختر من الدعاء اطيبه واعجبه صح بتذكير الضمير فى النسخ الموثوق بها وكذا لفظ المبسوطين (قوله)

ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زوجني فلانة يشبه كلامهم وما يستحيل كقوله اللهم اغفرلي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول لاستعمالها فيما بين العباد يقال رزق الامير الجيش ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك لما روى ابن مسعود رض ان النبي عم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر

قوله ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد اي تحرزا عن فساد الجزء الملاقي بكلام الناس لا جميع الصلوة بالاتفاق لانه بعد التشهد فان الادعية التي تشبه كلام الناس انما تفسد الصلوة اذا كانت قبل تمام فرائض الصلوة اما اذا كانت بعد التشهد فلا تفسد لما ان حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا تفسدها فكيف ما يشبهه وهذا عندهما ظاهر وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان كلام الناس صنع منه فتتم صلوته لوجود الصنع **قوله** ثم يسلم عن يمينه في المبسوط ومن يحرم للصلوة فكانه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحلل كانه رجع اليهم فيسلم والتسليمتان قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنه وكان مالك رحمه الله يقول يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه وهكذا روت عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان الاخذ برواية كبار الصحابة اولى فانهم كانوا يرون النبي عليه السلام كما قال ليليني منكم اولوا الاحلام والنهى واما عائشة رضي الله عنها كانت تقف في صف النساء وسهل بن سعد كان من جملة الصبيان فيحمل على انهما لم يسمعا التسليمة الثانية على ما روي انه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض من الاولى وفي شرح الطحاوي فالتسليمة الاولى للخروج من الصلوة والثانية للتسوية وترك الجفاء . (قوله)

ويـنوي بالتسليمة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لان الاعمال بالنيات

قوله وينوي بالتسليمة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وهذا لفظ الجامع الصغير واما رواية المبسوط فبتقديم الحفظة على الرجال اما النية فلانه يحيي سنة فليكن بالنية قياسا على سائر السنن وهكذا يقول خارج الصلوة اذا سلم ينوي السنة كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وقدم ذكر الحفظة ههنا وآخره في الجامع الصغير حتى ظن بعض اصحابنا ان ما ذكرههنا بناء على قول ابي حنيفة رحمه الله الاول في تفضيل الملائكة على البشر وماذكره في الجامع الصغير بناء على قوله الآخر في تفضيل مومني البشر على الملائكة وهو مذهب اهل السنة والجماعة وليس كما ظنوا فان الواو لا يوجب الترتيب والمختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء عليهم السلام افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم وقالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني آدم لقوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون اي ولا من هو اعلى منه قدرا واعظم منه خطرا وهم الملائكة الكروبيون ويدل عليه تخصيص المقربين كما يقال فلان لا يستنكف عن خدمتي ولا ابوه يراد بالمذكور آخرا تاكيد المذكور قبله وانما يؤكد الشيء بالافضل فالافضل وقال العلامة النسفي رحمه الله في الكافي والجواب انا لانسلم تفضيل الثاني لكن هذا لايمس ما تنازعنا فيه لان الآية تدل على ان الملائكة المقربين باجمعهم افضل من عيسى ولا نزاع فيه ولان المراد ان الملائكة مع مالهم من خصوصية القدرة الفائقة على قدرة البشر والعلوم اللوحية وانهم تجردوا عن التوالد الازدواجي رأسا لايستنكفون عن عبادته فكيف من تولد من آخر لايقدر على مايقدرون ولا يعلم ما يعلمون وهذا لان شدة البطش وسعة العلوم وغرابة التكون هي التي

ولا ينوي النساء في زماننا ولامن لاشركة له في صلوته هو الصحيح لان الخطاب حظ
الحاضرين ولا بد للمقتدي من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او
الايسر نواه فيهم وان كان بحذائه نواه في الاولى عند ابي يوسف رح
ترجيحا للجانب الايمن وعند محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح نواه
فيهما لانه ذو حظ من الجانبين والمنفرد ينوي الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم

تورث الحمقى وامثال النصارى حبنا وهم الزيغ عن العبودية حيث رأوا المسيح
ولد من غير اب يبرئ الاكمه والابرص ويحيي الموتى وينبئ بما يأكلون
وماتدخرون في بيوتهم فبرؤا من العبودية وقالوا ان لم يكن ابن الله فمن ابوه فقيل لهم
هذه الاوصاف في الملائكة اتم منها في المسيح ومع هذا لم يستنكفوا من العبودية فكيف
المسيح على انه لايلزم من هذا تفضيل الملائكة على الانبياء بالمعنى الذي ينازعنا فيه
وهو كثرة الثواب اذا البشر قهروا نوازع الهوى في ذات الله تعالى مع انهم جبلوا
عليها فضاهت الانبياء عليهم السلام الملائكة في العصمة وتفضلوا في قهر البواعث النفسانية
ودواعي الجسدانية فكانت طاعتهم اشق لكونها مع الصارف بخلاف طاعة
الملائكة فكانت ازيد ثوابا على ان الآية دليلنا اذ مساق الكلام على ان المسيح اولى
بالعبودية من الملائكة عليهم السلام والثواب يتقدر بقدر العبودية *

قوله ولاينوى النساء في زماننا ولا من لاشركة له في صلوته هو الصحيح في شرح العلامة
الزاهدي واختلف ايضا في نية المسلمين فقيل ينوى الحضور منهم وقيل بالاولى
الحضور وبالثانية جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقيل ينوي بهما جميع
المومنين وقيل لاينوى الفساق الايرى انا نقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
قوله ولا بد للمقتدي من نية امامه تخصيص الامام بالذكر يؤيد قول من يقول
انه ينوي من يشاركه في الصلوة كذا في الجامع الصغير لقاضيخان رحمه الله (قوله)

الامام ينوي بالتسليمتين هو الصحيح ولا ينوي فى الملائكة عددا محصورا لان
لاخبار في عددهم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام ثم اصابة لفظ السلام
واجبة عندنا وليست بفرض خلافا للشافعي رح هو يتمسك بقوله ع م تحريمها التكبير
وتحليلها التسليم ولنا ما رويناه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتخيير ينافي الفرضية
والوجوب الا انا اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطا وبمثله لاتثبت الفرضية والله اعلم ٭

قوله والامام ينوي بالتسليمتين هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعضهم ينوى الامام فى التسليمة الاولى والاصح انه ينوي فى التسليمتين كذا ذكره قاضيخان رح وقال صدر الاسلام ولم يذكر الامام هل ينوي ام لا ونحب ان لا ينوى لانه يجهر بالسلام ويشير اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية **قوله** ولا ينوي فى الملائكة عددا محصورا لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فقد روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكاره وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي عليه السلام ويبلغه الرسول وفي بعض الاخبار مع كل مؤمن ملكان وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وستون ملكا **قوله** فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان يعين عددا في ايمانهم للاختلاف فربما يؤمن بمن ليس بنبي اولا يؤمن بمن هو نبي لو عين عددا بل يؤمن من آدم الى محمد عليهم الصلوة والسلام **قوله** ولنا ما رويناه واحتج اصحابنا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام حين علمه التشهد قال له اذا قلت هذا اوفعلت هذا فقد تمت صلوتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد والتخيير ينافى الفرضية والوجوب اذ فائدته رفع الجناح اذا اتي بما يختار وترك الآخر والفرضية والوجوب يقرر الجناح **قوله** وبمثله لا تثبت الفرضية

فصل فى القراءة

قال ويجهر بالقراءة فى الفجر وفى الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفي فى الاخريين هذا هو المتوارث وان كان منفردا فهو مخير

اشارة الى قوله ع م وتحليلها التسليم وذكر فى الاسرار ان هذا الخبر من اخبار الآحاد فلا تثبت به الفرضية وفى النوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلوته لا يصير داخلا فيثبت بهذا ان الخروج لا يتوقف على عليكم فان سلم اولا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد واذا سلم تلقاء وجهه يعيد وسلام الامام يخرج المقتدي عن صلوته حتى لو قهقه لم يبطل وضوءه وعندهما يبطل وضوءه ويسلم المقتدي مقارنا للامام عند ابي حنيفة رحمه الله كالتكبير وقيل بعده كقولهما وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان المقتدي يصير خارجا عن الصلوة بسلام الامام فشرط ان يسلم مع الامام حتى يصير خارجا بسلام نفسه فيكون مقيما للسنة كذا فى المحيط والله تعالى اعلم ۰

فصل فى القراءة

قوله ويجهر بالقراءة فى الفجر والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء والاصل ان النبي عليه السلام كان يجهر بالقراءة فى الصلوة كلها فى الابتداء وكان المشركون يؤذونه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بصلوتك كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار فكان يخافت بعد ذلك فى صلوة الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين للايذاء في هذين الوقتين ويجهر فى المغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفى العشاء والفجر لانهم كانوا رقودا وجهر بالجمعة والعيدين لانه اقامهما بالمدينة وما كان للكفار بها قوة الايذاء وهذا العذر وان زال بكثرة المسلمين بقيت هذه السنة لان بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب ۰

(قوله)

ان شاء جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والافضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويخفيها الامام فى الظهر والعصر وان كان بعرفة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة وفي عرفة خلاف مالك رحمة الله عليه والحجة عليه ما رويناه ويجهر فى الجمعة والعيدين لورود النقل المستفيض بالجهر وفى التطوع بالنهار يخافت وفى الليل يتخير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل له فيكون تبعا ومن فاته العشاء فصلاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجماعة

قوله ان شاء جهر واسمع نفسه لكونه امام نفسه والامام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في قراءته فيحصل لهم احضار القلب قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر اولوا الالباب وهو لما كان امام نفسه احتاج الى اسماع نفسه ليكون اقوى فى التفكر والتدبر واحضار القلب فيجهر ويكتفي بادناه لحصول المقصود به وان شاء خافت لان الجهر لاسماع من خلفه وليس خلفه احد يسمعه **قوله** صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة انما فسره بهذا احترازا عن قول ابن عباس رضي الله عنه وتفسيره فانه يقول لا قراءة في هاتين الصلوتين لقوله صلوة النهار عجماء اي ليس فيها قراءة ولنا قوله عليه السلام لا صلوة الا بالقراءة وقيل لخباب بن الارث رضي الله عنه بم عرفتم قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الظهر والعصر قال باضطراب لحيته وقال ابوقتادة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسمعنا الآية والآيتين فى الظهر احيانا وتاويل الحديث اي ليست فيها قراءة مسموعة كذا فى المبسوط **قوله** وفى الليل يتخير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وفي قوله اعتبارا بالفرض في حق المنفرد اشارة الى ان افضلية الجهر لما ذكر قبله في حق المنفرد

وان كان وحده خافت حتما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يختص حتما اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما ٭

والافضل هو الجهر وفي المبسوط وان شاء جهر وهو افضل لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان تهجده يوقظ الوسنان ويونس اليقظان ومر النبي عليه السلام بابي بكر رضي الله عنه وهو يتهجد ويخفي القراءة وبعمر رضي الله عنه وهو يجهر بالقراءة وببلال رضي الله عنه وهو ينتقل من سورة الى سورة فلما اصبحوا سأل كل واحد منهم عن حاله فقال ابوبكر كنت اسمع من اناجيه وقال عمر رضي الله عنه كنت اوقظ الوسنان واطرد الشيطان وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لابي بكر ارفع من صوتك قليلا ولعمر اخفض من صوتك قليلا ولبلال اذا ابتدأت سورة فاتمها على نحوها ٭

قوله وان كان وحده خافت حتما هو الصحيح قال العلامة صاحب النهاية قوله هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمة الله تعالى عليه وفخر الاسلام وقاضي خان والامام التمرتاشي والامام المحبوبي في شروحهم للجامع الصغير وذكر الامام قاضي خان رحمه الله تعالى وان صلى وحده خافت لان الجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يجهر به بعد خروج الوقت وقال بعضهم يتخير بين الجهر والمخافتة والجهر افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد يتخير بين الجهر والمخافتة والجهر افضل فكذلك في القضاء وذكر فخر الاسلام رح في هذه المسئلة وان كان وحده خافت وليس ذلك حتم بل له ان يجهر ان شاء والجهر افضل وقال ايضا في النهاية قوله لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت يدل على ان قوله في الكتاب فصلاها بعد طلوع الشمس لا يقتصر الحكم على ما بعد طلوع الشمس بل اذا صلاها بعد طلوع الفجر يكون الحكم كذلك فان كان وحده خافت حتما لانه قضاء بغير جماعة والجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يكون سنة فيه كما بعد طلوع الشمس (قوله)

ومن قرأ فى العشاء فى الاوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد فى الاخريين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ فى الاخريين الفاتحة والسورة وجهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لايقضي واحدة منهما لان الواجب اذا فات عن وقته لا يقضى الا بدليل ولهما وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه تترتب عليها السورة فلو قضاها فى الاخريين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة

قوله ومن قرأ فى العشاء فى الاوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد فى الاخريين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ فى الاخريين الفاتحة والسورة وجهر وقال عيسى بن ابان ينبغي ان يكون الجواب على العكس اذا ترك الفاتحة يقضيها فى الاخريين وان ترك السورة لايقضي ووجه ذلك ان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة غير واجبة والواجب اولى بالقضاء وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه يقضيهما اما السورة فلما يذكروا اما الفاتحة فلما قال عيسى بن ابان وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا تقضى واحدة منهما اما الفاتحة فلمايذكر واما السورة فلانها سنة فى الاوليين وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها فلا تقضى وجه ظاهر الرواية ان قراءة الفاتحة واجبة فى الاوليين وكذا السورة معها حتى لو ترك احدهما ساهيا كان عليه سجود السهو قضاها فى الشفع الثاني اولم يقض وسجود السهو لايجب الا بترك الواجب اوبتاخيره الا ان الشفع الثاني محل لاداء الفاتحة فان قرأ الفاتحة فيه مرة يكون اداء ولايكون قضاء وان قرأها مرتين كان بدعة لان تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع فلهذا لا تقضى الفاتحة بخلاف السورة لان الشفع الثاني ليس بمحل الاداء للسورة فجاز ان يكون محلا للقضاء فان قيل القضاء صرف ما له الى ما عليه وقد شرعت الفاتحة فى الاخريين حقاله فله صرفها الى

لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكر ههنا ما يدل على الوجوب وفي الاصل بلفظة الاستحباب لانها ان كانت مؤخرة فغير موصولة بالفاتحة فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجهر بهما هو الصحيح لان الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع فلابد من تغيير وتغيرا لنفل وهو الفاتحة اولى ثم المخافتة ان يسمع نفسه والجهر ان يسمع غيره وهذا عند الهندواني رحمه الله لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكرخي ادنى الجهر ان يسمع نفسه وادنى المخافتة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ

ما عليه فيقضيها والسورة لم تشرع في الاخريين حقا له فلا يقضيها قلنا على رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان قراءة الفاتحة واجبة لم يملك صرفها الى ما عليه لانها لم تشرع حقا له واما السورة فشرعت نفلا في الاخريين حتى لو قرأها فيهما لم يجب سجود السهو فملك صرفها الى ما عليه .

قوله لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع وهو ان يترتب عليها السورة لان المتراخي مترتب لا محالة غاية ما في الباب ان السورة تقع منفصلا عن الفاتحة التي في الاوليين الا ان هذا القدر من التغيير ينجبر بسجدتي السهو **قوله** ثم ذكرههنا اي في الجامع الصغير ما يدل على الوجوب وهو قوله قرأ في الاخريين الفاتحة والسورة وهو اخبار عن المجتهد فجرى مجرى اخبار صاحب الشرع في اقتضاء الوجوب وفي الاصل اي في المبسوط بلفظة الاستحباب وهو قوله واذا ترك السورة في الاوليين احب الي ان يقرأها في الاخريين لان من صفة العمل بالسورة الترتيب مع الوصل والترتيب لم يفت لكن الوصل فات فامكن العمل به من وجه دون وجه فقيل الافضل قضاؤها ولا يجب لبقاء اصله وفوات وصفه **قوله** ويجهر بهما هو الصحيح ذكر في الكافي ثم عن ابي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في رواية يخافت بهما لان الفاتحة مقدمة على السورة فكانت اصلا والسورة تبع لها ومن حق (الفاتحة)

وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء وغير ذلك ؛

الفاتحة هنا المخافتة فتخافت السورة تبعا لها وفي رواية يجهر بالسورة دون الفاتحة وهو اختيار فخر الاسلام رحمه الله لان الفاتحة اداء والسورة قضاء والاداء يكون بحسب محله والقضاء بحسب الفوات والسورة فاتت بصفة الجهر فتقضى كذلك والفاتحة في محلها فتراعى صفتها والقضاء يلتحق بموضعه فلا يجتمع الجهر والمخافتة في ركعة تقديرا وذكر فخر الاسلام في مبسوطه لم يذكر ههنا كيفية القضاء في التقديم والتأخير قال بعضهم تقدم السورة على الفاتحة لانها ملحقة بالقراءة في الاوليين فكان تقديم السورة اولى وقال بعضهم تؤخر وهو الاشبه وابعد من التغيير

قوله وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا حيث قال ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بد وان يكون المخافتة تصحيح الحروف فادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وادنى المخافتة ان تصحح الحروف وقال صاحب المحيط الاصح قول الهندواني وهو قول الفضلي رحمه الله وقال شمس الائمة الحلوائي رحمة الله عليه الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع اذناه ويسمع من يقربه **قوله** وعلى هذا الاصل اي وعلى هذا الخلاف قوله والاستثناء بان قال الامائة بعد قوله لفلان علي الف او بان قال ان شاء الله او ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جهرا ان اسمع نفسه صح استثناء المائة وصح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا وان لم يسمع نفسه وحصل تصحيح الحروف فعلى الاختلاف **قوله** وغير ذلك كالبيع والتسمية على الذبيحة ووجوب سجدة التلاوة وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكتفى بسماعه وفي بعضها شرط سماع الغير كما في البيع لو ادنى المشتري صماخه الى فم البائع فسمع يكفي ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي

وادنى ما يجزي من القراءة فى الصلوة آية عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا ثلث آيات قصارا وآية طويلة لانه لا يسمى قارئا بدونه فاشبه قراءة مادون الآية وله قوله تعالى فاقرؤا ماتيسر من القرآن من غير فصل الا ان مادون الآية خارج والآية ليست في معناه ۰ وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب واي سورة شاء لما روي ان النبي صلعم قرأ في صلوة الفجر في سفره بالمعوذتين ولان للسفر اثرا في اسقاط شطر الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة اولى وهذا اذا كان على عجلة من السير وان كان في امنة وقرار يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وانشقت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف

قوله وادنى ما يجزي من القراءة فى الصلوة آية عند ابي حنيفة رحمة الله عليه اعلم ان القراءة فى الحضر فى الصلوة على اقسام قسم يتعلق به الجواز وقسم يخرج عن حد الكراهة وقسم يدخل به في حد الاستحباب اما الاول لو قرأ آية قصيرة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب جاز في قول ابي حنيفة رح ويكره وعندهما لا يجوز وان قرأ الفاتحة ومعها سورة قصيرة او ثلاث آيات قصارا او آية طويلة جاز من غير كراهة والمستحب فى الفجر في الركعتين اربعون آية سوى فاتحة الكتاب كذا فى الجامع الصغير لقاضي خان رح ثم على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات اوكلمتان نحو قوله تعالى كيف قدر ثم نظر وما اشبه ذلك يجوز بلا خلاف بين المشايخ واما اذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان او آية قصيرة هي حرف واحد نحو قوله تعالى ص ن ق وهذه آيات عند بعض القراء اختلف المشايخ فيه واذا قرأ آية طويلة فى الركعتين نحو آية الكرسي وآية المداينة قرأ بعضها في ركعة والبعض فى ركعة اختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا يجوز لانه ماقرأ آية تامة فى كل ركعة وعامتهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلث آيات قصار او يعدلها فلا يكون قراءته ادنى من قراءة ثلث آيات كذا فى المحيط

ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين باربعين آية اوخمسين آية سوى فاتحة الكتاب ويروى من اربعين الى ستين ومن ستين الى مائة وبكل ذلك ورد الاثر ووجه التوفيق انه يقرأ بالراغبين مائة وبالكسالى اربعين وبالاوساط مابين خمسين الى ستين وقيل ينظر الى طول الليالي وقصرها والى كثرة الاشتغال وقلته ٠

قال وفي الظهر مثل ذلك لاستوائهما في سعة الوقت وقال في الاصل اودونه لانه وقت الاشتغال فينقص عنه تحرزا عن الملال والعصر والعشاء سواء يقرأ فيهما باوساط المفصل وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل والاصل فيه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه الى ابي موسى الاشعري رحمة الله تعالى عليه

قوله ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين باربعين آية اوخمسين اي حال الاختيار وفي حال الضرورة يقرأ بقدر مالايفوته الوقت وقال صاحب المحيط رحمه الله ذكر في الكتاب انه يقرأ في الفجر في الركعتين باربعين اوخمسين اوستين آية سوى فاتحة الكتاب ثم قال ولم يرد بقوله اربعين اوخمسين في كل ركعة بل اراد اربعين فيهما في كل ركعة عشرون كذا في المحيط **قوله** وقيل ينظر الى طول الليالي وقصرها قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمة الله عليه في الكافي وقيل ان كانت الليالي قصارا فاربعون وان كانت طوالا فمابين الستين الى المائة وان كانت متوسطة فمابين الاربعين الى الستين وقيل ان كان الوقت وقت كسب كالصيف فاربعون وان كان وقت فراغ كالشتاء فمابين الستين الى المائة وفيما بينهما فمابين اربعين الى ستين وقيل ينظر الى طول الآي وقصرها وتوسطها

ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء با وساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ولان مبنى المغرب على العجلة والتخفيف اليق بها والعصر والعشاء يستحب فيهما التأخير وقد يقعان با لتطويل في وقت غير مستحب فيوقت فيهما بالا وساط ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية اعانة للناس على ادراك الجماعة **قال** وركعتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله احب الي ان يطول الركعة الاولى على غيرها في الصلوة كلها لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوة كلها ولهما ان الركعتين استويا في استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة والحديث محمول على الاطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية ولا معتبر بالزيادة والنقصان بمادون ثلث آيات لعدم امكان الاحتراز عنه من غير حرج وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجوز بغيرها لاطلاق ما تلونا ۔

قوله ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل المفصل السبع سمي به لكثرة فصول وهو من سورة محمد وقيل من الفتح وقيل من قاف الى آخر القرآن وطوال المفصل الى سورة البروج والاوساط منها الى لم يكن والقصار منها الى الآخر وقيل طوال المفصل من سورة الحجرات الى سورة عبس والاوساط من كورت الى سورة الضحى والقصار منه الى آخر المصحف هكذا ذكر في شرح الطحاوي والجامع الصغير للامام المحبوبي رحمهما الله وذكر في المجرد قدر القراءة المفروضة والمسنونة ثم قال قال ابو حنيفة رحمه الله والذي يصلي وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفنا من القراءة الا انه ليس عليه الجهر كاما مه ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية ذكر في المحيط ثم يعتبر التطويل من حيث الآيات اذا كان بين ما يقرأ في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية مقاربة من حيث الآي اما اذا كان بين الآي تفاوت (من)

ويكره ان يوقت بشيء من القرآن لشيء من الصلوات لما فيه من هجرا لباقي وايهام التفضيل ولايقرأ الموتم خلف الامام خلافا للشافعي فى الفاتحة له ان القراءة ركن من الاركان فيشتركان فيها ولنا قوله عليه السلام من كان له امام فقراءة الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة وهوركن مشترك بينهما ولكن حظ المقتدي الانصات والاستماع

من حيث الطول والقصرتعتبرالكلمات والحروف وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث والثلثين الثلثان فى الاولى والثلث فى الثانية وفي شرح الطحاوي قال ينبغي ان يقرأفي الاولى ثلثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات هذا هوبيان الاولوية واما بيان الحكم فنقول التفاوت وان كان فاحشا بان قرأ فى الاولى باربعين آية وفى الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثروا ما اطالة الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاجماع ٭

قوله ويكره ان يوقت بشيء من القرآن بشيء من الصلوات في الكافي قيل انما تكره الملازمة اذا لم يعتقد الجواز بغيره اما اذا اعتقد الجواز بغيره وانما قرأها لانها ايسرعليه فلا يكره **قوله** ولا يقرأ المؤتم خلف الامام خلافا للشافعي رحمه الله فى الفاتحة فالمذهب عنداهل الكوفة انه لايقرأ في شيء من الصلوات وعند اهل المدينة منهم مالك يقرأ في صلوة الظهروالعصر ولا يقرأ في صلوة الجهر وعند الشافعي رحمه الله يقرأ في كل صلوة الاان في صلوة الجهروان قرأ فاتحة الكتاب بعد فراغ الامام منها فان الامام ينصت حتى يقرأ المقتدى الفاتحة واستدل بحديث ابي عبادة فانه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما انصرف قال اني لاراكم تقرؤن خلف امامكم قلنا اجل قال لا تفعلوا ذلك الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأها

(قوله)

قال عليه السلام واذا قرأ الامام فانصتوا

قوله قال عم واذا قرأ الامام فانصتوا لا يقال ان الامام يسكت ليقرء المقتدي لان الخلاف ثابت فى امام لم يسكت ولانه لا يخلو اما ان يسكت اولا فان لم يسكت فظاهر وان سكت فقد وقع فى الحرام لان السكوت بلاقراءة طويلا حرام حتى لو سكت طويلا ساهيا لزمه سجود السهو ومنع المقتدي عن القراءة مأثور عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضي الله عنهم وقد دون اهل الحديث اساميهم والجواب عن الشافعي رحمه الله انه ركن من الاركان فيشتركان فيه وانا نقول نعم يشتركان فيه لكن حظ المقتدي الاستماع والانصات لان المطلوب من القراءة التدبر والتفكر وحيوة القلوب والعمل به قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر اولوا الالباب وذا انما يحصل بالاستماع اذا قرأ لا بالمغالبة ولانه كلام عظيم من رب عظيم فيجب الاستماع له اذا قرئ كما فى الشاهد وهو كالخطبة يوم الجمعة لما شرعت وعظا وتذكيرا وجب الاستماع لها لتحصل فائدتها الا ان يخطب كل لنفسه بخلاف سائر الاركان لانها شرعت للخشوع ولا يحصل لهم الخشوع الا بالسجود معه والركوع معه فان قيل التعليل بمعنى التدبر والتفكر انما يصح في صلوة يجهر فيها والخلاف ثابت في صلوة يخافت فيها ايضا فكيف توجد هذه الفائدة فيها قلنا المامور به شيئان الاستماع والانصات فان لم يمكن الاستماع فالانصات له يمكن بدون الاستماع فيجب ما امكن كذا فى الاسرار وذكر فى المحيط القراءة ما سقطت عن المقتدي لمكان الانصات ولكن انما سقطت لان قراءة الامام جعلت له قراءة حتى شارك الامام فى القيام الذي هو محل قراءة الامام او نقول لا نسلم بانها ركن لان المقتدي ان خاف فوت ركعة جازت صلوته وان لم يقرأ اجماعا كما اذا ادرك الامام فى الركوع ولو كانت من الاركان في حقه لما سقطت بهذا العذر كالركوع والسجود فان قيل اليس ان القيام يسقط لخوف فوت الركعة قلنا لا كذلك فانه لو كبر راكعا لم يجز ولابد (من)

ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمة الله عليه ويكره
عندهما لما فيه من الوعيد ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب والترهيب
لان الاستماع والانصات فرض بالنص والقراءة وسؤال الجنة والتعوذ من النار كل ذلك
مخل به وكذلك في الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام لفرضية الاستماع
الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فيصلي السامع في نفسه
واختلفوا في النائي عن المنبر والاحوط هو السكوت اقامة لفرض الانصات والله اعلم •

من ان يكبر قائما فان امتداد القيام يسقط لخوف فوت الركعة وفرض القيام يتأدى بادنى
ما يطلق عليه الاسم كالركوع •
قوله ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رح المقتدي اذا قرأ خلف
الامام في صلوة لا يجهر فيها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره واليه مال الشيخ الامام
ابو حفص وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلوة ان على قول محمد رحمه الله
لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة في اقسام الفصل الثاني من كتاب
الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقتدي منها هذه المسئلة وقال والاصح انه يكره
وقال شمس الائمة السرخسي رح تفسد صلوته في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم
قوله لما فيه من الوعيد قال النبي عليه السلام من قرأ خلف الامام (يملأ) في فيه جمرة وقال
علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وقال عبد الله البلخي من قرأ
خلف الامام ملئ فوه ترابا وعن سعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من
قرأ خلف الامام فلا صلوة له ذكره في شرح التاويلات **قوله** ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية
الترغيب فيه رعاية الادب فان قوله لا يسأل الجنة ولا يتعوذ شنيع **قوله** فيصلي السامع في نفسه
اي يصلي بلسانه خفيا **قوله** اقامة لفرض الانصات لانه مأمور بالاستماع والانصات
اذا قرب من الامام وعند البعد وان لم يقدر على الاستماع فقد قدر على الانصات فيجب عليه •

باب الامامة

الجماعة سنة موكدة لقوله عليه الصلوة والسلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه اقرأهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لسائر الاركان فان تساووا فاقرأهم لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة .

باب الامامة

قوله الجماعة سنة مؤكدة اي تشبه الواجب في القوة قال داؤد واحمد بن حنبل واسحق بن راهوية وابن خزيمة الجماعة فرض وقيل فرض كفاية **قوله** واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة يريد به اذا لم يطعن في دينه فان تساووا فاقرءهم اي اعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرءهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا سواء فاكبرهم سنا وفي رواية فان كانوا سواء فاحسنهم وجها **قوله** اعلمهم بالسنة اي افقهم في دين الله فقد ذكره في بعض الروايات مفسرا ولما انتسخت الهجرة بعد الفتح صار الورع مقامه لقوله عليه الصلوة والسلام المهاجر من هاجر مانهى الله تعالى عنه واكبرهم سنا اعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر ومعنى قوله احسنهم وجها اكثرهم صلوة بالليل في الحديث من كثر صلوته بالليل حسن وجهه بالنهار

واقرأهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه فقدم في الحديث ولاكذلك في زماننا فقدمنا الاعلم فان تساووا فاورعهم لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم تقي فكانما صلى خلف نبي فان تساووا فاسنهم لقوله عليه السلام لابني ابي مليكة وليؤمكما اكبركما سناولان في تقديمه تكثير الجماعة ويكره تقديم العبد لانه لايتفرغ للتعلم والاعرابي لان الغالب فيهم الجهل والفاسق لانه لايهتم لامر دينه والاعمى لانه لا يتوقى النجاسة وولد الزنا لانه ليس له اب يشفقه فيغلب عليه الجهل ولان في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بروفاجر ولا يطول الامام بهم الصلوة لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذا الحاجة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن الجماعة

قوله واقرأهم كان اعلمهم فان قيل لما كان اقرأهم اعلمهم فما معنى قوله عليه السلام فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنة والمساواة في القراءة توجب المساواة في العلم لامحالة فحينئذ يكون معنى الحديث يؤم القوم اعلمهم فان تساووا فاعلمهم فهذا لايصح قلنا يكون معنى قوله ليؤم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى اي اعلمهم باحكام كتاب الله ومعنى قوله اعلمهم بالسنة اي افقههم في دين الله تعالى وهم الاعلم باحكام كتاب الله تعالى والسنة فيكون الاعلم الثاني غير الاعلم الاول اونقول المساواة في القراءة توجب المساواة في العلم في ذلك الزمان ظاهرا لاقطعا فجاز تصوير مساواة الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام اليس ان ابي بن كعب كان اقرأهم وعبد الله ابن مسعود كان اعلم فصاحب الشرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين حكم هذا الممكن لواتفق وقوعه اونقول قال ذلك بحسب زماننا فان المساواة في القراءة لاتستلزم المساواة في العلم **قوله** وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بروفاجر وجه الاستدلال بالحديث انه عليه السلام جوّز الاقتداء بكل برو

لا نها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكره كا لعراة وان فعلن قامت الامام وسطهن لان عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الا سلا م ولان في التقدم زيادة الكشف ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه

فا جر وكل واحد من هؤلاء المذكورين بعد كونه مسلما لا يخلوا اما ان كان برا اوفاجرا فيصح الا قتداء بهم ولان الحديث دل على جواز الاقتداء بالفاسق مع الموجب للتنفير وموجب التنفير موجود في غيره فيثبت الحكم في الفاسق بالعبارة وفي غيره بالدلالة وقال مالك رحمه الله لا تجوز الصلوة خلف الفاسق لانه لما ظهرت منه الخيانة في الامور الدينية فلا يؤتمن في اهم الامور ولكنا نقول ان عبد الله بن عمر وانس بن مالك وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك التابعون كانوا يصلون خلف الحجاج صلوة الجمعة وغيرها مع انه كان افسق اهل زمانه حتى قال الحسن في رواية مبسوط شيخ الا سلام رح قال عمرو بن عبد العزيز لو جاءت كل امة بحسناتها وجئنا با بي محمد لغلبنا هم يعني الحجاج ويكره الا قتداء بصاحب الهوى والبدعة والحاصل ان كل من كان من اهل قبلتنا ولم يغل في هواه حتى يحكم بكفره تجوز الصلوة خلفه وان كان هوى يكفر اهلها كالجهمي والقدري الذي قال بخلق القرآن والرافضي الغالي الذي ينكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه لا تجوز واما الصلوة خلف الشا فعية فمن كان منهم يميل عن القبلة اولم يتوضأ بالخارج النجس من غير السبيلين اولم يغسل المني الذي هو اكثر من قدر الدرهم لا تجوز على الاصح والا فتجوز وقيل لكنه يكره ولو مس اجنبية ولم يتوضأ لا يصح الاقتداء به على الاصح كمن خالف تحريه في القبلة *

قوله لا نها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو زيادة الكشف وحرمتها ظاهرة لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها او ترك مقام الامام وهو حرام ايضا لانه ترك السنة من كل وجه فانه لم يعمل به النبي عليه السلام ولا واحد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** كالعراة (ذكر)

حديث ابن عباس رض فانه عليه السلام صلى به واقامه عن يمينه ولا يتأخر عن الامام وعن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام والاول هو الظاهر وان صلى خلفه او في يساره جاز وهو مسيء لانه خالف السنة وان ام اثنين تقدم عليهما وعن ابي يوسف رح يتوسطهما

ذكر شيخ الاسلام رح العراة اذا كانوا جماعة يصلون وحدانا قعودا يؤمون ايماء ولا يصلون بجماعة لانهم لا يتوصلون الى اقامة الجماعة الا بعد ارتكاب امر مكروه لان الامام منهم يحتاج الى ان يقوم وسطهم حتى صلوا بجماعة كيلا يقع بصرهم على عورته وهذا امر مكروه والجماعة سنة وترك ماهو سنة اولى من ارتكاب ماهو مكروه وهذا عندنا وقال الحسن البصري رحمه الله يصلون جماعة لانهم يتوصلون الى اقامة الجماعة من غير ارتكاب مكروه بان تقدموا امامهم ويغضوا ابصارهم عن عورة الامام ۔

قوله لحديث ابن عباس رض وحديثه ان ابن عباس يقول بت عند خالتي ميمونة رض لاراقب صلوة النبي عليه السلام بالليل فانتبه وقال نامت العيون وغارت النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرأ آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات الى آخره ثم قام الى شن معلق فتوضأ وافتتح الصلوة فقمت وتوضأت ووقفت على يساره فاخذ باذني وادارني خلفه حتى اقامني عن يمينه وفي رواية مبسوط شيخ الاسلام وقمت خلفه فاخذ راسي واقامني عن يمينه فعدت الى مقامي فاعادني ثانيا وثالثا فلما فرغ قال مامنعك يا غلام ان تثبت في الموضع الذي اوقفتك قلت انت رسول الله ولا ينبغي لاحد ان يساويك في الموقف فقال عليه السلام اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل

قوله ولا يتأخر عن الامام وعن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام وان كان المقتدي اطول فكان سجوده قدام الامام لم يضره لان العبرة لموضع الوقوف لا لموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع سجوده امام الامام بطوله كذا في المبسوط وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والاصح انه مالم يتقدم اكثر قدم المقتدي لا يفسد

ونقل ذلك عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما ولنا انه عليه السلام تقدم على
انس واليتيم حين صلى بهما فهذا للافضلية والاثر دليل الاباحة ولا يجوز للرجال
ان يقتدوا بامرأة او صبي اما المرأة فلقوله عليه السلام واخروهن من حيث
اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلانه متنفل فلا يجوز اقتداء المفترض به
وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ رح ولم يجوزه مشايخنا رح ومنهم من حقق
الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف وبين محمد رحمهما الله والمختار انه لا يجوز
في الصلوة كلها لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالفساد بالاجماع
ولا يبنى القوي على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه فاعتبر العارض عدما
وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لان الصلوة متحدة ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء

قوله ونقل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما روي ان ابن مسعود صلى
بعلقمة والاسود رضي الله عنهما فقام وسطهما **قوله** على انس واليتيم اليتيم اخو انس
لابيه اسمه عمير النبي عليه السلام اقامهما خلفه وام سليم وراءهما والمرأة في
حكم الاصطفاف كالعدم حتى لو كان رجل واحد خلفه وامرأة يقوم الرجل
بحذاء الامام كما لو لم تكن معه امرأة **قوله** وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه
مشايخ بلخ السنن المطلقة هي السنن الرواتبة المشروعة قبل الفرائض وبعدها وصلوة العيد
على احدى الروايتين والوتر عندهما وصلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما
كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله اي لم يجوز ابو يوسف رحمه الله اقتداء البالغ بالصبي في
النفل المطلق ايضا وجوزه محمد رحمه الله والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله
قوله لانه مجتهد فيه لان عند زفر رحمه الله يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض
عدما قال التمرتاشي رحمه الله وذلك لان سقوط الضمان عن الامام بظن عارض فجعل (كان)

لقوله عليه الصلوة والسلام ليلني منكم اولوا الاحلام والنهى ولان المحاذاة مفسدة فيؤخرن وان حاذته امرأة وهما يشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان نوى الامام امامتها والقياس ان لاتفسد وهو قول الشافعي رحمة الله تعالى عليه اعتبارا بصلوتها حيث لاتفسد وجه الاستحسان ما رويناه وانه من المشاهير

كان الضمان غير ساقط في حق المقتدي فبقي اقتداء ضامن بضامن اما الصبي فليس من اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل ضامنا في حق المقتدي فبقي اقتداء ضامن بغير ضامن فكان فيه بناء القوي على الضعيف.

قوله لقوله عليه السلام ليلني منكم اولوا الاحلام والنهى وروي ليلينى بالنون المشددة والاحلام جمع الحلم وهو مايراه النائم يقول حلم بالفتح واحتلم ويقول حلمت بكذا وحلمته ايضا كذا في الصحاح ولكن غلب استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ فكان المراد هنا ليلني البالغون وذكر في الفائق امر معاذ ان يأخذ من كل حالم دينارا قيل المراد من بلغ وقت الحلم حلم اولم يحلم **قوله** وجه الاستحسان ما رويناه وهو قوله عليه السلام ليلني منكم اولو الاحلام وانه من المشاهير فتجوز الزيادة به على كتاب الله تعالى وذكر صاحب المحيط ان وجوب التأخير على الرجل ليس بمقصور على الخبر بل بالكتاب وذلك لان تأخير النساء انما وجب اما تفضيلا للرجال على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت بنص مقطوع به وهو قوله تعالى وللرجال عليهن درجة او وجب تأخيرهن صيانة لصلوة الرجال عن الفساد فان المرأة من قرنها الى قدمها عورة فربما تشوش الامر على الرجل فيكون ذلك سبب الفساد صلوة الرجل وصيانة الصلوة عن الفساد واجبة بالنص المقطوع وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وجاء الخبر معينا لما ثبت بالنص المقطوع به لا ان يكون الحكم مقصورا على خبر الواحد وذكر صاحب الاسرار ان فروض الصلوة لا تثبت بخبر الواحد واما فروض الجماعة تثبت بخبر الواحد لان اصل الجماعة تثبت بالسنة

وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لفرض المقام فتفسد صلوته دون صلوا تها كالمأموم اذا تقدم على الامام وان لم ينوا امامتها لم تضره ولا تجوز صلوتها لان الاشتراك لا يثبت دونها عند نا خلافا لزفر رح الاترى انه يلزمه الترتيب فى المقام فيتوقف على التزامه

قوله وهو المخاطب به دونها فان قيل لما كان هو مأمورا با لتأ خير كانت هي مأ مورة بالتأخر ضرورة فيجب ان تفسد صلوتها ايضا قلنا الضرورة غير مسلمة لما انه يمكن للرجل تأخيرها بدون تأخرها بان يتقدم عليها خطوة اوخطوتين فلما لم تثبت الضرورة في تأخرها لم يتنا ولها مقتضى خطاب الرجال لان حكم المقتضى انما يثبت اذا كان من ضرورات المقتضى اونقول هي مأمورة با لتأ خرضمنا لا قصدا غيران الثابت بالضرورة بحطر تبة عن الثابت مقصودا فاظهرنا الامر بالتأخير في حقها في حق لحوق الاثم وفي حقه بالفساد اظهارا للتفرقة بين الثابت ضمنا وبين الثابت مقصودا لما عرف ان حكم الامر الثابت في ضمن النهي دون حكم الامر الثابت مقصودا ولان تأ خرها لما ثبت في ضمن التأخير لا يكون هي مأمورة بالتأخر اذا لم يوجد منه التأ خير لان المتضمن انما يوجد عند وجود المتضمن لا غير وذكر فى المحيط والذخيرة ان المرأة اذا جاءت بعد ما شرع الرجل فى الصلوة ونوى امامتها واقتدت به فلم يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة اوخطوتين لان ذلك مكروه فى الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة اوباليد وما اشبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد منه التأ خير فيلزمها التأ خر فاذا لم يتأ خر فقد تركت فرضا من فروض المقام فتفسد صلوتها لا صلوته ثم قال وهذه المسئلة عجيبة **قوله** كالمأ موم اي كالمقتدي فان هنا ك لما خوطب المقتدي برعاية ترتيب المقام دون الامام فسدت صلوة المقتدي اذا ترك الترتيب بان يقدم على الامام ولا تفسد صلوة الامام سواء تقدم اوتأ خر لانه غير مخاطب بترتيب المقام **قوله** وان لم ينوا امامتها لم يضره ولا تجوز صلوتها لان الاشتراك لا يثبت دونها قال شمس الايمة السرخسي لا تفسد صلوة الامام وهذا لانا لو صححنا اقتداءها به بغير النية (قدرت)

كالاقتداء وانما يشترط نية الامامة اذا ائتمت محاذية وان لم يكن بجنبها رجل
ففيه روايتان والفرق على احديهما ان الفساد في الاول لازم وفي الثاني محتمل
ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة

قدرت على افساد صلوة الرجل كل امرأة متى شاءت بان تقتدي به فتقف على جنبه وفيه من الضرر مالا يخفى وفي صلوة الجمعة والعيدين اكثر مشايخنا قالوا لا يصح اقتداؤها به مالم ينوا امامتها وان كان الجواب مطلقا في الكتاب يعني يجوز اقتداء المرأة بالرجل في الجمعة والعيدين ولكن هو محمول عند اكثر المشايخ على وجود النية من الامام ومنهم من سلم ولكن يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فيقول الضرورة ههنا في جانبها لانها لا تقدر على اداء صلوة العيدين والجمعة وحدها فصححنا اقتداءها لدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات•

قوله كالاقتداء يعني فساد صلوة المقتدي لما جاء من قبل امامه لم يصح اقتداؤه به الا بالنية حتى لو جاء فساد صلوته من قبل امامه كان مرضيا بسبب التزامه بالاقتداء فلا يثبت ذلك بدون الاقتداء فكذا هنا لما كان وهم فساد صلوة الامام من جانب المرأة بسبب المحاذاة لم يصح اشتراكهما في صلوة الامام بدون التزامه بالنية

قوله ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة اي تحريمة واداء ونعني بالشركة تحريمة ان يكونا بانيين تحريمتهما على تحريمة الامام ونعني بالشركة اداء ان يكون لهما امام فيما يؤديان تحقيقا او تقديرا حتى لو اقتدى رجل وامرأة بامام فاحدثا وتوضئا ثم جاءا وقد صلى الامام فقاما ليقضيا فحاذته فسدت صلوته لوجود الشركة تحريمة لانهما بنيا تحريمتهما على تحريمة الامام واداء لان لهما اماما فيما يقضيان لانهما التزما الاداء مع الامام فلزمهما الخروج عن عهدة ما التزما وهذا لان الشركة تثبت بينهما وبين الامام في ابتداء الصلوة فبقي حكم تلك الشركة مالم ينته كل افعال الصلوة لان التحريمة لا تراد لذاتها بل لافعال الصلوة فما بقي شيء من افعال الصلوة تبقى الشركة فصارا باللاحق فيما يقضي كانه خلف الامام تقديرا

وان تكون الصلوة مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل لانها عرفت مفسدة بالنص بخلاف القياس فيراعى جميع ما ورد به النص ويكره لهن حضور الجماعات يعني الشواب منهن لما فيه من خوف الفتنة ولا باس للعجوز ان تخرج فى الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقالا يخرجن فى الصلوة كلها لانها لا فتنة لقلة الرغبة اليها فلا يكره كما فى العيد وله ان فرط الشبق حامل فتقع الفتنة غيران

ولهذا لا يقرء ولا يسجد للسهو ولو كان خلفه حقيقة لفسدت صلوته بالمحاذاة لتركه ترتيب المقام كذا هنا ولو كانا مسبوقين والمسئلة بحالها لم تفسد صلوته لان الصلوة وان اشتركت تحريمة لكونهما بانيين تحريمتهما على تحريمة الامام حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق لان احرامه احرام البناء فلم يجز لغيره بناء تحريمته على تحريمته لكنها ليست بمشتركة اداء لانه لا امام لهما فيما يقضيان حقيقة وتقديرا اما حقيقة فظاهر واما تقديرا فلانهما ما التزما الاداء مع الامام فيما يسبقا نه لانه لا يتصور المتابعة فيما مضى فلم يجعل كانهما خلفه فكانهما في حكم المنفردين ولهذا يقرء المبسوق ويسجد للسهو

قوله وان تكون الصلوة مطلقة حتى ان المحاذاة في صلوة الجنازة لا تفسد صلوته لانها ليست بصلوة مطلقة لفوات بعض الاركان حتى لا يحنث بصلوة الجنازة لو حلف ان لا يصلي فصارت كسجدة التلاوة وان تكون المرأة من اهل الشهوة بان تكون بالغة اوصبية مشتهاة حتى لو كانت صبية لا تشتهي وهي تعقل الصلوة فحاذت الرجل لا تفسد صلوته عند البعض وذكر الامام المحبوبي رحمه الله ان محاذاة الامرد ايضا تفسد صلوة الرجل عند البعض واطلاق المرأة يتناول الاجنبية والمحرم والحليلة والصغيرة المشتهاة والكبيرة التي يتنفر عنها الرجال لما انها كانت مشتهاة فيما مضى فيبقى حكمها كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله

قوله وان لا يكون بينهما حائل حتى لو كان بينهما اسطوانة اوسترة قدر مؤخرة (الرحل)

الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فهم نائمون

الرحل اوعودا وقصبة منتصبة للسترة اوحائط اوركان قدر ذراع لايفسد وان كان بينهما فرجة قدر مايسعها رجل اواسطوانة قيل لايفسد وعن محمد رحمه الله انه يفسد في غريب الرواية قال ابوحنيفة رحمه الله عن حماد سألت ابراهيم عن رجل يصلي في الجانب الشرقي من المسجد والمرأة في الغربي بحذائه قال يكره الا ان يكون بينهما قدر مؤخرة الرحل قال محمد رحمه الله وبه نأخذ وذكر في الخلاصة محالا على نوادر القاضي ابي علي النسفي رحمه الله حد المحاذاة ان يحاذي عضوامنها عضوا من الرجل حتى لوكانت المرأة على الظلة ورجل بحذائها اسفل منها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلوته وفي المبسوط وان وقفت امرأة في الصف مقتدية بالامام وقد نوى الامام اما متها تفسد صلوة من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها بحذائها فقط وان كن ثلاثا وقفن في الصف لفسدت صلوة من عن يمينهن ومن عن يسارهن وصلوة ثلثة ثلثة خلفهن الى آخر الصفوف وان كانتا امرأتين تفسدان صلوة اربعة من عن يمينهما ومن عن يسارهما واثنين خلفهما بحذائهما وعن ابي يوسف رحمه الله انه جعل المثنى كالثلث فقال تفسدان صلوة من عن يمينهما ومن عن يسارهما وصلوة رجلين رجلين خلفهما الى آخر الصفوف وقيل الثلث صف نيفسدن صلوة صفوف الرجال خلفهن كالصف التام ولوكان وراءهن حائط خلفه صفوف لاتفسد صلوتهم على الاصح وان كان وراءهن صف الرجال ثم الحائط ثم صفوف الرجال فسدت صلوة الكل وفي فوائد الرستغفني اقتدين على رف المسجد وتحته صفوف الرجال لاتفسد صلوتهم وفي البقالي اقتدت على رف اوسترة قدر قامة الرجل لا تفسد ودونها تفسد ولوكان الرجل على سترة اورف والمرأة قدامه تفسد سواء كان قدر قامة الرجل اودونه وهذا اذا لم يكن على الرف سترة نامااذا كان عليه سترة قدر ذراع لاتفسد في جميع الاحوال ٭ (قوله)

وفي المغرب بالطعام مشغولون والجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلايكره

قال ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الطاهرة خلف المستحاضة لان الصحيح اقوى حالا من المعذور والشيء لا يتضمن ما هو فوقه والامام ضامن بمعنى انه تضمن صلوته صلوة المقتدي ولا يصلي القارئ خلف الامي ولا المكتسي خلف العاري لقوة حالهما.

قوله وفي المغرب بالطعام مشغولون اختلفت الروايات في المغرب ذكرهنا انه من قبيل صلوة العشاء وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان ذكر انها من قبيل صلوة الظهر واما صلوة الجمعة فقد ذكرها شيخ الاسلام من قبيل صلوة العيدين حتى يباح لهن الخروج اليها بالاجماع وذكرها قاضي خان من قبيل صلوة الظهر حتى لا يباح لهن الخروج اليها عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر فخر الاسلام رحمه الله في المبسوط اما العجائز فلا باس بخروجهن الى العيدين بالاجماع وتكلموا ان خروجهن للصلوة اولتكثير الجمع روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن للصلوة وروى ابويوسف رح عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن لتكثير السواد فيقمن في ناحية ولا يصلين لانه قد صح ان النبي عليه السلام امر الحيض بذلك فانهن لسن من اهل الصلوة والفتوى اليوم على الكراهة في الصلوة كلها لظهور الفساد فمتى كره حضور المسجد للصلوة لان يكره الحضور مجالس العلم خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحلية العلم اولى الى هذا لفظه رح **قوله** بمعنى تضمن صلوته صلوة المقتدي اي صارت صلوة المقتدي في ضمن صلوة الامام صحة وفسادا لانه لم يضر فيها اداء اجماعا اذ لا يسقط عنهم باداء الامام **قوله** ولا يصلي القارئ خلف الامي ذكر قاضي خان رح في فتاواه ولا يصح اقتداء الامي بالاخرس ويصح اقتداء الاخرس بالامي وقال في المحيط قال بعض مشايخنا انما لا يصح اقتداء الامي بالاخرس لان الاخرس لا ياتي بالتحريمة وهي فرض والامي ياتي بها فصار كاقتداء القارئ (بالامي)

ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء اصلية ولهما انه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ويؤم الماسح الغاسلين لان الخف مانع سراية الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله المسح بخلاف المستحاضة لان الحدث لم يعتبر شرعا مع قيامه حقيقة ويصلي القائم خلف القاعد

قوله ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فقال واختلفوا في ان المتيمم هل يؤم المتوضئين قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بانه يؤم المتوضئين استحسانا اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين وقال محمد رحمه الله لا يؤم المتوضئين سواء كان مع المتوضئين ماء اولم يكن واجمعوا على ان ماسح الخف يؤم الغاسلين ولمن كان بمثل حاله **قوله** لانه طهارة ضرورية من حيث انه يصار اليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء ولهما انه طهارة مطلقة اي غير موقتة بوقت بخلاف طهارة المستحاضة وههنا شبهة معروفة فان محمدا رحمه الله جعل طهارة التيمم ضرورة هنا فلذلك لم يجوز امامته للمتوضئين وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى اذا انقطع دم المعتدة في الحيضة الثالثة وايامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير ان يصلي كما اذا اغتسلت فقال لان طهارة التيمم مطلقة وهما جعلاها مطلقة هنا حتى تجوز امامته للمتوضئين وضرورية هناك حتى قالا بعدم انقطاع الرجعة بمجرد التيمم وذلك لان محمدا رحمه الله اختار الاحتياط في المتوضئين فلم يجوز امامة المتوضئين احتياطا لانه لما لم يجوز اقتداء المتوضئ به لابد له من ان يقتدي بالمتوضئ او يصلي وحده فيخرج عن عهدة الصلوة اجماعا وكذلك في فصل الرجعة لما انقطعت الرجعة ليس له ان يراجعها ولا يحل له وطؤها فكان هذا اخذا بالاحتياط

وقال محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم

والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط اجماعا حتى انها لو اغتسلت وبقي على بدنها لمعة تنقطع الرجعة عنها احتياطا وان لم يحل لها اداء الصلوة وههنا يحل لها الصلوة فاولى ان تنقطع وكذا لو اغتسلت بسؤر الحمار تنقطع الرجعة اجماعا احتياطا فلما كان العمل بالاحتياط اصلا عنده وهو متحد في الموضعين ولكن اختلف سبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جاءت صورة التناقض لاختلاف طريق الاحتياط في الموضعين ولكن الاحتياط شيء واحد فيهما فلا يتناقض وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله اختارا جانب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجانب الحقيقة فيما سواه فان الشارع انما اعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلوة قال الله تعالى ولكن يريد ليطهركم حتى اجمع العلماء الثلثة في من تيمم في حالة الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه كما اذا توضأ ثم ارتد ثم اسلم لان التيمم في حق بقاء الطهارة مثل طهارة الوضوء غير موقتة بوقت نعملا بالاطلاق في الصلوة لورود طهارته في حق الصلوة ولكن في الحقيقة هو تلويث وليس بطهارة نعملا بحقيقته فيما سوى الصلوة حتى لم تكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم اليه القبض ٭

قوله وقال محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لان المقتدي بنى صلوته على الامام وتحريمة الامام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه فحينئذ كان اقتداؤه في بعض الصلوة دون البعض لان المقتدي منفرد بالقيام فكان اقتداء وانفراد في حالة واحدة ولما روي ان النبي عليه السلام سقط عن الفرس فجحش جنبه وصلى باصحابه جالسا وهم قيام ثم قال ولا يؤمن احد من بعدي جالسا ٭

(قوله)

ونحن تركناه بالنص وهوما روي انه عليه السلام صلى آخر صلوته قاعدا والقوم خلفه قيام

قوله ونحن تركناه با لنص وهو ان النبي عليه السلام لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس فقالت عائشة لحفصة رض قولي له ان ابا بكر رجل اسيف اذا وقف في مكانك لا يملك نفسه فلو امرت غيره فقالت ذلك كرتين فقال عليه السلام انتن صواحبات يوسف مروا ابا بكر يصلي بالناس فلما افتتح ابو بكر الصلوة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه خفة فخرج يهادي بين علي والفضل ورجلاه تخطان الارض حتى دخل المسجد فسمع ابو بكر رضي الله عنه حس مجيء النبي عليه السلام فتأخر وتقدم النبي عليه السلام وجلس يصلي بصلوته والناس يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر كان يسمع تكبير النبي عليه السلام فيكبر والناس يكبرون بتكبير ابي بكر رضي الله عنه قال العلامة الزاهدي رحمه الله وبه عرف جواز رفع المؤذنين اصواتهم بالتكبير في الجمعة والعيدين وغيرها ولان صلوة القائم والقاعد واحدة فان القعود قيام مقصود لان كماله باستواء النصفين وقد وجد نصفه فكان بمنزلة اقتداء المستوفي قائما بالمنحني ظهره حتى كان كالراكع فلما لم يوجب فوات استواء النصف الاعلى عدم جواز الاقتداء لم يوجب ايضا فوات استواء النصف الاسفل عدم جواز الاقتداء لانهما سواء في تكميل القيام واسم النصف ولا يلزم اذا كان يؤمي ايماء فاقتدى به فانه لا يصح لما ان صلوة المقتدي بركوع وسجود ولا ركوع ولا سجود في الايماء اصلا لان الركوع انما يكون بانحناء الظهر والسجود بوضع الجبهة على الارض ولم يوجد في الايماء فاما في القعود فقد وجد نصف القيام وهو القيام بالنصف الاعلى ولان القيام في ركبتيه نوع قصور بدليل سقوطه عند سقوط الركوع والسجود فاكتفينا فيه بالقيام القاصر ولا قصور في الركوع والسجود واما المؤمي فليس له قيام ولا ركوع ولا سجود اصلا فلو قلنا بجواز اقتداء من يجمع هذه الاركان به لكان ذلك قولا بجواز بناء الموجود على المعدوم وانه لا يصح والجواب عن تعلقه بالخبر انه

ويصلي المؤمي خلف مثله لاستوائهما في الحال الا ان يؤمي الموتم قاعدا والامام مضطجعا لان القعود معتبر فتثبت به القوة ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المؤمي لان حال المقتدي اقوى وفيه خلاف زفر رحمة الله تعالى عليه •

محمول على الاستحباب وقيل على غير حال العذر والتخيير بين القيام والقعود في الفرائض كان مخصوصا بالنبي عليه السلام •

قوله ويصلي المؤمي خلف مثله لاستوائهما في الحال فان كان الامام قاعدا والمقتدي قائما بالايماء فصح اقتداؤه به ايضا لان هذا القيام ليس بركن حتى كان الاولى تركه دل عليه انه لو عجز عن السجود وقدر على غيره من الافعال يصلي قاعدا كذا ذكره الامام التمرتاشي رح **قوله** الا ان يؤمي الموتم قاعدا والامام مضطجعا اي فحينئذ لا يجوز وذكر الامام التمرتاشي رح واختلف قوله في اقتداء الذي يصلي قاعدا مؤميا بالذي يصلي مضطجعا والاصح انه يجوز على قول محمد وكذلك الاظهر على قولهما جوازه وفي المحيط ما يوافق رواية الهداية وفي تعليله ان حال المستلقي في الايماء دون حال القاعد الا ترى انه لا تجوز صلوة التطوع بالايماء مستلقيا اذا كان قادرا على القعود وذكر الامام التمرتاشي رح وعلى هذا الخلاف اقتداء السليم بالاحدب الذي بلغ احد يدابه حدا لركوع يعني جاز خلافا لمحمد رح وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والا فكذلك عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلاف محمد رح **قوله** وفيه خلاف زفر رح فان عنده يجوز ان يؤم المؤمي لمن يركع ويسجد لان الركوع والسجود هنا سقط الى بدل والمنادي بالبدل كالمنادي بالاصل ولهذا قلنا ان المتيمم يؤم المتوضئين وبه فارق ما تقدم وهو اقتداء القارئ بالامي وغيره لان هناك الفرض سقط لا الى بدل فلم يمكن البناء عليه ولنا ان الايماء ليس ببدل عن الركوع لانه بعضه وبعض الشيء لا يكون بدلا عنه فلما كان هو بعض الاصل ثم لو جاز الاقتداء لكان مقتديا في بعض الصلوة دون البعض وذلك لا يجوز كذلك في المحيط (قوله)

ولا يصلي المفترض خلف المتنفل لان الاقتداء بناء ووصف الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم

قوله ولا يصلي المفترض خلف المتنفل الخ وجملته ان اقتداء المفترض بالمتنفل او على العكس او اقتداء مصلي فرض بمصلي فرض آخر او الاقتداء بمحدث او جنب بعد العلم او قبله لا يجوز عند ناسوى اقتداء المتنفل بالمفترض وعند مالك رحمه الله لا يجوز هو ايضا ويقول انهما صلاتان مختلفتان اختلفتا اسما فلا يصح بناء احدهما على الاخرى قياسا على الفرضين المختلفين وعند الشافعي رح يجوز في جميع ذلك الا اذا علم قبل الاقتداء ان الامام جنب او محدث فلا يجوز الاقتداء به عنده ايضا واما الاقتداء بالكافر والمرأة فلا يجوز عنده ايضا كما لا يجوز عندنا سواء علم اولم يعلم فقال لان المرأة لا تصلح لامامة الرجل لانها جعلت تبعا للرجل في باب الجماعة فلا يجوزان يجعل اصلا والكافر لا صلوة له فالاقتداء بمن لا صلوة له باطل والقياس في الجنب كذلك الا اني تركت القياس بالاثر على ما يأتي بيانه احتج هو في صحة اقتداء المفترض بالمتنفل واختلاف الفرضين بحديث معاذ رضي الله عنه فانه كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ثم يرجع فيصليها بقومه في بني سلمة فكان صلوة العشاء لمعاذ نفلا مع قومه ولاصحابه فرضا والمعنى في المسئلة هو انهما صلاتان اتفقتا في الافعال المعهودة وتصحان جماعة وفرادى فصح بناء احدهما على الاخرى بالاقتداء قياسا على صلوة واحدة ولنا قوله عليه السلام الامام ضامن اي يتضمن صلوته صلوة القوم وتضمين الشيء فيما هو فوقه يجوز وفيما هو دونه لا يجوز وهو المعنى في الفرض فان الفرض يشتمل على اصل الصلوة والصفة والنفل يشتمل على اصل الصلوة واذا كان الامام مفترضا فصلوته تشتمل على صلوة المقتدي وزيادة فصح اقتداؤه به واذا كان الامام يصلي متنفلا فصلوته لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلوة المقتدي فلا يصح اقتداؤه به لانه بناء القوي على الضعيف فيكون منفردا في حق الوصف وذكر في المحيط ثم بين مشايخنا اختلافا في اقتداء المفترض بالمتنفل قال بعضهم اقتداء المفترض

قال ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر

بالمتنفل كما لا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في فعل واحد لان المعنى لا يوجب الفصل لان الاقتداء بناء على سبيل المشاركة وانما يصح بناء الموجود على الموجود لا بناء الموجود على المعدوم واقتداء المفترض بالمتنفل بناء الموجود على المعدوم في حق صفة الفرضية وبعض مشايخنا قالوا اقتداء المفترض بالمتنفل انما لا يجوز في جميع افعال الصلوة ولكن يجوز في فعل واحد الا ترى الى ما ذكر محمد رح ان الامام اذا رفع رأسه من الركوع جاء انسان واقتدى به قبل ان يسجد سجدتين سبق الامام الحدث فاستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به صح الاستخلاف ويأتي الخليفة بالسجدتين ويكون هاتان السجدتان نفلا للخليفة حتى يعيدهما بعد ذلك وفرضا في حق من ادرك اول الصلوة ومع هذا صح الاقتداء وكذلك المتنفل اذا اقتدى بالمفترض في الشفع الاخير يجوز وهذا اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القراءة ومع هذا جاز اقتداؤه وعامة المشايخ لم يجوزوا اقتداء المفترض بالمتنفل في شيء من افعال الصلوة واجابوا عن المسئلتين اما المسئلة الاولى فانا لا نقول بان السجدتين نفل في حق الخليفة بل هي فرض لوجود حد الفرض فان حده انه اذا لم يأت به تفسد صلوته وهذا كذلك لان الخليفة قام مقام الاول ولو كان الاول في مكانه كانت السجدتان فرضا في حقه كذا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية قلنا صلوة المقتدي اخذت حكم الفرض بسبب الاقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذلك لو افسد المقتدي الصلوة على نفسه يلزمه قضاء اربع ركعات واذا اخذت صلوة المقتدي حكم الفرض كانت القراءة نفلا في حقه كما في حق الامام فكان هذا اقتداء المتنفل بالمتنفل في حق القراءة واما حديث معاذ فتأويله انه كان يصلي مع رسول الله عليه السلام بنية النفل ليتعلم منه سنة القراءة ثم يأتي فيصلي بهم الفرض وعلى هذا تغاير الفرضين عندنا يمنع صحة الاقتداء لما ان تغاير الفرضين يمنع صحة المشاركة لان صلوة المقتدي مع صلوة الامام صلاتان لا يجوز للمقتدي ان يبني احدهما على الاخرى بنفسه اذا كان يصلي وحده فلا يجوز له البناء على تحريمة الامام (قوله)

لان الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي رح يصح في جميع ذلك لان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعى ويصلي المتنفل خلف المفترض لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء ومن اقتدى باما ثم علم ان امامه محدث اعاد لقوله ع م من ام قوما ثم ظهر انه كان محدثا او جنبا اعاد صلوته واعادوا وفيه خلاف الشافعي رح بناء على ما تقدم ونحن نعتبر معنى التضمن وذلك في الجواز والفساد واذا صلى امي بقوم يقرؤن وبقوم اميين فصلوتهم فاسدة عند ابي حنيفة رح وقالا صلوة الامام ومن لا يقرأ تامة لانه معذور ام قوما معذورين وغير معذورين فصار كما اذا ام العاري عراة ولابسين وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فتفسد صلوته وهذا لانه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءته قراءة له بخلاف تلك المسئلة وامثالها لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المقتدي ولو كان يصلي الامي وحده والقارئ وحده جاز هو الصحيح لانه لم تظهر منهما رغبة في حق الجماعة

قوله لان الاقتداء شركة اي في التحريمة وموافقة اي في الافعال **قوله** ومن اقتدى بامام ثم علم ان امامه محدث قيد بالعلم بعد الاقتداء لانه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء به بالاجماع **قوله** بناء على ما تقدم وهو ان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقه من غير معنى التضمين **قوله** وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فان قيل هذا اعتبار بقدرة الغير ومن اصل ابي حنيفة رح انه لا يعتبر القدرة بالغير كالاعمى لا تجب عليه الجمعة عنده وان اصاب قائدا والحج وان كان غنيا وله قادة كثيرة قلنا هذا اعتبار لقدرته لانه بالاقتداء تجعل صلوته بقراءة وهو قادر على الاقتداء فان قيل لم قلتم ان قراءة الامام قراءة في حق من لا قراءة عليه وهو ليس من اهلها قلنا قراءة الامام نفذت على المقتدي بطريق الولاية ومن ضرورتها حجر المولى عليه فلما وجب حجر من هو اهل للولاية تحقيقا للولاية فلان تثبت الولاية على من ليس باهل لها اولى فان قيل لو كان الامي يصلي وحده وهناك قارئ يصلي تلك الصلوة جازت صلوة الامي ولم يعتبر قدرته بالاقتداء بالقارئ قلنا ذكر

فان قرأ الامام في الاوليين ثم احدث ثم قدم في الاخريين اميا فسدت صلوتهم وقال زفر رح لاتفسد لتأدي فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلاتخلو عن القراءة اما تحقيقا وتقديرا ولاتقدير في حق الامي لانعدام الاهلية وكذا على هذا لوقدمه في التشهد والله اعلم ٭

ابوحازم رحمه الله ان قياس قول ابي حنيفة رحمه الله انه لا تجوز صلوته وهو قول مالك رح واحترز عنه بقوله هو الصحيح وبعد التسليم قلنا لم تظهر هنا كـ رغبة في اداء الصلوة بالجماعة فلا يعتبر وجوده في حق الامي بخلاف ما نحن فيه وذكر في المحيط ورأيت في بعض النسخ ان القاري اذا كان على باب المسجد اوبجوار المسجد والامي في المسجد يصلي وحده تجوز صلوة الامي بلاخلاف كذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الامي جاز للامي ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القاري بالاتفاق وذكر الفقيه ابوعبدالله الجرجاني رح في مسئلة الاخرس والامي اذا صلى كل واحد منهما بقوم اميين وقاريين وخرس انما تفسد صلوة الامي والاخرس عند ابي حنيفة رح اذا علم ان خلفه قارئا اما اذا لم يعلم لا تفسد صلوته كما قالا الا ان في ظاهر الرواية لافصل بين حالة العلم وحالة الجهل ووجه ذلك ان القراءة فرض وما يتعلق بالفرائض لا يختلف بين العلم والجهل الا ترى انه لو ترك القراءة ناسيا اوجاهلا اوعامدا لايجوز والى هذا كان يميل الشيخ الزاهد ابونصر الصفار ﴿قوله﴾ فان قرأ الامام في الاوليين ثم قدم في الاخريين اميا اي احدث فاستخلف اميا وقال زفر رح لايفسد وكذا عن ابي يوسف في غير رواية الاصول ﴿قوله﴾ ولا تقدير في حق الامي اذ الشيء انما يثبت تقديرا ان لو امكن تحقيقا والامي عاجز لعدم الاهلية فلاتثبت القراءة تقديرا في حقه فلا يصلح خليفة واشتغاله باستخلاف من لايصلح خليفة مفسد لصلوته ﴿قوله﴾ وكذا على هذا لوقدمه في التشهد اي قبل ان يقعد قدر التشهد ولو قدمه بعد ماقعد قدر التشهد فهو على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله وقيل لايفسد عند الكل لوجود الصنع منه وهو الاستخلاف وانما الخلاف فيما ليس من صنعه كطلوع الشمس ونحوه وهو اختيار فخر الاسلام رح والاول اختيار شمس الائمة السرخسي رح والله اعلم ٭

باب الحدث فى الصلوة

ومن سبقه الحدث فى الصلوة انصرف فان كان اماما استخلف وتوضأ وبنى والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي رحمه الله لان الحدث ينافيها والمشي والانصراف يفسد انها فاشبه الحدث العمد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من قاء او رعف اوامذى في صلوته فلينصرف وليتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم وقال عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم فقاء اورعف فليضع يده على فمه ويقدم من لم يسبق بشيء والبلوى فيما يسبق دون ما يتعمده فلا يلحق به والاستيناف افضل تحرزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستقبل والامام والمقتدي يبني صيانة لفضيلة الجماعة

باب الحدث فى الصلوة

قوله ومن سبقه الحدث فى الصلوة انصرف اي من غير توقف حتى لو مكث ساعة يصير مؤديا جزء من الصلوة مع الحدث فيفسد ما ادى فيفسد الكل ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يتجزى صحة وفسادا **قوله** فان كان اماما استخلف وتفسير الاستخلاف هو ان يأخذ بثوبه ويجره الى المحراب كذا فى الخلاصة وكان مالك رحمه الله يقول فى الابتداء يبني ثم رجع وقال لا يبني ثم رجع وقال يبني فعابه محمد رحمه الله في كتاب الحج برجوعه من الاثر الى القياس **قوله** ينافيها اي الاجتماع بينهما كالسواد مع البياض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهارة **قوله** يفسد انها اي يفسد ان الصلوة ولكن لا ينافيها كما في صلوة الخوف فان الصلوة باقية مع المشي والانصراف **قوله** فلينصرف وليتوضأ هما للوجوب وليبن دليل على الشرعية لانه امر بالبناء وادنى درجات الامر الاباحة وانما لم يكن البناء واجبا لان البناء لتيسير الامر على المصلي وفي ايجابه ينقلب اليسر عسرا فلا يكون واجبا **قوله** والبلوى جواب عن قوله فاشبه الحدث العمد (قوله)

والمنفرد ان شاء اتم في منزله وان شاء عاد الى مكانه والمقتدي يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بينهما حائل ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث أستقبل الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي مابقي والقياس فيهما الاستقبال وهو رواية عن محمد رحمة الله تعالى عليه لوجود الانصراف من غير عذر وجه الاستحسان انه انصرف على قصد الاصلاح الا ترى انه لو تحقق ما توهمه بنى على صلوته

قوله والمنفرد ان شاء اتم في منزله لانه ان اتم في منزله سلمت صلوته عن مشي زائد وان عاد حصل اداء جميع الصلوة في مكان واحد وكلاهما مطلوب فيتخير **قوله** الا ان يكون امامه قد فرغ اي فحينئذ يتخير المقتدي فان قيل كيف يستقيم هذا واللاحق في حكم المقتدي فيما يتم من صلوته فاذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء به من طريق او نهر فينبغي ان لا تجوز صلوته في منزله قلنا نعم هو فيما يؤدي من الافعال بمنزلة المقتدي ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فكيف يراعي ترتيب المقام بينه وبين من خرج من الصلوة **قوله** او لا يكون بينهما حائل بان يكون بينه بجنب المسجد بحيث لو اقتدى به صح اقتداؤه حينئذ جاز ان يؤدي بقية صلوته فيه لان البقاء اسهل من الابتداء ولو اقتدى به وهو في بيته والمسجد ملآن جاز فكذا جاز الاتمام او بان يكون الاقتداء في الجبانة في الصف الاول فسبقه الحدث فانصرف وتوضأ في آخر الصفوف ولم يعد الى مكانه والامام في الصلوة واتم حيث توضأ تجوز صلوته **قوله** وهو رواية عن محمد رحمه الله وخلاف محمد رحمه الله فيما اذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة ليتحقق الانصراف واما كان يمشي في المسجد ووجهه الى القبلة بان كان باب المسجد على حائط القبلة لا تفسد صلوته بالاتفاق نوجه القياس ظاهر لان هذا انصراف عن القبلة من غير عذر (قوله)

فالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج وان استخلف فسد لانه عمل كثير من غير عذر وهذا الخلاف ما اذا ظن انه افتتح الصلوة على غير وضوء فانصرف ثم علم انه على وضوء حيث تفسد وان لم يخرج لان الانصراف على سبيل الرفض الا ترى انه لو تحقق ما توهمه يستقبله وهذا هو الحرف ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد ولو تقدم قدامه فالحد السترة وان لم تكن فمقدار الصفوف خلفه وان كان منفردا فموضع سجوده من كل جانب

قوله فالحق قصد الاصلاح بحقيقته نظيره الكفار اذا تترسوا باسارى المسلمين فانه يباح للمسلمين الرمي اليهم اذا كان من قصدهم الرمي الى الكفار فعلم ان القصد الى الشيء ملحق بحقيقة ذلك الشيء **قوله** فهذا هو الحرف اي الاصل الذي تخرج عليه المسائل وهو ان الانصراف اذا كان على سبيل قصد الاصلاح لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد واذا كان على سبيل الرفض يستقبل وان لم يخرج من المسجد منها انه لو كان متيمما فرأى سرابا فظنه ماء فانحرف فظهر انه سراب او رأى بثوبه لونا فظنه دما فانحرف او كان ماسح الخف فظن ان مدة مسحه مضت فرجع ليغسل قدميه يستقبل في هذه الوجوه ولو كان في المسجد لانه قصد ترك صلوته واتصل فعله بقصده فانقطعت صلوته **قوله** فالحد هو السترة لان موضع تلك السترة صار منتهى اقدامه شرعا الا ترى ان المرور بين يدي المصلي مكروه ولا يكره من وراء السترة فاذا تباين المكانان في حكم من احكام الصلوة صار بمنزلة المسجد بالنسبة الى غير المسجد وان لم يكن سترة فمقدار الصفوف التي خلفه لانه احد جانبيه فيقاس بالثاني **قوله** وان كان منفردا فموضع سجوده اي مقدار موضع سجوده (قوله)

وان جن او نام فاحتلم او اغمي عليه استقبل لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص وكذلك اذا قهقه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع وان حصر الامام عن القراءة فقدم غيره اجزاهم عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقالا لا يجزيهم لانه يندر وجوده فاشبه الجنابة وله ان الاستخلاف لعلة العجز

قوله وان جن اونام فاحتلم اواغمي عليه استقبل هذا اذا وجدت هذه الاشياء قبل ان يقعد قدر التشهد فاما اذا اغمي عليه بعد ما قعد قدر التشهد واصابه لمم فان صلوته وصلوة القوم تامة لانه صار خارجا عنها بالاغماء وليس عليه ركن من اركان الصلوة فتجزيه صلوته وصلوة من كان بمثل حاله فان قيل اليس ان الخروج بصنعه فرض على قول ابي حنيفة رح ولم يوجد قلنا وجد لانه بعد ما صار محدثا بالاغماء لابد من اضطراب يوجد منه وذلك صنع منه وان لم يوجد الاضطراب فقدر ما وجد فيه من المكث بعد الحدث قاطع للصلوة لانه يصير مؤديا جزء من الصلوة مع الحدث والاداء صنع منه فكيف ما كان فقد وجد منه صنع اما من حيث الاضطراب اومن حيث الاداء مع الحدث كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** لانه بمنزلة الكلام من حيث ان كلا منهما ينقل المعنى من ضميره الى فهم السامع والمعنى في القهقهة الفرح وفي المبسوط القهقهة افحش من الكلام عند المناجاة ولهذا جعلت ناقضة للوضوء ثم سوي بين النسيان والعمد ففي القهقهة اولى **قوله** وان حصر الامام عن القراءة هذه المسئله من خواص الجامع الصغير الحصر بفتحتين العي وضيق الصدر والفعل منه حصر مثل لبس ومنه امام حصر فلم يستطع ان يقرأ وضم الحاء خطأ كذا في المغرب **قوله** وقالا لا يجزيهم اي الاستخلاف بل يتمها بغير قراءة كالامي اذا ام قوما اميين وذلك لان جواز الاستخلاف عرف نصا بخلاف القياس والنص ورد في الحدث وهذا ليس في معناه لان الحدث مما تعم به البلوى ولا يندر اما النسيان جميع ما يحفظ امر نادر فاشبه الجنابة وذكر في الفوائد الظهيرية وليس الحصر في معنى الحدث لوجوه احدها (ان)

وهو ههنا الزم والعجز عن القراءة غير نادر فلا يلحق بالجنابة ولو قرأ مقدار ماتجوز به الصلوة
لايجوز الاستخلاف بالاجماع لعدم الحاجة اليه وان سبقه الحدث بعد التشهد توضأ
وسلم لان التسليم واجب فلابد من التوضي ليأتي به وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم
اوعمل عملا ينافي الصلوة تمت صلوته لانه يتعذر البناء لوجود القاطع لكن لااعادة عليه
لانه لم يبق عليه شيء من الاركان فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت الصلوة وقدمر من قبل
فان رآه بعد ما قعد قدر التشهد اوكان ماسحا فانقضى مدة مسحه اوكان اميا فتعلم سورة

ان الطهارة شرط لجميع الصلوة والقراءة شرط لبعضها والثاني انه لايجوز الصلوة بدون الطهارة وللصلوة جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة تجري فيها النيابة بخلاف الطهارة ●

قوله وهو ههنا الزم اي العجز ههنا الزم لان المحدث عسى يجد ماء فى المسجد فيمكنه اتمام الصلوة من غير استخلاف اما الذي نسي جميع ما يحفظ لا يقدر على الاتمام الا بالتعليم والتذكير وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله قال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه ان يقرأ شيئا فان امكنه قراءة آية فلا يستخلف وان استخلف فسدت صلوته وقال صدر الاسلام رحمه الله صورة المسئلة اذا كان حافظا للقرآن الا انه لحقه خجل وخوف فامتنعت عليه القراءة فاما اذا نسي فصار اميا لم يجز الاستخلاف **قوله** لان التسليم واجب فلا بد من التوضي هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله اصابة لفظة السلام فرض على ما مر الا ان عنده لايجوز البناء **قوله** فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت صلوته وقدمر من قبل اي مر في تعليل مسئلة صلوة العيد فى باب التيمم و هو قوله لانا لو اوجبنا الوضوء يكون واجدا للماء في خلال صلوته فتفسد **قوله** اوكان اميا فتعلم سورة قيل اريد به تذكر لان المتعلم لا بد له من التعليم وذلك فعل ينا فى الصلوة فتتم صلوته بالاتفاق وقيل تعلم بلا عمل كثير (قوله)

او خلع خفيه بعمل يسير او عريانا فوجد ثوبا او مؤميا فقدر على الركوع والسجود او تذكر فائتة عليه قبل هذا او الامام القارئ حدث فاستخلف اميا او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر وهو في الجمعة او كان ماسحا على الجبيرة فسقطت عن برء او كان صاحب عذر فانقطع عذره كالمستحاضة ومن بمعناه بطلت الصلوة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقيل الاصل فيه ان الخروج عن الصلوة بصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة رحمه الله وليس بفرض عندهما فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة وعندهما كاعتراضها بعد التسليم لهما ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وله انه لا يمكنه اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ومعنى قوله تمت قارب التمام والاستخلاف ليس بمفسد حتى يجوز في حق القارئ وانما الفساد ضرورة حكم شرعي وهو عدم صلاحية الامامة ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فاحدث الامام فقدمه اجزاه لوجود المشاركة في التحريمة والاولى للامام ان يقدم مدركا

قوله او خلع خفيه بعمل يسير لاتساعه فان احتاج الى معالجة تمت صلوته بالاتفاق وهذه مسائل تسمى اثنا عشرية لانها بذلك العدد في الروايات المشهورة وقد تزيد عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالثوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ثم وجد من الماء يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الفجر فدخل وقت زوال في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الظهر في وقت العصر فتغيرت الشمس في هذه الحالة كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وقيل الاصل فيه ان الخروج عن الصلوة بصنع المصلي فرض الى آخره هذه ما ذكره ابوسعيد البردعي رحمه الله وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذه النكتة ثم قال ولكن هذا ليس بقوي لاستحالة ان يقال يتأدى فرض الصلوة بالحدث العمد ولو كان الخروج بصنع المصلي فرضا لاختص بما هو قربة كالخروج من الحج ولكن الصحيح لابي حنيفة رحمه الله (ان)

لانه اقدر على اتمام صلوته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لعجزه عن التسليم فلو تقدم يبتدئ من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام يقدم مدركا يسلم بهم فلو انه حين اتم صلوة الامام قهقه اواحدث متعمدا وتكلم اوخرج من المسجد فسدت صلوته وصلوة القوم تامة لان المفسد في حقه وجد في خلال الصلوة وفي حقهم بعد تمام اركانها والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلوته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر التشهد ثم قهقه اواحدث متعمدا فسدت صلوة الذي لم يدرك اول صلوة الامام عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا لا تفسد وان تكلم اوخرج عن المسجد لم تفسد في قولهم جميعا لهما ان صلوة المقتدي بناء على صلوة الامام جوازا وفسادا ولم تفسد صلوة الامام فكذا صلوته وصار كالسلام والكلام

ان التحريمة باقية بعد الفراغ من التشهد واعتراض المغير في هذه الحالة كاعتراضه في خلال الصلوة بدليل ان المسافر لو نوى الاقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كما لو نواها في خلال الصلوة ٭

قوله لانه اقدر على اتمام الصلوة بان تتم الصلوة مثل اتمام صلوة الامام من غير استخلاف آخر للتسليم **قوله** فان لم يفرغ تفسد وهو الاصح وذكر في المبسوط فاما الامام الاول فان كان قد فرغ من صلوته خلف الثاني مع القوم فصلوته تامة كغيره من المدركين وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح لانه لما استخلفه فقد صار مقتديا به فتفسد صلوته بفساد صلوة امامه الا ترى انه لو صلى مابقي من صلوته في منزله ان كان بعد فراغ الامام الثاني جاز وقبل فراغه لا يجوز لان له اماما يلزمه الاقتداء به فاذا تفرد بصلوته في حال وجوب الاقتداء فسدت صلوته **قوله** فسدت صلوة الذي لم يدرك هذا اذا لم يقيد الركعة بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده حتى كان على المسبوق ان يتابع الامام في سجدة السهو في هذه الحالة وان لم تفسد صلوته بترك المتابعة فاما اذا قيد المسبوق ركعة بالسجدة تأكد انفراده حتى لا تلزمه متابعة الامام في سجود السهو في هذه الحالة فلا تفسد صلوة المسبوق بفساد صلوة الامام لتأكد انفراده كذا في المحيط

وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة الامام فيفسد مثله من صلوة المقتدي غيران الامام لايحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه منه والكلام في معناه وينتقض وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلوة ومن احدث في ركوعه اوسجوده توضأ وبنى ولا يعتد بالتي احدث فيها

قوله وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه ذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير ولان الحدث والقهقهة يفسدان الجزء الذي يلاقيانه من الصلوة لانهما يبطلان الطهارة والطهارة شرط الصحة فيتعدى الفساد بواسطة فساد الطهارة بخلاف السلام لانه محلل لامفسد وكذلك الكلام يتناول الصلوة ابتداء من غيران يصادف شرطا فيفسده بفساد شرطه لان الكلام لايبطل الطهارة فاذا لم يفسد جزء من صلوة الامام وجب التحليل لان فرق مابين المحلل والمفسد ما قلنا والمحلل لا يتعدى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الى المقتدي وذكر في المبسوط بخلاف السلام والكلام فالسلام منه للصلوة والكلام قاطع لا مفسد لانه لا يفوت به شرط الصلوة ولهذا قيل لوتكلم الامام بعد ما قعد قدر التشهد فعلى القوم ان يسلموا ولو احدث الامام متعمدا اوقهقهه لم يسلم القوم **قوله** والكلام في معناه لان السلام انما صار محللا لكونه كلاما الاترى انه يحنث في يمينه لا يكلم فلانا فسلم وهو امام وفلان من المقتدين والكلام يشبه السلام من وجه لاشتمال السلام على معنى الكلام لما فيه من كاف الخطاب ولهذا كان في خلال الصلوة مفسدا ويفارق السلام من حيث ان السلام في الصلوة مشروع في الجملة دون الكلام فعملنا بالشبهين فاظهرنا شبه الانهاء في حق المسبوق لمكان الافتقار الى البناء واظهرنا شبه القطع في حق الامام لاستغنائه عن البناء (قوله)

لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة

ولوكان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع لانه يمكنه الاتمام بالاستدامة

ولو ذكر وهو راكع او ساجد ان عليه سجدة فانحط من ركوعه لها او رفع رأسه من سجوده

فسجدها يعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاولى ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن

قوله لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لايتحقق لانه جزء من صلوته واداء جزء من صلوته بعد سبق الحدث مفسد لصلوته حتى لو احدث الامام وهو راكع فرفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده فسدت صلوته وصلوة القوم ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مريدا به اداء ركن فسدت صلوة الكل وان لم يرد به اداء الركن ففيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله ولو سبقه الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب ليتوضأ فسبح في ذلك الوقت قبل ان يتوضأ لا تفسد صلوته وان قرأ تفسد سواء قرأ ذاهبا او جائيا فى الصحيح فان قيل السجدة تتمم بالوضع عند ابي يوسف فكيف يصح قوله لان اتمام الركن بالانتقال قلنا التمام على نوعين تمام من حيث الماهية وتمام مخرج من العهدة فان من اعتق رقبة مقطوع اليدين عن الكفارة لايصح وان تمت ماهية لعدم التمام المخرج من العهدة ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع وسجد اولا يصوم فصام ساعة حنث لوجود التمام ماهية وان لم يتم تماما مخرجا عن العهدة **قوله** دام المقدم على الركوع اي مكث راكعا كما كان لانه يمكنه اتمام الركوع بالاستدامة لان الخليفة قائم مقام الاول فكان الاول في مكانه ولو كان هو في مكانه كان يمكث في ركوعه فكذا هذا **قوله** ان عليه سجدة اي صلبية او سجدة تلاوة **قوله** ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن وهو ان يكون الركوع مرتبا على السجود الاصلي في هذه الركعة لو لم يكن الركوع محسوبا اذ لو كان محسوبا اذا يفوت هذا الترتيب وكذلك لو تذكر في السجود ويحتمل ان يكون المراد بهذا الترتيب تقريب السجود الى محله بقدر الامكان (قوله)

وان لم يعد اجزاه لان الترتيب في افعال الصلوة ليس بشرط ولان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد وعن ابي يوسف رح انه تلزمه اعادة الركوع لان القومة فرض عنده

قال ومن ام رجلا واحدا فاحدث وخرج من المسجد فالمأموم امام

قوله وان لم يعد اجزاه وقال زفر والشافعي رحمهما الله عليه الاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عندهما فالتحقت هذه السجدة بمحلها وبطل ما ادى من القيام والقراءة والركوع لترك الترتيب لان السجدة الفائتة ركن من الركعة فلم يصح فعل ما بعده قبل فعله كالسجدة قبل الركوع وعندنا الترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض لان المسبوق يبدأ بما ادرك ويؤخر ما فاته وفيه ترك الترتيب لان الذي فاته هو الاول ولو كان الترتيب ركنا لما جازله تركه بعذر الجماعة كالترتيب بين الصلوة ولئن كان الترتيب واجبا فقد سقط بعذر النسيان فان قيل يشكل بما اذا قعد قدر التشهد ثم عاد للسجدة الصلبية او تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد لقراءة السورة فانه يرفض بعض ما كان فيه قلنا المشروع في الصلوة فرضا اربع انواع ما يتحد في كل الصلوة كالقعدة وما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعدد في كل الصلوة كالركعات وما يتعدد في كل ركعة كالسجود فالترتيب ليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلوة وبين ما يتعدد في كل ركعة لان السجدات اركان متكررة كالركعات اركان متكررة فثم الترتيب ليس بشرط كما في المسبوق فكذا بين السجدات والترتيب شرط بين المتحد وبين المتعدد في كل الصلوة اوفي الركعات وبين المتحد في كل الصلوة لان ما اتحدت شرعيته يراعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك في الشرع فاذا غيره فقد قلب الفعل وعكسه وقلب المشروع باطل **قوله** ولان الانتقال مع الطهارة اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم ان تمام الركوع برفع الرأس لان الركن انما يتم بالانتقال وبعد الحدث لا يمكن ان يجعل انتقالا كيلا (يصير)

نوى او لم ينو لما فيه من صيانة الصلوة وتعيين الاول لقطع المزاحمة ولا مزاحمة هنا ويتم الاول صلوته مقتديا بالثاني كما اذا استخلفه حقيقة ولولم يكن خلفه الا صبي او امرأة قيل تفسد صلوته لاستخلاف من لا يصلح للامامة وقيل لا تفسد لانه لم يوجد الاستخلاف قصدا وهو لا يصلح للامامة والله اعلم •

يصير مؤديا شيئا من الصلوة مع الحدث فيلزمه اتمام الركوع بعد الطهارة وذلك لا يمكن الا بالاعادة اما تذكر السجدة لا يمنع من الانتقال لان اداء شيء من الصلوة بعد تذكر السجدة جائز فانه لو اخر تلك السجدة الى آخر الصلوة تجوز صلوته الا انه لم يقصد بهذا الرفع اتمام ذلك الركوع فتجب له الاعادة •

قوله نوى او لم ينو عين الامام الاول او لم يعين او نوى هذا المأموم الخلافة او لم ينو **قوله** ولو لم يكن خلفه الا صبي او امرأة ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله امام احدث وخلفه من لا يصلح للامامة نحو الصبي والامي والمرأة اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد صلوة الكل لانه لما احدث وخرج من المسجد تعين المقتدي للامامة كانه استخلفه فتفسد صلوة الكل وهو قول زفر وقال بعضهم تفسد صلوة الامام لا غير وقال بعضهم تفسد صلوة المقتدي لا غير وهو الصحيح لان المقتدي انما يتعين للامامة اذا كان اهلا للامامة صيانة للصلوة عن الفساد اما اذا لم يكن اهلا كان في تعينه افساد صلوة الكل فلا يتعين واذا لم يتعين لم يصر الامام مقتديا به وبقي الامام منفردا فلا تفسد صلوة الامام وتفسد صلوة المقتدي لانه خلا مكان امامه عن الامام وقال الامام التمرتاشي رحمه الله والاصح ان صلوة الامام لا تفسد لان الامامة انتقلت منه من غير صنعه وعلى هذا مسافر ومقيم يقضيان فائتة والمسافر هو الامام فاحدث لا يصير المقيم اماما له وان كان خلفه جماعة لا يتعين احد هم الا بتقديم الامام او القوم او بتقدمه فيقتدوا به ولو استخلف الامام رجلين او هو رجلا والقوم رجلا او القوم رجلين او البعض رجلا وبعضهم رجلا فسد صلوة

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

ومن تكلم في صلوته عامدا او ساهيا بطلت صلوته خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه في الخطاء والنسيان ومفزعه الحديث المعروف ولنا قوله عليه السلام ان صلوتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن

الكل فان خرج الامام قبل تعين الخليفة فسدت صلوة القوم والامام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد او لم يقم خليفة مقامه او يستخلف القوم غيره او يتقدم بنفسه حتى صح الاقتداء به ولو تأخر الامام ليستخلف فلبث في مكانه لينظر فقبل ان يستخلف كبر رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم فصلوة من كان امامه فاسدة ومن كان خلفه جائزة وكذا لو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج الامام قبل ان يقوم خليفته مكانه تفسد صلوة من امامه كذا في النهاية والله اعلم ه

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

قوله ومفزعه الحديث المعروف وهو قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد رفع الحكم اذ هما يوجدان حسا والخلف في خبره محال والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم العقبى وهو الاثم ومسمى الحكم يشملهما فيتناولهما **قوله** ولنا قوله عليه السلام ان صلوتنا هذا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا يصلح في الصلوة فمباشرته ناسيا او عامدا تفسدها كالاكل والشرب ولهذا لو طال الكلام كان مفسدا ولو كان النسيان فيه عذرا لاستوى فيه ان يطول وان يقصر كالاكل في الصوم وقوله ومسمى الحكم يشملهما قلنا الحكم نوعان مختلفان احدهما الجواز او الفساد والثاني الاثم فصار بمنزلة الاسماء المشتركة والمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد الآخر وقد اريد رفع الاثم بالاجماع ولا يقال انه بمنزلة العام لان العام ما يتناول الافراد (المتعددة)

وما رواه محمول على رفع الاثم بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار

المتحدة حدا اوحقيقة كالرجال وهنا ما ذكرنا من الحكمين مختلفان كالعين للذهب والينبوع فان قيل الحكم من حيث انه حكم جنس فينبغي الفساد والاثم لانهما من افراد ذلك الجنس قلنا هنا الحكمان مختلفان فمن الجواز ان يثبت الفساد ويرتفع الاثم كما يجوز ان يثبت الجواز مع الاثم كما اذا توضأ بماء نجس ولم يعلم بالنجاسة وصلى فصلوته فاسدة ويثاب على ذلك ولوصلى مع استجماع شرائطها واركانها وهو مراء في صلوته فالصلوة جائزة وهو آثم في ذلك فلما ثبتت المخالفة بينهما لم يمكن ان يرادا معا بلفظ واحد لان اللفظ الواحد لا يتناول المعنيين المختلفين فان قيل يشكل بلفظ الشيء فانه يتناول السواد والبياض قلنا لا نسلم فان تناوله اياهما بمعنى انهما موجود ان لا من حيث السواد والبياض وهنا لما يتناول المعنيين المختلفين صار كالاسماء المشتركة وقد اريد احد المعنيين فلا يراد الآخر كما اذا اريد بالعين الذهب لا يراد الينبوع وغيره *

قوله وما رواه محمول على رفع الاثم لما ذكرانه مشترك ولان الحكم غير ملفوظ وانما ثبت مقتضى والمقتضى لا عموم له وحكم الآخرة وهو الاثم مراد اجماعا فلم يبق حكم الدنيا مرادا وعليه يحمل قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم فان قيل القليل من فعل هو ليس من افعال الصلوة عفو فينبغي ان يكون القول كذلك قلنا ذكر في الاسرار لا يجوز اعتبار القول بالفعل لان الاحتراز عن اصل الفعل الذي ليس من الصلوة غير ممكن لان في الحي حركات هي افعال ليست من الصلوة ولا يمكنه الاحتراز عن اصلها فلم يكن مفسدا حتى يكثر ويدخل في حد ما يمكن الاحتراز عنه ولا كذلك الكلام فيمكن الاحتراز عن قليله وكثيره

قوله بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار فان المتشهد يسلم على النبي وعلى عباد الله

عا

فيعتبر ذكرا في حالة النسيان وكلاما في حالة التعمد لما فيه من كاف الخطاب

فان ان فيها اوتاوه اوبكى فارتفع بكاؤه فان كان من ذكر الجنة اوالنار لم يقطعها لانه يدل على زيادة الخشوع وان كان من وجع اومصيبة قطعها لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان قوله اه لا تفسد في الحالين واوه تفسد وقيل الاصل عنده ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين وهما زائدتان او واحد منهما لا تفسد وان كانتا اصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قوله اليوم تنساه وهذا لايقوى لان كلام الناس في متفاهم العرف يتبع وجود حروف الهجاء وافهام المعنى

الصالحين وهو اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكاف الخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه عند القصد فاذا كان ناسيا اشبهناه بالاذكار واذا كان عامدا اشبهناه بالكلام ه

قوله فيعتبر ذكرا في حالة النسيان اراد به ان يسلم على ظن انه اتم الصلوة فاما اذا سلم في خلال الصلوة وهو ناس لصلوته فصلوته فاسدة **قوله** فان ان فيها الانين صوت المتوجع نحو آه **قوله** اوتاوه اي قال اوه اوبكى فارتفع بكاؤه اي حصل به الحروف **قوله** فان كان من ذكر الجنة اوالنار لم يقطعها سئلت عائشة رضي الله عنها عن الانين في الصلوة فقالت ان كان من خشية الله تعالى لا تفسد صلوته وان كان من الالم تفسد وقال ع م طوبى للبكائين في الصلوة وهذا لان الانين ونحوه متى كان من ذكر الجنة والنار صار كانه يقول اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلوته وان كان من وجع اومصيبة صار كانه قال انا مصاب وانه مفسد وعن ابي يوسف رح انه قال ان كان يمكن الامتناع عنه يقطع الصلوة وان كان لا يمكن الامتناع عنه لا يقطع وعن محمد ان كان المرض خفيفا يقطع وان كان ثقيلا لا يقطع لانه لايمكنه القعود الا بالانين **قوله** في الحالين اي في حال ذكر النار وحال التوجع (قوله)

ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائدوان تنحنح بغير عذر بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل به الحروف ينبغي ان يفسد عندهما وان كان بعذر فهو عفو كالعطاس والجشاء اذا حصل به حروف

قوله ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد كما اذا قيل انتم اليوم سألتمونيها وهذا مفسد بالاتفاق وهذا لا يرد عليه لان كلامه في الحرفين لا في الزائد عليهما الا ان يقال العبرة في كونه كلاما لوجود الهجاء وافهام المعنى وحروف الزوائد وغيرها والكلمة على حرفين او اكثر في ذلك سواء نمن هذا لا يقوى اصل ابي يوسف رح كما ذكر في الكتاب **قوله** فان لم يكن مدفوعا اليه اي لم يكن مضطرا بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اح بالفتح والضم يفسد عندهما وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ان كان التنحنح لتحسين الصوت فكذلك ايضا لانه يفعله لاصلاح القراءة فيصير من القراءة معنى الا ترى ان المشي للبناء لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لاصلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى حتى اذا لم يكن من عذر يقطع الصلوة وفي المحيط وان لم يكن مدفوعا اليه في التنحنح الا انه لاصلاح الحلق ليتمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اح او يكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل الزاهد يقول يقطع الصلوة عندهما لانها حروف مهجاة وقال غيره من المشايخ لا يقطع الصلوة وان لم تظهر له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة عندهما **قوله** ينبغي ان يفسد عندهما انما لم يقطع الجواب للاختلاف في هذه المسئلة فظهر منه ان المختار عنده الفساد عندهما **قوله** كالعطاس اذا حصل به حروف ذكر في المبسوط العطاس لا يكون قاطعا للصلوة وان سمع فيه حرف مهجاة وهي اصهب اراد بالاصهب هيئة العطاس فانه يكون لبعض الناس على هذه الهيئة والجشاء ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع.

(قوله)

ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله وهو في الصلوة فسدت صلوته لانه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال العاطس اوالسامع الحمد لله على ما قالوا لم يفسد الصلوة لانه لم يتعارف جوابا وان استفتح ففتح عليه رجل في صلوته فسدت صلوته ومعناه ان يفتح المصلي على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس ثم شرط التكرار في الاصل لانه ليس من اعمال الصلوة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير

قوله ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله انما قيد بقوله لآخر لانه اذا قال العاطس بنفسه ذكر في الفتاوى الظهيرية لا تفسد صلوته لان هذا بمنزلة قوله يرحمني الله وهذا لا يفسد **قوله** وهو في الصلوة اي القائل في الصلوة **قوله** على ما قالوا اشارة الى خلاف البعض وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في العاطس يحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك لسانه فلو حرك تفسد صلوته كذا في المحيط **قوله** على غير امامه سواء كان ذلك الغير في الصلوة او خارج الصلوة **قوله** ثم شرط التكرار في الاصل اي في المبسوط وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط في الرجل يصلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه الرجل الذي يصلي غير مرة فانه ينظران اراد بهذا تعليمه فان صلوته تفسد لان التعليم ليس من افعال الصلوة فاذا كثر في الصلوة اوجب الفساد كما لو اشتغل بعمل آخر وان لم يرد بذلك تعليمه ولكن اراد قراءة القرآن لا تفسد صلوته لان القراءة من اعمال الصلوة فلا تفسد وان كثر ونظير هذا ما قالوا في رجل يصلي فقال له انسان ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير فانه ينظران اراد جوابه يفسد صلوته وان لم يرد جوابه بل اراد قراءة القرآن لا تفسد وكذلك لو كان الرجل يصلي وامامه كتاب موضوع وخلفه رجل يسمى يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة وكذلك لو قيل للمصلي باي موضع مررت فقال بئر معطلة وقصر مشيد او كان راكبا في سفينة وابنه خارج السفينة فقال يا بني اركب (معنا)

لان الكلام بنفسه قاطع وان قل وان فتح على امامه لم يكن كلاما استحسانا لانه مضطر الى اصلاح صلوته فكان هذا من اعمال صلوته معنى وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرخص فيه وقراءته ممنوع عنها ولو كان الامام انتقل الى آية اخرى تفسد صلوة الفاتح وتفسد صلوة الامام لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة وينبغي للمقتدي ان لا يعجل بالفتح

معا فهو على هذا التفصيل من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما على قول ابي يوسف لا تفسد صلوته اراد بذلك تعليمه اولم يرد واراد به جواب السائل اولم يرد لان الاصل عنده ان ما كان قرآنا اوثناء فانه لا يتغير بالنية وعندهما يتغير كذلك في شروح الجامع الصغير

قوله لان الكلام بنفسه قاطع وان قل القارئ اذا استفتح غيره فكانه يقول بعد ما قرأت ما ذا فذكرني والذي يفتح عليه فكانه يقول ما قرأت كذا فخذ مني **قوله** وان فتح على امامه لم يكن كلاما واطلاق هذا دليل على ان ما اذا قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة وما اذا لم يقرأ سواء لا تفسد صلوة الفاتح بالفتح ولا صلوة الامام بالاخذ وذكر القاضي خان رحمه الله في الجامع الصغير فان استفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة ففتح عليه قالوا فسدت صلوته وان اخذ الامام بقوله فسدت صلوة الكل والاصح انها لا تفسد صلوته لانه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسدا فكان فيه اصلاح صلوته **قوله** وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعض المشايخ فانهم قالوا ينوي بالفتح على امامه التلاوة وهو سهو وانما هذا اذا اراد ان يفتح على غير امامه فحينئذ ينبغي ان ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك كذا في المبسوط **قوله** وتفسد صلوة الامام اذا اخذ بقوله ذكر في المحيط ولو اخذ الامام من الفاتح بعد ما انتقل الى آية اخرى هل تفسد صلوة الامام حكي عن القاضي الامام ابي بكر الرازي رحمه الله انه قال تفسد صلوته وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد (قوله)

وللامام ان لا يلجيهم اليه بل يركع اذا جاء اوانه اوينتقل الى آية اخرى فلو اجاب في الصلوة رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابويوسف رح لايكون مفسدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه له انه ثناء بصيغته فلايتغير بعزيمته ولهما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيجعل جوابا كالتشميت والاسترجاع على الخلاف في الصحيح وان اراد به اعلامه انه في الصلوة لم تفسد بالاجماع لقوله عليه السلام اذا نابت احدكم نائبة في الصلوة فليسبح

قوله وللامام ان لا يلجيهم اليه والالجاء ان يردد الآية اويقف ساكتا **قوله** بل يركع اذا جاء اوانه وانما اطلق الاوان ولم يفصل لان الرواية اختلفت فيه في بعضها اعتبر الاستحباب وفي بعضها اعتبر فرض القراءة فذكر الامام التمرتاشي رحمه الله محالا على الشافعي رحمه الله ينبغي للامام اذا ارتج ان يتجاوز الى سورة اخرى او يركع اذا كان قرأ المستحب صيانة للصلوة عن الزوائد وذكر ابوبكر الرازي رحمه الله يكره للامام ان يتردد فيلجي القوم الى ان يفتحوا عليه اذا كان قرأ مقدار ما يتعلق به الجواز ولكن يركع وصاحب المحيط وقاضي خان ذكرا نحوما ذكره ابوبكر الرازي رح **قوله** ولواجاب المصلي رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد وصورة ذلك اذا قيل بين يدي المصلي امع الله اله آخر فقال لا اله الا الله يريد جوابه وعلى هذا الخلاف اذا وصف الله بوصف لايليق به فقال سبحان الله يريد به الجواب اواخبر بخبر يسره فقال الحمد لله يريد به الجواب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولهما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيصير كانه قال الحمد لله على قدوم ابي واشباه ذلك ولو صرح بذلك تفسد صلوته فكذا هذا **قوله** والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح وقيل هو مفسد بالاتفاق والفرق لابي يوسف رحمه الله ان الاسترجاع لاظهار المصيبة فكانه قال اصبت بكذا فاعينوني وما شرعت الصلوة لاجله والتحميد لاظهار الشكر (والصلوة)

ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر او التطوع فقد نقض الظهر لانه صح شروعه في غيره فيخرج عنه ولو افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعة فهي هي وتجتزي بتلك الركعة لانه نوى الشروع في عين ماهو فيه فلغت نيته وبقي المنوي على حاله

والصلوة شرعت لاجله ولان صيغة هذه الالفاظ للثناء على الله تعالى وهو موجود في القرآن ولم تجر العادة بين الناس في استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب بخلاف الاسترجاع وتشميت العاطس لانه غلب استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب وفي قوله يرحمك الله خطاب للعاطس ۔

قوله ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر هذا اذا لم يكن صاحب ترتيب فيصح شروعه في العصر اما اذا كان صاحب ترتيب يصير شارعا في النفل بافتتاحه العصر عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعلى هذا من في الظهر كبر وينوي الجمعة او في الجمعة كبر وينوي الظهر او كان يصلي منفردا فكبر ينوي الاقتداء بالامام في تلك الصلوة وكذا المقتدي لو كبر للتفرد وللامامة يخرج عن صلوته ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح ثانيا لاجله فهو على الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة وحاصله ان الثانية لو كانت غير الاولى ونوى الدخول في غير ما هو فيه كان من ضرورته خروجه عما هو فيه فيبطل ما صلى كمن باع بالف ثم جدد البيع باقل منها او باكثر او بدينار ينتقض الاول كذا ههنا وكذا الوصالح على مال ثم قال على مال غيره واما الثانية لو كانت عين الاولى فلا يلغو ما صلى بل يحتسب ما صلى من الصلوة وهي المسئلة الثانية التي ذكرها وهي مسئلة هي هي اي تلغو نية الافتتاح حتى لو صلى بعدها ثلث ركعات يخرج عن عهدة فرض الظهر ولو صلى اربعا بعد ما نوى على ظن ان الاولى انتقضت ولم يقعد في الثالثة تفسد صلوته لانه ترك القعدة الاخيرة لان الركعة الاولى وقعت محسوبة ولم يبطل هذا اذا نوى بقلبه واما اذا نوى بلسانه وقال نويت ان اصلي الظهر انتقض ما صلى ولا يجتزأ بتلك الركعة (قوله)

واذا اقرأ الامام من المصحف فسدت صلوته عند ابي حنيفة رح وقالا هي تامة لانه عبادة انضافت الى عبادة الا انه يكره لانه تشبه بصنيع اهل الكتاب ولابي حنيفة رح ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير ولانه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بين الموضوع والمحمول وعلى الاول يفترقان ولو نظر الى مكتوب وفهمه فالصحيح انه لاتفسد صلوته بالاجماع بخلاف ما اذا حلف ان لايقرأ كتاب فلان حيث يحنث بالفهم عند محمد رح لان المقصود هنالك الفهم اما فساد الصلوة فبالعمل الكثير ولم يوجد

قوله واذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلوته قيد الامام اتفاقي فان الحكم لايختلف في غيره وفي المبسوط واذا قرأ في صلوته من المصحف فسدت صلوته عند ابي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يجزيه بغير كراهة وهو يقول لو كره هذا الصنيع لانه صنيع اهل الكتاب كان يجب ان يكره اذا كان يصلي وهو يقرأ عن ظهر القلب لان منهم من يصلي هكذا وكذلك نتصدق كما يتصدقون ونأكل ونشرب كما يأكلون ويشربون فلا يكره قلنا انما نهينا عن التشبه بهم فيما لنا منه بد كما يكره للانسان ان يصلي سادلا ثوبه لانه صنيع اهل الكتاب ولا فرق في الكتاب بين ما اذا قرأ قليلا او كثيرا وقال بعض مشايخنا ان قرأ مقدار آية تامة تفسد صلوته عند ابي حنيفة رحمة الله عليه والا فلا وقال بعضهم ان قرأ مقدار الفاتحة تفسد صلوته وفيما دون هذا لا تفسد **قوله** ولو نظر الى مكتوب اي غير القرآن فالصحيح انه لا يفسد بالاجماع وذكر شيخ الاسلام رحمه الله المصلي اذا نظر في المحراب فاذا فيه مكتوب كن في صلوتك خاشعا فنظر في ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا على قول ابي يوسف رحمه الله لا تفسد وعلى قول محمد رحمه الله تفسد قاسوا هذه المسئلة على مسئلة اليمين ان حلف لايقرأ كتاب فلان فوصل اليه كتاب فلان فنظر فيه حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال ابو يوسف رحمه الله لايحنث في يمينه لانه لم يقرأ بلسانه والقراءة ممايكون باللسان وعلى قول محمد رحمه الله يحنث متى فهم مافيه (فجعل)

وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة مرور شيء الا ان المار اثم لقوله عليه الصلوة والسلام لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين

فجعل محمد رح التفهم كالقراءة في حق الحنث فكذا في حق افساد الصلوة ثم لو قرأ كن في صلوتك خاشعا تفسد صلوته فكذا هذا ولهذا قالوا يجب ان لا يضع المصلي الجزء بين يديه لانه ربما يكون مكتوبا فيه الجزء الثاني والاول فينظر في ذلك ويفهم فيدخل في ذلك الاختلاف فيجب ان يتحرز عن هذا ومن مشايخنا من يقول على قول محمد رحمة الله عليه ايضا لا يفسد لان قراءة الكتاب غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فيصرف اليمين الى ما هو المقصود وذلك يحصل بالنظر فيه والتفهم ولا كذلك ههنا والدليل عليه انه لو نظر الى جبين امرأته وعليه مكتوب انت طالق وفهم ولم يقرأ لا تطلق امرأته وكذا اذا كان انت حر مكتوبا في جبين عبده فنظر وفهم لا يعتق عبده فدل ان محمدا رحمه الله انما جعل التفهم بمنزلة القراءة في قراءة الكتاب خاصة فاما في حق سائر الاحكام المتعلقة بالنطق لا يجعل التفهم كالقراءة ٭

قوله وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة وعلى قول اصحاب الظواهر تفسد صلوة المصلي بمرور المرأة بين يديه لما روى ابوذر رضي الله عنه انه قال عليه السلام يقطع الصلوة مرور المرأة والحمار والكلب لكنا نقول انكرت عايشة رضي الله عنها هذا الحديث حين بلغها وقالت لعروة يا عروة ماذا تقول اهل العراق قال يقولون يقطع الصلوة مرور المرأة والحمار والكلب فقالت يا اهل العراق والشقاق والنفاق قرنتمونا بالكلاب والحمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وانا معترضة بين يديه اعتراض الجنازة فاذا سجد حبست رجلي واذا قام مددتها **قوله** لوقف اربعين وروي عن ابي جهيم الانصاري رضي الله عنه قيل له ماذا تحفظ عن رسول الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

وانما يأثم اذا مر في موضع سجوده على ما قيل ولا يكون بينهما حائل ويحاذي اعضاء المار اعضاءه لو كان يصلي على الدكان وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه سترة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترة ومقدارها ذراع فصاعدا لقوله عليه السلام ايعجز احدكم اذا صلى في الصحراء ان يكون امامه

وسلم يقول لو علم المار ماذا عليه وفي رواية ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين وابو جهيم كان اسمه ايوب فكان ايوب يقول لا ادري قال اربعين عاما ام اربعين شهرا ام اربعين يوما وروي ايضا عن كعب رضي الله عنه انه قال لو علم المار ماذا عليه لكان ان يخسف الله به الارض خيراله كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله *

قوله وانما يأثم اذا مر في موضع سجوده على ما قيل واختلف في الموضع الذي يكره المرور فيه منهم من قدره بثلثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم باربعين ومنهم بموضع سجوده ومنهم بمقدار الصفين اوثلثة والاصح ان كان بحال لو صلى صلوة خاشع لايقع بصره على المار فلا يكره نحو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي سجوده الى ارنبة انفه وفي قعوده الى حجره وفي سلامه الى منكبيه كذا ذكره الامام التمرتاشي رحمه الله واختار فخر الاسلام رحمه الله ذلك ايضا وقال اذا صلى راميا بصره الى موضع سجوده فلم يقع عليه بصره لم يكره وهذا احسن واما غيرهما كالامام شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام وقاضي خان رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب الهداية بان الموضع الذي يكره فيه المرور هو موضع السجود ثم ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الحد الذي ذكرنا اذا كان الرجل يصلي في الصحراء واما في المسجد فالحد هو المسجد الا ان يكون بينه وبين المار اسطوانة اوغيرها والمسجد الكبير كالجامع مثلا قيل كالصحراء وقيل كالمسجد الصغير وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله وان مر من بعد في المسجد الجامع فقد قيل يكره والاصح انه لايكره **قوله** ويحاذي اعضاء المار (اعضاء)

مثل مؤخرة الرحل و قيل ينبغي ان يكون في غلظ الاصبع لان مادونه لايبدوللناظر من بعيد فلا يحصل المقصود و يقرب من السترة لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى الى سترة فليدن منها و يجعل السترة على حاجبه الايمن او على الايسر وبه وردالاثر ولا باس بترك السترة اذا امن المرور ولم يواجه الطريق وسترة الامام سترة للقوم لانه عليه الصلوة والسلام صلى ببطحاء مكة

اعضاءه لوكان يصلي على الدكان انما شرط هذا فانه لوصلى على الدكان والدكان مثل قامة الرحل فهوسترة فلا يأثم المار وكذا السطح والسرير وكل مرتفع ومن مشايخنا من حده بقدر السترة وهو ذراع وهوغلط لانه لوكان كذلك لما كره مرور الراكب وان استتر بظهر انسان جالس كان سترة وان كان قائما اختلفوا فيه وان استتر بدابة فلاباس به وقالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمر ان ينزل فيصير وراء الدابة ويمر فيصير الدابة سترة ولا يأثم وكذا لومر رجلان متحاذيان فان كراهة المرور واثمه تلحق الذي يلي المصلي كذا ذكره الامام التمرتاشي رحمه الله ٭

قوله مثل مؤخرة الرحل بضم الميم وكسر الخاء لغة في آخرته وهي الخشبة العريضة التي تحاذي رأس الراكب وتشديد الخاء خطأ كذا في المغرب فمؤخرة الرحل جاز ان تكون مقدار الزراع و ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله من حديث ابي جحيفة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ركز عنزة وقال مقدار العنزة انما يكون طول ذراع

قوله وبه ورد الاثر وهو ما روي عن المقداد رضي الله عنه انه قال ماصلى رسول الله عليه السلام الى شجر ولا الى عود ولا عمود الا جعله على حاجبه الايمن ولم يصمده صمدا كذا في الجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله اي لم يقصده قصدا بالمواجهة (قوله)

الى عنزة ولم يكن للقوم سترة ويعتبر الغرز دون الالقاء والخط لان المقصود لايحصل به ويدرء المار اذا لم يكن بين يديه سترة او مر بينه وبين السترة لقوله عليه السلام فادرأوا ما استطعتم ويدرء وبالاشارة كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله تعالى عنهما او يدفع بالتسبيح لما روينا من قبل ويكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاية ٭

قوله الى عنزة بالتنوين وهي شبه العكازة وهي عصا ذات زج كذا في المغرب الزج الحديدة التي في اسفل الرمح **قوله** ويعتبر الغرز دون الالقاء والخط وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه انما يغرز اذا كانت الارض رخوا فاما اذا كانت الارض صلبة لايمكنه الغرز فانه يضع وضعا لان الوضع قد روي كما روي الغرز لكن يضع طولا لا عرضا ليكون على مثال الغرز فان لم يكن معه خشبة او شيء يضع هل يخط خطا قال لايخط خطا والخط ليس بشيء هكذا روي عن محمد رحمة الله عليه رواه عصمة وقال الشافعي رحمه الله بانه يخط خطا وبه قال بعض مشايخنا المتأخرين وقالوا يخط طولا لا عرضا وقيل يخط شبه المحراب **قوله** كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله عنها روي ان النبي عليه السلام كان في بيت ام سلمة فقام عمر بن ام سلمة ليمر بين يديه فاشار اليه ان قف فوقف ثم قامت زينب بنت ام سلمة رضي الله عنها لتمر بين يديه فاشار اليها ان قفي (فابت) فمرت فلما فرغ من صلوته قال ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب يوسف صواحب كرسف يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام وفي المغرب الكرسف القطن وبه سمي رجل من زهاد بني اسرائيل كان يقوم الليل ويصوم النهار فكفر في سبب امرأة عشقها ثم تداركه الله بما سلف منه فتاب عليه هكذا في الفردوس ومنه الحديث صواحبات يوسف صواحبات كرسف والله اعلم ٭ (فصل)

فصل فيما يكره

ويكره للمصلي ان يعبث بثوبه او بجسده لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا وذكر منها العبث فى الصلوة ولان العبث خارج الصلوة حرام فما ظنك فى الصلوة ولا يقلب الحصى لانه نوع عبث الا ان لا يمكنه من السجود فليسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام مرة يا اباذر والافذر ولان فيه اصلاح صلوته ولا يفرقع اصابعه لقوله عليه السلام لا تفرقع اصابعك وانت تصلي ولا يتخصر وهو وضع اليد على الخاصرة لانه عليه السلام نهى عن الاختصار فى الصلوة ولان فيه ترك الوضع المسنون

فصل فيما يكره

قوله ويكره للمصلي ان يعبث بثوبه قال الامام بدر الدين الكردري رحمه الله العبث الفعل الذي فيه غرض ولكن ليس بشرعي والسفه ما لا غرض فيه اصلا **قوله** وذكر منها العبث فى الصلوة قال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا الرفث فى الصوم والعبث فى الصلوة والضحك فى المقابر رواه ابوهريرة رضي الله عنه **قوله** فيسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام يا اباذر مرة والافذر وفي بعض الروايات وان تركتها فهو خير لك من مائة ناقة سوداء الحدقة تكون لك كذا فى المبسوط **قوله** ولا يفرقع اصابعه فرقع اصابعه اذا غمزها اومدها حتى يصوت لقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه اني احب لك ما احب لنفسي لا تفرقع اصابعك وانت تصلي **قوله** ولا يتخصر فى المبسوط وهو فعل المصاب وحالة الصلوة حال يناجي فيها العبد ربه فهي حال الافتخار لا حال اظهار المصيبة ولانه فعل اهل الكتاب قال عليه السلام الاختصار فى الصلوة راحة اهل النار وقد نهينا عن التشبه بهم

(قوله)

ولا يلتفت لقوله عليه السلام لوعلم المصلي مع من يناجي ما التفت ولو نظر بمؤخر عينه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره لانه عليه السلام كان يلاحظ اصحابه في صلوته بموق عينيه ولا يقعي ولا يفترش ذراعيه لقول ابي ذر رضي الله عنه نهاني خليلي عن ثلث ان انقر نقر الديك وان اقعي اقعاء الكلب وان افترش افتراش الثعلب والاقعاء ان يضع اليتيه على الارض وينصب ركبتيه نصبا هو الصحيح ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام ولا بيده لانه سلام معنى حتى لوصافح بنية التسليم تفسد صلوته ولايتربع الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود

قوله ولا يلتفت روي عن رسول الله عليه السلام ان الرحمة تواجه العبد ما دام في صلوته فاذا التفت اعرض عنه ولان الالتفات يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحرف عن القبلة بجميع بدنه فسدت صلوته فاذا انحرف ببعض بدنه يكره كالعمل اليسير في الصلوة يكره لان كثيره يفسد وقال عليه السلام تلك خلسة يختلسها الشيطان من صلوة العبد وهذا دليل على ان الالتفات مما لايقطع الصلوة وان انحرف عن القبلة يمنة اويسرة ما لم يستدبر القبلة **قوله** والاقعاء ان يضع اليتيه الى قوله هو الصحيح وقيل الاقعاء ان ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع اليتيه على عقبيه **قوله** ولايتربع الا من عذر وفي المبسوط ومن علل فيه فقال التربع جلوس الجبابرة فلهذا كره في الصلوة وهذا ليس بقوي فان النبي عليه السلام كان يتربع في جلوسه في بعض احواله حتى انه كان يأكل يوما متربعا فنزل عليه الوحي كل كما تأكل العبيد وهو كان منزها من اخلاق الجبابرة وكذلك عامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربعا والصحيح ان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواضع من التربع فهو اولى في حالة الصلوة الا عند العذر ٭

(قوله)

ولا يعقص شعره هو ان يجمع شعره على هامته ويشده بخيط او بصمغ ليتلبد فقد روي عن النبي عليه السلام نهى ان يصلي الرجل وهو معقوص ولا يكف ثوبه لانه نوع تجبر ولا يسدل ثوبه لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل وهو ان يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه ولا يأكل ولا يشرب لانه ليس من اعمال الصلوة فان اكل اوشرب عامدا اوناسيا فسدت صلوته لانه عمل كثير وحالة الصلوة مذكرة ولا باس بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره ان يقوم في الطاق لانه يشبه صنيع اهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان سجوده في الطاق

قوله ولا يعقص شعره وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وصورة العقص هو ان يشد ضفيرتيه حول رأسه كما تفعله النساء او يجمع شعره فيعقد في مؤخر رأسه وكل ذلك مكروه وعن عمر رضي الله عنه انه مر برجل ساجد عاقص شعره فحله حلا عنيفا وقال اذا طول احدكم شعره فليرسله ليسجد معه **قوله** ولا يكف ثوبه والكف ان يرفع الثوب من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود كذا في المغرب **قوله** ولا يسدل ثوبه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله هو ان يضع الرداء او القباء على كتفيه ولم يدخل يديه في الكمين وفي الخلاصة وهو مكروه سواء كان تحته قميص ام لا **قوله** ولا يأكل ولا يشرب اما اذا كان بين اسنانه شيء فابتلعه لاتفسد صلوته لان ما بين اسنانه تبع لريقه ولهذا لا يفسد به الصوم قال بعضهم هذا اذا كان ما بين اسنانه قليلا مادون الحمصة فاما اذا كان اكثر من ذلك تفسد صلوته وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم مادون ملأ الفم لا يفسد صلوته وفرق بين الصلوة وبين الصوم كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله **قوله** وسجوده في الطاق المراد من الطاق المحراب ويكره ان يقوم في الطاق قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله وفيه طريقان احدهما انه اذا دخل الطاق صار ممتازا عن القوم في المكان لانه في معنى بيت آخر وذلك صنيع اهل الكتاب والتشبه بهم مكروه وقال عليه السلام

ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذلك على القلب في ظاهر الرواية لانه ازدراء الامام

من تشبه بقوم فهو منهم خصوصا في الصلوة ولهذا يكره الاعتجار وهو ان يشد العمامة حول رأسه ويبدي هامته كما يفعله الشطار ويكره تغطية الفم في الصلوة لانه تشبه بهم والوجه الثاني ماحكي عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه قال لانه يشتبه على من عن يمينه وعن يساره حاله حتى اذا كان بجنبي الطاق عمودان وراء ذلك فرجة يطلع فيها من عن يمينه وعن يساره على حاله فلا باس به لان الامام انما كان اماما ليعلم بحاله فيتحقق الائتمام وانما هذا بالعراق لان محاريبهم مجوفة مطوقة مبنية باللبن والآجر وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله من اختار الطريقة الاخيرة لم يكره عند عدم الاشتباه وان كان مقام الامام في الطاق بان كان على جانبي الطاق فرجة ومن اختار الطريقة الاولى قال يكره في الوجهين جميعا وقال هذا هو الوجه •

قوله ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان انما قيده به لانه لوكان معه بعض القوم لايكره **قوله** وكذلك على القلب في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي رح انه لايكره لزوال المعنى الاول وهو التشبه بصنيع اهل الكتاب فانهم لايفعلون هكذا ولم يذكر في الكتاب مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره قال بعضهم ما لم يجاوز قامة الرجل الوسط لايكره وهو اختيار شمس الائمة الحلوابي رح وذكر الطحاوي رحمه الله انه مقدر بقدر قامة الرجل وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وقيل انه مقدر بمقدار مايقع به الامتياز وقيل انه مقدر بقدر ذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد وكذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان القوم اذا كانوا على الدكان انما يكره اذا لم يكن فيه عذر اما عند العذر فلا يكره كما في الجمعة فان القوم يقومون على الرفوف والامام على الارض ولم ينكره احد لضيق المكان وحكي عن شمس الائمة الحلوائي رح ان الصلوة (على)

ولا باس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث لان ابن عمر رضي الله عنه ربما كان يستتربنافع في بعض اسفاره

على الرفوف في الجامع من غيرضرورة مكروه وعندالضرورة بان امتلأ المسجدفلاباس به وهكذا يحكى عن الفقيه ابى الليث رحمه الله في الطاق فانه اذاتحققت الضرورة بان ضاق المسجد على القوم والامام يقوم في الطاق لايكره كذا في الجامع المحبوبي۔

قوله ولاباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث انما قيد بالظهر لانه اذا صلى الى وجه غيره يكره لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلا يصلي الى وجه غيره فعزرهما بالدرة وقال للمصلي اتستقبل صورة في صلوتك وقال للقاعد اتستقبل المصلي بوجهك ولوصلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره وفي قوله الى ظهره اشارة الى انه لاباس بان يصلي وان كان بقربه قوم يتحدثون اونائمون ومن الناس من كره ذلك لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن ان يصلي الرجل وعنده قوم يتحدثون اونائمون وتاويل ذلك عندنا اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف وقوع الغلط في الصلوة وفي النائمين اذا كان يخاف ان يظهر صوت من النائم فيضحك في صلوته ويخجل النائم اذا انتبه فان لم يكن كذلك فلاباس به والدليل على انه لايكره ماروي ان اصحاب رسول الله عليه السلام كانوا يصلون وبعضهم كانوا يقرؤن وبعضهم كانوا يتعلمون الفقه وبعضهم كانوا يذكرون المواعظ ولم يمنعهم عن ذلك رسول الله عليه السلام كذا في الجامع الصغيرلقاضي خان رحمه الله والفوائد الظهيرية

قوله كان يستتربنافع وجه الاستدلال به انه لما ثبت به اباحة الصلوة الى ظهر رجل قاعد يتحدث وليس في وسع المصلي منعه من الحديث ثبت ان التحدث لا اثرله في نفي الاباحة والجواز بالضرورة اذ التكليف يدور مع الوسع (قوله)

ولاباس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق اوسيف معلق لانهمالا يعبد ان وباعتبارہ
تثبت الكراهة ولا باس بان يصلي على بساط فيه تصاويرلان فيه استهانة بالصورو
ولايسجدعلى التصاويرلانه يشبه عبادة الصورة واطلق الكراهة في الاصل لان المصلي معظمٌ
ويكره ان يكون فوق رأسه في السقف اوبين يديه اوبحذائه تصاويراوصورة معلقة

قوله ولاباس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق وانما اوردهذه المسئلة هكذا
لان من العلماء من كره هذا فقالوا اما السيف فانه آلة الحرب وفي الحديدباس شديد فلايليق
تقديمه في مقام الابتهال وقيل هوقول ابن عمررض واما في استقبال المصحف فان فيه
تشبها باهل الكتاب فانهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم وقيل هوقول ابراهيم النخعي رح
لانا نقول لا يفعلون ذلك عبادة لكن ليقرؤا منه في صلوتهم وذلك يكون مكروها
عندنا ولانه لوكان موضوعا امام المصلي فليس به باس فكذا اذاكان معلقا واما السيف
قلنا نعم انه آلة الحرب لكن الموضع موضع الحرب ولهذا سمي محرابا فيليق هوفيه
ولانا امرنا باخذ الاسلحة في صلوة الخوف قال الله تعالى وليأخذوا اسلحتهم فاذاكان
معلقا بين يديه كان امكن من اخذه اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة وقدكانت
العنزة تحمل امام رسول الله عليه الصلوة والسلام فكانت تركزبين يديه فيصلي اليها
وهي سلاح فتبين انه لا باس بالسلاح بين يدي المصلي **قوله** ولاباس بان يصلي على
بساط فيه تصاوير ذكرفي المغرب التمثال ما يصنعه ويصوره شبها بخلق الله تعالى من
ذوات الروح والصورة عام واما قولهم ويكره التصاوير والتماثيل فالعطف للبيان واما
تماثيل شجر فمجازان صح **قوله** واطلق الكراهة في الاصل اي لم يفصل في المبسوط
في الكراهة بين ان يسجد على الصورة اولايسجد ذكرفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله
فان صلى على بساط فيه تماثيل فانه يكره لانه متى صلى عليه تشبه هذه الصلوة (الى)

لحديث جبرئيل صلوات الله عليه انالاندخل بيتافيه كلب اوصورة ولوكانت الصورة صغيرة بحيث لا تبدو للناظر لا يكره لان الصغار جدا لا تعبد واذا كان التمثال مقطوع الرأس اي ممحوا لرأس فليس بتمثال لانه لاتعبد بدون الرأس وصار كما اذا صلى الى شمع اوسراج على ما قالوا

الى الصورة وحقيقة الصلوة للصورة حرام فمايشبهها يكون مكروها ولان البساط الذي يعد للصلوة يعظم من بين سائر البسط فيكون هذا نوع تعظيم للصورة وقدا مرنا بالاهانة ثم قال هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب وذكر في الجامع الصغير انه اذا كان في موضع سجوده يكره لمافيه من التعظيم له فان كان في موضع جلوسه وقيامه لايكره لمافيه من الاهانة●

قوله لحديث جبرئيل عليه السلام وهوما روي مجاهد عن ابي هريرة رضي الله عنه ان جبرئيل عليه السلام استأذن على رسول الله عليه السلام فقال له ادخل فقال كيف ادخل بيتا فيه ستر عليه تماثيل حيوان اورجال اما ان يقطع رؤسها اوتجعل بساطا تؤطأ انا معشرا لملائكة لا ندخل بيتا فيه كلب اوصورة **قوله** لان الصغار جدا لا يفسد وكان على خاتم ابي هريرة رضي الله عنه ذبابتان ولما وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على عهد عمر رضي الله عنه كان على فصه صورة اسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه فلما نظراليه عمر رضي الله عنه اغرورقت عيناه بالدموع ودفعه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه واصل ذلك ان بخت نصر حين استولى اخبران بعض مايولد في زمانك يقتلك وكان يبتغي الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام القته امه وابوه في عيصة رجاء ان ينجومن القتل فقبض الله له اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فاراد بهذا النقش ان يحفظ منه الله تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كانون محفوف بصور صغار **قوله** كما اذا صلى الى شمع اوسراج على ماقالوا وقوله على ما قالوا ايذان بخلاف البعض وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله واختلف فيمن صلى

ولوكانت الصورة على وسادة ملقاة اوعلى بساط مفروش لايكره لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة اوكانت على السترة لانه تعظيم لها واشدها كراهة ان تكون امام المصلي ثم من فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولولبس ثوبا فيه تصاوير يكره لانه يشبه حامل الصنم والصلوة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكروه وهوالحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة ولا يكره تمثال غيرذي الروح لانه لا يعبد ولا باس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولوكنتم في الصلوة ولان فيه ازالة الشغل فاشبه درء المار ويستوي جميع انواع الحيات هوالصحيح لاطلاق ما روينا

وبين يديه شمع اوسراج فقيل يكره كما لوكان بين يديه كانون فيه جمر اونار موقدة والصحيح انه لايكره لان السراج اوالشمع لا يعبده احد وعن ظهيرالدين رح الاصل ان كل مايقع تشبها بهم فيما يعظمونه يكره الاستقبال في الصلوة اليه وهم يعبدون الجمر دون الضرام الا ان الاستقبال الى الضرام يكره لانه لاينفك عن الجمر وقالوا ايضا يكره الصلوة الى تنور مفتوح الرأس فيه نار **قوله** ولوكانت الصورة على وسادة ملقاة قال شمس الائمة السرخسي رحمة الله تعالى عليه وقد كره بعض المتأخرين التمثال على الكبير من الوسائد التي توضع في صدر المجلس ليجلس عليها لان ذلك في معنى الازار فيكره الجلوس عليها **قوله** ولايكره تمثال غيرذي الروح روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه نهى مصورا عن التصوير فقال كيف اصنع وهوكسبي قال ان لم يكن لك بد فعليك بتمثال الاشجار **قوله** اقتلوا الاسودين اراد بهما الحية والعقرب هنا وفي حديث عايشة رضي الله عنها رأيتنا وما لنا طعام الا الاسودان المراد بهما التمر والماء ذكره في الفائق **قوله** ويستوي جميع انواع الحيات هوالصحيح هذا احتراز عن قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله فانه يقول الحيات على نوعين منها مايكون من سواكن البيوت وهي جنية ومنها (لايكون)

ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة وكذلك عد السور لان ذلك ليس من اعمال الصلوة وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انه لا باس بذلك في الفرائض والنوافل جميعا مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة

مالا يكون فيها والجني صورتها بيضاء لها ضفيرتان تمشي مستوية فلا يباح قتلها وفي قوله عليه السلام اقتل الاسودين اشارة الى هذا وايده قوله عليه السلام اياكم والحية البيضاء فانها من الجن وفي غير الصلوة على قوله لا يحل قتله الا بعد الاعذار والانذار بان يقال خل طريق المسلمين فان ابى فحينئذ يقتل وغير الجني ما كان يضرب لونه الى السواد وفي مشيه التواء والامام الطحاوي رحمه الله يقول انه فاسد من قبل ان النبي عليه السلام اخذ على الجن العهود والمواثيق بان لا يظهروا لامته في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا انقضوا العهد يباح قتلها وقال الامام قاضي خان رحمه الله والاولى هو الاعذار رجاء العمل بالعهد وذكر شمس الائمة السرخسي رح في المبسوط وقيل هذا اذا امكنه قتل الحية بضربة واحدة كما فعله رسول الله عليه السلام في العقرب فاما اذا احتاج الى معالجة وضربات فليستقبل الصلوة كما لو قاتل انسان في صلوته لان هذا عمل كثير ثم قال والاظهر ان الكل سواء فيه لان هذا عمل رخص فيه للمصلي وهو كالمشي بعد الحدث والاستقاء من البئر والتوضي •

قوله ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة اختلف المشايخ في محل الخلاف قال بعضهم لا خلاف في المكتوبة انه يكره وانما الخلاف في النوافل ومنهم من قال لا خلاف في النوافل انه لا يكره وانما الخلاف في المكتوبة وفي النهاية وما روي في الاحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احد وكذا كذا تسبيحة فتلك الاحاديث لم يصححها الثقات اما صلوة التسبيح قد اوردها الثقات وهي صلوة مباركة فيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة وانه يقدر ان يحفظ وان احتاج بعد بغمز الاصابع حتى لا يصير عملا كثيرا ثم السلف كانوا يختلفون في عد الآي والتسبيح في غير الصلوة فمنهم

هو

قلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع فيستغني عن العد بعده والله اعلم ●

فصل

ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك والاستدبار يكره في الرواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير موازٍ للقبلة وما ينحط منه ينحط الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه موازلها وما ينحط منه ينحط اليها ويكره المجامعة فوق المسجد

من كان يكره ذلك وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه لما رأى من يفعل ذلك فقال عد ذنوبك لتستغفر منها وانت مستغن عن عد التسبيح قال مشايخنا رحمهم الله فالصواب ان لا ينهي الضعفاء عن عد النواة فذلك اسكن للقلوب ●

قوله قلنا يمكنه ان يعدّ ذلك قبل الشروع انما يتأتى هذا في الآي دون التسبيحات والله اعلم ●

فصل

قوله ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلا الخلاء الممدود بيت التغوط والمقصود البيت ثم كما يكره استقبال القبلة بالفرج كذلك يكره للمرأة ان تمسك ولدها نحوها ليبول وفي جمع العلوم لا يدخل الخلاء الا مستور الرأس ولا يتنحنح ولا يبزق ولا يمتخط ويكره الكلام عند الوطي والخلاء ويسكت اذا عطس ويكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره عمدا وكذا الى المصحف وكتب الفقه واختلف في الاستقبال للتطهير والازالة في الاجناس لا يكره الاستقبال حالة الاستنجاء والطهور كذا ذكره الامام التمرتاشي رحمه الله تعالى وقال الشافعي رحمه الله انما يكره في الفضاء واما في الاكنة فلا وفي حديث ابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهما ان النبي عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة لغائط او بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا وهذا بالمدينة لان من شرق او غرب لم يكن مستقبل الكعبة ولا مستدبرا

(قوله)

والبول والتخلي لان سطح المسجد له حكم المسجد حتى يصح الاقتداء منه بمن تحته ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب الوقوف عليه ولاباس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اعد للصلوة في البيت لانه لم يأخذ حكم المسجد وان ندبنا اليه ويكره ان يغلق باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلوة وقيل لا باس به اذا خيف على متاع المسجد في غير اوان الصلوة •

قوله والبول والتخلي اي التغوط **قوله** وان ندبنا اليه قال عليه السلام لا تتخذوا بيوتكم قبورا وهو عبارة عن ترك الصلوة في البيت وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير ولم يذكر كراهة البول والمجامعة والخلاء في المواضع المتخذة لصلوة الجنازة وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك يكره فيها كما في المساجد التي على القوارع وعند الحياض والاصح انه ليس لهذا الموضع حرمة المسجد فانه لاباس بادخال الميت فيه مع انا امرنا بتجنب المساجد الموتى وما كان هذا الا نظير الموضع المعد لصلوة العيد وذلك لا يأخذ حكم المسجد فهذا مثله واما المسجد الجامع فهو اعظم المساجد حرمة والمساجد المبنية على الغوارع لها حكم المسجد الا ان الاعتكاف فيها لا يجوز لانه ليس لها امام ومؤذن معلوم وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى والمختار للفتوى في المسجد الذي اتخذ لصلوة الجنازة والعيد انه مسجد في حق جواز الاقتداء وان انفصل الصفوف رفقا بالناس وفي ماعدا ذلك ليس له حكم المسجد وفي التفاريق لا تعتكف المرأة في بيتها في غير مسجد ومعناه الموضع المعد للصلوة **قوله** ويكره ان يغلق باب المسجد قالوا لا باس في زماننا باغلاق باب المسجد ولا يفتح الا في اوقات الصلوة والتدبير في ذلك الى اهلها لان الغلبة لاهل الفساد ويخاف منهم على متاع المسجد وعلى منازل الجيران بالليل وجاز ان يختلف الحكم باختلاف احوال الناس الا ترى ان النساء كن يحضرن الجماعات ثم منعن من ذلك وكان المنع

ولاباس بان ينقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب وقوله لاباس يشير الى انه لايؤجر عليه لكنه لاياثم به وقيل هو قربة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فيفعل من مال الوقف مايرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لوفعل يضمن

صوابا فكذلك اغلاق باب المسجد في زماننا والتدبير فيه الى اهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغيرامر القاضي يكون متوليا ٭

قوله ولاباس بان ينقش المسجد قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في قوله لاباس اشارة الى انه لا يؤجر بذلك ويكفيه ان ينجو راسا برأس وهذا لان النبي عليه السلام لما قيل له الانهدم مسجدك ثم نبنيه قال لاعرش كعرش موسى او قال عريش كعريش موسى وكان سقف مسجده من الجريد وكان يكف اذا مطر حتى قال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه رأيته سجد في ماء وطين ولان النبي عليه السلام عد ذلك من اشراط الساعة قال يزخرف المساجد ويطول المنارات وعلي رضي الله عنه قال حين مر بمسجد مزخرف لمن هذه البيعة وانما قال ذلك لكراهة هذا الصنيع فى المساجد ولما بعث الوليد بن عبد الملك اربعين الف دينار ليزين بها مسجد رسول الله ع م فمر بها على عمر بن عبد العزيز فقال المساكين الى هذا المال احوج من الاساطين وعندنا لا باس بذلك لما روي ان داؤد صلوات الله عليه بنى مسجد بيت المقدس ثم اتمه سليمان صلوات الله عليه بعده فزينه حتى نصب الكبريت الاحمر على رأس القبة وكان ذلك اعزما يوجد في ذلك الوقت وكان يضيء من ميل والغزالات يغزلن في ضوئها فى الليالي وفى الجامع الصغير للمحبوبي حتى كانت الغزالات يغزلن في ضوئها من مسافة اثنا عشر ميلا وفى الحديث الذي يرووا زيادة فانه قال وقلوبهم خاوية من الايمان وانما كره ذلك لهذا

قوله اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء مثل التجصيص (ن)

باب صلوة الوتر

الوتر واجب عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقالا سنة لظهور آثار السنة فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يوذن له ولابي حنيفة رحمة الله عليه قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولهذا اوجب القضاء بالاجماع وانما لا يكفر جاهده

وذكر الامام التمرتاشي رح يضمن فى التخصيص ايضا وكان الزرنجري رح يقول هذا في زمانهم اما في زماننا والصرف مايفضل من العمارة الى التنقيش يجوز لان الظلمة يأخذون ذلك وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان يوطأ وفي جمع النسفي مصلى اوبساط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا لوكان عليه الملك لا غير او الالف واللام وحده وكذا يكره اخراجه عن ملكه اذا لم يأمن من استعمال الغير فالواجب ان يوضع في اعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتبة الرقاع والصاقها بالابواب لما فيه من الاهانة والله اعلم٭

باب الوتر

قوله لظهور آثار السنن حيث لا يكفر جاحده وليس له اذان ولا اقامة وتجب القراءة فى الركعة الثالثة ولا جماعة في عامة السنة ويؤدى في وقت العشاء فان قيل الواجب ايضا لا يكفر جاحده قلنا يستدل بالمجموع وهوان لايكفر جاحده ولا يؤذن له فان قيل الواجب ايضا بهذه المثابة كصلوة العيد قلنا لا نسلم بانه لا اذان في صلوة العيد بل قولهم الصلوة يرحمك الله اذان واعلام على انا نمنع وجوب صلوة العيد على قول من قال انها سنة لان الاذان هو الاعلام بان مايدعي اليه لازم الاتيان به فكان من خصائص الواجب فصح الاستدلال بعدمه على عدم الوجوب **قوله** ان الله تعالى زادكم صلوة اخبر بالزيادة وانما يزاد على الشيء اذا كان المزيد عليه منحصرا والنوافل غير منحصرة

لان وجوبه ثبت بالسنة وهوا لمعنى لماروي عنه انه سنة وهويؤدى في وقت العشاء فاكتفي باذانه واقامته

فيكون زيادة على الفرائض لانها معلومة المقادير وقضيته ان تكون فريضة الا انه امتنعت الفرضية لشبهة في الدليل فثبت الوجوب لا مكان اتيانه بمثله فان قيل السنن ايضا مقدرة فهذا كان زيادة على السنن قلنا زيادتها على الفرائض اولى لما فيه من الاحتياط اوالعمل بالرواية المشهورة ان الله زاد صلوة على صلوتكم الخمس ولان فيه عملا بحقيقة الامر وهو الوجوب ولا كذلك عكسه ولانه لما احتمل هذا وذلك تعين ماذكرنا لقوله عليه السلام الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس منا ولا يقال تعين قولهما لقوله عليه السلام ثلث كتبت علي وهي لكم سنة الوتر والضحى والاضحى لان فيه بيان انه ليس بمكتوبة كالخمس علما واعتقادا والاستدلال بالحديث للوجوب من ثلثة اوجه احدها بالزيادة فانها انما يتحقق على الشيء اذا كان من جنس المزيد عليه ولا يقال زاد في ثمنه اذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذا الزيادة والثاني انه قال فصلوها وانه امر والامر للوجوب والثالث انه اضاف الى الله تعالى والسنن يضاف الى رسول الله عليه السلام ويدل عليه وجوب القضاء بتركه ناسيا اوعامدا وان طالت المدة ولا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر بخلاف التطوع وسائر السنن ولو كانت سنة لكفته نية الصلوة كما في سائر السنن كذا في شرح الطحاوي وتحفة الفقهاء

قوله لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى بماروي عنه انه سنة روى حماد بن زيد عن ابي حنيفة رحمه الله انها فريضة وبه اخذ زفر وروى يوسف بن خالد التيمي عنه انها واجبة وهو الظاهر من مذهبه وروى نوح بن ابي مريم عنه انها سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وقيل في التوفيق بين الاقوال ان ما روي عنه انه فريضة اي عملا لا اعتقادا وما روي عنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة (قوله)

قال الوترثلث ركعات لا يفصل بينهن بسلام لما روت عائشة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يوتربثلاث وحكى الحسن رحمه الله اجماع المسلمين على الثلث وهذا احد اقوال الشافعي رحمه الله وفي قول يوتربتسليمتين وهو قول مالك رحمه الله والحجة عليهما ما روينا ويقنت في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي رحمه الله بعده لماروي انه عليه الصلوة والسلام قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ماروي انه عليه السلام قنت قبل الركوع ومازاد على نصف الشيء فهو آخره ويقنت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله في غير النصف الاخير من رمضان لقوله عليه السلام للحسن رضي الله عنه حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن

قوله الوترثلث ركعات وفي تحفة الفقهاء وقال الشافعي رح هو بالخيار ان شاء اوتر بركعة او بثلث او بخمس او بسبع او بتسع او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا وقال الزهري رحمه الله في شهر رمضان ثلث ركعات وفي غيره ركعة ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ولما رأى عمر رضي الله عنه سعدا يوتر بركعة قال ما هذه البتيراء لتشفعها او لاؤدبنك وانما قال ذلك لان الاثر اشتهران النبي عليه السلام نهى عن البتيراء **قوله** وما زاد على نصف الشيء آخره وذا قد يكون بعد الركوع وقد يكون قبله فيكون محتملا وماروينا محكم فيحمل المحتمل على المحكم **قوله** ويقنت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول لا يقنت الا في النصف الاخير من رمضان لما روي ان عمر رضي الله عنه لما امرابي بن كعب رضي الله عنه بالامامة في ليالي رمضان امره بالقنوت في النصف الاخير وتاويله عندنا ان المراد بالقنوت طول القراءة لا القنوت في الوتر **قوله** ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لما روي ان النبي عليه السلام اوتر بثلث ركعات قرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون

واذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ورفع يديه وقنت لقوله عليه السلام لاترفع الايدي الافي سبع مواطن وذكر منها القنوت ولا يقنت في صلوة غيرها خلافا للشافعي رحمه الله في الفجر

وفي الثالثة بقل هو الله احد وقنت قبل الركوع لكن لا ينبغي ان يقرأ سورة معينة على الدوام لان الفرض مطلق القراءة لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن والتعيين على الدوام يفضي الى ان يعتقد بعض الناس واجبا وانه لا يجوز لكن لو قرأ بما ورد به الآثار احيانا يكون حسنا ولكن لا يواظب لما ذكرنا كذا في تحفة الفقهاء۔

قوله واذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ولا يقال في مثل هذا الاختلاف لا يشرع التكبير كما لو انتقل من الثناء الى القراءة لان الاستفتاح سنة فيكون كالتكبير الذي هو فرض لانه يجانسه والكل ثناء اما القنوت فواجب ومخالف للقراءة فلا يكون تبعا له

قوله ورفع يديه وقنت لقوله عليه السلام لايرفع الايدي الافي سبع مواطن اي لايرفع الايدي على وجه السنن الاصلية التي هي سنة الهدى الا في هذه المواضع ورفع اليدين عند الدعاء على ما عليه عمل الامة انما هو من الآداب والاستحباب والاتباع بالآثار لاعلى سنة الهدى ذكر في المستخلص السيد الامام ابو القاسم السمرقندي رحمه الله آداب الدعاء عشرة الى ان قال الثالث ان يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه قال النبي عليه السلام ان ربكم حي كريم يستحيي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يردهما صفرا وذكر ركن الاسلام رحمه الله في شرعة الاسلام في فصل سنن الدعاء بعد ما ذكر شرائطه جمة ويبدأ بالدعاء لنفسه ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفيه ممايلي وجهه وفي المبسوط والمحيط في باب الاستسقاء وعن ابي يوسف رح ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه لان رفع اليدين في الدعاء سنة هذا لفظهما ولعل المراد به انه من السنن الزوائد وفي المبسوط وعن محمد بن الحنيفة رضي الله عنه قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرغبة يجعل (بطون)

لما روى ابن مسعود رضـ انه صلى الله عليه وسلم قنت في صلوة الفجر شهرا ثم تركه فان قنت الامام في صلوة الفجر يسكت من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابويوسف رحمه الله يتبعه لانه تبع لامامه والقنوت مجتهد فيه ولهما انه منسوخ ولا متابعة فيه ثم قيل يسكت قائما ليتابعه فيما تجب متابعته وقيل يقعد تحقيقا للمخالفة

بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشيء وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية مايفعله المرء في نفسه وعلى هذا قال ابويوسف رحمه الله في الاملاء يستقبل بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة واستلام الحجر وقنوت الوتر وتكبيرات العيد ويستقبل بباطن كفيه السماء عند رفع الايدي على الصفا والمروة وبعرفات وبجمع وعند الجمرتين لانه يدعو في هذه المواقف بدعاء الرغبة ٭ .

قوله لما روى ابن مسعود وهكذا عن انس قال قنت رسول الله عليه السلام في صلوة الفجر شهرا اوقال اربعين يوما يدعو على رعل وذكوان عصبه حين قتلوا القراء وهم سبعون رجلا اوثمانون رضي الله عنهم وفي المبسوط فلما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم ترك ذلك وقال ابو عثمان الهندي رحمه الله صليت خلف ابي بكر رضي الله عنه سنتين وصليت خلف عمر رضي الله عنه كذلك فلم ار واحدا منهما يقنت في صلوة الفجر وهم رووا القنوت ورووا تركه ففعله المتأخر ينسخ المتقدم وعن ابي مالك الاشجعي انه قال سألت ابي عن القنوت في صلوة الفجر فقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وصليت خلف ابي بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف علي رضي الله عنهم فلم يقنتوا يا بني بدعة وفي شرح القدوري للزاهدي رحمه الله ثم لا بد من معرفة دعاء القنوت وكيفية قراءته اما الدعاء فاطول ما روي فيه ما روى عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول بعد الركوع اللهم اغفرلنا وللمؤمنين

لان الساكت شريك الداعي والاول اظهر

والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والف بين قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوک وعدوهم اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون اولياءک اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسک الذي لايرده عن القوم المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينک ونستغفرک ونؤمن بک ونتوكل عليک ونثني عليک الخير ونشكرک ولانفرک ونخلع ونترک من يفجرک بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياک نعبد لك نصلي ويروى بالواو ونسجد واليک نسعى ونحفد ونرجو رحمتک ونخشى عذابک ان عذابک بالكفار ملحق ٭ كذا في بعض الروايات وفي بعض الروايات انه كان يبتدئ با للهم انانستعينک الى آخره والتوفيق بين الروايتين انه كان يريد ذلك حين كان يدعو على الكفار ولهذا قيده عمر رضي الله عنه بما بعد الركوع ثم نسخ واقتصر بما ذكرناه فى آخر الوتر قبل الركوع وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه قال علمني رسول الله عليه السلام كلمات اقولهن فى الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارک لي فيما اعطيت انت تقضي ولا يقضى عليک انه لايذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت كذا في شرح الامام حسام الدين المودني واثبات التسمية في دعاء القنوت على قول ابن مسعود رضي الله عنه انهما سورتان من القرآن صحيح فاما على قول ابي انه ليس من القرآن وهو الصحيح فلا حاجة الى التسمية وبه اخذ عامة العلماء ولكن الاحتياط ان يجتنب الحائض والنفساء والجنب قراءته ٭

قوله لان الساكت شريک الداعي لقوله تعالى قد اجبت دعوتكما وكان موسى عليه السلام يدعو وهارون يؤمن وسمي داعيا لانه كان شريک الداعي فان قيل هذا التعليل غير ملائم لان القاعد ساكت ايضا فيكون شريک الداعي قلنا الساكت شريک الداعي (فيما)

و دلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعوية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر واذا علم المقتدي منه مايزعم به فساد صلوته كالفصد وغيره لا يجزيه الاقتداء به

فيما اذا اتفقا هيئة وهو عند كونهما قائمين لانه حينئذ يكون مددا و رداءله ولبس كذلك اذا اختلفا هيئة والفارق العرف واذا تعدلم يعد اليه حتى يسجد معه •

قوله ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعوية الصواب بالشافعي لما ذكر في المغرب ومن الخطاء الظاهر قولهم اقتداء الحنفي بشفعوي المذهب ذكر ابواليسران اقتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز من غير ان يطعن في دينهم لما روى مكحول النسفي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان من رفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع تفسد صلوته وجعل ذلك عملا كثيرا فصلوتهم فاسدة عندنا فلا يصح الاقتداء وذكر في الفوائد الظهيرية بعد ما ذكر هذا ففيه نظر لان فساد الصلوة عند رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقتداء في الابتداء لجواز صلوة الامام اذ ذاك واجب ان المراد بقوله فلا يصح الاقتداء اي لا يؤدي صلوته في ضمن صلوته وفي الكافي ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لا كما يروى ان رفع اليدين عند الركوع والرفع منه عمل كثير يفسد الصلوة اذ العمل الكثير ما لو رآه الناظر من بعيد يظنه خارج الصلوة **قوله** وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر لان الخلاف في المتابعة في قنوت الفجر مع انه اتباع في الخطاء اجماع على المتابعة في الدعاء المسنون لان قنوت الوتر صواب بيقين **قوله** واذا علم المقتدي ما يزعم به فساد صلوته كالفصد يعني ان الاقتداء به انما يصح اذا كان الامام يتحامى مواضع الاختلاف بان يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالفصد **قوله** وغيره يعني ان يقف الى القبلة مستويا ولا ينحرف انحرافا فاحشا و لا يكون متعصبا ولا شاكا في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المني او يفرك اليابس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعي

والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء والله اعلم •

الترتيب في الفوائت وان يمسح ربع رأسه وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله عن شيخ الاسلام المعروف بخواهرزاده رحمه الله انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء بيقين يجوز الاقتداء به ويكره ثم قال ولو شهد احتجامه ولم يتوضأ وغسل موضع الحجامة الصحيح انه لايجوز الاقتداء به لمن شاهد ذلك ولو غاب عنه ثم رأى يصلي الصحيح انه يجوز الاقتداء به وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله فان شاهد انه مس امرأة ولم يتوضأ ثم اقتدى به فان اكثر مشايخنا قالوا يجوز وقال الهندواني لايجوز •

قوله والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء ذكر شيخ الاسلام رح ولم يذكر في الكتاب انه يجهر بالقنوت ام يخافت ولا اشكال في المنفرد انه يخافت واما اذا كان اماما فقد اختلفت المشايخ قال بعضهم بانه يخافت بها واليه ذهب الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل وابو حفص السفكردري رح وقد جرى التوارث بالمخافتة في مسجد ابي حفص الكبير رح وهو من اصحاب محمد رح ولولا انه علم من محمد ان من سنته المخافتة لما خافت ولان القنوت دعاء في الحقيقة والسبيل فيه المخافتة الالعارض وكان الجهر بالقنوت في بلادنا انما استحسنوا بخلاف القياس لان البلاد بلاد عجم وكانوا لايعلمون ذلك فاستحسنوا الجهر لكي يتعلموا كما روي عن عمر رضي الله عنه انه جهر بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ليتعلموا وفي الخلافي قال ابويوسف يجهر الامام وقال محمد يخافت واما المأموم فعن ابي يوسف انه يؤمن ولايقرأ القنوت وعن محمد انه يخافت كالامام وفي شرح المؤذني في القنوت طول القيام دون الدعاء وعن ابن عمر لا اعرف من القنوت الا طول القيام وبه فسر قوله تعالى امن هو قانت والقانتين وفي الصغرى القنوت في الوتر هو الدعاء دون القيام ومن لايعرف القنوت يقول يارب ثلث مرات ثم يركع واختيار ابي الليث رحمه الله انه يقول اللهم اغفرلي واختيار مشايخنا قوله اللهم اغفرلنا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار •

باب النوافل

والسنة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وبعدها ركعتان واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتان بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتين والاصل فيه قوله عليه السلام من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتا في الجنة وفسر على نحو ماذكر في الكتاب غير انه لم يذكر الاربع قبل العصر فلهذا سماه في الاصل حسنا وخير لاختلاف الآثار والافضل هو الاربع ولم يذكر الاربع قبل العشاء فلهذا كان مستحبا لعدم المواظبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الاربع فلهذا خير الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه

باب النوافل

قوله وفسر اي النبي عليه السلام على نحو ماذكر في الكتاب اي المبسوط او القدوري **قوله** غير انه لم يذكر الاربع قبل العصر عند تفسير هذا الحديث **قوله** فلهذا سماه اي محمد بن الحسن حسنا في الاصل اي في المبسوط وخير اي بين الاربع والركعتين بقوله واربعا قبل العصر وان شاء ركعتين **قوله** لاختلاف الآثار قال عليه السلام رحم الله امرء صلى قبل العصر اربعا وروي انه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين والاربع افضل **قوله** ولم يذكر الاربع قبل العشاء اي النبي عليه السلام لم يذكر الاربع في تفسير هذا الحديث **قوله** وذكر فيه اي في هذا الحديث ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الاربع وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا من صلى بعد العشاء اربع ركعات كن له كمثلهن من ليلة القدر **قوله** خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه من مشائخنا من قال ماذكر في الكتاب انه يصلي ركعتين بعد العشاء قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله واما على قول ابي حنيفة رح فالافضل ان يصلي اربعا وجعل

والاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا كذا قاله رسول الله عم وفيه خلاف الشافعي رح

هذا فرعا المسئلة اخرى وهي ان صلوة الليل مثنى مثنى افضل ام اربع بتسليمة واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله الاربع افضل وعندهما مثنى مثنى افضل وقال بعضهم هذا لايصح لان اختلافهم في التطوع الذي ليس من السنن ولكن الصحيح ماقاله الاولون لان محمدا رحمه الله جعله بمنزلة صلوة الليل ولم يعده من السنن الموقتة لانه قال ان فعله فحسن كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله قلت انما يكون فرعا المسئلة اخرى ان لوكان الخلاف في الاربع بتسليمة افضل ام بتسليمتين وقوله الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله يدل على ان الاربع افضل بالاتفاق فالظاهر انه اراد ان الاربع افضل من الركعتين فلا يكون فرعا حينئذ ٭

قوله والاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة فلوادها بتسليمتين لا يكون معتدا عندنا

قوله كذا قاله رسول الله عم وهو قوله عليه السلام اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن ابواب السماء ثم ترتيب السنن ذكر الحلوائي رح اقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فان النبي عليه السلام لم يدعهما في سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر فانها سنة متفق عليها والتي قبلها مختلف فيها وقيل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر الحسن رحمه الله واختلف في اقوبها بعد ركعتي الفجر قيل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر آكد وهو الاصح وذكر الحلوائي رحمه الله الافضل ان يؤدي كله في البيت الا التراويح لان في التراويح اجماع الصحابة ومنهم من يجعل بعض ذلك احيانا في البيت والصحيح ان كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل مايكون ابعد من الرياء واجمع للاخلاص والخشوع وذكر الحلوائي رح ولا بأس بان يقرء بين الفريضة والسنة الاوراد وفي شرح الشهيد (رح)

قال ونوافل النهار ان شاء صلى بتسليمة ركعتين وان شاء اربعا وتكره الزيادة على ذلك

واما نافلة الليل قال ابوحنيفة ان صلى ثمان ركعات بتسليمة واحدة جاز وتكره الزيادة على ذلك وقالا لا يزيد في الليل على الركعتين بتسليمة وفى الجامع الصغير لم يذكر الثماني في صلوة الليل ودليل الكراهة انه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزاد تعليما للجواز والافضل في الليل عند ابي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما مثنى مثنى وفى النهار اربع اربع وعند الشافعي رحمه الله فيهما مثنى مثنى وعند ابي حنيفة رح فيهما اربع اربع للشافعي رحمه الله قوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى ولهما الاعتبار بالتروايح ولابي حنيفة رح انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعا اربعا روته عائشة رضي الله عنها وكان عليه السلام يواظب على الاربع فى الضحى ولانه ادوم تحريمة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج والتراويح تؤدى بجماعة فتراعى فيها جهة التيسير ومعنى ما رواه شفعا لا وترا والله اعلم •

رح القيام الى السنة متصلا بالفرض مسنون وفى الشافي كان النبي عليه السلام اذا سلم يمكث قدر ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وكذلك عن البقالي •

قوله ودليل الكراهة انه عم لم يزد فان قيل وردت السنة في صلوة الليل بالزيادة على الثماني فقد روي انه عليه السلام كان يصلي بالليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احدى عشرة ركعة ثلث عشرة ركعة قلنا الذي روي خمس ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتر والذي روي سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلث وتر والذي روي تسع ركعات ست صلوة الليل وثلث وتر والذي روي احدى عشرة ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر والذي روي ثلث عشرة ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر **قوله** ومعنى ما رواه شفعا لا وترا وفي آخر ما رواه الشافعي رحمه الله وفي كل ركعتين فسلم اي فتشهد والله اعلم • (فصل)

فصل القراءة

القراءة في الفرض واجبة في الركعتين وقال الشافعي رحمه الله في الركعات كلها لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة وقال مالك رحمه الله في ثلث ركعات اقامة للاكثر مقام الكل تيسيرا ولنا قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار وانما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانهما تتشاكلان من كل وجه فاما الاخريان تفارقانهما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقدرها فلا تلحقان بهما والصلوة فيما روى مذكورة صريحا فتنصرف الى الكاملة وهي الركعتان عرفا كمن حلف لا يصلي صلوة بخلاف ما اذا حلف لا يصلي

فصل القراءة

قوله والقراءة في الفرض واجبة مسئلة القراءة خمسة المذكور منها في الكتاب ثلث وقال الحسن البصري رح ركن في ركعة لان الامر لا يقتضي التكرار وقال ابو بكر الاصم رح القراءة ليست بركن في شيء من الصلوة وانما هي سنة كسائر الاذكار لان مبنى الصلوة على الافعال دون الاقوال الا ترى ان العاجز عن الافعال القادر على الاقوال لا يخاطب بالصلوة بخلاف العكس بخلاف التكبيرة الاولى فانها لا يؤتى بها في الصلوة **قوله** لانهما يتشاكلان فان قيل الركعة الاولى مع الثانية افترقتا في تكبيرة الافتتاح والتعوذ والثناء قلنا المشابهة والمشاكلة في الكمية والكيفية فيما يرجع الى نفس الصلوة واركانها فاما التكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء ايضا زائدان ليسا من اركان الصلوة فلا افتراق فيها لا يقدح في ثبوت المماثلة **قوله** والصلوة فيما روي مذكورة صريحا وهو قوله عم لا صلوة الا بقراءة والصلوة متى ذكرت صريحا تنصرف الى الركعتين وان لم تذكر صريحا تنصرف الى الواحدة كما في مسئلة اليمين ونحن به نقول ايضا ان اداء ركعتين لا يكون بدون القراءة وفي ذوات الاربع من الفرائض انما تجوز الصلوة بالقراءة ايضا وهي القراءة الموجودة في الاوليين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القراءة في الاوليين قراءة في الاخريين اى تنوب عن (ذلك)

وهو مخير في الاخريين معناه ان شاء سكت وان شاء قرأ وان شاء سبح كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان الافضل ان يقرأ لانه عليه السلام داوم على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية • والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كتحريمة مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريمة الاولى الا ركعتان في المشهور عن اصحابنا رح ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة اي يقول سبحانك اللهم واما الوتر فللاحتياط

قوله وهو مخير في الاخريين ان شاء سكت اي مقدار ثلث تسبيحات وان شاء قرأ اي الفاتحة **قوله** الا ان الافضل ان يقرأ لانه عليه السلام داوم على ذلك والمداومة مطلقا لا تدل على الوجوب بل على السنة وانما تدل على الوجوب لو كانت مقرونة بغير ترك **قوله** ولهذا لا يجب السهو بتركها هذا الايضاح ان قراءة الفاتحة في الاخريين على وجه الافضلية لا على وجه الوجوب **قوله** في ظاهر الرواية احترز به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فانه قال ان لم يقرء ولم يسبح كان مسيئا ان كان متعمدا وان كان ساهيا فعليه سجدتا السهو لان القيام في الاخريين مقصود فيكره اخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعا والاول اصح وهو ان تركهما لا يوجب الكراهة لان الاصل في القيام القراءة فاذا سقطت القراءة في الاخريين بقي القيام المطلق فيكون قيامه كقيام المؤتم بخلاف الركوع والسجود لان القراءة فيهما غير مشروعة وانما المشروع فيهما الذكر فلا يجوز اخلاؤهما عن الذكر كذا في المحيط او نقول لا يكره الاخلاء لقوله عليه السلام القراءة في الاوليين قراءة في الاخريين **قوله** ولهذا لا يجب بالتحريمة الاولى الا ركعتان هذا اذا نوى اربع ركعات حتى يحتاج الى التقييد بالمشهور فاما اذا شرع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين بالاتفاق **قوله** واما الوتر فللاحتياط فان شبهة كون الوتر سنة تامة لاختلاف الاحاديث روي انه عليه السلام قال ثلث كتبت علي ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة الوتر والضحى والاضحى وترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها

(قوله)

ف

قال ومن شرع في نافلة ثم افسدها قضاها وقال الشافعي رحمه الله لا قضاء عليه لانه متبرع فيه ولا لزوم على المتبرع ولنا ان المؤدى وقع قربة فيلزمه الاتمام ضرورة صيانة عن البطلان وان صلى اربعا وقرأ في الاوليين وقعد ثم افسد الاخريين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخريين بعد الشروع فيهما ولو افسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضي الاخريين وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضي الاخريين اعتبارا للشروع بالنذر ولهما ان الشروع يلزم ما شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة وقيل يقضي اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلوة واحدة وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يقضي اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه والاصل فيها ان عند محمد رحمه الله ترك القراءة في الاوليين او في احدهما يوجب بطلان التحريمة

قوله لانها بمنزلة صلوة واحدة حتى ان الزوج اذا خير امرأته وهي في الشفع الاول من هذه الصلوة او اخبرت بشفعة لها فاتمت اربعا لا يبطل خيارها ولا شفعتها بخلاف سائر التطوعات كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** وهذه المسئلة على ثمانية اوجه وانما انحصرت على الثمانية لاقتضاء القسمة العقلية اياها وهذه الاقسام كلها في الحقيقة في اقسام ترك القراءة لان الفساد جاء من قبل الترك ولهذا لم يأت بما اذا قرء في الكل مع ان القسمة العقلية تقتضيه ثم ترك القراءة لا يخلوا اما ان كان في الكل او في البعض فلو ترك في الكل فهو الوجه الاول وان ترك في البعض فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع او في الركعات وان ترك في الشفع فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الثاني وان كان في الاول فهو الوجه الثالث وان كان في حق الركعات فلا يخلوا ما ان كانت الركعة منفردة عن الشفع التام او مختلطة به فان كانت منفردة عنه فلا يخلوا اما ان كان (في)

لانها تعقد للافعال وعند ابي يوسف رح ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريمة وانما يوجب فساد الاداء لان القراءة ركن زائد الا ترى ان للصلوة وجودا بدونها غير انه لا صحة للاداء الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا يبطل التحريمة وعند ابي حنيفة رح ترك القراءة في الاوليين يوجب بطلان التحريمة وفي احديهما لا يوجب لان كل شفع من التطوع صلوة على حدة وفسادها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريمة في حق لزوم الشفع الثاني احتياطا واذا ثبت هذا نقول اذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما لان التحريمة قد بطلت بترك القراءة في الشفع الاول عندهما فلم يصح الشروع في الشفع الثاني وبقيت عند ابي يوسف رح فصح الشروع في الشفع الثاني ثم اذا فسد الكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الاربع عنده

في ركعة او ركعتين فان كان في ركعة فلا يخلو اما ان كان في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الرابع وان كان في الاول فهو الوجه الخامس وان كان في ركعتين فهو الوجه السادس وان كانت مختلطة بالشفع التام فلا يخلو اما ان كان في الشفع الثاني مع احدى ركعتي الاول او على العكس فالاول السابع والثاني الثامن ٭ **قوله** لانها تعقد للافعال والافعال قد فسدت وهذا بالاجماع ومع صفة الفساد لا بقاء للتحريمة وذلك لان الافعال لما فسدت صارت الافعال حينئذ بمنزلة افعال ليست هي من الصلوة ومن فعل في صلوته افعالا ليست هي من الصلوة تبطل بها التحريمة كالتكلم والحدث العمد كذا ههنا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** الا ترى ان للصلوة وجودا بدونها كما في حق الاخرس وكما في حق المقتدي حيث يتحمل منه الامام **قوله** وفساد الاداء لا يزيد على تركه بان شرع في الصلوة ولم يأت باركان الصلوة حال كونه منفردا او خلف الامام وكما اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ لان الفاسد ثابت الاصل فائت الوصف فيكون اقوى من فائت الاصل والوصف وترك الاداء لا يفسد التحريمة

ولو قرأ في الاوليين لا غير فعليه قضاء الاخريين بالاجماع لان التحريمة لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني ثم فساده بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول ولو قرأ في الاخريين لا غير فعليه قضاء الاوليين بالاجماع لان عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابي يوسف رح وان صح فقد اداهما ولو قرأ في الاوليين واحدى الاخريين فعليه قضاء الاخريين بالاجماع ولو قرأ في الاخريين واحدى الاوليين فعليه قضاء الاوليين بالاجماع ولو قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخريين على قول ابي يوسف رح قضاء الاربع وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان التحريمة باقية وعند محمد رح قضاء الاوليين لان التحريمة قد ارتفعت عنده ؛ وقد انكر ابو يوسف رح هذه الرواية عنه وقال رويت لك عن ابي حنيفة رح انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد رح لم يرجع عن روايته عنه ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير قضى اربعا عندهما وعند محمد رح ركعتين ولو قرأ في احدى الاخريين لا غير قضى اربعا عند ابي يوسف رح وعندهما ركعتين

ففساده اولى فان قيل لم قلتم بان هذا ترك بل هذا تاخير قلنا هذا ترك قبل اشتغاله بالاداء وانما يعرف كونه تاخيرا اذا اشتغل بالاداء فقبل اشتغاله بالاداء يصح اطلاق اسم الترك عليه كذا قاله العلامة شمس الدين الكردري رحمه الله الا ان لقائل ان يقول لا نسلم بان مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد وهذا ظاهر عند المصنف رحمه الله ٭

قوله وقد انكر ابو يوسف رح على محمد رحمه الله هذه الرواية عنه قد جرت محاورة بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في مذهب ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخريين حين عرض عليه الجامع الصغير فقال ابو يوسف رحمه الله رويت لك عنه ان عليه قضاء ركعتين وقال محمد رحمه الله بل رويت لي ان عليه قضاء اربع ركعات وقيل ما حفظه ابو يوسف رحمه الله هو قياس مذهبه لان التحريمة ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع فيه (بهذه)

قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها ويصلي النافلة قاعدا مع القدرة على القيام لقوله ع م صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم ولان الصلوة خير موضوع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كيلا ينقطع عنه

بهذه التحريمة والاستحسان ما حفظه محمد رحمه الله لان الشروع وان حصل بصفة الفساد فقد اكد بوجود القراءة في ركعة فصار ذلك ملزما اياه •

قوله قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها اي قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير هذا اللفظ مروي عن النبي عليه السلام وعن علي وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة اي النفل لا يشبه الفرض بحال وانما حملنا على هذا لانه حديث ثبت خصوصيته بالاجماع فان الرجل يصلي ركعتي الفجر ثم الفرض ويصلي ركعتي الظهر في السفر ثم ركعتي السنة واربعا قبل الظهر ثم الظهر في الاقامة فاستقام حمله على وجه صحيح وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله ان المراد به الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا تاويل حسن فيكون حجة على الشافعي رحمه الله وقال بعضهم اراد به ان لا يقضي المرء ما اداه من الفرائض بوسوسة فان النبي عليه السلام لما صلى الفجر ضحى النهار بعد ليلة التعريس قال له اصحابه من الغد الا يفيد صلوة الامس فقال ان الله تعالى ينهاكم عن الربوا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** فيكون بيان فرضية القراءة في الركعات كلها هذا مشكل لانه خبر الواحد فكيف يقتضي الفرضية ولين كان مشهورا فهو ما ول كما ذكرنا فلا يوجب العلم ولا يقال انه بيان لما اجمل في النص فصار كخبر المسح على الرأس لانه ليس بمجمل لما عرف ولو كان مجملا لقيل بفرضية الفاتحة وضم السورة **قوله** لقوله عليه السلام صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم وصلوة المعذور

فا

واختلفوا في كيفية القعود والمختار ان يقعد كما يقعد في حالة التشهد لانه عهد مشروعا في الصلوة فان افتتحها قائما ثم قعد من غير عذر جاز عند ابي حنيفة رح وهذا استحسان وعندهما لا يجزيه وهو قياس لان الشروع معتبر بالنذر وله انه لم يباشر القيام فيما بقي ولما باشر صحة بدونه

ليست على النصف بل هو مثل صلوة القائم فعلم ان هذا في حال عدم العذر في النوافل ولانه عليه السلام كان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا وعنه عليه السلام انه كان يجلس في عامة صلوته بالليل محتبيا كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله •

قوله واختلفوا في كيفية القعود ذكر في التتمة من صلى التطوع قاعدا بعذر او بغير عذر ففي التشهد يقعد كما في سائر الصلوات اجماعا اما حالة القيام فعن ابي حنيفة رحمه الله ان شاء فكذلك قعد وان شاء تربع وان شاء احتبى وعن ابي يوسف رحمه الله انه احتبى وعن محمد رح انه يتربع وعن زفر رح انه يقعد كما في التشهد في مختصر الكرخي عن محمد عن ابي حنيفة رح يقعد كيف شاء وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله ان الفتوى على قول زفر رحمه الله وكذا اختاره شمس الائمة السرخسي رحمه الله ايضا ذكره في المبسوط الا ان شيخ الاسلام اختار الاحتباء وقال روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال الافضل ان يقعد في موضع القيام محتبيا لان عامة صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر العمر كان محتبيا ولان المحتبي يكون اكثر توجها لاعضائه الى القبلة لان الساقين يكونان متوجهين كما يكون حالة القيام **قوله** لان الشروع معتبر بالنذر اي من حيث ان كل واحد منهما ملزم اداء الصلوة ثم من نذر ان يصلي ركعتين قائما لم يجزه ان يقعد فيهما من غير عذر فكذلك اذا شرع قائما وابو حنيفة رحمه الله يقول القعود في التطوع بلا عذر كالقعود في الفرض بعذر ثم هناك لا فرق بين حال الابتداء والبقاء فكذلك ههنا وهذا لانه كان مخيرا بين القيام والقعود وخياره فيما لم يؤد باق والشروع انما يلزمه ما باشر وما لا صحة لما باشر الا به وللركعة صحة بدون القيام في الركعة (الثانية)

بخلاف النذر لانه التزمه نصا حتى لو لم ينص على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ رح

الثانية بدليل حالة العذر فلم يلزمه القيام بالشروع وهذا لان الشروع ليس بملزم لذاته وانما صار ملزما لغيره وهو صيانة ما ادى عن البطلان وصيانته تحصل بما يسمى صلوة اذ الثابت ضرورة يتقدر بقدرها بخلاف النذر فانه ملزم نصا وقد نص على صفة القيام فيلزمه حتى لو لم ينص عليه لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتنصيص عليه كالتتابع في الصوم وقيل يلزمه بصفة القيام اعتبار الما يوجبه على نفسه بما يوجبه الله تعالى عليه مطلقا وقيل هو على الخلاف والدليل على التفرقة بين الشروع والنذر بالاجماع انه لو نذر ان يصوم شهرا متتابعا فمرض وافطر يلزمه الاستقبال وفي الشروع لا يلزمه الاستقبال وكذلك لو نذر الحج ماشيا يلزمه كذلك ولو شرع فيه ماشيا لم يلزمه المشي وفي الفوائد الظهيرية في تقرير هذه المسئلة في باب المريض قال الامام ظهير الدين رحمه الله فيه ثم وقع الاشتباه ان الاختلاف في القعود في الركعة الاولى او الركعة الثانية ثم قال فما ذكر في الكتاب يريد به الجامع الصغير يدل على ان الاختلاف في القعود في الركعة الثانية حيث قال القيام في الثانية ينفصل عن القيام في الاولى والوجه الثاني يدل على ان الاختلاف فيهما على السواء وهو ان المتطوع في الابتداء كانت له الخيرة بين الافتتاح قائما وبين الافتتاح قاعدا فكذلك في الانتهاء بالطريق الاولى لان حكم الاستدامة اخف بدليل ان الامام لا يجوز له انشاء الجمعة بلا جمع ويجوز له البناء على حسب اختلاف الاصلين وكذلك لا يجوز التحريم مع الحدث ويجوز الاستدامة معه ولو افتتح التطوع قاعدا ثم بدا له ان يقوم فقام وصلى ما بقي قائما اجزاه عندهم جميعا لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يفتتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقي عشر آيات او نحوها قام فاتم قراءته ثم ركع وسجد وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية فقد انتقل من القعود

ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اي جهة توجهت يؤمي ايماء لحديث ابن عمر رض قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يؤمي ايماء ولان النوافل غير مختص بوقت فلو الزمنا النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة اوينقطع هو من النافلة

الى القيام ومن القيام الى القعود فدل ان ذلك جائز في التطوع وهذا يشكل على قول محمد رحمه الله فان عنده التحريمة المنعقدة للقعود لا تكون منعقدة للقيام حتى ان المريض اذا قدر على القيام في وسط الصلوة فسدت صلوته عنده ومع ذلك جوز ههنا وذلك اما ان يثبت ذلك بالحديث الذي روينا اولان المريض ما كان قادرا على القيام وقت الشروع في الصلوة فما انعقد تحريمته للقيام فاما في صلوة التطوع كان قادرا على القيام فانعقدت تحريمته للقيام ويجوز هو في صلوة التطوع لان افتتاح صلوة التطوع قاعدا مع القدرة على القيام جائز بالاتفاق ‌.

قوله ومن كان خارج المصر يتنفل على دابته الى اي جهة توجهت وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى غير القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص وفي الايضاح واستقبال القبلة في الابتداء ليس بواجب وقال الشافعي رحمه الله هو واجب وذكر في الخلاصة ان كيفية الصلوة على الدابة ان يصلي بالايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع رأسه على شيء سائرة دابته اوواقفة وذكر في المحيط بعد ذكر صلوة التطوع ولو اومى على الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر ان يقفها وان تعذر الوقف جاز لان سير الدابة مضاف الى راكبها ويتحقق بسبب ذلك اختلاف المكان فلا يتحمل الا عند العذر وفي المبسوط وان كان على سرجه قذر فكذلك تجوز صلوته وكان محمد بن مقاتل وابو حفص الكبير (يقولان)

اما الفرائض فمختصة بوقت والسنن والرواتب نوافل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه ينزل لسنة الفجر لانها آكد من سائرها والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر والجواز في المصر وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه يجوز في المصر ايضا ووجه الظاهر ان النص ورد خارج المصر والحاجة الى الركوب فيه اغلب فان افتتح التطوع راكبا ثم نزل يبني وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل لان احرام الراكب

يقولان لا تجوز اذا كانت النجاسة في موضع الجلوس او في موضع الركابين اكثر من قدر الدرهم واكثر مشايخنا رح جوزوا ذلك وهو الصحيح لان الاركان اقوى من الشرائط فاذا سقط اعتبار الاركان ههنا لحاجته لان يسقط شرط طهارة المكان اولى ٭

قوله اما الفرائض فمختصة بوقت اي لايشق عليه النزول لادائها فلا تصلى المكتوبة على الدابة من غير عذر ومن الاعذار الخوف من اللص والسبع وطين المكان وكون الدابة جموحا ولو نزل عنها لا يمكنه الركوب الا بمعين وكون المسافر شيخا كبيرا لا يجد من يركبه فعند هذه الاعذار تجوز المكتوبة على الدابة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبانا

قوله وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه ينزل لسنة الفجر ذكر ابن شجاع ان ذلك يجوز ان يكون لبيان الاولى اي الاولى ان ينزل لركعتي الفجر قال والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان جواز التطوع على الدابة يطلق للمسافر خاصة والصحيح ان المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد ان يكون خارج المصر وذكر في الاصل اذا خرج من المصر فرسخين او ثلثة فله ان يصلي على الدابة وقال بعضهم بقدر الميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز كذا في المحيط **قوله** والجواز في المصر اي ينفي الجواز في المصر وذكر في الهارونيات ان عند ابي حنيفة رح لا يجوز التطوع على الدابة في المصر وعند محمد رح يجوز ويكره وعند ابي يوسف رحمه الله لا بأس به

انعقد مجوزا للركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا اتي بهما صح واحرام النازل انعقد لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه يستقبل اذا نزل ايضا

قوله انعقد مجوزا لانه شرع راكبا مع القدرة على النزول فيكون له الخيار في ان يأتي بالايماء رخصة اويأتي بالركوع والسجود عزيمة وهذا لان التزام الشيء ناقصا لاينافي اداءه كاملا لابقاء ولا ابتداء الا ترى ان من نذر ان يصلي ركعتين في وقت مكروه فصلى في وقت مشروع جاز ولو شرع في وقت مكروه فله ان يمكث في ذلك الوقت فيتم كاملا اذا لم يوجد منه ما ينافي الصلوة بخلاف احرام النازل لانه التزام الكامل فلم يجز الاداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلوة مطلقا لا يجوز اداؤها في الوقت المكروه ابتداء واذا طلعت الشمس في خلال الفجر لم يجز اتمامه فان قيل اذا شرع قائما في النفل فالتحريمة انعقدت موجبة للقيام قلنا لا نسلم فان له القعود بدون العذر على قول ابي حنيفة رحمه الله فان قيل القول بالبناء فيما اذا احرم راكبا يؤدي الى بناء القوي على الضعيف وذا لايجوز كالمريض اذا صلى بالايماء ثم استطاع لايجوز له البناء تحرزا عما قلنا قلنا الايماء من المرض دون الايماء من الراكب لان الايماء من المريض بدل عن الاركان على معنى انه لا يصار اليه الا عند العجز عن الاركان والايماء من الراكب ليس ببدل عنها لان البدل في العبادات اسم لما يصار اليه عند تعذر غيره والمريض اعجزه مرضه عن الاركان فكان الايماء بدلا عنها والراكب لم يعجزه الركوب عن الاركان لانه يمكنه الانتصاب على الركابين فيكون ذلك قياما منه وكذلك يمكنه ان يخر راكعا وساجدا ومع هذا الشارع اطلقه في الايماء فلايكون الايماء بدلا عن الاركان فكان قويا في نفسه فلايؤدي الى بناء القوي (على)

وكذا عن محمد رحمة الله تعالى عليه اذا نزل بعد ما صلى ركعة والا صح هوالاول وهوالظاهر والله اعلم بالصواب ه

على الضعيف مثل مايكون في حق المريض الاترى انه لما جاز المسح على الخفين مع القدرة على الغسل جاز اقتداء الغاسل بالماسح فان قيل اذا كان الايماء على الدابة قويا بنفسه لماذ الا يجوز البناء اذا تحرم نازلة ثم ركب اواركب قيل له اما اذا ركب فلان الركوب عمل كثير واما اذا ركب فلان الدليل ينافي جواز الصلوة راكبا لان سير الدابة يضاف الى راكبها فيتحقق الاداء في اماكن مختلفة فحينئذ يتحقق الاداء في حالة المشي وذا لا يجوز لان الشرع جعل الاماكن المختلفة كمكان واحد لمكان الحاجة الى قطع المسافة وصيانة ما يستصحبه في السفرعن التوى والتلف فلوتطوع نازلا لا يحصل له هذه المقاصد والتحرم نازلا دليل استغنائه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء ه

قوله وكذاعن محمدرحمه الله اذانزل بعدماصلى ركعة في الجامع الصغيرلقاضي خان رح وعن محمدرحمه الله الراكب اذا نزل يستقبل الصلوة والنازل اذاركب يبني لان الراكب اذانزل لواستقبل كان مؤديا جميع الصلوة بركوع وسجود وهوا ولى من اداء البعض بالايماء والبعض بركوع وسجود والنازل اذاركب لوا ستقبل كان مؤديا جميع الصلوة بالايماء ولو بنى كان مؤديابعضها بركوع وسجود فكان البناءاولى وهذا اذا صلى ركعة امااذالم يصل ركعة ثم نزل يبني ووجهه مع انه مخالف لظاهر الرواية عنه انه لما لم يتم ركعة كان مجرد تحريمة وهي شرط عندنا فالشرط المنعقد للضعيف كان شرطاللقوي كالطهارة للنافلة تكون طهارة للمكتوبة فصح بناء القوي عليه اما اذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الصلوة الضعيف فلا يبني عليه القوي كما في الابتداء **قوله** والاصح هوالظاهروهوان الراكب اذا نزل لا يستقبل وفي عكسه يستقبل والله اعلم ه

(فصل)

فصل في قيام شهر رمضان

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ترويحات كل ترويحة بتسليمتين و يجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة ثم يوتر بهم ذكر لفظ الاستحباب والاصح انها سنة كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه واظب عليه الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم والنبي عليه الصلوٰة والسلام بين العذر في تركه المواظبة وهو خشية ان يكتب علينا والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد كلهم عن اقامتها كانوا مسيئين ولو اقامها البعض فالمتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة لان افراد الصحابة رضي الله عنهم روي عنهم التخلف والمستحب في الجلوس بين الترويحتين مقدار الترويحة وكذا بين الخامسة وبين الوتر

فصل في قيام شهر رمضان

قوله قال يستحب ان يجتمع الناس بعد العشاء في رمضان فيصلي بهم امامهم خمس ترويحات الاصل فيه ما روي ان النبي عليه الصلوٰة والسلام خرج ليلة في شهر رمضان فصلى بهم عشرين ركعة واجتمع الناس في الثانية فخرج فصلى بهم فلما كانت الثالثة كثر الناس فلم يخرج وقال عرفت اجتماعكم لكني خشيت ان يفترض عليكم فكان الناس يصلونها فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رض ثم تقاعدوا عنها فرأى ان يجمعهم على امام واحد فجمعهم على ابي بن كعب وكان يصلي بهم خمس ترويحات يجلس بين كل ترويحتين وفي المغرب روحت بالناس اي صليت بهم التراويح وهي جمع ترويحة واصلها المصدر وعن ابي سعيد سميت الترويحة لاستراحة القوم بعد كل اربع ركعات والترويحة ههنا اسم لكل اربع ركعات فكانت جملتها عشرين ركعة وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله واما عند مالك رحمه الله فانها مقدرة بست وثلاثين ركعة اتباعا بعمر وعلي رضي الله عنهما وما روينا هو المشهور (بين)

لعادة اهل الحرمين واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح وقوله ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبه قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى والاصح ان وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر وبعده لانها نوافل سنت بعد العشاء ولم يذكر قدر القراءة فيها واكثر المشايخ رحمة الله تعالى عليهم على ان السنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم

بين الصحابة والتابعين وما روى مالك غير مشهور ومحمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحتين اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب اهل المدينة واهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين اسبوعا واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او ينتظرون سكوتا وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان الترويحة مأخوذة من الراحة فيفعل ما قلنا تحقيقا للاسم ٭

قوله لعادة اهل الحرمين اي عادتهم في الانتظار بين الترويحتين لانهم يجلسون بين كل ترويحتين مقدار ترويحة كما ذكرنا عادتهم **قوله** ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل الوتر اختلف المشايخ في وقتها حكي عن الشيخ الامام اسمعيل المستملي وجماعة من متأخري مشايخ بلخ رحمهم الله ان جميع الليل الى طلوع الفجر قبل العشاء وبعده وقتها لانها سميت قيام الليل فكان وقتها جميع الليل وقال عامة مشايخ بخارا رحمهم الله وقتها ما بين العشاء والوتر فان صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدها في وقتها لان التراويح عرفت بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يكون تراويحا ولو صلى بعد العشاء وبعد الوتر جاز وتكون التراويح لانها تبع العشاء بمنزلة السنة **قوله** ولم يذكر قدر القراءة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب

فيج

بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها لانها ليست بسنة ولا يصلي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان وعليه اجماع المسلمين والله اعلم •

لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات قراءة وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان الختم لا يحصل بهذا القدر والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدار مايقرأ في العشاء لانها تبع العشاء وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد الركعات في ثلثين ليلة ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وشيء فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرة ليال وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كان يختم في كل شهر رمضان احدى وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين في الايام وواحد في التراويح كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله •

قوله بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها يعني اذا علم ان قراءة الدعوات تثقل على القوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلوات لان الصلوة فرض عند الشافعي رح فيحتاط في الاتيان بها كذا في الخلاصة **قوله** ولا يصلي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان وفي رمضان الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه لما جاز الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالمكتوبة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله وذكر القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ان الوتر بالجماعة احب الي في رمضان واختار علماؤنا رحمهم الله ان يوتر بالمنزل في رمضان ولا يوتر بجماعة لان الصحابة لم يجتمعوا في الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراويح بها فعمر رض كان يؤمهم فيها في رمضان وابي بن كعب كان لا يؤمهم فيها والله اعلم •

(باب)

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى صيانة للمؤدى عن البطلان ثم يدخل مع القوم احرازا لفضيلة الجماعة وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح لانه بمحل الرفض والقطع للاكمال بخلاف ما اذا كان في النفل لانه ليس للاكمال ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقيم او خطب يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن ابي يوسف رحمة الله عليه

باب ادراك الفريضة

قوله ثم اقيمت اراد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين اصحابنا كذا قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله كذا في الفوائد الظهيرية والجامع الصغير البرهاني **قوله** يصلي اخرى صيانة للمؤدى عن البطلان فان قيل كيف يستقيم هذا على اصل محمد رح والاصل عنده ان صفة الفرضية اذا بطلت بطل اصل الصلوة فلم يكن المؤدى مصونا حينئذ من البطلان قال رحمه الله سمعت والذي يقول ليس هذا مذهبا لمحمد رحمه الله في جميع المواضع انما هذا مذهب له فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي فيها والفرق بينهما ان ابطال صفة الفرضية لاحراز فضل الجماعة باطلاق من الشرع وابطال صفة الفرضية هناك ليس باطلاق من جهة الشرع فجاز ان ينقلب نفلا ههنا وصار كالمكفر بالصوم اذا ايسر في خلال الصوم كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح ومال الى هذا فخر الاسلام رحمه الله وبعضهم قالوا يصلي ركعتين ثم يقطع ومال الى هذا شمس الائمة السرخسي رحمه الله وكان الشيخ محمد بن ابراهيم الميداني رحمه الله يختلف فتواه في هذا ولا يقال بان ما اتى به ان لم يكن صلوة كانت

وقد قيل يتمها وان كان قد صلى ثلثا من الظهر يتمها لان للاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقض بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ما لم يقيدها بالسجدة حيث يقطعها لانه بمحل الرفض ويتخير ان شاء عاد فقعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلوة الامام

هي قربة والجماعة سنة فلماذا يجوز ابطالها لمراعاة السنة الا ترى انه لو شرع في التطوع ولم يقيدها بالسجدة حتى اقيمت للفرض فانه لا يقطع لانا نقول هذا ابطال صورة لكنه وسيلة الى الاكمال فلا يعد ابطالا كمن شك في صلوته فلم يدر اثلاثا صلى ام اربعا وذلك اول ماعرض له فانه يستقبل بخلاف ما اذا شرع في النفل لان ذلك القطع ليس للتكميل ●
قوله وقد قيل يتمها حكي عن السعدي انه كان يقول كنت افتي بانه يتم سنة الظهر اربعا بخلاف النطوع حتى وجدت رواية في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج الامام فان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم فرجعت عن ذلك كذا ذكره التمرتاشي رحمه الله **قوله** لانه بمحل الرفض لان مادون الركعة محل الرفض لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة او في ركوعها مادون الركعة ليس له حكم الصلوة على ماذكرنا فكان محل الرفض **قوله** ويتخير ان شاء عاد فقعد وسلم ذكر السرخسي رحمه الله انه يعود الى التشهد لا محالة لانه اراد الخروج عن الصلوة المعتد بها والخروج عن صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم يقرء التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم يكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفيه التشهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفض القيام وجعل كانه لم يوجد اصلا فكانت هذه القعدة هي القعدة الاولى وقد تشهد فيها ثم يسلم تسليمتين عند بعضهم لانه تحلل من القربة فكان بالتسليمتين وعند بعضهم يسلم تسليمة واحدة لان التسليمة الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه

(قوله)

واذا اتمها يدخل مع القوم والذي يصلي معهم نافلة لان الفرض لايتكرر في وقت واحد فان صلى من الفجر ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لويضاف اليها آخرى تفوته الجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل ان يقيدها بالسجدة وبعد الاتمام لا يشرع في صلوة الامام لكراهة التنفل بعد الفجر وكذا بعد العصر لما قلنا وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنفل بالثلث مكروه

قوله واذا اتمها يدخل مع القوم وفي المحيط فاذا اتمها ان شاء دخل مع القوم بنية التطوع وان شاء لم يدخل لان مايؤديه مع الامام تطوع له والناس في التطوعات بالخيار ولكن الافضل ان يدخل في صلوة الامام لان التطوع بعد الظهر مشروع فلوخرج من المسجد ولم يصل مع الامام ربما يتهم انه ممن لا يرى الجماعة وقد ورد في غيرهذه الصورة نص وهوما روي ان النبي عليه السلام فرغ من الظهر فرأى رجلين في اخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فاتي بهما وفرائصهما ترتعد فقال على رسلكما فاني ابن امرأة كانت تأكل القديد ثم قال مالكما لم تصليا معنا فقالا كنا صلينا في رحالنا فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما صلوة قوم فصليا معهم واجعلا صلوتكما معهم سبحة اي نافلة فان قيل اليس ان التطوع بجماعة مكروه خارج رمضان قلنا نعم اذا كان الامام اوالقوم متطوعين اما اذا ادى الامام الفرض والقوم النفل فلا بهذا الحديث **قوله** وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية اي لايشرع في صلوة الامام بعد ماصلى المغرب وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال الاحسن ان يدخل مع الامام ويصلي ثلث ركعات مع الامام فاذا فرغ الامام قام واتم الرابعة اكثرما فيه ان فيه نوع تغييرا الا ان هذا التغيير انما وقع بسبب الاقتداء والتغيير بسبب الاقتداء لا بأس به كمن ادرك الامام في السجدة فانه يتابعه فيها والسجود قبل الركوع غيرمشروع وكمن ادركه في القعدة فانه يتابعه فيها والقعدة قبل اداء الاركان ليس بمشروع وعنه في رواية

وفي جعلها اربعا مخالفة امامه ومن دخل مسجدا قد اذن فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي لقوله عم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع قال الا اذا كان من ينتظم به امر جماعته لانه ترك صورة تكميل معنى وان كان قد صلى وكانت الظهر او العشاء فلا باس بان يخرج لانه اجاب داعي الله مرة الا اذا اخذ المؤذن في الاقامة لانه يتهم بمخالفة الجماعة عيانا وان كان العصر والمغرب او الفجر خرج وان اخذ المؤذن فيها لكراهة التنفل بعدها ومن انتهى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر

اخرى يدخل في صلوة الامام ويسلم على رأس الثالثة مع الامام لان هذا تغير وقع في التطوع بسبب الاقتداء فليس به بأس كما لو اقتدى بالامام في الظهر بعد ما صلاها وترك الامام القراءة في الاخريين فانه يجوز صلوة المقتدي لانه تغير وقع بسبب الاقتداء وعندنا ان دخل في صلوة الامام فعل كما قال ابو يوسف رحمه الله في الرواية الاولى بان يتم اربعا لان مخالفة الامام اهون من مخالفة السنة

قوله وفي جعلها اربعا مخالفة لامامه فان قيل هذا مخالفة بعد فراغ الامام من صلوته فليس به باس كالمقيم اذا اقتدى بالمسافر والمسبوق فانهما يقومان بعد فراغ الامام من صلوته قلنا صلوة المسافر والمقيم واحد بالنظر الى الاصل ولان صلوة المسافر على عرضية ان يصير اربعا واما المسبوق فقد عرف جوازه بالسنة قال عليه السلام وما فاتكم فاقضوا **قوله** ومن دخل مسجدا قد اذن فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي وقيل ان خرج ليصلي في مسجد حيه ولم يصلوا فيه لا باس لان الواجب عليه ان يصلي في مسجد حيه ولو صلى في هذا المسجد فلا باس ايضا لانه صار من اهله والافضل ان لا يخرج لانه يتهم الا ان يكون امام قوم او مؤذنا يتفرق الناس في مسجد حيه بغيبته **قوله** وان كان العصر او المغرب خرج فان قيل حديث السبحة مطلق قلنا انما قاله حين فرغ من الظهر وهو وقت لا يكره التطوع فيه فقيده بمثله فان قيل العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلنا نعم لكنا نحمله على غير هذه الصلوة (دفعا)

ان خشي ان تفوته ركعة ويدرک الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل لانه امكنه الجمع بين الفضيلتين وان خشي فوتهما دخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترک الزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين لانه يمكن اداؤها في الوقت بعد الفرض

دفعا للتعارض بينه وبين النهي عن النفل بعد العصر والفجر فان قيل روي ايضا انه عم قال لا صلوة بعد صلوة الفجر قلنا ان صحت الرواية نحمله على وقت لم ينههم عن الصلوة بعد الفجر ثم نسخ ذلك بالنهي فان قيل لا نهي في النفل بعد المغرب قلنا سبق ان فيه مخالفة السنة ومخالفة الامام وهما منهيان •

قوله ان خشي ان تفوته ركعة ويدرک الاخرى واصل هذا ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال اذا اقيمت فلا صلوة الا المكتوبة وانما خص سنة الفجر عن هذا بالآثار روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم انهم صلوهما بعد الشروع ولقوله عليه السلام صلوهما وان طردتكم الخيل وقوله عليه السلام ركعة الفجر خير من الدنيا وما فيها واذا تعارضا نعمل بكل واحد منهما والعمل بهما ممكن فيما اذا صلى سنة الفجر وركعة من الفرض اما اذا خشي ان تفوته الركعتان جميعا صلى الفرض وترک السنة لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم قال عم صلوة الجماعة تفضل صلوة المنفرد بتسع وعشرين درجة وكذا صاحب الشرع ندب الى السنة ولم يوعد واوعد على ترک الجماعة قال عم تارک الجماعة ملعون ولان الجماعة مكملة ذاتية والسنة مكملة خارجية ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يرجوا ادراک القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوت الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام وحكي عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي ركعتي الفجر لان ادراک التشهد عندهما كادراک الركعة على قول ابي حنيفة رحمه الله وحكي عن الفقيه اسماعيل

هو الصحيح وانما الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما ولا كذلك سنة الفجر على مانبين ان شاء الله تعالى والتقييد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهة فى المسجد اذا كان الامام فى الصلوة والافضل في عامة السنن والنوافل اداؤها فى المنزل هو المروي عن النبي عليه الصلوة والسلام **قال**. واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع الشمس لانه يبقى نفلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى احب الي ان يقضيهما الى وقت الزوال لانه عليه الصلوة والسلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس ولهما ان الاصل في السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في قضائها تبعا للفرض فبقي ما رواه على الاصل وانما تقضى تبعا له وهو يصلي بالجماعة او وحده الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله واما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها فاختلف المشايخ رحمه الله في قضائها تبعا للفرض

الزاهد رحمه الله انه كان يقول ينبغي ان يشرع فى السنة ثم يقطعها ويدخل مع الامام حتى يلزمه بالشروع فيتمكن من القضاء بعد الفجر قال الامام السرخسي رحمه الله وليس هذا بقوي عندي فانما وجب بالشروع لا يكون اقوى مما وجب بالنذر وقال نص محمد رح ان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا ايضا امر بالاتيان على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن شرعا كذا ذكره الامام التمرتاشي والقاضي خان رح •

قوله هو الصحيح احترازعن قول بعضهم انه لا يقضيها **قوله** لاختصاص القضاء بالواجب لان القضاء اسقاط الواجب بمثل من عنده **قوله** وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمهم الله اى وفيما بعد الزوال يقضى الفرض لامحالة وهل تقضى السنة تبعا له قال بعض اصحابنا تقضى السنة ايضا وهو احد قولي الشافعي رحمه الله وكذا في سائر (السنن)

ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة لان من ادرك آخر الشيء فقد ادركه فصار محرز اثواب الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا يحنث به في يمينه لا يدرك الجماعة ولا يحنث في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة ومن أتى مسجدا قد صلي فيه فلا باس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له مادام في الوقت ومراده اذا كان في الوقت سعة وان كان فيه ضيق تركه قيل هذا في غير سنة الظهر والفجر لان لهما زيادة مزية قال عليه السلام في سنة الفجر صلوها ولو طردتكم الخيل وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي

السنن كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وذكر في المحيط انه لا يقضي السنة بعد الزوال وان تركها مع الفرض من غير ذكر الخلاف ٭

قوله ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة تخصيص ذكر محمد رحمه الله ليس لبيان الاختلاف فيما بينهم فانهم اتفقوا في الموضعين وهو انه لم يصل الظهر بجماعة وانه ادرك فضل الجماعة اصله ماذكر محمد رح في الجامع رجل قال عبده حران صلى الظهر بجماعة فادرك ركعة لم يحنث لانه لم يصل الظهر بجماعة لانه منفرد ببعضه حتى لزمته القراءة اذ الظهر اربع ركعات فانما يصير مصليا له بالجماعة اذا صلى كله او اكثره ليقام مقام كله فلو ادرك الثلث حنث وقيل لا ولو قال عبده حران ادرك الظهر حنث بادراك ركعة لان ادراك الشيء ادراك آخره يقال ادركت ايامه اي آخرها وانما خص قوله لان الشبهة انما ترد على مذهبه فان من ادرك الامام في التشهد في الجمعة لم يصر مدركا لها عنده خلافا لهما فيتوهم انه لا يدرك عنده فضيلة الجماعة بادراك الاقل فاحتيج الى

فه

وقيل هذا في الجميع لانه عليه السلام واظب عليه عند اداء المكتوبات بالجماعة ولا سنة دون المواظبة والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت الوقت ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر و وقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدركا لتلك الركعة خلافا لزفر رحمه الله هو يقول ادرك الامام فيما له حكم القيام ولنا ان الشرط هو المشاركة في افعال الصلوة ولم يوجد لا في القيام ولا في الركوع

تخصيص قوله قيل هذا في غير سنة الفجر والظهر وهو اختيار شمس الائمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والتمرتاشي والمحبوبي رحمهم الله .

قوله وقيل هذا في الجميع وهو اختيار شمس الاسلام رحمة الله عليه **قوله** والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها سواء صلى الفرض بجماعة اولا لانها شرعت بجبر نقصان تمكن في الفرائض كما روينا وحاجة من فاتته الجماعة اليه امس الا اذا خاف فوت الوقت **قوله** ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدركا لتلك الركعة عندنا خلافا لزفر رحمه الله ذكر العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في المصفى شرح المنظومة وهذا اذا امكنه الركوع اما اذا لم يمكنه لا يعتد به عند زفر رحمه الله ايضا كذا قاله شيخنا رحمه الله ناقلا عن كتب المشايخ رحمهم الله قال الامام القاضي ظهير الدين رحمه الله ثمرة الخلاف تظهر في ان هذا عنده لاحق في هذه الركعة حتى يأتي بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبوق بها حتى يأتي بعد فراغ الامام واجمعوا انه لو انتهى الى الامام وهو قائم فكبر ولم يركع حتى رفع الامام ثم ركع انه يصير مدركا لتلك الركعة واجمعوا انه لو اقتدى به في قومة الركوع لا يصير مدركا لتلك الركعة (قوله)

ولو ركع المقتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز وقال زفر رح لا يجزيه لان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما يبنيه عليه ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كما في الطرف الاول ٭

باب قضاء الفوائت

ومن فاتته صلوة قضاها اذا ذكرها وقدمها على فرض الوقت والاصل فيه ان الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق وعند الشافعي رحمه الله مستحب لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا قوله عليه السلام من نام عن صلوة اونسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها

قوله ولو ركع المقتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز اي الركوع وكذا اذا فعل هذا في السجدة وكره لقوله عليه السلام لا تبادروني بالركوع والسجود وقوله عليه السلام اما يخشى الذي يركع قبل الامام ان يحول رأسه رأس الحمار وقال زفر رحمه الله لا يجزيه اي الركوع **قوله** كما في الطرف الاول بان شارك امامه في ابتداء الركوع ورفع رأسه قبل رفع الامام وليس ببناء على ما اتى به قبله لانه تلاشى وما شاركه فيه كابتداء الركوع اذ للدوام فيما يستدام حكم الابتداء والله اعلم ٭

باب قضاء الفوائت

قوله اصل بنفسه يعني شرعيته لذاته لا لغيره والظهر حين شرع وجب ولم يكن العصر موجود لا تحقيقا ولا تقديرا فيستحيل ان يكون الظهر مشروعا له بخلاف الطهارة لانه غير مشروع بنفسه بل باعتبار الصلوة في اي وقت توضأ شرعية الصلوة موجودة فيه فيكون شرطا ولا يقال الايمان اصل وهو شرط لاعتبار العبادات لان الايمان اصل وليس بشرط شيء من العبادات اذ لو كان شرطا لكان تبعا وانما اعتبار العبادات بالايمان لكونها فرعا له وثمرة ولا يجوز وجود الفرع والثمرة بدون الاصل فيكون الافتقار نوعين افتقار المشروط الى الشرط وافتقار الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز ان يكون افتقار الفرع الى الاصل ولا افتقار المشروط الى الشرط لان كل واحد من الفرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولا فرعا له

ثم ليعد التي صلى مع الامام ولوخاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها لان الترتيب يسقط بضيق الوقت وكذا بالنسيان وكثرة الفوائت كيلا يؤدي الى تفويت الوقتية

قوله ثم ليعد التي صلى مع الامام امر بالاعادة وهو للوجوب فان قيل التمسك به لا يتم لانه خبر الواحد فلا تثبت الفرضية به ولئن كان مشهورا فهو دون الكتاب وهو يقتضي جواز الوقتية قبل الفائتة والخبر يا باه وكان الثابت موجب الكتاب كما عند ضيق الوقت على ان الاصل عند التعارض الجمع فيحمل الخبر على الاستحباب توفيقا بينهما قلنا انه خبر مشهور موجب للعلم الاستدلالي حتى يضلل جاحده وذا فيما ثبت قطعا فجاز ان يعارض الكتاب وان كان خبر واحد لكنا نثبت لجواز الوقتية شرطا به فيجوز لانه ورد بيانا لمجمل الكتاب وهو قوله تعالى واقيموا الصلوة وانما تتحقق المعارضة ان لو اقتضى الكتاب جواز الوقتية قبل الفائتة وليس كذلك فان الكلام عند سعة الوقت والخطاب انما يتوجه في آخر الوقت ولا يمكن حمله على استحباب الاعادة لانه لو صلى الوقتية قبل وقتها فتجب اعادتها فان قيل لا نسلم انه اداها قبل وقتها قلنا فقوله عم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكر وقتا للفائتة فلم يبق وقتا للوقتية اذ الوقت الواحد لا يسع لفرضين اداء فان قيل لو كان وقت التذكر وقتا للفائتة لتأدت بنية الاداء ولجازت اذا تذكرها عند الاحمرار قلنا وقت التذكر وقت الفائتة بخبر الواحد وما مضى وقتها بالمتواتر فيحتاط في نية القضاء اذ الاداء بنية القضاء جائز اتفاقا وفي عكسه خلاف والاحتياط في ايجاب القضاء في وقت مستحب **قوله** كيلا يؤدي الى تفويت الوقتية اي عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت للوقتية بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار فلو قلنا بوجوب تقديم الفائتة بالخبر لنسخنا ها بالخبر وذا لا يجوز بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة لانه امكن العمل بالدلائل اذ الكتاب لا يقتضي الاداء في اول الوقت بل في الوقت فلا يلزم النسخ ولان هنا ك يلزم [illegible] التأخير وههنا يلزم الابطال والتأخير اهون (وكثرة)

ولو قدم الفائتة جاز لان النهي عن تقديمها

وكثرة الفوائت في معناه اذ لو اشتغل بها مع مالابد له من الاوطار لفات الوقتي به وكذا النسيان لانه لو لم يسقط به الترتيب لفات الوقتيات المؤدات وقد صحت في الوقت بالكتاب فلا يرفع بخبر الواحد ولان الترتيب انما ثبت بالخبر وهو تناول المذكر القادر على تقديم الفائتة والناسي عاجز عن تقديم الفائتة على الوقتية مع نسيان الفائتة فلو كان لكان تكليف عاجز فان قيل ماعلمتم بخبر الفاتحة مثل ماعملتم بخبر وجوب الترتيب حيث قلتم بفساد الصلوة عند ترك الترتيب وما قلتم بفساد الصلوة عند ترك الفاتحة مع ان كلا منهما خبر الواحد قلنا القول بوجوب الترتيب قول بزيادة شرط في جواز الصلوة والقول بتعيين الفاتحة قول بزيادة الركن في الصلوة فجاز ان يثبت الشرط بخبر الواحد ولا يثبت الركن به لانحطاط رتبة الشرط عن رتبة الركن اونقول ان صيغة قوله لاصلوة الا بفاتحة الكتاب صيغة يستعمل مثلها لنفي الكمال استعمالا ظاهرا كما في لافتى الاعلي ولا صلوة لجار المسجد الا في المسجد ولا وضوء لمن لم يسم فيمكن ان يحمل على نفي الكمال من حيث الوجوب واما الحديث الذي ذكر في الكتاب فيه بيان النهاية على مارويناه ومثله لا يذكر الا في مقصود لا يراد به غيره فانحصر لذلك على مايقتضيه ظاهر لفظ الحديث وذلك نص على مانحن فيه من المذهب اونقول وهو الاصح من الجواب انا لو قلنا بوجوب تعيين الفاتحة على وجه يلزم فساد الصلوة بتركها يلزم نسخ الكتاب الذي يقتضي الجواز وهو اطلاق قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وذلك لايجوز كما قلنا بجواز الوقتية مع تذكر الفائتة عند ضيق الوقت لئلا يلزم مثل هذا واما لو قلنا بوجوب الترتيب عند سعة الوقت على وجه يلزم فساد الوقتية لايلزم نسخ الكتاب بل كان عملا بخبر الواحد والكتاب لان بذلك يتأخر حكم ماثبت بالكتاب ولا يبطل وكان له ولاية التأخير بدون

فو

لمعنى في غيرها وهو صيانة الوقتية عن الفوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز لانه اداها قبل وقتها الثابت بالحديث ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل لان النبي عليه الصلوة والسلام شغل عن اربع صلوات يوم الخندق فقضاهن مرتبا ثم قال صلوا كما رأيتموني اصلي الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات لان الفوائت قد كثرت فتسقط الترتيب فيما بين الفوائت في نفسها كما سقط بينها وبين الوقتية وحد الكثرة ان تصير الفوائت ستا لخروج وقت الصلوة السادسة وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير وهو قوله وان فاتته اكثر من صلوة يوم وليلة اجزته التي بدا بها لانه اذا زاد على يوم وليلة تصير ستا

هذا فلان ثبت هو له لاشتغاله بقضاء الفائتة التي جعل خبر الواحد ذلك الوقت وقتا لها اولى ه

قوله لمعنى في غيرها يعني النهي عن الفائتة عند ضيق الوقت ليس بمعنى في الفائتة بل لكون الاشتغال بها يوجب تفويت الوقتية عن وقتها الا ترى ان التطوع وسائر الافعال التي تتضمن تفويت الوقتية منهي عنه ايضا ولو كان النهي بمعنى في نفس الفائتة لاختص النهي بها هذا بخلاف النهي عن تقديم الوقتي عند سعة الوقت فانه نهي لمعنى في الوقتي وهو كونه مؤديا قبل وقته الثابت بالخبر الا ترى انه حل له التطوع وسائر الافعال من الاكل والشرب وغيرهما والنهي اذا كان لمعنى في غيره يجوز ارتكاب المنهي عنه لكن مع الكراهة كالبيع وقت النداء وان كان لمعنى في نفسه لا يجوز له ارتكاب المنهي عنه كبيع الخمر **قوله** صلوا كما رأيتموني اصلي امر بالترتيب عن مولانا شمس الدين الكردري رحمه الله انه قال انما لم يقل كما صليت اذ ليس في وسع احد ان يصلي كما صلى في الخضوع والخشوع وغيرهما لكن في وسعهم ان يصلوا كما رأوا **قوله** الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات اي ست اوقات كقوله الصلوة اما مك اي وقتها ومراده ان تصير الفوائت ستا ودخل وقت السابعة فانه يجوز اداء السابعة ولو حمل الكلام (على)

وعن محمد رحمة الله عليه انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الاول ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قيل تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وقيل لا تجوز ويجعل الماضي كانه لم يكن زجراله عن التهاون

على الحقيقة لا يجوز اداؤها وبعضهم حملوا على الحقيقة وشرطوا فوات السابعة ويحتمل ان يقال معناه ان تصير الفوائت ستا على ان معنى قوله ان تزيد الفوائت ان تكثر ومعنى قوله على ست صلوات كائنة الفوائت على ست صلوات اي تزيد الفوائت في نفسها حتى تصير ستا فيسقط الترتيب في الفوائت بنفسها كما سقط بينها وبين الوقتية لان الكثرة لما اثرت في اسقاط الترتيب عن اغيارها لان يسقط الترتيب في انفسها اولى فان الضرب لما كان علة الالم فاذا وقع اثر في محل الوقوع اولا ثم يتعدى الى غيره عند شدة الضرب وقيل ان الترتيب لا يسقط فيها لانها علة السقوط فيعمل في غيرها لا في نفسها لئلا يصير الشيء الواحد علة ومعلولا قلنا العلة الكثرة والحكم سقوط الترتيب وهما متغائران ٭

قوله وعن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة احتج بان كثرة الشيء وهو ان ينتهي الى اقصاه واقصى الصلوات خمس فتشبه بالصوم حتى قالوا ان الجنون الكثير مقدر بما ستغراق الشهر **قوله** والاول هو الصحيح لان كثرة الشيء هو ان يدخل في حد التكرار لانه ما لم يزد على الجنس وهو صلوة يوم وليلة كان فيه شبهة الاتحاد من حيث الجنسية فشرط الدخول في حد التكرار لتثبت الكثرة بخلاف الصوم فانه لو شرط التكرار ثمه لزادت الزيادة المؤكدة على الاصل المؤكد اذ لا يدخل وقت وظيفة اخرى مالم يمض احد عشر شهرا **قوله** ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة اعلم ان الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب بلا خلاف وفي القديمة

ولو قضي بعض الفوائت حتي قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر فانه روي عن محمد رحمة الله عليه فيمن ترك صلوة يوم وليلة وجعل يقضي من الغد مع كل وقتية فائتة فالفوائت جائزة على كل حال والوقتيات فاسدة ان قدمها لدخول الفوائت في حد القلة وان اخرها فكذلك

اختلاف المشايخ وتفسير القديمة رجل ترك صلوة شهر مجانة وفسقا ثم ندم على ما صنع واشتغل باداء الصلوات في مواقيتها فقبل ان يقضي تلك الفوائت ترك صلوة ثم صلى صلوة اخرى وهو ذاكر بهذه المتروكة الحديثة قال بعض المتأخرين من مشايخنا رح لا تجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كان لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون وان لاتصير المعصية وسيلة الى التخفيف والتيسير وبعضهم قالوا يجوز وعليه الفتوى كذا في المحيط وجعل الصدر الشهيد رحمه الله القول الاول صحيحا وذكر العلامة النسفي رحمه الله في الكافي وما قالوا مؤد الى التهاون لا الى زجره عنه فان من اعتاد تفويت الصلوة لوافتي بعدم جواز الصلوة تفوت آخرى ثم وثم حتى تبلغ الحديثة حد الكثرة ●

قوله ولو قضي بعض الفوائت حتى قل مابقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر لان سقوط الترتيب كان بعلة الكثرة المفضية الى الحرج فلما قلت الفوائت لم يبق الحرج فعاد الحكم الذي كان قبله وكان هذا نظير الحضانة فانها اذا ثبتت لمحرم الصغير من النساء يسقط ذلك الحق بالتزوج ثم اذا ارتفعت الزوجية يعود الحق الذي كان سقط بالتزوج لزوال المانع فكذا ههنا واليه مال الفقيه ابوجعفر رحمه الله وعند البعض لا يعود الترتيب واليه مال الشيخ ابو حفص الكبير رحمه الله فقال الترتيب قد سقط والساقط لايحتمل العود كذا ههنا وكذا ذكره شمس الائمة وفخرالاسلام رحمهما الله فان قيل الترتيب اذا سقط بالنسيان وضيق الوقت يعود عند التذكر وسعة الوقت قلنا قال (شمس)

الا العشاء الا خيرة لا نه لا فا ئتة عليه في ظنه حا ل ا د ا ئها

شمس الا ئمة السرخسي رحمه الله فى الجامع ا لصغير والاصح عندي ان الترتيب اذاسقط بكثرة الفوائت لايعود اذاقلت لما انه سقط مراعاة الترتيب في هذه الصلوات و الساقط يكون متلاشيا فلا ينصورعوده فامابسبب النسيان وضيق الوقت ما سقط مراعاةالترتيب لكنه تعذر للعجزاما عجزالناسي فظاهرواما العجزعندضيق الوقت فلئلا يلزمه ابطال الحكم الثابت بالكتاب والخبرالمتواتر بخبرالواحدفلما خرج الوقت انعدمت تلك الضرورة فوجدامكان الجمع بين العمل بموجب خبرالواحد وموجب الكتاب على مامر ه

قوله الا العشاء الاخيرة لانه لا فائتة عليه في ظنه حال ادا ئها وهذا ظن في موضع الاجتهاد فعند الشا فعي رحمه الله هي جائزة لما ا نه لا يرى وجوب ا لترتيب هذا اذا كان الرجل جاهلا فان كان عا لما لم يجزالعشاء الاخيرة ايضا لا نه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات وا ما فساد ما وراء العشاء الا خيرة فلانه كلما صلى فا ئتة عادت الفوائت ا ربعا ففسدت الوقتية ضرورة فاستدل بهذه الرواية على ان الفوائت اذا كثرت وسقط ا لترتيب ثم عادت الى القلة يعود الترتيب وهذا مشكل لا ن الكثرة المسقطة لم تثبت الا ان يأول با نه مد الوقتية الى آخرالوقت ثم ادى الفائتة بعد خروج الوقت لا نه لوادى الفائتة فى الوقت لماصح القول بانه يعود الترتيب لانه انما يسقط الترتيب بخروج وقت السادسة ولكن لا بد ا ن يكون شروع الوقتية في وقت السعة اذ لوكا ن عند الضيق لكانت الوقتية صحيحة ولايمكن ان يحمل على ماروي عن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة لان الوقتيات فاسدة وعلى تلك الرواية تكون صحيحة وان غربت الشمس وقدادى بعض صلوة العصر الوقتية وعليه صلوة ا وصلا تا ن قبلها وهوذا كرلها قال شمس ا لا ئمة ا لسرخسي رحمه ا لله في نوا د رصلوة المبسوط انه يتمها وطعن عيسى رحمه الله في هذا وقال الصحيح انه يقطعها بعد غروب الشمس ثم يبد أ با لظهر ثم بالعصر

فز

ومن صلى العصر وهو ذاكر انه لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت
وهي مسئلة الترتيب واذا فسدت الفرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله تبطل لان التحريمة عقدت للفرض
فاذا بطلت الفرضية بطلت اصلا ولهما انها عقدت لا صل الصلوة بوصف الفرضية
فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل

لان ما بعد غروب الشمس الوقت قابل للظهر والعصر والمعنى المسقط لمراعاة الترتيب ضيق الوقت وقد انعدم بغروب الشمس لان الوقت قد اتسع فهو بمنزلة ما لو افتتح العصر في اول الوقت وهو ناس للظهر ثم تذكر وهناك تلزمه مراعاة الترتيب فكذلك في هذا الموضع وهذا لان ما يعترض في خلال الصلوة يجعل كالموجود عند افتتاحها كالمتيمم اذا وجد الماء والعاري اذا وجد الثوب ثم قال وما ذكره عيسى فهو القياس لكن محمد رح استحسن فقال لو قطع صلوته بعد غروب الشمس كان مؤديا جميع العصر في غير وقتها ولو اتمها كان مؤديا بعض العصر في وقتها وكما سقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء جميع العصر في وقتها تسقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء بعض العصر في وقتها توضيحه انه في الابتداء كان مأمورا بالشروع في العصر وان كان يعلم يقينا ان الشمس تغرب قبل فراغه منها ولو كان هذا المعنى مانعا له من اتمام العصر لكان تيقنه به عند الشروع مانعا له من افتتاح العصر واحد لا يقول انه لا يفتتح بالعصر عند ضيق الوقت وان كان الحال هكذا توضيحه انه عند ضيق الوقت قد سقط عنه مراعاة الترتيب في هذه الصلوة وبعد ما سقط الترتيب في صلوة لا يعود في تلك الصلوة بخلاف حالة النسيان فهناك الترتيب غير ساقط عنه ولكنه تعذر بالجهل فاذا زال العذر قبل الفراغ من الصلوة بقي عليه مراعاة الترتيب كما كانت لانه لما زال العذر في خلال الصلوة صار كان لم يكن •

قوله ومن صلى العصر وهو ذاكر انه لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت (والعبرة)

ثم العصر يفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزا وهذا عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وعندهما يفسد فسادا باتا لا جواز له بحال وقد عرف ذلك في موضعه ولو صلى الفجر وهو ذاكر انه لم يوتر فهي فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وهذا بناء على ان الوتر واجب عنده سنة عندهما ولا ترتيب فيما بين الفرائض والسنن

والعبرة لاصل الوقت عندهما وعند محمد رح للوقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكروه يقطع العصر عندهما ويصلي الظهر ثم يصلي العصر بعد غروب الشمس وعنده يمضي في العصر ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس واذا فسدت الفرضية لا تبطل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما وعند محمد رحمه الله تبطل ه

قوله ثم العصر يفسد فسادا موقوفا الى قوله وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يفسد فسادا باتا ذكر في شرح الطحاوي وصورة المسئلة فقال رجل ترك صلوة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم الثاني والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني اجماعا وما صلى قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة التي يقال واحدة تصحح الخمس وواحدة تفسد الخمس فالواحدة المصححة هي السادسة قبل قضاء المتروك والواحدة المفسدة هي المتروكة تقضى قبل السادسة والاصل فيه ان العلة انما تؤثر في غيرها لا في نفسها لانها صفة تحل بالمحل فيعتبر بها حال المحل ومحال ان يكون العلة محلا ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وانما يثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق مابعدها لا في حق نفسها لئلا يؤدي الى تقديم الحكم على السبب كما اذا رأى عبده يبيع ويشتري فسكت يثبت الاذن فيما يتجر بعده لا في ذلك

وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم توضأ وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عنده وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعا للعشاء والله اعلم ٭

البيع الذي رآه وكذلك كون الكلب معلما بترك الاكل ثلث مرات يثبت الحل فيما بعد الثلث لا فيها الا انه يقول ان المعلول يقارن العلة والكثرة صفة لهذه الجملة وحكمها سقوط الترتيب فاذا ثبت صفة الكثرة لوجود الاخير استندت الصفة الى اولها فاستندت بحكمها فيثبت الجواز للكل وعلى هذا سائر المستندات مثل مرض الموت والسفر فالعلة المبيحة للفطر مسيرة ثلث ايام ثم اذا خرج من الكوفة الى المدائن قصر وافطر ولم يجعل ذلك تقديما للحكم على السبب كذا هنا وفي المحيط قال مشايخنا وانما لا تجب اعادة الفوائت عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان عند المصلي ان الترتيب ليس بواجب وان صلوته جائزة واما اذا كان عنده فساد الصلوة بسبب الترتيب فعليه اعادة الكل كما قال ابو يوسف ومحمد رح لان العبد مكلف بما عنده فلا يبعد ان يتوقف حكم الصلوة المؤداة على ما يظهر في ثاني الحال كمصلي الظهر يوم الجمعة ان ادركها ظهر ان المؤدى تطوع والا كان فرضا وكمعتادة انقطع دمها فيما دون عادتها فصلت صلوة فان عاد الدم تبين ان صلوتها لم تصح وان لم يعد تبين انها كانت صحيحة ٭

قوله وعلى هذا اي على ان الوتر واجب عنده وقد اداه في وقته بطهارة اذ وقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعذر النسيان فلا تلزمه الاعادة وعندهما يعيد الوتر ايضا لانه سنة فكانت تبعا للفرض فلما وجبت اعادة الفرض وجبت اعادة ما هو تبع له والله اعلم ٭

(باب)

باب سجود السهو

يسجد للسهو فی الزيا د ة والنقصان سجد تين بعد السلام ثم يتشهد ثم يسلم وعند الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام لما روي انه عليه السلام سجد للسهو قبل السلا م ولنا قوله عليه السلام لكل سهو سجد تان بعد السلام وروي انه عم سجد سجد تي السهو بعد السلام

باب سجود السهو

قوله يسجد للسهو فی الزيادة والنقصان بعد السلام نفي لقول مالك رحمه الله فانه يقول ان كان سهوه عن نقصان سجد قبل السلام لانه جبر النقصان وان كان عن زيادة يسجد بعد السلام لانه ترغيم للشيطان وفيه حكاية روي ان ابا يوسف رحمه الله كان مع هارون الرشيد رحمه الله فجاء مالك رحمه الله فقال له ابو يوسف ما قولك في هذه المسئلة فاجاب بمذهبه فقال ابو يوسف ماقولك لوقوع السهو فی الزيادة والنقصان جميعا فسكت مالك فقال ابو يوسف الشيخ تارة يخطي وتارة لا يصيب فقال مالك رحمه الله على هذا ادركنا مشايخنا نظن ان ابا يوسف رحمه الله قال له الشيخ تارة يخطي وتارة يصيب كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** ثم يتشهد ثم يسلم وسجود السهو يرفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة لان الاقوى لا يرتفع بالادنى بخلاف الصلبية فانها اقوى من القعدة فيرفعها وبخلاف سجدة التلاوة فانها اثر القراءة المفروضة فالتحقت بها وفی المحيط ان ارتفاض القعدة الاخيرة بالسجدة الصلبية وسجدة التلاوة انما كان لانه عاد الى شيء محله قبل القعدة فيصير رافضا للقعدة لهذا المعنى بخلاف سجود السهو فانه يؤتى به بعد القعدة وفي ارتفاض القعدة بالعود الى سجدة التلاوة روايتان في رواية لا يرتفض وهو اختيار شمس الائمة السرخسي رحمة الله عليه (قوله)

فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله سالما ولان سجودا لسهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سهى عن السلام ينجبر به وهذا الخلاف في الاولوية

قوله فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله لايقال ان في المعارضة بين الحجتين انما يصار الى ما بعدهما من الحجة لا الى ما فوقهما والقول فوق الفعل لان القول موجب والفعل لا فكيف يصار الى القول عند المعارضة بين الفعلين لانا نقول اذا وقعت المعارضة بين الحجتين انما يصار الى ما بعدهما عندنا نعدام الحجة فيما فوقهما وان كانت حجة فوقهما فلا يحتاج حينئذ الى المعارضة وهنا كذلك وان انكرا لخصم ثبوته بنقل العدول ولايقال ايضا هذا ترجيح بكثرة العلة لانه انما يلزم ان لوقلنا بترجيح القول بالفعل ولانقول به بل نقول لما تعارضت روايتا فعله رجعنا الى ما هو الحجة في الباب وهو حديث القول في الباب ولايقال بان الاصل في الدلائل اعمالها لا اهمالها فلم يعمل بحديثي الفعلين لانا نقول فيما قلنا اعمال للاصل ايضا وهو ان الاصل في التعارض التوقف لما ان التوقف موجب التعارض كان العمل موجب الدليل عند عدم التعارض **قوله** حتى لو سهى عن السلام ينجبر به صورته اذا شك في صلوته عند السلام فلم يدر اثلثا صلى ام اربعا فشغله تفكره حتى اخر السلام ثم ذكر انه صلى اربعا لزمه سجود السهو فلو كان لم يسجد بسهو قبله ووجد هذا ثم سجد ينجبر به ولو سجد ثم وجد هذا فان سجد له يتكرر سجود السهو وهو خلاف المشروع ولو لم يسجد بقي نقص لازم غير مجبور فيؤخر عن السلام كيلا يبقى نقص غير مجبور **قوله** وهذا الخلاف في الاولوية اي الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي رح في الاولوية فان الاولى ان يأتي عندنا بعد السلام ولو اتى بسجود السهو قبل السلام جاز عندنا ايضا وذكر في الاسرار قال علماؤنا رحمهم الله الاحسن ان يسجد هما بعد السلام وذكر في المحيط ولو سجد قبل السلام اجزاه عندنا قال القدوري رحمه الله هذه رواية الاصول قال وروي عنهم انه لا يجزيه لانه اداه قبل وقته ووجه رواية الاصول ان (فعله)

ويأتي با لتسليمتين هو الصحيح صرفا للسلام المذكور الى ما هو المعهود ويأتي بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لان الدعاء موضعه آخر الصلوة ٭

فعله حصل في فصل مجتهد فيه فلا يحكم بفساده لا نا لو امرناه بالاعادة بتكرار السجود وهذا شيء لم يقل به احد من العلماء فلأن يؤدي فعله على وجه قال به بعض العلماء اولى من ان يكون على وجه لم يقل به احد من العلماء ٭

قوله ويأتي با لتسليمتين هو الصحيح احترا زمما اختاره فخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح رحمهم الله فانهم اختاروا ان يسلم تسليمة واحدة من جانب اليمين فحسب لانه قال في الكتاب ثم يسلم ثم يسجد وهذا يتناوله الا بتسليمة واحدة ثم اختار فخر الاسلام رحمة الله عليه ان تكون تلك التسليمة الواحدة تلقاء وجهه ولا ينحرف عن القبلة لان ذلك لمعنى التحية دون التحليل وقال شيخ الاسلام رحمه الله ولو سلم تسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك ولكن شمس الائمة السرخسي وصدر الاسلام ابا اليسر وظهير الدين المرغيناني رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب الهداية بالتسليمتين ونسب صدر الاسلام قائل التسليمة الواحدة الى البدعة فقال اخوه فخر الاسلام رحمه الله وانما اخترناه ما اخترناه باشارة محمد رحمه الله في كتاب الصلوة فبغضاعن عهدة البدعة وانما العهدة على من قصر في طلبه **قوله** ويأتي بالصلوة الى ان قال هو الصحيح وفي المحيط واختلفوا في الصلوة على النبي وفي الدعوات انها في قعدة الصلوة ام في قعدة سجدتي السهو ذكر الكرخي انها في قعدة سجدتي السهو لانها هي القعدة الاخيرة والفراغ من الصلوة بهذه القعدة والطحاوي قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلوة على النبي عليه السلام فعلى هذا القول يصلي على النبي في القعدتين جميعا ومنهم من قال في المسئلة اختلاف عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي في القعدة الاولى وعند محمد رحمه الله يصلي في القعدة الاخيرة بناء على اصل وهو ان سلام من عليه السهو

قال ويلزمه السهو اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها وهذا يدل على ان سجدة السهو واجبة وهو الصحيح لانها تجب لجبر نقصان تمكن فى العبادة فتكون واجبة كالدماء فى الحج واذا كان واجبا لا يجب الا بترك واجب اوتأخيره اوتأخير ركن ساهيا هذا هو الاصل وانما وجبت بالزيادة لانها لاتعري عن تأخير ركن اوترك واجب ٭ **قال** ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا كانه اراد به فعلا واجبا الا انه اراد بتسميته سنة ان وجوبها ثبت بالسنة ٭

يخرجه من الصلوة عندهما فاذا كان كذلك كانت القعدة الاولى هي قعدة الختم وعند محمد رحمة الله عليه على خلافه واختار فخر الاسلام ايضا ما اختاره صاحب الهداية انه يأتي بها بعد سجدتي السهو ٭

قوله وهذا يدل اي قوله ويلزمه السهو **قوله** هو الصحيح احترازعن قول القدوري فانه يقول انه سنة عند عامة اصحابنا رحمهم الله كذا فى التحفة وذكر فى المحيط كان ابو الحسن الكرخي رحمة الله عليه يقول هو واجب استدلالا بما قال محمد رحمه الله اذا سهى الامام وجب على المؤتم ان يسجد وقال غيره من اصحابنا انه سنة استدلالا بما قاله محمد رحمه الله ان العود الى سجود السهو لا يرفع التشهد ولو كان واجبا لكان رافعا للتشهد كسجدة التلاوة **قوله** ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا وفى المحيط وترك السنة المضافة الى جميع الصلوة نحو ان يترك التشهد فى القعدة الاولى يوجب سجود السهو تكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو فقيل انه تجب لستة اشياء بتقديم ركن كتقديم الركوع على الفاتحة اوالسورة وبتأخير ركن كتأخير السجدة الصلبية وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان اوالقيام الى الثالثة بتكرار التشهد وبتكرار ركن كركوعين وثلث سجدات وبتغير الواجب كالجهر فيما يخافت اوعكسه وبتركه واجبا كالقعدة الاولى وبترك سنة مضافة الى جميع الصلوة كالتشهد فى القعدة الاولى وذكر صدر الاسلام (ر)

قال او ترك قراءة الفاتحة لانها واجبة او القنوت او التشهد او تكبيرات العيدين لانها واجبات لانه عليه السلام واظب عليها من غير تركها مرة وهي امارة الوجوب ولانها تضاف الى جميع الصلوة فدل انها من خصائصها وذلك في الوجوب ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو هو الصحيح

رحمه الله ان سبب الوجوب واحد وهو ترك الواجب **قال** صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب والافعال والاذكار واجبة وكذا التشهد في القعدة الاولى عنده وعليه المحققون وكذلك يجب السهو عندنا في تكبيرة الافتتاح بان شك في حالة القيام او بعدها انه هل كبر الافتتاح ام لا وطال تفكره فيه ثم علم انه قد كبر فبنى او ظن انه لم يكبر فكبر وبنى فعليه سجدتا السهو فيهما كذا في المحيط ٭

قوله او ترك فاتحة الكتاب اراد في الاوليين وان تركها في الاخريين من الفرض لا يجب الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى الى قوله هو الصحيح اي يحتمل القعدة الاولى والثانية مجازا والقراءة فيهما اي يحتملها حقيقة ولا يلزم من هذا الكلام الجمع بين الحقيقة والمجاز فيستحيل لان المستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد وهو لم يتعرض الارادة بل قال يحتمل هذا وذاك ولا فساد فيه كما نقول القرء يحتمل الحيض والطهر مع استحالة اجتماعهما مرادين **قوله** وكل ذلك واجب يشكل على هذا العموم القعدة الاخيرة لانها فرض وليست بواجبة ويحتمل انه اراد بقوله وكل ذلك واجب غير القعدة الثانية لما مر انها فريضة اذ التخصيص شائع فذكره سابقا انها فرض دليل على انها غير مراد هنا كقوله تعالى واوتيت من كل شيء مع تيقننا انه لم يوت كثيرا من الاشياء وما قالوا انما قال ذلك لان ذلك عند البعض ليست بفريضة بل هي واجبة لا يصح لانه قول غير منصور

فط

ولوجهرالامام فيما يخافت اوخافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو لان الجهر

وقيل انما يحمل على تأخير القعدة الثانية وفيه من الفساد ما فيه لانه ان اريد بالواجب الفرض لم يرد به الواجب الحقيقي وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وقد اريدت الحقيقة هنا في غير القعدة الثانية فلم يرد المجاز ولانه اريد حقيقة الترك بقوله اوترك في غيرهما فلم يرد التأخير فيها لئلا يصير جمعا بين الحقيقة والمجاز قلت يحتمل انه اراد ان الاتيان بكل واحد منها في محل واجب وبترك كل واحدة في موضع يجب الاتيان به فيه يتحقق ترك الواجب وهو الاتيان به في محله غير ان القعدة الثانية اذا لم يؤت بها في محلها لا يؤتى بها بعده وتجب سجدة السهو والقعدة الثانية لا يتحقق تركها اصلا الا بعمل تفسد الصلوة لكن يتحقق ترك الاتيان بها في موضع يجب الاتيان بها فيه فيجب سجود السهو بترك الاتيان بها في محلها وذلك واجب وليس بفرض اذ لو كان الاتيان بها في موضعها فرضا لفسدت الصلوة بتأخيرها ولا تفسد بل تجب سجدة السهو فثبت انه اراد بقوله وكل ذلك واجب معنى تعم الجميع وهذا من قبيل عموم المجاز ولهذا قال وفيها سجدة ولم يقل في تركها سجدة وقوله هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في التشهد بانه سنة لا واجب لكن جواب الاستحسان هو واجب ٭

قوله ولو جهر الامام فيما يخافت اوخافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يلزمه واحتج في ذلك بما روى ابوقتادة رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعنا الآية والآيتين في الظهر والعصر وذلك لان الجهر والمخافتة هيئة من هيآت القراءة لا من اصل القراءة فتكون سنة كهيآت الفعل نحو اخذ الركب وهيئة القعدة واحتج علماؤنا رحمهم الله بما روى ثوبان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل سهو سجدتان بعد السلام ولم يفصل فهو على الكل الا ما قام الدليل والمعنى فيه ان المتروك واجب لان الجهر (على)

في موضعه والمخافتة في موضعها من الواجبات واختلفت الرواية في المقدار

على الامام فيما يجهر بالقراءة واجب ليستمع القوم قراءته لان قراءة الامام اقيمت مقام قراءة المقتدي لوجود المقصود وهو الاستماع ولما قام مقام القراءة وجب ان يكون فرضا فلا يتباعد عن ان يكون واجبا وكذلك المخافتة واجبة على الامام لان المخافتة في الاصل شرعت لصيانة القرآن عن مغالطة الكفرة الا ترى ان النبي عليه السلام امر بالمخافتة حين كان الكفار يغالطونه ولهذا شرع في صلوة النهار دون الليل لانهم كانوا نياما في صلوة الليل فدل انها شرعت لصيانة القرآن وصيانة القرآن عن مثل هذا واجبة واما اخذ الركب وغيره كتكبيرات الخفض والرفع وتسبيحات الركوع والسجود فليس فيه مايدل على الوجوب مع انه قال عمر رضي الله عنه سنت لكم الركب فخذوا بالركب فنقيس عليه هيئة سائر الافعال بخلاف الجهر والمخافتة واما الحديث فمحمول على انه عليه السلام انما فعل ذلك عمدا لتبيين ان القراءة مشروعة في الظهر والعصر عندنا لا يجب السهو متى يعمد ذلك ثم سوى بين الجهر والمخافتة في رواية كتاب الصلوة وفصل الجواب في نوادر الصلوة فقال ان جهر فيما تخافت لزمته سجدتا السهو قل ذلك او كثر وان خافت فيما يجهر فان كان في اكثر الفاتحة اوفي ثلث آيات من غير الفاتحة اوآية قصيرة على مذهب ابي حنيفة رح تلزمه سجدة السهو والا فلا فقد فرق بين الجهر والمخافتة ووجه الفرق بينهما هو ان حكم الجهر فيما يخافت اغلظ من المخافتة فيما يجهر لان الصلوة التي يجهر فيها لها حظ من المخافتة فانه يخافت به القراءة في الاخريين وكذلك المنفرد يخير في الصلوة التي يجهر فيها بخلاف الصلوة التي يخافت بالقراءة فيها في ذينك الحكمين ثم اعتبر من الفاتحة اكثرها لما انها وان كانت قرآنا حقيقة ولكن يقوم مقام الدعاء في الاخريين ولو كانت دعاء على الحقيقة لما وجبت السجدة بتغير صفتها كلها فوفرنا على الشبهين حظهما كذا ذكره شيخ الاسلام • (قوله)

والاصح قدرما تجوز به الصلوة فى الفصلين لان اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير ممكن ومايصح به الصلوة كثير غير ان ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلث آيات وهذا فى حق الامام دون المنفرد لان الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة * قال وسهو الامام يوجب على الموتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الاصل ولهذا يلزمه حكم الاقامة بنية الامام *

قوله والاصح قدرما تجوز به الصلوة فى الفصلين احترز به عن رواية نوادر الصلوة وما ذكره قاضي خان رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير بعد ذكر ماتجب فيه سجدة السهو وكذا لو جهر وهو امام فيما يسر فيه قل ذلك اوكثر فى الروايات الظاهرة او خافت فيما يجهر قل ذلك اوكثر وذكر الشيخ الامام شمس الائمة الحلوائي رحمة الله عليه ظاهر الجواب ان الجهر والمخافتة سواء وفي كل ذلك سهو وان كانت كلمة قوله لان الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة اي وجوبها هذا الذي ذكره جواب ظاهر الرواية واما جواب رواية النوادر فانه تجب عليه سجدة السهو كذا ذكره الناطفي في واقعاته رواية ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله فى المنفرد اذا جهر فيما يخافت ان عليه سجدة السهو لما ذكرنا واما وجه ظاهر الرواية انه اذا خافت فيما يجهر فظاهر لانه يخير بين الجهر والمخافتة والتخيير ينافى الوجوب كذلك اذا جهر فيما يخافت لم يترك واجبا عليه لان المخافتة انما وجبت لنفي المغالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة يؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية فلم تكن المخافتة واجبة عليه قوله وسهو الامام يوجب على الموتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الاصل وهو وجوب سجدة السهو في حق الامام والمتابعة على القوم لازمة حتى ان الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فنسي بعض من خلفه التشهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يتشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف (ان)

فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم لانه يصير مخالفا لامامه وما التزم الاداء الامتابعا فان سهى المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود لانه لوسجد وحده كان مخالفا لامامه ولو تابعه الامام ينقلب الاصل تبعا ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حالة القعود اقرب عاد وقعد وتشهد لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه ثم قيل يسجد للسهو للتاخير والاصح انه لا يسجد كما اذا لم يقم

ان تفوته الركعة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يتشهد بطريق المتابعة بخلاف ما اذا ادرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدتين فانه يقضي السجدة الثانية مالم يخف فوت ركعة اخرى فاذا خاف ذلك تركها لان هناك هو يقضي تلك الركعة بسجدتيها فعليه ان يشتغل بادراك الركعة الاخرى اذا خاف فوتها وههنا لا يقضي هذا التشهد بعد هذا فعليه ان يأتي به ثم يتبع امامه بمنزلة الذي نام خلف الامام ثم انتبه كذا ذكر في نوادر الصلوة ٭

قوله فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم لانه يصير مخالفا فان قلت يشكل على هذه المسائل التسع التي ذكر في الخلاصة والخزانة انها اذا لم يفعلها الامام يفعلها القوم احدها اذا لم يرفع الامام يديه عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا لم يثن الامام فالمقتدي يثني وكذلك لو ترك الامام تكبيرة الركوع وتسبيحه وتسميعه وتكبير الانحطاط وقراءة التشهد والتسليم والتاسع تكبير التشريق قلت هذه الاحكام لا تثبت في ضمن شيء باشره الامام بل ثبت ابتداء على كل واحد من الامام والمقتدي ولا يجري فيها النيابة فلما لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي واما وجوب سجدة السهو انما ثبت في ضمن فعل باشره الامام فلما لم يأت المباشر به لا يجب على غيره لان السبب ثبت في حق الامام ولو وجب على غيره انما يجب بسبب المتابعة والمتابعة انما تكون ان لو كان موافقا لامامه وفي الاتيان بها عند عدم اتيان امامه بها مخالفة فلا يجب **قوله** لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه كفناء المصر له حكم المصر في حق صلوة العيد والجمعة وكحريم البئر

ولوكان الى القيام اقرب لم يعد لانه كالقائم معنى وسجدللسهولا نه ترك الواجب وان سهى عن القعدة الاخيرة حتى قام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد لان فيه اصلاح صلوته وامكنه ذلك لان ما دون الركعة بمحل الرفض • **قال** والغى الخامسة لانه رجع الى شيء محله قبلها فيرتفض وسجدللسهو لانه اخرواجبا وان قيدالخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه استحكم شروعه في النافلة قبل اكمال اركان المكتوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض وهذالان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة حتى يحنث بهافي يمينه لا يصلي

له حكم البئر وما قرب من العامرله حكم العامرفى المنع عن الاحياء كذا فى المحيط وعليه قوله عليه السلام لقنوا موتاكم •

قوله ولوكان الى القيام اقرب لم يعد ويعتبرذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اقرب والالا هذا الذي ذكره رواية عن ابي يوسف رحمه الله واستحسن مشايخنا رحمهم الله روايته وفى ظاهرالرواية وان لم يستوقائما يعود وان استوى قائما لالانه اذا استوى قائما اشتغل بفرض القيام فلايترك الفرض للواجب بخلاف مالولم يستوقائما واصل هذا ماذكرفى المبسوط والمحيط انه روي عن النبي عليه السلام انه قام من الثانية الى الثالثة قبل ان يقعد فسبحوا له فعاد وروي انه لم يعد ولكن سبح لهم فقاموا ووجه التوفيق بين الحديثين ان ما روي انه عاد كان لم يستووان ماروي انه لم يعد كان بعد ما استوى قائما **قوله** لان مادون الركعة بمحل الرفض لا نه ليس له حكم الصلوة ولهذالايحنث به في يمينه لا يصلي **قوله** وسجد للسهولانه اخرواجبا اراد به الواجب القطعي وهوالفرض **قوله** وان قيدالخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يعود الى القعدة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدتي السهو فتجزيه صلوته هذااذاقام الى الخامسة ساهيا فان قام اليهاعامداولم يكن قعد قدرالتشهد (فعلى)

وتحولت صلوته نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافا لمحمد رحمه الله
على ما مرفيضم اليها ركعةسادسة ولولم يضم لا شيء عليه لانه مظنون ثم انما يبطل
فرضه بوضع الجبهة عندابي يوسف رحمه الله لانه سجودكامل

فعلى قول علمائنا مالم يقيد الخامسة بالسجدة لاتفسد صلوته كالوقام اليها ساهيا وقال
الشافعي رحمه الله بانه كما قام الى الخامسة عامدا تفسد صلوته فالكلام بيننا وبينه في هذه
المسئلة في موضعين احدهما هوان الزيادة اذا كانت ركعة واحدة وقد حصلت ساهيا
هل يقبل الرفض ام لا عندنا لا يقبل كالو كانت الزيادة ركعتين وعنده يقبل الرفض كما
دون الركعة والثاني ان الزيادة اذا كانت دون الركعة وقد حصلت عمدا هل يفسد
الفرض ام لا عندنا لا يفسد وعنده يفسد واحتج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه اذا صلى الظهر خامسا ولم ينقل انه قعد في الرابعة ولا انه اعاد صلوته ولانه زاد في
صلوته ماليس منها ساهيا فلا تفسد صلوته كما لواتى بمادون الركعة ولا يلزم ما اذا قام
عامدا لان الفرق ثابت بين فعل يوجد ساهيا وبين فعل يوجد عامدا كما في السلام
وفي الكافي للعلامة النسفي رحمه الله في قوله وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه
وقال الشافعي رحمه الله ان كان عامدا بطلت صلوته وان كان ساهيا لا بناء على ان هذه
الركعة عنده عبث اذا لترتيب في افعال الصلوة فرض عنده واصابة لفظ السلام فرض
ايضا والنفل شرع بعد الفراغ عن الفرض فاذا قدمه بطل فصار عبثا منافيا للصلوة
ومذهبه في المنافي ان يجعل عفوا بالسهو وعندنا صلوة فتأكد شروعه في النفل قبل
اكمال الفرض اذ القعدة الاخيرة فرض وقد تركها لمضادة بين الفرض والنفل كمن تحرم
للفرض ثم كبرينوي التطوع بطل الفرض *

قوله وتحولت صلوته نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد
رحمه الله على مامر في باب قضاء الفوائت ولان صلوته لولم تفسد اصلا ههنا تصير تطوعا

وعند محمد رحمه الله برفعه لان تمام الشئ بآخره وهو الرفع ولم يصح مع الحدث وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا سبقه الحدث فى السجود بني عند محمد رح خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو قعد فى الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى القعدة مالم يسجد للخامسة وسلم لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه الاقامة على وجهه بالقعود لان مادون الركعة بمحل الرفض وان قيد الخامسة بالسجدة ثم تذكر ضم اليها ركعة اخرى وتم فرضه لان الباقي اصابة لفظة السلام وهي واجبة وانما يضم اليها اخرى لتصير الركعتان نفلا لان الركعة الواحدة لا تجزيه لنهيه عليه الصلوة والسلام عن البتيراء ثم لا تنوبان عن سنة الظهر هو الصحيح لان المواظبة عليها بتحريمة مبتدأة

وترك القعدة على رأس الركعتين فى التطوع مفسد للصلوة عنده واذا بطل صلوته لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى وعندهما ترك القعدة على رأس الركعتين فى التطوع لا يفسد الصلوة فبقيت التحريمة فيضيف اليها ركعة اخرى عندهما حتى يصير متنفلا بست ركعات لان النفل شرع شفعا لا وترا كذا فى المحيط ٠

قوله وعند محمد رحمه الله برفعه الجبهة وهو المختار للفتوى **قوله** وثمرة الخلاف تظهر فيما سبقه الحدث فى السجود بنى عند محمد رحمة الله عليه خلافا لابي يوسف رحمه الله وقيل ان ابا يوسف رحمه الله سئل عنها فقال بطلت ولا يعود اليها فاخبر بجواب محمد رحمه الله فقال زه صلوة فسدت يصلحها الحدث وزه كلمة استعجاب عند اهل العراق وانما قالها ابو يوسف رحمه الله تهكما وقيل الصواب زه بالضم والزاي ليست بخالصة **قوله** ولو قعد فى الرابعة اي قدر التشهد ثم قام اي ساهيا **قوله** ضم اليها ركعة اخرى ذكر فى الاصل مايدل على الوجوب حيث قال فيه عليه ان يضيف وكلمة على للايجاب **قوله** لنهيه عليه الصلوة والسلام عن البتيراء فان قيل النهي يقرر المشروعية قلنا ثبت نسخه ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه ما اجزت ركعة قط **قوله** هو الصحيح احترازعن قول بعضهم حيث قالوا تنوبان عن سنة الظهر (قوله)

ويسجد للسهو استحسانا لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون وفي النفل بالدخول لا على الوجه المسنون ولو قطعها لم يلزمه القضاء لانه مظنون ولو اقتدى به انسان فيهما يصلي ستا عند محمد رحمه الله لانه المؤدي بهذه التحريمة وعندهما ركعتين لانه استحكم خروجه عن الفرض ولو افسده المقتدي لا قضاء عليه عند محمد رحمه الله اعتبارا بالامام وعند ابي يوسف رح يقضي ركعتين لان السقوط بعارض يخص الامام

قوله ويسجد للسهو استحسانا والقياس ان لا يلزمه سجود السهو لان هذا سهو وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سهى في صلوة لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وجه الاستحسان انه انتقل من الفرض الى النفل الا ان النفل بناء على التحريمة الاولى فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كانها صلوة واحدة وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعا بتسليمة واحدة وقد سهى في الشفع الاول سجد للسهو في آخر الصلوة وان كان كل شفع من التطوع كصلوة على حدة لكن كلها في حق التحريمة صلوة واحدة قالوا وهذا القياس والاستحسان بناء على مسئلة اخرى وهي ان المسبوق اذا اشتغل بقضاء ما فاته ولم يتابع الامام في سجود السهو هل يسجد في آخر الصلوة القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلوة الامام وهو انتقل الى صلوة اخرى وفي الاستحسان يجب لان صلوته بناء على صلوة الامام فيجعل كانها صلوة واحدة في حق وجوب سجدة السهو كذا في هذا قيل هذا القياس والاستحسان على قول محمد رحمه الله لان عنده سجود السهو في هذه الصلوة لنقصان تمكن في الفرض بترك السلام واما عند ابي يوسف رحمه الله لنقصان تمكن في النفل فكان واجبا قياسا واستحسانا كذا في المحيط

قوله لتمكن النقصان في الفرض اي عند محمد رح وقوله وفي النفل بالدخول لا على وجه المسنون اي عند ابي يوسف رحمه الله وانما قدم قول محمد رح على قول ابي يوسف

صا

قال ومن صلى ركعتين تطوعا فسهى فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يصلي اخروين لم يبن لان السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة حيث يبني لانه لولم يبن يبطل جميع الصلوة ومع هذا لوادى صح لبقاء التحريمة ويبطل سجود السهو وهو الصحيح ومن سلم وعليه سجدتا السهو فدخل رجل في صلوته بعد التسليم فان سجد الامام كان داخلا والا فلا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله هو داخل سجد الامام اولم يسجد لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرجه عن الصلوة اصلا لانها وجبت جبرا للنقصان فلابد من ان يكون في احرام الصلوة وعندهما يخرجه على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه وانما لا يعمل لحاجته الى اداء السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود ويظهر الاختلاف في هذا وفي انتقاض الطهارة بالقهقهة وتغير الفرض بنية الاقامة في هذه الحالة ومن سلم يريد به قطع الصلوة وعليه سهو فعليه ان يسجد للسهو

لانه هو المختار والمعتمد للفتوى ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** ثم اراد ان يصلي اخروين الصحيح اخريين **قوله** ومع هذا لوادى صح اي المتطوع لوبنى وادى صح كذا ذكره الامام المرغيناني وذكر شيخ الاسلام رحمه الله وان بنى على ذلك ينبغي ان يعيد سجدتي السهو لانه لما بنى حصلت السجدتان في وسط الصلوة فلا يعتد بهما فكان عليه الاعادة لكن هذا يخالف ماذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط في الفرق بين التطوع يريد البناء بعد السجدة وبين المسافر ينوى الاقامة بعدها فقال وحقيقة الفرق هو ان السلام محلل ثم بالعود الى سجود السهو تعود حرمة الصلوة للضرورة وهذه الضرورة فيما يرجع الى اكمال تلك الصلوة لا في حق صلوة اخرى ونية الاقامة عملها في وجوب اكمال تلك الصلوة فظهر عود الحرمة في (حقها)

لان هذا السلام غير قاطع الصلوة ونيته تغيير المشروع فلغت ومن شك في صلوته فلم يدر اثلثا صلى ام اربعا وذلك اول ماعرض له استانف لقوله ع م اذا شك احدكم في صلوته انه كم صلى فليستقبل الصلوة وان كان يعرض له كثيرا بنى على اكبر رائه

حقها فاما كل شفع من التطوع فصلوة على حدة ولم تعد الحرمة في حق صلوة اخرى فلهذا لا يمكنه ان يبني عليها ركعتين فهذا التعليل يشير الى انه لو بنى عليها ركعتين لا يصح وذكر في الكتاب انه لو بنى صح فتحققت المخالفة .

قوله لان هذا السلام غير قاطع ونيته تغيير المشروع فلغت وهذا لانه غير محلل عند محمد رح فمتى قصد تحليله فقد قصد تغير المشروع وعندهما هو محلل على سبيل التوقف فمتى قصد ان يجعله محللا على الثبات فقد قصد تغيير المشروع فلغت واذا بطلت نيته بقي مجرد السلام فيسجد للسهو فان قيل يشكل بما اذا نوى الاشراك بالله تعالى فانه يصير مشركا من ساعته وان كانت نيته مغيرة لرأس المشروعات قلنا النية المجردة لا تبطل ما توقف تحققه على النية مع عمل الجوارح والصلوة من هذا القبيل بخلاف الايمان فان تحققه لا يفتقر الى عمل الجوارح اذ هو تصديق بالجنان والاقرار باللسان شرط اجراء الاحكام على القول المنصور وهو اختيار الشيخ رئيس اهل السنة ابو منصور الماتريدي رحمه الله ولان شرط الايمان عزيمة استمرار الايمان فلما نوى الكفر فات شرطه وبفوات الشرط يفوت المشروط فلهذا صار كافرا وفي الفوائد الظهيرية ولكن بقي لي فيه بعض الاشكال وهو ان النية ههنا لم توجد مجردة عن العمل لاقترانها بالتسليم الذي هو التحليل لا سيما على قولهما والجواب عنه ان النية المقرونة بالعمل انما تعمل اذا لم يكن ذلك العمل المقرون به النية مستحقا عليه زمان اقتران النية به والسلام زمان اقتران النية به مستحق عليه لانه يجب عليه ان يسلم حتى يتمكن من ان يسجد للسهو فلا يعمل النية فكانت النية مجردة عن العمل على هذا التقدير **قوله** وذلك اول ماعرض له

لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليتحر الصواب وان لم يكن له رأي بنى على اليقين
لقوله ع م من شك في صلوته ولم يدر اثلثا صلى ام اربعا بنى على الاقل والاستقبال
بالسلام اولى لانه عرف محللا دون الكلام ومجرد النية يلغو وعند البناء على الاقل
يقعد في كل موضع يتوهم آخر صلوته كيلا يصير تاركا فرض القعدة والله اعلم •

اختلف المشايخ رحمهم الله في معنى قوله اول ماعرض له اول ما سهى قال بعضهم
معناه ان السهو ليس بعادة له لا انه لم يشبه في عمره قط وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في عمره ولم يكن سهى في صلوته قط من حين بلغ وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه •

قوله لقوله عليه السلام فليتحر الصواب وهذا الحديث محمول على ما اذا وقع له
غير مرة والاول على ما اذا وقع له اول مرة والا تعارضا لمضادة بين الاستيناف
والتحري والحمل على هذا اولى لان الحمل على عكسه يوجب ترك العمل
باحدهما اذ لو استقبل فيما اذا وقع غير مرة مع تعذر المضي لانه لو استقبل لوقع
ثانيا وثالثا ثم وثم لان يستقبل فيما اذا وقع ذلك اولا مع امكان المضي اولى وقوله ومجرد
النية يلغو لانه تصير مسئلة هي هي تشك في صلوته انه هل كبر للافتتاح ام لا هل احدث ام لا
هل اصاب ثوبه نجاسة ام لا هل مسح رأسه ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل والا مضى
شك في الوتر انه ثانية او ثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجوازانها الثالثة ويقعد
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقنت ايضا هو المختار والمسبوق بركعتين في الوتر قنت
مع الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى القضاء لايقنت ثانيا في الثالثة لان المسبوق
مأمور بان يقنت مع الامام فصار ذلك موضعا فلايقنت مرة اخرى لان تكراره غير
مشروع في موضعه والشاك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فيقنت مرة اخرى والله اعلم •

باب صلوة المريض

اذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد لقوله ع لعمران بن حصين رض صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تؤمي ايماء ولان الطاعة بحسب الطاقة قال فان لم يستطع الركوع والسجود اومى ايماء يعني قاعدا لانه وسع مثله وجعل سجوده اخفض من ركوعه لانه قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاوم برأسك فان فعل ذلك وهو يخفض رأسه اجزاه لوجود الايماء

باب صلوة المريض

قوله واذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا وفي المحيط لم يرد بهذا العجز العجز اصلا بحيث لا يمكنه القيام بان يصير مستعدا بل اذا عجز عنه اصلا او قدر عليه الا انه يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزيد عليه لذلك او يجد وجعا لذلك او يخاف ابطاء البرء فهذا وما لو عجز عنه اصلا سواء وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله اختلف في حد المرض الذي يبيح الصلوة قاعدا قيل ان يكون بحال لو قام سقط من ضعف اودوران رأس او غير ذلك وقيل ان يصير صاحب فراش واصح الاقاويل ان يلحقه بالقيام ضرر واذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كيف يصنع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يؤمر بان يقوم مقدار ما يقدر فاذا عجز قعد حتى اذا كان قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة اوكان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها قالوا يؤمر بان يكبر قائما ويقرء ما يقدر عليه قائما ثم يقعد اذا عجز وبه اخذ شمس الائمة الحلوائي رحمه الله ثم اذا قدر على القيام متكئا قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله الصحيح انه يصلي قائما متكئا ولا يجزيه غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا اوكان له خادم لو اتكأ

وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة واومى بالركوع والسجود لقوله عم يصلى المريض قائما فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه يؤمي ايماء فان لم يستطع فالله تعالى احق بقبول العذر منه قال رضي الله عنه وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة جاز لما روينا من قبل الا ان الاولى هو الاولى عندنا خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه لان اشارة المستلقي تقع الى هواء الكعبة واشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه

عليه قدر على القيام فانه يقوم ويتكأ خصوصا على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فان عندهما قدرته على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه فكذا هذا ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر عليه متكئا اومستندا الى حائط او انسان او ما اشبه ذلك قال مشايخنا ينبغي ان يصلي قاعدا مستندا او متكئا ولا يجزيه ان يصلي مضطجعا وهو نظير ما في القيام كذا في المحيط •

قوله وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه اي لانعدام الايماء ولا يلزمه في الايماء تقريب الجبهة الى الارض باقصى مايمكنه كذا ذكره ابوبكر وذكر شمس الائمة الحلوائي رحمه الله ان المؤمي اذا خفض رأسه للركوع شيئا ثم للسجود جاز ولو وضع بين يديه وسائد فالصق جبهته عليها ووجد ادنى الانحناء جاز عن ذلك الايماء والا فلا

قوله وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره اراد بهذا ان توضع له وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء عن الايماء فكيف بالمرضى كذا ذكره الامام بدر الدين الكردري رحمه الله ويؤمي اربعة اشياء القيام والركوع والسجود والقعود وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبتيه ان قدر عليه حتى لا يمد رجليه الى القبلة **قوله** فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر اي بعذر التأخير هو الصحيح **قوله** لما روينا اي من حديث عمران بن الحصين (قوله)

وبه تتأدى الصلوة فان لم يستطع الا يماء برأسه اخرت عنه ولا يؤمي بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه خلافا لزفر رحمه الله لما رويناه من قبل ولان نصب الابدال بالرأي ممتنع ولاقياس على الرأس لانه يتأدى به ركن الصلوة دون العين واختيها وقوله اخرت عنه اشارة الى انه لا تسقط عنه الصلوة وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان مفيقا وهو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه.

قوله وبه تتأدى الصلوة اي بالايماء الذي يدل عليه الاشارة وهذا لان الصلوة بايماء ماله فعل غير الايماء وبالفعل يتأدى الصلوة وما رواه الشافعي رحمه الله محمول على انه كان لا يقدر على ان يستلقي على قفاه اذا كان به ناسور والترخيص بعذر الشخص لايدل على ثبوته لغيره **قوله** ولايؤمي بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه وقال زفر رحمه الله يؤمي بعينه وقلبه واذا صح يعيد وذكر في المختلفات قال زفر رحمه الله يؤمي بالحاجبين اولا لقربه من الرأس فان عجز فبالعينين فان عجز فبقلبه وقال الشافعي رحمه الله بعينه وقلبه وقال الحسن رحمه الله بحاجبيه وقلبه ويعيد اذا صح وعن ابي يوسف رحمه الله ان المريض اذا عجز عن الايماء بالرأس يؤمي بعينه لايؤمي بقلبه وسئل محمد رحمه الله عن ذلك فقال لا اشك ان الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك في الايماء بالعين انه هل يجوز **قوله** لما روينا من قبل وهو قوله عليه السلام فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر منه **قوله** اشارة الى انه لاتسقط عنه الصلوة الى ان قال وهو الصحيح وقيل الاصح ان عجزه اذا زاد على يوم وليلة لايلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاغماء لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب فقد ذكر محمد رحمه الله ان من قطعت يداه من المرفقين وقدماه من الساقين لاصلوة عليه وهو اختيار شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقاضي خان وغيرهم رحمهم الله وفي فتاوى قاضي خان والاول اصح اي وجوب القضاء

قال وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا يؤمي ايماء لان ركنية القيام للتوسل به الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركنا فيتخير والافضل هو الايماء قاعدا لانه اشبه بالسجود

وان صلى الصحيح بعض صلوته قائما ثم حدث به مرض اتمها قاعدا يركع ويسجد ويؤمي ان لم يقدر او مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الادنى على الاعلى فصار كالاقتداء

ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض ثم صح بنى على صلوته قائما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله استقبل بناء على اختلافهم في الاقتداء وقد تقدم بيانه وان صلى بعض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود استانف عندهم جميعا لانه لا يجوز اقتداء الراكع بالمؤمي فكذا البناء

ومن افتتح التطوع قائما ثم اعيا لا باس بان يتوكأ على عصا او حائط او يقعد لان هذا عذر

قوله ويصلي قاعدا يؤمي ايماء هذا لبيان الافضلية فانه لو اومى قائما يجوز وقال في الايضاح وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعدا بايماء فان صلى قائما بايماء اجزاه ولا يستحب له ذلك وقال زفر والشافعي رحمهما الله يصلي قائما لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن اداء ركن آخر **قوله** فيتخير اي بين الايماء قائما وبين الايماء قاعدا على ما ذكرنا **قوله** لانه اشبه بالسجود لان عند الايماء قاعدا يصير رأسه اقرب الى الارض من الايماء قائما ومن هذا قلنا بان المؤمي يجعل السجود اخفض من الركوع لان ذلك اشبه بالسجود كذا في المبسوط **قوله** واستأنف عندهم جميعا الاعلى قول زفر رحمه الله فان عنده بنى لما ان اصله انه يجوز اقتداء الراكع بالمؤمي وعندنا لا يجوز فكذا البناء في حق صلوة نفسه كذا في المحيط فان قيل الايماء خلف فينبغي ان يجوز الاقتداء كالمتيمم والمتوضي والماسح والغاسل واذا جاز الاقتداء جاز البناء ضرورة قلنا الايماء بعض الركوع والسجود وبعض الشيء لا يصلح خلفا (عنه)

وان كان الاتكاء بغير عذر يكره لانه اساءة فى الادب وقيل لا يكره عند ابي حنيفة رحمه الله لانه لوقعد عنده يجوز من غير عذر فكذا لا يكره الاتكاء وعندهما يكره لانه لا يجوز القعود عندهما فيكره الاتكاء وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق

عنه لكنه سقط عنه ما عجز عنه للضرورة ولزمه ما قدر عليه من عينه فان قيل لم لا يصلح بعض الشيء خلفا عن كله قلنا لان فيه جعل الشيء خلفا عن نفسه وهذا خلف وهذا لان الاصل عبارة عن مجموع هو داخل فيه فمتى صار خلفا عن المجموع يصير خلفا عن نفسه ضرورة ٭

قوله وان كان الاتكاء بغير عذر يكره اي بالاتفاق والفرق لابي حنيفة رحمه الله فى القعود بلا عذر والاتكاء بلا عذر انه يخير فى الابتداء بين ان يفتتح التطوع قائما وبين ان يفتتحه قاعدا فيبقى هذا الخيار فى الانتهاء من غير كراهة واما في حق الاتكاء فهو غير مخير فى الابتداء بين ان يصلي متكئا وبين ان يصلي غير متكئ بل يكره له ذلك لما فيه من سوء الادب واظهار التجبر فكذلك فى الانتهاء كذا فى المحيط **قوله** وقيل لا يكره عند ابي حنيفة رحمه الله لانه لوقعد عنده يجوز من غير عذر فكذا لا يكره الاتكاء ان عنى الجواز بلا كراهة فالتقريب ظاهر لانه لما لم يكره القعود بلا عذر مع انه مفوت للقيام لان لا يكره الاتكاء مع انه غير مفوت اولى وان عنى الجواز مع الكراهة فكذلك اذ القعود المفوت للقيام جائز فلا يكره الاتكاء اذ لو كره للزم الاستواء بين ما ينقض القيام اعنى القعود وبين ما ينقضه ولا ينقضه اعنى الاتكاء والاستواء محال وهذا الوجه الاخير كانه مراد المصنف رحمه الله اذا ذكر بعده انه ان قعد بغير عذر يكره اتفاقا **قوله** وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق فان قيل كيف يوصف هذا بالكراهة وقد انعدم الجواز عندهما لهذه الصلوة بسبب القعود ولا يوصف صلوة غير جائزة بالكراهة قلنا المراد من هذا انه لو صلى ركعة قائما ثم قعد فى الثانية ليقرأ لاعيائه ثم قام واتم الثانية قائما فان هذه الصلوة جائزة مع صفة الكراهة كذا قاله

صح

وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وقدمر في باب النوافل ومن صلى في السفينة قاعدا

من غير علة اجزاه عند ابي حنيفة رحمه الله والقيام افضل وقالا لا يجزيه الا من عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك الا لعلة وله ان الغالب فيها دوران الرأس وهو كالمتحقق الا ان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة والمربوطة كالشط وهو الصحيح

ومن اغمي عليه خمس صلوات او دونها قضى وان كان اكثر من ذلك لم يقض وهذا استحسان

مولانا الامام حميد الدين الضريري رحمه الله قلت هذا الجواب لا يوافقه ۔

قوله وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وفي الكافي ثم قال وان قعد بلا عذر يكره اتفاقا وهذا مشكل على قولهما لانهما قائلان بعدم الجواز وهو لا يوصف بالكراهة لكنا نقول قوله لا يجوز ليستلزم الكراهة فاستقام وصفه به وهذا اوفق ثم قوله بالاتفاق يخالف لما ذكره فخر الاسلام رحمه الله في مبسوطه حيث قال لو قعد في النفل من غير عذر لا يكره في الصحيح عنده لان الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء اولى لان حكم الانتهاء اسهل من حكم الابتداء الا ترى ان الحدث يمنع ابتداء الصلوة ولا يمنع البقاء **قوله** والمربوطة كالشط هو الصحيح احترازعن قول بعضهم بانه ايضا على الخلاف ولكن الاصح انه لا يجوز فيه الا قائما في قولهم وهذا اذا كانت مربوطة بالشط وان كانت موثقة بالانجر في لجة البحر وهي تضطرب قيل يحتمل وجهين والاصح انه ان كانت الريح تحركها تحريكا شديدا فهي كالسائرة وان حركتها قليلا فهي كالواقفة كذا ذكره التمرتاشي رحمه الله وذكر المحسن فان كانت موثوقة على الشط قال بعض مشايخنا هو على الخلاف وهذا غلط والصحيح انه لا تجوز الصلوة في قولهم جميعا وكذا رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله نصا وعن العلامة نور (الائمة)

والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الاغماء وقت صلوة كامل لتحقق العجز فاشبه الجنون وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الفوائت فيحرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار والجنون كالاغماء كذا ذكرا بوسليمان رحمة الله تعالى عليه بخلاف النوم لان امتداده نادر فيلحق بالقاصر ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمة الله تعالى عليه لان التكرار يتحقق به وعندهما من حيث الساعات وهو المأثور عن علي وابن عمر رضي الله عنهم والله اعلم بالصواب •

الائمة المنصوراني رحمه الله سفينة موثوقة على شط الجيحون وهي على ظهر الماء غير مستقرة على الارض والشط طين لا تمكنه الصلوة فيه الا بالايماء يصلي في الشط بالايماء لان الصلوة في السفينة لا تجوز •

قوله والقياس ان لا قضاء عليه وهو قول الشافعي لانه عجز مانع عن فهم الخطاب فنافى الوجوب اذا استوعب وقت صلوة كالجنون على قول البعض **قوله** فيلحق بالقاصر يريد به القاصر من النوم **قوله** من حيث الاوقات اي من حيث مضي الاوقات لان التكرار اي تكرار الصلوات يتحقق به اي بمضي الاوقات بان اغمي عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا انه افاق قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه القضاء ما لم يمتد الى وقت العصر **قوله** وهو المأثور اي ما قلنا من الاستحسان روي ان عليا رضي الله عنه اغمي عليه اربع صلوات نقضاهن و عبد الله بن عمر اغمي عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضهن والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب سجود التلاوة

قال سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر في آخر الاعراف ۞ وفي الرعد ۞ والنحل ۞ وبني اسرائيل ۞ ومريم ۞ والاولى من الحج ۞ والفرقان ۞ والنمل ۞ والم تنزيل ۞ وص ۞ وحم السجدة ۞ والنجم ۞ واذا السماء انشقت ۞ واقرأ ۞ كذا كتب في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه وهو المعتمد والسجدة الثانية في الحج للصلوة عندنا وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله تعالى لا يسأمون في قول عمر رضي الله تعالى عنه

باب سجود التلاوة

قوله سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر وعند الشافعي رحمه الله كذلك لكن في الحج عنده سجدتان وليس في سورة ص سجدة وموضع السجدة في حم السجدة عند الشافعي رحمه الله ان كنتم اياه تعبدون ۞ وعندنا آخر الآية الثانية عند قوله وهم لا يسأمون ۞ احتج الشافعي رح ان في سورة الحج سجدتين لحديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج سجدتان وقال فضلت الحج بسجدتين من لم يسجدهما لم يقرأهما ومذهبنا مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قالا سجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة وهو الظاهر حيث قرنها بالركوع فقال اركعوا واسجدوا والسجدة المقرونة بالركوع سجدة الصلوة وتاويل قوله عليه السلام فضلت الحج بسجدتين احدهما سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلوة وكذا استدل الشافعي رحمه الله على ان السجدة في ص سجدة الشكر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا في خطبته سورة ص فتشزن الناس للسجدة قال علام تشزنتم انها توبة نبي ولنا ما روي ان واحدا من الصحابة قال يا رسول الله رأيت فيما يرى النائم كاني اكتب سورة ص فلما انتهيت الى موضع السجدة سجد الدواة والقلم فقال عليه السلام نحن احق بها من الدواة والقلم فامر بها (حتى)

وهو المأخوذ للاحتياط والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع

حتى تليت في مجلسه وسجدها مع اصحابه فان قيل في الحديث زيادة وهي انه قال سجدها داؤد عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكرا قلنا هذا لا ينفي كونها سجدة تلاوة فما من عبادة يأتي بها العبد الا وفيها معنى الشكر ومراده من هذا بيان سبب الوجوب انه كان توبة داؤد عليه السلام وانما لم يسجدها في خطبته ليبين انه يجوز تأخيرها وقد روي انه سجدها في خطبته وذلك دليل على الوجوب وعلى انها سجدة تلاوة فقد قطع الخطبة لها ۔

قوله وهو المأخوذ للاحتياط فانها ان كانت عند الآية الثانية لم يجز تعجيلها وان كانت عند الاولى جاز تأخيرها الى الآية الثانيه فكان فيما قلنا خروج عن العهدة بيقين

قوله والسجدة واجبة في هذه المواضع وقال الشافعي رحمه الله هي سنة لما روي ان رجلا تلا عند النبي عليه السلام فلم يسجد لها الرجل فلم يسجدها رسول الله عليه السلام وقال كنت امامنا لو سجدت لسجدنا وروي ان عمر رضي الله عنه قال في خطبته وقد تلا سجدة فاشرأب الناس للسجدة فقال على رسلكم فان هذا شيء لم يكتب عليكم والجواب عن الحديث الاول انه عليه السلام لم يسجد في فوره ذلك وهو جائز عندنا لان السامع انما يلزمه السجود على الفور اذا سجد التالي الا ترى انه قال لو سجدت لسجدنا وهذا يدل على سجدته لو سجد لا محالة والجواب عن قول عمر رضي الله عنه انه لم يكتب علينا التعجيل بها فاراد ان يبين للقوم جواز التأخير ومما يدل على الوجوب ان الله تعالى وبخ من ترك السجود بقوله فما لهم لا يؤمنون ۔ واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون والتوبيخ لا يكون الا بترك الواجب ولان آيات السجدة كلها دالة على الوجوب لانها ثلثة اقسام قسم امر صريحا مثل التي في والنجم واقرأ باسم ربك والامر للوجوب ومنها ما فيه ذكر طاعة الانبياء والمرسلين والاولياء وذلك يوجب الاقتداء لقوله تعالى فبهديهم اقتده والثالث ذكر ما فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم في ذلك

سواء قصد سماع القرآن اولم يقصد لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وهي كلمة ايجاب وهوغيرمقيد بالقصد *

قال واذاتلاالامام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه لالتزامه متابعته واذا تلاالمأموم لم يسجد الامام ولا المأموم فى الصلوة ولا بعدالفراغ عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمة الله عليه يسجدونها اذافرغوا لان السبب قد تقرر ولامانع بخلاف حالة الصلوة لانه يؤدي الى خلاف موضوع الامامة اوالتلاوة ولهماان المقتدي محجورعن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه

واجبة لكن علقت بالتلاوة كما علقت اوامرالصلوة باوقات مخصوصة واضيفت الى تلك الاوقات وكذلك هذه الى التلاوة فكانت التلاوة سببا لوجوبها ولهذا قال بعضهم التلاوة سبب لوجوب السجدة على السامع دون السماع وقيل السماع في حقه هوالسبب وهواختيار فخرالاسلام رحمه الله لكن الجواب عنه ان الاصل فى السببية هوالتلاوة والسماع بناء عليه لانه من المتولدات وانما تجب السجدة اذاتحققت القراءة من الاهل وهوان يكون عاقلا غيرمحجورعليه حتى لوعلم الببغاء آية السجدة وجرى على لسانه لا تجب على السامع السجدة وكذا لاتجب بقراءة المجنون *

قوله سواء قصد سماع القرآن اولم يقصد عملا باطلاق النص ولان السبب يعمل عمله قصدبه اولم يقصد لانه مجعول للحكم وانما ذكره لان في بعض لفظ الآثار السجدة على من جلس لها فيوهم ان السجدة انماتجب على من هوقاصدلها وليس كذلك **قوله** يؤدي الى خلاف موضوع الامامة اوالتلاوة وهذا لانه لوسجدها التالي وتابعه الامام انقلب الامام المتبوع تبعا والتبع متبوعا وان لم يتابعه الامام كان مخالفا لامامه واياما كان يلزم خلاف موضوع الامامة وان سجدها الامام وتابعه التالي كان خلاف موضوع التلاوة فان التالي امام السامعين قال عليه السلام لتال كنت امامنا فلوسجدت لسجدنا معك　　(قوله)

وتصرف المحجور لا حكم له بخلاف الجنب والحائض لانهما منهيان الا انه لا تجب على الحائض بتلاوتها كما لا تجب بسماعها لانعدام اهلية الصلوة بخلاف الجنب ولو سمعها رجل خارج الصلوة سجدها هو الصحيح لان الحجر ثبت في حقهم فلا يعدوهم فان سمعوا وهم في الصلوة سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة لانها ليست بصلوتية لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة وسجدوها بعدها لتحقق سببها ولو سجدوها في الصلوة لم تجزهم لانه ناقص لمكان النهي فلا يتأدى به الكامل. قال واعادوها لتقرر سببها ولم يعيدوا الصلوة لان مجرد السجدة لا ينافي احرام الصلوة وفي النوادر انها تفسد لانهم زادوا فيها ما ليس منها وقيل هو قول محمد رحمه الله فان قرأها الامام وسمعها رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه بعد ما سجدها الامام لم يكن عليه ان يسجدها

قوله وتصرف المحجور لا حكم له المحجور هو الممنوع عن التصرف على وجه يظهر نفاذ مثل ذلك التصرف عليه من جهة غيره كالصبي والعبد المحجور والمجنون لقيام المولى والولي مقام هؤلاء وقيل المحجور هو الممنوع لحق العباد والمنهي هو الممنوع لحق الشرع اذا ثبت هذا نقول المقتدي محجور عن القراءة لانه منع الشارع اياه عن القراءة لانه نفذ قراءة الامام عليه الا ترى انه لا يجوز له قراءة ما دون الآية والآية جميعا فان قيل تصرف المحجور له حكم فالعبد المحجور ان باع او اشترى يتوقف على اجازة مولاه ولو توكل عن الغير في بيع ماله صح ولو طلق امرأته تطلق ولو اقر بحد او قصاص نفذ فظهر في حق مولاه قلنا انما توقف لاحتمال الاجازة وانما ظهر اثر الحجر (النفاذ اذ الحجر) لاحتمال لحوق الضرر للمولاه وذا في النفاذ لا في التوقف فلا يظهر الحجر فيه وهو ليس بمحجور عن نفس التصرف وانما الحجر في حق لحوق العهدة وقد ظهر اثره فيه حتى لا ترجع الحقوق عليه وهو ملحق بالاحرار في حق الدم والطلاق وتصرف المحجور لغو فيما حجر عنه لا في غيره **قوله** لان الحجر ثبت في حقهم اي في حق الامام ومن معه لان المقتدي انما حجر عن القراءة لئلا يوسوس

لانه صار مدركا لها بادراك الركعة وان دخل معه قبل ان يسجدها سجدها معه
لانه لولم يسمعها سجدها معه فههنا اولى وان لم يدخل معه سجدها وحده لتحقق السبب
وكل سجدة وجبت في الصلوة فلم يسجدها فيها لم تقض خارج الصلوة لانها صلوتية

على الامام القراءة ولهذا قال عليه السلام ما لي انازع القرآن وكذا قراءته يخلل بتدبر سائر المقتدين في قراءة الامام فيكون محجورا في حقهم ايضا٠

قوله لانه صار مدركا لها بادراك الركعة هذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة امالو ادركه في الركعة الاخرى يسجدها بعد الفراغ لانه لم يصر مدركا لتلك القراءة ولا بماتعلق بتلك القراءة من السجدة اما اذا ادركه في آخر تلك الركعة صار مدركا للركعة كلها فصار مدركا للقراءة وما يتعلق بالقراءة من السجدة كما لو ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر في رمضان فانه يكون مدركا للقنوت فان قيل النيابة تجري في الاقوال كالقراءة والقنوت منها لا في الافعال والسجدة منها قلنا نعم اذا كان الفعل مقصودا اما اذا كان في ضمن القراءة فلا وهذا لان السجدة انما وجبت بالتلاوة فكانت ملحقة بها الا ترى ان القعدة الاخيرة ترتفض بالعود الى سجدة التلاوة مع انها دون القعدة اذ هي واجبة والقعدة فريضة والاقوى لا يرتفض بالادنى لكنها لما كانت نتيجة التلاوة المفروضة كانت ملحقة بها وكان حكمها كحكمها فان قيل السجدة لو كانت ملحقة بالتلاوة لنابت سجدة الامام عن سجدة المقتدي ويحجر المقتدي عن السجدة كما حجر عن التلاوة قلنا المقتدي مأمور بالاتباع فيجب الاتباع فيه وانما حجر عن التلاوة لما فيها من الاخلال بواجب الاستماع والسجود لا يخل بواجب الاستماع فلم يحجر عنه **قوله** وان دخل معه قبل ان يسجدها سجدها معه لا يقال ينبغي ان لا يتابعه لان ما وجب عليه من السجدة ليست بصلوتية والسجدة متى لم تكن صلوتية لا يجوز اداؤها في الصلوة خصوصا على رواية النوادر حيث تفسد الصلوة بها على ماذكرنا لانا نقول تلك السجدة وان لم تكن صلوتية لكنها صارت صلوتية بالاقتداء لان للاقتداء تاثيرا (في)

ولها مزية الصلوة فلا تتأدى بالناقص ومن تلا آية سجدة فلم يسجدها حتى دخل
في صلوة فاعادها وسجدا جزته السجدة عن التلاوتين لان الثانية اقوى لكونها
صلوتية فاستتبعت الاولى وفي النوادر يسجد اخرى بعد الفراغ لان للاولى
قوة السبق فاستوتا قلنا للثانية قوة اتصال المقصود فترجحت بها وان تلاها فسجد
ثم دخل في الصلوة فتلاها سجد لها لان الثانية هي المستتبعة ولا وجه الى الحاقها بالاولى لانه
يؤدي الى سبق الحكم على السبب ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد
اجزته سجدة واحدة فان قرأها في مجلسه فسجدها ثم ذهب ورجع فقرأها سجدها ثانية
وان لم يكن سجد للاولى فعليه السجدتان

في تصيير غير الواجب واجبا وتصيير الواجب غير واجب الا ترى ان القعدة على رأس الركعتين
فريضة على المسافر وبالاقتداء بالمقيم لم يبق فرضا وكذلك الرجل اذا تحرم الاربع تطوعا تلزمه
ركعتان لاغير وهو اذا اقتدى بمن يصلي الظهر يلزمه الاربع حتى لو افسد يلزمه قضاء الاربع
وكذلك الاخريان تجبان على المسافر بالاقتداء بالمقيم في الوقت كذا في الفوائد الظهيرية ه
قوله ولها مزية الصلوة وفي الجامع الكبير لقاضي خان رحمة الله عليه ان الصلوتية
اقوى لانها وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلوة الا ترى انه لو ضحك في سجدة التلاوة في
الصلوة تنتقض طهارته ولو ضحك فيها خارج الصلوة لا تنتقض **قوله** فلم يسجدها حتى دخل
في صلوته فاعادها وسجدها اجزته السجدة عن التلاوتين هذا اذا لم يتبدل مجلس الصلوة عن
مجلس التلاوة فاما اذا تبدل فعليه لكل تلاوة سجدة كما لو لم يدخل في الصلوة ولا يتبدل المجلس
بدخوله في الصلوة لان الصلوة محقق القراءة والمحقق للقراءة لا يكون مبدلا لمجلس القراءة
قوله قلنا للثانية قوة اتصال المقصود وهو السجدة فكانت اقوى ولا يبعد ان يكون السابق
تبعا للاحق اذا كان اللاحق اقوى كسنة الفجر لان الثانية عند اتصال المقصود صارت
كفعل مجتهد اتصل القضاء به فحينئذ يصير هو بمنزلة المجمع عليه في القوة (قوله)

والاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للحرج وهو تداخل فى السبب دون الحكم وهذه اليق بالعبادات والثاني بالعقوبات

قوله والاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للحرج ولما روي ان النبي عليه السلام كان عليه ينزل جبرئيل بآية السجدة فيسمع منه ويقرء على الصحابة وكان يسجد لها سجدة واحدة وروي عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد وربما كان يخطو خطوة اوخطوتين وكان يسجد لذلك مرة وكذلك الحكم اذا ذكر النبي عليه السلام في مجلس واحد مرارا فعلى قول الكرخي لايجب ان يصلي عليه الامرة واحدة وعلى قول الطحاوي تجب عليه الصلوة بكل مرة وان كان التكرار في مجلس واحد لان هذا حق الرسول كما قال عليه السلام لاتجفوني بعد موتي قيل وكيف نجفي يا رسول الله قال ان اذكر في موضع ولايصلي علي وحقوق العباد لا تتداخل وعلى هذا قالوا من عطس وحمد الله في مجلس مرارا ينبغي للسامع ان يشمته في كل مرة لانه حق العاطس والاصح انه اذا زاد على الثلثة لايشمته كذا فى المبسوط والمحيط **قوله** وهو تداخل فى السبب دون الحكم التداخل على ضربين تداخل فى الحكم وهو فى الحدود فانها اذا اجتمعت من جنس واحد تداخل لان الجنس واحد والمقصود متحد وهو الانزجار فيتمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود وتداخل فى السبب وهو فى العبادات والاصل هو التداخل فى الحكم لانه امر حكمي بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب مسببا فيليق بالاحكام لا بالاسباب لثبوتها حسا لكن لو قلنا بالتداخل فى الحكم فى العبادات لبطل التداخل لانه بالنظر الى الاسباب يتعدد وبالنظر الى الحكم يتحد فيتعدد احتياطا فى العبادات لانها متى دارت بين الثبوت والسقوط تثبت لان مبناها على التكثير لانا خلقنا لها بخلاف العقوبات فان مبناها على الدرء والعفو حتى لو دارت بين الثبوت (و)

وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للمتفرقات فاذا اختلف عاد الحكم الى الاصل

والسقوط يسقط ولان للمجلس اثرا في جمع سبب الوجوب لا في جمع الواجب كما في العقود فانه يثبت الاتحاد به بين كلام العاقدين لا في الحكم وهذا التداخل تقيد بالمجلس فعلم بانه تداخل في السبب لا في الحكم وفائدته تظهر فيما لو زنى فحد ثم زنى يحد ثانيا ولو تلا وسجد ثم تلا لا يجب ثانيا ٭

قوله وامكان التداخل عند اتحاد المجلس شرط التداخل اتحاد الآية والمجلس لان النص والاجماع والحرج انما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة فبقي ما وراءه على اصل القياس ولان التداخل انما يصح عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالايجاب مع الفصل حقيقة ويتحد الاقارير المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو ان يتكرر الحكم بتكرر السبب اي السجدة بالتلاوة ثم انما يختلف المجلس اذا ذهب عن ذلك المجلس بعيدا واما اذا ذهب قريبا فاتحاد المجلس باق والفاصل بين القريب والبعيد ما ذكر في المحيط انه اذا مشى خطوتين اوثلثا فذلك قريب واذا كان اكثر من ذلك فانه بعيد قال محمد رحمه الله فان كان نحوا من عرض المسجد اوطوله فهو قريب وفي المبسوط فان نام قاعدا او اكل لقمة اوشرب شربة اوعمل عملا يسيرا ثم قرأها فليس عليه اخرى لان بهذا القدر لا يتبدل المجلس وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله في روضة العلماء بالاكل لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالشرب حتى يروي وبالكلام حتى يكثر استحسانا وعن محمد رحمه الله بمرأى العين لا يختلف وفي البيت والسفينة والمسجد تكفيه سجدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالجامع وقيل خلافه وكذا لو تلاها في المسجد الداخل ثم اعادها في الخارج تكفيه الواحدة وكذا لوتلاها في كرم في اماكن

ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة لانه دليل الاعراض وهو المبطل هنالك
وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب وفي المنتقل من غصن الى غصن كذلك
في الاصح وكذا في الدياسة للاحتياط ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر
الوجوب على السامع لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع
على ما قيل والاصح انه لا يتكرر الوجوب على السامع لما قلنا

مختلفة وقيل في الجامع تكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله سجدتان وكذا لو تلاها في دار السلطان ٭

قوله ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة فانها اذا قامت من مجلسها يبطل خيارها لان ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس بل لوجود دلالة الاعراض **قوله** وهو المبطل هنالك اي الاعراض صريحا او دلالة **قوله** وفي تسدية الثوب بتكرر الوجوب الى آخره ذكر الاختلاف في شروح الجامع الصغير في المسائل الثلث كلها وفي امثالها وقال الامام التمرتاشي رحمه الله واختلف في تسدية الثوب والدياسة والذي يدور حول الرحى والذي ينسج حول الحوض اوالنهر والذي تلا على غصن ثم انتقل الى غصن آخر والاصح هو الايجاب لان المجلس ليس مجلس التلاوة ولهذا يعتبر مختلفا في الغصنين في الحل والحرم حتى ان الحلال اذا رمى صيدا والصيد على غصن شجرة اصلها في الحل وذلك الغصن في الحرم يجب الجزاء ولم يعتبر الاصل فكذلك ههنا **قوله** للاحتياط اي بالنظر الى اتحاد العمل واتحاد اسم العمل واتحاد اسم المجلس لا يتبدل المجلس فلا يتكرر الوجوب وبالنظر الى حقيقة اختلاف المكان يتكرر الوجوب فقلنا بالتكرار احتياطا **قوله** وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل اي يتكرر الوجوب على السامع وان اتحد مجلسه لما ان سماعه مبني على التلاوة ومجلس التلاوة يتبدل فيعتبر به وذكر صدر الشهيد رح في الجامع الصغير ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر (الوجوب)

ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

الوجوب على السامع لان الحكم يضاف الى السبب وهو قول الامام علي البزدوي كانه جعل التلاوة سببا وكذا ذكر بعض المتأخرين من مشايخنا في شرح هذا الكتاب وقال القاضي الامام المنتسب الى الاسبيجاب انه لا يتكرر الوجوب على السامع لان سبب الوجوب في حق السماع ومكان السماع متحد هذا هو الاصح وعليه الفتوى وفي الكافي والاصل ان التلاوة سبب بالاجماع لان السجدة يضاف اليها ويتكرر بتكررها وفي السماع خلاف فقيل انه سبب لما روينا والصحيح ان السبب في حق السامع هو التلاوة لكن السماع شرط لتعمل التلاوة في حقه وليس في الحديث بيان السبب بل فيه بيان الوجوب على السامع•

قوله ومن اراد السجود كبر التكبير ليس بواجب كما في الصلوة كذا في المبسوط لابي يسير البزودي رحمه الله تعالى وفي المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكبر عند الانحطاط لان التكبير للانتقال من الركن وعند الانحطاط ههنا لا ينتقل من الركن **قوله** ولم يرفع يديه احتراز عن قول الشافعي رحمه الله فان صفتها عنده ان يسجد سجدة واحدة فيكبر رافعا يديه ناويا ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم واقلها وضع الجبهة على الارض بلا شروع ولا سلام كذا في الخلاصة الغزالية وذكر في المبسوط ولم يذكر ماذا يقول في سجوده ثم قال والاصح ان يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلوة وبعض المتأخرين استحسنوا ان يقول فيها سبحان ربنا انه كان وعد ربنا لمفعول واستحسنوا ايضا ان يقوم ويسجد لان الخرور سقوط من القيام والقرآن ورد به وان لم يفعل لم يضره وفي المحيط وان لم يذكر فيها شيئ اجزاه لانها لا يكون اقوى من السجدة الصلوتيه وهناك جائز بدونه فهنا اولى

ولا تشهد عليه ولا سلام لان ذلك للتحلل وهو يستدعي سبق التحريمة وهي منعدمة **قال** ويكره ان يقرأ السورة في الصلوة اوغيرها ويدع آية السجدة لانه يشبه الاستنكاف عنها ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادرة اليها **قال** محمد رحمه الله احب الي ان يقرأ قبلها آية او آيتين دفعا لوهم التفضيل واستحسنوا اخفاءها شفقة على السامعين والله اعلم بالصواب *

قوله ولا تشهد عليه ولا سلام نفي لقول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله فانهم يقولون بهما فقال شيخ الاسلام في المبسوط ومن اصحاب الشافعي رحمه الله من لم يأخذ ماقاله الشافعي رح لكن قال فيها تشهد وتسليم **قوله** وهو يستدعي سبق التحريمة وهي منعدمة ولا يقال فيه تحريمة وهي التكبيرة لان هذه التكبيرة ليست للتحريمة بل لمشابهة هذه السجدة بسجدة الصلوة والتكبيرة فيها ليست للتحريمة بل للانتقال الى السجود فكذا ههنا **قوله** واحب الي ان يقرء قبلها آية اوآيتين اوبعدها **قوله** واستحسنوا اخفاءها شفقة على السامعين وفي المحيط فان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء يعني يقرأ آية السجدة جهرا اواخفاء وان كان معه جماعة قال مشائخنا رحمهم الله ان كان القوم متأهبين للسجود ويقع في قلبه انه لايشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرء جهرا حتى يسجد القوم معه لان في هذا حثا لهم على الطاعة وان كانوا محدثين ويظن انهم يسمعون ولا يسجدون اووقع في قلبه انه يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرءها في نفسه ولا يجهر تحرزا عن تاثيم المسلم وذلك مندوب اليه وفيه ايضا ذكر ما في الرقبانيات فيمن قرأ آية السجدة كلها الا الحرف التي في آخرها قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لم يسجد الا ان يقرأ الاكثر من آية السجدة وفي فوائد الامام السفكردري رحمه الله ان من تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله اوما بعده اكثر من (نصف)

باب صلوة المسافر

السفرالذي يتغيربه الاحكام ان يقصدالانسان مسيرة ثلثة ايام ولياليها بسيرالابل ومشى الاقدام لقوله ع م يمسح المقيم كمال يوم وليلة والمسافرثلثة ايام ولياليها عمت الرخصة الجنس ومن ضرورته عموم التقدير وقدرابويوسف رح بيومين واكثراليوم الثالث

نصف الآية تجب السجدة وما لا فلا وعن ابي علي الدقاق فيمن سمع سجدة من قوم قرأ كل واحدمنهم حرفاليس عليه ان يسجدلانه لم يسمعها من تال والله اعلم٭

باب صلوة المسافر

قوله السفرالذي يتغيربه الاحكام من نحوقصرالصلواة واباحة الفطروامتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط الجمعة والعيدين وسقوط الاضحية وحرمة الخروج على الحرة بغيرمحرم وانما قيد بقوله الذي يتغيربه الاحكام لان سيرادنى المسافة سفر فى اللغةلانه عبارة عن الظهور ولهذاحمل اصحابنا رحمهم الله قوله عليه السلام ليس على الفقير والمسافراضحية على الخروج من بلدة اوقرية حتى سقطت الاضحية بذلك القدر ثم ذكرالقصد وهو الارادةالحادثة لانه لوطاف جميع الدنيا بلا قصد السفرلا يصيرمسافرا والقصدوحده غيرمعتبروالفعل وحده كذلك وانما العبرةللمجموع ثم الاقامة تثبت بمجرد النية بخلاف السفر ووجه الفرق ان السفرفعل والفعل لا يكفيه مجرد النيه والاقامة ترك الفعل وفى الترك يكفي مجرد النية **قوله** مسيرة ثلثة ايام ولياليها اي مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك ثم المعنى في تعيين ثلثة ايام هوالترخص فى السفرلمكان الحرج والمشقة والحرج في ان يحمل رحله من غيراهله ويحط في غير اهله وذلك لا يتحقق فيمادون الثلث **قوله** عمت الرخصة الجنس ذكرالمسافرمحلى باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقتضى تمكن كل مسافرمن مسح ثلثة ايام

والشافعي رحمه الله بيوم وليلة في قول وكفى بالسنة حجة عليهما والسير المذكور هو الوسط
وعن ابي حنيفة رح التقدير بالمراحل وهو قريب من الاول ولا معتبر بالفراسخ وهو الصحيح
ولا يعتبر السير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر فاما المعتبر في البحر فما يليق بحاله

ولياليها ولا يتصور ان يمسح كل مسافر ثلثة ايام ولياليها الا وان يكون اقل مدة السفر ثلثة ايام ولياليها اذ لو كان اقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة والزيادة عليها منفية اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات ان الثلثة اقل مدة السفر وقد دل عليه الحديث على ما بينا ٭

قوله والشافعي رحمه الله بيوم وليلة وفي قول يومان وليلتان وفي قول اثناعشر بريدا كل بريد اربعة اميال وكل ثلثة اميال فرسخ فيكون ثمانية واربعين ميلا ويكون بالفراسخ ستة عشر فرسخا **قوله** وهو قريب من الاول اي التقدير بثلث مراحل قريب الى التقدير بثلثة ايام لان المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في اقصر ايام السنة كذا في المبسوط **قوله** ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح احتراز عن قول عامة المشايخ فان عامة المشايخ قدروها بالفراسخ ايضا ثم اختلفوا فيما بينهم بعضهم قالوا احد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر وبعضهم قالوا خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لانها اوسط الاعداد كذا في المحيط **قوله** ولا يعتبر السير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر اي لا يعتبر بالسير بالماء السير في البر بان كان لموضع طريقان احدهما في الماء وهو يقطع بثلثة ايام ولياليها فيما اذا كانت الرياح مستوية لا غالبة ولا ساكنة والثاني في البر وهو يقطع بيوم او يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء يترخص وفي البر لا ولو انعكس التقدير ينعكس الحكم ايضا وكذلك لو اختلف الطريقان في البر يثبت الحكم بحسب ذلك ايضا وقال في المحيط في مصر له طريقان احدهما مسيرة يوم والاخر مسيرة ثلثة ايام ولياليها ان اخذ في الطريق (الذي)

كما فى الجبل **قال** وفرض المسافر فى الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما

الذي هو مسيرة يوم لا يقصر الصلوة وان اخذ فى الطريق الذي هو مسيرة ثلثة ايام ولياليها قصر الصلوة فالمعتبر فى البحر مايليق بحاله اي تعتبر ثلثة ايام ولياليها فى السير فى البحر بعد ان كانت الرياح مستوية لاغالبة ولاساكنة ء

قوله كما فى الجبل فانه يعتبر ثلثة ايام ولياليها فى السير فى الجبل وان كانت تلك المسافة فى السهل يقطع بما دونها كذا فى الخلاصة **قوله** وفرض المسافر فى الرباعية ركعتان لايزيد عليهما وفى المبسوط القصر عزيمة في حق المسافر عندنا وقال الشافعي رحمه الله رخصة واستدل بقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فهو تنصيص على ان اصل الفريضة اربع والقصر رخصة وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله شرع القصر بلفظ لا جناح وهو يذكر للاباحة لا للوجوب كما قال الله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء فدل ان القصر مباح وليس بواجب ولما كان مباحا كان المسافر فيه بالخيار وعن عمر رضي الله عنه اشكلت على هذه الآية فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما لنا نقصر وقد آمنا ولانخاف شيئا وقد قال الله تعالى ان خفتم فقال النبي عليه السلام انها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فقد علق القصر بالقبول وقد سماه صدقة والمتصدق عليه يتخير في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول حتما فيماهو من الاركان الخمس فكذا هذا ولان هذا رخصة شرعت للمسافر فيتخير فيها كما فى الصوم وكما فى الجمعة مع الظهر ولانه لواقتدى با لمقيم صار فرضه اربعا ولوكان ركعتان كان لايتغير فرضه لاجل المقيم ولنا ماروي عن عمر رضي الله عنه انه قال صلوة المسافر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تام غير قصر على لسان نبيكم وفي رواية تمام وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة فقد كفروا لمعنى فى المسئلة انه ترك الركعتين الاخريين بلا بدل يلزمه ولا اثم يلحقه

صز

وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم

فكان تطوعا كسائر التطوعات واما الجواب عن تعلقه بالآية فقيل المراد من القصر المذكور فيها هو القصر في الاوصاف من ترك القيام الى القعود اوترك الركوع والسجود الى الايماء لخوف العدو بدليل انه علق ذلك بالخوف وقصر الاصل غير متعلق بالخوف بالاجماع وانما هو معلق بالسفر وعندنا قصر الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب واما تعلقه بحديث الصدقة قلنا هو دليلنا لانه امر بالقبول والامر للوجوب ولان هذه صدقة بواجب في الذمة وليس له حكم المال فيكون اسقاطا محضا لا يرتد بالرد كالصدقة بالقصاص والطلاق والعتاق يكون اسقاطا محضا لا يرتد بالرد فكذا هذا فيكون معنى قوله فاقبلوا صدقته فاعملوا بها واعتقدوها كما يقال فلان قبل الشرائع اي اعتقدها وعمل بها وانما قلنا ان التصدق بما لا يحتمل التمليك اسقاط محض لان التصدق احد اسباب التمليك والتمليك المضاف الى محل يقبله مثل ان يقول لآخر وهبت لك هذا العبد او ملكتكه اوتصدقت به عليك اذا صدر من العباد يقبل الرد حتى لو قال الآخر لا اقبل لا يثبت له ولاية التصرف فيه واذا صدر من الله تعالى لا يرتد بالرد لانه مفترض الطاعة لا يمكن رد ما اثبته واوجبه سواء كان لنا او علينا مثل الارث فانه تمليك من الله عزوجل الى الوارث فاذا قال لا اقبل لا يعتبر قوله والتمليك المضاف الى محل لا يقبله اذا صدر من العباد لا يقبل الرد مثل ان يقول لامرأته وهبت لك الطلاق اوالنكاح منك اوتصدقت به عليك اويقول ولي القصاص لمن عليه القصاص وهبت القصاص لك او ملكتكه اوتصدقت به عليك فيطلق امرأته وسقط القصاص من غير قبول ولا يرتد بالرد لان معناه الاسقاط والساقط لا يحتمل الرد والتصدق الصادر من الله تعالى فيما لا يحتمل التمليك وهو شطر الصلوة اولى ان لا يحتمل الرد ولا يتوقف على قبول العبد لانه مفترض الطاعة فثبت ان المراد من التصدق الاسقاط وقد سمى الله تعالى الاسقاط تصدقا في قوله عزذكره وان تصدقوا خير لكم (و)

ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأثم على تركه وهذا آية النافلة بخلاف الصوم لانه يقضى وان صلى اربعا وقعد فى الثانية قدر التشهد اجزته الاوليان عن الفرض والاخريان نافلة اعتبارا بالفجر ويصير مسيئا لتأخير السلام وان لم يقعد فى الثانية قدرها بطلت لاختلاط النافلة بها قبل اكمال اركانها

وفي صلوة الجلابي عن الحسن بن حي ان افتتحها المسافر بنية الاربع اعاد حتى يفتتحها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولو نواها ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافتتاح فهى لغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر.

قوله ولنا ان الشفع الثاني لايقضى ولا يأثم على تركه وهذا آية النافلة فان قيل يشكل على هذا الفقير الذي يحج حجة الاسلام فانها تقع فرضا ومع ذلك انه لولم يأت بها لم يكن عليه قضاء ولا اثم لعدم الاستطاعة قلنا لما اتى مكة صار مستطيعا فيفترض عليه حتى انه لوتركها يأثم كما يفترض على الاغنياء المستطيعين فى الآفاق واما الركعتان الاخريان لا تصيران فرضا على المسافر مالم ينوا الاقامة اويدخل مصره كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله واما القراءة الزائدة على القدر المسنون فى الصلوة تقع فرضا ومع ذلك لايأثم على تركها باعتبار دخولها تحت قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن حيث لم يقدر الله تعالى كم كان ثم ورود البيان بتقدير ثلث آيات اومادونها بمقدار على حسب ما اختلفوا فيه بطريق الاجتهاد يمنع النقصان دون الزيادة وكان انتفاء العقاب فى الزائد عند الترك لا يوجب نفي الفرضية لانه وجد اصله وهي ثلث آيات ثم لما وجد الزائد عليها الحق بها الحاقا للمزيد بالمزيد عليه وادخالا له تحت قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن لانه لاتقدير فيه فكان هذا كتطويل القيام والركوع والسجود فلايفرد للمزيد حكم على حدة بعد تناول دليل الفرضية للمزيد والمزيد عليه   (قوله)

واذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين لان الاقامة تتعلق بدخولها فيتعلق السفر بالخروج عنها وفيه الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه لوجاوزنا هذا الخص لقصرنا

ولايزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة اوقرية خمسة عشر يوما اواكثر

قوله واذافارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين ويعتبر في مفارقة المصر الجانب الذي يخرج منه المسافر من البلدة لا الجوانب الذي بحذاء البلدة حتى انه اذا خلف البنيان الذي خرج منه قصر الصلوة ولوكان القرى متصلة بربض المصر قصر بالخروج وقيل لا حتى يجاوزها ولو بفراسخ الا ان يكون بينهما انفصال وحد لانفصال مائة ذراع وقيل قدر مالا يسمع الصوت وقيل قدر غلوة وقيل قدر سكة فان جاوز القرى المتصلة قصر وقيل لاحتى ينائي عنها وحد النائي كحد الانفصال وقيل كحد فناء المصر قدر ميل وقيل حد الانفصال وحد الفناء وحد النائي واحد وهو قدر غلوة ثلثمائة ذراع الى اربعمائة ذراع وهو الاصح وقال الامام خواهر زاده وشمس الائمة السرخسي رحمهما الله انه صحيح ان الفناء مقدر بالغلوة وقدر بعضهم الفناء بفرسخين وبعضهم بثلث فراسخ ذكره في المحيط فان قيل فناء المصر في حكم المصر في حق صلوة الجمعة والعيدين حتى جازت الصلوة فيه مع كون المصر شرطا لجواز هذه الصلوة فكيف اعطي الفناء حكم غير المصر في حق القصر للمسافر قلنا فناء المصر انما يلحق بالمصر فيما كان من حوائج اهل المصر وصلوة الجمعة والعيدين من حوائج اهل المصر واما قصر الصلوة فليس من حوائج اهل المصر فلا يلحق الفناء بالمصر في حق هذا الحكم **قوله** وفيه الاثر وهو ان عليا رضي الله عنه خرج من البصرة يريد الكوفة وصلى الظهر اربعا ثم نظر الى خص امامه فقال لوجاوزناهذا الخص لقصرنا **قوله** حتى ينوي الاقامة في بلدة اوقرية الى قوله وهو الظاهر اي الظاهر من الرواية وهذا احتراز عما روي عن ابي يوسف رحمه الله ان الرعاة اذا نزلوا موضعا كثيرا لكلأ والماء واتخذوا المخابز والمعالف والاواري وضربوا الخيام ونووا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكلأ يكفيهم لتلك المدة صاروا مقيمين (و)

وان نوى اقل من ذلك قصر لانه لابد من اعتبار مدة لان السفر يجامعه اللبث فقدرناها بمدة الطهر لانهما مدتان موجبتان وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم والاثر في مثله كالخبر والتقييد بالبلدة والقرية يشير الى انه لاتصح نية الاقامة في المفازة وهو الظاهر ولو دخل مصرا على عزم ان يخرج غدا او بعد غد ولم ينو مدة الاقامة حتى بقي على ذلك سنين قصر لان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقام

وكذا التراكمة والاعراب ولكن ظاهر الرواية هو ان نية الاقامة لاتصح الا في موضع الاقامة وموضع الاقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمدر والخشب لا الخيام والاخبية والوبر كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله وما ذكروا من اشتراط كون موضع الاقامة بلدة او قرية فيما اذا سار ثلثة ايام بنية السفر فاما قبل ذلك فتصح نية الاقامة في المفازة ايضا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في اصول الفقه في العوارض المكتسبة فقال الاترى انه اذا رفضه اي السفر فيما اذا لم تتم ثلثة ايام فصار مقيما وان كان في غير موضع الاقامة لان السفر لما لم يتم علة كانت نية الاقامة نقضا للعارض لا ابتداء علة فاذا سار ثلثة ايام ثم نوى المقام في غير موضع الاقامة لم تصح لان هذا ابتداء ايجاب فلا يصح في غير محله وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ما يوافق هذا وهو ما قال اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه رفض سفره من قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلثة ايام فيعود مقيما وتتم صلوته ●

قوله وان نوى اقل من ذلك قصر وقال الشافعي رح اذا نوى الاقامة اربعة ايام صار مقيما لايباح له القصر وقال في قول اذا اقام اكثر من اربعة ايام كان مقيما وان لم ينو الاقامة فكان الخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما في قدر نية الاقامة والثاني في اشتراط اصل النية احتج الشافعي رح في الاول بظاهر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح

باذربيجان سنة اشهر وكان يقصر وعن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل ذلك واذا دخل العسكر ارض الحرب فنووا الاقامة بها قصروا وكذا اذا حاصروا فيها مدينة اوحصنا لان الداخل بين ان يهزم فيقر وبين ان ينهزم فيفر فلم تكن دار اقامة وكذا اذا حاصروا اهل البغي في دار الاسلام في غير مصر او حاصر وهم في البحر لان حالهم مبطل عزيمتهم وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين اذا كان الشوكة لهم للتمكن من القرار ظاهرا وعند ابي يوسف رحمه الله يصح اذا كانوا في بيوت المدر لانه موضع الاقامة ونية الاقامة من اهل الكلأ وهم اهل الاخبية قيل لا تصح والاصح انهم مقيمون يروى ذلك عن ابي يوسف رحمه الله لان الاقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى مرعى

ان تقصروا من الصلوة الله تعالى اباح القصر بالضرب في الارض فمفهومه يقتضي انه متى ترك الضرب والمسير لا يباح له القصر الا انا تركنا مفهوم الآية في اقل من اربعة ايام بدليل الاجماع فبقي الباقي على ظاهره وروي عن عثمان رضي الله عنه مثل مذهبه ولما اختلفت الصحابة كان الاخذ بقول عثمان رضي الله عنه اولى للاحتياط واحتج اصحابنا رحمهم الله بما روي مجاهد عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله عنهم انهما قال اذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمك ان تقيم بها خمسة عشر يوما فاكمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تطعن فاقصر والاخذ بقولهما اولى لان القصر كان ثابتا بيقين وما ثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله وذا فيما قلنا لان فيه اجماع.

قوله باذربيجان بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة موضع **قوله** وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك فقد اقام انس بنيسابور شهرا يقصر الصلوة وسعد بن ابي وقاص اقام شهرين بها وكان يقصر الصلوة وعلقمة بن القيس اقام بخوارزم سنين يقصر الصلوة **قوله** قيل لا تصح ذكر في المبسوط اختلف المتأخرون في الذين يسكنون الاخبية في دار الاسلام كالاعراب والاتراك فمنهم من يقول لا يكونون مقيمين (ابدا)

وان اقتدى المسافر بالمقيم فى الوقت اتم اربعا لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير بنية الاقامة لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت وان دخل معه في فائتة لم تجزه لانه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير بنية الاقامة فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة اوالقراءة وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم واتم المقيمون صلوتهم لان المقتدي التزم الموافقة فى الركعتين فينفرد فى الباقي كالمسبوق الا انه لا يقرأ فى الاصح

ابدا لانهم ليسوا في موضع الاقامة والاصح انهم مقيمون وعلل فيه بوجهين احدهما ان الاقامة للمرء اصل والسفر عارض فحمل حالهم على الاصل اولى والثاني ان السفر انما يكون عند النية الى مكان اليه مدة السفر وهم لا ينوون السفر قط وانما ينتقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الاصل.

قوله وان اقتدى المسافر بالمقيم فى الوقت اتم اربعا لانه صار مقيما في حق هذه الصلوة لكونه تبعا للامام داخلا في ولايته واقامة الاصل توجب اقامة التبع كالعبد والجندي يصيران مقيمين بنية المولى والامير لثبوت التبعية في حقهما والحكم فى التبع يثبت بشرط الاصل حتى لو نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد حتى قصر ايا ما ثم علم قضى تلك الصلوات **قوله** لاتصال المغير وهو الاقتداء بالمقيم بالسبب وهو الوقت وان كان قدر التحريمة هو الاصح لكن لو افسد صلوته بعد الاقتداء صلى ركعتين لانه مسافر على حاله وانما كان يلزمه الاتمام لاجل المتابعة وقد زال ذلك حين افسد **قوله** الا انه لا يقرء فى الاصح هذا احتراز عن قول بعض انهم يقرؤن فيما يتمون لانهم منفردون فيه ولهذا يلزمهم سجود السهو فيه اذا سهوا فاشبهوا المسبوق ولكن الاصح انهم لا يقرؤن واليه مال الكرخي رحمه الله لانهم لاحقون ادركوا اول الصلوة وقد تم فرض القراءة كذا فى المحيط (قوله)

لانه مقتد تحريمة لا فعلا والفرض صارمودى فيتركها احتياطا بخلاف المسبوق لانه ادرك قراءة نافلة فلم يتأدى الفرض فكان الاتيان اولى ٭

قال ويستحب للامام اذا سلم ان يقول اتموا صلوتكم فانا قوم سفر لانه عليه الصلوة والسلام قاله حين صلى باهل مكة وهومسافر واذا دخل المسافر في مصره اتم الصلوة وان لم ينوا المقام فيه لانه عليه الصلوة والسلام واصحابه رضوان الله تعالى عليهم كانوا يسافرون و يعودون الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد ومن كان له وطن فانتقل منه واستوطن غيره ثم سافرفدخل وطنه الاول قصر لانه لم يبق وطنا له الاترى انه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين

قوله لانه مقتد تحريمة لافعلا لما ادرك اول الصلوة كان لاحقا فكانه خلف الامام حكما فكان مقتديا من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فيحرم عليه القراءة نظرا الى انه مقتد ويندب له القراءة نظرا الى انه منفرد في فرض القراءة اذ فرض القراءة صارمودى في الشفع الاول فزادت قراءته بين الحرمة والندب فالاحتياط في تركه لان الحرام واجب الامتناع والمندوب جائز الترك فلوكان حراما يأثم بالفعل ولوكان مندوبا لا يأثم بالترك بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة نافلة فكانت قراءته فيما يقضي فرضا فيجب الاتيان

قوله فكان الاتيان اولى انما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه بمقابلة ما ذكر اولا من قراءة المقيمين بعد فراغ امامهم المسافر لا بالنظر الى نفسه لان القراءة في المسئلة الاولى كانت دائرة بين الحرام والمندوب وفي المسئلة الثانية دائرة بين الفرض والبدعة فكانت القراءة في المسئلة الثانية اولى بالنسبة الى القراءة في المسئلة الاولى وان كانت واجبة في نفسها (قوله)

وهذا لان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله دون السفر ووطن الاقامة يبطل بمثله وبالسفر وبالاصلي فاذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع

قوله وهذا لان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله اي بالوطن الاصلي ولا يبطل بالسفر يحتاج ههنا الى بيان الاوطان فعبارة عامة المشايخ رحمهم الله تعالى في ذلك ان الاوطان ثلثة وطن اصلي وهو مولد الرجل والبلد الذي تأهل به ووطن سفر وقد سمي وطن اقامة وهو البلد الذي ينوى الاقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر ووطن السكنى وهو ما يكون بنية الاقامة اقل من خمسة عشر يوما ثم من حكم الوطن الاصلي ان ينتقض بالوطن الاصلي لانه مثله حتى لو انتقل من البلد الذي تأهل به باهله وتوطن ببلدة اخرى لا تبقى البلدة المنتقل عنها وطنا له الا ترى ان مكة كانت وطنا اصليا لرسول الله عليه السلام ثم لما هاجر منها الى المدينة باهله وتوطن ثمه انتقض وطنه بمكة حتى قال عليه السلام عام حجة الوداع اتموا صلوتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا ينتقض هذا الوطن بوطن السفر ولا بوطن السكنى لان كل واحد منهما دونه وكذلك لا ينتقض بانشاء السفر فان النبي عليه السلام كان يخرج من المدينة الى الغزوات مرارا ولم ينتقض وطنه بالمدينة حتى لم يجدد نية الاقامة بعد رجوعه ولو كان له اهل ببلدة فاستحدث في بلدة اخرى اهلا آخر كان كل واحد منهما وطنا اصليا له روي انه كان لعثمان رضي الله عنه اهل بمكة واهل بمدينة وكان يتم الصلوة بهما جميعا ٭ ومن حكم وطن السفر انه ينتقض بالوطن الاصلي لانه فوقه وينتقض بوطن السفر لانه مثله وينتقض بانشاء السفر لانه ضده ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه ٭ ومن حكم وطن السكنى انه ينتقض بكل شيء بالوطن الاصلي وبوطن السفر وبانشاء السفر وعبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن وطنان وطن اصلي ووطن سفر

وهوممتنع لان السفرلا يعري عنه الا اذا نوى المسافران يقيم بالليل في احدهما فيصيرمقيما بدخوله فيه لان اقامة المرأ مضافة الى مبيته ومن فاتته صلوة فى السفرقضاها فى الحضر ركعتين ۞ ومن فاتته فى الحضر قضاها فى السفراربعا لان القضاء

سفروهووطن الاقامة ولم يعتبرواوطن السكنى وطنا وهوالصحيح لانه لم يثبت فيه حكم الاقامة بل حكم السفرفيه باق فلذلك لم يذكروطن السكنى فى الكتاب وبيان هذا الاصل من المسائل فى الزيادات وفى المحيط ولوانتقل باهله ومتاعه الى بلد وبقي له دوروعقار فى الاول قيل بقي الاول وطناله واليه اشارمحمد رحمه الله فى الكتاب حيث قال باع داره ونقل عياله وقيل لم يبق وفى الاجناس قال هشام سألت محمدا عن كوفي اوطن بغداد وله بالكوفة دار واختار الى مكة القصرقال محمد رحمه الله هذا حالى وانا ارى القصران نوى ترك وطنه الاان ابا يوسف كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينوترك وطنه قال الشيخ نجم الدين الزاهدي رحمة الله تعالى عليه وهذا جواب واقعة ابتلينا به وكثيرمن المسلمين المتوطنين فى البلاد ولهم دوروعقار فى القرى البعيدة منها يصيفون بها باهلهم ومتاعهم فلا بدمن حفظهما انهما وطنان له لا يبطل احدهما بالآخره

قوله وهوممتنع يعني لوصح نيته بموضعين يصح بمواضع فيؤدي ذلك الى القول بان السفرلا يتحقق لانك اذا جمعت اقامة المسافرفى المراحل ربما يزيد ذلك على خمسة عشريوما **قوله** لان اقامة المرء مضافة الى مبيته الاترى انك اذاقلت للسوقي اين تسكن يقول في محلة كذا وهوبالنهار يكون فى السوق وفى الكافي لعلامة النسفي رحمه الله فان عزم على ان يقم بالليالي في احدهما ويخرج بالنهارا الى موضع آخر فان دخل اولا الموضع الذي عزم الاقامة فيه بالنهارلم يصرمقيما وان دخل اولا الموضع الذي عزم الاقامة فيه بالليالي صارمقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخرلم يصرمسافرا (قوله)

بحسب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتبر فى السببية عند عدم الاداء فى الوقت

قوله بحسب الاداء فان قيل يشكل بمريض فاتته صلوات يقضي فى الصحة قائما وان كان يأتي بها فى المرض بالايماء ويقضي بالايماء ما يفوته فى الصحة قلنا الواجب في ذمة المقيم الاربع وفي ذمة المسافر الركعتان فى الوقت ويقرر ذلك بالفوات فلا يمكن تغيره لاحد فيجب القضاء على حسب مايجب عليه الاداء فاما الواجب على المريض والصحيح مراعاة كيفية الصلوة على حسب وسعه وطاقته زمان اشتغاله بالاداء لا قبله ولا بعده فيجب القضاء ايضا على هذه الصفة ولانا لو اعتبرنا حالة الفوات يلزم ان يقضى الصحيح مع قدرته على القيام مستلقيا والمريض مع عجزه عن القيام قائما وهذا امرشنيع يستقبحه العقل واحكام الشرع مصونة عن الشناعة **قوله** والمعتبر في ذلك آخر الوقت اي فى الاداء آخر الوقت وهو قدر التحريمة يعتبر حال المكلف من السفر والاقامة والحيض والطهر والبلوغ والاسلام في ذلك الجزء **قوله** لانه المعتبر فى السببية عند عدم الاداء اي المعتبر فى السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت لايقال عند عدم الاداء في كل الوقت يضاف الوجوب الى كل الوقت لا الى الجزء الاخير ولهذا لم يجز عصر امسه عند غروب الشمس لانا نقول المعتبر فى السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت بالنظر الى حال المكلف وان لم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد الفوات حتى اضيف السببية الى كل الوقت فوجب على المكلف بصفة الكمال ولهذا لم يكن للمسافر ان يصلي عصر امسه عند غروب الشمس واعتبر حال المكلف عند الجزء الاخير حتى وجب العصر على المسافر ركعتين ولم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد خروج الوقت حتى قلنا وجب عليه العصر كاملا فلا يتأدى بالناقص لاضافة الوجوب الى كل الوقت (قوله)

والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه سفرا لمعصية لا يفيد الرخصة لانها ثبت تخفيفا فلا تتعلق بمايوجب التغليظ ولنا اطلاق النصوص ولان نفس السفرليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده اويجاوره فصلح متعلق الرخصة والله اعلم بالصواب ٭

قوله والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله سفرالمعصية لا يفيد الرخصة وذلك كمن سافربنية قطع الطريق او البغي على الامام العدل وكذلك المرأة اذا حجت من غيرمحرم والعبداذا ابق من مولاه اي في الرخص برخص المسافرين و غيرهامن قصرالصلوة واباحة الافطار وجواز الصلوة المكتوبة على الراحلة اذا خاف وجواز استكمال مدة المسح على الخفين وجواز اكل الميتة عند الضرورة **قوله** ولنا اطلاق النصوص وهي قوله تعالى فمن كان منكم مريضا اوعلى سفروقوله عليه السلام صلوة المسافرركعتان يمسح المقيم يوما وليلة والمسافرثلثة ايام وليا ليها **قوله** وانما المعصية ما يكون بعده وهوقطع الطريق اويجاوره وهوالاباق وذكرفي الايضاح ولنا ان السفرانما صارمبيحا لمشقة تلحقه من نقل الاقدام والغيبة عن الوطن وهذا لا حظرفيه وانما الحظرفيما يكون بعد انقطاع السفر فجرى ذلك مجرى المقصود لا مجرى معنى الفعل لان معنى الشيء ما يأتي مع الصورة وثمرة الشيء تكون بعد تمام الصورة فثبت ان الفساد ههنا المعنى راجع الى المقصود وذلك مما يقبل الفصل عنه فبقي السفرمن حيث انه يفيد الرخصة مباحا لا حظرفيه والله اعلم بالصواب ٭

(باب)

باب صلوة الجمعة

لاتصح الجمعة الافي مصر جامع اوفي مصلى المصرولاتجوزفى القرى لقوله عليه السلام لاجمعة ولاتشريق ولافطرولااضحى الافي مصرجامع والمصرالجامع كل موضع له امير

باب صلوة الجمعة

ذكرفى المغرب الجمعة من الاجتماع كالفرقة من الافتراق اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثرالاستعمال حتى حذف منها المضاف وجمعت فقيل جمعات وجمع ۞ اعلم ان الجمعة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفرجاحدها تثبت فرضيتها بالكتاب والسنة واجماع الامة ونوع من المعنى اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكرالله والمراد من ذكر الله الخطبة والامر للوجوب واذا افترض السعي الى الخطبة التي هي شرط جواز الجمعة فالى اصل الجمعة كان اوجب ثم اكدالوجوب بقوله تعالى وذروا البيع فحرم البيع بعدالنداء وتحريم المباح من الله تعالى لايكون الالامرواجب ۞ واما السنة فحديث جابررضي الله عنه قال خطبنا رسول الله عليه السلام فقال يا ايها الناس توبوا الى ربكم قبل ان تموتوا وتقربوا الى الله بالاعمال الصالحة قبل ان تشتغلوا وتحببوا اليه بالصدقة فى السروالعلانية تحبروا وتنصروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم الجمعة في يومي هذافي شهري هذا في مقامي هذا فمن تركها تهاونا بها اواستخفافا بحقها وله امام جائراوعادل الافلاجمع الله شمله الافلا صلوة له الا فلا زكوة له الافلا صوم له الاان يتوب فمن تاب تاب الله عليه وفي حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال سمعنا رسول الله عليه السلام على اعواد منبره يقول لينتهين اقوام عن ترك الجمعة اوليختمن على قلوبهم وليكونن من الغافلين واجمعت الامة على فرضيتها وانما اختلفوا في اصل الفرض في هذا الوقت على ما يجيء

ق

وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وهذا عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم والاول اختيار الكرخي رحمه الله وهو الظاهر والثاني اختيار الثلجي رحمه الله والحكم غير مقصور على المصلى

واما المعنى فلانا امرنا بترك الظهر لاقامة الجمعة والظهر فريضة ولا يجوز ترك الفرض الالفرض وهو آكد واولى منه فدل هذا على ان الجمعة آكد من الظهر في الفرضية ثم شرائط لزوم الجمعة اثنى عشر ستة في نفس المصلي وستة في غير نفس المصلي اما التي في نفس المصلي الحرية . والذكورة . والاقامة . والصحة . وسلامة الرجلين . والبصر . وقالا اذا وجد الاعمى قائدا يلزمه قلنا هو غير قادر بنفسه كالزمن اذا وجد من يحمله واما الستة التي في غير نفسه فالمصر الجامع . والسلطان . والجماعة . والخطبة . والوقت . والاظهار . حتى ان الوالي لو غلق باب المصر وجمع فيه بحشمه ولم يأذن الناس بالدخول فيه لم يجز كذا ذكره الامام التمرتاشي رحمه الله .

قوله وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وذكر اقامة الحدود مع انها يستفاد من قوله ينفذ الاحكام لزيادة خطرها وعلو شأنها اذ لا تقام هي بدليل فيه شبهة ولانه لا يلزمه من جواز تنفيذ الاحكام جواز اقامة الحدود فان المرأة اذا كانت قاضية يجوز قضاؤها في كل شيء من الاحكام ولا يجوز في الحدود والقصاص وكذلك حكم المحكم لا يجوز في الحدود والقصاص ويصح في غيرهما وذكر الحدود دون القصاص لان من يلي اقامة الحدود يتولى القصاص ايضا وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم اذا اجتمع من يجب عليهم الجمعة لا كل من يسكن في ذلك الموضع من الصبيان والنسوان والعبيد وعن ابي يوسف رحمه الله رواية اخرى غيرهاتين الروايتين وهي كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر فكان عنه ثلث روايات وقال سفيان الثوري رحمه الله المصر الجامع ما يعده الناس مصرا عند ذكر الامصار المطلق كبخارا وسمرقند وقال بعض مشايخنا رحمهم الله ان يتمكن (كل)

بل يجوز في جميع افنية المصر لانها بمنزلته في حوائج اهله: ويجوز بمنى ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رحمه الله لاجمعة بمنى لانها من القرى حتى لايعيد بها ولهما انها تتمصر في ايام الموسم وعدم التعيد للتخفيف ولاجمعة بعرفات في قولهم جميعا لانها فضاء وبمنى ابنية والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لهما اما امير الموسم فيلي امور الحج لا غيره ولاتجوز اقامتها الا للسلطان اولمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة

كل صانع ان يعيش بصنعته ولايحتاج فيه الى التحول الى صنعة اخرى وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه المصر ليس بشرط بل كل قرية يسكنها اربعون من الرجال الا حرار ولا يطعنون عنها شتاء ولاصيفا تقام بهم الجمعة فيها لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل ٭

قوله بل يجوز في جميع افنية المصر وفي المحيط اختلف الناس في تقدير فناء المصر فقدره محمد رحمه الله في النوادر بالغلوة وفي المغرب الغلوة ثلث مائة ذراع الى اربعمائة وقدرا بو يوسف رحمه الله الفناء بميل اوميلين فانه روي عنه لو ان اماما خرج من المصر مع اهل المصر لحاجة له قدر ميل اوميلين فحضرته الجمعة فصلى بهم الجمعة اجزاه وقدر بعضهم الفناء بمنتهى حد الصوت اذا صاح في المصر اواذن مؤذنهم فمنتهى صوته فناء المصر وقدر شيخ الاسلام وشمس الائمة السرخسي رحمهما الله الفناء بالغلوة اتباعا لما ذكره محمد رحمه الله في النوادر **قوله** ويجوز بمنى الى ان قال اوكان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لهما في ذلك طريقان احدهما ان منى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة سماه باسم الكعبة لكونه تبعا لها لما ان الهدايا والضحايا لاتنحر بمكة بل بمنى دل ذلك على انه في حكمها او في فنائها واقامة الجمعة كما تجوز في المصر تجوز في فنائه اما عرفات فليس من فناء مكة بل هي من

في التقدم والتقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه تتميما لامرها ومن شرائطها الوقت فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر

الحل وبينها وبين مكة اربعة فراسخ والثاني ان منى منحصر في ايام الموسم لاجتماع شرائط المصر من السلطان والقاضي والابنية والاسواق قيل ان فيها ثلث سلك الا انها لا يبقى مصرا بعد انقضاء الموسم وبقاؤه مصرا بعد ذلك ليس بشرط لان الناس باسرهم على شرف الرحيل من دار الفنا الى دار البقا اما عرفات فمفازة ليس فيها بناء فلا يأخذ حكم المصر لكن بشرط ان يكون الامام مكيا اومن له ولاية على مكة نحو الخليفة وهذا اللفظ دليل على ان الخليفة اوالسلطان اذا كان يطوف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون في يوم الجمعة لان اقامة غيره بامره يجوز فاقامته اولى وان كان مسافرا وذكر في المحيط ومن المشايخ من قال ان عندهما انما يجوز اداء الجمعة بمنا لانها من افنية مكة وهذا فاسد الا على قول من تقدر فناء المصر بفرسخين لان بين مكة ومنى فرسخين وقال محمد رحمة الله تعالى عليه في الاصل اذا نوى ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة فعلم بهذا انهما موضعان انما الصحيح ماقلنا ان منى يتمصر في ايام الموسم •

قوله في التقدم اي بنفسه والتقديم اي بغيره **قوله** وقد تقع في غيره من نحو اداء من سبق الى الجامع ومن الاداء في اول الوقت وآخره ومن نصب الخطيب وقال الشافعي رحمه الله السلطان ليس بشرط لما روي ان عثمان رضي الله عنه حين كان محصورا صلى علي رضي الله عنه الجمعة بالناس ولم يروانه صلى بامر عثمان قلنا يحتمل انه فعل ذلك باذن عثمان رضي الله عنه والمحتمل لا يصلح حجة ولو فعل بغير اذنه انما فعل لان الناس اجتمعوا عليه وعند ذلك يجوز لان الناس احتاجوا (الى)

ولا يبنيه عليها لاختلافهما ۞ ومنها الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها بدون الخطبة في عمره وهي قبل الصلوة بعد الزوال به وردت السنة ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة به جرى التوارث ويخطب قائما على الطهارة لان القيام فيهما متوارث ثم هي شرط الصلوة فيستحب فيها الطهارة كالاذان

الى اقامة الفرض فاعتبر اجماعهم ومن شرائطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا يصح بعده لقوله عليه السلام لمصعب بن عمير اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة ۞

قوله ولا يبنيه عليها لاختلافهما اي في الكمية والشرط والتغاير والاختلاف يمنع البناء كما يمنع الاقتداء **قوله** بدون الخطبة في عمره ولو جاز ذلك لترك مرة تعليما للجواز كما ترك الوضوء لكل صلوة مرة حتى صلى اربع صلوات بوضوء واحد فان قيل هذا لا يدل على انها شرط الجواز فان النبي عليه السلام كما لم يصل الجمعة بدون الخطبة كذلك لم يصل صلوة ايضا بدون رعاية سنتها كرفع اليد عند التحريمة والتكبير عند كل خفض ورفع وغيرهما حيث لم ينقل احد انه عليه السلام ترك رفع اليدين عند التحريمة ولا ترك التكبير عند الخفض والرفع ولم يدل ذلك على انها شرط الجواز فكذا ههنا لانه عليه السلام كان يواظب على الواجبات والسنن كما كان يواظب على الفرائض قلنا بينهما فرق وذلك لان سقوط الظهر بالجمعة مع ان الظهر اربع ركعات والجمعة ركعتان عرف بخلاف القياس شرعا وفي مثله تراعى ماورد به النص والشرع ما اقام الجمعة مقام الظهر الا بهذه الشرائط ولو جاز لفعلها مرة بغير خطبة تعليما للجواز او لازالة الشبهة واما رفع اليد عند التحريمة فلاعلام الاصم بالشروع فان غالب احواله انه عليه السلام كان على الامامة وكذلك التكبير عند كل خفض ورفع لاعلام الانتقال من ركن الى ركن وما كانت شرعيته لاعلام غيره لا يكون شرط الجواز في نفسه كالاذان وجهر التكبيرات ولان المراد من الذكر في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الخطبة فقد فرض السعي الى الجمعة والذكر

قا

ولوخطب قاعدا وعلى غيرطهارة اجزاه لحصول المقصود الا انه يكره لمخالفة التوارث وللفصل بينها وبين الصلوة فان اقتصرعلى ذكرالله جاز عند ابي حنيفة رح وقالا لابدمن ذكرطويل يسمى خطبة لان الخطبة هي الواجبة والتسبيحة والتحميد لا تسمى خطبة وقال الشافعي رحمه الله لايجوزحتى يخطب خطبتين اعتبارا للمتعارف وله قوله تعالى فاسعوا الى ذكرالله من غيرفصل وعن عثمان رضي الله عنه انه قال الحمد لله فارتج عليه فنزل وصلى ٭ ومن شرائطها الجماعة لان الجمعة مشتقة منها واقلهم عند ابي حنيفة رحمه الله ثلثة سوى الامام وقالا اثنان سواه

فدل على انه لابدمنها كذا ذكره شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه ٭

قوله ولوخطب قاعدا وعلى غيرطهارة اجزاه لحصول المقصود وهوالوعظ والتذكيرفان قيل ينبغي ان لايجوزبلاطهارة لانها كشطرالصلوة بقول عمروعائشة رضي الله عنهما انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة قلنا انها فى الثواب كشطرالصلوة حتى لايشترط فيها استقبال القبلة ولايقطعها الكلام وفي جواز الخطبة قاعدا يخالفنا الشافعي رحمه الله وحاصله ان الشافعي رحمه الله يشترط الخطبتين ويقول القيام فيهما فرض عند القدرة والجلسة بينهما فريضة وفى الاولى اربع فرائض التحميد واقله الحمد لله والصلوة على الرسول واقلها اللهم صل على محمد والوصية بتقوى الله واقلها اوصيكم بتقوى الله وقراءة آية وكذلك فى الثانية الا ان الدعاء فى الثانية يدل عن قراءة الآية فى الاولى كذا فى الخلاصة الغزالية **قوله** فارتج عليه هوما روي ان عثمان رضي الله عنه لما صعدالمنبرفي اول جمعة ولي فارتج عليه فقال ان ابا بكر وعمركانا يعدان لهذا المكان مقالا وانتم الى امام فعال احوج منكم الى امام قوال اراد به الخطباء الذين يأتون بعدالخلفاء الراشدين يكونون على كثرة المقال مع قبح الافعال وانا ان لم اكن قوالا مثلهم فانا على الخير دون الشر فاما ان يريد بهذه المقالة تفضيل نفسه على الشيخين فلا كذا فى المحيط الا ان الشرط عنده ان يكون قوله الحمد لله على قصد (الخطبة)

قال رضي الله عنه الاصح ان هذا قول ابي يوسف وحده له ان في المثنى معنى الاجتماع
هي منبئة عنه ولهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلث لانه جمع تسمية ومعنى والجماعة شرط
على حدة وكذا الامام فلا يعتبر منهم وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد ولم يبق الا النساء
والصبيان استقبل الظهر عند ابي حنيفة رح وقالا اذا نفروا عنه بعدما افتتح الصلوة صلى
الجمعة فان نفروا عنه بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة خلافا لزفر
رحمه الله هو يقول انها شرط فلا بد من دوامها كالوقت ولهما ان الجماعة شرط الانعقاد

الخطبة حتى اذا عطس فقال الحمد لله يريد به الحمد لله على عطاسه لا ينوب عن الخطبة ٠
قوله والاصح ان هذا قول ابي يوسف رح وحده احترازعما وقع في عامة نسخ المختصر
من قوله واقلهم عند ابي حنيفة رح ثلثة سوى الامام وقالا اثنان سوى الامام لابي يوسف
رحمه الله ان للمثنى حكم الجمع في الجمعة وسد الطريق ومحاذاة النساء لانه جمع حقيقة
لوجود الاجتماع وحكما فالامام يتقدم على الاثنين كما يتقدم على الثلث وذا من احكام
الجماعة وجه قولهما الاستدلال بقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى
ذكر الله وهذا يقتضي مناديا وذاكرا وهو المؤذن والامام وساعيين لان قوله تعالى فاسعوا خطاب
جمع واقله اثنان ولان الاصل في كل ثابت كماله اذ في النقصان شبهة العدم خصوصا في شرائط
الجمعة اذ الظهر فرض في الاصل فلا يسقط عنه باداء الجمعة الا باليقين ولا غاية للكل فتعين
الاقل وهو الثلاث فانه جمع اسما ومعنى والمثنى وان كان جمعا معنى فليس بجمع اسما اذ
اهل اللغة فصلوا بين التثنية والجمع والشرط هو الجماعة المطلقة وهي شرط على حدة ولا يلزم
قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة لانه محمول على سنة تقدم الامام او على
المواريث والوصايا وعلى اباحة المسافرة فان في بدء الاسلام اذا سافر واحد قتل غيلة واذا سافر
اثنان قتل احدهما صاحبه غيلة فقال عليه السلام الواحد شيطان والاثنان شيطانان اي
في تحريم المسافرة والثلث ركب اي في حل المسافرة فلما اظهر الله عليه السلام ورسخ مجانسته

فلا يشترط دوامها كالخطبة ولابي حنيفة رحمه الله ان الانعقاد بالشروع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان مادونها ليس بصلوة فلابد من دوامها اليها بخلاف الخطبة فانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها ولامعتبر ببقاء النسوان وكذا الصبيان لانه لاتنعقد بهم الجمعة فلا تتم بهم الجماعة ولا تجب الجمعة على مسافر ولاامرأة ولا مريض ولا عبد ولا اعمى لان المسافر يحرج في الحضور وكذا المريض والاعمى والعبد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج فعذروا دفعا للحرج والضرر فان حضروا فصلوا مع الناس اجزاهم عن فرض الوقت لانهم تحملوه فصاروا كالمسافر اذا صام ويجوز للمسافر والعبد والمريض ان يؤم في الجمعة وقال زفر رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لانه لا فرض عليه

في عقائدهم ووقع الامن عن الاغتيال فقال الاثنان فمافوقهما جماعة اي في حل المسافرة *

قوله فلايشترط دوامها كالخطبة فان الخطبة شرط حتى لوام من لم يستمع الخطبة لا يجوز ومع هذا دوامها ليس بشرط حتى لواحدث الامام بعدما كبرفاستخلف من لم يشهد الخطبة اتم الجمعة وكان استخلافه اياه بعد التكبير كاستخلافه بعد اداء ركعة بخلاف الوقت فانه شرط للاداء لاشرط للافتتاح وتمام الاداء بالفراغ من الصلوة *

قوله بخلاف الخطبة فانها تنافي الصلوة حتى لوخطب فيها تفسد صلوته فلم يشترط دوامها ولان الذي استخلفه بان على صلوته وشرط الخطبة موجود في الاصل وهنا الامام اصل في افتتاح الاركان فلابد من وجود شرط الجماعة عند افتتاح كل ركن وليس المقتدي كالامام في حق اشتراط الجماعة لما ان المقتدي بالشروع قصد المشاركة مع الامام فتثبت الشركة في حقه من غير مؤكد ولهذا اذا سبقه الحدث بعد الشروع وقبل التقييد بالسجدة يتمها جمعة بعد فراغ الامام والامام لم يشارك الجماعة قصدا فلا بدمن مؤكد وهو الركعة التامة حتى تثبت الشركة حكما له فاذالم يقيد بالسجدة لم يتحقق الشركة نظيره مصلي الظهر اذا قام الى الخامسة قصد المتنفل خرج من الظهر للحال ولوقام (اليها)

فاشبه الصبي والمرأة ولنا ان هذه رخصة فاذا حضروا يقع فرضا على ما بيناه اما الصبي فمسلوب الاهلية والمرأة لا تصلح لامامة الرجال وتنعقد بهم الجمعة لانهم صلحوا للامامة فيصلحون للاقتداء بطريق الاولى ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوته وقال زفر رحمه الله لايجزيه لان عنده الجمعة هي الفريضة اصالة والظهر كالبدل عنها ولا مصير الى البدل مع القدرة على الاصل ولنا ان اصل الفرض هو الظهر في حق الكافة هذا هو الظاهر الا انه مأمور باسقاطه باداء الجمعة وهذا لانه متمكن من اداء الظهر بنفسه دون الجمعة لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده وعلى التمكن يدور التكليف فان بدا له ان يحضرها فتوجه والامام فيها بطل ظهره عند ابي حنيفة رح بالسعي

اليها غير قاصد للتنقل لم يخرج من الفرض مالم يقيد الخامسة بالسجدة ٭

قوله فاشبه الصبي والمرأة وجه الشبه هو ان يقول انا اجمعنا على ان الفرض في هذا الوقت احدهما لاكلاهما لانه لم يشرع في وقت واحد فرضان فلما لم يخاطبوا بالجمعة صاروا بمنزلة الصبي في حقها ولنا ان هذه رخصة لان الخطاب عام فيننا ولهم الا انهم عذروا دفعا للحرج فلولم يسقط عنهم فرض الوقت بادائهم الجمعة كان فيه فساد الوضع لان الاسقاط عنهم لدفع الحرج والقول بعدم الجواز يؤدي الى الحرج فكان القول بعدم الجواز ينقض ما هو موجب السقوط وهو الحرج واي وضع افسد من هذا **قوله** بطل ظهره عند ابي حنيفة رحمه الله بالسعي وقالا لايبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام ذكر الامام التمرتاشي رحمه الله وكذا الخلاف في المعذور لوصلى ثم توجه اليها وكذا ايضا في المحيط ولوصلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤدها الامام بعد الا انه لايرجوا ادراكها لبعد المسافة لم يبطل في قول ابي حنيفة رحمه الله عند العراقيين ويبطل في قول البلخيين وهو الصحيح لانه توجه

وقالا لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد تمامه والجمعه فوقها فينقضها وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة فينزل منزلتها في حق ارتفاض الظهرا حتيا طا بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس بسعي اليها ٭

اليها وهي لم تفت بعد فان توجه اليها و لم يصلها الامام بعذر او بغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره والصحيح انه لا يبطل واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم خرجوا قبل اتمامها النائبة الصحيح انه لا يبطل ظهره وعن الحلوائي رحمه الله لولم يخرج من البيت ولكن اراد ها قيل اذا كان البيت واسعا فما لم يجاوز العتبة لا يبطل وقيل اذا خطا خطوتين يبطل كذا ذكره الامام التمرتاشي رحمه الله ٭

قوله وقالا لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام وفى هذا اللفظ اشارة الى ان الاتمام مع الامام ليس بشرط لارتفاض الظهر عندهما حيث ذكر الدخول في صلوة الامام وهو شروعه فيها وكان هذا مخالفا لما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله فى المبسوط حيث قال وعلى قولهما لا يرتفض مالم يؤد الجمعة كلها حتى انه اذا شرع فى الجمعة مع الامام ثم انه تكلم قبل ان يتم الجمعة مع الامام فان الظهر يرتفض عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يرتفض كذا ذكره الحسن رحمه الله في كتاب صلوته **قوله** وله ان السعي من خصائص الجمعة وجه كونه من خصائص الجمعة ما ذكر في الاسرار وهو ان صلوة الجمعة صلوة خصت بمكان ولا يمكن الاقامة الا بالسعي اليها فصار السعي مخصوصا به دون سائر الصلوات فانه يصح اداؤها في كل مكان هذا هو الصحيح في بيان الاختصاص المأمور به في قوله تعالى فاسعوا الا ان يكون المراد به الاسراع والعدو فان نهى الاسراع فى قوله عليه السلام اذا اتيتم الصلوة فأتوها وانتم تمشون ولا تأتوها وانتم تسعون ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا عام في كل الصلوات وذكر فى الفوائد الظهيرية ان المراد بالسعي المذكور عند بعضهم نفس الفعل لا الفعل بوصف الاسرع (كما)

ويكره ان يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر وكذا اهل السجن لما فيها من الاخلال بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات والمعذور قد يقتدي به غيره بخلاف اهل السواد لانه لا جمعة عليهم ولو صلى قوم اجزاهم لاستجماع شرائطه ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبنى عليه الجمعة لقوله عليه الصلوة والسلام ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وان كان ادركه في التشهد او في سجود السهو بنى عليها الجمعة عندهما وقال محمد رحمه الله ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لفوات بعض الشرائط في حقه فيصلي اربعا اعتبارا للظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبارا للجمعة ويقرأ في الاخريين لاحتمال النفلية ولهما انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة وهي ركعتان فلا وجه لما ذكره لانهما مختلفان فلا يبني احدهما على تحريمة الآخر

كما في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى والفعل بوصف الاسراع غير مراد به ٭

قوله ويكره ان يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة الى قوله وكذا اهل السجن سواء قبل فراغ الامام او بعده وذكره الامام التمرتاشي رحمه الله مريض صلى الظهر في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال محمد رحمه الله هو حسن وكذا جماعة المرضى بخلاف المسجونين فانه لا يباح لهم ذلك لان المرضى عاجزون بخلاف المسجونين لانه ان كانوا ظلمة قدروا على ارضاء الخصم وان كانوا مظلومين امكنهم الاستعانة فكان عليهم حضور الجمعة وان لا يعارضوها بجماعة وفي التفاريق يصلي المعذور الظهر باذان واقامة وان كان لا يستحب الجماعة **قوله** ومن ادرك الامام يوم الجمعة الى قوله وان ادركه في التشهد وما روى المخالف من قوله عم من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها اخرى وان ادركهم جلوسا صلى اربعا تأويله ادركهم جلوسا قد سلموا **قوله** وقال محمد رح ان ادرك

واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته
قال رضي الله عنه هذا عند ابي حنيفة رح وقالا لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب
على المنبر واذا نزل قبل ان يكبر لان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا
بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولابي حنيفة رضي الله عنه قوله عليه الصلوة والسلام اذا خرج
الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل ولان الكلام قد يمتد طبعا فاشبه الصلوة

معه اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع
رأسه من الركوع في الركعة الثانية يصلي اربعا لان اقامة الجمعة مقام الظهر ثبت
بالنص بخلاف القياس عند وجود سائر الشرائط وقد عدم بعض الشرائط هنا كالجماعة
والامام ولو خلينا والقياس لقلنا كذلك فيما ادركه في ركعة لكنا تركناه بقوله عليه السلام من
ادرك ركعة في الجمعة اضاف اليها ركعة اخرى والاصلى اربعا وفي المحيط قال الشيخ
الامام ابوحفص رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله يصير مؤديا الظهر بتحريمة الجمعة
قال ما تصنع وقد جاءت به الآثار الا انهما قالا وما روي والاصلى اربعا غريب ورد مخالفا
للقياس فترجح عليه القياس على اصلنا وهذا لان القياس ان يقضي المسبوق ما فاته من صلوة
الامام لانه شرع في صلوته لا في صلوة اخرى وصلوة الامام جمعة وهي لا تكون اربعا •
قوله واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام والمراد من الصلوة
صلوة التطوع واما الفائتة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ثم اختلف المشايخ على
قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم انما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس اما
التسبيح واشباهه فلا وقال بعضهم كل ذلك يكره والاول اصح كذا في مبسوط شيخ الاسلام
رحمة الله تعالى عليه وقال في العيون المراد من الكلام اجابة المؤذن اما غيره من الكلام
يكره اجماعا والاصل في هذا ان ما يؤدي الى الحرام فهو حرام والكلام
قد يمتد فيؤدي الى الاخلال بفرض استماع الخطبة (قوله)

واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجه الى الجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع واذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله عليه السلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع والاصح ان المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به والله اعلم بالصواب ٭

قوله واذن المؤذنون ذكر المؤذن بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج العادة فان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبليغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع وذكر في باب الاذان من المبسوط واختلفوا في الاذان المعتبر الذي يحرم عنده البيع ويجب السعي الى الجمعة فكان الطحاوي يقول هو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كان على عهد رسول الله عليه السلام وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثر الناس في عهد عثمان رضي الله عنه زاد والنداء على الزوراء اي الصومعة وهذا الذي يبدأ به في زماننا ولم ينكر احد من المسلمين قبل واما اذان السنة فهي بدعة احدثها الحجاج بن يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع الاذان على المنارة لانه لو انتظر الاذان عند المنبر يفوته اداء السنة واستماع الخطبة وربما تفوته الجمعة اذا كان بيته بعيدا من الجامع وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده اذا فارق عمران المصر في الوقت وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بعد الزوال وبعد الفجر يكره الا لغزو ولحج او نحوه الرستاقي حضر المصر لحوائجه وجمع يثاب ثواب الجمعة وان كان ثواب من لم يقصد الا الجمعة اكثر وافر وفي شرح صدر الشهيد هما سواء في الاجر وان سجد مصلي الجمعة على ظهر آخر للزحام لا بأس اذا كان ركبتاه على الارض والا فلا يجزيه وقال صدر

باب صلوة العيد ين

قال رضي الله عنه تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفى الجامع الصغير عيد ان اجتمعا فى يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما *
قال رضه وهذا تنصيص على السنة والاول على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة رح

القضاة يجزيه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث فقيل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وفي شرح السرخسي رحمه الله قال مشايخنا لو تلا آية السجدة فى الجمعة لم يسجد هامخافة التشويش وفي شرح الموذني والمريض لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة اوان والله اعلم بالصواب *

باب صلوة العيد ين

قوله وتجب صلوة العيد على من تجب عليه صلوة الجمعة الاصل في صلوة العيد قوله تعالى ولتكبروا الله على ماهدىكم قيل هو صلوة العيد وتواترت الاخبار انه عليه السلام كان يصلي صلوة العيد وروى انس انه عليه السلام قدم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد ابدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما الفطر والاضحى **قوله** عيدان اجتمعا اراد العيد والجمعة الا انه سماها عيدا تبركا بقول النبي عليه السلام لكل مؤمن في شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد اولان الجمعة يعاد اليها في كل جمعة كما ان العيد يعاد اليه في كل سنة اولان الله يعود الى عباده بالمغفرة فيه وفى الجمعة كذلك ففى الحديث الجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهما او هو على التغليب كالقمرين والعمرين والطبيخين ففى الحديث اذا اراد الله بعبده شرا جعل ماله فى الطبيخين اي الاجر والخشب وفي هذه الصنعة تغلب الاخف اوالمذكر قال شمس الائمة السرخسي الاظهر انها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدى وتركها ضلال ويدل انه عليه السلام حين بين الواجبات للاعرابي قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع وفى الايضاح انها تقام على سبيل اظهار شعائر الاسلام

وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام عليها وجه الثاني قوله عليه الصلوة والسلام في حديث الاعرابي عقيب سؤاله هل علي غيرهن فقال لا الا ان تطوع والاول اصح وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ويستحب في يوم الفطران يطعم قبل ان يخرج الى المصلى ويغتسل ويستاك ويطيب لماروي انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطرقبل ان يخرج الى المصلى وكان يغتسل في العيدين ولانه يوم اجتماع فيسن فيه الغسل والتطيب كمافي الجمعة ويلبس احسن ثيابه لانه عليه الصلوة والسلام كانت له جبة فنك اوصوف يلبسها في الاعياد ويؤدي صدقة الفطراغناء للفقيرليتفرغ قلبه للصلوة ويتوجه الى المصلى ولا يكبرعند ابي حنيفة رحمه الله في طريق المصلى

في الجماعة في اعظم الجمع وهي ملحقة بالجمعة في اعتبارشرائطها الاالخطبة فيلحق بهافي صفة الوجوب ولايلزم على هذا الاذان والاقامة والجماعة في سائرالصلوات فانهامن شعائر الاسلام لكن شرعت تبعا لغيرها وهي الصلوة فانحطت درجتهاعن درجة صلوة العيدكذاذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وقال في الاصل لا يصلى التطوع بالجماعة ما خلاقيام رمضان وكسوف الشمس وهودليل على ان صلوة العيد واجبة ٭

قوله وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام اي من غيرترك **قوله** ويستحب في يوم الفطران يطعم الى آخره وفي الخلاصة ويستحب لمن اصبح في يوم الفطرستة اشياء ان يغتسل ويستاك ويذوق شيئا ويلبس احسن ثيابه جديدا كان اوغسيلا ويمس طيبا ويخرج صدقة الفطران كان غنيا وكذافي عيد الاضحى غيران الادب في عيدالاضحى ان لايذوق الى وقت الفراغ من الصلوة وفي التجنيس ويستحب ان يخرج يوم العيد من طريق ويرجع من طريق آخرلان مكان القربة يشهد لصاحبها وفيما قلنا يكثرالشهود **قوله** ويتوجه الى المصلى ولايكبرعندابي حنيفة رح اي لايكبرجهرافي طريق المصلى

وعندهما يكبر اعتبارا بالاضحى وله ان الاصل فى الثناء الاخفاء والشرع ورد به فى الاضحى لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطر ولا يتنفل فى المصلى قبل العيد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلوة ثم قيل الكراهة فى المصلى خاصة وقيل فيه وفى غيره عامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العيد والشمس على قدر رمح او رمحين ولما شهدوا بالهلال بعد الزوال

قوله وعندهما يكبر لقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هدىٰكم قال ابن عباس ان المراد به التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر ولما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحى رافعا صوته بالتكبير وهذا نص فى الباب والجواب عن الآية قيل ان المراد بها التعظيم وقيل التكبير فى صلوة العيد والمعنى صلوا صلوة العيد وكبروا الله فيها كقوله تعالى واركعوا واسجدوا اي صلوا واركعوا واسجدوا فيها وكذلك التعليق بالحديث لا يستقيم لان مداره على الوليد بن محمد عن الزهري والوليد متروك الحديث ولان هذا خبر واحد تعم به البلوى فلا يقبل ولو كان طريقه صحيحا فكيف اذا كان فاسدا كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في مبسوط شيخ الاسلام اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله فقال روى المعلى عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة انه لا يكبر جهرا في طريق المصلى في عيد الفطر وروى الطحاوي عن ابن عمران البغدادي استاذه عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكبر في طريق المصلى في عيد الفطر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى **قوله** والشرع ورد به فى الاضحى وهو قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء فى التفسير ان المراد به التكبير في هذه الايام **قوله** واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس من (الحل)

امر بالخروج الى المصلى من الغد ويصلى الامام بالناس ركعتين يكبر فى الاولى للافتتاح وثلثا بعدها ثم يقرء الفاتحة وسورة ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يبتدئ فى الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلثا بعدها ويكبر رابعة يركع بها وهذا قول ابن مسعود وهو قولنا وقال ابن عباس يكبر فى الاولى للافتتاح وخمسا بعدها وفى الثانية يكبر خمسا ثم يقرأ وفي رواية يكبر اربعا وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لامر بنيه الخلفاء فاما المذهب فالقول الاول لان التكبير ورفع الايدي خلاف المعهود فكان الاخذ بالاقل اولى ثم التكبير من اعلام الدين حتى يجهر به فكان الاصل فيه الجمع وفى الركعة الاولى يجب الحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوتها من حيث الفرضية والسبق وفى الثانية لم يوجد الا تكبيرة الركوع فوجب الضم اليها والشافعي اخذ بقول ابن عباس

الحل لا من الحلول لان الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراما لما جاء فى الحديث ثلثة اوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ۔

قوله امر بالخروج الى المصلى من الغد ولو جاز الاداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى اذ لا يجوز تأخيرها بدون العذر السماوي **قوله** وظهر عمل العامة بقول ابن عباس لامر بنيه الخلفاء وذلك لان الولاية لما انتقلت الى بنى العباس امروا الناس بالعمل فى التكبيرات بقول جدهم وكتبوا في مناشيرهم وهو تأويل ماروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قدم بغداد فصلى بالناس صلوة العيد وخلفه هارون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس وروي عن محمد رحمه الله هكذا فتأويله ان هارون امرهما ان يكبرا تكبير جده ففعلا ذلك امتثالا لامره لا مذهبا واعتقادا كذا فى المبسوط والمحيط **قوله** فاما المذهب فالقول الاول لانه عليه السلام لما صلى العيد كبر اربعا ثم اقبل عليه بوجهه وقال اربع كاربع الجنائز فلا يشتبه عليكم واشار باصابعه وجلس بابهامه ففيه قول وفعل واشارة وتنبيه وتأكيد فان قيل ظاهره متروك لانه ان اريد به الكل فهو خمسة وان اريد به الزوائد فهي ثلثة عندكم قلنا اريد به التكبيرات المتوالية في حالة واحدة وذا اربع اربع او اريد به

الا انه حمل المروي كله على الزوائد فصارت التكبيرات عنده خمسة عشر او ستة عشر ويرفع يديه في تكبيرات العيدين يريد به ماسوى تكبيرتي الركوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها تكبيرات الاعياد وعن ابي يوسف انه لا يرفع والحجة عليه ما روينا ٭

غير تكبيرة الافتتاح ولان قوله اشهر لانه عمل به جماعة من الصحابة كحذيفة وعقبة وابي موسى وابي هريرة وابي سعيد الخدري وابي مسعود الانصاري رضي الله تعالى عنهم ٭ **قوله** الا انه حمل المروي على الزوائد اي حمل ما روي عنه على الزوائد ثم الحق الاصليات بها وذكر في المبسوط والمشهور عنه روايتان احدهما ان يكبر في العيدين ثلث عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية وفي الرواية الاخرى ثنتا عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وتسع زوائد خمس في الاولى واربع في الثانية اي حمل المروي على الزوائد عملا بظاهر لفظ الرواة ان ابن عباس يكبر في العيدين ثلث عشر تكبيرة او ثنتا عشر تكبيرة وفي المحيط ثم عملوا برواية الزيادة في عيد الفطر وبرواية النقصان في عيد الاضحى ليكون عملا بالروايتين وانما اختاروا النقصان بعيد الاضحى لاستعجال الناس بالقرابين فيه وفي المبسوط وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تسبيحات لان صلوة العيد تقام بجمع عظيم فان والى بين التكبيرات يشتبه على من كان نائيا عن الامام والاشتباه يزول بهذا القدر من المكث ثم قال هذا القدر ليس بلازم بل يختلف ذلك بكثرة الزحام وقلته لان المقصود ازالة الاشتباه عن القوم وذلك يختلف بكثرة القوم وقلتهم وليس بين التكبيرات ذكر مسنون عندنا وقال الشافعي رحمه الله يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم لا خلاف انه يأتي بثناء الافتتاح عقيب تكبير الافتتاح قبل الزوائد الا في قول ابن ابي ليلى (فانه)

ويخطب بعد الصلوة خطبتين بذلك ورد النقل المستفيض يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها لانها شرعت لاجله ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لم يقضها لان الصلوة بهذه الصفة لم تعرف قربة الا بشرائط لا تتم بالمنفرد فان غم الهلال وشهدوا عند الامام برؤية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد لان هذا تأخير بعذر وقد ورد فيه الحديث فان حدث عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعده لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا انا تركناه بالحديث وقد ورد بالتأخير الى اليوم الثاني عند العذر ويستحب في يوم الاضحى ان يغتسل ويتطيب لما ذكرناه ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فيأكل من اضحيته ويتوجه الى المصلى وهو يكبر لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الطريق ويصلي ركعتين كالفطر كذلك نقل ويخطب بعدها خطبتين لانه صلى الله عليه وسلم كذلك فعل ويعلم الناس فيهما الاضحية وتكبير التشريق لانه مشروع الوقت والخطبة ما شرعت الا لتعليمه فان كان عذر يمنع من الصلوة في يوم الاضحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك لان الصلوة موقتة بوقت الاضحية فيقيد بايامها لكنه مسيئ في التأخير من غير عذر لمخالفة المنقول •

فانه يقول يأتي بالثناء بعد التكبيرات الزوائد واما التعوذ فيأتي به عند ابي يوسف رحمه الله عقيب ثناء الافتتاح قبل التكبيرات الزوائد وعند محمد رحمه الله بعد الزوائد حين يريد القراءة لانه تبع للقراءة عنده كذا في المبسوط •

قوله ويخطب اما الخطبة في صلوة العيد فيخالف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة يقدم الخطبة على الصلوة وفي العيد يؤخر عن الصلوة فان قدم الخطبة في صلوة العيد جاز ايضا ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان رحمة الله تعالى عليه **قوله** ومن فاتته صلوة العيد

والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء وهوان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بمكان مخصوص فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك والله اعلم بالصواب ٭

مع الامام اي صلى الامام وهولم يدركه وفاتت عنه لم يقضها وله ان يصلي ركعتين اوا ربعا كصلوة الضحى في سائرالايام وفي المحيط فان احب ان يصلي فالافضل ان يصلي اربع ركعات لماروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات يقرأ في الركعة الاولى سبح اسم ربك وفي الثانية والشمس وضحها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروي في ذلك عن النبي عليه السلام وعدا جميلا وثوابا جزيلا ٭

قوله والتعريف الذي يصنعه الناس التعريف يجيء لمعان للاعلام والتطيب من العرف وهوالريح وانشاد الضالة والوقوف بعرفات والتشبه باهل عرفة والاخيرهوالمراد هنا

قوله ليس بشيء اي لايتعلق به الثواب وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في غير رواية الاصول انه لا يكره لماروي عن ابن عباس رضي الله عنه انه فعل ذلك بالبصرة ولكنا نقول ان ذلك محمول على ان ذلك ماكان للتشبه بل كان للدعاء الا ترى ان من طاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر حتى لواجتمعوا لشرف ذلك اليوم لاللتشبه جاز وفي التفاريق عن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه يكره ان يجتمع قوم فيعتزلوا في موضع يعبدون الله فيه و يفرغون انفسهم لذلك وان كان معهم اهلوهم والله اعلم بالصواب ٭ (باب)

فصل في تكبيرات التشريق

ويبدأ بتكبيرا لتشريق بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويختم عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يختم عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة فاخذا بقول علي رضه اخذا بالاكثر اذ هوالاحتياط في العبادات واخذ بقول ابن مسعود رضه اخذا بالاقل لان الجهر بالتكبير بدعة

فصل في تكبيرات التشريق

قوله ويبدأ بتكبيرات التشريق قال شمس الائمة الكردري رحمه الله هذه الاضافة انما تستقيم على قولهما لان بعض التكبيرات يقع في ايام التشريق وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لايقع شيء من التكبيرات فيها لكن باعتبار القرب اضيف اليه كما في لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة باعتبار قربه الى النهار ولوكان المراد من التشريق صلوة العيد كما ورد في الحديث لاجمعة ولاتشريق الا في مصر جامع وفي حديث آخر لا ذبح الا بعد التشريق والمراد بالتشريق فيهما صلوة العيد كذا في المبسوط كانت الاضافة مستقيمة على قولهم جميعا ثم اختلفوا في انه سنة اوواجب وفي الجامع الصغير التمرتاشي تكبير التشريق واجب وقالوا سنة وفي شرح ابي بكر وابي اليسر والبزدوي وابي ذر واجب وفي المحيط تكبير التشريق سنة اجمع اهل العلم على العمل بها والاصل فيه قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير ان المراد منه ايام التشريق **قوله** والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم اختلف الصحابة في وقت تكبيرات التشريق بداءة وختما فقال الشيوخ منهم وهم عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم بداءتها عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله واختلف هؤلاء في الختم فقال ابن مسعود رضي الله عنه

والتكبيران يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ولله الحمد

عقيب صلوة العصر من يوم النحر وهي ثماني صلوات وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله وقال علي وعمر في رواية عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق ثلث وعشرون صلوة وبه اخذ ابويوسف ومحمد رحمهما الله وفي رواية عنه عقيب صلوة الظهر منه واتفق الشبان من الصحابة وهم ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت رض انه يبدأ من صلوة الظهر يوم النحر وبه اخذ الشافعي رحمه الله واختلفوا فى الختم فقال ابن عمر الى صلوة الفجر من آخر ايام التشريق وبه اخذ الشافعي رحمه الله وقال ابن عباس الى صلوة الظهر منه وقال زيد بن ثابت الى صلوة العصر منه فاصحابنا رحمهم الله اختاروا قول الشيوخ فى البداءة ولا خلاف بينهم فيها ثم ابو حنيفة رحمه الله اخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه فى الختم اخذا بالاقل لان الجهر بالتكبير بدعة ولا خلاف فى الاقل فيجهر فيما ثبت يقينا والاكثر مختلف فيه فلا يتيقن بجوازه وكون الجهر بالتكبير بدعة متيقن والاخذ بالمتيقن اولى وقال الله تعالى فاذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر ورأى النبي عليه السلام اقواما يرفعون اصواتهم عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا اصم ولا غائبا ومن حجة ابي حنيفة رحمه الله ان البداءة لما كانت في يوم يؤدي فيه ركن الحج فالقطع مثله يكون في يوم النحر الذي يؤدي فيه ركن الحج وهو الطواف كذا فى المبسوط وهما اخذا بالاكثر احتياطا لان الاتيان بشيء ليس عليه اولى من ان يترك شيئا واجبا عليه وذكر العلامة نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه للقدوري والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما.

قوله والتكبيران يقول مرة واحدة الله اكبر الى آخره اي هذه الكلمات مرة واحدة الى آخرها وقال الشافعي رحمه الله التكبيران يقول الله اكبر ثلث مرات اوخمس مرات اوتسع مرات وقال لان المنصوص عليه فى الكتاب وهو التكبير قال الله تعالى (و)

هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه وهو عقيب الصلوات المفروضات
على المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة عند ابي حنيفة رحمه الله وليس
على جماعات النساء اذا لم يكن معهن رجل ولا على جماعة المسافرين
اذا لم يكن معهم مقيم وقالا هو على كل من صلى المكتوبة لانه تبع للمكتوبة
وله ما روينا من قبل والتشريق هو الجهر بالتكبير كذا نقل عن الخليل ابن احمد
ولان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط الا انه
يجب على النساء اذا اقتدين بالرجال وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية

ولتكبروا الله على ما هداكم والتكبير قوله الله اكبر واما قوله لا اله الا الله تهليل وقوله
ولله الحمد تحميد فمن شرط ذلك فقد زاد في كتاب الله تعالى فعلم بهذا ان قوله والتكبير
ان يقول مرة واحدة احترازعن قول الشافعي رحمه الله في المرة وتعيين الكلمات ٭
قوله هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه قبل ان يأخذ التكبير من جبرئيل وابراهيم
واسماعيل عليهم السلام فان ابراهيم عليه السلام لما اضجع اسماعيل للذبح امر الله عز وجل
جبرئيل عليه السلام حتى يذهب اليه بالفداء فلما رأى جبرئيل انه اضجعه للذبح
قال الله اكبر الله اكبر كيلا يعجل بالذبح فلما سمع ابراهيم صوت جبرئيل وقع عنده انه يأتيه
بالبشارة فهلل وذكر الله تعالى بالوحدانية فلما سمع اسماعيل كلامهما وقع عنده انه ندى
فحمد الله وشكره فقال الله اكبر ولله الحمد فثبوته على هذا الوجه بهؤلاء الاجلاء فلا يجوز
ان يأتي بالبعض ويترك البعض كذا في المحيط وذكر في المبسوط وكان ابن عمر رضي الله عنه
يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اجل الله اكبر ولله الحمد وبه اخذ الشافعي رحمه الله
وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الحي القيوم يحيي
ويميت وهو على كل شيء قدير وانما اخذنا بقول ابن مسعود لانه عمل الناس في الامصار به
ولانه يشتمل على التكبير والتهليل والتحميد فهو اجمع **قوله** في الجماعات المستحبة

قال يعقوب صليت بهم يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبر ابوحنيفة رح دل ان الامام وان ترك التكبير لا يتركه المقتدي وهذا لانه لايؤدي في حرمة الصلوة فلم يكن الامام فيه حتما وانما هو مستحب والله اعلم •

احترازعن جماعة النساء واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله ان الحرية هل هي شرط لوجوب هذه التكبيرات وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا ام العبد قوما في صلوة مكتوبة في هذه الايام هل يجب عليه التكبير فمن شرط الحرية قال بان الذكورة والمصر شرط لاقامته مقصودا فكذا الحرية قياسا على الجمعة والعيد ومن لم يشترط الحرية قال لم يشترط لامامته السلطان فلا يشترط الحرية كسائر الصلوات واما المسافرون اذا صلوا جماعة في مصر ففيهم روايتان وليس عقيب صلوة الوتر تكبير اما عندهما فلانها سنة فليست بمكتوبة واما عند ابي حنيفة رح وان كانت فرضا الا انها لا تؤدى بالجماعة في هذه الايام كذا في المحيط •

قوله قال يعقوب صليت بهم المغرب وفي لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فطعن الطاعن في قوله يوم عرفة قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا ليس بموضع طعن فقد سمى رسول الله عليه السلام المغرب وتر النهار لاتصال وقتها بالنهار ومراده ههنا بذكر اليوم الوقت يعني صليت بهم وقت الوقوف بعرفة فكان ذكر هذا اللفظ لبيان ان بعد الغروب وقت الوقوف بعرفة وهو مذهبنا فان وقته يمتد الى طلوع الفجر ثم قال في ذكر هذا الفصل على سبيل الحكاية فوائد منها بيان منزلته عند استاذه حيث قدمه واقتدى به ومنها بيان حشمة استاذه في قلبه فانه لما علم ان المقتدي به استاذه سهى عما لا يسهو المرء عنه عادة وهو التكبير ومنها مبادرة استاذه الى الستر عليه حيث كبر ليتذكر هو فكبر وهكذا ينبغي ان يكون المعاملة بين كل استاذ وتلميذ يعني ان التلميذ يعظم استاذه والاستاذ يستر عليه عيوبه وفيه دليل على ان تعظيم الاستاذ في طاعته حيث تقدم ابويوسف بامره **قوله** وهذا لانه لايؤدي (في)

باب صلوة الكسوف

اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد وقال الشافعي ركوعان له ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر والحال اكشف على الرجال لقربهم فكان الترجيح لروايته ويطول القراءة فيهما ويخفي

في حرمة الصلوات اي في تحريمتها بخلاف سجدتي السهو اذا تركها الامام لا يسجد المقتدي لان السجود يؤتى به في حرمة الصلوة بخلاف التكبير فانه يؤتى به في اثر الصلوة بلا فصل بدليل ان الكلام والقهقهة وغيرهما يقطع التكبير والحدث السماوي لا يقطع التكبير فصار شبيها بما كان قبل السلام فصار الامام فيه مستحبا لا حتما توفيرا للشبهين والله اعلم •

باب صلوة الكسوف

قوله كهيئة النافلة اي بلا اذان ولا اقامة ويحتمل ان يكون احترازا عن قول ابي يوسف رحمة الله عليه فانه قال كهيئة صلوة العيد ويحتمل ان يريد به تطويل القيام الذي يكره في جماعة المكتوبات وتطويل الركوع والسجود وذكر ما شاء من الدعوات والاستغفار والابتهال والتضرع الى الله حيث قيل تطويل الركوع قدر قراءة مائة آية وانها من خصائص النوافل دون الفرائض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله ركوعان وصورة صلوة الكسوف عنده انه يقوم في الركعة الاولى ويقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة البقرة ان كان يحفظها وان كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك مما يعد لها ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران ان كان يحفظها وان كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما يعد لها ثم يركع ثانيا ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيمكث في قيامه

عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يجهر وعن محمد مثل قول ابي حنيفة رحمه الله

ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الاولى ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل مكثه في هذا القيام ثم يقوم ويمكث في قيامه مثل ما مكث في الركوع ثم يرفع رأسه ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام الاول من هذه الركعة الثانية ثم يسجد سجدتين ويتم الصلوة احتج بحديث عائشة رضي الله عنها وابن عباس ان النبي عليه السلام صلى صلوة الكسوف ركعتين باربع ركوعات واربع سجدات كذا في المحيط ولنا حديث عبد الله بن عمر والنعمان بن بشير وابي بكر وسمرة بن جندب رضي الله عنهم بالفاظ مختلفة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين كاطول صلوة كان يصليها فانجلت الشمس مع فراغه عنها ولو جاز الاخذ بما روت عائشة رضي الله عنها للزيادة لجاز الاخذ بما روى جابر ان النبي عليه السلام صلى في الكسوف ركعتين بست ركوعات وست سجدات وقال علي رضي الله عنه صلى رسول الله عليه السلام في الكسوف ركعتين بثماني ركوعات واربع سجدات وبالاجماع ان هذا غير مأخوذ به لانه مخالف للمعهود فكذلك ما روت عائشة وابن عباس وذلك لان صلوة الكسوف اما ان يعتبر بالنوافل او بالفرائض والواجبات وبايهما اعتبر لا تجوز واما تعلقه بحديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قلنا الاخبار قد تعارضت فعند التعارض تترك الاخبار ويتمسك بالقياس والقياس معنا او يأول توفيقا بين الروايتين والتوفيق بما ذكر محمد بن الحسن رحمه الله في صلوة الاثر قال يحتمل ان النبي عليه الصلوة والسلام اطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع اهل الصف الاول رؤسهم ظنا منهم انه عليه السلام رفع رأسه من الركوع فمن خلفهم رفعوا رؤسهم فلما رأى اهل الصف الاول رسول الله عليه السلام (راكعا)

اما التطويل فى القراءة فبيان الافضل و يخفف ان شاء لان المسنون استيعاب
الوقت بالصلوة والدعاء فاذا خفف احدهما طول الآخر واما الاخفاء والجهر فلهما
رواية عائشة انه صلى الله عليه وسلم جهر فيها ولابي حنيفة رحمة الله عليه رواية
ابن عباس وسمرة ابن جندب والترجيح قدمر من قبل كيف وانها صلوة النهار وهي
عجماء ويدعو بعدها حتى تنجلي الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم من
هذه الافزاع شيئا فارغبوا الى الله بالدعا والسنة فى الادعية تأخيرها عن الصلوة

را كما ركعوا فمن خلفهم ركعوا فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع
رفع القوم رؤسهم ومن كانوا خلف الصف الاول ظنوا انه ركع ركوعين فروا
على حسب ما وقع عندهم ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف
وعائشة كانت واقفة في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت
فنقلا كما وقع عندهما فيحمل على هذا توفيقا بين الحديثين ولوكان ما ذكره صحيحا
لكان امرا بخلاف المعهود فحينئذ ينقله الكبار من الصحابة الذين يلون رسول الله
عليه السلام وحيث لم ينقله احد دل ان الامر كما قلنا *

قوله اما التطويل فى القراءة بيان الافضل لان فيه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وصح
فى الحديث ان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الركعة الاولى كان بقدر قراءة سورة
البقر وفى الركعة الثانية بقدر سورة آل عمران كذا فى المبسوط **قوله** لان المسنون استيعاب الوقت
اي وقت الكسوف **قوله** والترجيح قد مر من قبل وهو قوله والحال اكشف على الرجال
لقربهم وهذا انما يصح ان لوكان الراوي عائشة رضي الله تعالى عنها كما ذكرهنا
وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولوكان راوي حديثهما عليا رضي الله عنه كما ذكر
فى المبسوط فتأويله انه وقع اتفاقا اوتعليما للناس بان القراءة فيها مشروعة اويقول ان

ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم يحضر صلى الناس فرادى تحرزا عن الفتنة وليس في خسوف القمر جماعة لتعذر الاجتماع في الليل اولخوف الفتنة وانما يصلي كل واحد بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم شيئا من هذه الاهوال فافزعوا الى الصلوة

روي على انه جهر فقد روي ابن عباس رضي الله عنه انه خافت فعند تعارض الروايات يتمسك بالقياس والقياس مع ابي حنيفة رحمه الله وذلك لان هذه صلوة تؤدى في النهار وليس من شرط اقامتها المصر فلا يجهر فيها بالقراءة كالظهر بخلاف الجمعة والعيدين لان المصر شرط لاقامتها كذا في المبسوطين ه

قوله ويصلي بهم الامام الذي يصلي الجمعة لانه اقامها رسول الله عليه السلام فانما يقيمها الآن من هو قائم مقامه **قوله** تحرزا عن الفتنة اي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة فيهما **قوله** وليس في كسوف القمر جماعة وفي المبسوط عاب اهل الادب محمدا رحمه الله في هذا اللفظ وقالوا انما تستعمل في القمر لفظة الخسوف قال الله تعالى فاذا برق البصر وخسف القمر ولكنا نقول الخسوف ذهاب دائرته والكسوف ذهاب ضوئه دون دائرته فانما اراد محمد رحمه الله هذا النوع بذكر الكسوف وفي المغرب يقال كسفت الشمس والقمر جميعا عن الغوري ثم قال وكيف ما كان فقول محمد صحيح **قوله** فافزعوا الى الصلوة اي التجؤا يقال فزع اليه اي التجأ والمفزع الملجأ وفزع منه خاف وقال الشافعي رحمه الله يصلي في خسوف القمر بجماعة ايضا لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه صلى بهم في خسوف القمر وقال صليت كما رأيت رسول الله عم وذهب اصحابنا في ذلك الى ان خسوف القمر كان على عهد رسول الله عليه السلام ككسوف الشمس بل اكثر فلو صلى بجماعة لنقل ذلك عنه نقلا مستفيضا كما نقل عنه ذلك في صلوة الكسوف (قوله)

وليس في الكسوف خطبة لانه لم ينقل والله اعلم بالصواب ●

قوله وليس في الكسوف خطبة اي في كسوف الشمس وفيه خلاف الشافعي رحمة الله تعالى عليه فانه قال يخطب خطبتين بعد السلام كما في العيدين واحتج بما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله عليه السلام فصلى ثم خطب فحمد الله واثنى عليه وانا نقول الخطبة انما شرعت لاحد امرين اما شرطا للجواز كما في صلوة الجمعة اومشروعا للتعليم كما في صلوة العيدين فانه يحتاج الى تعليم صدقة الفطر والاضحية والتعليم ههنا حصل من حيث الفعل الا ترى ان في خطبة العيد لا يعلم صلوة العيد لحصول التعليم بالفعل واما تعلقه بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فيحتمل ان النبي عليه السلام يحتاج الى الخطبة بعد صلوة الكسوف لان الناس كانوا يقولون انها كسفت بموت ابراهيم فاراد ان يخطب حتى يرد عليهم ذلك اويقال معنى قولها خطب دعا والدعاء يسمى خطبة ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله وهذا احسن ولو قام واعتمد على عصائه اوعلى قوس له ودعا كان ذلك حسنا ايضا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والمحيط **قوله** لانه لم ينقل اي بطريق الشهرة فان الشافعي رحمه الله يروي حديث الخطبة في كسوف الشمس كما ذكرنا ولكن لم تشتهر هي كشهرة الصلوة والله اعلم بالصواب ● (باب)

باب الاستسقاء

قال ابوحنيفة رضي الله تعالى عنه ليس فى الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدانا جازوا نما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية

باب الاستسقاء

ذكر فى المبسوط والمحيط قول ابي يوسف رحمه الله مع قول ابي حنيفة رحمة الله عليه وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد رح كما ذكر فى الكتاب وقال الشافعي رحمه الله يصلي ركعتين كما قال محمد رحمه الله الا انه يكبر فيهما كما في صلوة العيد يكبر سبعا فى الركعة الاولى وخمسا فى الركعة الثانية وفى الخلاصة الغزالية اذا غارت الانهار وانقطعت الامطار وانهارت الفرات فيستحب للامام ان يأمر الناس اولا بصيام ثلثة ايام وما طاقوا من الصدقة والخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج بهم اليوم الرابع بالعجائز والصبيان متنظفين في ثياب بذلة واستكانة متواضعين لله عزوجل بخلاف العيد ويستحب اخراج الدواب ويصلي بهم الامام مثل صلوة العيد بلافرق ثم يخطب خطبتين ولكن معظم الخطبتين الاستغفار وقريب من هذا فى مذهبنا ما قاله شمس الائمة الحلوائى رحمه الله ذكره فى المحيط وقال ان الناس يخرجون الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهورهم ودوابهم في ثياب خلق اوغسيل مرقع متذللين خاضعين ناكسي رؤسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون هذا تفسير قول محمد رحمه الله تعالى عليه

(قوله)

ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم تروعنه الصلوة وقالا يصلى الامام ركعتين لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلوة العيد رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنه قلنا فعله مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة وقد ذكر في الاصل قول محمد رحمة الله تعالى عليه وحده ويجهر فيهما بالقراءة اعتبارا بصلوة العيد ثم يخطب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ثم هي كخطبة العيد عند محمد رحمة الله تعالى عليه

قوله ورسول الله استسقى ولم تروعنه الصلوة روى انس رضي الله عنه الناس قد قحطوا في زمن رسول الله فدخل رجل من باب المسجد ورسول الله ع م يخطب فقال يارسول الله هلكت المواشي وخشينا الهلاك على انفسنا فادع الله ان يستقينا فرفع رسول الله عم يديه فقال اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدقا مغدقا عاجلا غيررائث قال الراوي ما كان في السماء قزعة فارتفعت السحاب من ههنا وهنا حتى صارت ركاما ثم مطرت سبعامن الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل والنبي عليه الصلوة والسلام يخطب والسماء يسكب فقال يا رسول الله تهدم البنيان وانقطعت السبيل فادع الله ان يمسكه فتبسم رسول الله عليه الصلوة والسلام لملالة بني آدم قال الراوي والله ما يرى خضراء ثم رفع يديه فقال اللهم حوالينا لا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجرة فانجابت السحابة عن المدينة حتى صارت حولها كالاكليل فلم يذكر غير الدعاء وما روي انه عليه الصلوة والسلام صلى فيه شاذ فيما تعم به البلوى خصوصافي ديارهم وما يحتاج الخاص والعام الى معرفته لا يقبل فيه الشاذ

قوله كصلوة العيد من حيث انه يصلي بالنهار بالجمع ويجهر فيهما بالقراءة من

وعند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه خطبة واحدة ولا خطبة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه لانها تبع للجماعة ولا جماعة عنده و يستقبل القبلة بالدعاء لما روي انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه ويقلب رداءه لما روينا قال هذا قول محمد رحمة الله تعالى عليه اما عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه فلا يقلب رداءه لانه دعاء فيعتبر بسائر الادعية وما رواه كان تفاؤلا ولا يقلب القوم ارديتهم انه لا نه لم ينقل امرهم بذلك ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء لانه لا ستنزال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة والله اعلم بالصواب ●

حيث انه يصلي بلا اذان ولا اقامة قلنا فعله مرة وتركه اخرى فدل على الجواز والكلام في انها سنة ام لا والسنة ما واظب عليه السلام وقد ذكرنا انه تركه فلم يكن سنة او تعارض وعند التعارض يتمسک بالقياس والقياس ان لا تؤدي النوافل بالجماعة ●

قوله وعند ابي يوسف رحمه الله خطبة واحدة لان المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلسة كذا في المبسوط **قوله** ويقلب رداءه لما روي انه عليه السلام حول رداءه وصفته ان كان مربعا يجعل اعلاه اسفله وان كان مدورا كالطيلسان والجبة جعل الجانب الايمن على الايسر والايسر على الايمن **قوله** وما رواه كان تفاؤلا اي يتغير الهيئة يتغير الهواء ويحتمل انه عليه السلام علم وحيا انه يتغير الحال بتغير رداءه وهذا لا يوجد في غيره **قوله** ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء لانه للدعاء وما دعاء الكافرين الا في ضلال وانما يخرجون للاستسقاء ثلثة ايام متتابعة ولم ينقل اكثر منها وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعه والله اعلم بالصواب ●

باب صلوة الخوف

اذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يسلموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى فصلوا ركعة وسجدتين وحدانا بغير قراءة لانهم لاحقون وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة لانهم مسبوقون وتشهدوا وسلموا والاصل فيه رواية ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف على الصفة التي قلنا

باب صلوة الخوف

قوله اذا اشتد الخوف اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا رحمهم الله حيث جعل في التحفة سبب جواز صلوة الخوف نفس خوف العدو ومن غير ذكر الخلاف ومن غير ذكر الاشتداد وكذا ذكر في المبسوط والمحيط وقال بان المسلمين اذا رأوا سوادا ظنوا انهم العدو فصلوا صلوة الخوف فان تبين انه كان سواد العدو فقد ظهر ان سبب الترخص كان متقررا فيجزيهم صلوتهم وان ظهر ان السواد سواد ابل اوبقر اوغنم فقد ظهر ان سبب الترخص لم يكن متقررا فلا يجزيهم صلوتهم وذكر في مبسوط فخر الاسلام رحمه الله والمراد بالخوف عندالبعض حضرة العدو لا حقيقة الخوف على ما عرف من اصلنا في تعليق الرخص بنفس السفر لا حقيقة المشقة لان السفر سبب المشقة فاقيم مقامها فكذا حضرة العدو ههنا سبب الخوف فاقيم مقام حقيقة الخوف **قوله** جعل الامام الناس طائفتين هذا اذا تنازع القوم في الصلوة خلف الامام فقال كل

فح

وابو يوسف رح وان انكر شرعيتها في زماننا فهو محجوج عليه بما رويناه فان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين لما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين

طائفة منهم انا نصلي معك واما اذا لم يتنازع القوم خلفه فان الافضل للامام ان يجعل القوم طائفتين فيأمر طائفة ليقوموا بازاء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بازاء العدو حتى يصلي بهم تمام صلوتهم ايضا والطائفة التي صلوا مع الامام اولا يقومون بازاء العدو ه

قوله وابو يوسف رحمه الله وان انكر شرعيتها في زماننا كان ابو يوسف رحمه الله يقول اولا مثل ما قالا ثم رجع فقال كانت في حيوة النبي عليه الصلوة والسلام خاصة ولم تبق مشروعة لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقمت لهم الصلوة فقد شرط كونه فيهم لاقامة صلوة الخوف ولان الناس كانوا يرغبون في الصلوة خلفه فشرعت بصفة الذهاب والمجيء لينال كل فريق فضيلة الصلوة خلفه وقد ارتفع هذا المعنى بعده فكل طائفة يتمكنون من اداء الصلوة بامام على حدة فلا يجوز لهم اداؤها بصفة الذهاب والمجيء وحجتنا في ذلك ان الصحابة رضي الله عنهم اقاموها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم روي ذلك عن سعد بن ابي وقاص وابي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم وان سعد بن العاص سأل عنها ابا سعيد الخدري رضي الله عنهم فعلمه فاقامها وروي عن ابي موسى الاشعري انه صلى صلوة الخوف باصبهان وسعد بن ابي العاص رضي الله عنه حارب المجوس بطبرستان ومعه اصحاب رسول الله عليه السلام وصلى بهم صلوة الخوف ولم ينكر عليه احد فحل محل الاجماع وسببه الخوف وهو يتحقق بعد رسول الله عليه الصلوة والسلام كما كان في حيوته ولم يكن ذلك (النبل)

ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن فجعلها فى الاولى اولى بحكم السبق ولا يقاتلون في حال الصلوة فان فعلوا بطلت صلوتهم لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق

لنيل فضيلة الصلوة خلفه لان ترك المشي والاستدبار فى الصلوة فريضة والصلوة خلف النبي فضيلة ولا يجوز ترك الفرض لاحراز الفضيلة ثم الآن يحتاجون الى احراز فضيلة لتكثير الجماعة فانها كلما كانت اكثر كانت افضل وقوله واذا كنت فيهم فاقمت اي انت ومن يقوم مقامك فى الاقامة كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقد يكون الخطاب مع الرسول ولا يختص هو به اذ الاصل فى الشرائع العموم على ان التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا ولا ينتقص عدد الركعات بالخوف وكان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يقول صلوة المقيم اربع ركعات وصلوة المسافر ركعتان وصلوة الخوف ركعة وعن عطاء وطاؤس والحسن ومجاهد وحماد وقتادة انه يكفيه ركعة واحدة بالايماء عند اشتداد الخوف *

قوله ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة واحدة وقال الثوري رحمه الله يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين لان فرض القراءة فى الركعتين الاوليين فينبغي ان يكون لكل طائفة في ذلك حظ **قوله** ولا يقاتلون في حالة الصلوة فان قاتلوا بطلت صلوتهم وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله لا يفسد وهو قول الشافعي رحمه الله فى القديم لظاهر قوله تعالى ولتأخذوا حذرهم واسلحتهم والامر باخذ السلاح فى الصلوة لا يكون الا للقتال به ولكنا نقول القتال عمل كثير وهو ليس من اعمال الصلوة ولا تتحقق فيه الحاجة لا محالة فكان

ولوجاز الاداء مع القتال لما تركها فان اشتد الخوف صلوا ركبانا فرادى يؤمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاؤا اذا لم يقدروا على التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا اوركبانا وسقط التوجه للضرورة وعن محمد انهم يصلون بجماعة وليس بصحيح لانعدام الاتحاد فى المكان والله اعلم *

مفسدالها لتخليص الغريق واتباع السارق لاسترداد المال والامر باخذ الاسلحة كيلا يطمع فيهم العدو اذا رآهم مستعدين اوليقاتلوا بها اذا احتاجوا ثم يستقبلون الصلوة * **قوله** ولوجاز الاداء مع القتال لما تركها فان قيل انما اخرها لان صلوة الخوف لم يكن نزلت قلنا انها نزلت بذات الرقاع وهي قبل الخندق **قوله** وان اشتدت الخوف صلوا ركبانا فرادى ومعنى اشتداد الخوف هنا هوان لا يدعهم العدوبان يصلوانازلين بل يهجمونهم بالمحاربة فيصلون ركبانا فرادى وذلك لان الصلوة على الدابة تجوز بعذر دون هذا العذر فلان يجوز بهذا اولى وفى المحيط اذا كان الرجل فى السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزل للصلوة فانه يقف على دابته مستقبل القبلة فيصلي بالايماء ان امكنه ايقاف الدابة وان لم يمكنه ايقاف الدابة مستقبل القبلة فانه يصلي مستدبرالقبلة بالايماء فعلى هذا اذا كان يخاف النزول عن الدابة فانه يصلي راكبا مستقبل القبلة بالايماء وان لم يمكنه صلى مستدبرا ثم انما يجزيه ذلك اذا كانت الدابة تسير بسير نفسه فاما اذا كان يسيرها صاحبها لا يجزيه هذا فى الفرائض واما النوافل فتجوز على الدابة بالايماء الى اي جهة شاء سواء قدر على النزول اولم يقدر وقد ذكرناه والله اعلم بالصواب *

(باب)

باب الجنائز

اذا احتضر الرجل وجه الى القبلة على شقه الايمن اعتبارا بحال الوضع فى القبر لانه اشرف عليه والمختار في بلادنا الاستلقاء لانه ايسر لخروج الروح والاول هو السنة ● ولقن الشهادتين لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد الذي قرب من الموت ● فاذا مات شد لحياه وغمض عيناه بذلك جرى التوارث ثم فيه تحسينه فيستحسن والله اعلم بالصواب ●

باب الجنائز

الجنازة بالفتح الميت وبالكسر السرير

قوله واذا احتضر الرجل اي قرب من الموت يقال فلان محتضر اي قريب من الموت واحتضر مات ايضا لان الوفات حضرته او ملائكة الموت كذا فى المغرب **قوله** والمختار في بلادنا اي عند مشائخنا رح **قوله** لانه ايسر اي الخروج للروح **قوله** والمراد الذي قرب من الموت هو تسمية الشيء باسم مايؤل اليه كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا اي عنبا ● وقوله عليه السلام عش ماشئت فانك ميت ● من قتل قتيلا فله سلبه وقيل هو يجري على حقيقته وهو قول الشافعي رحمه الله لانه تعالى يحييه وقد روي انه عليه السلام امر بتلقين الميت بعد دفنه وزعموا انه مذهب اهل السنة والاول مذهب المعتزلة الا انا نقول لا فائدة فى التلقين بعد الموت لانه ان مات مؤمنا فلا حاجة اليه وان مات كافرا فلا يفيده التلقين **قوله** بذلك جرى التوارث روي ان النبي عليه السلام دخل على ابي سلمة فاغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض يتبعه البصر والله اعلم ● (فصل)

فصل في الغسل

فصل في الغسل

غسل الميت شريعة ماضية لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبرئيل بالملائكة عليهم السلام وغسلوا وقالوا لولده هذه سنة موتاكم وقال عليه السلام للمسلم على المسلم ستة حقوق ومن جملتها ان يغسله بعد موته ثم هو واجب عملا بكلمة على اذا قام به البعض سقط عن الباقين لحصول المقصود واريد بالسنة في حديث آدم الطريقة ثم اختلف المشايخ انه لاي علة وجب غسل الميت قال ابوعبد الله البلخي انه انما وجب غسله لاجل الحدث لا لنجاسة تثبت بالموت وذلك لان النجاسة التي ثبتت بالموت لا تزول بالغسل كما في سائر الحيوانات والحدث مما يزول بالغسل حالة الحيوة فكذا بعد الوفات والآدمي لا ينجس بالموت كرامة له ولكن يصير محدثا لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل و زوال العقل قبل الموت وانه حدث فكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حالة الحيوة الا ان القياس في حالة الحيوة غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة فاكتفي بغسل الاعضاء الاربعة نفيا للحرج لانه يتكرر في كل يوم والجنابة لما لم يتكرر لم يكتف بغسل الاعضاء الاربعة فكذا الحدث بسبب الموت لا يتكرر فلا يؤدي غسل جميع البدن الى الحرج فاخذنا بالقياس وكان الشيخ ابوعبد الله الجرجاني رحمه الله وغيره من مشايخ العراق يقولون بان غسله وجبت لنجاسة الموت لا بسبب الحدث وذلك لان الآدمي له دم سائل فيتنجس بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على انه يتنجس بالموت ان المسلم اذا وقع في بئر ومات فانه يجب نزع ماء البئر كله وكذلك لو احتمل ميتا قبل الغسل وصلى معه لا تجوز الصلوة ولو كان الغسل واجبا لازالة (الحدث)

فاذا ارادوا غسله وضعوه على سرير لينصب الماء عنه وجعلوا على عورته خرقة اقامة لواجب الستر ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح تيسيرا

الحدث لا غير لكان تجوز الصلوة مع الميت قبل الغسل كما لو احتمل محدثا وصلى وكان هذا القول اقرب الى القياس لان هذا القائل قال ثبوت النجاسة بعد وجود علتها وهو احتباس الدم السائل في العروق وقال تزول هذه النجاسة بالغسل وللغسل اثر في ازالة النجاسة كما في حالة الحيوة وان لم يكن له اثر في ازالة نجاسة الموت في سائر الحيوانات سوى الآدمي فكان ما قال هذا القائل موافقا للقياس من كل وجه في حق ثبوت النجاسة بعد وجود عليه وفي الزوال بالغسل موافق من وجه وهو الاعتبار بحالة الحيوة وان كان مخالفا للقياس باعتبار سائر الحيوانات واما ما قال البلخي رح مخالف للقياس من كل وجه وهو المنع لثبوت النجاسة مع قيام العلة الموجبة للنجاسة فانا لم نجد نجاسة لا تعمل في التنجيس في الآدمي حالة الحيوة فكذا بعد الوفاة فدل على ان ما قاله اكثر المشايخ اقرب الى موافقة القياس فكان اولى كذا ذكره الامام المعروف بخواهرزاده رحمه الله •

قوله وضعوه على سرير ولم يذكر كيفية الوضع وفي الاسبيجابي يوضع على قفاه طولا نحو القبلة كالمحتضر وعن بعض ائمة خراسان مثله وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله والاصح انه يوضع كما تيسر لانه لا اختصاص للغسل بالقبلة وانما يوضع على السرير لينصب الماء عنه **قوله** ويكتفى بستر العورة الغليظة وهو الصحيح وفي النوادر قال وتوضع على عورته خرقة من السرة الى الركبة وهكذا ذكر الكرخي في كتابه هو الصحيح وقال عليه السلام لا ينظر الى فرج حي وميت كذا في المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يؤزر بازار سابغ كما يفعله في حيوته اذا اراد الاغتسال وفي ظاهر الرواية قال يشق عليهم غسل ما تحت الازار فيكتفى بستر العورة الغليظة بخرقة

ونزعوا ثيابه ليمكنهم التنظيف

قوله ونزعوا ثيابه فان السنة عند نافی الغسل ان يجرد الميت وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه السنة ان يغسل في قميص واسع الكمين حتى يدخل الغاسل يده فی الكمين ويغسل يده وان كان ضيقا خرق الكمين لان النبي صلى الله عليه وسلم لماتوفي غسل في قميصه الذي توفي فيه وماكان سنة في حق النبي عليه الصلوة والسلام كان سنة في حق غيره ما لم يقم فيه دليل التخصيص ولان الميت متى جرد يطلع الغاسل على جميع اعضائه وربما يطلع على عورته وقبل الموت كان يكره الاطلاع عليه فكذا بعد الموت حقاللميت واحتج علماؤنارحمهم الله بماروت عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام لماتوفي اجتمعت الصحابة رض على غسله فقالوالا ندري كيف نغسله نغسله كما نغسل موتانا او نغسل وعليه ثيابه فارسل الله تعالى عليهم النوم فمامنهم الانام وذقنه على صدره اذنا داهم منادان اغسلوا رسول الله عليه الصلوة والسلام وعليه ثيابه فقداجتمعت الصحابة ان السنة في سائرالموتى التجريد ولان هذاغسل واجب فلايقام مع الثياب اعتبارابحالة الحيوة وهذالان المقصود من الغسل هو التطهير والتطهيرلا يحصل اذاغسل مع ثيابه لان الثوب متي تنجس بالغسالة يتنجس بدنه ثانيا بنجاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التجريد واما الحديث قلنا النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بذلك لعظم حرمته الا ترى ان الصحابة قالوا لا ندري كيف نغسله والنص الوارد في حقه بخلاف القياس لايكون واردا في حق غيره لانه ليس لغيره من الحرمة ماللنبي عليه السلام وقوله يطلع على عورته غيره قلنا ابتلينا بين امرين بين ان نغسله في ثيابه حتى لايطلع على عورته غيره وبين ان نجرده فيقع الاحترازعن نجاسة تصيبه من الثوب والتجريد اولى لان صيانته عن النجاسة فرض واطلاع الغاسل على عورة الميت مكروه فكان مراعاةالتطهير وانه فرض اولى من مراعاةالاطلاع على عورةالميت وانه مكروه ولكن (يلف)

وو ضوءه من غير مضمضة و ا ستنشا ق لا ن الوضوء سنة الا غتسال غير ا ن
اخراج الماء منه متعذر فيتركان

يلف الغاسل على يده خرقة ويغسل السوءة لان مس العورة حرام كالنظر فيجعل على
عورته خرقة ليصير حائلا بينه وبين العورة كما لوماتت المرأة بين اجانب ييممها اجنبي بخرقة
عند الضرورة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب
انه هل يستنجي وفي صلوته الا ثر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
يستنجي وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لايستنجي لان المسكة تزول والمفاصل
تسترخي بالموت وربمايزداد الاسترخاء بالاستنجاء فتخرج زيادة نجاسة من باطنه فلا يفيد
الاستنجاء فائدته فلايشتغل به وهما قالا موضع الاستنجاء من الميت قلما يخلوعن نجاسة
حقيقية فتجب ازالتها كما لوكانت النجاسة على موضع آخرمن البدن ٭

قوله ووضوءه من غير مضمضة واستنشاق وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله يمضمض
ويستنشق اعتبارا بالغسل حالة الحيوة ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقة
رقيقة ويدخل في فمه ويمسح بها اسنانه ولسانه وشفتيه وينقيها ويدخل في منخريه ايضا
قال شمس الائمة الحلوائي رحمة الله عليه وعليه الناس اليوم فرق بين هذا
وبين الوضوء في غسل الجنب من اربعة اوجه احدها ان الميت لا يمضمض
ولا يستنشق بخلاف الجنب والثاني ان الجنب يبدأ فيغسل يديه الى الرسغ وفي الميت
لا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه والثالث ان الميت لا يمسح رأسه بخلاف الجنب فانه
يمسح رأسه في ظاهرالرواية وظاهرمذهب ابي حنيفة رحمه الله انه يمسح رأسه ايضا
والرابع ان الميت يغسل رجلاه عند الوضوء بخلاف الجنب فانه يؤخرغسل رجليه
قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله هذا الذي ذكره من الوضوء في حق

ثم يفيضون الماء عليه اعتبارا بحالة الحيوة ويجمر سريره وترا لما فيه من تعظيم الميت وانما يوتر لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر ويحب الوتر ويغلى الماء بالسدر او بالحرض مبالغة فى التنظيف فان لم يكن فالماء القراح لحصول اصل المقصود ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ليكون انظف له ثم يضجع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى مايلى التخت منه ثم يضجع على شقه الايمن فيغسل حتى يرى الماء قدوصل الى ما يلى التخت منه لان السنة هو البداءة بالميامن ثم يجلسه ويسنده اليه

البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة واما الصبي الذي لا يعقل الصلوة فانه يغسل ولا يوضأ وضوءه للصلوة لانه كان لا يصلي *

قوله ثم يفيضون الماء عليه اي ثلثا وان زاد على الثلث جاز كما في حالة الحيوة **قوله** ويجمر سريره وترا التجمير والاجمار التطيب اي يدار المجمر حوالي السرير ثلثا او خمسا او سبعا **قوله** ويغلى الماء وقال الشافعي رحمه الله الافضل ان يغسل بالماء البارد الا ان يكون عليه وسخ او نجاسة لا تزول الا بالماء الحار فحينئذ يغسل بالماء الحار **قوله** فان لم يكن فالماء القراح هذا الترتيب يوافق رواية مبسوط شمس الائمة السرخسي رحمه الله وفي مبسوط شيخ الاسلام والمحيط يغسل اولا بالماء القراح اي الخالص ثم بالماء الذي يطرح فيه السدر وهو ورق النبق الذي يقال له كنار وفى الثالثة يجعل الكافور فى الماء ويغسل هكذا روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال يبدأ اولا بالماء القراح ثم بالماء والسدر ثم بالماء وشي من الكافور وانما يبدأ اولا بالماء القراح حتى يبتل ما عليه من الدرن والنجاسة ثم بماء السدر حتى يزول ما به من الدرن والنجاسة فان السدر ابلغ فى التنظيف ثم بماء الكافور تطييبا لبدن الميت كذا فعلت الملائكة عليهم السلام بآدم عليه السلام حين غسلوه **قوله** ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي وهو خطمي العراق وهو مثل الصابون فى التنظيف *

(قوله)

ويمسح بطنه مسحا رفيقا تحرزا عن تلويث الكفن وان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه لان الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة

قوله ويمسح بطنه مسحا رفيقا صح بالفاء وهو من رفق وترفق تلطف به من الرفق خلاف الخرق والعنف كذا في المغرب وفي المحيط فاذا صب الماء على الايمن باضجاعه على الجانب الايسر وصب الماء على الايسر باضجاعه على الايمن فقد غسل مرتين ثم يقعده ويسنده الى نفسه فيمسح بطنه مسحا رفيقا فقدا مره بالمسح بعد الغسل مرتين وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه قال يقعده اولا ويمسح بطنه ثم يغسله لان المسح قبل الغسل اولى حتى يخرج ما في بطنه من النجاسة فيقع الغسل ثلثا بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية هو ان المسح بعد المرة الثانية اولى لانه ربما يكون في بطنه نجاسة منعقدة لا تخرج بعد المسح قبل الغسل وتخرج بعد الغسل مرتين بماء حار فكان المسح بعد المرتين اقدر على اخراج ما به من النجاسة فيكون اولى والاصل في ذلك ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لما غسل رسول الله عليه السلام مسح بطنه بيده رفيقا ثم طلب منه ما يطلب عن الميت فلم ير شيئا فقال طبت حيا وميتا وروى ابن عباس رضي الله عنه فعل وقال هذا وروي انه لما فعل به هكذا فاح ريح المسك في البيت وانتشر ذلك الريح في المدينة فان سال منه شيء مسحه ثم يغسل ذلك الموضع ثم يضجعه على شقه الايسر فيغسله بالماء القراح وشيء من الكافور حتى ينقيه ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه فاذا فعله ذلك فقد غسله ثلثا كذا في المحيط ولو مات صبي مثله لا يجامع ولا يشتهي النساء اوصبية لا تشتهي غسلها الرجال والنساء وعن ابي يوسف رحمه الله في الجامع الرضيعة يغسلها ذو رحمها وكرهت غيره وفي النوازل ميت وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطاب توجه الى بني آدم بغسله الا ان يحركه في الماء بنية الغسل وعن محمد رحمه الله ميت وجد في الماء

ثم ينشفه بثوب كيلا تبتل اكفانه ويجعله اي الميت في اكفانه ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده لان التطيب سنة والمساجد اولى بزيادة الكرامة ۔ ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شعره لقول عائشة رضي الله عنها علام تنصون ميتكم ولان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها وفي الحي كان تنظيفا لاجتماع الوسخ تحته وصار كالختان ۔

فذلك غسله مرة فيغسل مرتين وليس تكرار الغسل في الميت ثلثا كالحي والنية في الغسل ليست بشرط وفي فتاوى قاضي خان رح ميت غسله اهله من غير نية الغسل اجزاهم ذلك ۔ **قوله** ثم ينشفه بثوب اي يأخذ ماءه حتى يجف من نشف الماء اخذه بخرقة من باب ضرب ومنه كان للنبي عليه السلام خرقة ينشف بها اذا توضأ ونشف الثوب العرق تشربه من باب لبس **قوله** يجعل الحنوط على رأسه والكافور على مساجده الحنوط عطر مركب من اشياء طيبة والكافور على مساجده اي موضع سجوده جمع مسجد بفتح الجيم موضع السجود وفي المبسوط يعني بها جبهته وانفه ويديه والركبة وقدميه لانه كان يسجد بهذه الاعضاء فيختص بزيادة الكرامة **قوله** ولا يسرح شعر الميت تسريح الشعر تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كذا في المغرب وقال الشافعي رحمه الله يسرح بمشط واسع **قوله** ولا يقص ظفره وفي المحيط وان كان ظفرا منكسرا فلابأس بان يأخذه روي ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **قوله** علام تنصون ميتكم اي تسرجون من نصوت الرجل نصوا اخذت ناصيته ومددتها وعائشة رض كانها كرهت تسريح رأس الميت وانه لايحتاج الى ذلك فجعلته بمنزلة الاخذ بالناصية كذا في المغرب وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة رح انه يجعل القطن او المحلوج في منخريه وفمه وبعضهم قالوا يجعل في صماخ اذنيه ايضا وقال بعضهم يجعل في دبره وهو قبيح كذا في فتاوى قاضي خان رح ۔

فصل في تكفينه

السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب ازار وقميص ولفافة لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض سحولية ولانه اكثر مايلبسه عادة في حيوته فكذا بعد مماته

فصل في تكفينه

قوله السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب اراد ان الثلث سنة لا ان يكون اصل التكفين سنة ويجوز ان يكون الشيء في اصله فرضا او واجبا وله سنن في هيآته وكيفياته كما في سنة تثليث الوضوء وغيره والمسائل تدل على انه واجب منها تقديمه على الدين والوصية والارث ومنها قولهم ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته كما يلزمه كسوته في حال حيوته والمرأة لا يجب كفنها على زوجها عند محمد رحمه الله لان الزوجية قد انقطعت بالموت وعند ابي يوسف رحمه الله على زوجها ومنها ما ذكر في النوازل اذا مات الرجل ولم يترك شيئا ولم يكن هناك من تجب عليه نفقته يفترض على الناس ان يكفنوه ان قدروا عليه وان لم يقدروا عليه سألوا الناس فرق بين الميت والحي ان الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يسألوا له ثوبا والفرق ان الحي يقدر على السؤال بنفسه والميت لا كذا في المحيط وقال صاحب التحفة ثم يكفن الميت بعد الغسل لان تكفين الميت سنة لما روي في قصة آدم عليه السلام ان الملائكة قالت لولده بعد ما غسلوه وكفنوه ودفنوه هذه سنة موتاكم ولعله اراد به طريقة مسلوكة لا ان يريد السنة خلاف الواجب **قوله** سحولية منسوبة الى السحول وهو قرية باليمن والفتح هو المشهور وعن الازهري بالضم وعن القبني بالضم ايضا الا انه قال هو جمع سحل وهو الثوب الابيض وفيه نظر كذا في المغرب ولا بأس بالبرود

فان اقتصروا على ثوبين جاز والثوبان ازار ولفافة وهذا كفن الكفاية لقول ابي بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما ولانه ادنى لباس الاحياء والازار من القرن الى القدم واللفافة كذلك والقميص من اصل العنق واذا ارادوا لف الكفن ابتدؤا بجانبه الايسر فلفوه عليه ثم بالايمن كما في حال الحيوة وبسطه ان تبسط اللفافة اولا ثم يبسط عليها الازار ثم يقمص الميت ويوضع على الازار ثم يعطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك وان خافوا ان ينتشر عنه عقدوه بخرقة صيانة عن الكشف وتكفن المرأة في خمسة اثواب درع وازار وخمار ولفافة وخرقة تربط بها فوق ثديها لحديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلن ابنته خمسة اثواب ولانها تخرج فيها حالة الحيوة فكذا بعد الممات ثم هذا بيان كفن السنة وان اقتصروا على ثلثة اثواب جاز

والكتان والقصب وفي حق النساء بالحرير والابريسم والمزعفر ويكره للرجال ذلك اعتبارا للكفن باللباس حالة الحيوة •

قوله فان اقتصروا على ثوبين جاز والحاصل ان الكفن على ثلثة انواع كفن سنة وكفن كفاية وكفن ضرورة فكفن السنة في حق الرجل ثلثة اثواب وفي حق المرأة خمسة والكفاية في حق الرجل ثوبان وفي حق المرأة ثلثة والضرورة فيما يوجد فيهما لما روى خباب بن الارث ان مصعب بن عمير صاحب راية رسول الله عليه السلام انه استشهد يوم احد وترك نمرة فاخبر بذلك رسول الله عليه السلام فامر بان يكفنوا بها فكفن وكان اذا غطي بها رأسه بدت قدماه واذا غطي بها رجليه بدا رأسه فامر بان يغطى رأسه ويجعل على رجليه شيء من الاذخر وكذا في حمزة رضي الله تعالى عنه

(قوله)

وهي ثوبان وخمار وهو كفن الكفاية ويكره اقل من ذلك وفي الرجل يكره الاقتصار على ثوب واحد الا في حالة الضرورة لان مصعب بن عمير حين استشهد كفن في ثوب واحد وهذا كفن الضرورة وتلبس المرأة الدرع اولا ثم يجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك تحت اللفافة وتجمر الاكفان قبل ان يدرج فيها الميت وترا لانه صلى الله عليه وسلم امر باجمار اكفان ابنته وترا والاجمار هو التطييب فاذا فرغوا منه صلوا عليه لانها فريضة والله تعالى اعلم بالصواب •

قوله وهي ثوبان وخمار الثوبان الدرع واللفافة فان كان بالمال كثرة وبالورثة قلة فكفن السنة اولى وان كان على العكس فكفن الكفاية اولى ويكره المضربة في القبر خلافا لاهل الحجاز وفي المبسوط ولم يذكر العمامة في الكفن وقد كره بعض مشايخنا رحمهم الله لانه لو فعل كان الكفن شفعا والسنة فيه ان يكون وترا واستحسنه بعض مشايخنا رحمهم الله لحديث ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة على وجهه بخلاف حالة الحيوة فانه يرسل ذنب العمامة من قبل القفاء لمعنى الزينة وبالموت قد انقطع عن ذلك **قوله** لانها فريضة اي فرض كفاية •

(فصل)

فصل فى الصلوة على الميت

واولى الناس بالصلوة على الميت السلطان ان حضر لان فى التقدم عليه ازدراء به فان لم يحضر فالقاضي لانه صاحب ولاية فان لم يحضر فيستحب تقديم امام الحي لانه رضيه في حال حيوته ثم الولي

فصل فى الصلوة على الميت

صلوة الجنازة مشروعة لقوله تعالى وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وقوله عليه السلام صلوا على كل بروفاجر واجماع الامة وهو فرض كفاية لانها يقام حقا للميت فاذاقام بها البعض صار حقه مودیا فسقط عن الباقين كالتكفين وسبب وجوبها الميت للاضافة يقال صلوة الجنازة وشرط جوازها اسلام الميت للنهي عن الصلوة على الكافر قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله وطهارته حتى لو صلوا على ميت قبل ان يغسل تعاد الصلوة بعد الغسل لان الطهارة في حقه معتبرة للصلوة عليه كما يعتبر في حق من يصلي عليه ولهذا اذاظهران الامام كان على غير وضوء فسد صلوة الكل بخلاف سجدة التلاوة ويشترط ايضا طهارة النجس فى الثوب والمكان في حق الامام والميت جميعا وكذا سترا لعورة ولا يصلي فى الاوقات الثلثة المنهية فان فعل يكره ولا يعاد ولو حضرت الجنازة بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب •

قوله واولى الناس بالامامة السلطان ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلوة ان امام الحي اولى بالصلوة وذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام الاعظم وهو الخليفة اولى ان حضروان لم يحضر فامام المصر اولى فان لم يحضر فالقاضي اولى فان لم يحضر فصاحب الشرط اولى فان لم يحضر فامام الحي اولى فان لم (يحضر)

والاولياء على الترتيب المذكور في النكاح

بحضرنا لا قرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من مشايخنا ومن المشايخ من قال لا خلاف بين الروايتين فما ذكر محمد رح في كتاب الصلوة محمول على ما اذا لم يحضر الامام الاعظم ولا واحد ممن ذكر في رواية الحسن وهذا كله في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابويوسف والشافعي رح ولي الميت اولى بالصلوة على الميت على كل حال لقوله تعالى واولى الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من غير فصل ولان هذا حكم تعلق بالولاية فكان الولي مقدما على السلطان وغيره قياسا على النكاح ولان صلوة الجنازة دعاء للميت ودعاء القريب ارجى في الاجابة لانه اشفق على الميت فيوجد زيادة تضرع فكان هو اولى ولابي حنيفة ومحمد رح انه لما مات الحسن بن علي رض عنهما خرج الحسين والناس لصلوة الجنازة فقدم الحسين سعد بن العاص وكان سعد واليا بالمدينة يومئذ فابى ان يتقدم فقال له الحسين تقدموا ولولا السنة لما قدمتك ولان هذه صلوة تقام بجماعة غالبا فيكون السلطان اولى باقامتها قياسا على سائر الصلوات واما الجواب عن تعلقهم بالآية قلنا الآية محمول على المواريث وعلى ولاية المناكحة وليس كولاية النكاح لان ولاية النكاح مما لا يتصل بالجماعة وانما يتصل بالواحد فكان القريب اولى بالامامة كالتكفين والغسل وقولهم دعاء الولي اقرب الى الاجابة قلنا بل دعاء الامام اقرب الى الاجابة على ماروي عن النبي عم انه قال ثلث لا يحجب دعاؤهم وذكر منهم الامام ولان القريب غير ممنوع عن الصلوة عليه كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط وقيل في قوله ان حضر اشارة الى ان الاصل الولي الا انه ترك بعارض الاحتراز عن ازدراء الامام على ماذكره

قوله والاولياء على الترتيب المذكور في النكاح لو اجتمع قريبان وهما في القرب اليه على السواء بان كان له اخوان لاب وام اولاب فاكبرهم سنا اولى لان النبي عليه السلام امر بتقديم الاسن فان اراد الاكبران يقدم انسانا ليس له ذلك الا برضاء الآخر لان الحق

قيب

فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي يعني ان شاء لما ذكرنا ان الحق للاولياء

لهما لاستوائهما في القرابة لكنا قدمنا الاسن بالسنة ولا سنة في تقديم من قدمه فيبقى الحق لهما كما كان وان كان احدهما لاب وام والآخر لاب فالذي هو لاب وام اولى وان كان اصغر وان قدم الاخ لاب وام غيره فليس للاخ لاب ان يمنعه عن ذلك لانه لا حق للاخ لاب اصلا وان اجتمع للميت ابن واب ذكر في كتاب الصلوة ان الاب اولى من مشايخنا من قال هو قول محمد رحمة الله عليه فاما على قول ابي حنيفة رح فالابن اولى وعلى قول ابي يوسف رحمه الله الولاية لهما الا انه تقدم الاب احتراما له كما في مسئلة النكاح فانه اذا اجتمع للمجنونة اب وابن فعند ابي حنيفة رحمه الله الابن اولى في ولاية التزويج ومنهم من قال لا بل ما ذكر في صلوة الجنازة ان الاب اولى قول الكل لان للاب زيادة فضيلة سن ليست للابن وللفضيلة اثر في استحقاق الامامة فيرجح الاب بذلك بخلاف النكاح وابن عم المرأة اولى بالصلوة عليها من زوجها اذا لم يكن للزوج ابن منها لان النكاح انقطع بموت المرأة والتحق الزوج بسائر الاجانب والقرابة لا تنقطع الا ان يكون للزوج منها ولد فحينئذ يكون الزوج احق بالصلوة عليها لان الحق يثبت للابن في هذه الحالة ثم الابن يقدم اباه احتراما له فيثبت للزوج حق الصلوة عليها من هذا الوجه قال القدوري رحمه الله وسائر القرابات اولى من الزوج وكذا مولى العتاقة وابنه وقال الشافعي رحمه الله الزوج اولى احتج بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لما ماتت امرأته صلى عليها وقال انا احق بها واحتج اصحابنا بما روي عن عمر رضي الله عنه انه لما ماتت امرأته قال لاوليائها كنا احق بها حين كانت حية فاذا ماتت فانتم احق بها ولان السبب وهو الزوجية قد انقطع على ما ذكرنا وحديث ابن عباس محمول على انه كان امام حي كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط ٭

قوله فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي وانما قيد بذكر السلطان لانه لو صلى (السلطان)

وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي بعده لان الفرض يتأدى بالاولى والتنفل بها غير مشروع ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلوة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كما وضع وان دفن الميت ولم يصل عليه صلي على قبره لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار ويصلى عليه قبل ان ينفسخ

السلطان فلا اعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي على ماذكرنا ثم هو ليس بمنحصر على السلطان بل كل من كان مقدما على الولي في ترتيب الامامة في صلوة الجنازة على ما ذكرنا فصلى هولاء يعيد الولي ثانيا وذكر الامام الولوالجي رحمه الله في فتاواه رجل صلى على جنازة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه وصلى معه لا يعيد لانه صلى مرة وان لم يتابعه ان كان المصلي سلطانا او امام الاعظم في البلدة او القاضي او الوالي على البلدة او امام حي ليس له ان يعيد لان هؤلاء هم الاولون منه وان كان غيرهم فله الاعادة وكذا ذكره ايضا في التجنيس والفتاوى الظهيرية •

قوله وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي بعده قال الامام العلامة نجم الدين الزاهدي رحمه الله هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر فصلى عليه الولي يعيد السلطان وعن البقالي اذا كان الولي افضل من امام الحي سقط اعتبار امام الحي **قوله** صلى على قبره وانما لا يخرج الميت عن القبر لانه قد سلم الى الله تعالى وخرج عن ايدي الناس قالوا وما ذكرانه لا يخرج من القبر فذلك فيما اذا وضع اللبن على اللحد واهيل التراب عليه واما اذا لم يوضع اللبن على اللحد او وضع لكن لم يهل التراب عليه يخرج ويصلى عليه لان التسليم لم يتم كذا في المحيط

(قوله)

والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان
والصلوة ان يكبر تكبيرة يحمد الله عقيبها

قوله والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي في عدم التفسخ هو الصحيح احتراز
عما روي فى الامالي عن ابي يوسف رحمة الله عليه انه يصلي على الميت فى
القبر الى ثلثة ايام وبعد ما مضت لا يصلى عليه وهكذا ذكر ابن رستم رحمه الله
في نوادره عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان هذا ليس بتقدير
لازم لان تفرق الاجزاء يختلف باختلاف حال الميت من السمن والهزال وباختلاف
الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان من الصلابة والرخاوة والذي روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احد بعد ثمان سنين معناه دعا لهم قال الله تعالى
وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وقيل انهم كما دفنوا لم يتفرق اعضاؤهم هكذا
وجد واحين اراد معاوية ان يحولهم فتركهم وهذا اذا دفن الميت بعد الغسل قبل الصلوة
عليه اما اذا دفنوه بعد الصلوة عليه ثم تذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهيلوا التراب عليه
يخرج ويغسل ويصلى عليه وان اهالوا التراب عليه لم يخرج وهل يصلى عليه ثانيا
فى القبر ذكر الكرخي رحمه الله انه يصلى عليه وفى النوادر عن محمد رحمه الله
القياس ان لا يصلى عليه لان طهارة الميت شرط جواز الصلوة ولم توجد وفى الاستحسان
يصلى عليه لان تلك الصلوة لم تعتد بها لترك الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان
وسقطت فرضية الغسل فيصلى في قبره اونقول صلوة الجنازة صلوة من وجه ودعاء
من وجه ولوكان صلوة من كل وجه لاتجوز بدون الطهارة اصلا ولوكانت دعاء من كل
وجه تجوز بدون الطهارة فاذا كانت بينهما قلنا انه يشترط الطهارة حالة القدرة ولا يشترط
حالة العجز واما اذا صلى على الميت قبل الغسل وهو لم يدفن بعد فانه يغسل ويعاد
الصلوة عليه بعد الغسل وكذا لوغسلوه وبقي عضو من اعضائه او قدر لمعة كذا فى (المبسوط)

ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه صلى الله عليه وسلم كبر اربعا في آخر صلوة صلاها فنسخت ما قبلها

المبسوط والمحيط قال والصلوة ان يكبر تكبيرة يحمد الله تعالى عقيبها بان يقول سبحانك اللهم الى آخره كما في سائر الصلوة ولا يقرء الفاتحة عقيب الاولى خلافا للشافعي رحمه الله لان ما هو ركن مفرد لم يشرع فيها قراءة كسجدة التلاوة واعتبرها بسائر الصلوة ۔

قوله ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لان الثناء على الله تعالى يعقبه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على هذا وضعت الخطب واعتبر هذا بالتشهد في الصلوة ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين لان المقصود بالصلوة على الجنازة الاستغفار للميت والشفاعة له والبداءة بالثناء ثم بالصلوة على النبي عليه السلام سنة الدعاء لما روي انه عليه الصلوة والسلام قال اذا اراد احدكم ان يدعو فليحمد الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو وروي ان رجلا فعل هكذا بعد الصلوة فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادع فقد استجيب لك ويدعو الدعاء المعروف اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ذكرنا وانثانا اللهم من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي عليه السلام كان يقول هكذا وان لم يحسن ذلك يقول ما يقول في التشهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى آخره وقال الامام قاضي خان رحمه الله وان كان لا يحسن يأتي باي دعاء شاء قال ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه جاء اوان التحلل وذا بالسلام وليس بعد التكبير الرابعة دعاء سوى السلام في ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا برحمتك

قيح

ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه المؤتم خلافا لزفر رح لانه منسوخ لما روينا وينتظر تسليمة الامام في رواية وهو المختار والاتيان بالدعوات استغفار للميت والبداءة بالثناء ثم بالصلوة سنة الدعاء ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا شافعا مشفعا ولو كبر الامام تكبيرة اوتكبيرتين لا يكبر الآتي حتى يكبر اخرى بعد حضوره عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح يكبر حين يحضر لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي به ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يبتدئ بما فاته اذ هو منسوخ ولو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام ينتظر الثانية بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك ويقوم الذي يصلي على الرجل والمرأة بحذاء الصدر لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لايمانه وعن ابي حنيفة رح انه يقوم من الرجل بحذاء رأسه ومن المرأة بحذاء وسطها لان انسا فعل كذلك وقال هو السنة قلنا تأويله ان جنازتها

عذاب القبر وعذاب النار وقيل يقول ربنا لاتزغ قلوبنا بعداذ هديتنا الى آخره وقيل يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى آخره *

قوله ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه المؤتم وفي روضة الزندويسي المقتدي انما لايتابع الامام في التكبير الزائد على الاربع اذا كان يسمع التكبير من الامام اما اذا كان يسمع من المنادي يتابعه كما في تكبيرات العيد كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وينتظر لتسليم الامام في رواية هو المختار وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في رواية يسلم حين اشتغل الامام بالخطأ لشرعية التحليل عقيبها بلا فصل وعنه انه ينتظر سلام الامام ليسلم معه لان البقاء في حرمة الصلوة ليس بخطأ انما الخطأ المتابعة في التكبير الخامسة **قوله** فرطا اي اجرا يتقدمنا وذخرا اي خيرا باقيا ومشفعا اي مقبول الشفاعة **قوله** ان كل تكبيرة قائمة (مقام)

لم تكن منعوشة فحال بينها وبينهم فان صلوا على جنازة ركبانا اجزاهم فى القياس لانها دعاء وفى الاستحسان لا تجزيهم لانها صلوة من وجه لوجود التحريمة فلا يجوز تركه من غير عذر احتياطا ، ولا باس بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لاباس بالاذان اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه ، ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة

مقام ركعة ولهذا لو ترك واحدة من هذه التكبيرات لا تجزيه صلوته كما لو ترك ركعة من الظهر حتى قالت الصحابة رضي الله عنهم اربع كاربع الظهر وابويوسف رحمه الله يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجح فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها وان جاء بعد ما كبر الامام الرابعة فقد فاتته الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات ‍.

قوله لم تكن منعوشة في حديث فاطمة رضي الله تعالى عنها سجي قبرها بثوب ونعش على جنازتها اي اعدلها نعش وهو شبه المحفة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على الجنازة **قوله** لابأس بالاذان في صلوة الجنازة قيل معناه اذن الولي للناس فى الرجوع الى منازلهم بعد الفراغ من الصلوة عليه فانهم اذا فرغوا منها فعليهم ان يمشوا خلف الجنازة الى ان ينتهوا الى القبر ولا يرجع احد الا باذن الولي لقوله عليه السلام اميران وليسا باميرين المرأة في هودجها ليس للغير الرحيل دونها فهي كالامير عليهم وولي الجنازة لا يرجع الناس الى منازلهم دون اذنه فهو كالامير عليهم **قوله** وفي بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع الصغير لا باس بالاذان وقد استحسن بعض المتأخرين النداء فى الاسواق للجنازة التي يرغب الناس فى الصلوة عليها وكره ذلك بعضهم والاصح هو الاول كذا فى الجامع الصغير لقاضي خان رح

لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة فى المسجد فلا اجرله ولانه بني لاداء المكتوبات ولانه يحتمل تلويث المسجد وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ •

وقال الامام الهندواني رحمة الله عليه لاينادى فى السوق لانه عادة الجاهلية الاان يكون الميت عالما اوزاهدا وقال الامام الحلوائي رحمه الله وانما اورد هذه المسئلة لان البعض كرهوا ذلك لانه اعلام بالمصيبة كذا ذكره التمرتاشي رحمه الله •

قوله لقول النبي صلعم من صلى على جنازة فى المسجد فلا اجرله يحتمل ان يكون قوله فى المسجد ظرف الصلوة ويحتمل ان يكون صفة جنازة ولذا اختلف حكم المسئلة حيث قال وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلاف المشايخ لان التعليل بقوله ولان المسجد بني لاداء المكتوبات يقتضي كراهة صلوة الجنازة فى المسجد وان كانت الميت خارج المسجد والتعليل باحتمال تلويث المسجد يقتضي ان لاتكره الصلوة اذا كان الميت خارج المسجد واليه مال فى المبسوط وقال الشافعي رحمه الله لاتكره على اي وجه كان لما روي ان سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه لما مات امرت عائشة رضي الله عنها بادخال جنازته المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي عليه السلام ثم قالت لبعض حولها هل عاب الناس علينا بما فعلنا قال نعم قالت ما اسرع مانسوا ماصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة ابي سهل بن البيضاء الا فى المسجد ولانها دعاء اوصلوة فالمسجد اولى بها من غيره ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة فى المسجد فلا اجرله ولا اثر للمعنى بمقابلة النص وحديث عائشة رضي الله عنها دليلنا لان الناس في زمانها المهاجرون والانصار قد عابوا عليها فدل انه كان معروفا فيما بينهم كراهة وتاويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان معتكفا في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج وامر بالجنازة فوضعت خارج المسجد (قوله)

ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استهل المولود صلي عليه وان لم يستهل لم يصل عليه ولان الاستهلال دلالة الحيوة فتحقق في حقه سنة الموتى ومن لم يستهل ادرج في خرقة كرامة لبني آدم ولم يصل عليه لما روينا ويغسل في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار. واذا سبي صبي مع احد ابويه ومات لم يصل عليه لانه تبع لهما. الا ان يقر بالاسلام وهو يعقل لانه صح اسلامه استحسانا. او يسلم احد ابويه لانه يتبع خير الابوين دينا. وان لم يسب معه احد ابويه صلي عليه لانه ظهرت تبعية الدار فحكم بالاسلام

قوله ومن استهل على البناء للفاعل وفي المغرب اهلوا الهلال واستهلوا رفعوا اصواتهم عند رؤيته ثم قيل اهل الهلال واستهل مبنيا للمفعول فيهما اذا ابصروا استهلال الصبي ان يرفع صوته بالبكاء عند ولادته ومنه الحديث اذا استهل الصبي ورث **قوله** ومن لم يستهل ادرج في خرقة ولم يصل عليه وعن ابي يوسف رحمه الله يغسل ولا يصلى عليه وكذا عن محمد رحمه الله وبه اخذ الطحاوي وفي رواية اخرى عن محمد رحمه الله انه لا يغسل ولا يصلى عليه وبه اخذ الكرخي لان المنفصل ميتا في حكم جزء حي لا يصلى عليه فكذا لا يغسل وجه رواية ابي يوسف رحمه الله ان المولود ميتا نفس مؤمنة ومن النفوس من يغسل ولا يصلى عليه فيجوز ان يكون بهذه الصفة وما قالوا بان المولود ميتا في حكم الجزء قلنا انه في حكم الجزء من وجه وفي حكم النفس من وجه فيعطى له حظ من الشبهين فلا عتباره بالنفوس قلنا يغسل ولا عتباره بالاجزاء قلنا لا يصلى عليه واما السقط الذي لم يتم اعضاؤه ففي غسله اختلاف المشايخ والمختار انه يغسل ويلف في خرقة كذا في المحيط **قوله** الا ان يقر بالاسلام وهو يعقل اي صفة الاسلام وصفته ما ذكر في حديث جبرئيل عليه السلام ان تؤمن

كما فى اللقيط • واذا مات الكافر وله ولي مسلم فانه يغسله و يكفنه ويدفنه

بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لايكون مسلما حتى يعلم صفة الاسلام وكذا اذا اشترى جارية واستوصفها صفة الاسلام فلم تعلم فانها لاتكون مؤمنة وفى الجامع الصغير لابى البشر رحمه الله ثم اولاد المسلمين اذا ماتوا حال صغرهم قبل ان يعقلوا يكونون فى الجنة فان فيهم احاديث كثيرة اكثرها من المشاهير وبالاحاديث يتبين انهم قالوا بلى يوم اخذ الميثاق عن اعتقاد قدر وعن ابي حنيفة رحمه الله في آثار ابي حنيفة ان الذين يصلون على جنازة اولاد المسلمين وهم صغار يقولون بعد التكبير الثالثة اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا وهذا قضاء منه باسلامهم واما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يعقلون اختلف فيه اهل السنة والجماعة روي عن محمد رحمه الله انه قال اني اعرف ان الله لايعذب احدا من غير ذنب وقيل هم فى الجنة خدم المسلمين وعن ابي حنيفة رحمه الله انه توقف فيهم ووكل امرهم الى الله تعالى •

قوله كما فى اللقيط اي يكون تبعا للدار ثم بعد الدار يعتبر اليد حتى لو وقع من الغنيمة صبي في سهم رجل في دار الحرب فمات يصلى عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب اليد **قوله** واذا مات الكافر وله ولي مسلم اي قريب مسلم وبعض الناس عاب على محمد رحمة الله عليه في هذا اللفظ حيث اثبت الولاية بين الكافر والمسلم والله تعالى نفى ذلك بقوله يا ايها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى اولياء والجواب عنه انه اراد محمد رحمه الله بالولاية القرابة وذكر الامام الكسائي والمحبوبي والكافر الميت انما يغسل لانه السنة في عامة بني (آدم)

بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه ابي طالب لكن يغسل غسل الثوب النجس
ويلف في خرقة وتحفر حفيرة من غير مراعاة سنة التكفين واللحد ولا يوضع فيه بل يلقى •

آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا تطهيرا حتى لو وقع
الكافر الميت الغسيل فی الماء القليل افسد الماء بخلاف المسلم اذا كان غسيلا والكافر
كالخنزير غير انه لم ينجس حال حيوته لحمله امانة الله ولا حتمال الاسلام فلما ختم
له بالشقاوة صار شرا من الخنزير •

قوله بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه فانه لما مات ابو طالب جاء علي
رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان عمك
الضال قد مات فقال اغسله وكفنه وواره ولا تحدث به حدثا حتى تلقاني اي
لا تصل عليه وسأل رجل ابن عباس رضي الله عنه ان امي ماتت نصرانية فقال
اتبع جنازتها واغسلها وكفنها ولا تصل عليها وادفنها ولان هذه من جملة المصاحبة
بالمعروف والمبرة كيلا تتركه طعمة للسباع والولد المسلم مندوب الى بر
والديه وان كانا مشركين قال الله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا ولم يبين
فی الكتاب ان الابن المسلم اذا مات وله اب كافر هل يمكن ابوه الكافر من
القيام بغسله وتجهيزه وينبغي ان لا يمكن من ذلك بل يفعله المسلمون الا ترى ان
اليهود لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته قال عليه السلام لاصحابه ولوا
اخاكم ولم يخل بينه وبين والده اليهودي ويكره للكافر ان يدخل في قبر قريبه
من المسلمين ليدفنه لان الموضع الذي فيه الكافر ينزل فيه اللعن والسخط والمسلم
يحتاج الى نزول الرحمة في كل ساعة فينزه قبره من ذلك كذا في المحيط والله اعلم •

فصل في حمل الجنازة

واذا حملوا الميت على سريره اخذوا بقوائمه الاربع بذلك وردت السنة وفيه تكثير الجماعة و زيادة الاكرام والصيانة وقال الشافعي السنة ان يحملها رجلان يضعها السابق على اصل عنقه والثاني على صدره لان جنازة سعد بن معاذ هكذا حملت قلنا كان ذلك لازدحام الملائكة عليه ويمشون به مسرعين دون الخبب لانه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال مادون الخبب واذا بلغوا الى قبره يكره ان يجلسوا قبل ان يوضع عن اعناق الرجال لانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن منه

فصل في حمل الجنازة

قوله بذلك وردت السنة وهوما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه من السنة ان تحمل الجنازة من جوانبها الاربعة ولقوله عليه السلام من حمل الجنازة من جوانبها الاربعة غفرله مغفرة موجبة ولان عمل الناس اشتهر بهذه الصفة وهو ايسير على الحاملين المتداولين بينهم وابعد عن تشبه حمل الجنازة بحمل الاثقال وقد امرنا بذلك ولهذا كره حملها على الظهر وعلى الدابة وتأويل ماروا ه الشافعي رحمه الله انه كان لضيق الطريق اولعوز الحاملين كذا في المبسوط **قوله** وزيادة الاكرام بان يحمل جماعة على اعناقهم وهومكرم حيا وميتا **قوله** مسرعين دون الخبب الخبب ضرب من العدو دون العنق لما روي ان النبي عليه السلام سئل عن المشي بالجنازة فقال مادون الخبب فان يكن خيرا عجلتموه اليه وان يكن شرا وضعتموه عن رقابكم والمشي خلفها احب خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده المشي امامها افضل لماروي ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يمشيان امام الجنازة (و)

وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها على يسارك ايثارا للتيامن وهذا في حالة التناوب والله تعالى اعلم بالصواب ○

ولنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي خلف جنازة سعد بن معاذ وان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يمشي خلف الجنازة فقيل له ان ابا بكر وعمر كان يمشيان امامها فقال يرحمهما الله قد عرفا ان المشي خلفها افضل ولكنهما ارادا ان يتيسر الامر على الناس معناه ان الناس يتحرزون عن المشي امامها فلو اختار المشي خلفها لضاق الطريق على من يسبقها وقال ابن مسعود رضي الله عنه فضل المشي خلف الجنازة على المشي امامها كفضل المكتوبة على النافلة ولان المشي خلفها اوعظ فانه ينظر اليها ويتفكر في حالة نفسه وربما يحتاج الى التعاون في حملها وقال الامام البقالي رحمه الله المشي امام الجنازة واسع ما لم يتباعد عنها ويكره ان يتقدم الكل عليها وفي موضع لا يمشي يمينها وشمالها ويكره لمستتبعها رفع الصوت بالذكر والقراءة لانه فعل الكتابي ويذكر في نفسه والتشبه بالكفار فيما لنا منه بد مكروه كذا ذكر الامام التمرتاشي رحمة الله تعالى عليه ○

قوله وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك هذا اللفظ في الجامع الصغير بلفظ الخطاب خاطب به ابوحنيفة رحمه الله ابا يوسف قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رحمه الله يصنع هكذا قال الامام المحبوبي رحمه الله وهذا دليل تواضعه وقد حمل الجنازة من هو افضل منه بل هو افضل جميع الخلائق وهو نبينا صلى الله عليه وسلم فانه حمل جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنه لما ان حمل الجنازة عبادة فيجب ان يتبادر في العبادة والله اعلم بالصواب ○ (فصل)

فصل في الدفن

ويحفر القبر ويلحد لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت مما يلي القبلة خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه فان عنده يسل سلا لما روي انه صلى الله عليه وسلم سل سلا ولنا ان جانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه

فصل في الدفن

اصل هذه الافعال من الغسل والتكفين والدفن في بني آدم عرف بفعل الملائكة في حق آدم عليه السلام وروي عن النبي صلى الله عيه وسلم انه قال لما توفي آدم عليه السلام غسله الملائكة وكفنوه ودفنوه ثم قالوا لولده هذه سنة موتاكم●

قوله ويلحد لان الشق فعل اليهود والتشبه بهم مكروه فيما منه بد وكان بالمدينة حفاران احدهما يلحد والآخر بشق فلما قبض رسول الله عليه السلام بعثوا في طلب الحفار فقال العباس اللهم اختر لنبيك فوجد الذي يلحد ولا حجة للشافعي رح في توارث اهل المدينة لانهم انما توارثوا ذلك لضعف اراضيهم فينها ر اللحد واللحد ان يحفر في جانب القبله من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف وصفة الشق ان يحفر حفيرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت **قوله** ويدخل الميت مما يلي القبلة يعني توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع في اللحد وقال الشافعي رح يسل سلا وصفة ذلك ان توضع الجنازة في مؤخر القبر حتى يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ثم يدخل الرجل الآخر القبر فيأخذ برأس الميت ويدخله القبر اولا ويسل كذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان والخلاصة الغزالية وقال شمس الائمة الحلوائي رح صورة السل ان توضع الجنازة في مقدم القبر حتى يكون رجلا الميت بازاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الرجل (الاخر)

واضطربت الروايات في ادخال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وضع في لحده يقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا قاله صلى الله عليه وسلم حين وضع ابادجانة رضي الله عنه في القبر ويوجه الى القبلة بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحل العقدة لوقوع الامن من الانتشار ويسوى اللبن على اللحد لانه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره اللبن ويسجى قبر المرأة بثوب حتى يجعل اللبن على اللحد

الآخر القبر فيأخذ برجل الميت ويدخلهما القبر اولا ويسل كذا في المحيط وشرح الطحاوي۔

قوله واضطربت الرواية في ادخال النبي عليه السلام روى ابراهيم النخعي رح ان النبي عليه السلام ادخل قبره من قبل القبلة فان صح هذا يصح المذهب وان صح ما رووا انه عليه السلام سل كان ذلك للضرورة فانه عليه السلام مات في حجرة عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط وكان سنة دفن الانبياء عليهم السلام في الموضع الذي قبضوا فيه فلم يتمكنوا من وضع السرير من قبل القبلة للحائط فلهذا سل **قوله** يقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله اي بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك **قوله** حين وضع ابادجانة في القبر قيل الصحيح انه وضع ذا البجادين لان ابادجانة مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة ابي بكر كذا ذكر في التواريخ **قوله** ويسجى قبر المرأة التسجية التغطية يسجى قبر المرأة بثوب حتى يفرغ من اللحد لانها عورة من قرنها الى قدمها فربما يبدو بشيء من اثر عورتها الا ترى انها خصت بالنعش على جنازتها وهو شبيه المحفة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على الجنازة وقد صح ان قبر فاطمة رضي الله عنها سجي بثوب ونعش على جنازتها ولم يكن النعش في جنازة النساء حتى ماتت فاطمة فاوصت قبل موتها ان يستر جنازتها فاتخذوا لها نعشا من جريد النخل فبقي سنة هكذا في جميع النساء

ولا يسجى قبر الرجل لان مبنى حالهن على الستر ومبنى حال الرجال على الانكشاف ويكره الآجر والخشب لانهما لاحكام البناء والقبر موضع البلى ثم بالآجر اثر النار يكره تفاؤلا

قوله ولا يسجى قبر الرجل لان عليا رضي الله تعالى عنه رأى قبر رجل سجي بثوب فنحى الثوب وقال لاتشبهوه بالنساء **قوله** ويكره الآجر الى قوله ثم بالآجر اثر النار فيكره تفاؤلا قال الجزلي هذا ليس بشيء لانه يكفن في ثوب قصره القصار وان كان به اثر النار وكذا يغلى الماء بالسدر والحرض وقال مشايخ بخارا لا يكره الآجر فى بلدتنا لمساس الحاجة اليه لضعف الاراضي حتى قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله لو اتخذوا تابوتا من حديد لم اربه بأسا في هذه الديار لكن ينبغي ان يوضع مما يلي الميت اللبن كذا فى المحيط فعلى هذا ائمة خوارزم قالوا لابأس به ايضا في ديارنا لانها ارض رخوة نزة لايستمسك اللحد غالبا وفي شرح الجامع الصغير للكسائي وان تعذر اللحد لا بأس بالتابوت للميت لكن السنة ان يفرش فيه التراب وان يجعل عن يمين الميت وعن يساره لبنا او صي به وان اهيل التراب عليه لاباس بالحجر والآجر وكذا على القبران احتيج الى الكتابة وفى الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله عليه ولا باس بكتابة شيء او بوضع الاحجار على القبر ليكون علامة وفى الايضاح والتحفة وكره ابوحنيفة رحمة الله عليه البناء على القبر وان لم يعلم بعلامة وكره ابويوسف رحمة الله عليه ان يكتب عليه كتابا لما روي جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجصصوا القبر ولا تبنوا عليه ولا تقعدوا عليه ولا تكتبوا عليه

ولا باس بالقصب وفى الجامع الصغير ويستحب اللبن والقصب لانه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره طن من قصب ثم يهال التراب ويسنم القبر ولا يسطح اي لا يربع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تربيع القبور ومن شاهد قبره عيه السلام اخبرانه مسنم والله تعالى اعلم بالصواب •

قوله ولا باس بالقصب وحكي عن شمس الائمة الحلوائي رحمة الله تعالى عليه انه قال هذا في قصب لم يعمل واما القصب المعمول بالفارسية .بورياى بافته ازنى فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لايكره لانه قصب كله وقال بعضهم يكره لانه لم يرد السنة بالمعمول واما الحصيرا لمتخذ من البردي فالقاؤه فى القبر مكروه لانه لم ترد به السنة وكثيرمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم اوصوا بان يرمسوابه فى التراب رمسا اي يدفنوا من غيرشق ولا لحد وقالوا ليس جنبنا الا يسيرباولى من الايمن فى التراب وكانوا يرمسون فى التراب رمسا ويهال عليهم التراب الا ان الوجه يوقى من التراب بلبنتين اوثلث كذا فى المحيط **قوله** ويسنم القبر ولا يسطح وقال الشافعي رحمه الله يسطح لما روي انه لما توفي ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره مسطحا واحتج علماؤنا رحمهم الله بحديث سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم ان جبرئيل عليه السلام صلى بالملائكة على آدم وجعل قبره مسنما وعن ابراهيم النخعي انه قال اخبرني من رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انها مسنمة عليها فلق مدر بيض ولان تربيع القبر تشبه بصنع اهل الكتاب والتشبه بصنعهم فيما لنا بد منه مكروه وتاويل حديث ابراهيم رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام سطح قبره اولا ثم سنم كذا فى المبسوط والمحيط والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون او وجد في المعركة وبه اثر او قتله المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل لانه في معنى شهداء احد وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم زملوهم بكلومهم و دمائهم ولا تغسلوهم فكل من قتل بالحديد ظلما وهو طاهر بالغ و لم يجب به عوض مالي فهو في معناهم فيلحق بهم والمراد بالاثر الجراحة لانها دلالة القتل وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها والشافعي يخالفنا في الصلوة ويقول السيف محاء للذنوب فاغنى عن الشفاعة ونحن نقول الصلوة على الميت لاظهار كرامته والشهيد اولى بها والطاهر عن الذنوب لا يستغني عن الدعاء كالنبي والصبي ومن قتله اهل الحرب او اهل البغي او قطاع الطريق فباي شيء قتلوه لم يغسل

باب الشهيد

قال شيخ الاسلام رحمه الله اختلف الناس لماذا سمي الشهيد شهيدا قال بعضهم لان الملائكة يشهدون موته فكان مشهودا فعيل بمعنى مفعول كالقتيل وقال بعضهم لانه مشهود له بالجنة بالنص وقيل سمي به لانه حي حاضر عند الله تعالى قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم •

قوله ولم يجب بقتله دية لا يرد عليه الاب اذا قتل ابنه عمدا بآلة جارحة لانه لم يجب بهذا القتل دية وانما وجب القصاص لكن سقط لحرمة الابوة ووجبت الدية فيكون شهيدا **قوله** وهو طاهر بالغ كان ينبغي ان يشترط العقل ايضا كما اشترط البلوغ والطهارة اذ الثلثة شرط عند ابي حنيفة رح **قوله** والشافعي رح يخالفنا في الصلوة اختلف العلماء في حكم الشهيد على ثلثة اقوال قال علماؤنا رح انه لا يغسل ويصلي عليه وقال الحسن البصري رح يغسل لان الغسل سنة الموتى من بني آدم ولان الغسل شرع كرامة والشهيد (احق)

لان شهداء احد ما كان كلهم قتيل السيف والسلاح واذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة وقالا لايغسل

احق بالكرامات وانما لم يغسل شهداء احد لان الجراحات فشت في الصحابة في ذلك اليوم وكان يشق عليهم حمل الماء من المدينة وغسلهم فعذرهم رسول الله لذلك وهذا التأويل باطل فانه لم يأمر بالتيمم ولو كان ترك الغسل للتعذر لامرهم بالتيمم كما لو تعذر غسل الميت في زماننا لعدم الماء ولانه لم يعذرهم في ترك الدفن وكانت المشقة في حفر القبور للدفن اظهر منه في الغسل وكما لم يغسل شهداء احد لم يغسل شهداء بدر وهذه الضرورة لم يكن يومئذ وكذلك لم يغسل شهداء الخندق وحنين فظهران الشهيد لايغسل وقال الشافعي رحمه الله لا يصلى عليه لحديث جابران النبي صلى الله عليه وسلم ما صلى على احد من شهداء احد قلنا روى عبدالله بن ثعلبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الجنازة على شهداء احد حتى روي انه صلى على حمزة رضي الله عنه سبعين صلوة وحديث جابر ليس بقوي وقيل انه كان يومئذ مشغولا قتل ابوه واخوه وخاله فرجع الى المدينة ليدبر كيف يحملهم الى المدينة فلم يكن حاضرا حين صلى رسول الله عليه السلام عليهم فلهذا روي ما روي ومن شاهد النبي عليه السلام فقد روى انه صلى عليهم ثم سمع جابر منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ان يدفن القتلى في مصارعهم فرجع فدفنهم فيها۔

قوله لان شهداء احد ما كان كلهم قتيل السيف والسلاح كان فيهم من دمغ رأسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصاء وقد عمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر بترك الغسل واهل البغي كاهل الحرب لان المحاربة معهم مأمور بها قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ الى امرالله فهوفي هذه المحاربة باذل نفسه لابتغاء

لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والثاني لم يجب للشهادة ولابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان الشهادة عرفت مانعة غير رافعة فلا ترفع الجنابة

مرضات الله تعالى كالمقتول في محاربة الكفار وكذا قطاع الطريق لانه تعالى وصفهم بكونهم محاربين الله ورسوله ٭

قوله لان ماوجب بالجنابة سقط بالموت وذلك لان السبب الموجب لوجوب الوضوء والغسل فى الحدث والجنابة هوالصلوة والحدث والجنابة شرط الوجوب وقدسقطت عنه الصلوة بالموت فيسقط وجوب الغسل ايضالمقوط الموجب وهو الصلوة **قوله** والثاني لم يجب للشهادة كالمحدث اذا استشهد والفقه فيه ان الاستشهاداقيم مقام الغسل كالذكاة فى الشاة وذلك لان الميت انما تنجس باعتبار احتباس الدماء السيالة فيه لا بنفس الموت بدليل ان مالادم له من الحيوانات لا يتنجس بالموت والاستشهاد مانع من الاحتباس فلا تغسل فان قيل ان هذا باطل طرداوعكسا اما طردافلان المرتث يغسل وان لم يكن فيه احتباس الدماء واما عكسا فلان المقتول بالصخوروالخشب فى الحرب لا يغسل وان لم يوجدالادماء قلنا الاستشهادانما عرف مانعا من نجاسة تتمكن بالموت شرعا بخلاف القياس اذ القياس يقتضى التنجس وان وجدا لدماءلما ان الادماء نجسة فلا يطهر محلها الا بالغسل والنص ورد في حق من لم يرتث فلا يقاس عليه كما قلنا ان الذكاة شرعت مانعة من التنجس لما فيهامن الانهار لكنها لما كانت خلاف القياس من الوجه الذي قلنالم تثبت طهارة اللحم بذكاةالمجوسي وبذكاة من ترك التسمية عامدا واما الثاني فلان الرمي بالصخور والخشب اقيم مقام الادماء تيسيرا على الناس لاعوازا لاطلاع على ذلك **قوله** فلاترفع الجنابة الاترى انه لوكان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة ولايغسل الدم عنه وقوله بانه شهيد فلا يغسل قلنا من حيث انه شهيد لايغسل وانمايغسل من حيث انه جنب واما قوله الغسل لاجل الصلوة قلنا الغسل جاز ان يكون للصلوة ولدخول المسجد (و)

وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنبا غسلته الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وعلى هذا الخلاف الصبي لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وله ان السيف كفى عن الغسل في حق شهداء احد بوصف كونه طهرة ولا ذنب على الصبي

ولقراءة القرآن ومس المصحف فجاز ان يبقى مشروعا لادخال القبر والعرض على الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام والاسرار ولما كانت الجنابة مانعة من دخول المسجد وادخاله وهو مغمى عليه فلان يمنع ادخاله في القبر للعرض على الله تعالى اولى۔

قوله وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنبا فغسلته الملائكة ولو لم يكن واجبا لما غسلته الملائكة اذ غسلهم للتعليم كما في قصة آدم عليه السلام فان قيل الواجب غسل الآدميين لا غسل الملائكة قلنا الواجب هو الغسل واما الغاسل فيجوز من كان ولما ثبت وجوب غسل الجنب وجب علينا لانا مخاطبون بحقوق الآدميين دون الملائكة وانما امروا في البعض لاظهار الفضيلة **قوله** وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وذكر في المبسوط والمحيط وان قتلتا والحيض والنفاس قائم فعندهما لا تغسلان بلا اشكال وعن ابي حنيفة رحمه الله في اصح الروايتين عنه ان يغسلا لان الانقطاع حصل بالموت والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع ووجه الاخرى ان الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله ان الحائض لو رأت يوما او يومين ثم قتلت لم يغسل **قوله** لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوط الغسل عن الشهيد لابقاء اثر مظلوميته في القتل فكان اكرامًا له والمظلومية في حق الصبي اشد فكان اولى بهذه الكرامة توضيحه ان حال الصبيان والمجانين في الطهارة فوق حال البالغين فاذا لم يغسل البالغ اذا استشهد لانه يطهر بالسيف فالصبي والمجنون اولى

قيل

فلم يكن في معناهم ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه لما روينا وينزع عنه الفرو والحشو والقلنسوة والسلاح والخف لانها ليست من جنس الكفن ويزيدون وينقصون ما شاؤا اتماما للكفن ومن ارتث غسل وهو من صار خلقا في حكم الشهادة لنيل مرافق الحيوة لان بذلك يخف اثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء احد والارتثاث ان يأكل او يشرب او ينام او يداوي او ينقل من المعركة لانه نال بعض مرافق الحيوة وشهداء احد ماتوا عطاشا والكاس تدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة الا اذا حمل من مصرعه كيلا تطاؤه الخيول لانه مانال شيئا من الراحة ولو آواه فسطاط او خيمة كان مرتثا لما بينا ولو بقي حيا حتى مضى وقت صلوة وهو يعقل فهو مرتث لان تلك الصلوة صارت دينا في ذمته وهو من احكام الاحياء قال وهذا مروي عن ابي يوسف رح

قوله فلم يكن في معناهم لان منع الشهادة نجاسة الموت في البالغ لمعنيين لاراقة الدماء السيالة فان لها اثرا في التطهير كما في الزكوة ولتكفير الذنوب فان السيف محاء للذنوب ومحو الذنوب تطهير وفي الصبي لم يوجد هذا وان وجد الاول فلا يكون النص الوارد في البالغ واردا في الصبي **قوله** لما روينا وهو قوله عليه السلام زملوهم بكلومهم ودمائهم **قوله** وينزع عنه الفرو الى آخره وقال الشافعي لا ينزع شيء منه واحتج بحديث التزميل واحتج علمائنا رحمهم الله بما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ينزع منه العمامة والخفان والقلنسوة وعن زيد بن صوحان ادفنوني في ثيابي ولا تنزعوا عني الا الحشو ولان هذا عادة اهل الجاهلية انهم كانوا يدفنون ابطالهم بما عليهم من الاسلحة وقد نهينا عن التشبه بهم والمراد من ثيابه في الحديث ثيابه التي تصلح للتكفين ولا يكره التكفين به في غير الشهيد **قوله** ويزيدون ما شاؤا اي اذا كان ناقصا عن العدد المسنون وينقصون اذا كان زائدا عليه **قوله** وشهداء احد ماتوا عطاشا روي انهم طلبوا ماء وكان الساقي يطوف عليهم وكان اذا عرض الماء على انسان اشار الى صاحبه حتى ماتوا عطاشا

(قوله)

ولو اوصى بشيء من امور الآخرة كان ارتثاثا عند ابي يوسف رحمة الله عليه لانه ارتفاق وعند محمد رحمة الله عليه لا يكون لانه من احكام الاموات ومن وجد قتيلا فى المصر غسل لان الواجب فيه القسامة والدية فخف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل لا يتخلص عنها ظاهرا اما فى الدنيا واما فى العقبى فعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ما لا يلبث كالسيف ويعرف فى الجنايات ان شاء الله تعالى

قوله ولو اوصى بشيء من امور الآخرة اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال الاختلاف فيما اذا اوصى بشيء من امور الآخرة فاما اذا اوصى بشيء من امور الدنيا يغسل بالاتفاق وقيل اذا اوصى بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا وقيل لا خلاف فما قال ابو يوسف رح محمول على ما اذا اوصى بامور الدنيا وعند ذلك يغسل اجماعا وما قال محمد رح على ما اذا اوصى بامور الآخرة وعند ذلك لا يغسل اجماعا **قوله** الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما اي وعرف قاتله عينا واما اذا علم انه قتل بحديدة ولكن لم يعلم قاتله يغسل لما ان الواجب هناك الدية والقسامة على اهل المحلة كذا في المحيط هذا اذا وجد فى المصر اما اذا وجد في مفازة ليس بقربها عمران لا يجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل اذا وجد به اثر القتل **قوله** وهو عقوبة اي القصاص عقوبة وليس بعوض حتى يخف اثر الظلم به كما في الدية ولئن كان عوضا لكن نفعه يعود الى الورثة لا اليه لان المقصود من القصاص ليس الا التشفي ودرك الثار وهذا انما يتحقق في حق الاحياء فلم ينتفع الميت به فلم يخف اثر الظلم به بخلاف الدية لان نفعها يعود الى الميت حتى تقضى ديونه وتنفذ وصاياه كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان قيل الذي وجب القصاص بقتله ليس في معنى شهداء احد اذ لم يجب بقتلهم شيء قلنا فائدة القصاص ترجع الى ولي القتل وسائر الناس دون المقتول فلم يحصل له بالقتل شيء كما لم يحصل لشهداء احد بخلاف الدية على ما ذكرنا كذا فى المحيط

ومن قتل في حد اوقصاص غسل وصلي عليه لانه باذل نفسه لايفاء حق مستحق عليه وشهداء احد بذلوا انفسهم لابتغاء مرضات الله تعالى فلا يلحق بهم ومن قتل من البغاة اوقطاع الطريق لم يصل عليه لان عليا رضي الله عنه لم يصل على البغاة •

قوله ومن قتل في حد اوقصاص غسل لما روي ان ماعزا لما رجم جاء عمه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتل ماعز كما يقتل الكلاب فماذا تأمرني ان اصنع به فقال لاتقل هذا فقد تاب توبة لوقسمت توبة على اهل الارض لوسعتهم اذهب واغسله وكفنه وصل عليه كذا في المبسوط **قوله** ومن قتل من البغاة اوقطاع الطريق لم يصل عليه وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يصلى عليه لانه مؤمن قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الاانه مقتول بحق كالمقتول في رجم اوقصاص ولنا حديث علي رضي الله عنه انه لم يغسل اهل الخوارج يوم النهروان ولم يصل عليهم قيل اهم كفار فقال لا ولكنهم اخواننا بغوا علينا اشار الى انه انما ترك الغسل والصلوة عليهم عقوبة لهم وزجرا لغيرهم وهونظير المصلوب يترك على خشبة عقوبة وزجرا لغيره ومن قتل نفسه خطأ بان تناول رجلا من العدو ليضربه فاخطأ واصاب نفسه ومات فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه وهذا بلاخلاف واما من تعمد قتل نفسه بحديدة هل يصلى عليه اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يصلى عليه وكان شمس الائمة الحلوائي رحمه الله يقول الاصح عندي ان يصلى عليه وتقبل توبته ان كان تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وكان القاضي الامام علي السغدي رحمه الله يقول الاصح عندي انه لا يصلى عليه لا لانه لا توبة له لكنه باغ على نفسه والباغي لا يصلى عليه كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضي خان في اوائل باب غسل الميت المسلم اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى •

باب الصلوة فی الكعبة

الصلوة فی الكعبة جائزة فرضها ونفلها خلافا للشافعي رحمه الله فيهما ولمالك رحمه الله فی الفرض لانه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولانها صلوة استجمعت شرائطها لوجود استقبال القبلة لان استيعابها ليس بشرط فان صلى الامام بجماعة فيها فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز لانه متوجه الى القبلة ولا يعتقد امامه على الخطأ

باب الصلوة فی الكعبة

قوله خلافا للشافعي رحمه الله قال العلامة صاحب النهاية ولم يورد احد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب كالمبسوطين والاسرار والايضاح والمحيط وشروح الجامع الصغير وذكر في الوجيز الغزالي فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل اي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وان كان مفتوحا والعتبة مرتفعة قدر موخرة الرحل جاز ولو انهدمت الكعبة والعياذ بالله صح صلوته خارج العرصة متوجها اليها كمن صلى على ابي قبيس والكعبة تحته وان صلى فيها لم يجز الا ان يكون بين يديه شجرة او بقية حائط والواقف على السطح كالواقف في العرصة فلو وضع شيئا بين يديه لا يكفيه ولو غرز خشبة فوجهان وفي الخلاصة الغزالية وتجوز الصلوة في الكعبة الى بعض بنائها كان فيها قولين عن الشافعي رحمه الله وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله وقال مالك والشافعي رحمهما الله في قول لا يجوز فيها اداء المكتوبة وقيل لا يجوز فيها الفرض والنفل لما روي انه عليه السلام لما دخل البيت دعا في نواحيها كلها ولم يصل حتى خرج فصلى عند الباب ركعتين ولنا ما روي عن بلال وصفوان ايضا انه عليه السلام صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المقدمين

بخلاف مسئلة التحري ومن جعل منهم ظهره الى وجه الامام لم تجز صلوته لتقدمه على امامه واذا صلى الامام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانب ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلوته خلافا للشافعي لان الكعبة هي العرصة والهواء الى عنان السماء عندنا دون البناء لانه ينقل الا ترى انه لو صلى على جبل ابي قبيس جاز ولا بناء بين يديه الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم بالصواب •

قوله بخلاف مسئلة التحري اي اذا وقع تحري المقتدي على جهة ووقع تحري الامام على جهة اخرى لا تجوز صلوته خلفه لانه اعتقد امامه على الخطأ اما في الكعبة لا يعتقد امامه على الخطأ وان كان ظهره الى ظهر الامام ولو كان وجهه الى وجه الامام جاز ويكره وفي الايضاح وينبغي لمن يواجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام سترة احترازا عن التشبه بعابد الصورة واما اذا كان على يمين الامام او يساره فهو ايضا جائز **قوله** وقد ورد النهي عنه ذكر في آخر باب الحدث من المبسوط روي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن الصلوة في سبعة مواطن المجزرة والمزبلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله تعالى والله اعلم بالصواب •

(كتاب)

كتاب الزكوة

الزكوة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم اذا ملك نصابا

كتاب الزكوة

تركيبها يدل على النماء يقال زكى الزرع اذا نما سميت بها لانها سبب نماء المال بالخلف فى الدنيا والثواب فى العقبى قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه او على الطهارة قال الله تعالى وحنانا من لدنا وزكوة اي طهارة وفيها معنى التطهير قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وسميت صدقة لدلالتها على صدق العبد فى العبودية وفى الشرع عبارة عن ايتاء جزء من النصاب الحولي الى الفقير لانها توصف بالوجوب وهو من صفات الافعال وقيل هو اسم للقدر الذي يخرج الى الفقير لان ايتاء الايتاء محال وسببها المال لانها تضاف اليه ويتكرر بتكرره وشرط وجوبها مايذكره

قوله الزكوة واجبة اراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** اذا ملك نصابا لابد من ملك النصاب لان المال انما صار سببا بغنى المالك وقال عليه السلام لمعاذ ثم اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرائهم والغنى انما يكون بكثرة المال وليس للكثرة حد تعرف به واحوال الناس فيه مختلفة وتقدر الشرع بالنصاب

ملكا تاما وحال عليه الحول اما الوجوب فلقوله تعالى وآتوا الزكوة ولقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكوة اموالكم وعليه اجماع الامة والمراد بالواجب الفرض لانه لاشبهة فيه واشتراط الحرية لان كمال الملك بها والعقل والبلوغ لما نذكره والاسلام لان الزكوة عبادة ولا تتحقق العبادة من الكافر ولابد من ملك مقدار النصاب لانه صلى الله عليه وسلم قدر السبب به ولابد من الحول لانه لابد من مدة يتحقق فيها النماء وقدرها الشرع بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول ولانه المتمكن به من الاستنماء لاشتماله على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فادير الحكم عليه ثم قيل هي واجبة على الفور لانه مقتضى مطلق الامر وقيل على التراخي لان جميع العمر وقت الاداء ولهذا لاتضمن بهلاك النصاب بعد التفريط

قوله ملكا تاما احترز به عن ملك المديون وعن صداق المرأة على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان ابلا سائمة باعيانها غير مقبوض لها اما نقصان ملك المديون فان صاحب الدين يستحقه عليه ويأخذه من غير قضاء ولا رضى وذلك آية عدم الملك كما في الوديعة والمغصوب فلان يكون دليل نقصان الملك اولى ولا يلزم على هذا الموهوب له حيث تجب عليه الزكوة وان كان للواهب الرجوع في هبته وهو لم يمنع تمام الملك للموهوب له لانا نقول انه لا يتملكها عليه الا بقضاء او رضى واما الصداق قبل القبض فان بالعقد يحصل اصل الملك وتمام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته نصاب الزكوة يبتني على تمام المقصود لا على حصول اصل المقصود كذا في المبسوط وشرح القدوري ومن جملته المبيع قبل القبض فانه ملك للمشتري وليس بتمام لان الملك عبارة عن المطلق الحاجزاي يطلق تصرف المالك كيف شاء ويمنع غيره عن التصرف فيه ومالم يكن بهذا التفسير كان ناقصا والمبيع ليس بهذه الصفة لانه لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ثم قيل هي واجبة على الفور وهو قول الكرخي رحمه الله فانه قال يأثم بتأخير الزكوة بعد التمكن (و)

وليس على الصبي والمجنون زكوة خلافاللشافعي رحمة الله تعالى عليه فانه يقول هي غرامة مالية فتعتبر بسائر المؤن كنفقة الزوجات وصار كالعشر والخراج ولنا انها عبادة فلا تتأدى الا بالاختيار تحقيقا لمعنى الابتلاء ولا اختيار لهما لعدم العقل

وهكذا ذكر الحاكم الشهيد وعن محمد رحمه الله من اخر الزكوة بغير عذر لاتقبل شهادته فرق محمد رحمه الله بين الحج والزكوة فقال لا يأثم بتأخير الحج ويأثم بتأخير الزكوة لان في الزكوة حق الفقراء فيأثم بتأخير حقهم اما الحج فخالص حق الله تعالى وروى هشام عن ابي يوسف رحمه الله انه لايأثم بتأخير الزكوة ويأثم بتأخير الحج لان الزكوة غيرموقتة اما الحج فريضة يتعلق اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لايدرك الوقت في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله ‌•

قوله وليس على الصبي والمجنون زكوة خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول هي غرامة مالية الغرامة ان يلزم الانسان ماليس عليه كذا في المغرب واراد بالغرامة هنا المؤنة اي مؤنة مالية لان سببها المال ويؤدى بالمال وملكه بالمال كامل فيعتبر بالنفقة فهي صلة للمتصلين به قرابة وزوجية والزكوة صلة للمتصلين به ملة وصارت كالعشر والخراج ولنا انها عبادة فلاتتأدى الا بالاختيار تحقيقا لمعنى الابتلاء فان قيل هذا التعليل يعارض النص وهو قوله عليه السلام ابتغوا في اموال اليتامى خيرا كيلاتأ كلها الصدقة قلنا اريد بها النفقة فقد ورد في الحديث نفقة الرجل على نفسه صدقة الا ترى انه اضاف الاكل الى كل المال والنفقة يستأصل المال لاالزكوة ولان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في زكوة الصبي ولم يرجعوا الى هذا الحديث وهم الاصول في نقل الشريعة فدل اعراضهم على انه مأول اومنسوخ قال علي وابن عباس رضي الله عنهما لا تجب الزكوة على الصبي حتى تجب الصلوة عليه وقال ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما تجب الزكوة في مال الصبي والمجنون ويؤديها الولي وكان ابن مسعود

بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض وكذلك الغالب في العشرمعنى المؤنة ومعنى العبادة تابع ولوافاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهرفى الصوم وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبراكثرالحول ولا فرق بين الاصلي والعارضي وعن ابي حنيفة رح انه اذابلغ مجنونايعتبرالحول من وقت الافاقة بمنزلة الصبي اذا بلغ وليس على المكاتب زكوة لانه ليس بمالك من كل وجه لوجود المنافي وهوالرق ولهذا لم يكن من اهل ان يعتق عبده ومن كان عليه دين يحيط بماله فلازكوة عليه وقال الشافعي يجب لتحقق السبب وهوملك النصاب نام ولنا انه مشغول بحاجته الاصيلة فاعتبر معدوما كالماء المستحق بالعطش وثياب البذلة والمهنة وان كان ماله اكثر من دينه زكى الفاضل اذابلغ نصابا لفراغه عن الحاجة والمراد به دين له مطالب من جهة العباد رضي الله عنه يقول يحصي الوصي اعوام اليتيم فاذا بلغ اخبره وهواشارة الى انه تجب عليه الزكوة وليس للولي ولاية الاداء وهوقول ابن ابي ليلى رحمة الله عليه حتى قال اذا اداها الولي من ماله ضمن ٭

قوله بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض المؤنة عبارة عما هوسبب بقاء الشئ كالنفقة ثم العشر والخراج سبب بقاء الاراضي في ايدي الملاك لما ان مصرف العشر هو الفقراء ومصرف الخراج المقاتلة والمقاتلة يذبون قاصدي اهل الاسلام والفقراء يدعون بنصرة اهل الاسلام على الكفار قال عليه السلام انما تنصرون بضعفائكم فيبقى الاراضي في ايدي اربابها من اهل الاسلام وهذا فى الاموال التي يندرهلاكها كالاراضي بخلاف النصاب **قوله** ولوافاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهرفى الصوم حتى لوافاق يوما من اول الحول اوآخره تجب الزكوة كما لوافاق يومامن اول رمضان اوآخره يجب صوم كل الشهر **قوله** بمنزلة الصبي لان التكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الافاقة كبلوغ الصبي **قوله** والمراد دين له مطالب من جهة العباد كالقرض وثمن المبيع وضمان المتلف وارش (الجراحة)

حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكوة مانع حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لزفر فيهما ولابي يوسف رح في الثاني على ماروي عنه لان له مطالبا وهو الامام في السوائم ونائبه في اموال التجارة فان الملاك نوابه وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكوة لانها مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية ايضا

الجراحة مهر المرأة كان الدين من النقود او من المكيل او الموزون او الثياب او الحيوان وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او مؤجل وذكر الامام البزدوي رحمه الله في جامعه عن البعض دين المهر لا يمنع اذا لم يكن الزوج على عزم الاداء لانه لا يعده دينا وفي طريقة الشهيد الدين المؤجل هل يمنع لا رواية فيه ان قلنا لا فله وجه وان قلنا نعم فله وجه كذا ذكره الامام التمرتاشي رحمه الله ٭

قوله حتى لا يمنع دين النذر والكفارة وكذلك دين صدقة الفطر ووجوب الحج وهدي المتعة والاضحية لا يمنع لانه لا مطالب لها بخلاف الخراج وضمان العشر الذي اتلفه ونفقة فرضت عليه لان لها مطالبا كذا ذكره الامام التمرتاشي رحمه الله **قوله** خلافا لزفر رح فيهما اي في دين الزكوة حال بقاء النصاب ودين الزكوة بعد استهلاك النصاب لا يمنعان وجوب الزكوة عنده لانه لا مطالب لهما من جهة العباد فصار كدين النذر والكفارة وقيل لابي يوسف رحمه الله ما حجتك على زفر رحمه الله فقال ما حجتي على رجل يوجب في مائتي درهم اربع مائة درهم اراد به اذا كانت له مائتا درهم فحال عليه ثمانون حولا على مذهب زفر رحمه الله يلزمه في كل حول خمسة وذلك اربعمائة **قوله** ولابي يوسف رح في الثاني والفرق بين دين الزكوة حال بقاء النصاب ودين الزكوة بعد الاستهلاك ان الاول مطالب في الجملة كما اذا مر على العاشر ولا كذلك الثاني

وعلى هذا كتب العلم لاهلها وآلات المحترفين لما قلنا ومن له على آخر دين فجحده سنين ثم قامت به بينة لم يزكه لما مضى معناه صارت له بينة بان اقر عند الناس

قوله وعلى هذا كتب العلم لاهلها قيد الاهل ههنا غير مفيد لما انه ان لم يكن من اهلها وهي ليست للتجارة لا تجب فيها الزكوة ايضا وان كثرت لعدم النماء وانما يفيد ذكر الاهل في حق مصرف الزكوة فانه اذا كانت له كتب العلم تساوي مائتي درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الزكوة اليه واما اذا كان لايحتاج اليها وهي تساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه وكذلك آلات المحترفين هذا في الالات التي ينتفع بعينها ولا يبقى اثرها في المعمول واما اذا كان يبقى اثرها في المعمول كما لو اشترى الصباغ عصفرا اوزعفرانا ليصبغ ثياب الناس باجر وحال عليها الحول كان عليه الزكوة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر مقابل بالعين وكذا كل من ابتاع عينا ليعمل به ويبقى اثره في المعمول كالعفص والدهن لدبغ الجلد فحال عليه الحول كان عليه الزكوة وان لم يبق لذلك العين اثر في المعمول كالصابون والحرض لا زكوة فيه لانه لايبقى فيه بعد العمل فكان الاجر مقابلا بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة كذا في فتاوى قاضي خان رحمة الله تعالى عليه **قوله** معناه صارت له بينة وانما قيد بهذا احترازا عن مسئلة تأتي بعد هذا وهي قوله وكذا لو كان على جاحد وعليه بينة وذكر في مبسوط فخر الاسلام رح ولو كانت له بينة عادلة تجب الزكوة فيما مضى لانه لايعد تاويا لما ان حجة البينة فوق حجة الاقرار وهذا رواية هشام عن محمد رحمه الله وفي رواية اخرى عنه قال لايلزم الزكوة لما مضى وان كان يعلم ان له بينة اذ ليس كل شاهد بعدل ولا كل قاض بعدل وفي المجاياة بين يدي القاضي للخصومة ذل والبينة بدون القضاء لايكون موجبة شيئا بخلاف الاقرار لانه يوجب الحق بنفسه (و)

وهي مسئلة مال لضمار وفيه خلاف زفر والشافعي رح ومن جملته المال المفقود والآبق والضال والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة والمال الساقط في البحر والمدفون في المفازة اذا نسي مكانه والذي اخذه السلطان مصادرة ووجوب صدقة الفطر بسبب الآبق والضال والمغصوب على هذا الخلاف لهما ان السبب قدتحقق وفوات اليد غير مخل بالوجوب كمال ابن السبيل ولنا قول علي رضي الله عنه لا زكوة في مال الضمار ولان السبب هو المال النامي ولا نماء الا بالقدرة على التصرف ولاقدرة عليه وابن السبيل يقدر بنائبه والمدفون في البيت نصاب لتيسر الوصول اليه

وبخلاف ما اذا كان الدين معلوما للقاضي لان صاحب الدين هناك لايحتاج الى الخصومة لان القاضي يلزمه المال بعلمه •

قوله وهي مسئلة مال الضمار المال الضمار الغائب الذي لا يرجى فاذا رجي فليس بضمار وعن ابي عبيدة اصله من الاضمار وهو التغييب والاخفاء ومنه اضمر في قلبه شيئا واشتقاقه من البعير الضامر بعيد ونظيره في الصفات ناقة كناز اي سمينة ولكاك اي ضخمة وفي الفوائد الظهيرية وبعضهم قالوا الضمار ما يكون عينه قائما ولكن لايكون منتفعا به مشتق من قولهم بعير ضامر وهو الذي يكون فيه اصل الحيوة ولكن لاينتفع به لرزاحته وشدة هزاله وقال الامام التمرتاشي لا زكوة في مال الضمار اي غير منتفع به بخلاف الدين المؤجل فانه آخر الانتفاع وصار في معنى مال غائب **قوله** والمدفون في المفازة وكذلك الوديعة اذانسي المودع والمودع من الاجانب لا من معارفه وان كانت من معارفه فتذكر بعد سنين كان عليه زكوة مامضى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولانماء الا بالقدرة على التصرف وفي الفوائد الظهيرية والمعنى في المسئلة انه لازكوة فلا زكوة اي لانماء فلازكوة بخلاف مال ابن السبيل

فك

وفي المدفون في ارض اوكرم اختلاف المشايخ ولوكان الدين على مقرملي اومعسر تجب الزكوة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل وكذا لوكان على جاحد وعليه بينة او علم به القاضي لما قلنا ولوكان على مقرمفلس فهو نصاب عندابي حنيفة رحمه الله لان تفليس القاضي لا يصح عنده وعند محمد رح لا تجب لتحقق الافلاس عنده بالتفليس وابو يوسف مع محمد في تحقيق الافلاس ومع ابي حنيفة رح في حكم الزكوة رعاية لجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنه الزكوة لاتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكوة لان النية لم تتصل بالعمل اذ هو لم يتجر فلم تعتبر ولهذا يصير المسافر مقيما بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية الا بالسفر وان اشترى شيئا ونواه للتجارة كان للتجارة لاتصال النية بالعمل بخلاف ما اذا اورث ونوى التجارة لانه لا عمل منه ولوملكه بالهبة او بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح عن القود ونواه للتجارة

لانه منتفع به في حقه بدليل تمكنه من بيعه وجواز بيعه دليل قدرته على التسليم * **قوله** وفي المدفون في ارض اوكرم اختلاف المشايخ رحمهم الله قيل تجب الزكوة لان حفرجميع الارض المملوكة ممكن فلم يتعذر الوصول اليه فصارت كالدار وقيل لا تجب الزكوة لان حفرجميعه متعسر او لحرج مدفوع بخلاف البيت والدار **قوله** لامكان الوصول ابتداء اي في المقرالملي او بواسطة التحصيل اي في حق المعسر وقال الامام التمرتاشي رحمة الله عليه ولم يذكر وجوب الاضحية قيل وينبغي ان لا يلزمه بخلاف الزكوة لان الملك ههنا يكفي لوجوبها مع وجود التمكن من الوصول اليه كابن السبيل وفي الاضحية لا يكفي بدليل ابن السبيل فانها لا تجب عليه **قوله** ولوكان الدين على مقرمفلس بالتشديد ويدل عليه تعليله بتفليس القاضي **قوله** وان اشترى شيئا (و)

كان للتجارة عند ابي يوسف رحمه الله لاقترانها بالعمل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير للتجارة لانها لم تقارن عمل التجارة وقيل الاختلاف على عكسه ولا يجوز اداء الزكوة الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار الواجب لان الزكوة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفي بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية في الصوم

ونواه للتجارة هذا في الشيء الذي تصح فيه نية التجارة واما اذا اشترى شيئا لم تصح فيه نية التجارة لا يصير للتجارة بان اشترى ارضا عشرية او خراجية بنية التجارة فانه لا تجب فيه زكوة التجارة لان نية التجارة لا تصح فيها لانها لو صحت يلزم فيها اجتماع الحقين بسبب واحد وهو الارض وهذا لا يجوز واذا لم تصح بقيت الارض على ما كانت وكذا لو اشترى بذرا للتجارة و زرعه في ارض عشرية استاجرها كان فيه العشر لا غير كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفتاوى قاضي خان رحمة الله تعالى عليهما ٭

قوله كان للتجارة عند ابي يوسف رح لاقترانها بالعمل وهو القبول وان لم يقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه فصح قران النية به كالشراء فان قيل نية التجارة بلا تجارة محال قلنا الدليل يقتضي اعتبار النيات وان لم يقارن الاعمال قال ع م نية المؤمن خير من عمله الا انها لم تعتبر لخفائها فاذا قارنت الاعمال زال الاستار فوجب الاعتبار **قوله** او مقارنة لعزل مقدار الواجب لما ان العزل فعل فيكتفى باقتران النية به تيسيرا واما اذا نوى ان يودي الزكوة فجعل يتصدق الى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجب لما ان النية يعتبر اقترانها بالفعل ولم يوجد كذا في الايضاح

ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكوة سقط فرضها عنه استحسانا لان الواجب جزء منه فكان متعينا فيه فلاحاجة الى التعيين ولو ادى بعض النصاب سقط زكوة المودى عند محمد رحمة الله عليه لان الواجب شائع في الكل وعند ابي يوسف رحمة الله عليه لا يسقط لان البعض غير متعين لكون الباقي محلا للواجب بخلاف الاول والله اعلم بالصواب *

قوله ومن تصدق بجميع ماله لا ينوى الزكوة سقط فرضها عنه استحسانا فان قيل نية الزكوة شرط ولم توجد قلنا الواجب نية اصل العبادة لتمتاز من العادة وقد وجدت اذ الكلام فيما اذا تصدق على الفقير والصدقة ما يراد بها رضاء الله تعالى ونية الفرض انما تشترط لتحصيل التعيين وذا عند عدم التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيين وصار كما اذا نوى الصوم مطلقا في يوم رمضان فانه يقع عن الفرض وان لم يتعين لتعينه **قوله** لان البعض غير متعين بيان هذا انه لا تسقط زكوة المؤدى كما لا تسقط زكوة الباقي لوجود المزاحمة لان المؤدى محل الواجب وكذلك الباقي ايضا محل الواجب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب عن المؤدى يحتاج ايضا الى اسقاط الواجب عن الباقي فمقدار الواجب في المؤدى جاز ان يقع عن المؤدى وجاز ان يقع عن الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية ووجود المزاحمة وعدم قاطع المزاحمة وهو النية المعينة لذلك بخلاف ما اذا ادى الكل فان المزاحمة انعدمت هناك وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا نوى ان يتصدق بجميع المال فتصدق شيئا فشيئا اجزاه وان تسبقه النية ضمن الزكوة لان الزكوة واجبة عليه عنده بعد ما تصدق بالبعض فلا يسقط به الغرض والله اعلم بالصواب *

(باب)

باب صدقة السوائم

فصل فى الابل

قال رضي الله عنه ليس في اقل من خمس ذود صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين

باب صدقة السوائم

فصل فى الابل

قوله ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة الذود من الابل من الثلثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا فى الصحاح والسائمة من سامت الماشية اي رعت سوما واسامها صاحبها اسامة والسائمة من الاصمعي كل ابل ترسل ترعى ولا تعلف فى الاهل كذا فى المغرب وذكر فى التحفة ومن صفات الواجب فى الابل الانوثة حتى لا يجوز فيها سوى الاناث ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة ثم سميت بنت مخاض لمعنى في امها لان امها صارت مخاضا باخرى اي حاملا وفى المغرب مخضت الحامل مخاضا اي اخذها وجع الولادة ومنه قوله تعالى فاجاءها المخاض الى جذع النخلة والمخاض ايضا النوق الحوامل الواحدة الخلفة ويقال لولدها اذا استكملت سنة ودخل فى الثانية ابن مخاض لان امه لحقت بالمخاض من النوق وكذلك سميت بنت لبون لمعنى في امها فانها لبون بولادة اخرى وسميت حقة لمعنى فيها وهو

فكا

فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت فى الثانية الى خمس وثلثين فاذا كانت ستاوثلثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت فى الثالثة الى خمس واربعين فاذا كان ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعنت فى الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعنت فى الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين بهذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا زادت على مائة وعشرين تستانف الفريضة فيكون فى الخمس شاة مع الحقتين وفى العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفى العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقاق

انه حق لها ان يركب ويحمل عليها وسميت الجذعة وهي التي طعنت فى الخامسة لانه لا يستوفي ما يطلب منها الا بضرب تكلف وحبس مأخوذ من قولك جذعت الدابة اذا حبستها من غير علف وهي اعلى الاسنان التي توخذ فى الزكوة وبعده ثني وسديس وبازل ولا يجب من ذلك فى الزكوة لنهي رسول الله عليه الصلوة والسلام السعاة عن اخذ كرائم اموال الناس كذا فى المبسوط ٭

قوله فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وروي شاذا عن علي رضي الله عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ستة وعشرين ابنة مخاض قال سفيان الثوري هذا غلط وقع من رجال علي رضي الله تعالى عنه اما علي فافقه من ان يقول هكذا لان في هذا موالاة بين الواجبين ولا وقص بينهما وهوخلاف اصول الزكوة فان مبنى الزكوة على ان الوقص يتلوالوجوب   (قوله)

ثم تستانف الفريضة فيكون فى الخمس شاة وفى العشرشاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون فاذابلغت مائة وستاوتسعين ففيها اربع حقاق الى مائتين ثم تسانف الفريضة ابدا كما تستانف فى الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون فاذا صارت مائة وثلثين ففيها حقة وبنتالبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات فتجب في كل اربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة لماروي انه عليه السلام كتب اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون

قوله ثم تستانف الفريضة فيكون فى الخمس شاة اي مع الواجب المقدم الذي يليه وهوثلث حقاق وكذلك فيما بعده ثم تستانف الفريضة ابداكما تستانف فى الخمسين التي بعد المائة والخمسين وانماقيد بهذا احترازاعن الاستيناف الاول وهوالاستيناف الذي بعد المائة والعشرين فان في ذلك الاستيناف ليس ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حقاق لانعدام وجود نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صاركل النصاب مائة وخمسة واربعين فهونصاب بنت المخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمس وصارت مائة وخمسين وجبت فيها ثلث حقاق **قوله** فاذابلغت مائة وستاوتسعين ففيها اربع حقاق الى مائتين ثم ان شاء ادى منها اربع حقاق من كل خمسين حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون من كل اربعين بنت لبون كذافى المبسوط وفتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى وهذا الخيار انمايتحقق اذابلغ النصاب المائتين ولعل مراده ان له الخيار في تأخيراداء الزكوة الى ان يبلغ النصاب مائتين فيؤدي كما ذكر (قوله)

من غير شرط عود مادونها ولنا انه عليه الصلوة والسلام كتب في آخر ذلك في كتاب عمرو بن حزم فما كان اقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة فنعمل بالزيادة

قوله من غير شرط عود مادونها اي مادون بنت لبون يعني اوجب النبي عليه السلام في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير ان يوجب في الخمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض فحصل الاتفاق على ان عدد الترتيب ينتهي بمائة وعشرين ثم بعدها جاء الدور وقال علماؤنا رحمهم الله يدار الحساب على الخمسينات لكن يشترط عود مادون الخمسينات وقال الشافعي رحمه الله يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات في الاربعينات بنات لبون وفي الخمسينات حقاق وكذلك قال مالك رحمه الله الا ان الشافعي خالفه في اول نصاب الدور فجعله من الواحدة والعشرين والمائة فاوجب فيها ثلث بنات لبون ثم مذهبه كمذهب مالك فان مالكا يقول بعد مائة وعشرين تجب في كل اربعين بنت لبون وفي خمسين حقة والاوقاص تسع فلا يجب في الزيادة شيء حتى يكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون لانها مرة خمسون ومرتين اربعون وفي مائة واربعين حقتان وابنة لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقاق وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلث بنات لبون واحتجوا بما روي عن النبي عليه السلام انه قال اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهذا الخبر متفق على صحته رواه ابن عمر رضي الله عنهما ولنا حديث قيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال قلت لابي بكر محمد بن عمرو بن حزم اخرج الي كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله عليه السلام بعمرو بن حزم فاخرج كتابا (في)

البخت والعراب سواء لان مطلق الاسم يتنا ولهما والله اعلم بالصواب ٭

في ورقة وفيه فاذا زادت الابل علی مائة وعشرين استونفت الفريضة فماكان اقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة والاستيناف علی نحو ماذكرنا مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وكان علي رضي الله عنه عالما في مال الصدقات وقال ماعندنا شيء نقرأه الاكتاب الله وهذه الصحيفة فيها اسنان الابل اخذتها من رسول الله عليه السلام فلا يجوز خلافه واما الحديث الذي رواه الخصم فنحن قد عملنا به لانا اوجبنا في اربعين بنت لبون فان الواجب فى الاربعين ما هو الواجب في ستة وثلثين وكذلك اوجبنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو عمل بمفهوم النص فنحن عملنا بالنصين وهو اعرض عن العمل بما روينا ٭

قوله البخت ٭ جمع بختي وهوالمتولد بين العربي والفالج والفالج هوالجمل الضخم ذوالسنامين يحمل من السند للفحلة والبختي منسوب الی بخت نصر العراب جمع فرس عربي والعرب جمع رجل عربي ففرقوا فى الجمع بين الاناسي والبهائم والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقری القريبة والاعراب اهل البدو واختلف في نسبتهم فالاصح انهم نسبوا الی عربة بفتحتين وهي من تهامة لان آباهم اسماعيل عليه الصلوة والسلام نشأ بها والله تعالی اعلم بالصواب ٭ (فصل)

قكب

فصل في البقر

ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تبيع اوتبيعة وهي التي طعنت فى الثانية وفي اربعين مسن اومسنة وهي التي طعنت فى الثالثة بهذا امر رسول الله عليه السلام معاذا رض فاذا زادت على اربعين وجب فى الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي حنيفة رح ففى الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفى الاثنين نصف عشر مسنة وفى الثلثة ثلثة ارباع عشر مسنة وهذا رواية الاصل لان العفو ثبت نصا بخلاف القياس ولانص هنا وروى الحسن عنه انه لا يجب فى الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة اوثلث تبيع لان مبنى هذا النصاب على ان يكون بين كل عقدين وقص وفي كل عقد واجب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لاشيء فى الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لاتأخذ من اوقاص البقر شيئا وفسروه بما بين اربعين الى ستين قلنا قد قيل ان المراد منها ههنا الصغار ثم فى الستين تبيعان اوتبيعتان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة اتبعة وفى المائة تبيعان ومسنة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من تبيع الى مسنة ومن مسنة الى تبيع لقوله عليه السلام في كل ثلثين من البقر تبيع اوتبيعة وفي كل اربعين مسن اومسنة والجواميس والبقر سواء لان اسم البقر يتناولهما اذ هو نوع منه الا ان اوهام الناس لا تسبق اليه في ديارنا لقلته

فصل فى البقر

وهو من بقر اذا شق وسمي البقر به لانه يشق الارض وفى الصحاح البقر اسم الجنس والبقرة تقع على الذكر والانثى وانما دخلته الهاء على انه واحد من الجنس **قوله** وهذا رواية الاصل وذكر فى الايضاح وجه رواية الاصل ان اثبات الوقص (و)

فلذ لك لا يحنث به في يمينه لا يأ كل لحم بقر و الله تعالى اعلم بالصواب •

فصل في الغنم

ليس في اقل من اربعين من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب ابي بكر رضي الله تعالى عنه وعليه انعقد الاجماع

والنصاب بالرأي لا يجوز وا خلاء المال عن الواجب لا يجوز فاوجبنا فيما زاد بحسابه وتحملنا اثبات التنقص وان كان خلاف موضوع الزكوة بضرورة تعذر اخلاءه عن الواجب الوقص بفتح القاف واحد الاوقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين وكذلك الشنق بفتح النون وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشنق في الابل خاصة كذا في الصحاح •

قوله فلذ لك لا يحنث في يمينه لا يأكل لحم بقر لعدم العرف حتى لو كثر في موضع ينبغي ان يحنث كذا في مبسوط فخر الاسلام رحمة الله تعالى عليه •

فصل في الغنم

الغنم اسم موضوع للجنس يقع على الذكور وعلى الاناث وعليهما جميعا وكذلك الابل سميت به لانه ليس لها آلة الدفاع كالقرن والناب للثور والبعير فكانها مأخوذة من الغنيمة وفي المبسوط في وجوب زكوة الغنم قول رسول الله عليه الصلوة والسلام ما من صاحب غنم لم يؤد زكوة غنمه الا بطح لها يوم القيامة بقاع قرقر تطأه باظلافها وتنطحه بقرونها وقال عليه الصلوة والسلام لا لقين احدكم يأتي يوم القيمة وعلى

والضأن والمعز سواء لان لفظة الغنم شاملة للكل والنص ورد به ويؤخذ الثني في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله والثني ماتمت له سنة والجذع ما اتى عليه اكثرها وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام انما حقنا الجذعة والثني ولانه تتأدى به الاضحية فكذا الزكوة وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفا ومرفوعا لا يؤخذ فى الزكوة الا الثني فصاعدا ولان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولهذا لايجوز فيها الجذع من المعز وجواز التضحية به عرف نصا والمراد بماروي الجذعة من الابل

ماتقه شاة تبعر وتقول يامحمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئا الا وقد بلغت **قوله** والضأن والمعز سواء اي في تكميل النصاب لافي اداء الواجب **قوله** والنص ورد به وهو قوله عليه السلام في اربعين من الغنم شاة **قوله** والثني ما تمت له سنة والجذع مااتى عليها اكثرها هذا تفسير كتب الفقه من المبسوط والتحفة وفتاوى قاضي خان وغيرها واما تفسير كتب اللغة كالصحاح والديوان والمغرب وغيرها الثني الذي يلقى ثنيته ويكون ذلك فى الظلف والحافر فى السنة الثالثة وفى الخف فى السنة السادسة والجمع ثنيان وثنان والانثى ثنية والجمع ثنيات والجذع قبل الثني والجمع جذعان وجذاع والانثى جذعة والجمع جذعات يقول منه جذع لولد الشاة فى السنة الثانية ولولد البقر والحافر فى السنة الثالثة وللابل فى السنة الخامسة قال ولانه يتأدى به الاضحية وباب التضحية اضيق من باب الزكوة الا ترى ان التضحية بالتبيع والتبيعة لاتجوز ويجوز اخذهما فى الزكوة فاذا كان للجذع مدخل فى الاضحية ففى الزكوة اولى كذا فى الايضاح **قوله** وجواز التضحية به عرف نصا وهو قوله عليه السلام نعمت الاضحية الجذع من الضأن مع ان القياس يقتضي المفارقة وهي ان المقصود هنا كاراقة الدم وفي ذلك تقارب الجذع الثني (المان)

ويؤخذ في زكوة الغنم الذكور والاناث لان اسم الشاة ينتظمهما وقد قال عليه الصلوة والسلام في اربعين شاة شاة والله اعلم بالصواب •

لما ان جوازه هناك مقيد بكونه سمينا بحيث لواختلط بالثنيان لايمكن تمييزه قبل التأمل واما ههنا فمادون الثني لا يقارن الثني فيما هوالمقصود من كل وجه فان منفعة النسل لا تحصل به •

قوله ويؤخذ في زكوة الغنم الذكور والاناث وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لايؤخذ الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا قال لان منفعة النسل لاتحصل به ويجوز في زكوة الذكور لان الواجب جزء من النصاب ولان النص ورد في باب الغنم مطلقا عن صفة الذكورة والانوثة وفي باب الابل مقيدا بصفة الانوثة وانا احمل المطلق على المقيد وان كانا في حادثين فحملت اطلاق الغنم على تقييد الابل ولم احمل على نص البقر لان النص ثم كما ورد بالذكورة ورد بالانوثة فلم يمكن الحمل على المقيد هناك ولنا قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة واسم الشاة ينتظمها فاذا ادى شاة فقد ادى ما هو المنصوص عليه بخلاف الابل لان الاسم ثم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون وهو لا يتناول الذكور فلا يكون الذكر عين الواجب واما قوله ان منفعة النسل لا تحصل به قلنا ان رعاية منفعة النسل انما وجبت فيما وجبت في حق النصاب لا في حق الواجب فان الفقير لايطلب النسل بل تصرفه الى حاجته لاحتياجه واما حمل المطلق على المقيد ففاسد لما ان في الحمل الغاء صفة الاطلاق وهي معمولة وقد عرف تمامه في اصول الفقه والله اعلم بالصواب •

تكيج

فصل في الخيل

اذا كانت الخيل سائمة ذكوراواناثافصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس دينارا وان شاء قومها واعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وهذاعندابي حنيفة رحمه الله تعالى وهوقول زفر رحمة الله تعالى عليه وقالا لازكوة في الخيل لقوله عليه الصلوة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار اوعشرة دراهم وتأويل مارويناه فرس الغازي وهوالمنقول عن زيدبن ثابت رضي الله عنه

فصل في الخيل

قوله ان شاء اعطى عن كل فرس دينارا وان شاء قومها قيل هذا في افراس العرب لتقاربها في القيمة واما في افراسنا فنقومها ونؤدي من كل مائتي درهم خمسة دراهم يعني من غير خيار كذا في المبسوط ولا نصاب للخيل عنده وقيل نصابه ثلثة وقيل خمسة وقالا لا زكوة في الخيل وكذلك قال الشافعي رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان قالوا والفتوى على قولهما واجمعوا على ان الامام لا يأخذ صدقة في الخيل جبرا وان كان له اخذ صدقة سائر السوائم جبرا **قوله** وهوالمنقول عن زيد بن ثابت وقعت هذه الحادثة في زمن مروان فشاور الصحابة رضي الله عنهم فروى ابوهريرة ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيدبن ثابت رضي الله عنه ما تقول يااباسعيد فقال ابوهريرة عجبا من مروان احدثه بحديث رسول الله عليه السلام وهو يقول ماذاتقول يااباسعيد فقال زيد صدق رسول الله وانما اراد به فرس الغازي فاما ما حبس لطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار اوعشرة دراهم وانما لم يثبت ابوحنيفة رحمه الله للامام حق الاخذ لان الخيل مطمع لكل طامع وانه سلاح والظاهر انهم اذا علموا به لايتركونه لصاحبه وانما لم يؤخذ من عينه لان مقصود الفقير لايحصل به لان عينه غير مأكول اللحم عنده

(قوله)

والتخيير بين الدينار والتقويم مأثور عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكورها منفردة زكوة لانها لا تتناسل وكذا في الاناث المنفردات في رواية وعنه الوجوب فيها لانها تتناسل بالفحل المستعار بخلاف الذكور وعنه انها تجب في الذكور المنفردة ايضا ولا شيء في البغال والحمير لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيهما شيء والمقادير تثبت سماعا الا ان يكون للتجارة لان الزكوة حينئذ تتعلق بالمالية كسائر اموال التجارة والله اعلم بالصواب •

فصل

وليس في الفصلان والحملان والعجاجيل صدقة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه الا ان يكون معها كبار وهذا آخر اقواله وهو قول محمد رحمة الله تعالى عليه وكان يقول اولا يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول زفر ومالك رحمهما الله تعالى ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول ابي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى وجه قوله الاول ان الاسم المذكور في الخطاب ينتظم الصغار والكبار ووجه الثاني تحقيق النظر من الجانبين

قوله والتخيير مأثور عن عمر رضي الله عنه فانه كتب الى ابي عبيدة في صدقة الخيل خيرا ربابها ان ادوا من كل فرس دينارا والا فقومها وخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيهما شيء سئل عليه السلام عن البغال والحمير فقال لم ينزل علي فيهما شيء الا هذه الاية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره •

فصل

قوله وليس في الحملان والفصلان والعجاجيل صدقة قيل صورة المسئلة اذا شترى خمسة وعشرين من الفصلان او اربعين من الحملان او ثلاثين من العجاجيل او وهب له هل ينعقد عليه الحول ام لا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينعقد

كما يجب في المهازيل واحد منها ووجه الآخران المقادير لا يدخلها القياس فاذا امتنع
ايجاب ماورد به الشرع امتنع اصلا واذا كان فيها واحدة من المسان جعل الكل تبعا له

وفي قول الباقين ينعقد حتى لوحال الحول من حين ملكه تجب الزكوة
وقيل صورتها اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليها ستة اشهر فتوالدت مثل
عددها ثم هلكت الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول في قولهما
لايبقى وفي قول الباقين يبقى كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي
رحمه الله في اختلاف العلماء عن ابي يوسف رحمه الله قال دخلت على ابي حنيفة
رحمه الله فقلت ما تقول فيمن يملك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما
يأتي قيمة الشاة على اكثرها او جميعها فتأمل ساعة فقال لا ولكن يؤخذ واحدة منها
فقلت او يوجد الحمل في الزكوة فتأمل ساعة ثم قال لا اذ لايجب فيها شيء فاخذ بقوله
الاول زفر وبقوله الثاني ابويوسف وبقوله الثالث محمد وعد هذا من مناقبه حيث
تكلم في مجلس بثلثة اقاويل فلم يضع شيء من اقاويله كذا في المبسوط وقال محمد
بن شجاع رحمه الله لو قال قولا رابعا لاخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال مثل
هذا من الصبيان محال فما ظنك بابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم لا معنى لرده
فانه مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجه الى مايليق بحال ابي حنيفة رحمه الله
فيقال انه امتحن ابايوسف رحمه الله هل يهتدي الى طريق المناظرة فلما عرف ان
يهتدي اليه قال قولا عول عليه كذا في الفوائد الظهيرية*

قوله كما يجب في المهازيل واحد منها اعتبر نقصان السن بنقصان الوصف فان كل واحد منها
ينقص المالية ولا يعدمها ونقصان الوصف لا يسقط الزكوة اصلا حتى ان في العجاف والمهازيل
تجب الزكوة بحسبها فكذلك في نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة رضي الله عنه (قال)

في انعقادها نصابادون تأدية الزكوة ثم عندابي يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يجب فيمادون الاربعين من الحملان وفيما دون الثلثين من العجاجيل شيء ويجب في خمس وعشرين من الفصلان واحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغالوكانت مسان يثنى الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغالوكانت مسان يثلث الواجب ولا يجب فيمادون خمس وعشرين في رواية وعنه انه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمسا فصيل وعلى هذا الاعتبار وعنه انه ينظر الى قيمة خمس فصيل في الخمس والى قيمة شاة وسط فيجب اقلهما وفي العشر الى قيمة شاتين والى قيمة خمسي فصيل على هذا الاعتبار

قال اتانا مصدق رسول الله عليه السلام فتبعته فسمعته يقول في عهدي اي في كتابي ان لا اخذ من راضع اللبن شيئا ذكر الامام الولوالجي رحمه الله ففيه دليلان احدهما انه لا يجب في الصغار شيء والثاني ان لا تؤخذ الصغار في الصدقة وقال عمر رضي الله عنه عد عليهم السخلة ولو جاء بها الراعي يحملها على كفه ولا تأخذها منهم فقد نهي عن اخذ الصغار عند الاختلاف وحديث ابي بكر رضي الله عنه محمول على انه قال ذلك على سبيل المبالغة والتمثيل الا ترى انه قال في بعض الروايات لو منعوني عقالا وهذا لا يدل على ان للعقال مدخل في الزكوة.

قوله في انعقادها نصابادون تأدية الزكوة اي يجب من الثنيان هذا اذا كان عدد الواجب من الكبار موجودا فيها اما اذا لم يكن فلا يجب بيانه لو كانت له مسنتان ومائة وتسعة عشر حملا تجب فيها مسنتان وان كانت له مسنة واحدة ومائة وعشرون حملا فعندابي حنيفة ومحمد رح تجب مسنة واحدة وعندابي يوسف رح مسنة وحمل وعلى هذا القياس فصل الابل والبقر كذا في الايضاح وفتاوى الامام الولوالجي رحمه الله وفي الكافي دون تأدية الزكوة حتى لو كان له اربعون حملا الا واحدة مسنة تجب شاة وسط فان كانت

قال ومن وجب عليه سن فلم يوجد اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل

المسنة وسطا اودونه فان هلكت بعد الحول سقطت الزكوة عندهما لانها الاصل فى السببية فهلاك الاصل كهلاك الكل وعند ابي يوسف رحمه الله سقط جزء من اربعين جزء من حمل لان عنده الصغار اصل فى الوجوب والفضل على الحمل انما وجب باعتبار المسنة فسقط بهلاكها وصار كان الكل صغار هلك منها واحدة فابو يوسف رح استدل بحديث ابي بكر رضي الله عنه لومنعوني عناقا مما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم فدل ان للعناق مدخلا فى الزكوة ولايكون ذلك الافى الصغار ه

قوله ومن وجب عليه سن السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كما لباب للمسنة من النوق ثم استعيرت لغيره كابن المخاض وابن اللبون كذافى المغرب واراد به المسن اوذات السن والسن يذكر لذات السن من الحيوان دون الانسان لان عمر الدواب يعرف بالسن قال عليه السلام اعطه سنا خيرا من سنه اي ابلا خيرا من ابله وصورة المسئلة وجب عليه في ابله بنت لبون ولم يوجد ياخذ الحقة ويرد الفضل اووجبت الحقة ولم يوجد ياخذ بنت لبون ويأخذ الفضل وفي هذا ورد الحديث فظاهر ما فى الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق والصواب ان الخيار الى من عليه لان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره وكانه اراد به اذا اسمحت نفس من عليه اذ الظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو الارفق بالفقير كذا في مبسوط فخر الاسلام رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله جبران مابين السنين مقدر بشاتين او عشرين درهما واستدل بالحديث المعروف ان رسول الله عليه السلام قال من وجب في ابله ابنة لبون فلم يجد المصدق الا حقة اخذها ورد شاتين اوعشرين (درهما)

وهذا يبتني على ان اخذ القيمة في باب الزكوة جائز عندنا على مانذكره ان شاء الله الا ان فى الوجه الاول له ان لايأخذ ويطالبه بعين الواجب او بقيمته لانه شراء وفي الوجه الثاني يخير لانه لابيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة ويجوز دفع القيم فى الزكوة عندنا وكذا فى الكفارات وصدقة الفطر والعشر والنذر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز

درهما مما استيسرنا عليه وان لم يوجد الا ابنة مخاض اخذها واخذ شاتين اوعشرين درهما مما استيسر عليه ولكنا نقول انما قال عليه السلام ذلك لان تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لا انه تقدير شرعي بدليل ماروي عن علي رضي الله عنه انه قدر جبران مابين السنين بشاة اوعشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله عليه السلام فما كان يخفى عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة الرسول ولكن انما يحمل على ان تفاوت مابين السنين في عهده كان هذا المقدار وذلك لانا لو قدرنا تفاوت مابين السنين بشيء ادى الى الاضرار بالفقراو الاجحاف بارباب الاموال وهو نظير قوله عليه السلام في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم يكن فابن لبون ذكر عندنا لا يتعين اخذ ابن اللبون وعند الشافعي رحمه الله يتعين وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله فى الامالي لكنا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذه المعادلة فى المالية معنى فان الاناث من الابل افضل قيمة من الذكور والمسنة افضل من غير المسنة فاقام عليه السلام زيادة السن فى المنقول اليه مقام زيادة الانوثة فى المنقول عنه ونقصان الذكورة فى المنقول اليه مقام نقصان السن فى المنقول عنه ولكن هذا مختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا اخذ ابن اللبون من غير اعتبار الفقه ادى الى الاضرار بالفقراء والاجحاف بارباب الاموال●

قوله وهذا يبتني على ان اخذ القيمة في باب الزكوة جائز اخذ القيمة مكان المنصوص عليه فى الزكوات والصدقات والعشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رح

اتباعا للمنصوص كما فى الهدايا والضحايا

وظن بعض اصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا المسئلة بالابدال وليست كذلك فان المصير الى البدل لا يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود عين المنصوص في ملكه جائز عندنا كذا فى المبسوط .

قوله اتباعا للمنصوص وذلك قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو مجمل في كتاب الله تعالى لان الايتاء منصوص عليه والموتى غير مذكور فالتحق بيانه بمجمل الكتاب فصار كان الله تعالى قال وآتوا الزكوة من اربعين شاة شاة فيكون الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لابطال حقه عن العين والمعنى فيه ان هذا حق مالي مقدر باسباب معلومة شرعا فلايتادى بالقيمة كالهدايا والضحايا اويقال قربة تعلقت بمحل عين فلا يتأدى بغيره كالسجود لما تعلق بالجبهة والانف لم يتأدى بالخد والذقن ولنا قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة جعل محل الاخذ مايسمى مالا فالتقييد بانها شاة زيادة على كتاب الله تعالى وانه يجري مجرى النسخ فلا يجوز ذلك بخبر الواحد والقياس واما الخبر المشهور الذي رواه الشافعي رحمه الله فلبيان قدر الواجب بماسمي وتخصيص المسمى لبيان انه ايسر على صاحب الماشية الاترى انه ع م قال في خمس من الابل شاة وحرف في حقيقة للظرف وعين الشاة لا توجد من الابل عرفنا ان المراد قدرها من المال ورأى رسول الله ع م في ابل الصدقة ناقة كوماء فغضب على المصدق فقال الم انهيكم عن اخذ كرائم اموال الناس فقال اخذتها ببعيرين وفي رواية ارتجعتها ببعيرين فسكت رسول الله عم واخذ البعير بالبعيرين يكون باعتبار القيمة وكذلك الارتجاع فان اباعبيد قال الارتجاع ان يجب فى الابل سن فيأخذ الساعي مكانه سنا آخر وانه لا يجوز عندك وكذلك فحوى اللغة يدل عليه لان الارتجاع من الرجع وهو الرد فلما رد الواجب (الى)

ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايصال للرزق الموعود اليه فيكون ابطالا لقيد الشاة وصار كالجزية بخلاف الهدايا لان القربة فيها اراقة الدم وهو لا يعقل ووجه القربة في المتنازع فيه سد خلة المحتاج وهو معقول وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة خلافا لمالك رحمة الله تعالى عليه

الى غيره سمي ارتجاعا فلم يجز الحمل على المبادلة بعد الاخذ لانه تجارة مبتدأة لارد وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه في خطبته باليمن ايتوني بخميس اولبيس اخذ منكم مكان الصدقة فانه اهون عليكم وانفع للمهاجرين والانصار بالمدينة والنبي عليه السلام كان يرى ما يبعثه اليه ولم يرد عليه وكان ضمن لرسول الله عليه السلام ان يعمل بكتاب الله والسنة ولا يعمل برأيه الا بعدهما فدل انه ما فعل الا بالنص اودلالته والمعنى فيه انه ملك الفقير مالا متقوما بنية الزكوة فيجوز كما لوادى بعيرا عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال عليه السلام اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل باداء القيمة كما يحصل باداء الشاة وهذا نظير الجزية فانها وجبت لكفاية المقاتلة فكان المعتبر في حقهم انها محل صالح لكفايتهم حتى يتأدى القيمة بالاجماع بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها اراقة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصدق به لم يلزمه شيء واراقة الدم ليست بمتقومة ولا معقول المعنى والسجود على الذقن والخد ليس بقربة اصلا حتى لايتنفل به ولا يصار اليه عند العجز وماليس بقربة لاتقوم مقامها القربة فاما التصدق بالقيمة فقربة وفيه سد خلة الفقير فيحصل به ما هو المقصود ه

قوله ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايصال للرزق الموعود اي ان ابطال قيد الشاة المنصوص عليه انما كان بالنص القطعي الذي يوجب اداء الرزق الموعود بقوله تعالى وما من دابة الا على الله رزقها الى الفقير بالامر بقوله تعالى وآتوا الزكوة لا بالتعليل وانما قلنا ان التغيير بالنص لا بالتعليل لان الرزق امر موسع يقوم بجنس المال لا بمال بعينه

له ظواهر النصوص ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة ولم يوجد ولان في العلوفة تراكم المؤنة فينعدم النماء معنى ثم السائمة هي التي تكتفي بالرعي في اكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول او اكثر كانت علوفة لان القليل تابع للاكثر ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته ويأخذ الوسط لقوله عليه السلام

والشاة محل معين ضيق لا توسع فيه فكان من له الحق راضيا لاستبدال الشاة بسائر الاموال لتندفع حوائجه المختلفة فصار كرجل له دين من جنس واحد ووعد لاناس آخر بمواعيد مختلفة وامر رب الدين المديون بايفاء المواعيد من ذلك الدين الذي له عليه فيصير رب الدين لا محالة راضيا باستبدال ماله الذي كان من جنس واحد بسائر الاموال ويكون امره بذلك اذنا منه بالاستبدال ليصير المواعيد المختلفة منجزة من ذلك المال المعين كذا في شرح التقويم وغيره العلوفة بالفتح مايعلفون من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء من علف الدابة علفا اطعمها العلف واعلفها لغة والعلوفة بالضم جمع علف كذا في المغرب ●

قوله له ظواهر النصوص هي قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ولم يصف بوصف وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ خذ من الابل الابل وقال في اربعين شاة شاة الى اخبار كثيرة من غير تقييد بوصف ثم قوله في خمس من الابل السائمة شاة لا يوجب تقييد المطلق على ما عرف في اصول الفقه بل المقيد يصير سببا بهذا والمطلق يصير سببا بما روينا **قوله** لان القليل تابع للاكثر وهذا التعليل انما يستقيم بقوله او اكثر ولا يستقيم بقوله اعلفها نصف الحول فلا بدله من دليل آخر وهو ان يقول وقع الشك في ثبوت سبب الايجاب فلا يجب ولا يرجح جهة الوجوب بجهة العبادة لما ان الترجيح انما يكون بعد ثبوت السبب ●

(قوله)

لاتأخذوا من حزرات اموال الناس اي كرائمها وخذوا من حواشي اموالهم اي اوساطها ولان فيه نظرا من الجانبين۔

قال ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنسه ضمه اليه وزكاه به وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانه اصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الاولاد والارباح لانها تابعة في الملك حتى ملكت بملك الاصل ولنا ان المجانسة هي العلة في الاولاد والارباح لان عندها يتعسر الميز فيعسر اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط الحول الا للتيسير

قوله لا تأخذوا من حزرات اموال الناس بالحاء المهملة والزاء المعجمة والفتحات حزرة المال خياره يقال هذا حزرة نفسي اي خير ما عندي والجمع حزرات بالتحريك الحاشية صغار الابل لاكبار فيها وكذلك من الناس وقال ابن السكيت الحاشيتان ابن المخاض وابن اللبون كذا في الصحاح وذكر في المغرب خذ من حواشي اموالهم اي من عرضها يعني من جوانبها من غير اختيار وهي في الاصل جمع حاشية الثوب وغيره لجانبه **قوله** ومن كان له نصاب الى قوله وقال الشافعي لا يضم لانه اصل في الملك اي ملك بسبب مقصود غير السبب الذي ملك به النصاب الاول قلنا هو تبع للمزيد عليه في حق وجوب الزكوة فانه لو كان له مائتا درهم فملك اربعين درهما تجب زكوة الاربعين اذا مضى عليه الحول اجماعا ولولا انه تبع الاصل في حق المقدار لما وجبت الزكوة لان الاربعين لا يصلح بنفسه سببا لوجوب الزكوة فلما صار المستفاد تبعا لما عنده من النصاب في حق وجوب الزكوة ففي حق الحول اولى لان تأثير نقصان المقدار في منع الوجوب اكثر من تأثير عدم الحول حتى جاز التعجيل قبل الحول ولم يجز قبل كمال النصاب ولتفرغ ان لم يوجد في المستفاد فقد ضمناه بعلة الجنسية لجواز ان يكون الاصل معلولا بعلتين۔ (قوله)

قال والزكوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى في النصاب دون العفو وقال محمد وزفر رحمهما الله فيهما حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد وزفر يسقط بقدره لمحمد وزفر رحمهما الله ان الزكوة وجبت شكرا لنعمة المال والكل نعمة ولهما قوله عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشرا وهكذا قال في كل نصاب ونفى الوجوب عن العفو ولان العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك اولا الى التبع كالربح في مال المضاربة ولهذا قال ابوحنيفة رحمة الله عليه يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى ان ينتهي لان الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه تابع وعند ابي يوسف رحمة الله عليه يصرف الى العفو اولا ثم الى النصب شائعا

واذا اخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا يثنى عليهم لان الامام لم يحمهم والجباية بالحماية وافتوا بان يعيدوها دون الخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم مصارف الخراج

قوله والزكوة في النصاب دون العفو عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وعند زفر ومحمد رحمهما الله فيهما ويصرف الهلاك الى النصاب الاخير عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله الى العفو ثم الى النصب شائعا بيان هذا ما اذا كان لرجل اربعون من الابل فهلك منها عشرون ففي الباقي اربع شياه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يجب فيها عشرون جزء من ستة وثلثين جزء من ابنة لبون وقال محمد رحمه الله يجب نصف بنت لبون **قوله** ولهذا قال ابوحنيفة رحمه الله يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير اي لان النصاب الاول هو الاصل وما زاد كالتابع له والهلاك يصرف الى التابع ثم يصرف بعد العفو الى النصاب الاخير ولهذا لو عجل الزكوة عن نصب كثيرة وفي ملكه نصاب واحد جاز (قوله)

لكونهم مقاتلة والزكوة مصرفها الفقراء فلا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع التصدق عليهم سقط عنه وكذا مادفع الى كل جائرلانهم بماعليهم من التبعات فقراء والاول احوط وليس على الصبي من بني تغلب في سائمته شيء

قوله لكونهم مقاتلة اذ اهل البغي يقاتلون اهل الحرب والخراج حق المقاتلة **قوله** والاول احوط لماقيل علم من يأخذبما يأخذ شرط فالاحوط ان يعاد الخوارج قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام بحيث يستحلون قتل العادل وماله بتاويل القرآن ودانوا ذلك وقالوامن اذنب صغيرة اوكبيرة فقدكفر بالله تعالى وحل قتله الا ان يتوب ويمسكوا بظاهر قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نارجهنم خالدا فيها كذا في الفوائد الظهيرية وفي المبسوط فاما مايأخذه سلاطين زماننا وهؤلاء الظلمة من الصدقات والعشور والخراج فلم يتعرض له محمد رحمه الله في الكتاب وكثيرمن ائمة بلخ يفتون بالاداء ثانيا فيمابينه وبين ربه كما في حق اهل البغي لعلمنا انهم لايصرفون الى مصارف الصدقة وكان ابوبكر الاعمش يقول في الصدقات يفتون بالاعادة فاما في الخراج فلا والاصح انه يسقط ذلك عن جميع ارباب الاموال اذا نووا بالدفع التصدق عليهم لان ما لهم في ايديهم اموال الناس وما عليهم من التبعات فوق مالهم ولوردوا ماعليهم لم يبق في ايديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة رحمه الله يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن يونس بن هامان والي خراسان وكان اميرا ببلخ وجب عليه كفارة يمين فسأل الفقهاء عمايكفربه فافتوا له بالصيام ثلثة ايام فجعل يبكي لحشمه انهم يقولون ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة من لايملك شيئا **قوله** وليس على الصبي من بني تغلب الى آخره وبنو تغلب قوم من النصارى من العرب كانوا بقرب

وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين دون صبيانهم وان هلك المال بعد وجوب الزكوة سقطت الزكوة وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء لان الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطر ولانه منعه بعد الطلب فصار كالاستهلاك

من الروم فلما اراد عمر رضي الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا نحن من العرب نانف من اداء الجزية فان وظفت علينا الجزية لحقنا باعدائك من الروم وان رأيت ان تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا نعلت ذلك فشاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسعى بينه وبينهم كردوس التغلبي قال يا امير المؤمنين صالحهم فانك ان تناجزهم لم تطقهم فصالحهم عمر رضي الله عنه على ذلك وقال هذه جزية سموها ما شئتم فوقع الصلح على ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان رضي الله عنه فلزم اول الامة وآخرهم *

قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين ما يؤخذ من رجالهم فكذا يؤخذ من نسائهم ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يؤخذ من نسائهم لانها بدل الجزية ولا جزية على النساء قلنا هذا بدل الصلح فيلزمها كما اذا صالحت عن القصاص اخذت به وان لم يجب عليها شيء من دية وجبت على العاقلة **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وذكر تفسير التمكن في الخلاصة الغزالية حيث قال لو اخر مع التمكن عصى فان تلف المال ضمن وان اخره بعذر فتلف لم يضمن والتمكن في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالظفر بالساعي في احد القولين **قوله** ولانه منعه بعد الطلب يعني ولئن سلمنا انه امانة في يده فالامانات تضمن بعد طلب من له (ولاية)

ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتيسير فيسقط بهلاك محله كدفع العبد الجاني بالجناية يسقط بهلاكه والمستحق فقير يعينه المالك ولم يتحقق منه الطلب وبعد طلب الساعي قيل يضمن وقيل لا يضمن لانعدام التفويت وفى الاستهلاك وجد التعدي وفي هلاك البعض يسقط بقدره اعتبارا له بالكل

ولاية الطلب والشارع جعل صاحب المال مطالبا من نفسه عند التمكن فاذا امتنع بعد توجه المطالبة عليه صار ضامنا كسائر الامانات على ان الخلاف ثابت فيما اذا طالبه الفقير بالاداء والحق ثابت للفقير فاذا امتنع بعد وجود الطلب ممن له الحق صار ضامنا فيه ٭

قوله ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتيسير الواجب فعل تمليك شطر من النصاب ابتداء ومن امر بتمليك مال بعينه سقط الامر بذهاب المال لان المأمور به من الفعل لا يتصور بدون محله وهذا لان محل الزكوة هو النصاب والحق لا يبقى بعد فوات محله كالعبد الجاني او العبد المديون اذا مات والشقص الذي فيه الشفعة اذا صار بحرا بطل حق الشفيع فثبت ان البراءة عندنا ليس لعجز المأمور عن الاداء ولكن بانعدام الفعل المأمور به شرعا لانه ما صار مشروعا الا بالمحل الذي اضيف اليه فلا يبقى بدونه فلا يضمن وذلك لان وجوب الضمان بتفويت ملك او يد كسائر الضمانات وهذا بهذا التأخير ما فوت على الفقير يدا ولا ملكا فلا يصير ضامنا له شرعا بخلاف صدقة الفطر والحج فان محل الواجب هناك ذمته لا ماله وذمته باقية بعد هلاك المال

قوله والمستحق فقير يعينه المالك هذا جواب لقول الشافعي رحمه الله بانه منع بعد الطلب بان طلب الفقير مقدار الواجب من الزكوة فمنعه نقول ما تعين هذا الفقير مستحقا وله ان يصرفه الى من شاء من الفقراء وربما يمتنع من الاداء لصرفه الى من هو احوج منه و بعد طلب الساعي قيل يضمن وهو قول العراقيين من اصحابنا لان الساعي متعين للاخذ فلزمه الاداء عند طلبه فصار متعديا بالمنع كالمودع اذا منع الوديعة والاصح

وان قدم الزكوة على الحول وهومالك للنصاب جازلانه ادى بعد سبب الوجوب فيجوزكما اذا كفربعد الجرح وفيه خلاف مالك رح ويجوزالتعجيل لاكثرمن سنة لوجود السبب ويجوزلنصب اذا كان في ملكه نصاب واحد خلافا لزفر رحمة الله تعالى عليه لان النصاب الاول هوالاصل فى السببية والزائد عليه تابع له الله تعالى اعلم بالصواب ٭

ان لايضمن وهواختيارمشايخنا رحمهم الله تعالى لان وجوب الضمان يستدعي تفويت يدا وملك ولم يوجد ٭

قوله وان قدم الزكوة على الحول وهومالك النصاب جازذكرفى الايضاح ولا يعتبرالمعجل في اتمام النصاب وبيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال عليه الحول وعنده تسعة وثلثون فلا زكوة عليه وذكرفى الزيادات ان كان صرف الى الفقراء وقعت نفلا وان كان قائما بعينه في يدالامام اوالساعي اخذها وان باعها الامام لنفسه ضمنها والثمن له فان باع ليتصدق بثمنها رد عليه الثمن الى هنا من الايضاح ومن هذا وقع الامام العلامة صاحب النهاية في السهو حيث اقدم الى بيان الفرق بين الاداء معجلا وبين الاداء في آخرالحول فقال قلت عندنا يجوزالتعجيل ولكن بين الاداء معجلا وبين الاداء في آخرالحول فرق وهوان فى المعجل يشترط ان لاينقص النصاب في آخرالحول وفى الاداء في آخرالحول لايشترط بيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال الحول وعنده تسعة وثلثون فلا زكوة عليه حتى انه ان كان صرف الى الفقراء وقعت نفلا وان كانت قائمة بنفسها في يد الامام اوالساعي اخذها وان باعها الامام لنفسه ضمنها واما اذا كان اداؤه في آخرالحول فيقع عن الزكوة وان ينقص النصاب والمسئلة فى الايضاح الى هذا كلامه لم يفرق استاذنا العلامة بين ما اذا كانت الشاة المعجلة في يد الامام والباقية في يدالمالك وبين ما اذا انتقص ما في يدالمالك بعد تعجيل الشاة وفى الاولى (لا)

باب زكوة المال

فصل فى الفضة

ليس فيما دون مائتي درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة والاوقية اربعون درهما فاذا كانت مائتين وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم لانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال ٭

لا يسترد و يصير المعجلة زكوة لان يد الساعي يد المالك في حق تكميل النصاب اذا تم الحول والشاة في يده وفي الثانية لا يصير زكوة لانه لا يكمل به النصاب حيث انتقص الباقية في يد المالك وماذكر في الايضاح من مسئلة الزيادات من قوله وان كان قائما في يد الامام والساعي اخذها محمول على ما اذا انتقص الباقي في يد المالك والدليل عليه ما ذكر في الايضاح بعد هذا في هذه المسئلة واما اذا صرف الى الامام ثم تم الحول والباقي في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكوة وان انتقص مما كان في يده كان له ان يسترده من الامام والله اعلم ٭

باب زكوة المال

فصل فى الفضة

اراد بالمال غير السوائم على خلاف عرف اهل البادية فان اسم المال عندهم انما يقع على النعم وعن محمد رحمه الله المال كل ما يتملكه الناس من دراهم او دنانير او حنطة او شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك كذا فى المغرب الاوقية بالتشديد اربعون درهما افعولة من الوقاية لانها يقي صاحبها من الضرر وقيل هي فعلية من الاوق الثقل والجمع الاواقي بالتشديد والتخفيف كذا فى المغرب ٭ (قوله)

قكز

قال ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا مازاد على المائتين فزكوته بحسابها وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام في حديث علي رضي الله تعالى عنه ومازاد على المائتين فبحسابه ولان الزكوة وجبت شكرا لنعمة المال واشتراط النصاب في الابتداء لتحقق الغنى وبعد النصاب في السوائم تحرزا عن التشقيص ولابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لاتأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمرو ابن حزم وليس فيما دون الاربعين صدقة ولان الحرج مدفوع

قوله وهذا عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه ما زاد على المائتين فزكوته بحسابه وهو قول علي وابن عمر وابراهيم النخعي رضي الله تعالى عنهم وقال طاؤس اليماني رحمة الله تعالى عليه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** واشتراط النصاب في الابتداء ليتحقق الغنى جواب لاشكال يرد على قوله ولان الزكوة وجبت شكرا لنعمة المال ووجه الاشكال ان يقال لوكانت الزكوة واجبة شكرا لنعمة المال لما اشترط النصاب في الابتداء في غير السوائم ولما اشترط في الابتداء والانتهاء في السوائم فاجاب عنه وتحقيقه ان النصاب في الابتداء في غير السوائم لحصول الغنى للمالك به ففي الزيادة المعتبرة زيادة الغنى وذلك حاصل بالقليل والكثير وفي الابتداء والانتهاء في السوائم تحرزا عن التشقيص واحتج ابوحنيفة رحمه الله بماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم هاتوا ربع عشور اموالكم من كل اربعين درهما درهما اراد بالاموال الدراهم ثم لايجب كذلك ابتداء فثبت ان المراد به بعد المائتين والنهي عن الاخذ من الكسور في حديث عمرو بن حزم (ليس)

وفي ايجاب الكسور ذلك لتعذر الوقوف والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وهو ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الامر عليه واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمته نصابا لان الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبع الا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو ان يزيد على النصف اعتبارا للحقيقة وسنذكره في الصرف ان شاء الله تعالى الا انه في غالب الغش لابد من نية التجارة كما في سائر العروض

ليس فيما دون الاربعين صدقة دليل على ان المراد من قوله في كل اربعين درهما درهم نفي الوجوب فيما دون الاربعين *

قوله وفي ايجاب الكسور ذلك اي الحرج لتعذر الوقوف وذلك انه اذا ملك مائتي درهم وسبعة دراهم فعندهما تجب عليه خمسة دراهم وسبعة اجزاء من اربعين جزء من درهم وفي السنة الثانية زكوة ما بقي وهو مائتا درهم ودرهم وثلثة وثلثون جزء من درهم فيتعذر الوقوف على مقدار الواجب فيه

قوله بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه اعلم ان الدراهم في الابتداء كانت على ثلثة اصناف صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلثة اخماس مثقال وصنف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس يتصرفون بها ويتعاملون فيما بينهم الى ان استخلف عمر رضي الله عنه فاراد ان يستوفي الخراج بالاكثر فالتمسوا منه التخفيف فجمع حساب زمانه ليتوسطوا ويوفقوا بين الدراهم كلها وبين مارامه عمر وبين مارامه الرعية فاستخرجوا له وزن السبعة وانما فعلوا ذلك لاحد وجوه ثلثة احدها انك اذا جمعت من كل صنف عشرة صار الكل احدا وعشرين مثقالا

الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا لانه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة والله تعالى اعلم بالصواب •

فصل في الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالا من ذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال لما روينا والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو المعروف ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان الواجب ربع العشر وذلك فيما قلنا اذ كل مثقال عشرون قيراطا وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعندهما تجب بحساب ذلك وهي مسئلة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون اربعة مثاقيل في هذا كاربعين درهما وفي تبر الذهب والفضة وحليهما واوانيهما الزكوة

فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل والثاني انك اذا اخذت ثلث عشرة من كل صنف وجمعت بين الاثلاث الثلثة المختلفة كانت سبعة مثاقيل والثالث انك اذا القيت الفاضل على السبعة من العشرة اعنى الثلثة والفاضل ايضا على السبعة من مجموع الستة على الخمسة اعني الاربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين اي فاضل السبعة من العشرة وفاضل المجموع من الستة والخمسة وهوما القيت كان سبعة مثاقيل فلما كانت سبعة مثاقيل اعدل الاوزان فيها ودارت في جميعها بطريق مستقيم اختاروها **قوله** الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا اي يجب في تلك الفضة دون غشها زكوة من غير اعتبار القيمة ونية التجارة والله اعلم بالصواب •

فصل في الذهب

قوله والمثقال مايكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم هذا التعريف لزيادة الايضاح لانه عرف من قوله وهوان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ان المثقال مايكون كل (سبعة)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مبتذل في مباح فشابه ثياب البذلة ولنا ان السبب مال نام ودليل النماء موجود وهو الاعداد للتجارة خلقة والدليل هو المعتبر بخلاف الثياب والله اعلم بالصواب ٭

سبعة منه وزن عشرة دراهم وسؤال الدور وهم اذ كل واحد من الدراهم والمثقال معروف لكن عرف المعتبر من الدراهم بان يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال معروف فحصل منه ان نسبة المثقال الى الدراهم ان يكون كل سبعة منه على وزن عشرة دراهم ثم صرح ببيان هذه النسبة في باب الذهب لزيادة الكشف والايضاح وهم علماء هداة يفيدون ما افادوا على الكمال من غير نقص واخلال جزاهم الله تعالى خير الجزاء ٭

قوله وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال وانما خصهما ليمتاز به كل ما يباح استعماله من الذهب والفضة عما لا يباح استعماله وذكر في الخلاصة الغزالية اما من الحلي المباح من الذهب والفضة فلا زكوة فيها على اصح القولين لانه رخص استعمالها كسائر السلع وان كانت محظورة او آنية فالزكوة واجبة وفي الايضاح اذا كان له اناء فضة وزنه مائتان وقيمته ثلثمائة درهم فان كان زكى من عينه تصدق بربع عشره على الفقير فيشاركه فيه وان ادى من قيمته فعند محمد رحمه الله يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة معتبرة فاما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو ادى خمسة دراهم من غير الاناء سقط عنه الزكوة لما بينا ان الحكم عنده مقصور على الوزن فان ادى من الذهب ما تبلغ قيمته قيمة خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز بالاجماع لان الجودة متقومة عند المقابلة بخلاف الجنس فاذا ادى القيمة وقعت عن القدر المستحق وفيه ايضا وروى ابن سماعة عن ابي يوسف رحمهما الله انه اذا اعطى الفضة مكان الفضة فان كان وزن الفضة فيما دفع اقل لم يجز حتى يعطي قدر النقصان نحو ان تؤدي النبهرجة عن الجياد وان كان التفاوت

فصل في العروض

الزكوة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق اوالذهب لقوله عليه السلام فيها يقومها فيؤدي من كل مائتي درهم خمسة دراهم ولانه معد للاستنماء باعداد العبد فاشبه المعد باعداد الشرع وتشترط نية التجارة ليثبت الاعداد ثم قال يقومها بما هوانفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال العبد الضعيف عصمه الله وهذه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي الاصل خيره لان الثمنين في تقدير قيم الاشياء بهما سواء وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا وعن ابي يوسف انه يقومها بما اشترى ان كان الثمن من النقود لانه ابلغ في معرفة المالية وان اشتراها بغير النقود قومها بالنقد الغالب وعن محمد رحمه الله تعالى انه يقومها بالنقد الغالب على كل حال كما في المغصوب والمستهلك واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لايسقط الزكوة لانه يشق اعتبار الكمال في اثنائه امالا بدمنه في ابتدائه للانعقاد وتحقق الغنى وفي انتهائه للوجوب ولاكذلك فيمابين ذلك لانه حالة البقاء بخلاف مالوهلك الكل حيث يبطل حكم الحول ولاتجب الزكوة لانعدام النصاب في الجملة ولاكذلك في المسئلة الاولى لان بعض النصاب باق فيبقى للانعقاد ●

لمعنى في الوصف نحوان يؤدي الجياد عن المضروبة جاز وكذلك ان اعطى تبراجيدا عن المصوغ وقيمة المصوغ اكثر بصياغتها جاز لان الجودة لا قيمة لها والله اعلم ●

فصل في العروض

قوله وتشترط نية التجارة اي حالة الشراء فاما اذا كانت النية بعد الملك فلابدمن اقتران عمل التجارة بنيتها حتى تعمل نيته لان مجرد النية لاتعمل على مامر **قوله** بالنقد الغالب على كل حال اي سواء اشتراها باحد النقدين اوبغيره **قوله** كما في المغصوب لان التقويم في حق الله تعالى معتبر بالتقويم في حق العباد ومتى وقعت الحاجة الى تقويم المغصوب في المستهلك تقوم بالنقد الغالب في البلاد فكذا هذا **قوله** فنقصانه فيما (بين)

قال وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب لان الوجوب فى الكل باعتبار التجارة وان افترقت جهة الاعداد ٭

بين ذلك لا يسقط الزكوة وقال الشافعي رح كمال النصاب فى السوائم من ابتداء الحول الى انتهائه شرط وفي مال التجارة يعتبر الكمال في آخره لا غير لان الزكوة تتعلق بقدر ووصف وفوات الوصف في خلاله يبطل حكم الحول ففوات بعض القدر اولى وفي نصاب التجارة يتعذر اعتبار النصاب في اثناء الحول لان القيمة تزداد وتنتقص في كل ساعة فتعذر عليه التفريق في كل وقت فسقط اعتباره حالة البقاء ويسقط فى الابتداء ايضا لان اعتباره فى الابتداء انما يكون لاجل البقاء لنا ان النصاب شرط لليسر وفي اعتبار الكمال في اثنائه عسر فلا يعتبر اما لابد منه في ابتدائه للانعقاد وتحقق الغنى، وفي انتهائه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء فلم يشترط الغنى فيه بل هي حال بقاء الحول المنعقد فيشترط بقاء شيء من المحل لبقاء الحول حتى لو هلك كله بطلت اذا لم يبق ما يصلح لبقاء الحول وهذا كمن حلف بعتق عبده ان دخل الدار فان الملك يشترط حال اليمين لانعقاد اليمين وحال الدخول لنزول العتق لا فيما بين ذلك واعتبار الخصم فوات بعض القدر بفوات الوصف لا يستقيم لان فوات الوصف هناك وارد على كل النصاب فصار كهلاك النصاب كله وذلك لانه لما اعدها للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحا لبقاء الحول لان العلوفة ليست من مال الزكوة فصار كون كلها علوفة كهلاك كلها فاما بعد هلاك البعض بقي المحل صالحا لبقاء الحول لان الشيء اذا انعقد على الكل يبقى منعقدا على البعض كما اذا هلك بعض مال المضاربة يبقى العقد فى الباقي ٭

قوله وان افترقت جهة الاعداد فان الاعداد فى العروض من جهة العباد لاعدادها للتجارة وفى النقدين من الله تعالى فانهما خلقا للتجارة فهما للتجارة وضعا والعروض لها جعلا

(قوله)

و يضم الذهب الى الفضة للمجانسة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه صار سببا ثم تضم بالقيمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالاجزاء وهو رواية عنه حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب وتبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكوة عنده خلافا لهما هما يقولان المعتبر فيهما القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكوة في مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمته فوقها هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضم بها والله اعلم ٭

قوله ويضم الذهب الى الفضة وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانهما جنسان مختلفان صورة ومعنى كالابل والغنم واتحاد معنى الثمنية لا يوجب اتحاد الجنس كالركوب في حق الدواب ونحن نقول بان الاتحاد بينهما ثابت في الوصف الذي صار العين به سببا لوجوب الزكوة وهو الثمنية فلا يعتبر الاختلاف في الصورة كعروض التجارة بخلاف الابل والغنم لان الزكوة فيهما باعتبار العين والاعيان مختلفة حقيقة **قوله** حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل انما خص هذه الصورة لانه انما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء ولا يظهر عند تكامل الاجزاء كما اذا كان من كل واحد منهما نصف النصاب بان كان له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم او من احدهما ثلثة ارباع النصاب والربع من الآخر بان كان له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل او على العكس فانه يضم بالاجماع لانه متى انتقص قيمة احدهما يزداد قيمة الآخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمة بما ازداد فتجب الزكوة بلا خلاف **قوله** هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة واعتبار الوزن اعتبار الصورة فاما مسئلة الابريق فنقول القيمة انما تمكن اعتبارها عند المقابلة بغيرها فاما بانفرادها فلا فاذا اجتمعتا امكن اعتبار التقويم وحاصل مسائل الضم ان عروض التجارة يضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها (وكذا)

باب في من يمر على العاشر

واذا مر على العاشر بمال فقال اصبته منذ اشهر

وكذا تضم هي الى النقدين بالاجماع والسوائم من مختلفي الجنس مثل الابل والبقر والغنم لا يضم بعضها الى بعض بالاجماع والنقد ان يضم احدهما الى الآخر في تكميل النصاب عندنا خلافا للشافعي ولكن اختلف علماؤنا الثلثة في كيفية الضم وفي الايضاح والاجراء الذين يعملون للناس اذا ابتاعوا اعيانا ليعملوا بها فحال الحول عليهم فهذا على وجهين كل ما يبقى اثره في المحل كالعصفر والزعفران وما اشبه ذلك فان في ذلك الزكوة لان ما يأخذ في حكم العرض عن هذا العين ولهذا له حق الحبس لاستيفاء الاجرة فكان العين معد للتجارة وما لا يبقى له اثر في العين كالصابون والاشنان لا تجب الزكوة لان ما يأخذه ليس بعوض لان العين لم يبق فلا تجب فيه الزكوة واما آلات الصناع الذين يعملون بها وظروف الامتعه للتجارة لا تجب فيه الزكوة لانها ليست بمعدة للتجارة وكذا قالوا في النحاس اذا اشترى المقاود والجلال بان كان يبيع مع الدواب تجب الزكوة وان كان لحفظ الدواب بها فلا زكوة فيها كآلة الصناع۔

باب في من يمر على العاشر

قوله اذا مر على العاشر بمال اي بمال الزكوة واراد به الاموال الباطنة لان ثبوت ولاية الاخذ في الاموال الظاهرة وهي السوائم لا يختص بالمرور ويدل عليه قوله بعد هذا وكذا الجواب في صدقة السوائم **قوله** فقال اصبته منذ اشهر يريد به انه لم يحل عليه الحول لان الاشهر جمع قلة وهي تقع على العشرة فما دونها۔ (قوله)

فكط

اوعلي دين وحلف صدق ، والعاشر من نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار فمن انكر منهم تمام الحول او الفراغ من الدين كان منكرا للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين وكذا اذا قال اديتها الى عاشر آخر ومراده اذا كان في تلك السنة عاشر آخر لانه ادعى وضع الامانة موضعها بخلاف ما اذا لم يكن عاشر آخر في تلك السنة لانه ظهر كذبه بيقين وكذا اذا قال اديتها انا يعني الى الفقراء في المصر لان الاداء كان مفوضا اليه فيه وولاية الاخذ بالمرور لدخوله تحت الحماية وكذا الجواب في صدقة السوائم في ثلثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما اذا قال اديت بنفسي الى الفقراء في المصر لا يصدق لان الاداء ما كان مفوضا اليه فلا يصدق وان حلف وقال الشافعي رحمه الله يصدق لانه اوصل الحق الى المستحق ولنا ان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة ثم قيل الزكوة هو الاول والثاني سياسة وقيل هو الثاني والاول ينقلب نفلا وهو الصحيح ثم فيما يصدق في السوائم واموال التجارة

قوله اوعلي دين اريد به دين مطالب من العباد اذ هو المانع **قوله** وحلف صدق وعن ابي يوسف رح لا يمين في هذه الوجوه كما في قوله صمت وصليت اذ الزكوة عبادة خالصة لله تعالى فكانت بمنزلة الصوم والصلوة وجه ظاهر الرواية ان هذه عبادة تعلق بها حق العاشر في الاخذ وحق الفقراء في المنفعة فالعاشر بعد ذلك يدعي عليه معنى لو اقر به يلزمه فيستحلف لرجاء النكول كما في سائر الدعاوي ولا يلزم عليه حد القذف فانه لا يستحلف فيه اذا انكر وان تعلق حق العباد به لما ان اليمين مشروعة للنكول والقضاء بالنكول في الحدود متعذر بخلاف الصوم والصلوة فانه لم يتعلق بهما حق العباد ولا يكذبه فيهما احد وهنا الساعي يكذبه **قوله** وكذا اذا قال اديتها انا يعني الى الفقراء في المصر فاما اذا ادعى الاداء من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة بعد الاخراج الى السفر فانه لا يصدق (و)

لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وشرطه في الاصل وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ادعى ولصدق دعواه علامة فيجب ابرازها وجه الاول الخط يشبه الخط فلا يعتبر علامة ۔

وقال الشافعي رحمة الله عليه صدق لان الزكوة حق الفقرا قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء اضاف اليهم بلام الملك وقد اوصل الحق الى المستحق فتبرأ ذمته كالمشتري من الوكيل اذا اوفى الثمن الى الموكل ولنا ان حق الاخذ للسلطان قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقال عليه السلام خذ من الابل الابل فلا يملك الغني ابطاله كمن عليه الجزية اذا صرفه بنفسه الى المقاتلة وكالوصرف الوارث الثلث الموصى به الى الفقراء يأخذ الوصي ثلثا آخر وكالو ادى صاحب الطعام العشر الى الفقراء يعشر الامام ثانيا فكذا هنا الا ان يجيز الامام اوالوصي اعطاؤه وان لم يجز قيل الزكوة هو الثاني والاول ينقلب نفلا وقيل هو الاول كما لو خفي على الساعي مكان ماله كان اداؤه صحيحا ولو صدقه السلطان قيل لا يأخذ ثانيا وقيل يأخذه وفي التفاريق يجوز دفع زكوة الاموال الظاهرة والعشر الى الفقراء فيما بينه وبين الله وان كان للامام ان يأخذها ثانيا وذكر في التفاريق ايضا ان وقف على اهل بلدة لا يؤدون زكوة الاموال الباطنة طالبهم بها وكذا من عرف بذلك ضرب وطولب بالاداء وفي الاشارات اذا امتنع من اداء الزكوة يحبس حتى يؤدي ۔

قوله لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله في الجامع الصغير ولا يشترط ان يأتي بخط البراءة وهو الاصح ثم على قول من يشترط البراءة في التصديق هل يشترط معها اليمين ايضا كما يشترط اليمين اذا لم يأت بالبراءة على ما هو ظاهر الروايات لا اختلفوا فيه قال الامام التمرتاشي رحمه الله وفي الشافي لو اتى بالخط ولم يحلف لم يصدق عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يصدق لشهادة الظاهر له

قال وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم فتراعى تلك الشرائط تحقيقا للتضعيف ولا يصدق الحربي الا في الجواري يقول هن امهات اولادي لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يده من المال يحتاج الى الحماية غير ان اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا بامية الولد لانه يبتني عليه فانعدمت صفة المالية فيهن والاخذ لا يجب الا من المال •

قال ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر هكذا امر عمر رضي الله تعالى عنه سعاته وان مر حربي بخمسين درهما لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون منا من مثلها لان الاخذ منهم بطريق المجازاة بخلاف المسلم والذمي لان المأخوذ زكوة اوضعفها فلابد من النصاب وهذا في الجامع الصغير في كتاب الزكوة لانأخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا منه لان القليل لم يزل عفوا ولانه لا يحتاج الى الحماية •

قال وان مر حربي بمائتي درهم ولا يعلم كم ياخذون منا يأخذ منه العشر لقول عمر رضي الله فان اعياكم فالعشر وان علم انهم يأخذون منا ربع عشر او نصف عشر يأخذ بقدره وان كانوا يأخذون الكل لا نأخذ الكل لانه غدر وان كانوا لا يأخذون اصلا لا نأخذ ليتركوا الاخذ من تجارنا ولانا احق بمكارم الاخلاق

قال وان مر الحربي على عاشر فعشره ثم مر مرة اخرى لم يعشره حتى يحول الحول لان الاخذ كل مرة استيصال المال وحق الاخذ لحفظه ولان حكم الامان الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان

قوله فتراعى تلك الشرائط اي من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة

قوله تحقيقا للتضعيف فان تضعيف الشيء انما يكون ان لو كان المضعف على اوصاف المضعف عليه والا يلزم ان يكون تبديلا لا تضعيفا فيجب ان لا يتبدل شيء وراء التضعيف (كا)

لانه لا يمكن من الاقامة الا حولا والاخذ بعده لا يستاصل المال وان عشره فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره ايضا لانه رجع بامان جديد وكذا الاخذ بعده لا يفضي الى الاستيصال وان مر ذمي بخمر او خنزير عشر الخمر دون الخنزير وقوله عشر الخمر اي من قيمتها وقال الشافعي رحمه الله لا يعشرهما لانه لا قيمة لهما وقال زفر يعشرهما لاستوائهما في المالية عندهم وقال ابو يوسف رح يعشرهما اذا مر بهما جملة كانه جعل الخنزير تبعا للخمر

كما قلنا في التضعيف على بني تغلب فان قيل اهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحديث فوجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ منا زكوة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارف الجزية وليس بزكوة حقيقة لانها طهرة وهم ليسوا من اهلها ولكنها زكوة في حقهم فالحقوا بالمسلمين في اعتبار الحول وكمال النصاب فوجب التضعيف كبني تغلب اظهارا لصغار الكفر ولان حاجة الذمي الى الحماية اكثر لطمع اللصوص في اموالهم ولما وجب الاخذ من الحربي لهذه العلة وجب ان يضعف عليه ما يؤخذ من الذمي لان الحربي من الذمي كالذمي من المسلم حتى لا تقبل شهادة الحربي على الذمي كشهادة الذمي على المسلم تحقيقا لفصل الذل والصغار لانه بمظنة الاسترقاق ونهب الاموال ٠

قوله لانه لا يمكن من الاقامة الا حولا اي قريبا من الحول وفي الكافي للعلامة النسفي رح وذكر في بعض نسخ الهداية لانه لا يمكن من المقام الا حولا وهو غلط من الكاتب والصواب ما ذكر في بعض النسخ بدون الا كما ذكر في المبسوط والجامع الصغير لفخر الاسلام وغيره **قوله** عشر الخمر اي من قيمتها وعند مسروق رحمه الله من عينها **قوله** والمسلم يحمي خمر نفسه فانه لو غصب خمرا من مسلم كان له ان يخاصم ويسترد فثبت انه يحمي في حقه فجاز ان يكون في حق غيره كذا ذكر في الايضاح **قوله** كانه جعل الخنزير تبعا للخمر اذ مالية الخمر اظهر من مالية الخنزير لانها قبل التخمر مال وبعده على عرضية ان يصير

فان مربكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها وفي ذوات الامثال ليس لها هذا الحكم والخمر منها ولان حق الاخذ للحماية والمسلم يحمي خمر نفسه للتخليل فكذا يحميها على غيره ولا يحمي خنزير نفسه بل يجب تسيبه بالاسلام فكذا لا يحميه على غيره

ولو مر صبي او امرأة من بني تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل

ما لا بالتخلل ولا كذلك الخنزير ولهذا اذا عجز المكاتب ومعه خمر يصير ملكا للمولى بخلاف الخنزير وكم من شيء لا يثبت قصدا ويثبت تبعا كوقف المنقول تبعا للعقار ه

قوله فان مربكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير اي عند ابي يوسف رحمه الله واما عندهما فالحكم كذلك سواء مربهما او على الانفراد لا يقال ما ذكرتم ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين منقوض بما اذا اشترى ذمي دارا بخنزير وشفعها مسلم اخذها بقيمة الخنزير اذ لو كان للقيمة حكم العين لما اخذها بالقيمة وايضا منقوض بما اذا تلف المسلم خنزير الذمي يضمن قيمته فلو كان لها حكم العين لما ضمنها كما لا يضمن عين الخنزير لانا نقول القيمة في حق ذوات القيم بمنزلة عينها من وجه دون وجه اما انها ليست عينها فظاهر لانهما متغايران حقيقة واما انها بمنزلة عينها فيما اذا تزوج امرأة على عبد بغير عينه ثم اتاها بالقيمة تجبر المرأة على القبول كما لو اتاها بالمسمى فلما دارت القيمة بين ان يكون بمنزلة العين وبين ان لا يكون اعطي لها حكم العين في حق الاخذ لان فيه اقترابا مما هو في حكم نجس العين ولم يعط له حكم العين في حق الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعيد فكان هذا نظير ما ذكر في مسئلة السرقين بالانتفاع بالاستهلاك وذكر في الفوائد الظهيرية بعد قوله واخذ القيمة فيما لا يكون من ذوات الامثال ينزل منزلة اخذ العين فان قيل ما ذكرتم يشكل بذمي استهلك عليه ذمي خنزيره حتى ضمن قيمته فاخذ القيمة وقضى (بها)

لماذكرنافى السوائم ومن مرعلى عا شربمائة درهم واخبره ان له في منزله ما ئة اخرى قد حال عليها الحول لم يزك التي مربها لقلته وما في بيته لم يدخل تحت حما يته فلومربمائتي درهم بضاعةلم يعشرها لانه غيرمأذ ون با د اء زكوته.

قال وكذا المضا ربة يعني اذا مرالمضارب به على العاشروكان ابوحنيفة رح يقول اولا يعشرها لقوة حق المضا رب حتى لايملك رب ا لما ل نهيه عن التصرف فيه بعد ماصا رعروضا فنزل منزلة المالك ثم رجع الى ماذكرفى الكتاب وهوقولهما لانه ليس بمالك ولا نائب عنه في اداء الزكوة الا ان يكون فى المال ربح يبلغ نصيبه نصابا فيؤخذ منه لانه مالك له

بها دينا عليه لمسلم جاز ولوكان ا خذ القيمة كاخذ العين لماجازالقضاء قيل له لما قضى بها د ينا عليه وقعت المقا صة والمعاوضة بينه وبين صا حب الد ين وعند ذلك يختلف السبب واختلاف الا سبا ب ينزل بمنزلة ا ختلا ف الا عيا ن على ما عرف وكذ لك ذكر سؤالا فى النكتة الثا نية على قو له فكذا لا يحميها بغيره فان قيل المسلم او الذ مي اذا غصب خنزيره ذ مي وتحا كما الى القاضي فالقاضي يأ مره با لرد والتسليم والا مر با لرد والتسليم حماية له قيل له نحن ندعي انه اذا لم تكن له ولا ية حما ية خنزير نفسه لا يكون له ولاية حما ية خنزيرغيره لغرض يستوفيه وههنا لوحما ه حما ه لغرض يستوفيه ولا كذ لك القا ضي فافترقا وذكرالامام المحبوبي رحمه الله وا ذا مرالذمي عليه بجلد ا لميتة هل يأخذ منه شيئا ذكرالفقيه ابوالليث رح رو ايةعن الكرخي رحمه الله انه يأخذ منه فانه كا ن مالا فى الا بتداء ويصيرمالا فى الانتهاء بالدبغ فكا ن كا لخمر.

قوله لماذ كرنا فى السوا ئم لان مال ا لتاجر ا ذ ا مربه على ا لعا شربمنزلة السوائم لحاجته الى الحماية وقدبينا انه لا يؤخذ من سوا ئم صبيانهم ويؤخذ من سوائم نسا ئهم فكذ لك حكم ا لتا جرمنهم اذا مرعلى العا شر. (لوقه)

ولو مر عبد ماذون له بمائتي درهم وليس عليه دين عشره قال ابو يوسف رحمه الله لاادري ان ابا حنيفة رحمه الله رجع عن هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولهما انه لا يعشرها لان الملك فيما في يده للمولى وله التصرف فصار كالمضارب وقيل في الفرق بينهما ان العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهدة على المولى فكان هو المحتاج الى الحماية والمضارب يتصرف بحكم النيابة حتى يرجع بالعهدة على رب المال فكان رب المال هو المحتاج فلا يكون الرجوع في المضارب رجوعا منه في العبد وان كان مولاه معه يؤخذ منه لان الملك له الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله لانعدام الملك او للشغل

قال ومن مر على عاشر الخوارج في ارض قد غلبوا عليها فعشره يثنى عليه الصدقة معناه اذا مر على عاشر اهل العدل لان التقصير جاء من قبله من حيث انه مر عليه ٭

قوله ولو مر عبد مأذون بمائتي درهم وليس عليه دين عشره وفي الايضاح قال ابو يوسف رح لا اعلم انه رجع في العبد ام لا والصحيح ان رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأذون وفي الجامع الصغير التمرتاشي وقال ابو يوسف رح رجوعه في المضارب رجوع في المأذون لانهما في المعنى سواء وقيل لا مشابهة بينهما فان ولاية المأذون اعم لان الاذن في نوع اذن في الانواع ولا كذلك المضارب وفي الاصل لا يعشرهما لانهما امراء التجارة وذكر فخر الاسلام في الجامع الصغير وقد ذكر في كتاب الزكوة انه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب والمستبضع والعبد المأذون **قوله** حتى لا يرجع بالعهدة على المولى اي العبد المأذون اذا لزمه دين يؤدي من كسبه ورقبته ولا يرجع به على المولى اما المضارب اذا اشترى شيئا ولم يؤد الثمن حتى هلك مال المضاربة يرجع به على رب المال **قوله** الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله اي حينئذ لا يؤخذ منه سواء كان معه مولاه او لم يكن **قوله** لانعدام الملك اي عند ابي حنيفة رح وقوله للشغل اي عندهما والله اعلم ٭ (باب)

باب المعادن والركاز

قال معدن ذهب اوفضة اوحديدا ورصاص اوصفر وجد فى ارض خراج اوعشر ففيه الخمس عندنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لانه مباح سبقت يده اليه كالصيد الا اذا كان المستخرج ذهبا وفضة فيجب فيه الزكوة ولا يشترط الحول في قول لانه نماء كله والحول للتنمية ولنا قوله عليه الصلوة والسلام

باب المعادن والركاز

فى الايضاح ما يخرج من الارض ثلثة انواع منها ما ينطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص وفي جميعه الخمس وقال الشافعي رح يجب فى الذهب والفضة ربع العشر وهو بمنزلة الزكوة ولا يجب في غيرهما شيء والنوع الثاني ما كان مائعا كالقار والنفط ولاشيء فيه لانه مائع بمنزلة الماء وان كانت العين في ارض خراجية يجب الخراج فى الموضع الذي يتأتى فيه الزراعة والنوع الثالث الذي ليس بمائع ولا منطبع كالجص والنورة وما اشبه ذلك ولا شيء فيه لانه من اجزاء الارض كالتراب وكذلك الياقوت والفيروزج وغيرذلك لانه حجر وقد قال صلى الله عليه وسلم لا زكوة في حجر والمراد به الحق المتعلق بالمعدن قال معدن ذهب وجد في أرض خراج اوعشر احترز به عما اذا وجد المعدن فى الدار فانه لا خمس فيه عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه واما اذا وجد المعدن فى المفازة التي لا مالك لها ففيه الخمس عندنا ايضا كما اذا وجده في ارض العشر والخراج كذا في شرح الطحاوي رحمة الله تعالى عليه (قوله)

وفى الركاز الخمس وهو من الركز فا طلق على المعدن ولانها كانت في ايدى الكفرة وحوتها ايدينا غلبة فكانت غنيمة وفى الغنائم الخمس بخلاف الصيد لانه لم يكن في يد احد الا ان للغانمين يدا حكمية لثبوتها على الظاهر واما الحقيقة فللواجد فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد ولو وجد في داره معدنا فليس فيه شيء عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا فيه الخمس لاطلاق ما روينا

قوله وفى الركاز الخمس فانه عليه الصلوة والسلام لما سئل عما يوجد فى الحرب العادي قال فيه وفى الركوة الخمس فعطف الركاز على المدفون فعلم ان المراد بالركاز المعدن ولانه مأخوذ من الركز وهو الاثبات وهذا المعنى حقيقة فى المعدن لانه خلق فيه مركبا وفى الكنز مجاز للمجاورة والحقيقة احق **قوله** فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس احتياطا والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد من كان من حر وعبد ومسلم وذمي وذكر وانثى وصبي وبالغ لان استحقاق هذا المال كاستحقاق الغنيمة ولجميع من سمينا حق فى الغنيمة اما سهما او رضخا فان الصبي والمرأة والعبد والذمي يرضخ لهم اذا قاتلوا ولا يبلغ نصيبهم السهم تحرزا عن المساواة بين التبع والمتبوع وههنا لا مزاحم للواجد فى الاستحقاق حتى يعتبر التفاضل فلهذا كان الباقي له والذي روي ان عبدا وجد جرة من ذهب على عهد عمر رضي الله عنه فادى ثمنه منه واعتقه وجعل ما بقي لبيت المال انه كان وجده في دار رجل فكان لصاحب الدار فلم يبق احد من ورثته فلهذا صرف الى بيت المال ورأى المصلحة في ان يعطي ثمنه من بيت المال ليوصله الى العتق كذا فى المبسوط **قوله** لاطلاق ما روينا وهو قوله عليه السلام وفى الركاز الخمس ولم يفصل بين الارض والدار (قوله)

وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا الجزء لان الجزء لايخالف الجملة بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها وان وجده في ارضه فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه روايتان ووجه الفرق على احدىهما وهو رواية الجامع الصغير ان الدار ملكت خالية عن المؤن دون الارض ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة وان وجد ركازا اي كنزا

قوله وله انه من اجزاء الارض فان قيل لوكان من اجزاء الارض لجاز التيمم عليه كسائر الاجزاء قلنا انه من اجزاء الارض من حيث انه يدخل في بيعها بخلاف الكنز لا من جميع الوجوه واما الجواب له عما رويا فان الامام حصه بهذه الدار فصار كانه نفل له بهذه الدار وللامام هذه الولاية **قوله** ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة يريد به ان الامام لما جعل الدار له فقد اصفاها له وقطع حق الباقين عنها فلا يجب الخمس واما الارض فلان الامام ما اصفى له الحق فيها فانه يجب فيها العشر والخراج فاما الدار فهي مصفاة عن جميع الحقوق والدليل على الفرق بين الارض والدار انه لوكان له نخلة في دار تغل اكرارا من تمر لايجب فيها شيء ولوكانت النخلة في ارض عشرية يجب العشر في التمر فكذلك في حكم المعدن **قوله** لما روينا وهو قوله عليه الصلوة والسلام وفي الركاز الخمس كان من حقه ان يقول لسياق ما روينا وهو قوله عليه السلام فيه وفي الركاز الخمس والمراد من قوله فيه في الكنز على ماذكر فكان ذكر الكنز مقصودا هنا كـ فكان التمسك به اولى كما تمسك به في المبسوط كذا في النهاية ثم ذكر صاحب النهاية شبهة وهي انه تمسك اولا بهذا الحديث بلفظ الركاز على وجوب الخمس في المعدن حيث قال في الجامع الصغير اراد بالركاز المعدن واستدل ههنا بهذا الحديث بلفظ الركاز ايضا على وجوب الخمس في الكنز والركاز اسم مشترك والمشترك لا عموم له بالاتفاق خصوصا في موضع الانبات فما وجهه

وجب فيه الخمس عندهم لما روينا واسم الركاز ينطلق على الكنز لمعنى الركز وهو الاثبات ثم ان كان على ضرب اهل الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وقد عرف حكمه في موضعه وان كان على ضرب اهل الجاهلية كالمنقوش عليه الصنم

ثم اجاب ان هذا من قبيل تعميم المعنى الذي له دلالة على كل واحد منهما فهذا ان المدلولان حينئذ من انواع العام لا من انواع المشترك فان الركز يدل على الاثبات لغة على ما ذكرنا من ركزا لرمح اذا اثبته في الارض ثم ذلك المثبت قد يكون معدنا وقد يكون كنزا حتى لو ذكر المثبت مكان الركاز كان ذلك عاما لا مشتركا فكذا في لفظ الركاز لانه عبارة عنه كذا في النهاية وهذه الشبهة لا ترد لان المذكور في الهداية التمسك بالركاز في ايجاب الخمس في المعدن وانه لاينافي التمسك به ايضا في ايجاب الخمس في الكنز لان معنى الركز يجمعهما ولهذا قال وهو من الركز فانطلق على المعدن ففي قوله فانطلق اشارة الى انه يجمعهما وعلى هذا التحقيق يكون قوله فيه وفي الركاز من قبيل عطف العام على الخاص كانه قال في المدفون وفي كل مثبت يجب الخمس او يقول لما دل هذا الحديث على واحد منهما بعينه ثبت الحكم في الآخر بطريق الدلالة لوجود المعنى الذي ورد به النص فيه بعينه في الآخر.

قوله وجب الخمس عندهم اي عندنا وعند الشافعي رحمهما الله تعالى اذ لا فرق عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه في الكنز بين الدار وغيرها وعند الشافعي رحمه الله بين الذهب والفضة وبين غيرهما **قوله** فهو بمنزلة اللقطة لانه اذا كان فيه شيء من علامات الاسلام كان من وضع المسلمين ومال المسلم لا يغنم وحكم اللقطة ان تعرفها حيث وجدها مدة يتوهم ان صاحبها يطلبها وذلك يختلف بقلة المال وكثرته حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولا وفيما دون العشرة الى الثلثة شهرا وفيما دون (الثلثة)

ففيه الخمس على كل حال لما بينا ثم ان وجده في ارض مباحة فاربعة اخماسه للواجد لانه تم الاحراز منه اذلا علم به للغانمين فيختص هو به وان وجده في ارض مملوكة فكذا الحكم عند ابي يوسف رحمه الله لان الاستحقاق بتمام الحيازة وهي منه وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هو للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح لانه سبقت يده اليه وهي يد الخصوص فيملك به ما في الباطن وان كانت على الظاهر كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملك الدرة ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري

الثلثة الى الدرهم يوما وفي فلس ونحوه ينظر يمنة ويسرة ثم يضعه في كف فقير ٭

قوله ففيه الخمس على كل حال سواء في ارضه اوفي ارض غيره او في ارض مباحة

قوله كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملكهما فاذا باع السمكة ملكها المشتري ولم يملك الدرة وذكر الامام التمرتاشي كذا استشهد به البعض والصحيح ان كان في صدف ملكها والا فهي لقطة **قوله** ثم بالبيع اي بيع الارض التي تحتها كنز لم يخرج عن ملكه اي الكنز لانه مودع فيها اي الكنز في الارض ثم ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في مثله الدرة فقال في ظاهر الرواية لم يفصل بين ان تكون الدرة مثقوبة او غير مثقوبة وقيل ان كانت مثقوبة لاتدخل في ملك المشتري لانها بمنزلة الكنز وان كانت غير مثقوبة تدخل كمن اصطاد سمكة فوجد في بطنها عنبرا فهو للمشتري لانه حشيش يأكله السمكة فيكون تبعا له فيدخل وفي المحيط ان لوكانت الدرة في الصدف فهي للمشتري لان السمك يأكل الصدف وكل ما يأكله فهو للمشتري ولو اشترى جملا فوجد في بطنه دينارا لم يكن له لانه لا يأكله عادة ٭ (قوله)

قلب

وان لم يعرف المختطله (للجاهلي حكم الغنيمة وللاسلامي حكم اللقطة) يصرف الى اقصى مالك يعرف له فى الاسلام على ما قالوا ولو اشتبه الضرب يجعل جاهليا في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل يجعل اسلاميا في زماننا لتقادم العهد ومن دخل دار الحرب بامان فوجد في دار بعضهم ركازا رده عليهم تحرزا عن الغدر لان ما فى الدار في يد صاحبها خصوصا وان وجده فى الصحراء فهوله لانه ليس في يد احد على الخصوص فلا يعد غدرا ولا شيء فيه لانه بمنزلة المتلصص غير مجاهر وليس فى الفيروزج الذي يوجد فى الجبال خمس لقوله عليه السلام لا خمس فى الحجر

قوله وان لم يعرف المختط له ولا ورثته ذكر ابو اليسر انه يوضع في بيت المال وذكر الامام السرخسي رحمة الله تعالى عليه انه يصرف الى اقصى مالك يعرف فى الاسلام **قوله** وان وجد فى الصحراء فهوله فان قيل يدهم على ما وجده فى الصحراء ثابتة الا ترى ان المستأمن في دارنا لو وجد شيئا من ذلك فى الصحراء فلا حق له فيه ويؤخذ ذلك منه لثبوت يد المسلمين عليه فيجب ان يكون كذلك ما وجد المستأمن في دارهم قلنا اليد على الصحراء انما ثبتت حكما ودار الاسلام دار احكام فتعتبر اليد الحكمية فيها على الموجود فاما دار الحرب دار قهر وليست بدار حكم وانما يعتبر فيها ثبوت اليد حقيقة وذلك لا يوجد فيما وجد فى الصحراء فيكون سالماله ثم ما في دار الحرب مباح الاخذ وانما عليه التحرز عن الغدر واخذ الموجود فى الصحراء ليس بغدر في شيء **قوله** وليس في فيروزج يوجد فى الجبال خمس احترز بقوله فى الجبال عما يوخذ منه ومما ذكره بعد من الزئبق واللؤلؤ في خزائن الكفار فاصيب قهرا فانه يخمس بالاتفاق *

(قوله)

وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخرا وهو قول محمد رحمة الله تعالى عليه خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ولاخمس في اللؤلؤ والعنبر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابويوسف رحمة الله تعالى عليه فيهما وفي كل حلية تخرج من البحر خمس لان عمر رضي الله تعالى عنه اخذ الخمس من العنبر ولهما ان قعر البحر لم يرد عليه القهر فلايكون المأخوذ منه غنيمة وان كان ذهبا او فضة

قوله وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخرا خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه قال ابويوسف رح كان ابوحنيفة رحمة الله تعالى عليه يقول لا خمس فيه فلم ازل به حتى قال فيه الخمس ثم رأيت بعد ذلك ان لا خمس فيه لاني سألت عنه فوجدته مخالفا للرصاص يريد به انه ينبع من عينه ولا ينطبع بنفسه فهو كالقير والنفط فصار كالماء وابوحنيفة رحمه الله يقول انه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره وان لم ينطبع بنفسه فصار كالفضة لاتنطبع الا بشيء يخالطها من آنك او غيره وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله في الزيبق خمس خلاف ابي يوسف رحمه الله قال هو جوهر سيال كالماء والقير والنفط وقال هو حجر كالاسيال وقال الامام التمرتاشي قال ابويوسف رحمه الله لا يخمس لانه معين بدليل انه يسقى بالدلاء فصار كالنفط ولهما انه جوهر اذابه حرارة معدنه فصار كالواذيب بالنار وفي الاسرار في تعليل ابي يوسف لانه بمنزلة القير والنفط اي هو من جملة المياه ولا خمس في المياه لتفاهته **قوله** ولاخمس في اللؤلؤ والعنبر قيل ان مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا فعلى هذا اصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصدف حيوان يخلق الله فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير ظبي المسك يوجد في البر فلا شيء

والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه فيما دسره البحر وبه نقول متاع وجد ركازا فهو للذي وجده وفيه الخمس معناه اذا وجد في ارض لا مالك لها لانه غنيمة بمنزلة الذهب والفضة والله تعالى اعلم بالصواب ٭

فيه كذا في المبسوط واما العنبر فذكر في الكافي انه من زبد البحر فان الامواج اذا تلاطمت هاج بها الزبد فلايزال بها الريح حتى يمكث ما صفا فينعقد عنبرا فيقذفه الماء الى الساحل ويذهب ما لا ينتفع به من الزبد جفا فصار حكمه حكم الماء وفي المبسوط قيل نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل انه خثي دابة في البحر وليس في اخثاء الدواب شيء وفي كتاب المالك العنبر نبات يكون في قعر البحر فربما يبتلعه الحوت فاذا استقر في بطن الحوت لفظه لمرارته وما لم يبتلعه الحوت فهو الجيد منه ٭

قوله والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه فيما دسره البحر اي فيما دسره البحر الذي في دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فاخذوه فكان غنيمة ففيه الخمس

قوله متاع وجد ركازا قال في الفوائد الظهيرية المتاع ما يمتع به في البيت من الرصاص ونحوه اي ينتفع به وقيل المراد الثياب لانه يستمتع بها والله تعالى اعلم بالصواب ٭

(باب)

ولا معتبر بالمالك فيه فكيف بصفته وهو الغنى لهذا لا يشترط الحول لانه للاستنماء وهو كله نماء ولهما فى الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ليس فى الخضراوات صدقة

اي ماء جاريا وسقته السماء الا القصب والمستثنى عند ابي حنيفة رح خمسة اشياء السعف فانها من اغصان الاشجار وليس فى الشجر عشر والتبن فانه ساق للحب كالشجر للثمار والحشيش فانه ينفى من الارض ولا يقصد استغلال الاراضي به والطرفاء والقصب فانه لا يقصد استغلال الاراضي بهما كذا فى المبسوط وقالا لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية والتمر والعنب والاجاص والرمان والعناب والتين يبقون بعد التجفيف فيخرص وكذا الوبيع رطبا اوعنبا اوبسرا خرص ذلك جافا فان بلغ العنب مقدار ما يجيء منه الزبيب خمسة اوسق فيجب في عينه الا اذا كان العنب مما يصلح للماء ولا يجيء منه الزبيب فلاشيء فيه وكذا حكم سائر الثمار والخوخ والكمثرى والتفاح والمشمش والثوم والبصل لا يبقون غالبا بعد التجفيف والوسق ستون صاعا كل صاع ثمانية ارطال فجملته الف وماتنامن قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله هذا قول اهل الكوفة وقال اهل البصرة الوسق ثلثمائة من كذا فى المبسوط۔

قوله ولا معتبر بالمالك جواب عن قولهما ولانه صدقة فيشترط النصاب فيه ليتحقق الغناء فقول الغنى صفة المالك ولا يعتبر هنا المالك بدليل انه يجب فى الاراضى الموقوفة وارض المكاتب فكيف تعتبر صفته اذ الصفة بدون الموصوف مما يستحيل وذكر فى المبسوط وان كانت الارض لمكاتب اوصبي او مجنون وجب العشر فى الخارج منها عندنا وقال الشافعي رح لاشيء فى الخارج من ارض المكاتب والعشر عنده قياس الزكوة لا يجب الا باعتبار المالك اما عندنا فالعشر مؤنة الارض النامية كالخراج فالمكاتب فيه والحر سواء وكذلك الخارج من الاراضى الموقوفة على الرباطات والمساجد يجب فيه العشر عندنا وعند الشافعي رح لا يجب الا فى الموقوفة على اقوام باعيانهم فانهم كالملاك (قوله)

والزكوة غير منفي فتعين العشر وله ما روينا ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وبه يأخذ ابوحنيفة رحمه الله فيه ولان الارض قد تستنمي بما لا يبقى والسبب هي الارض النامية ولهذا يجب فيها الخراج. اما الحطب والقصب والحشيش لا تستنبت في الجنان عادة بل تنفى عنها حتى لو اتخذها مقصبة او مشجرة او منبتا للحشيش يجب فيه العشر والمراد بالمذكور القصب الفارسي اما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر لانه يقصد بهما استغلال الارض بخلاف السعف والتبن لان المقصود الحب والتمر دونهما

قوله والزكوة غير منفي لان الخضراوات اذا كانت للتجارة تجب فيها الزكوة بالاتفاق فعلم ان المنفي هو العشر **قوله** وله ما روينا وهو ما اخرجته الارض ففيه العشر ومرويهما وهو قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة الخضراوات بفتح الخاء لا غير الفواكه كالتفاح والكمثرى والبقول كالكرفس وغيره كذا في المغرب محمول على صدقة يأخذها العاشر اذا مر بها ولهذا ذكر في بعض الروايات لا تؤخذ من الخضراوات صدقة **قوله** وبه اخذ ابوحنيفة رحمه الله اي عمل ابوحنيفة رحمه الله بمرويهما على ان المنفي صدقة يأخذها العاشر من عينها لاجل الفقراء عند اباء المالك عن دفع قيمتها اما اذا اعطى من قيمتها له الاخذ وكذا اذا اخذ من عينها لعمالة له ذلك ايضا وانما لا يأخذ من عينها لاجل الفقراء لان الاخذ ثبت نظرا للفقراء ولا نظر ههنا لان العاشر في الاغلب يكون نائيا عن البلدة ولا يجد فقيرا ثمه ليؤدي اليه فيحتاج الى ان يبعث بها الى البلدة ومتى بعث فربما يفسد قبل الوصول الى الفقراء فيؤدي الى الضرر فلا يأخذ بل يؤديه المالك بنفسه **قوله** اما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر قال شيخ الاسلام في مبسوطه وقصب

قال وما سقي بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر على القولين لان المؤنة تكثر فيه وتقل فيما يستقى بالسماء او سيحا وان سقي سيحا وبدالية فالمعتبر اكثر السنة كما هو في السائمة وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يوسق كالذرة في زماننا لانه لا يمكن التقدير الشرعي فيه فاعتبرت قيمته كما في عروض التجارة وقال محمد رحمه الله يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من اعلا ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة احمال كل حمل ثلثمائة من

السكر ان كان يخرج منه العسل يجب فيه العشر وان كان لا يخرج منه العسل كالقصب الفارسي لا يجب فيه العشر قيل انما لا يخرج منه العسل اذا يبس وقصب الذريرة نوع من القصب في مضغه حرافة ومسحوقه عطر يؤتى به من الهند وانما سمي بها لانها تجعل ذرة ذرة وتلقى في الدواء **قوله** بخلاف السعف والتبن السعف ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزبل والمراوح وعن الليث رحمه الله اكثر ما يقال له السعف اذا يبس واذا كانت رطبة فهي الشطبة وقد يقال للجريد نفسه سعف والواحد سعفة لا يقال كان ينبغي ان يجب في التبن لانه هو القصيل بعينه الا انه قد يبس حتى لو قصله يجب العشر في القصيل لانا نقول كان فيه العشر قبل الادراك فلما ادرك تحول العشر من الساق الى الحب كما تحول الخراج من التمكن عند التعطيل الى الخارج عند الخروج لان المقصود هو الحب الغرب الدلو العظيمة والدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها وفي الايضاح اذا اخرجت الارض العشرية حبوبا مختلفة ولم يبلغ كل نوع منها خمسة اوسق فعن ابي يوسف رحمه الله في ذلك ثلث روايات روى محمد عنه انه لا يجب شيء حتى يبلغ كل صنف نصابا لانه يجعل كل واحد (كانه)

وفي الزعفران خمسة امناء لان التقدير بالوسق كان لاعتبار انه اعلا مايقدر به

كانه المنفرد بكونه خارجا وروي عنه انه قال كل نوعين لايجوز بيع احدهما بالآخر متفاصلا كالابيض مع الاسود اوما اشبه ذلك من انواع الحنطة ضم البعض الى البعض لاتحاد الجنس ومايجوز بيعه بالآخر متفاصلا لا يضم لان الضم اثبات الاتحاد واختلاف الجنس ينافي الاتحاد وهذه الرواية قول محمد رح وروي عنه ان ما ادرك في وقت واحد ضم بعضه الى بعض وان اختلف اجناسه وان لم يدرك في وقت واحد لا يضم لان الحق يجب بحسب الارض بوصف النماء وذلك يحصل بمنفعة الارض فان اتحدت المنفعة لا يختلف باختلاف الخارج كعروض التجارة وما ادرك في اوقات مختلفة فقد اختلفت منفعته وقال ابويوسف رحمه الله اذاكان للرجل اراض مختلفة في رساتيق مختلفة فان كان العامل واحدا يضم ويأخذ وان كان العمال مختلفة لم يكن لاحد العاملين مطالبة حتى يكمل النصاب فاما المالك فيما بينه وبين الله تعالى مخاطب بالاداء لان السبب قدوجد في حقه فاما حق الاخذ للعامل انماثبت باعتبار ولايته فاذالم يبلغ مافي ولايته نصابالم يثبت حق الاخذ وقول محمد رحمه الله في التحقيق راجع الى هذا قال واذاخرجت الارض المشتركة خمسة اوسق ففيها العشر في احدى الروايتين عن ابي يوسف رح لان المعتبر وجود النصاب لا الملك الا ترى انه يجب في ارض المكاتب والوقف وروي عنه انه لايجب وهو قول محمد رح لان الايجاب عليه يكون فلا بد من وجود النصاب في حقه ومسائل الباب لا يتأتى على قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده يجب العشر في القليل والكثير ثم اختلفوا في وقت الوجوب فوقت الوجوب عندابي حنيفة رحمه الله يكون عندظهور الثمرة وعند ابي يوسف الوجوب عند الادراك وعند محمد رحمه الله يكون عند استحكامه وتصفيته وحصوله عندالحظائر

قلد

قال في الكتاب وهو قول محمد رضي الله عنه فيما صح عنه قال رضي الله اختلفت النسخ في بيان قوله والاصح انه مع ابي حنيفة رحمه الله في بقاء التضعيف الا ان قوله لايتأتى الا في الاصلي لان التضعيف الحادث لا يتحقق عنده لعدم تغيرا لوظيفة ولوكانت الارض لمسلم باعها من نصراني يريد به ذميا غير تغلبي وقبضها فعليه الخراج عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اليق بحال الكافر وعند ابي يوسف رحمة الله عليه العشر مضاعفا ويصرف مصارف الخراج اعتبارا بالتغلبي وهذا اهون من التبديل وعند محمد رحمة الله تعالى عليه هي عشرية على حالها لانه صار مؤنة لها فلا يتبدل كالخراج ثم في رواية يصرف مصارف الصدقات وفي رواية مصارف الخراج فان اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت اما الاول فلتحول الصفقة الى الشفيع كانه اشتراها من المسلم

سليمان ذكر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى مع قول محمد وهذا خلاف اصله •

قوله قال في الكتاب اي في المبسوط في كتاب الزكوة **قوله** اختلفت النسخ اي نسخ المبسوط في بيان قول محمد رح **قوله** الا ان قوله لا يتأتى اي قول محمد رحمه الله لايتأتى الا في الاصلي لان التغلبي اذا اشترى ارضا عشرية من مسلم بقيت كذلك من غير تضعيف عند محمد رحمه الله تعالى واذا لم يثبت التضعيف الحادث لا يتأتى السقوط فعلم بهذا ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف رحمهم الله في سقوط التضعيف في الاراضي التي كانت اصلية في حكم التضعيف **قوله** اما الاول فلتحول الصفقة الى الشفيع كانه اشتراها وانما لم يتمكن الشفيع من الرد بالعيب على البائع لانه لم يأخذ منه حقيقة والعهدة على من وجد الاخذ منه كما في الوكيل بالبيع فانه يرد المشتري بالعيب على الوكيل لا على الموكل (قوله)

واما الثاني فلانه بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن ولان حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء لكونه مستحق الرد واذا كانت لمسلم دار خطة فجعلها بستانا فعليه العشر معناه اذا سقاه بماء العشر اما اذا كانت تسقى بماء الخراج ففيها الخراج لان المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء وليس على المجوسي في داره شيء لان عمر رضي الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وان جعلها بستانا فعليه الخراج وان سقاها بماء العشر لتعذر ايجاب العشر اذ فيه معنى القربة فتعين الخراج وهو عقوبة تليق بحاله وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري الا ان عند محمد رحمه الله عشر واحد وعند ابي يوسف رح عشران وقد مر الوجه ثم الماء العشري ماء السماء والابار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية احد والماء الخراجي الانهار التي شقها الاعاجم وماء جيحون وسيحون ودجلة والفرات عشري عند محمد رحمه الله لانه لا يحميها احد كالبحار وخراجي عند ابي يوسف رحمه الله لانها يتخذ عليها القناطر من السفن وهذا يد عليها وفي ارض الصبي والمرأة التغلبيين ما في ارض الرجل يعني العشر المضاعف في العشرية والخراج الواحد في الخراجية لان الصلح قد جرى على تضعيف الصدقة دون المؤنة المحضة ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر فيضعف ذلك اذا كانا منهم وليس في عين القير والنفط في ارض العشر شيء لانه ليس من انزال الارض وانما هو عين فوارة كعين الماء وعليه في ارض الخراج خراج

قوله واما الثاني فلانه بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن وكذا الرد بما هو فسخ كالرد بخيار الشرط او الرؤية او العيب بقضاء ولو ردت بلا قضاء فالحكم فيه حكم بيع المسلم من الذمي والمسئلة معروفة **قوله** وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري كذمي اشترى ارض عشر من مسلم ففيه الخراج عند ابي حنيفة رح والعشر المضاعف عند ابي يوسف رحمه الله

قلة

وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لان الخراج يتعلق بالتمكن من الزراعة والله اعلم.

باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز

قال رحمه الله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم وعلى ذلك انعقد الاجماع

وتصرف مصارف الخراج وعشر واحد عند محمد رح لان الوظيفة تدور مع الماء والماء عشري وتصرف مصارف الخراج في رواية ومصارف الصدقات في اخرى.

قوله وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لانه يجب بالتمكن وقد وجد ثم يمسح موضع القير في رواية تبعا وفي رواية لا يمسح لانها لا تصلح للزراعة فلم يوجد التمكن فيها.

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قوله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية قال في الكشاف قصر لجنس الصدقات على الاصناف المعدودة وانها مختصة بها لا يتجاوزها الى غيرها كانه قيل انما هي لهم لا لغيرهم ونحوه قولك انما الخلافة لقريش يريد لا يتعداهم ولا يكون لغيرهم فيحتمل الى ان يصرف الى الاصناف كلها وان يصرف الى بعضها ثم ذكر في الكشاف فان قلت لم عدل عن اللام الى في في الاربعة الاخيرة قلت للايذان بانهم ارسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكره لان في للوعاء فنبه على انهم احقاء بان يوضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصبا وذلك في فك الرقاب من الكتابة او الرق او الاسر وفي فك الغارمين من الغرم من التخليص والانقاذ ويجمع الغازي الفقير والمنقطع في الحج بين الفقر والعبادة وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر والغربة عن الاهل والمال وتكرير في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل فيه فضل ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين **قوله** وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم وعلى ذلك انعقد الاجماع (فان

والفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وهذا مروي عن ابي حنيفة رحمه الله

فان قيل ان النسخ بالاجماع لا يجوز بل لا يتصور لان جواز النسخ وقت حيوة النبي عليه السلام وفي ذلك الوقت الاجماع ليس بحجة وفيما صار حجة وهو بعد وفات النبي عليه السلام لم يبق اوان النسخ قلنا قد ذكر شمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام رحمهما الله ان النسخ بالاجماع جوزه بعض مشايخنا بطريق ان الاجماع يوجب علم اليقين كالنص فيجوز ان يثبت النسخ به والاجماع في كونه حجة اقوى من الخبر المشهور فاذا كان يجوز النسخ بالخبر المشهور بالزيادة فبالاجماع اولى واما اشتراط حيوة النبي عليه السلام في حق جواز النسخ فجاز ان لا يكون مشروطا على قول ذلك البعض الا ترى ان النسخ بالمتواتر وبالمشهور بطريق الزيادة جائز ولا يتصور النسخ بالمتواتر والمشهور الا بعد وفات النبي عليه السلام لما ان المتواتر والمشهور والآحاد انما تعرف بالتفرقة بينها بهذه الاسامي في القرن الثاني والثالث لما عرف في اصول الفقه ولعدم الاحتياج الى التواتر والشهرة حال حيوة النبي عليه السلام فان قيل الخبر المتواتر والمشهور ثابت حال حيوة النبي عليه السلام فالنسخ به ثبت حينئذ ولا كذلك الاجماع قلنا الداعي الى الاجماع ثابت ايضا حال حيوة النبي عليه السلام والنسخ بيان مدة الحكم فجاز ان يبين عليه السلام انتهاء الحكم بعده وكان عمر رضي الله عنه يحفظه دون غيره فلم يبق ذلك الحكم عند انتهاء تلك المدة فلما اجمعوا على ما رواه عمر رضي الله عنه كان ذلك بمنزلة الخبر المتواتر الذي ثبت به النسخ وقال الشيخ الامام بدر الدين الكردري رحمه الله في جواز نسخ المؤلفة قلوبهم ثلثة اوجه احدها جاز ان يكون في ذلك نص وكان عمر رضي الله عنه ذكره دون غيره كما ان قراءة السابع في قوله تعالى ثلثة ايام متتابعات فذكره ابن مسعود رضي الله عنه دون غيره والثاني ان يكون هذا انتهاء الشيء بانتهاء علته كانتهاء جواز الصوم بانتهاء وقته وانتهاء وجوب كفارة الفطر بانتهاء شهر رمضان والثالث ان كل شيء يعود الى موضوعه

وقد قيل على العكس ولكل وجهة ثم | هما صنفان او صنف واحد سنذكره في كتاب الوصايا

ان شاء الله تعالى والعامل يدفع الامام | اليه ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه واعوانه

بالنقض باطل فلو قلنا ببقاء جواز الدفع الى المؤلفة قلوبهم يلزم هذا لانه انما يبذل لهم المال لدفع شرهم ليكون ببضة الدين محمية ولا يؤل الى الدين ذل وصغار من جانبهم فلما وقع الامن عن شرهم يكون الاعطاء ذلا وصغارا للاسلام فلا يعطون ثم المؤلفة قلوبهم قوم من روساء العرب كابي سفيان بن حرب وصفوان بن امية وعيينة بن حصين والاقرع بن حابس وعلقمة بن علاثة والعباس بن مرداس وزيد بن الخيل واقرانهم قسم منهم كان يؤلفهم به رسول الله عليه السلام ليسلموا ويسلم قومهم باسلامهم وقسم منهم اسلموا لكن على ضعف فزيد تقريرهم لضعفهم وقسم منهم يعطون لدفع شرهم فان قيل كيف يجوز صرف الصدقة الى الكفار قلنا الجهاد واجب على الفقراء من المسلمين والاغنياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزء من مال الفقراء وذلك قائم مقام الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط هذا السهم بوفاة النبي عليه السلام هكذا قال الشعبي وروي انهم في خلافة ابي بكر رضي الله عنه استبدلوا الخط لنصيبهم لهم وجاؤا الى عمر رضي الله عنه فاستبدلوا خطه فابى ومزق خط ابي بكر رضي الله عنه وقال هذا شيء كان يعطيكم رسول الله عليه السلام تاليفا لكم فاما اليوم فقد اعز الله الدين فان ثبتم على الاسلام والا فبيننا وبينكم السيف فعادوا الى ابي بكر رضي الله عنه فقالوا انت الخليفة ام عمر بذلت لنا الخط ومزقه عمر رضي الله عنه فقال هو ان شاء ولم نخالفه .

قوله وقد قيل على العكس وهو قول الشافعي رحمه الله ولكل وجهة والاول اصح ووجه الاول قوله تعالى او مسكينا ذا متربة اي لاصقا بالتراب من الجوع والعري ووجه الثاني ان الفقر مشتق من انكسار فقار الظهر فيكون اسوء حالا من المسكين ولهذا قال عليه السلام اللهم احيني مسكينا وامتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين والاول اصح وقد قيل (في)

غير مقدر بالثمن خلافا للشافعي رحمه الله لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا ياخذ
وان كان غنيا الا ان فيه شبهة الصدقة فلا ياخذها العامل الهاشمي تنزيها لقرابة الرسول
عليه السلام عن شبهة الوسخ والغني لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر الشبهة في حقه
وفي الرقاب ان يعان المكاتبون منها في فك رقابهم هو المنقول والغارم من لزمه دين
ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه وقال الشافعي رح من تحمل غرامة في اصلاح ذات البين
واطفاء النائرة بين القبيلتين وفي سبيل الله هو منقطع الغزاة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى

في جواب من قال بان الفقير اسوء حالا من المسكين لقوله تعالى اما السفينة فكانت
لمساكين ان السفينة كانت عارية عندهم وفائدة هذا الخلاف انما تظهر في
الوصايا والاوقاف اما الزكوة فيجوز صرفها الى صنف واحد عندنا فلا يظهر هذا الخلاف
كذا في المبسوط وعن ابي يوسف رحمه الله انهما صنف واحد حتى قال فيمن اوصى
بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين عند ابي يوسف رحمه الله لفلان نصف الثلث
ولصنفين النصف لانهما صنف واحد عنده وعند ابي حنيفة رحمه الله لفلان ثلث الثلثة
فجعلهما صنفين وهو الصحيح ٥

قوله غير مقدر بالثمن خلافا للشافعي رحمه الله عنده يعطيهم الثمن لان القسمة
تقتضي المساواة في الاصل وانا نقول بانه يستحقه عمالة الا ترى ان صاحب
المال لو حمل الزكوة الى الامام لم يستحق العامل شيئا فيتقدر بقدر العمل ولو هلك
ما جمعوه قبل ان ياخذوا منه شيئا سقط حقهم واجزت عن المؤدين كالمضارب
اذا هلك مال المضاربة في يده بعد التصرف **قوله** هو المنقول عن رسول الله عليه السلام
فانه روي ان رجلا قال يا رسول الله دلني على عمل يدخلني الجنة قال فك
الرقبة واعتق النسمة قال اوليسا سواء يا رسول الله قال فك الرقبة ان تعين في عتقه

قلو

لانه المتفاهم عند الاطلاق وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع الحاج لما روي ان رجلا جعل بعيراله في سبيل الله فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا لان المصرف هم الفقراء وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان آخر لا شيء له فيه *

قال فهذه جهات الزكوة فللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على صنف واحد وقال الشافعي رح لا يجوز الا ان يصرف الى ثلثة من كل صنف لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق وهذا لما عرف ان الزكوة حق الله تعالى وبعلة الفقر هم صاروا مصارف فلا يبالى باختلاف جهاته والذي ذهبنا اليه مروي عن عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما *

قوله لانه المتفاهم عند الاطلاق لان حقيقتها يطلق على جميع القرب الا ان عند الاطلاق يفهم منه هذا **قوله** ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله يدفع الى الغازي وان كان غنيا وهذا ضعيف لقوله عليه السلام لا يحل الصدقة لغني وما ورد في الحديث لا يحل الصدقة لغني الا لخمسة من جملتهم الغزاة في سبيل الله قلنا المراد الغني بقوة البدن والقدرة على الكسب لا بملك المال بدليل الحديث الاخر ورد في فقرائهم **قوله** وابن السبيل وانما سمي ابن السبيل لانه لزم السفر ومن لزم شيئا نسب اليه كما يقال ابن الغنى وابن الفقر **قوله** لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق واعتبر امر الشرع بامر العباد فان من اوصى بثلث ماله لهؤلاء الاصناف لم يجز حرمان بعضهم فكذلك في امر الشرع **قوله** مروي عن عمر رضي الله عنه بعث عمر رضي الله عنه بصدقة الى اهل بيت رجل واحد وهكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم (و)

ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم وردها في فقرائهم ويدفع اليه ماسوى ذلك من الصدقة اليهم وقال الشافعي رح لا يدفع وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكوة ولنا قوله عليه السلام تصدقوا على اهل الاديان كلها ولولا حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لقلنا بالجواز في الزكوة ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت لانعدام التمليك وهو الركن

وفي الجامع الصغير للتمرتاشي ولا رواية في مسئلة الوصية فيمنع ولئن سلمنا فالمعتبر في اوامر الله المعنى وفي اوامر العبد الاسم كمن قال لآخر كاتب عبدي ان علمت فيه خيرا فكاتبه ولم يعلم فيه خيرا لم يجز وفي امر الله تعالى بها على هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه المراد بيان المصارف فالى ايها صرفت اجزاك ه

قوله الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم وردها في فقرائهم وقال زفر رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكوة وغيرها لان الله تعالى حيث ذكر الفقراء في الصدقات لم يقيد بصفة الاسلام فاثبات القيد يكون زيادة فيجري مجرى النسخ فان قيل هذا زيادة على النص بخبر الواحد وذلك لا يجوز كما قال زفر قلنا نعم الاصل هكذا الا ان النص عام قد خص منه الفقراء الحربي وكذلك الوالدان والولد والزوجة مخصوصون بالاجماع فيخص الباقي بخبر الواحد مع ان القاضي الامام ابا زيد رحمه الله ذكر في الاسرار ان هذا الحديث حديث مشهور متبول بالاجماع فزدنا هذا الوصف به كما زدنا صفة التتابع على صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فصيام ثلثة ايام متتابعات　(قوله)

ولا يقضي بها دين ميت لان قضاء دين الغير لا يقتضي التمليك منه لاسيما في الميت ولا تشتري بها رقبة تعتق خلافا لمالك حيث ذهب اليه في تأويل قوله تعالى وفي الرقاب ولنا ان الاعتاق اسقاط الملك وليس بتمليك ولا تدفع الى غني لقوله عم لا تحل الصدقة لغني وهو باطلاقه حجة على الشافعي رح في غني الغزاة وكذا حديث معاذ رض على ما رويناه

قال ولا يدفع المزكي زكوة ماله الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان سفل لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التمليك على الكمال ولا الى امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا وقالا تدفع اليه لقوله عليه السلام لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود رض وقد سألته عن التصدق عليه قلنا هو محمول على النافلة

قال ولا يدفع الى مدبره ومكاتبه وام ولده لفقدان التمليك اذ كسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التمليك ولا الى عبد قد اعتق بعضه عند ابي حنيفة رح لانه بمنزلة المكاتب عنده وقالا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما ولا يدفع الى مملوك غني لان الملك واقع لمولاه ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا لانه يعد غنيا بمال ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا لانه لا يعد غنيا بيسار ابيه وان كانت نفقته عليه

قوله ولا يقضي بها دين ميت ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله ولو قضى دين حي المديون الفقير فان قضى بغير امره يكون متبرعا ولا يجوز من زكوة ماله ولو قضى بامره جاز كانه تصدق على الغريم فيكون القابض كالوكيل له في قبض الصدقة ولا يعطى الولد المنفي ولا المخلوق من مائه بالزنا ولا يعطي معتدته المبتوتة **قوله** ولا الى عبد قد اعتق بعضه على البناء للمفعول وصورة المسئلة عبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه وهو معسر فلو دفع الشريك الساكت الزكوة اليه لا يجوز عند ابي حنيفة رح (لانه)

وبخلاف امرأة الغني لانها ان كانت فقيرة لا تعد غنية بيسار زوجها وبقدر النفقة لا تصير موسرة ولاتدفع الى بني هاشم لقوله عليه الصلوة والسلام يابني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس واوساخهم وعوضكم منها بخمس الخمس بخلاف التطوع لان المال ههنا كالماء يتدنس باسقاط الفرض اما التطوع فبمنزلة التبرد بالماء

لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز لانه حرمديون ولوكانت الرواية على البناء للفاعل فصورته عبد لرجل اعتق بعضه ووجب عليه السعاية في البعض الذي لم يعتقه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يجوز للمعتق ان يدفع زكوته اليه لانه مكاتبه ولكن قوله في تعليل قولهما لانه حرمديون لايوافق هذه الصورة اللهم الاان يقال المرادمنه انه اعتق بعض نصيبه وهومعسر وانما يوافقها ما ذكر فخرالاسلام رحمه الله في الجامع الصغيرلانه حركله من غيرذكرالدين ‌•

قوله وبخلاف امرأة الغني وروى اصحاب الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجزيه لانها مكفية المؤنة بمايستوجب من النفقه على الغني حالة اليسار والعسرة فانصرف اليها بمنزلة الصرف الى ولدصغيرلغني **قوله** ولاتدفع الى بني هاشم وفي شرح الآثار للطحاوي رح عن ابي حنيفة رح لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرمة في عهد النبي ع م للعوض وهو خمس الخمس فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة وفي النتف يجوز الصرف الى بني هاشم في قوله خلافالهما وفي شرح الآثار الصدقة المفروضة والتطوع محرمة على بني هاشم في قولهما وعن ابي حنيفة رح روايتان فيها قال الطحاوي رح وبالجواز نأخذ **قوله** اما التطوع فبمنزلة التبرد بالماء فان قيل اذا توضأ على الوضوء يريد به التقرب يصير الماء به مستعملا وان كان تطوعا فكان ينبغي ان يصير المال وسخا في التطوع من الصدقة لان الحاق صدقة التطوع بالوضوء التطوع اقرب من الحاقه بالتبرد قلنا المال ليس بنجس لاحقيقة

قلنا

وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب،
وموا ليهم اما هؤلاء فلانهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف ونسبة القبيلة اليه
واما مواليهم فلما روي ان مولا لرسول الله صلعم سأله اتحل لي الصدقة فقال لا انت
مولانا بخلاف ما اذا اعتق القرشي عبدا نصرانيا حيث تؤخذ منه الجزية ويعتبر
حال المعتق لانه القياس والالحاق بالمولى بالنص وقد خص الصدقة قال ابوحنيفة
ومحمد رحمهما الله اذ دفع الزكوة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني اوهاشمي
اوكافرا ودفع في ظلمة فبان انه ابوه اوابنه فلا اعادة عليه وقال ابويوسف رحمه الله
عليه الاعادة لظهور خطأه بيقين وامكان الوقوف على هذه الاشياء وصار كالاواني اوالثياب
ولهما حديث معن بن يزيد فانه عليه السلام قال فيه يا يزيد لك ما نويت ويا معن لك
ما اخذت وقد دفع اليه وكيل ابيه صدقته ولان الوقوف على هذه الاشياء
بالاجتهاد دون القطع فيبنى الامر فيها على ما يقع عنده كما اذا اشتبهت عليه القبلة
وعن ابي حنيفة رح في غير الغني انه لا يجزيه والظاهر هو الاول وهذا اذا تحرى ودفع وفي اكبر
رأيه انه مصرف اما اذا شك ولم يتحر او تحرى فدفع وفي اكبر رأيه انه ليس بمصرف لا يجزيه

ولا حكما الا انه لما ادي الفرض به تنجس ضرورة انه صار مطهرا بالنص لسقوط الفرض به
لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فيبقى ماوراه على ما يقتضيه القياس واما الوضوء
على الوضوء فانه ازالة الظلمة بالنص اقتضاء اذ ازدياد النور يقتضي زوال الظلمة بقدره لا محالة
قال عم الوضوء على الوضوء نور على نور ولم يرد النص بمثله ولم يسقط الفرض في صدقة التطوع
فبقي المال على حقيقته طاهرا من كل وجه فلذلك الحق بالبترد ۔

قوله وصار كالاواني والثياب اذا اختلطت الاواني الطاهرة والاواني النجسة ان كانت الغلبة
للطاهرة فانه يتحرى ولا يجوز ان يترك التحري اما اذا كانت الغلبة للنجسة اوكانا سواء
فانه لا يتحرى بل يتيمم ثم فيما جاز التحري فتحرى فتوضأ ثم تبين انه نجس يعيد الوضو (و)

لا اذا علم انه فقير هو الصحيح ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لا يجزيه
لانعدام التمليك لعدم اهلية التملك وهو الركن على ما مر ولا يجوز دفع الزكوة الى من
ملك نصابا من اي مال كان لان الغني الشرعي مقدر به والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة
الاصلية وانما النماء شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان
صحيحا مكتسبا لانه فقير والفقراء هم المصارف ولان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها
فادير الحكم على دليلها وهو فقد النصاب ويكره ان يدفع الى واحد مائتي درهم
فصاعدا وان دفع جاز وقال زفر رح لا يجوز لان الغنى قارن الاداء فحصل الاداء الى الغني
ولنا ان الغنى حكم الاداء فيتعقبه لكنه يكره لقرب الغنى منه كمن صلى وتقربه نجاسة
قال وان تغني بها انسانا احب الي معناه الاغناء عن السوال لان الاغناء مطلقا مكروه
ويكره نقل الزكوة من بلد الى بلد وانما تفرق صدقة كل فريق فيهم لما رويناه من
حديث معاذ رض وفيه رعاية حق الجوار الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قوم

واما في الثياب اذا اختلطت الطاهرة بالنجسة وليس بينهما علامة لاحدهما فانه يتحرى في
ذلك سواء كانت الغلبة للطاهرة او للنجسة او استويا ثم اذا صلى بثوب منها بالتحري
ثم تبين انه كان نجسا يعيد الصلوة كذا ذكره في طهارة شرح الطحاوي رحمه الله *

قوله الا اذا علم انه فقير اي حينئذ يجوز هو الصحيح قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله
زعم بعض مشايخنا ان عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز كما اذا اشتبهت عليه
القبلة فتحرى الى جهة ثم اعرض عن الجهة التي ادى اليها اجتهاده وصلى الى
جهة اخرى ثم تبين انه اصاب القبلة يلزمه اعادة الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد رح
والتحري يتبع دليل الفقر بان يقول اني فقير او رأى عليه زي الفقراء او رآه
في صف الفقراء او اخبره مسلم بانه فقير **قوله** ولنا ان الغنى حكم الاداء
فيتعقبه في الفوائد الظهيرية قال علماؤنا الملك وان كان يقارن التمليك ولكن الغنى

هم احوج من اهل بلده لما فيه من الصلة اوزيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم اجزاه وان كان مكروها لان المصرف مطلق الفقراء بالنص والله اعلم بالصواب *

يعقبه لان الغنى مايقع به الاستغناء والاستغناء انما يثبت بالتمكن والاقتدار على التصرفات وذلك مما يعقبه ولايقترن به ولان حكم الشيء لايمنع علته وان كان لا يتصور اثبات تلك العلة بعد ثبوت ذلك الحكم كالطلاق والاعتاق فان المطلقة الثلثة بحال لوطلقها لايصح وكذلك المعتق لايصح فيه الاعتاق ومع ذلك لا يمنعان علتهما فلوكان حكم العلة مانعا للعلة لما تثبت العلة في صورة ما وهذا معنى ماذكره الامام الاسبيجابي رحمه الله في مبسوطه انه تمليك من الفقير من كل وجه لانه حين وجد فعل التمليك كان الملك منه فقيرا حقيقة وانما ثبت الغنى حكما له فلايمنع الحكم علته ككسر الكوز وهو كسر محل صحيح من كل وجه وان كان حكم هذا الفعل انكسار المحل وقتل الحي يكون قتلا للحي وان كان حكمه زوال الحيوة ولذا لا يقال بانه قتل الميت من وجه اوكسر المنكسر من وجه فكذلك ههنا يجب ان لايقال دفع الى الغني من وجه ولكنه يكره لان فيه شبهة المقارنة وحقيقة المقارنة تمنع الجواز فشبهتها الابدان يوجب الكراهة الااذا كان عليه دين او له عيال لم يثبت بهذا الفعل معنى الغنى اصلا فلا يكره قال فخر الاسلام رحمه الله ولاصحابنا ان الاداء يلاقي الفقير وانما ثبت الغنى بحكمه وحكم الشيء لايصلح مانعا له لان المانع ما سبقه لاما يلحقه والجواز لا يحتمل البطلان لان الفعل يستغني عن الفقر *

قوله هم احوج من اهل بلده وكذلك اذا كان الفقير الذي في بلد آخر اورع وانفع للمسلمين بتعليمهم شرائع الاسلام وتعلمها وان يكون مزجيا عمره في ابواب الصلاح والطاعات الاترى ان معاذ رضـ كيف نقلها من اليمن الى المدينة لهذه المعاني وهو تعلم احكام الدين ونصرة الحق اليقين **قوله** لان المصرف مطلق الفقراء بالنص وهو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والله اعلم بالصواب *

(باب)

باب صدقة الفطر

قال رحمه الله صدقة الفطرة واجبة على الحر المسلم اذا كان مالكاً لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده واما وجوبها فلقوله عليه السلام في خطبته ادوا عن كل حر وعبد صغير اوكبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر اوصاعا من شعير رواه ثعلبة بن صغير العدوي اوصغير العذري رضي الله تعالى عنه وبمثله يثبت الوجوب لعدم القطع وشرط الحرية ليتحقق التمليك والاسلام ليقع قربة واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غني وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قوله عليه الصلوة والسلام يجب على من يملك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وقدرنا اليسار بالنصاب لتقدر الغنى في الشرع به فاضلا عما ذكر من الاشياء لانها مستحقة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم ولا يشترط فيه النمو ويتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية والفطرة .

باب صدقة الفطر

قوله صدقة الفطر واجبة ذكر الوجوب ههنا على الحقيقة الاصطلاحية وهي ان يكون بين الفرض والسنة وذكر الامام المحبوبي رحمه الله واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوي الارحام والوتر والاضحية والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة زوجها وقال الشافعي رحمه الله هي فريضة لحديث ابن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكرا وانثى صغير اوكبير نصف صاع من برا وصاعا من تمرا وصاعا من شعير **قوله** رواه ثعلبة بن صغير العدوي وفي بعض النسخ العذري وفي المغرب عبد الله بن ثعلبة بن صغير اي ابي

قال يخرج ذلك عن نفسه لحديث بن عمر رضي الله عنه قال فرض رسول الله عليه السلام زكوة الفطر على الذكر والانثى الحديث ويخرج عن اولاده الصغار لان السبب رأس يمونه ويلي عليه لانها تضاف اليه يقال زكوة الرأس وهو امارة السببية والاضافة الى الفطر باعتبار انه وقته ولهذا يتعدد بتعدد الرأس مع اتحاد اليوم والاصل في الوجوب رأسه وهو يمونه ويلي عليه فيلحق به ما هو في معناه كاولاده الصغار لانه يمونهم ويلي عليهم وعن مماليكه لقيام الولاية والمؤنة وهذا اذا كانوا للخدمة ولا مال للصغار فان كان لهم مال يؤدي من مالهم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى خلافا لمحمد رحمة الله تعالى عليه لان الشرع اجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة۔

قال ولا يؤدي عن زوجته لقصور الولاية والمؤنة فانه لايليها في غير حقوق النكاح ولا يمونها في غير الرواتب كالمداواة

صغيرا لعذري ومن روى العدوي نكانه نسبه الى جده الاكبر وهو عدي بن صغير وهو من بني عذرة ايضا۔

قوله خلافا لمحمد رحمه الله قال محمد رحمه الله يجب على الاب اذا كان غنيا صدقة الفطر لابنه الصغير الغني لان الواجب عبادة والاصل في العبادات ان لا يجب على الصبي وانما اوجبنا على الاب لان رأسه ملحق برأسه لانه يمونه ويلي عليه وههنا الولاية ثابتة والمؤنة وان سقطت عنه لاستغنائه عنها وسبب الايجاب على الاب موجود فجعلت كانها عليه

(قوله)

ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله لانعدام الولاية ولو ادى عنهم او عن زوجته بغير امرهم اجزاهم استحسانا لثبوت الاذن عادة ولا يخرج عن مكاتبه لعدم الولاية ولا المكاتب عن نفسه لفقره وفي المدبر وام الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عنهما ولا يخرج عن مماليكه للتجارة خلافا للشافعي رح فان عنده وجوبها على العبد ووجوب الزكوة على المولى فلا تنافي بينهما وعندنا وجوبها على المولى بسببه كالزكوة فيؤدي الى الثني والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وكذا العبيد بين اثنين عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا على كل منهما ما يخصه من الرؤس دون الاشقاص بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق جبرا وهما يريانها وقيل هو بالاجماع لانه لا يجتمع النصيب قبل القسمة فلم تتم الرقبة لكل واحد منهما ويؤدي المسلم الفطرة عن عبده الكافر لاطلاق ما رويناه ولقوله عليه الصلوة والسلام في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه ادوا عن كل حر وعبد يهودي او نصراني او مجوسي الحديث ولان السبب قد تحقق والمولى من اهله وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه لان الوجوب عنده على العبد وهو ليس من اهله ولو كان على العكس فلا وجوب بالاتفاق ومن باع عبدا واحدهما بالخيار ففطرته على من يصير له

قوله ولا عن اولاده الكبار وقال الشافعي رحمه الله اذا كان زمنا معسرا فهو بمنزلة الصغير لقوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد صغيرا وكبير ممن تمونون علمه والحديث عندنا محمول على جواز الاداء او نقول هو صفة للعبد **قوله** ولو كان على العكس لا يجب بالاتفاق اما عندنا فلان الوجوب على المولى وهو ليس باهل واما عنده فلان تحمل المولى عن مملوكه يستدعي اهلية اداء العبادة والكافر ليس باهل لها والوجوب على العبد عنده باعتبار تحمل المولى الاداء عنه فاذا عدم ذلك لم يجب اصلا

معناه انه اذا مر يوم الفطر والخيار باق وقال زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار لان الولاية له وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز يثبت الملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يبتني عليه بخلاف النفقة لانها للحال لا تقبل التوقف وزكوة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم •

قوله معناه اذا مر يوم الفطر اي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل وارادة البعض وانما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رح على من له الملك وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمه الله ان خيار الشرط لا يمنع ثبوت الملك للمشتري كخيار العيب ذكره العلامة في النهاية كذا وجدت بخط الشيخين رحمهما الله وذكر في فتاوى قاضي خان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمهما الله على عكس هذا اي عند زفر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخيار والعقد لو كان مبيعا بيعا فاسدا فمر يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري فاعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما وان لم يمت ورد قبل القبض بعيب او بخيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب او بخيار رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكوة التجارة على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبدا للتجارة على انه بالخيار او البائع بالخيار فحال الحول والخيار باق فزكوته على من يصير العبد له وعند زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك • (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير وقالا الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه والاول رواية الجامع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع لحديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلعم ولنا ما روينا وهو مذهب جماعة من الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمول على الزيادة تطوعا ولهما في الزبيب انه والتمر يتقاربان في المقصود وله انه والبر يتقاربان في المعنى لانه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر النواة ومن الشعير النخالة وبهذا ظهر التفاوت بين البر والتمر ومراده من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر اما دقيق الشعير كالشعير والاولى ان يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقال ابو اليسر في جامعه الصغير هذا هو الصحيح فانه روي في بعض الروايات او صاعا من زبيب **قوله** ولنا ما روينا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغير في اول الباب وهو مذهب الخلفاء الراشدين وما روينا راجح على ما رواه الشافعي رحمه الله لان فيه الامر وهو محكم وما رواه يحتمل الزيادة تطوعا وهو الظاهر لانه ما قال امرنا رسول الله عليه السلام باخراج الصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما ان الزبيب والتمر يتقاربان في المقصود وهو التفكه **قوله** والاولى ان يراعى فيهما اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى ان كان منصوصا عليهما يتأدى باعتبار القدر وان لم يكن منصوصا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتفسيره ان يؤدي نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر واما لو ادى منا ونصف من من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته

معناه انه اذا مر يوم الفطر والخيار باق وقال زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار لان الولاية له وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز يثبت الملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يبتني عليه بخلاف النفقة لانها للحاجة الناجزة فلا تقبل التوقف وزكوة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم ٭

قوله معناه اذا مر يوم الفطر اي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل وارادة البعض وانما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رح على من له الملك وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمه الله ان خيار الشرط لايمنع ثبوت الملك للمشتري كخيار العيب ذكره العلامة فى النهاية كذا وجدت بخط الشيخين رحمهما الله وذكر في فتاوى قاضي خان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمهما الله على عكس هذا اي عند زفر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخيار والعبد لو كان مبيعا بيعا فاسدا فمر يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري فاعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشترى ثم استرده البائع وان لم يكن فى البيع خيار ولم يقبضه المشترى حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلاصدقة على واحد منهما وان لم يمت ورد قبل القبض بعيب اوبخيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب اوبخيار رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكوة التجارة على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبدا للتجارة على انه بالخيار اوالبائع بالخيار فحال الحول والخيار باق فزكوته على من يصير العبد له وعند زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك ٭ (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة نصف صاع من برا ودقيق اوسويق اوزبيب او صاع من تمراوشعير وقالا الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه والاول رواية الجامع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع لحديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلعم ولنا ما روينا وهو مذهب جماعة من الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمول على الزيادة تطوعا ولهما في الزبيب انه والتمر يتقاربان في المقصود وله انه والبر يتقاربان في المعنى لانه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر النواة ومن الشعير النخالة وبهذا ظهر التفاوت بين البر والتمر ومراده من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر اما دقيق الشعير كالشعير والاولى ان يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال ابويوسف ومحمد رحمهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقال ابواليسر في جامعه الصغير هذا هو الصحيح فانه روي في بعض الروايات اوصاعا من زبيب **قوله** ولنا ما روينا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغير في اول الباب وهو مذهب الخلفاء الراشدين وما روينا راجح على ما رواه الشافعي رحمه الله لان فيه الامر وهو محكم وما رواه يحتمل الزيادة تطوعا وهو الظاهر لانه ما قال امرنا رسول الله عليه السلام باخراج الصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما ان الزبيب والتمر يتقاربان في المقصود وهو التفكه **قوله** والاولى ان يراعى فيهما اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى ان كان منصوصا عليهما يتأدى باعتبار القدر وان لم يكن منصوصا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتفسيره ان يؤدي نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر واما الوادي منا ونصف من من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته

فلط

وان نص على الدقيق في بعض الاخبار ولم يبين ذلك في الكتاب اعتبارا للغالب والخبز تعتبر فيه القيمة هو الصحيح ثم يعتبر نصف صاع من بر وزنا فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وعن محمد رحمة الله عليه انه يعتبر كيلا والدقيق اولى من البر والدراهم اولى من الدقيق فيما يروى عن ابي يوسف رحمه الله وهو اختيار الفقيه ابي جعفر رحمه الله لانه ادفع للحاجة واعجل به وعن ابي بكر الاعمش تفضيل الحنطة لانه ابعد من الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي ر ح قال والصاع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابويوسف رح خمسة ارطال وثلث رطل بالحجازي وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام

قيمة نصف صاع من البر اذى نصف صاع من دقيق البر ولكن لا تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر لا يكون عاملا بالاحتياط فلو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر دون قيمة نصف صاع من البر تزيد على نصف صاع من دقيق البر بقدر ما تبلغ به قيمته قيمة نصف صاع من البر ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر تزيد على قيمة نصف صاع من البر لا تنقص من نصف صاع من دقيق البر حتى يكون عاملا بالاحتياط **قوله** وان نص على الدقيق في بعض الاخبار وهو ما روى ابوهريرة رض انه قال عليه السلام على كل مسلم مدان من قمح او دقيق الا انه ليس بمشهور فالاحتياط فيما قلنا **قوله** ولم يبين ذلك في الكتاب اي لم ينص ان الاولى ان يراعى القدر والقيمة في دقيق الحنطة وسويقها اعتبارا للغالب فان الغالب ان قيمة نصف صاع من الدقيق تساوي قيمة نصف صاع من البر او تزيد فلذلك لم يبينه ولكن غيره متوهم وهو ان لا تبلغ قيمة نصف صاع من الدقيق قيمة نصف صاع من البر فكان الاحوط مراعاة القدر والقيمة **قوله** والخبز تعتبر فيه القيمة وهو الصحيح في الكافي ولا رواية في الخبز فقيل يجوز اذا ادى منوين من خبز البر لانه لما جاز من الدقيق فالاولى ان يجوز منه والصحيح انه لا يجوز (الا)

صاعا اصغر الصيعان ولنا ماروي انه ع م كان يتوضأ بالمد رطلين ويغسل بالصاع ثمانية ارطال وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو اصغر من الهاشمي وكانوا يستعملون الهاشمي قال ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه بغروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد ليلة الفطر تجب فطرته عندنا وعنده لا تجب وعلى عكسه من مات فيها من مماليكه او ولده له انه يختص بالفطر وهذا وقته ولنا ان الاضافة للاختصاص

الاباعتبار القيمة لانه لم يرد فيه نص فكان كالذرة ثم يعتبر نصف صاع بر وزنا لان الصاع مقدر بالوزن حتى اختلفوا انه ثمانية ارطال او خمسة ارطال وثلث رطل وعن محمد رحمه الله يعتبر كيلا لان الآثار جاءت في التقدير بالصاع وهو اسم للمكيال.

قوله صاعا اصغر الصيعان اي خمسة ارطال وثلث رطل اصغر من الثمانية **قوله** وهكذا صاع عمر رض يعني صاع عمر رض كان ثمانية ارطال وكان قد فقد الى زمن الحجاج فاخرجه وكان يمن على اهل العراق يقول في خطبته يا اهل العراق يا اهل الشقاق والنفاق ومساوي الاخلاق الم اخرج لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجيا والظاهر انه كان صاع رسول الله ع م لان عمر رض لا يخالفه في شيء وهو اصغر صيعان اعتادها اهل المدينة لانهم كانوا يستعملون صاعا اكبر من ذلك يسمى هاشميا اثنان وثلثون رطلا وهذا اربعة ولهذا سمي اربع الهاشمي ثم كان لرسول الله عليه السلام صيعان مختلفة منها للنفقات ومنها للصدقات فما روي انه كان خمسة ارطال وثلثا محمول على صاع النفقات ثم لا بد من معرفة الصاع الذي يقدر الحنطة بنصفه والشعير بكله قال الطحاوي رحمه الله ثمانية ارطال بما يستوي كيله ووزنه وهو العدس والماش فاذا كان يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير كذا ذكره الامام الولوالجي وغيره رحمهم الله **قوله** ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر اي يتعلق تعلق وجوب الاداء بالشرط لا تعلق وجوب الاداء بالسبب لان الفطر شرط والرأس سبب

(قوله)

واختصاص الفطر باليوم دون الليل والمستحب ان يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج ولان الامر بالاغناء كيلا يتشاغل الفقير بالمسئلة عن الصلوة وذلك بالتقديم فان قدموها على يوم الفطر جاز لانه ادى بعد تقرر السبب فاشبه التعجيل في الزكوة ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القربة فيها معقول فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية والله اعلم ٭

قوله والاختصاص للفطر باليوم دون الليل يعني به ان اليوم مسمى بيوم الفطر فينبغي ان يكون الفطر فيه ليتحقق هذا الاسم كيوم الجمعة ما يجب ويؤدى فيه الجمعة وهذا لان حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في اليوم الاخير يكون فيما قبله فعلم ان الفطر عن الصوم غير مراد ولكن لما كانت الاضافة للاختصاص علم انه اريد به فطر مخصوص وذا عند طلوع الفجر لان فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزم الفطر **قوله** ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وعند خلف بن ايوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لاقبله وقيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر الاخير وعند الحسن بن زياد لايجوز تعجيلها اصلا كالاضحية وتسقط بمضي يوم الفطر لانها قربة اختصت بيوم العيد فيسقط بمضيه كالاضحية تسقط بمضي ايام النحر قلنا انها قربة مالية لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكوة والاضحية لا تسقط ولكن ينتقل الوجوب الى التصدق بالقيمة وهذا لان القربة في اراقة الدم غير معقولة وانما عرفت شرعا في ايام مخصوصة ووجه القربة في التصدق بالمال معقول وهو سد خلة المحتاج فلا يقدر وقت الاداء فيه بوقت والله اعلم ٭ (كتاب)

كتاب الصوم

قال رحمه الله الصوم ضربان واجب ونفل والواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزته النية ما بينه وبين الزوال وقال الشافعي لا يجزيه اعلم ان صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وسبب الاول الشهر ولهذا يضاف اليه ويتكرر بتكرره

كتاب الصوم

هو في اللغة الامساك قال خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى يعلك اللجما اي ممسكة عن العلف وغير ممسكة وفي الشرع عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاهل بان يكون مسلما طاهرا من حيض ونفاس . **قوله** والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم فان قيل هذه الآية تقتضي فرضية المنذور لثبوته بالكتاب بالامر فصار كصوم رمضان قلنا نعم الا انه قد خص منه بالاتفاق المنذور الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعيادة المريض ونحو ذلك وما هو ليس بمقصود في العبادة كالنذر بالوضوء لكل صلوة والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقي في الباقي حجة مجوزة لا موجبة قطعا كالآية المأولة وخبر الواحد والقياس فيثبت بمثله الوجوب لا الفرض . (قوله)

وكل يوم سبب لوجوب صومه وسبب الثاني النذر والنية من شرطه وسنبينه ونفسره ان شاء الله تعالى وجه قوله في الخلافية قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل ولانه لما فسد الجزء الاول لفقد النية فسد الثاني ضرورة انه لا يتجزى بخلاف النفل لانه متجزء عنده ولنا قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد الاعرابي برؤية الهلال الا من اكل فلا يأكلن بقية يومه ومن لم يأكل فليصم

قوله وكل يوم سبب لوجوب صومه هذا قول الامام ابي زيد الدبوسي والشيخ الامام فخر الاسلام رحمهما الله تعالى وقال الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا غلط عندي بل السبب شهود جزء من الشهر فان الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل على الايام والليالي وانما جعله الشرع سببا لاظهار فضيلة هذا الوقت وهذه الفضيلة ثابتة لليالي والايام جميعا والرواية محفوظة في ان من كان مفيقا في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ثم افاق يلزمه القضاء فلو لم تتقرر السببية في حقه بما شهد من الشهر في حالة الافاقة لم يلزمه القضاء وكذلك المجنون اذا افاق في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ثم افاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء والدليل عليه ان نية اداء الفرض قبل تقرر سبب الوجوب لا تصح الا ترى انه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته ووجه قولهما ان صيام رمضان بمنزلة عبادات متفرقة لانه تخلل بين كل يومين زمان لا يصلح للصوم لا اداء ولا قضاء وهو الليالي فصار كالصلوات ثم المعتبر ههنا في الوجوب اول الوقت لان الصوم يتأدى بجميع اليوم فتكون العبرة في الوجوب لبعض الوقت لا لجميع الوقت فلو قلنا ههنا بانه يحصل التأخير من اول الوقت وهو اول اليوم يكون هذا تفويتا لا تأخيرا وفي الصلوة يكون تأخيرا لا تفويتا والتأخير مباح والتفويت حرام كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله (قوله)

وما رواه محمول على نفي الفضيلة والكمال او معناه انه لم ينو انه صوم من الليل حتى لو نوى في نصف النهار انه صائم من حين نوى لا من اول اليوم لا يصير صائما عندنا ولانه يوم صوم فيتوقف الامساك في اوله على النية المتأخرة المقترنة باكثره كالنفل وهذا لان الصوم ركن واحد ممتد والنية لتعيينه لله تعالى فتترجح بالكثرة جنبة الوجود بخلاف الصلوة والحج لانهما اركان فيشترط قرانها بالعقد على ادائهما وبخلاف القضاء لانه يتوقف على صوم ما هو الاصل في ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد اقترانها بالاكثر فترجحت جنبة الفوات

قوله وما رواه محمول على نفي الفضيلة وقيل المراد هو النهي عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم غدا لا يصح وانما يصح اذا نوى بعد غروب الشمس او معناه لم ينو انه صوم من الليل بل نوى الصوم من وقت النية على انه عام خص منه النفل اتفاقا والعام متى خص منه شيء صح تخصيصه بالقياس فيحمل على صوم القضاء والنذر الذي هو غير معين والكفارات ونخص هذا الصوم بالقياس وهو ان هذا يوم صوم فالامساك في اول النهار يتوقف على ان يصير صوما بالنية المقترنة باكثره كالنفل خارج رمضان ثم اقتران النية بحالة الشروع ليس بشرط في باب الصوم بدليل جواز التقديم فصار حالة الشروع ههنا كحالة البقاء في سائر العبادات واذا جاز نية متقدمة دفعا للحرج جاز نية متأخرة عن حالة الشروع بالطريق الاولى لانه ان لم يقترن بالشروع ههنا فقد اقترن بالاداء ومعنى الحرج لا يندفع بجواز التقديم في جنس الصائمين لان منهم من يبلغ في آخر الليل وحائض تطهر ونائم لا ينتبه الا بعد طلوع الفجر وفي ايام الشك لا يمكنه ان ينوي الفرض ليلا كذا في المبسوط فان قيل اعتبار النية المتأخرة بالمتقدمة لا تكاد تصح فالمتقدمة كالقائمة عند الشروع كما اذا حضرته نية الصلوة ثم شرع في الصلوة ولم تحضر النية وقت الشروع

ثم قال في المختصر ما بينه و بين الزوال و في الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتتحقق في الاكثر ولا فرق بين المسافر والمقيم

تصح اذا لم يفصل بين النية والتحريمة بعمل مناف للصلوة وكذا في الزكوة تكفيه النية عند عزل مقدار الواجب ولا تعتبر نيته بعد الشروع في الصلوة ولا بعد اداء الزكوة فيثبت ان جعل الموجود قائما حكما له نظير في الشرع وله نظائر كما في المفقود وكذا البيع والشراء والنكاح فاما جعل المعدوم الذي سيوجد كانه موجود حكما قبل وجوده فمما لا نظير له فكان القول به حينئذ مخالفا للحقيقة والحكم قلنا لا نجعل النية المتأخرة متقدمة بل نجعل الامساكات التي في اول اليوم موقوفة منتظرة الى النية اذا كان ذلك اليوم متعينا لذلك الصوم كما في النفل فاذا وجدا نقلب ذلك الامساك صوما وانما لم يجعل هكذا في الصلوة لما ان لها اركانا مختلفة فلم يتوقف فعل الركن الاول الى ما يوجد في ركن آخر وفي الزكوة بعد الاداء تمت العبادة والنية الموجودة بعد الاداء غير كافية ولا كذلك الصوم •

قوله ثم قال في المختصر اي القدوري **قوله** و في الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لان ساعة الزوال نصف النهار وهو من طلوع الشمس الى غروبها و وقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت الضحوة الكبرى فتشترط النية قبلها لتتحقق النية في الاكثر والمراد بالنهار المذكور في الجامع الصغير اليوم يؤيده ما قلنا قوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء (قوله)

خلافا لزفر رح لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر وقال الشافعي في نية النفل عابث وفي مطلقها له قولان لانه بنية النفل معرض عن الفرض فلا يكون له الفرض ولنا ان الفرض متعين فيه فيصاب باصل النية كالمتوحد في الدار يصاب باسم جنسه واذا نوى النفل اوواجبا آخر فقد نوى اصل الصوم وزيادة جهته وقد لغت الجهة فبقي الاصل وهو كاف ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند ابي يوسف ومحمد رح لان الرخصة كيلا تلزم المعذور مشقة فاذا تحملها التحق بغير المعذور وعند ابي حنيفة رح اذا صام المريض والمسافر بنية واجب آخر يقع عنه لانه شغل الوقت بالاهم لتحتمه للحال وتخيره في صوم رمضان الى ادراك العدة وعنه في نية التطوع روايتان والفرق على احديهما انه ما صرف الوقت الى الاهم والضرب الثاني ما يثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة فلا يجوز الا بنية من الليل لانه غير متعين ولابد من التعيين من الابتداء والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال خلافا لمالك فانه يتمسك باطلاق ما روينا ولنا قوله صلعم بعد ما كان يصبح غير صائم اني اذا الصائم ولان المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الامساك في اول اليوم على صيرورته صوما بالنية على ماذكرنا ولو نوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي يجوز ويصير صائما من حين نوى اذ هو متجزء عنده لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط بعد الزوال الا ان من شرطه الامساك في اول النهار وعندنا يصير صائما من اول النهار لانه عبادة قهر النفس وهي انما تتحقق بامساك مقدر فيعتبر قران النية باكثره

قوله خلافا لزفر رحمه الله هو يقول ان امساك المسافر في اول النهار لم يكن مستحقا بصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المقيم ولنا ان المسافر انما فارق المقيم في الترخص فاذا لم يترخص وقصد اداء المشروع في وقته وهو متعين فتصح بنية متأخرة كما في حق غيره **قوله** وبنية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان واما في النذر المعين فلا لانه يقع عما نوى من الواجب اذا كانت النية من الليل **قوله** وعند ابي حنيفة رح اذا صام المريض والمسافر

فصل في رؤية الهلال

وينبغي للناس ان يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا لقوله صلعم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلثين يوما ولان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه الا بدليل ولم يوجد ولا يصومون يوم الشك الا تطوعا لقوله صلعم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا وهذه المسئلة على وجوه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما روينا ولانه تشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان يجزيه لانه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يقضه لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان هذا دون الاول في الكراهة ثم ان ظهر انه من رمضان يجزيه لوجود اصل النية وان ظهر انه من شعبان فقد قيل يكون تطوعا لانه منهي عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل يجزيه عن الذي نواه وهو الاصح لان المنهي عنه وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العيد لان المنهي عنه وهو ترك الاجابة يلازم كل صوم

بنية واجب آخر تقع عنه اي عما نوى وذكر شمس الائمة الحلوائي رح في المبسوط فاما المريض اذا نوى واجبا آخر فالصحيح انه يقع صومه عن رمضان لان اباحة الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو والصحيح سواء بخلاف المسافر ثم قال وذكر ابو الحسن الكرخي رح ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول ابي حنيفة رح وهو سهو اومأول ومراده مريض يطيق الصوم ويخاف منه زيادة المرض وذكر في الايضاح وكان بعض اصحابنا يفصل بين المسافر والمريض وانه ليس بصحيح وانهما يتساويان وقد روى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح في المريض نصا انه اذا نوى التطوع يقع عن التطوع .

فصل في رؤية الهلال

قوله ولا يصومون يوم الشك فيوم الشك هو اليوم الاخر من شعبان الذي يحتمل (انه)

والكراهية هنالصورة النهي والثالث ان ينوي التطوع وهو غير مكروه لما روينا
وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قوله يكره على سبيل الابتداء

انه اول رمضان اوآخر شعبان وفي المبسوط انمايقع الشک من وجهين اما ان غم هلال
رمضان فوقع الشک فی اليوم الثلثين انه من شعبان اومن رمضان واما ان غم هلال
شعبان فوقع الشک انه اليوم الثلثون اوالحادي والثلثون وفي الفوايد يوم الشک هو
اليوم الذي يتم به ثلثون من المستهل ولم يهل الهلال ليلة لاستتار السماء بالغمام
وفي الكافي للعلامة النسفي والشک ما استوى فيه طرفان العلم والجهل وذا بان
غم هلال رمضان فی اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشک فی اليوم الثلثين
انه من شعبان اورمضان نظرا الى قوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وهكذا واشار باصابعه
وخنس ابهامه فی المرة الثالثة وقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وهكذا وفي شرح القدوري
للزاهدي اما يوم الشک فهواذا لم ير علامة ليلة الثلثين والسماء متغيمة اوشهد واحد
فردت شهادته اوشاهدان فاسقان فردت شهادتهما فاما اذا كانت السماء مصحية
ولم يرالهلال احد فليس بيوم الشک ولايجوز صومه ابتداء لا فرضا ولانفلا ٭

قوله والكراهية هنا لصورة النهي وهو قوله عليه السلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم
ولابصوم يومين **قوله** والثالث ان ينوي التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشک فيه انه من رمضان الا تطوعا
قوله على سبيل الابتداء هو ان لا يكون له اعتياد صوم يوم الخميس مثلا فاتفق يوم الخميس
كونه يوم الشک فصامه والمراد بالموافقة ان يعتاد صيام الجمعة اوالخميس اوالاثنين او يصوم
كل شهرا ويصوم عشرة من آخره او ثلثة فصاعدا كذا ذكره فخرالاسلام رحمه الله ٭

والمراد بقوله صلعم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث التقدم بصوم
رمضان لانه يؤديه قبل اوانه ثم ان وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاجماع
وكذا اذا صام ثلثة ايام من آخر الشهر فصاعدا وان افرده فقد قيل الفطر افضل احترازا
عن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل اقتداء بعلي وعائشة رض فانهما كانا يصومانه والمختار
ان يصوم المفتي بنفسه اخذا بالاحتياط ويفتي العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار
نفيا للتهمة عن تهمة العصيان الذي دل عليه الحديث المعروف وهو قوله صلعم من صام يوم
الشك فقد عصى ابا القاسم والرابع ان يضجع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان
من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصير صائما لانه لم يقطع
عزيمته فصار كما اذا نوى انه ان وجد غداء غدا يفطر وان لم يجد يصوم والخامس ان يضجع
في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن
واجب آخر وهذا مكروه لتردده بين امرين مكروهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه
لعدم التردد في اصل النية وان ظهر انه من شعبان لا يجزيه عن واجب آخر لان الجهة
لم تثبت للتردد فيها واصل النية لا يكفيه لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء لشروعه فيه مسقطا
وان نوى عن رمضان ان كان غدا منه وعن التطوع ان كان غدا من شعبان يكره لانه ناو للفرض
من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه عنه لما مر وان ظهر انه من شعبان جاز عن نفله لانه
يتأدى باصل النية ولو افسده يجب ان لا يقضيه لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه

قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث التقدم
بصوم رمضان لان التقدم بالشيء على الشيء ان يأتي به قبل حينه واوانه وشعبان وقت
التطوع فاذا صام عن شعبان فلم يأت بصوم رمضان قبل اوانه وما روينا لا يعارض بقوله عم
من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان هذا نص محتمل يحتمل النهي عن الفرض
وعن التطوع وما روينا مفسر في اباحة التطوع لانه اثبات من النهي فكان اولى
قوله والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اي ناويا للتطوع **قوله** نفيا للتهمة ذكر (الامام)

من رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرويته وافطروا لرويته وقد رأى ظاهرا وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال الشافعي عليه الكفارة ان افطر بالوقاع لانه افطر في رمضان حقيقة لتيقنه به وحكما لوجوب الصوم عليه ولنا ان القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط فاورث شبهة وهذه الكفارة تندرئ بالشبهات ولو افطر قبل ان يرد الامام شهادته

الامام الكيساني رحمه الله تعالى انه لو افتى للعامة باداء النفل فيه عسى يقع عندهم انه خالف رسول الله عليه السلام حيث نهى رسول الله عليه السلام وهو اطلقه اويقع عندهم انه لما جاز النفل يجوز الفرض بل اولى فلا ينبغي ان يفتي لهم بذلك وذكر فخر الاسلام رحمه الله في هذا حكاية ابي يوسف رحمه الله وهي ما روى اسد بن عمرو انه قال اتيت باب هارون الرشيد فاقبل ابو يوسف القاضي وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف اسود وهو راكب فرس اسود عليه سرج اسود ولبد اسود وما عليه شيء من البياض الا لحيته البيضاء وهو يوم الشك فافتى الناس بالفطر فقلت له اتفطر انت فقال ادن الي فدنوت منه فقال في اذني اني صائم *

قوله وهذه الكفارة اي كفارة الفطر عقوبة تسقط بالشبهات ولهذا لا يجب على المخطئ بخلاف سائر الكفارات فانها تجب على المعذور والمخطئ فعلم ان هذه الكفارة الحقت بالعقوبات وهي لا تثبت مع الشبهات دل عليه قوله عليه السلام فعليه ما على المظاهر وقول الاعرابي حين سأل رسول الله عليه السلام هلكت واهلكت والاهلاك تمحض جناية فما يجب بسببه يقع عقوبة ولانها وجبت للزجر فان الجبر يحصل بايجاب القضاء فشابه العقوبات من هذا الوجه فالحقت بها فيما هو من خصائصها وهو السقوط بالشبهة وهذا اليوم رمضان في حقه لوجوب الصوم عليه وشعبان في حق غيره لعدم وجوب الصوم عليهم فلا يكون في معنى المنصوص عليه * (قوله)

اختلف المشايخ فيه ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الا مع الامام لان الوجوب عليه للاحتياط والاحتياط بعد ذلك في تأخير الافطار ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار للحقيقة التي عنده

واذا كان بالسماء علة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلا كان اوامرأة حرا كان اوعبدا لانه امر ديني فاشبه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظة الشهادة وتشترط العدالة لان قول الفاسق في الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي عدلا كان او غير عدل ان يكون مستورا والعلة غيم اوغبار اونحوه وفي اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر وعن ابي حنيفة رح انها لا تقبل لانها شهادة من وجه وكان الشافعي في احد قوليه يشترط المثنى والحجة عليه ماذكرنا وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا ثلثين يوما لا يفطرون فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رح للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد

قوله اختلف المشايخ فيه والصحيح ان لا تجب الكفارة لقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون وهذا ليس بيوم صوم في حق الجماعة وقيل يجب لتعينه بالرؤية ولم يرد الامام شهادته لتصير شبهة **قوله** وفي اطلاق جواب الكتاب وهو قوله قبل الامام شهادة الواحد العدل **قوله** وهو ظاهر الرواية لانه خبر اي خبر ديني وليس بشهادة ولهذا لم يختص بلفظ الشهادة ولان شهادة العبد ههنا مقبولة وان لم يكن للعبد شهادة حتى لا ينعقد النكاح بشهادته فلان تقبل شهادة المحدود بعد التوبة والنكاح ينعقد بشهادته اولى ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون شهادة ابي بكرة رحمه الله بعد ما اقيم عليه حد القذف **قوله** لانها شهادة من وجه من حيث ان وجوب العمل انما كان بعد قضاء القاضي ومن حيث اختصاصه بمجلس القضاء ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** والحجة عليه ما ذكرنا وهو قوله لانه امر ديني (قوله)

وعن محمد انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرمضانية بشهادة الواحد وان كان لايثبت بها ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة واذا لم تكن بالسماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان التفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسماء علة لانه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيتفق للبعض النظر ثم قيل في حد الكثير اهل المحلة وعن ابي يوسف رح خمسون رجلا اعتبارا بالقسامة ولا فرق بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر وذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقلة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر

قوله وعن محمد رح انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرمضانية وفي المبسوط قال ابن سماعة قلت لمحمد كيف يفطرون بشهادة الواحد قال لا يفطرون بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم لانه لما حكم بدخول شهر رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلثين يوما فالحاصل ان الفطر ههنا مما يفضي اليه الشهادة لان يكون ثابتا بشهادة الواحد كما اذا شهدت القابلة باستهلال الصبي فانه يثبت الارث ولو شهدت وحدها بالارث لم يقبل وفي الايضاح وهذا الاستشهاد على قولهما **قوله** لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير وقال الشافعي رحمه الله تقبل شهادة الواحد وعن خلف بن ايوب خمسمائة ببلخ قليل **قوله** واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ولفظ كتاب الاستحسان فان كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لان الذي يقع في القلب عن ذلك انه باطل•

ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر احتياطا وفى الصوم الاحتياط فى الايجاب

واذا كان بالسماء علة لم تقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين اورجل وامرأتين لانه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه والاضحى كالفطر في هذا في ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روي عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه كهلال رمضان لانه تعلق به نفع العباد وهو التوسع بلحوم الاضاحي وان لم يكن بالسماء علة لم تقبل الا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كما ذكرنا ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود الى ان قال ثم اتموا الصيام الى الليل والخيطان بياض النهار وسواد الليل ‌●

قوله فاشبه سائر حقوقه وتشترط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي ان يشترط فيه لفظ الشهادة واما الدعوى ينبغي ان لا تشترط كما لا تشترط في عتق الامة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى واما على قياس قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده ولا تقبل فيه شهادة المحدود فى القذف وان تاب وهو قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه **قوله** يقع العلم بخبرهم لعل المراد من العلم غالب الرأي لا العلم القطعي وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في تفسير الجمع الكثير فعند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه الجمع الكثير مقدر بخمسين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه ما يدخل في حد التواتر اهل بلدة رؤا الهلال هل يلزم ذلك في حق بلدة اخرى اختلف فيه وفي ظاهر الرواية لا عبرة باختلاف المطالع ●

(قوله)

والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع النية فى الشرع لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك لورود الاستعمال فيه الا انه زيد عليه النية فى الشرع لتتميز بها العبادة من العادة واختص بالنهار لما تلونا ولانه لما تعذر الوصال كان تعيين النهار اولى ليكون على خلاف العادة وعليه مبنى العبادة والطهارة عن الحيض والنفاس شرط لتحقق الاداء في حق النساء والله اعلم بالصواب ٭

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اذا اكل الصائم اوشرب اوجامع ناسيا لم يفطر والقياس ان يفطر وهو قول مالك لوجود مايضاد الصوم فصار كالكلام ناسيا فى الصلوة ووجه الاستحسان قوله عم للذي اكل وشرب ناسيا تم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت فى الوقاع

قوله والصوم هو الامساك الى آخره فان قيل هذا ينتقض بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق والامساك فائت وبما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لان النهار من حين طلوع الشمس وبالحائض والنفساء فان المجموع موجود والصوم فائت والجواب عن الاول ان الامساك الشرعي موجود حيث جعل الشارع اكله كلا اكل وللشارع هذه الولاية لقدرته على الايجاد والاعدام والصوم حقه فله ان يبقيه مع وجود المنافي حقيقة ولان المأموربه الامساك قصدا فيكون ضده المنافي له الاكل قصدا وعن الثاني ان المراد اليوم وعن الثالث ان الحيض والنفاس اخرجاها عن اهلية الاداء والله اعلم بالصواب ٭

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قوله واذا اكل الصائم اوشرب ناسيا لم يفطر اي ناسيا صومه وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى ان اكل اوشرب ناسيا لم يفطره وان جامع ناسيا فطره لان النص ورد فى الاكل والشرب والجماع ليس في معناه وجه الاستحسان قوله عليه السلام للذي

للاستواء في الركنية بخلاف الصلوة لان هيئة الصلوة مذكرة فلا يغلب النسيان ولامذكر في الصوم فيغلب ولافرق بين الفرض والنفل لان النص لم يفصل ولوكان مخطئا اومكرها فعليه القضاء خلافا للشافعي رح فانه يعتبره بالناسي ولنا انه لايغلب وجوده وعذر النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له الحق والاكراه من قبل غيره فيفترقان

اكل وشرب ناسيا تم على صومك فان قيل هذا الحديث معارض للكتاب فكيف يعمل به لان الكتاب يقتضي ان يفسد صومه لان المامور به بالكتاب الصوم والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع ولم يبق الامساك لوجود الاكل حقيقة فالحديث يقتضي بقاء الصوم والكتاب ينفيه ولامعنى للمخالفة سوى هذا قلنا في كتاب الله تعالى اشارة الى ان النسيان معفو لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا فكان الحديث موافقا للكتاب حينئذ فيعمل به ويحمل الكتاب على حالة العمد ليكون الدلائل باسرها معمولة ولان كتاب الله تعالى يوجب فساد الصوم اذا ترك الاتمام مختارا لان الله تعالى امرنا بذلك بقوله ثم اتموا الصيام الى الليل؛ فالاتمام ان لا يترك الصوم مختارا وهذا ليس بمختار بل هو كالمحمول عليه من قبل من له الحق لانه خلق كذلك لانه لايقدر على ان لاينسي وكان فيه عملا بكتاب الله تعالى فان اعتباره يؤدي الى الحرج قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وذكر في الايضاح ومايوجب الفطر اذا فعله وهوناس فهو على صومه لما روى ابوهريرة عن رسول الله عليه السلام انه قال من نسي وهوصائم فاكل اوشرب فليتم صومه فان الله تعالى اطعمه وسقاه وروي ايضا ان من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهذا حديث مشهور تلقته الصحابة والتابعون بالقبول وقال ابويوسف رحمه الله ليس هو بحديث شاذ يجترأ على تركه واذا ثبت في الاكل ناسيا فكذا في الجماع وفيما ذكر اشارة الى هذا خبر مشهور وبه يزاد على الكتاب.

قوله للاستواء في الركنية لان الصوم يقوم بالكف عن الاكل فان قيل الجماع ليس (في)

كالمقيد والمريض في قضاء الصلوة فان نام فاحتلم لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يفطرن الصيام القيء والحجامة والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة وكذا اذا نظر الى امرأة فامنى بشهوة لما بينا وصار كالمتفكر اذا امنى وكالمستمني بالكف على ما قالوا ولو ادهن لم يفطر لعدم المنافي وكذا اذا احتجم لهذا ولما روينا ولو اكتحل لم يفطر لانه ليس بين العين والدماغ منفذ والدمع يترشح كالعرق والداخل بين المسام لا ينافي

في معنى الاكل والشرب لان الصوم يحوجه اليهما فيغلب النسيان فيهما ويضعفه عن الجماع ولا يحوجه اليه فيندر كالنسيان في الصلوة قلنا لهما مزية في اسباب الدعوة الا انهما قاصران بحالهما لانهما لا تغلبان البشر والجماع قاصر في اسباب الدعوة وله مزية في حاله لانه يغلب البشر لان من هاجت شهوته لا يقدر على امساكها فاستويا فقام الاستدلال •

قوله كالمقيد والمريض المقيد اذا صلى قاعدا للقيد يقضي ما صلى عند رفع القيد والمريض لا يقضي ما صلى قاعدا عند البرء **قوله** لما بينا اي لم يوجد صورة الجماع ولا معناه **قوله** وكالمستمني بالكف على ما قالوا وذكر في التجنيس اذا عالج ذكره حتى امنى يجب عليه القضاء هو المختار لانه وجد الجماع معنى وهل يحل له ان يفعل ذلك ان اراد الشهوة لا يحل وان اراد تسكين ما به من الشهوة ارجو ان لا يكون عليه وبال وكذا اذا احتجم لهذا اي لعدم المنافي ولما روينا اي ثلث لا يفطرن الصيام ولو اكتحل لم يفطر وان وجد طعمه في حلقه وكان ابراهيم النخعي رحمه الله يكره للصائم ان يكتحل وابن ابي ليلى كان يقول اذا وجد طعمه في حلقه فطره لوصول الكحل الى باطنه ولنا حديث ابي رافع ان النبي عليه السلام دعا بمكحلة اثمد في رمضان فاكتحل وهو صائم وعن ابن مسعود رضه قال خرج رسول الله صلعم يوم عاشوراء من بيت ام سلمة وعيناه مملوتان كحلا كحلته ام سلمة رضه وصوم عاشوراء في ذلك الوقت كان فرضا ثم صار منسوخا

كمالو اغتسل بالماء البارد ولو قبل امرأة لا يفسد صومه يريد به اذا لم ينزل لعدم المنافي صورة ومعنى بخلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم هناك اديرعلى السبب على مايأتي في موضعه ان شاء الله ولو انزل بقبلة اولمس فعليه القضاء دون الكفارة لوجود معنى الجماع ووجود المنافي صورة او معنى يكفي لايجاب القضاء احتياطا اما الكفارة فتفتقر الى كمال الجناية لانها تندرئ بالشبهات كالحدود ولا باس بالقبلة اذا امن على نفسه اي الجماع او الانزال ويكره اذا لم يامن لان عينه ليس بفطر وربما يصير فطرا بعاقبته فان امن تعتبر عينه وابيح له وان لم يامن تعتبر عاقبته وكره له والشافعي اطلق فيه في الحالين والحجة عليه ماذكرنا والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة لانه قلما تخلو عن الفتنة ولو دخل حلقه ذباب وهو ذاكر لصومه لم يفطر وفي القياس يفسد صومه لوصول المفطر الى جوفه وان كان لايتغذى به كالتراب والحصاة وجه الاستحسان انه لايستطاع الاحتراز عنه فاشبه الغبار والدخان واختلفوا في المطر والثلج والاصح انه يفسد لامكان الامتناع عنه اذا اواه خيمة اوسقف ولو اكل لحما بين اسنانه فان كان قليلا لم يفطر وان كان كثيرا يفطر وقال زفر يفطر في الوجهين لان الفم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة ولنا ان القليل تابع لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لايبقى فيما بين الاسنان والفاصل مقدار الحمصة وما دونها قليل وان اخرجه واخذه بيده ثم اكله ينبغي ان يفسد صومه لما روي عن محمد ان الصائم اذا ابتلع سمسمة بين اسنانه لايفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لايفسد لانها تتلاشى وفي مقدار الحمصة عليه القضاء دون الكفارة عند ابي يوسف وعند زفر عليه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولابي يوسف انه يعافه الطبع فان ذرعه القيئ لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من قاء فلا قضاء عليه •

قوله كما اذا اغتسل بالماء البارد فوجد برودة الماء في كبده وذلك لايضره **قوله** اذا ابتلع سمسمة (بين)

ومن استقاء عامداً فعليه القضاء ويستوي فيه ملأ الفم فما دونه فلو عاد وكان ملأ الفم فسد عند ابي يوسف رحمه الله لانه خارج حتى انتقض به الطهارة وقد دخل وعند محمد لا يفسد لانه لم توجد صورة الفطر وهو الا بتلاع وكذا معناه لانه لا يتغذى به عادة وان اعاد فسد بالاجماع لوجود الادخال بعد الخروج فتتحقق صورة الفطر وان كان اقل من ملأ الفم فعاد لم يفسد صومه لانه غير خارج ولا صنع له في الادخال وان اعاد فكذلك عند ابي يوسف لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يفسد صومه لوجود الصنع منه في الادخال فان استقاء عمدا ملأ فيه فعليه القضاء لما روينا والقياس متروك به ولا كفارة عليه لعدم الصورة وان كان اقل من ملأ الفم فكذلك عند محمد رحمه الله لاطلاق الحديث وعند ابي يوسف رح لا يفسد لعدم الخروج حكما ثم ان عاد لم يفسد عنده لعدم سبق الخروج وان اعاده فعنه انه لا يفسد لما ذكرنا وعنه انه يفسد فالحقه بملأ الفم لكثرة الصنع ومن ابتلع الحصاة او الحديد افطر لوجود صورة الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع في احد السبيلين عامداً فعليه القضاء استدراكا للمصلحة الفائتة والكفارة لتكامل الجناية

بين اسنانه لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار انه يجب ان ابتلعها ولم يمضغها لانه من جنس ما يتغذى به كذا في فتاوى الولوالجي وفي مقدار الحمصة قال زفر يكفر لانه افطر بطعام لنا انه غير مستلذ ابتلع سمسمة من الخارج بالمضغ لم يفسد صومه لانه يتلاشى وبلا مضغ عن ابي يوسف كذلك وعن محمد يفسد وعنه يكفر وذكر البقالي والصحيح ان كل ما يفسد به الصوم يفسد به الصلوة **قوله** ومن استقاء فعليه القضاء من تتمة الحديث **قوله** ويستوي فيه ملأ الفم ومادونه اي في القيء الذي ذرعه **قوله** فان استقاء عمدا فيه اشارة الى انه لو استقاء ناسيا لصومه لا يفسد صومه **قوله** لما روينا وهو قوله عم ومن استقاء فعليه القضاء **قوله** فعنه اي عن ابي يوسف رحمه الله **قوله** لما ذكرنا اي لعدم سبق الخروج **قوله** لكثرة الصنع وهو صنع الاستقاء والاعادة

ولا يشترط الانزال في المحلين اعتبارا بالاغتسال وهذا لان قضاء الشهوة يتحقق دونه وانما ذلك شبع وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه اعتبارا بالحد عنده والاصح انها تجب لان الجناية متكاملة لقضاء الشهوة ولو جامع ميتة اوبهيمة فلا كفارة انزل اولم ينزل خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه لان الجناية تكاملها بقضاء الشهوة في محل مشتهى ولم يوجد ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوقاع على الرجل تجب على المرأة وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قول لا تجب عليها لانها متعلقة بالجماع وهو فعله وانما هي محل الفعل وفي قول تجب ويتحمل الرجل عنها

قوله ولا يشترط الانزال في المحلين لانه لا يشترط الانزال في الحد مع انه عقوبة محضة فلان لا يشترط في الكفارة وهي مشتملة على العبادة والعقوبة اولى وهذا لان الوجوب باعتبار قضاء الشهوة وهو متحقق بدون الانزال وانما هو شبع حتى تنكسر الشهوة وان وطي في الدبر فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه لا كفارة عليهما لانه لا يجعل هذا الفعل كاملا حتى لم يوجب الحد ولا شبهة في جانب المفعول به اذ ليس فيه قضاء الشهوة وعنه ان عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لان الجناية كاملة وانما ادعى ابو حنيفة رحمه الله النقصان في معنى الزنا من حيث انه لا يفسد الفراش ولا عبرة به في ايجاب الكفارة **قوله** ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوقاع على الرجل تجب على المرأة هذا اذا كانت مطاوعة وان كانت مكرهة لا كفارة عليها وكذلك لو كانت مكرهة في الابتداء ثم طاوعته لانها طاوعته بعد فساد الصوم فلا تجب الكفارة **قوله** وفي قول تجب ويتحمل عنها الرجل اي يتحمل عنها بالمال ان كان موسرا ولا يتحمل عنها بالصوم ان كان معسرا ٭

(قوله)

اعتبارا بماء الاغتسال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من تنتظم الذكور والاناث ولان السبب جناية الافساد لانفس الوقاع وقد شاركته فيها ولايتحمل لانها عبادة او عقوبة ولايجري فيها التحمل

ولو اكل او شرب ما يتغذى به اوما يتداوى به فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي رح لاكفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره ولنا ان الكفارة تعلقت بجناية الافطار في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت وبايجاب الاعتاق تكفيرا عرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجناية ثم قال والكفارة مثل كفارة الظهار لما روينا ولحديث الاعرابي فانه قال يارسول الله هلكت واهلكت فقال ماذا صنعت قال واقعت امرأتي في نهار رمضان متعمدا فقال صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة فقال لااملك الارقبتي هذه فقال صم شهرين

قوله اعتبارا بماء الاغتسال قلنا ذلك من مؤن الزوجية كالنفقة وذكر الفقيه ابوالليث رحمه الله ان ثمن ماء الاغتسال لا يجب على الزوج وعن بعض الائمة بلخ انهم اعتبروه بثمن ماء الشرب كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** ولو اكل او شرب مايتغذى به ويتداوى به فعليه القضاء والكفارة اي لو اكل او شرب متعمدا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة والقياس ان لا تجب الكفارة بالوقاع لان التوبة ماحية للذنب فاذا كانت التوبة ماحية لاتحتاج الى الكفارة حتى يرفع الذنب الا ان الكفارة فيه ثبت بالنص بخلاف القياس فغيره لايقاس عليه والوقاع مخصوص من قوله عليه السلام التوبة تمحو الحوبة ولانها عقوبة ولهذا يسقط بالشبهة ولايجب بالخطأ واسباب العقوبات لاتعرف قياسا لانه دليل فيه شبهة ولا يجوز ايجاب ما يسقط بالشبهة بدليل فيه شبهة الا ترى ان من شرب الخمر يحد ومن شرب البول والدم لم يحد وشربهما

متتابعين فقال هل جاءني ما جاءني الامن الصوم فقال اطعم ستين مسكينا فقال لا اجد

اغلظ في الجريمة لكن النص لما ورد بوجوب الحد في الخمر قصرنا الحكم على مورد النص وكذا من قذف بالكفر لا يحد مع ان القذف به ابلغ من القذف بالزنا لهذا ولئن كان فيه معنى العبادة فاسبابها لا تعرف قياسا كسبب وجوب الصوم والصلوة والحج ولا يقال يوجبها دلالة لانها تستدعي المساواة وقد فاتت لان احدهما شهوة البطن والآخر شهوة الفرج وشهوة الفرج اقوى لانها اذا هاجت قلما يمكن التماسك عنها ولا كذلك شهوة الاكل والشرب على ان حكم الجماع اغلظ حتى لو وجد في ملك الغير يستحق به النفس ولا كذلك غيره فيجرى البذل في الاكل والشرب ويباح بالاكراه والاضطرار ولا يباح الجماع بهذه الاعذار ويتكون بدا عيين ويحصل به قضاء وطرين ويوجب فطرين وفساد النسكين واحد الزاجرين ولا وهو الجلد والرجم كذلك الاكل ولنا ان الكفارة تعلقت بجناية الافطار في رمضان على وجه الكمال لا بالجماع وقد تحققت الجناية بالافطار على وجه الكمال في الاكل والشرب فتجب الكفارة والدليل على ما ذكرنا النص والعرف والحكم والمعقول اما النص فقوله عليه السلام من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر ومثله يذكر للتعليل كما روي انه قال من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن لما ذكر دخول الدار والقاء السلاح صار علة لحكم الامان حتى ثبت الامان بوجودهما واما العرف فلان الكفارة تضاف الى الافطار لا الى الوقاع يقال كفارة الافطار لا كفارة الجماع والاضافة تدل على السببية ككفارة القتل واليمين والظهار واما الحكم فلانه اذا جامع ناسيا لا يجب مع وجود الجماع اسما ومعنى لعدم الافطار والجناية على الصوم واما المعقول فلان الكفارة فيها معنى العقوبة فلا بد ان يكون سببه محظورا وجناية من وجه لتثبت الملايمة بين السبب والمسبب وهذا الفعل من حيث انه جماع مباح لانه يستوفي منفعة مملوكة كما لو (واقعها)

فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتى بفرق من تمر ويروى بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقها على المساكين فقال والله ليس ما

واقعها ليلا وانما الحظر فيه من حيث انه جناية على الصوم بالفطر يدل عليه ان الاعرابي سأله عن الجناية حيث قال هلكت واهلكت ولم يرد به الهلاك حقيقة بل اراد به الهلاك حكما بجناية الافطار والنبي ع م اجاب عن حكم الجناية لان الجواب يكون على وفق السؤال واذا ثبت هذا فنقول الجناية على الصوم بالافطار بالاكل والشرب نظير الجناية بالافطار بالوقاع بل فوقه لان دعوة الطباع في النهار الى الاكل والشرب اكثر. فكان احق بشرع الزاجر فيثبت الحكم فيهما دلالة ولما تعلق بالجماع فطران تعلق به كفارتان وبالاكل والشرب كفارة واحدة ولهذا وجبت في جماع الصغيرة والحامل والمرضع بالاتفاق وفي جماع البهيمة والميتة عنده ولا افطار الا من جانب واحد*

قوله فامر رسول الله عليه السلام ان يؤتى بفرق من تمر الفرق بفتحتين اناء يأ خذ ستة عشر رطلا وذلك ثلثة اصوع هكذا في التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد وقال الازهري والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك وفي الصحاح الفرق مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا قال وقد يحرك وانشد لخداش بن زهير يأخذون الارش في اخوتهم فرق السمن وشاة في الغنم * والجمع فرقان وهذا الجمع قد يكون لهما جميعا كبطن وبطنان وحمل وحملان وفي التكملة وفرق بينهما القتبي فقال الفرق بسكون الراء من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا والصاع ثلث الفرق وبالفتح مكيال ثمانون رطلا قال صاحب المغرب وفي نوادر هشام عن محمد رحمة الله تعالى عليه الفرق ستة وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي من اصول اللغة وكذا ما في المحيط انه ستون رطلا كذا في المغرب (قوله)

بين لابتي المدينة احد احوج مني ومن عيالي فقال كل انت وعيالك يجزيك ولايجزي احدا بعدك وهو حجة على الشافعي في قوله يخير لان مقتضاه الترتيب وعلى مالك في نفي التتابع للنص عليه ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه القضاء لوجود الجماع معنى ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وليس في افساد صوم غير رمضان كفارة لان الافطار في رمضان ابلغ في الجناية فلايلحق به غيره ومن احتقن او استعط او اقطر في اذنه افطر لقوله صلى الله عليه وسلم الفطر مما دخل ولوجود معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ولا كفارة عليه لانعدامه صورة ولو اقطر في اذنيه الماء او دخلهما لايفسد صومه لانعدام المعنى والصورة بخلاف ما اذا ادخله الدهن ولو داوى جائفة او آمة بدواء فوصل الى جوفه او دماغه افطر عند ابي حنيفة رحمه الله

قوله بين لابتي المدينة تثنية اللابة وهي الحرة وهي كل ارض البستها حجارة سود **قوله** وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في قوله يخير اي بين الاشياء الثلثة وفي هذا الحديث خص الاعرابي باحكام ثلثة بجواز الاطعام حالة القدرة على الصوم وصرفه الى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعا وهي ستون منا والشافعي رحمه الله يحتج بهذا الحديث ويقول ان وظيفة كل مسكين مد وهو ربع الصاع وعندنا مقدرة بنصف الصاع كما في صدقة الفطر والظهار وفي التكفير لابد من مائتين واربعين منا **قوله** لوجود الجماع معنى وهو الانزال بالمباشرة ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وهو الايلاج في الفرج **قوله** ابلغ في الجناية لانه جناية على الصوم والشهر جميعا وفي غير رمضان جناية على الصوم لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاقوى ثبوته في الادنى **قوله** لانعدام الصورة وهو الابتلاع ٭

والذي يصل هو الرطب وقالا لا يفطر لعدم التيقن بالوصول لانضمام المنفذ مرة واتساعه اخرى كما في اليابس من الدواء وله ان رطوبة الدواء تلاقي رطوبة الجراحة فيزداد ميلا الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف اليابس لانه ينشف رطوبة الجراحة فينسد فمها ولو قطر في احليله لم يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يفطر وقول محمد مضطرب فيه فكانه وقع عند ابي يوسف ان بينه وبين الجوف منفذا ولهذا يخرج منه البول ووقع عند ابي حنيفة رحمه الله ان المثانة بينهما حائل والبول يترشح منه وهذا ليس من باب الفقه ومن ذاق شيئا بفمه لم يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى ويكره له ذلك لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ويكره للمرأة ان تمضغ لصبيها الطعام اذا كان لها منه بد لما بينا ..

قوله والذي يصل هو الرطب انما قيد الحكم بالرطب لان في ظاهر الرواية فرقا بين الرطب واليابس ولكن اكثر مشايخنا على ان العبرة للوصول رطبا كان او يابسا عند ابي حنيفة رحمه الله وانما ذكر الرطب هنا بناء على العادة انه يصل ظاهرا دون اليابس ونص في شرح الطحاوي انه لو وصل اليابس الى الجوف افطر ولا فرق بينهما وذكر في الايضاح ما يصل الى الجوف من المخارق المعتادة فانه يفطر سواء كان من الفم او من الحقنة وما وصل الى الجوف او الى الدماغ من غير المخارق المعتادة نحو ان يصل من جراحة فانه يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا لا يفطر لان الصوم هو الامساك والامساك انما يقع عن المخارق المعتادة وما ليس بمعتاد لا يعد امساكا وابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه يعتبر الوصول **قوله** وهذا ليس من باب الفقه اي فقه الشريعة بل يرجع الى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد رحمة الله تعالى عليه فيه **قوله** اذا كان لها منه بد بان تجد ما يطعم صبيها من غير مضغ كالعسل ونحوه **قوله** لما بينا اي لما فيه من تعريض الصوم على الفساد

(قوله)

ولا باس اذا لم تجد منه بد صيانة للولد الا ترى ان لها ان تفطر اذا خافت على ولدها
ومضغ العلك لا يفطر الصائم لانه لا يصل الى جوفه وقيل اذا لم يكن ملتئما يفسد لانه يصل اليه
بعض اجزائه وقيل اذا كان اسود يفسد وان كان ملتئما لانه يتفتت الا انه يكره للصائم
لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولانه يتهم بالافطار ولا يكره للمرأة اذا لم تكن صائمة لقيامه
مقام السواك في حقهن ويكره للرجال على ما قيل اذا لم يكن من علة وقيل لا يستحب
لما فيه من التشبيه بالنساء ولا باس بالكحل ودهن الشارب لانه نوع ارتفاق وهو ليس
من محظورات الصوم وقد ندب النبي صلعم الى الاكتحال يوم عاشوراء والى الصوم فيه ولا باس
بالاكتحال للرجال اذا قصد به التداوي دون الزينة ويستحسن دهن الشارب اذا لم يكن من
قصده الزينة لانه يعمل عمل الخضاب ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون
وهو القبضة ولا باس بالسواك الرطب بالغداة والعشي للصائم لقوله صلعم خير خلال الصائم
السواك من غير فصل وقال الشافعي يكره بالعشي لما فيه من ازالة الاثر المحمود وهو الخلوف
فشابه دم الشهيد قلنا هو اثر العبادة والاليق به الاخفاء بخلاف دم الشهيد لانه اثر الظلم
ولا فرق بين الرطب الاخضر وبين المبلول بالماء لما روينا ه والله تعالى اعلم بالصواب ه

قوله اذا لم يكن ملتئما وذلك بان اتخذ ولم يعلكه احد فانه في ابتداء المضغ
يتفتت فيصل الى جوفه **قوله** لما فيه من التشبه بالنساء وانه منهي قال عليه السلام
لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال **قوله** ولا باس بالسواك
الرطب قيد بالرطب دفعا لقول مالك رحمه الله تعالى انه مكروه **قوله** ولا فرق بين
الاخضر والمبلول بالماء وعن ابي يوسف رحمه الله انه يكره المبلول بالماء لما فيه من ادخال
الماء في الفم الا ان هذا لا يربو على المضمضة والله اعلم ه (فصل)

فصل

ومن كان مريضا في رمضان فخاف ان صام ازداد مرضه افطر وقضى وقال الشافعي رح لا يفطر وهو يعتبر خوف الهلاك اوفوات العضو كما يعتبر في التيمم ونحن نقول ان زيادة المرض وامتداده قد تفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وان كان مسافرا لا يستضر بالصوم فصومه افضل وان افطر جاز لان السفر لا يعري عن المشقة فجعل نفسه عذرا بخلاف المرض فانه قد يخف بالصوم فشرط كونه مفضيا الى الحرج وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الفطر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء فيه اولى .

فصل

قوله ازداد مرضه اي لشدة الجوع والعطش اصل ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضا اوعلى سفر فعامة العلماء على ان هذه الرخصة لا تتعلق بنفس المرض لانه متنوع منه ماينفعه الصوم ومنه مايضره والمراد منه هذا كالنوم لما كان متنوعا لا يتعلق الحدث بنفس النوم بل بنوم هو سبب لاسترخاء المفاصل ثم عندنا المراد مرض يزداد بالصوم وعند الشافعي مرض يخاف بالصوم فيه تلف النفس اوالعضو نظيره التيمم بخلاف السفر فان الرخصة متعلقة بنفس السفر اذ هو غير متنوع بل هو سبب للمشقة لا محالة **قوله** افضل الوقتين للمسافر وقتان احدهما ايام رمضان والثاني عدة من ايام اخر وايام رمضان افضل لما جاء في الحديث من تطوع في رمضان كان كمن ادى فريضة في شعبان وقال عليه الصلوة والسلام من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله اي من حيث الثواب (قوله)

وما رواه محمول على حالة الجهد واذا مات المريض والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ولو صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة لوجود الادراك بهذا المقدار وفائدته وجوب الوصية بالاطعام وذكر الطحاوي خلافا فيه بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر والفرق لهما ان النذر سبب فيظهر الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك العدة فيتقدر بقدر ما ادرك وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه لاطلاق النص لكن المستحب المتابعة مسارعة الى اسقاط الواجب وان اخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني لانه في وقته وقضى الاول بعده لانه وقت القضاء

قوله وما رواه محمول على حال الجهد اي عند لحوقه المشقة فانه روي ان النبي عليه السلام رأى رجلا مغشيا عليه والناس اجتمعوا حوله فسأل النبي عليه السلام عن ذلك فقالوا صائم وكان ذلك الرجل مسافرا فقال عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر الحديث فمن كان مثل ذلك الرجل في لحوق المشقة اياه فالفطر افضل **قوله** وذكر الطحاوي رحمه الله فيه خلافا بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد رحمهم الله وليس بصحيح ذكر الطحاوي ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح يوما واحدا وعلى قول محمد رحمه الله يلزم القضاء بقدر ما صح وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر فانه اذا نذر المريض صوم شهر فمات قبل ان يصح لم يلزمه شيء وان صح يوما لزمه ان يوصي بكل الشهر عندهما وعند محمد رحمه الله بقدر ما ادرك اعتبارا بقضاء رمضان اذ ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى وصورته اذا نذر في رجب وهو مريض ان يصوم شعبان فدخل (شعبان)

ولا فدية عليه لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع والحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما او ولديهما افطرتا وقضتا دفعا للحرج ولاكفارة عليهما لانه افطار بعذر ولافدية عليهما خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا خافت على الولد هو يعتبره بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني والفطر بسبب الولد ليس في معناه لانه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا ٭

شعبان وهو مريض فمات لم يلزمه الايصاء ولو صح من شعبان يوما لزمه الايصاء بالفداء لتمام شعبان عندهما خلافا لمحمد رحمهم الله فاما الصحيح اذا نذر صوم شهر ثم مات قبل تمام الشهر يلزمه ان يوصي به بالاجماع والفرق لمحمد رحمه الله ان صوم الشهر يجب في ذمة الصحيح فوجب عليه تفريغ ذمته بالخلف عند تعذر الاصل بخلاف المريض لانه ليس له ذمة صحيحة في التزام اداء الصوم حتى يبرأ ولهذا لو لم يبرأ حتى مات لم يلزمه شيء من المنذور فصار نظير قضاء رمضان ٭

قوله ولا فدية عليه وعند الشافعي رح يقضي بيوم ويتصدق بمد لكل يوم بناء على ان القضاء عنده موقت بما بين رمضانين فلما لم يقض بينهما يجب لتاخيره الفداء وهو يعتمد على حديث عائشة رضه انها قضت ايام حيضها من رمضان في شعبان من السنة القابلة فعلم انه موقت به وقلنا انما كانت تفعل كذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله فلو صامت قبل شعبان ربما يحتاج النبي صلى الله عليه وسلم اليها فلزم افطارها لحاجة النبي عليه السلام اوترك اجابة النبي عليه السلام **قوله** حتى كان له ان يتطوع يعني عقيب انقضاء رمضان ولا ياثم به فعلم ان وجوبه ليس بمضيق **قوله** والحامل والمرضع وفي الذخيرة المراد من المرضع الظئر فهي لا تتمكن الامتناع من الارضاع لوجوبه عليها بعقد الاجارة فاما الام فليس عليها الارضاع الا اذا امتنع على الاب استيجار مرضع اخرى **قوله** هو يعتبره بالشيخ الفاني له ان هذا افطار ينتفع به من لا يلزمه القضاء وهو الولد

والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قيل معناه لا يطيقونه ولو قدر على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط الخلفية استمرار العجز ومن مات وعليه قضاء رمضان فاوصى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير لانه عجز عن الاداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الايصاء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه

فتجب الفدية كافطار الشيخ الفاني ولنا ان الفدية ثبتت بخلاف القياس في الشيخ الفاني لانه لا مماثلة بين الصوم والفدية لا صورة ولا معنى والفطر بسبب الولد ليس في معناه حتى يلحق به دلالة لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على الولد اصلا ٭

قوله والشيخ الفاني سمي لقربه الى الفناء او لانه فنيت قوته **قوله** كما يطعم في الكفارات نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير لان طعام المسكين عهد في الشرع هكذا والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس رضي الله عنه اي يطوقونه ولا يطيقونه وقد يحذف حرف لا في الكلام قال الله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا تضلوا ولانه وقع الياس عن الاصل لان حدوث القوة فيه موهوم لانه يزداد ضعفه كل يوم بخلاف المريض وقال مالك رحمه الله لا فدية عليه لان اصل الصوم لم يلزمه بعجز فكيف يلزمه خلفه والحجة عليه ما تلونا

قوله ثم لا بد من الايصاء عندنا اي للزوم الاداء على الوارث وان لم يوص وتبرع الوارث جاز

قوله خلافا للشافعي رحمه الله وخلافه في مواضع احدها في لزوم الاداء على الوارث اذا لم يوص فعنده يلزمه وعندنا لم يلزم والثاني في اعتبار الثلث فعندنا يجب الاطعام من الثلث اذا اوصى وعنده يلزمه ذلك من جميع المال اوصى او لم يوص والثالث في قدر الاطعام وقد ذكرناه ٭

(قوله)

وعلى هذا الزكوة هو يعتبره بديون العباد اذ كل ذلك حق مالي تجري فيه النيابة ولنا انه عبادة ولا بد فيه من الاختيار وذلك في الايصاء دون الوراثة لانها جبرية ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ وكل صلوة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح •

قوله وعلى هذا الزكوة يعني ومن مات وعليه زكوة ولم يودها فاوصى بها فادى عنه وليه من الثلث وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يحتاج الى الايصاء **قوله** ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث اي الايصاء بالفدية تبرع ابتداء بدليل انه لولم يوص لا يجب على الوارث كسائر الوصايا بالقرب ودين الزكوة لا يعدد ينا مطلقا وذلك لان الواجب عليه فعل اختياري المال آلته وقد سقطت الافعال بالموت فصارت الزكوة كانها سقطت في حق الدنيا فكانت الوصية باداء الزكوة تبرعا بخلاف دين العباد فانه لا يسقط بالموت لان المقصود به المال والفعل غير مقصود حتى لوظفر الغريم بجنس حقه له ان يأخذ فلا يسقط بالموت لقيام المال وقوله تبرع ابتداء يحتمل انه اراد به ان الايصاء تبرع منه ابتداء من غير ان يكون عليه قبل الايصاء شيء كالايصاء بسائر التبرعات ويحتمل انه اراد به انه تبرع ابتداء وان وقع في الانتهاء قضاء عما كان عليه فيكون تبرعا ابتداء قضاء الواجب انتهاء **قوله** والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ النص بالفداء ورد في الصوم وانه غير معقول المعنى فالقياس ان يقتصر على الصوم لكن النص الوارد في الصوم جاز ان يكون معلولا لعلة مشتركة بين الصلوة والصوم وان كان لا يدركه عقولنا والصلوة نظير الصوم بل اهم منه فامر المشايخ بالفداء في الصلوة احتياطا ولم يحكموا بجوازه قطعا مثل ما حكموا به في الصوم بل قالوا يجزيه ان شاء الله تعالى كما لو تبرع به الوارث في الصوم **قوله** وكل صلوة يعتبر بصوم يوم وحد هو الصحيح وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول اولا صلوة يوم وليلة معتبرة

ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ومن دخل في صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاه خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه له انه تبرع بالمودي فلا يلزمه ما لم يتبرع به ولنا ان المودي قربة وعمل فتجب صيانته بالمضي عن الابطال واذا اوجب المضي وجب القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الافطار فيه بغير عذر في احدى الروايتين

بصوم يوم واحد حتى يجب لكل خمس صلوة نصف صاع من بر ثم رجع عنه وقال كل صلوة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لانه احوط.

قوله ولا يصوم عنه الولي وفي احد قولي الشافعي رح يجوز للولي ان يصوم عنه لما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال من مات وعليه الصيام صام عنه وليه وهذا نص في الباب ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى النبي ع م لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولان المقصود من عبادة الصوم وهو قهر النفس الامارة بالسوء لا يحصل بفعل غيره وتأويل قوله ع م صام عنه وليه اي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم من الاطعام اذا اوصى بذلك **قوله** ثم عندنا لا يباح الافطار فيه بغير عذر في احدى الروايتين الافطار بغير عذر في صوم التطوع يحل فيما روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يحل والمتأخرون اختلفوا فيه ويحل بعذر الضيافة عذر فيما روي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تكون عذرا لقوله عليه السلام اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل اي فليدع لهم والاظهر هو الاول لما روي ان رسول الله ع م كان في ضيافة رجل من الانصار فامتنع رجل من الاكل فقال ع م انما دعاك اخوك لتكرمه فافطر واقض يوما مكانه (قوله)

لما بينا ويباح بعذر والضيافة عذر لقوله صلى الله عليه وسلم افطروا قض يوما مكانه
واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان امسكا بقية يومهما قضاء لحق الوقت
بالتشبه ولو افطرا فيه لا قضاء عليهما لان الصوم غير واجب فيه وصاما ما بعده
لتحقق السبب والاهلية ولم يقضيا يومهما ولاما مضى لعدم الخطاب وهذا بخلاف
الصلوة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزء
الاول والاهلية منعدمة عنده وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا زال
الكفر او الصبى قبل الزوال فعليه القضاء

قوله لما بينا انه عمل وقربة وفي لذ خيرة وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال
. فاما اذا كان بعد الزوال فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في ترك الافطار عقوق
بالوالدين او باحدهما **قوله** واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر امسكا بقية يومهما واختلفوا
في امساك البقية انه على طريق الاستحباب او على طريق الوجوب ذكر محمد بن
شجاع انه على طريق الاستحباب لانه مفطر فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات
وقد قال ابو حنيفة رحمه الله في كتاب الصوم ان الحائض اذا طهرت في بعض النهار
لا يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام وهذا يدل على الاستحباب وقد قال الشيخ
الامام الزاهد الصفار رحمه الله الصحيح ان ذلك على الايجاب لان محمدا رحمه الله ذكر
في كتاب الصوم فليصم بقية يومه والامر يدل على الايجاب وقال في الحائض اذا طهرت
في بعض النهار فلتدع الاكل والشرب وهذا امر ايضا والذي قال لا يحسن لها ان تأكل
وتشرب والناس صيام معناه يقبح منها ذلك الاترى انه قال في المسافر اذا اقام بعد الزوال
اني استقبح ان يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فقد فسر ما لا يحسن بالاستقباح
ولا شك ان ترك ما يستقبح شرعا واجب كذا في الفوائد الظهيرية ثم الاصل في هذا ان
كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار عليها للزمه الصوم فعليه الامساك

لانه ادرك وقت النية وجه الظاهران الصوم لا يتجزئ وجوبا واهلية الوجوب منعدمة في اوله الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس من اهل التطوع ايضا والصبي اهل له

كالحائض والنفساء تطهر بعد طلوع الفجراومعه والمجنون يفيق والمريض يبرأ والمسافر يقدم بعد الزوال اوالاكل والذي افطر متعمدا او خطأ اومكرها اواكل يوم الشك ثم استبان انه من رمضان اوافطر وهويرى ان الشمس قدغربت اوتسحر بعد الفجر ولم يعلم ومن لم يكن على تلك الصفة لايجب الامساك كما في حالة الحيض والنفاس ثم قيل الحائض تأكل سرا لا جهرا وقيل تأكل سراوجهراوللمريض والمسافرالاكل جهرا كذاذكره الامام التمرتاشي رحمه الله وفي الجامع الصغير لفخرالاسلام رح فاماالامساك في بقية النهارفمذهبنا وقال الشافعي رحمه الله في هذا كله لايجب الامساك *

قوله لانه ادرك وقت النية لما ادرك وقت النية امكنه تحصيله فصاركمن اصبح ناويا للفطر والمعنى فيه إن الكفرمناف حكما لاحقيقة كما اذا اصبح بنية الفطر فعدم النية مناف حكما لا حقيقة ومع هذا المنافي اذا نوى قبل الزوال يصح فكذا هذا اذا زال المنافي قبل الزوال ينبغي ان يصح

قوله على ما قالوا اشارة الى الخلاف وفي المبسوط ولو بلغ في غير رمضان في يوم فنوى الصوم تطوعا اجزاه بالاتفاق وفي الكافريسلم اشتباه فقد ذكر في الجامع الصغير في الصبي يبلغ والكافر يسلم قال هما سواء وهذا يدل على ان نية كل واحد منهما للتطوع صحيحة واكثرمشايخنا على الفرق بين الفصلين فقالوا لا يصح من الكافر نية صوم التطوع بعد ما اسلم قبل الزوال لانه ما كان اهلا للعبادة في اول النهار فلا يتوقف امساكه على ان يصير عبادة بالنية فاما الصبي فكان اهلا للعبادة تطوعا فيوقف امساكه على ان يصير صوما بالنية قبل الزوال

(قوله)

واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصر قبل الزوال فنوى الصوم اجزاه لان السفر لاينا في اهلية الوجوب ولاصحة الشروع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لزوال المرخص في وقت النية الاترى انه لوكان مقيما في اول اليوم ثم سافر لايباح له الفطر ترجيحا لجانب الاقامة فهذا اولى الا انه اذا افطر في المسئلتين لاتلزمه الكفارة لقيام شبهة المبيح ومن اغمي عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغماء لوجود الصوم فيه وهو الامساك المقرون بالنية اذ الظاهر وجودها منه وقضي ما بعده لانعدام النية وان اغمي عليه اول ليلة منه قضاه كله غير يوم تلك الليلة لما قلنا وقال مالك لايقضي مابعده لان صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لابد من النية لكل يوم. لانها عبادات متفرقة لانه يتخلل بين كل يومين ما ليس بزمان لهذه العبادة بخلاف الاعتكاف ومن اغمي عليه رمضان كله قضاه لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط

قوله واذا نوى المسافر الافطار اي في غير رمضان بدليل قوله فيما بعده وان كان في رمضان **قوله** ترجيحا لجانب الاقامة فهذا اولى وجه الاولوية هو ان المرخص وهو السفر قائم وقت الافطار في تلك المسئلة مع ذلك لم يبح له الافطار فلان لايباح له الفطر في هذه المسئلة والمرخص ليس بقائم وقت الفطر بالطريق الاولى **قوله** الا انه اذا افطر في المسئلتين اي اذا كان مقيما فسافر او مسافرا فاقام لاتلزم الكفارة **قوله** لما قلنا اي لوجود الصوم فيه **قوله** لانها عبادات متفرقة لان صوم كل يوم عبادة على حدة الا ترى ان فساد البعض لا يمنع صحة مابقي وان انعدام الاهلية في بعض الايام لا يمنع تقرر الاهلية فيما بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة فيستدعي كل واحد منهما نية على حدة **قوله** ومن اغمي عليه في رمضان

ومن جن رمضان كله لم يقضه خلافا لمالك هو يعتبره بالاغماء ولنا ان المسقط هو الحرج والاغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجنون يستوعبه فيتحقق الحرج وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى خلافا لزفر والشافعي رحمهما يقولان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء مرتب عليه وصار كالمستوعب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر

قضاه كله الا على قول الحسن البصري رحمه الله فانه لا قضاء عليه عنده لانه يقول سبب وجوب الاداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغماء ووجوب القضاء يبتني عليه ولنا ان الاغماء عذر في تأخير الصوم الى زواله لا في اسقاطه، وهذا لان الاغماء يضعف القوى ولا يزيل الحجى الا ترى انه لا يصير موليا عليه فان رسول الله عليه السلام ابتلي بالاغماء في مرضه وقد كان معصوما عما يزيل العقل قال الله تعالى وما أنت بنعمة ربك بمجنون ٭

قوله ومن جن رمضان كله لم يقضه واصله ان الاعذار اربعة انواع ما لا يمتد يوما وليلة غالبا كالنوم فلا يسقط شيئا من العبادات لانه لا يوجب حرجا ولهذا لم يجب لاحد عليه ولاية بسببه ٭ وما يمتد خلقة كالصبي فيسقط الكل دفعا للحرج ٭ وما يمتد وقت الصلوات لا وقت الصوم غالبا كالاغماء فاذا امتد في الصلوات بان زاد على يوم وليلة جعل عذرا دفعا للحرج لكونه غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لان امتداده شهرا نادر فلم يكن في ايجاب القضاء حرج ٭ وما يمتد وقت الصلوة والصوم وقد لا يمتد وهو الجنون فاذا امتد فيهما اسقطهما **قوله** وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى قال شمس الائمة الحلوائي رحمه الله المراد منه انه افاق فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كالليل وهو الصحيح

والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوبا على وجه لا يحرج في اداءه بخلاف المستوعب لانه يحرج في الاداء فلا فائدة وتمامه في الخلافيات ثم لا فرق بين الاصلي والعارضي قيل هذا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى عليه انه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنونا التحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلا ثم جن وهذا مختار بعض المتأخرين

قوله والاهلية بالذمة ولم يختل به وهذا لانها معنى يصير الشخص به اهلا للوجوب له وعليه وبه فارق البهائم وهو قائم بعد الجنون الا ترى انه يلزمه ضمان الاتلاف وصدقة الفطر ونفقة المحارم ومحل هذه الحقوق الذمة فدل وجوبها على قيامها **قوله** وفي الوجوب فائدة جواب عن المستوعب والصبي فالذمة قائمة فيهما ولم يجب القضاء للحرج **قوله** ثم لا فرق بين الاصلي بان بلغ مجنونا والعارضي بان جن بعد البلوغ وفي المبسوط فان كان جنونه اصليا بان بلغ مجنونا ثم افاق في بعض الشهر فالمحفوظ عن محمد رحمه الله انه ليس عليه قضاء ما مضى لان ابتداء الخطاب يتوجه عليه الآن فيكون بمنزلة الصبي يبلغ وروى هشام عن ابي يوسف رحمه الله قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن فاوجب عليه قضاء ما مضى من الشهر لان الجنون الاصلي لا يفارق الجنون الطارئ في شيء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه قضاء ما مضى **قوله** وهذا اي المروي عن محمد رحمه الله وهو الفرق بين الجنونين مختار بعض المتأخرين منهم الشيخ ابو عبد الله الجرجاني والامام الرستغفني والزاهد الصفار رحمهم الله تعالى

ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قضاؤه وقال زفر رحمة الله تعالى عليه يتأدى صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم لان الامساك مستحق عليه فعلى اي وجه يؤديه يقع عنه كما اذا وهب كل النصاب من الفقير ولنا ان المستحق الامساك بجهة العبادة ولا عبادة الا بالنية

قوله ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قضاؤه وهذه المسئلة من خواص مسائل الجامع الصغير ثم لا بد من التأويل لهذه المسئلة لما ان دلالة حال المسلم كافية لوجود النية الا ترى ان من اغمي عليه بعد ما غربت الشمس من الليلة الاولى من رمضان انه يصير صائما من يومها ولم يعرف منه نية الصوم ولا الفطر لما انا حملنا امره على النية بناء على ظاهر حاله ثم قال مشايخنا تأويل هذه المسئلة ان يكون مريضا او مسافرا او متهتكا اعتاد الفطر في رمضان حتى لا يصلح حاله دليلا على العزيمة و نية الصوم كذا ذكر فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر رحمه الله يتأدى صوم رمضان بدون النية وكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله ينكر هذا المذهب لزفر رح ويقول المذهب عنده ان صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله وقال ابو اليسر هذا قول قال زفر رحمه الله في صغره ثم رجع عنه **قوله** في حق الصحيح المقيم انما قيد بهما لان المريض والمسافر لا بد لهما من نية الصوم بالاتفاق لان امساكهما غير مستحق للصوم لان شعبان ورمضان في حقهما سواء من حيث انهما غير مطالبين بالاداء حال قيام المرض والسفر كذا في مبسوط شيخ الاسلام كما اذا وهب كل النصاب من الفقير فان قيل اعطاء النصاب فقيرا واحدا للزكوة باطل عند زفر رحمه الله على ما مر في الزكوة فكيف ذكر الجواز هنا على مذهبه قيل جاز ان يكون المراد منه اي على سوق مذهبكم وقيل تأويله ان يكون الفقير مديونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكوة بالاتفاق

وفي هبة النصاب وجد نية القربة على ما مر في الزكوة ومن اصبح غير ناو للصوم فاكل لا كفارة عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال زفر عليه الكفارة لانه يتأدى بغير النية عنده وقال ابو يوسف ومحمد اذا اكل قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب ولابي حنيفة رحمه الله ان الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع اذ لا صوم الا بالنية واذا حاضت المرأة او نفست افطرت وقضت بخلاف الصلوة لانها تحرج في قضائها وقد مر في الصلوة واذا قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسكا بقية يومهما وقال الشافعي رح لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صار اهلا للزوم ولم يكن كذلك في اول اليوم هو يقول التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه

قوله وفي هبة النصاب وجد نية القربة باختيار المحل ووجد معنى القربة لحاجة المحل الا ترى ان من وهب لفقير شيئا لا يملك الرجوع فيه لحصول الصواب له **قوله** كغاصب الغاصب وذلك لان الامساك قبل الزوال كان بعرضية ان يصير صوما فبالاكل فوت هذا الامكان وتفويت الامكان بمنزلة تفويت الاصل كما في الغصب فان المغصوب منه كما يضمن الغاصب الاول لتفويت الاصل يضمن الغاصب الثاني لتفويت الامكان لانه لا جائز ان يضمن الثاني بسبب الاستهلاك لانه شرط والتفويت علة ولا يصار اليه مع قيام صاحب العلة ولا جائز ان يضمنه بسبب الغصب لانه ما ازال اليد المحقة فتعين لتضمنه تفويت الامكان وهو امكان التحصيل للمغصوب منه بالرد على الغاصب او بالرد عليه والجواب لابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه عن هذا ان ضمان الغصب ضمان العدوان وذلك مما يحتاط في اثباته زجرا وههنا الكفارة في معنى العقوبة وهو مما يحتاط في درئه واسقاطه فافترقا **قوله** واذا حاضت المرأة ونفست بضم النون اي صارت نفساء ونفست بفتح النون اي حاضت

كالمفطر متعمدا او مخطئا ولنا انه وجب قضاء لحق الوقت لا خلفا لانه وقت معظم بخلاف الحائض والنفساء والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الاعذار لتحقق المانع عن التشبه حسب تحققه عن الصوم ٭

قال واذا تسحر وهو يظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو قد طلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت فاذا هي لم تغرب امسك بقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن او نفيا للتهمة وعليه القضاء لانه حق مضمون بالمثل كما في المريض والمسافر ولا كفارة عليه لان الجناية قاصرة لعدم القصد

قوله كالمفطر متعمدا او مخطئا فان قيل ما وجه المفطر مخطئا عنده والفطر لا يتحقق عنده من المخطئ قلنا المراد من المخطئ هو من لم يصح صوم اليوم عنه لعدم قصده في افساد الصوم كمن اكل يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان فانه يتحقق الافطار ههنا ويجب التشبه بالاتفاق وكذا من تسحر وهو يظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو قد طلع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت وهي لم تغرب بعد او نقول بناء على قود مذهبكم ٭ **قوله** لتحقق المانع من التشبه اما في حق المسافر والمريض المانع عن التحقق لحوق الحرج بهما والحرج كما يتحقق بالصوم يتحقق بالتشبه واما في النفساء والحائض فان حقيقة الصوم حرام عليهما فيكون التشبه حراما ايضا كما ان عبادة الصنم حرام فكذلك الصلوة وامامه صورة حرام للتشبه **قوله** او نفيا للتهمة فانه لو اكل ولا عذر به يتهمه الناس بالفسق والفجور والتحرز عن موضع التهمة واجب للحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم ولما روي عن علي رضي الله عنه اياك وما يقع عند الناس انكاره وفي رواية وما يسبق الى القلوب انكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكرا يطيق ان تسمعه عذرا (قوله)

وفيه قال عمر رضي الله تعالى عنه ما تجانفنا لا ثم قضاء يوم علينا يسير والمراد بالفجر الفجر الثاني وقد بيناه في الصلوة ثم التسحر مستحب لقوله عليه السلام تسحروا فان في السحور بركة والمستحب تأخيره لقوله عليه السلام ثلث من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسواك الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تساوي الظنين الافضل ان يدع الاكل تحرزا عن المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل فصومه تام لان الاصل هو الليل وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا كان في موضع لا يستبين الفجر او كانت الليلة مقمرة او متغيمة او كان ببصره علة وهو يشك لا يأكل ولو اكل فقد اساء لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله وفيه قال عمر رضي الله ما تجانفنا لا ثم فانه رضي الله عنه كان جالساً في رحبة مسجد الكوفة عند الغروب في شهر رمضان فاتي بعس من لبن فشرب منه هو واصحابه فامر المؤذن ان يؤذن فلما رقى الميذنة رأى الشمس لم تغب فقال الشمس يا امير المؤمنين فقال عمر رضي الله عنه بعثنا ك داعيا ولم نبعثك راعيا ماتجانفنا لاثم نقضي يوما مكانه وقضاء يوم علينا يسير دل هذا الحديث على لزوم القضاء وعدم الكفارة وانما قال عمر رضي الله عنه لاساءة ادبه لان من حقه ان يجيء ويخبر فالنداء من الميذنة كان اساءة منه في الادب فرد عليه بقوله لم نبعثك راعيا كذا في مبسوط الامام الاسبيجابي رحمه الله وقوله ما تجانفنا لاثم اي لم ننحرف اليه ولم نمل يعني ما تعمدنا في هذا ارتكاب المعصية.

قوله فان في السحور بركة السحر آخر الليل عن الليث قالوا هو السدس الاخير والسحور اسم لما يؤكل في ذلك الوقت فعلى هذا كان المضاف في قوله عليه الصلوة والسلام فان في السحور بركة محذوفا اي في اكل السحور ثم قيل المراد من البركة هو زيادة قوة في اداء الصوم بدليل حديث آخر ذكره في المبسوط وهو قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا بقايلة النهار على قيام الليل وبأكل السحور على صيام النهار وجاز ان يكون المراد

دع ما يريبك الى ما لا يريبك وان كان اكبر رأيه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاؤه عملا
بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزال الا بمثله
ولو ظهران الفجر طالع لا كفارة عليه لانه بني الامر على الاصل فلا تتحقق العمدية
ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء
عملا بالاصل وان كان اكبر رأيه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل
ولو كان شاكا فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظرا الى ما هو الاصل وهو النهار
ومن اكل في رمضان ناسيا وظن ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك متعمدا
عليه القضاء دون الكفارة

من البركة هو نيل زيادة الثواب لاستنانه باكل السحور بسنن سيد المرسلين عليهم الصلوة والسلام
وعمله بما هو مخصوص اهل الاسلام قال عليه الصلوة والسلام فرق ما بين صيامنا وصيام
اهل الكتاب اكل السحور وفي النهاية وسأل الامام بدر الدين النوري رح شيخي عن هذا
الحديث فقال كيف يكون تأخير السحور من اخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل
اكل السحور كما كان في ابتداء ملتنا فقال شيخي رحمه الله واثابه الجنة ملتنا المراد به الاكلة
الثانية فانها كانت تجري مجرى السحور في حقهم•

قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك وتمام الحديث فان الكذب ريبة وان الصدق
طمانينة من رابه ريبا شككه والريبة الشك والتهمة اي ما يشككك ويحصل فيك الريبة
وهي في الاصل قلق النفس واضطرابها الا ترى كيف قابلها بالطمانينة وهي السكون
وذلك ان النفس لا تستقر متى شكت في امر واذا ايقنته سكنت واطمأنت ولو شك
في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل مع الشك فعليه
القضاء عملا بالاصل ولو اكل وهو شاك في طلوع الفجر فصومه تام لان الاصل بقاء الليل

لان الاشتباه استند الى القياس فتتحقق الشبهة وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول قيام الشبهة الحكمية بالنظر الى القياس فلا ينتفي بالعلم كوطي الاب جارية ابنه ولو احتجم وظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي

وان كان اكبر رأيه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل وهذا بخلاف ما اذا كان في اكبر رأيه انه اكل والفجر طالع فعلية قضاؤه عملا بغالب الرأي وفيه الاحتياط وفي ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزول الا بمثله ففيما اذا اكل واكبر رأيه انه اكل بعد طلوع الفجر في وجوب القضاء عليه روايتان وفي مثله في غروب الشمس عليه القضاء رواية واحدة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله عنه انه عليه الكفارة ايضا لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رأيه فصار بمنزلة اليقين •

قوله لان الاشتباه استند الى القياس لما ان القياس الصحيح يقتضي ان لا يبقى صائما باكله عند النسيان قبل ان يأكل متعمدا واذا اكل بعد ذلك متعمدا فقد لاقى اكله حالة وهو غير صائم فيها فلا تجب الكفارة ووجه القياس وهو ان ركن الصوم ينعدم باكله ناسيا وعامدا وبدون الركن لا يتصور اداء العبادة فيفسد صومه **قوله** وان بلغه الحديث وعلمه اي علم بمعنى الحديث بان الصوم لا يفسد بالاكل ناسيا فكذلك في ظاهر الرواية اي لا تجب الكفارة وعن ابي حنيفة رح انها تجب وكذا عنهما اي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله **قوله** قيام الشبهة الحكمية نظرا الى الدليل الشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة اشتباه فشبهة الدليل هي ما يوجد الدليل الشرعي على ذلك مع تخلف المدلول عنه كما في الاكل ناسيا وجد الدليل على فساده وهو القياس فتحققت الشبهة في الحكم بالنظر اليه ولكن يختلف المدلول عن هذا القياس لوجود النص المخالف له وهو حديث الاعرابي قال له النبي عليه

الا اذا افتاه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتمده فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لان قول الرسول عليه السلام لا ينزل عن قول المفتي وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة لانتفاء الشبهة

الصلوة والسلام تم على صومک الحديث وفي هذه الشبهة العبرة لوجودها لا لاعتقاد المرتكب لان المؤثر في اسقاط الكفارة الدليل الشرعي وذلك لا يتفاوت بين ان يعلم حديث الاعرابي اولا يعلم لان زوال الاشتباه لا يوجب زوال الشبهة كما اذا وطئ جارية ابنه لا يجب الحد سواء علم بالحرمة اولم يعلم واما شبهة الاشتباه فهي تخيل ماليس بدليل دليلا فان تأيد بظنه يكون معتبرا والا فلا كالابن اذا وطئ جارية ابيه ان قال ظننت انها تحل لي سقط الحد والا فلا.

قوله الا اذا افتاه فقيه اشارة الى ان المفتي ينبغي ان يكون ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد عليه في البلدة في الفتوى واذا كان المفتي على هذه الصفة فعلى العامي تقليده وان كان المفتي اخطأ في ذلك ولا معتبر بغيره هكذا روى الحسن عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد وبشير بن الوليد عن ابي يوسف رحمهم الله تعالى **قوله** ولو بلغه الحديث واعتمده وهو قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم **قوله** فكذلك عند محمد رحمه الله اي لا تجب الكفارة **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله خلاف ذلك اي لا تسقط الكفارة بالفطر عند ابي يوسف رحمه الله اذا بلغه حديث الحجامة واعتمده بخلاف فتوى المفتي بالفساد فان هناك تسقط الكفارة عند ابي يوسف رحمه الله وقال لان العامي اذا سمع حديثا ليس له ان يأخذ بظاهره لجواز ان يكون مصروفا عن ظاهره او منسوخا بخلاف الفتوى **قوله** وان عرف تأويله تجب الكفار

وقول الاوزاعي رحمة الله تعالى عليه لايورث الشبهة لمخالفة القياس ولو اكل بعد ما اغتاب متعمدا فعليه القضاء والكفارة كيف ما كان لان الفطر يخالف القياس والحديث مؤل بالاجماع

وتأويله ان النبي عليه الصلوة والسلام مر بهما وهو معقل بن سنان مع حاجمه وهما يغتابان آخر فقال افطر الحاجم والمحجوم اي ذهب بثواب صومهما للغيبة يدل عليه انه سوى بين الحاجم والمحجوم ولا خلاف انه لايفسد صوم الحاجم وقيل الصحيح انه غشي على المحجوم فصب الحاجم الماء في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم المحجوم اي فطره مما صنع به فوقع عند الراوي انه قال عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم كذا في المبسوط

قوله وقول الاوزاعي لايورث الشبهة جواب عما يقال ان الاوزاعي خالفه فيورث الشبهة كخلاف مالك رح في النسيان فاجاب بان قول الاوزاعي لايورث الشبهة بخلاف قول مالك رحمه الله في النسيان لان خلافه انما اعتبر بموافقة القياس وخلاف الاوزاعي مخالف للقياس فلا يعتبر لان الفطر مما دخل لا مما خرج **قوله** ولو اكل بعدما اغتاب الى قوله كيف ما كان اي سواء بلغه الحديث اولم يبلغه وسواء عرف تأويله اولم يعرفه وسواء افتاه مفت اولم يفت وفي المبسوط فظن ان الغيبة فطرته فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء والكفارة سواء اعتمد حديثا اوفتوى لان هذا الظن والفتوى في غير موضعه اذلا خلاف بين العلماء ان الصوم لايفسد بهذا والفتوى بخلاف الاجماع غير معتبرة والحديث وهو قوله عم ثلث يفطرن الصيام وينقضن الوضوء ويهدمن العقل الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله وقال فخر الاسلام في الجامع الصغير والحديث الوارد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغيبة يفطر الصيام وهو مأول بالاجماع

واذا جومعت النائمة او المجنونه وهي صائمة عليها القضاء دون الكفارة وقال زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لاقضاء عليها اعتبارا بالناسي والعذر ابلغ لعدم القصد ولنا ان النسيان يغلب وجوده وهذا نادر ولا تجب الكفارة لانعدام الجناية ٭

فصل فيما يوجب على نفسه

واذا قال لله علي صوم يوم النحر افطر وقضى فهذا النذر صحيح عندنا خلافا لزفر والشافعي رحمهما الله هما يقولان انه

قوله واذا جومعت النائمة او المجنونة وهي صائمة عليهما القضاء اما صوم النائمة فظاهر واما المجنونة فقد تكلموا في صحة صومها فان صحة الصوم لا تجامع الجنون وحكي عن ابي سليمان الجوزجاني انه قال لما قرأت على محمد رح هذه المسئلة قلت له كيف يكون صائمة وهي مجنونة قال لي دع هذا فانه انتشر في الافق واكثر المشايخ قالوا تأويله اذا كانت عاقلة بالغة في اول النهار ثم جنت كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله وفي الفوائد الظهيرية وعن عيسى بن ابان رحمة الله تعالى عليه قال قلت لمحمد رحمة الله تعالى عليه هذه المجنونة فقال لا بل المجبورة اي المكرهة فقلت الا تجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت بها الركاب دعوها **قوله** ولا تجب الكفارة لعدم الجناية لانها تكون بالقصد ولا قصد ٭

فصل فيما يوجب على نفسه

الاصل في صحة النذر ان لا يكون المنذور واجبا ولكن من جنسه لله تعالى واجب قصدا لا تبعا لان الاصل في العبادة الدوام لتواتر نعمه في كل لحظة وتتابع احسانه في كل لمحة الا ان الله تعالى اكتفى بايجاب خمس صلوات في كل يوم وليلة تيسيرا للامر على عباده والعبد بنذره يريد ان يتمسك بالعزيمة ويلحق المنذور

نذ ربما هو معصية لورود النهي عن صوم هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضي اسقاطا للواجب

بما هو الواجب ومن شرط الحاق الشيء بالشيء ان يتحقق ذلك الشيء وقولنا قصدا لا تبعا وهذا لان ما يكون واجبا تبعا يكون مباحا لعينه فلم يكن النذر به الحاقا بالواجب بل يكون نذرا بالمباح والنذر بالمباح لا يصح فلذا لا يصح النذر بعيادة المريض لانه واجب ولا بالوضوء ولا بقراءة القرآن لانهما وجبا للصلوة وليس من جنسهما واجب لعينه ولا يلزم صحة النذر بالاعتكاف لان من جنسه وهو اللبث واجبا على العباد لعينه وهو الوقوف في الصلوة والثاني ان النذر بالاعتكاف انما صح لكونه ادامة للصلوة وانها واجبة لعينها ولهذا لم يصح الاعتكاف في غير المسجد

قوله نذر بما هو معصية لورود النهي عن صوم هذه الايام وهو قوله عم الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعال والنذر بالمعصية لا يصح لقوله عم لا نذر في معصية الله تعالى **قوله** ولنا انه نذر بصوم مشروع وهذا لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن صوم هذا اليوم وموجب النهي الانتهاء والانتهاء عما لا يتكون لا يتصور وتكون المشروع بشرعيته وقد نهى عن صوم شرعي فيستدعي شرعيته ولان موجب النهي الانتهاء على وجه يكون للعبد فيه اختيار بين ان ينتهي فيثاب عليه وبين ان يرتكب فيعاقب عليه وذا لا يتحقق اذا لم يبق الصوم مشروعا والنهي لمعنى في غير الصوم لكن في وصفه وهو الاعراض عن الضيافة الموضوعة في هذا الوقت لان هذه الايام ايام ضيافة بالقرابين ويوم الفطر يوم اكل موافقة للفقراء والمساكين فصار الاكل قربة بوصفه وهو شهوة باصله فصار الكف عنه قربة باصله معصية بوصفه فيبقى مشروعا كالصلوة في الارض المغصوبة ولان المعنى الذي لاجله كان الصوم مشروعا في سائر الايام كونه امساكا للنفس الشهوية

وان صام فيه يخرج عن العهدة لانه اداه كما التزمه وان نوى يمينا فعليه كفارة يمين يعني اذا افطر وهذه المسئلة على وجوه ستة ان لم ينو شيئا اونوى النذر لا غير اونوى النذر ونوى ان لايكون يمينا يكون نذرا لانه نذر بصيغته كيف وقد قرره بعزيمته وان نوى اليمين و نوى ان لايكون نذرا يكون يمينا لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه ونفى غيره وان نواهما يكون نذرا ويمينا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يكون نذرا ولو نوى اليمين فكذلك عند هما وعنده يكون يمينا لابي يوسف ان النذر فيه حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا ينتظمهما ثم المجاز يتعين بنيته وعند نيتهما تترجح الحقيقة ولهما انه لاتنافي بين الجهتين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضيه لعينه واليمين لغيره فجمعنا بينهما عملا بالدليلين

عن مقضياتها وهذا المعنى في هذه الايام اشد واقوى لان الامتناع عن مقتضيات النفس مع اقدام الخلق على ذلك اشد على النفس لكن ترك اجابة دعوة الله تعالى يحصل به فيكون قبيحا لا عراضه عن ضيافة الله تعالى لالعين الصوم

قوله وان صام فيه يخرج عن العهدة لانه اداه كما التزم والاصل في هذا ان مطلق النذر يتناول الكامل فلا يخرج عن عهدة النذر فيه بالناقص واما اذا كان نذره مضافا الى الناقص فيؤدي به لانه ما التزم الا هذا القدر وقد ادى كما التزم كمن قال لله علي ان اعتق هذه الرقبة وهي عمياء خرج عن نذره باعتاقها وان كان مطلق النذر اوشيء من الواجبات لايتأدى بها كمن نذر ان يصلي عند طلوع الشمس فعليه ان يصلي في وقت آخر وان صلى في ذلك الوقت خرج عن موجب نذره كذا في المبسوط **قوله** لاتنافي بين الجهتين اي جهة النذر واليمين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضيه لعينه لان هذه اللفظة للايجاب ولقوله تعالى اوفوا بالعقود واليمين لغيره وهو صيانة اسم الله تعالى عن الهتك اوصيانة ما اوجبه على نفسه عن الحلف فلا تنافي بينهما وهذا معنى ما ذكر في الايضاح ان (النذر)

كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض ولو قال لله علي صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضاها لان النذر بالسنة المعينة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط التتابع لان المتابعة لاتعري عنها لكن يقضيها في هذا الفصل موصولة تحقيقا للتتابع بقدر الامكان ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله للنهي عن الصوم فيها وهو قوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعال وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم يشترط التتابع لم يجزه صوم هذه الايام لان الاصل فيما يلتزمه الكمال والمؤدي ناقص لمكان النهي بخلاف ما اذا عينها لانه التزم بوصف النقصان فيكون الاداء بالوصف الملتزم.

النذر للايجاب في الذمة والوجوب في الذمه يلزم الخروج عن العهدة واليمين يؤكد معنى اللزوم فلم يكن بين الموجبين تناف لان ما يؤكد الشيء لا ينافيه واما وجوب القضاء والكفارة حال عدم الوفاء فهو حكم آخر سوى الموجب الاصلي واذا لم يتحقق التنافي فيما هو الموجب الاصلي وهو لزوم الوفاء به جعلناه مؤكدا له فلما اشتركا في نفس الايجاب فاذا نوى اليمين يراد بهما نفس الايجاب ويكون عملا بعموم المجاز لاجمعا بينهما.

قوله كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض تدل على اعتبار جهة التبرع اشتراط التقابض والبطلان بالشيوع وعدم جواز تصرف المأذون فيها وعلى اعتبار جهة المعاوضة خيار الرد بالعيب وخيار الرد بالرؤية واستحقاق الشفعة على ما تأتي الاحكام في مواضعها ان شاء الله تعالى **قوله** ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله عندهما لم يعتبر نذره في حق هذه الايام حتى يأكل في هذه الايام ولا يلزمه القضاء **قوله** وقد بينا الوجه فيه اي في صحة النذر بصوم هذه الايام **قوله** والعذر عنه اي عن قوله صلى الله عليه وسلم الا لاتصوموا في هذه الايام **قوله** ولو لم يشترط التتابع

قال وعليه كفارة يمين ان اراد به يمينا وقد سبقت وجوهه ومن اصبح يوم النحر صائما ثم افطر لاشيء عليه وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في النوادر ان عليه القضاء لان الشروع ملزم كالنذر وصار كالشروع في الصلوة في الوقت المكروه والفرق لابي حنيفة رح وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائما حتى يحنث به الحالف على الصوم فيصير مرتكبا للنهي فيجب ابطاله فلا تجب صيانته ووجوب القضاء يبتني عليه ولا يصير مرتكبا للنهي بنفس النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلوة حتى يتم ركعة ولهذا لا يحنث به الحالف على الصلوة فتجب صيانة المؤدى ويكون مضمونا بالقضاء وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضا والاظهر هو الاول والله اعلم بالصواب •

لم يجزه صوم هذه الايام اي لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضا ثم في هذه الصورة وهي ما اذا لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضا يقضي خمسة وثلثين يوما ثلثون يوما لرمضان وخمسة ايام قضى عن تلك الايام الخمسة لان السنة منكرا اسم الايام معدودة ويمكن فصل الايام المعدودة عن رمضان وعن تلك الايام فصوم رمضان لا يكون عن المنذور لعدم شرط صحة النذر به فانه واجب من غير ايجاب •

قوله وقد سبقت وجوهه وهي الاوجه الست **قوله** فيصير مرتكبا للنهي وهذا لان وجوب القضاء يبتني على وجوب الاتمام ووجوب الاتمام مبني على وجوب صيانة المؤدى عن البطلان وما ادى واجب الابطال لكونه منهيا عنه فلا يجوز ان يكون واجب الصيانة فلا يجب عليه القضاء بخلاف النذر بصوم هذه الايام لان الناذر التزم القربة الخالصة وانما وصف المعصية متصل به فعلا لا باسمه ذكرا فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة وبخلاف الشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة لانه بنفس الشروع لا يصير مرتكبا للنهي لان الشروع في الصلوة ليس بصلوة لان تمامها بالركوع والسجود حتى لا يحنث الحالف بالشروع فيها فتجب صيانة

باب الاعتكاف

قال الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من رمضان والمواظبة دليل السنة وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فركنه لانه ينبئ عنه فكان وجوده به

المؤدي وبعض با لقضاء ولما صار مضمونا لم يسقط عنه بالمجود فاذا قطعها بعد ما سجد ضمنها ايضا ولانه يمكنه اداء الصلوة متحاميا عن الكراهة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلذلك لزمته وههنا بعد الشروع لايمكنه الاداء بدون صفة الكراهة فلذلك لم يلزمه ولان الشروع في الصلوة بالتحريمة وهي غير الصلوة فيصير شارعا في الصلوة غير مرتكب للنهي فيجب عليه الاتمام بخلاف الصوم لان الوجوب بالشروع في الصوم والشروع في الصوم صوم فكان الجزء الذي به الشروع صوما فيكون منهيا لكونه صوما فيكون واجب الابطال والله اعلم بالصواب ٭

باب الاعتكاف

قوله والصحيح انه سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى وقال الزهري عجبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشئ ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض فان قيل المواظبة دليل الوجوب فكيف لم يجب الاعتكاف مع مواظبته صلى الله عليه وسلم قلنا نعم كذلك الا ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد المواظبة كان يأمر في الواجب بفعله وينكر على تاركه ولم يأمر الناس به ولم ينكر على تاركه فلو كان واجبا لانكر على ذلك فدل انه غير واجب ولانه روي انه عليه الصلوة والسلام

والصوم من شرطه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله والنية شرط في سائر العبادات هو يقول ان الصوم عبادة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرط الغيره ولنا قوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم والقياس في مقابلة النص المنقول غير مقبول ثم الصوم شرط لصحة الواجب منه رواية واحدة ولصحة التطوع فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه لظاهر ما روينا وعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد رحمة الله تعالى عليه اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبنى النفل على المساهلة الا ترى انه يقعد في صلوة النفل مع القدرة على القيام

امر بقبة في المسجد ليعتكف فيه فدخل المسجد فرأى قبتين اخريين فسأل عنهما فقيل قبتا عائشة وحفصة رضي الله عنهما فغضب وقال البر تردن بذلك وفي رواية ترون بذلك اي تظنن فامر بنقض قبته وترك الاعتكاف في تلك السنة فعلم انه ليس بواجب لان دليل الوجوب هو المواظبة بدون الترك

قوله والصوم من شرطه فان قيل لو كان شرطا لكان شرط انعقادا ودوام وليس كذلك لصحة الشروع فيه ليلا وكذا يبقى في الليل ولا صوم قلنا الشرائط انما تعتبر بحسب الامكان ولا امكان في الليل فيسقط للتعذر وجعلت الليالي تابعة للايام كالشرب والطريق في بيع الارض الا ترى ان صلوة المستحاضة تصح مع السيلان وان عدم الشرط للتعذر وكذا الخروج للغائط والبول لا ينافيه للعجز مع ان الركن اقوى من الشرط **قوله** ولصحة التطوع فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لظاهر ما روينا وهو قوله لا اعتكاف الا بالصوم فعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وليلة اعتبره بالطهارة وصورة الاعتكاف للنفل ان يدخل المسجد بنية الاعتكاف بدون النذر فيكون معتكفا بقدر ما اقام وله ثواب المعتكفين مادام في المسجد فاذا خرج انتهى اعتكافه وهذا النوع من الاعتكاف يصح بالصوم وبغير الصوم في ظاهر الرواية (قوله)

ولو شرع فيه ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الاصل لانه غير مقدر فلم يكن القطع ابطالا وفي رواية الحسن يلزمه لانه مقدر باليوم كالصوم ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد الجماعة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس لانه عبادة انتظار الصلوة فيختص بمكان يؤدي فيه

قوله ولو شرع فيه اي في الاعتكاف النفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الاصل لان كل جزء من اللبث في المسجد غير مفتقر الى جزء آخر في كونه عبادة لان اللبث في المسجد وان قل يقع على خلاف العادة فصلح عبادة بنفسه فاما كل جزء من الامساك مفتقر الى جزء آخر في كونه عبادة لان احوال الانسان على ما عليه العادة لا تخلو عن قليل امساك فجزء منه لا يقع عبادة تامة **قوله** ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد الجماعة اي وان لم تصل فيه الصلوات الخمس بالجماعة وانما يؤدي بعضها وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد تصلي فيه الصلوات الخمس وفي الذخيرة قيل اراد ابو حنيفة رحمه الله بهذا غير المسجد الجامع فانه يجوز الاعتكاف في المسجد الجامع وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يجوز اداؤه في غير مسجد الجماعة واما النفل فيجوز اداؤه في غير مسجد الجماعة وكان سعيد بن المسيب رحمه الله يقول لا اعتكاف الا في مسجد بن مسجد المدينة والمسجد الحرام ومن العلماء من قال لا اعتكاف الا في ثلثة مساجد وضموا الى هذين المسجدين المسجد الاقصى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلثة مساجد وهي هذه المساجد والدليل على الجواز في سائر المساجد قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد فعم المساجد في الذكر وانما شرط ان يكون مسجد جماعة لانه عبادة انتظار الصلوة فيختص بمكان تودى فيه

اما المرأة تعتكف في مسجد بيتها لانه هو الموضع لصلوتها فيتحقق انتظارها فيه ولا يخرج من المسجد الا لحاجة الانسان او الجمعة اما الحاجة فلحديث عائشة رضي الله عنها كان النبي عليه السلام لا يخرج من معتكفه الا لحاجة الانسان ولانه معلوم وقوعها ولا بد من الخروج في تقضيتها فيصير الخروج لها مستثنى ولا يمكث بعد فراغه من الطهور لان ماثبت بالضرورة يتقدر بقدرها واما الجمعة فلانها من اهم حوائجه وهي معلوم وقوعها وقال الشافعي رحمه الله الخروج اليها مفسد لانه يمكنه الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع واذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين تزول الشمس لان الخطاب يتوجه بعده وان كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها ويصلي قبلها اربعا وفي رواية ستا الاربع سنة وركعتان تحية المسجد وبعدها اربعا او ستا على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسننها توابع لها فالحقت بها ولو اقام في مسجد الجامع اكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه لانه موضع اعتكاف الا انه لا يستحب لانه التزم اداءه في مسجد واحد

قوله واما المرأة تعتكف في مسجد بيتها اي في الموضع الذي تصلي فيه الصلوات الخمس من بيتها وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انها اذا اعتكفت في مسجد الجماعة جاز واعتكافها في مسجد بيتها افضل وهذا هو الصحيح لان مسجد الجماعة يدخل فيه كل احد وهي طول النهار لا يقدر ان يكون متسترة ويخاف عليها الفتنة من الفسقة فالمنع لهذا وهو ليس بمعنى راجع الى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ثم اذا اعتكف في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه الا لحاجة الانسان فان حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال اذا كان اعتكافها شهرا واكثر ولكنها تصل به قضاء ايام الحيض بطهورها **قوله** ولا يخرج من المسجد الا لحاجة الانسان وهو البول والغائط **قوله** لانه يمكنه الاعتكاف

فلا يتمه في مسجدين من غير ضرورة ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لوجود المنافي وهو القياس وقالا لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة ٭

قال واما الاكل والشرب يكون في معتكفه لان النبي عليه السلام لم يكن له ماوى الا المسجد ولانه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة الى الخروج

في الجامع فانه اذا كان اعتكافه دون سبعة ايام اعتكف في اي مسجد شاء وان كان سبعة او اكثر اعتكف في المسجد الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع واذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج فان قيل ان الجمعة تسقط باعذار كثيرة فجاز ان تسقط بهذا قلنا لا يجوز ان تسقط الجمعة صيانة للاعتكاف لان الاعتكاف دون الجمعة وجوبا لانه وجب بالنذر وذلك وجب بايجاب الله تعالى وليس للعبد ان يسقطه بايجابه بنذره فانه اذا نذر صوم رجب فصام عن الكفارة صح ولم يتغير حكم الكفارة فيه بايجابه ولم يصر كايجاب الله تعالى رمضان ٭

قوله فلا يتمه في مسجدين من غير ضرورة وانما قيد بالضرورة لانه اذا اتمه في مسجدين لضرورة جاز كما اذا اعتكف في مسجد فانهدم فهو عذر ويخرج الى مسجد آخر لانه مضطر الى الخروج فصار عفوا ولان المسجد بعد الانهدام خرج من ان يكون معتكفا والمعتكف مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس بالجماعة ولا يتأتى ذلك في المسجد المهدوم فكان عذرا في التحول الى مسجد آخر **قوله** ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند ابي حنيفة رحمه الله لوجود المنافي وهو القياس وقالا لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم وفي المبسوط وقول ابي حنيفة رحمه الله اقيس وقولهما اوسع وقالا اليسير من الخروج عفو لدفع الحرج وان لم يوجد فيه كثير ضرورة فانه اذا خرج لحاجة الانسان لا يؤمر بان يسرع المشي وله ان يمشي على التؤدة فظهر ان القليل من الخروج عفو والكثير

لا باس بان يبيع ويبتاع في المسجد من غير ان يحضر السلعة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحاجته الا انهم قالوا يكره احضار السلعة للبيع والشراء لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغله به ويكره لغير المعتكف البيع والشراء فيه لقوله عليه الصلوة والسلام جنبوا مساجدكم صبيانكم الى ان قال وبيعكم وشراءكم *

قال ولا يتكلم الا بخير ويكره له الصمت لان صوم الصمت ليس بقربة في شريعتنا لكنه يتجانب مايكون مأثما ويحرم على المعتكف الوطئ لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وكذا اللمس والقبلة لانه من دواعيه فيحرم عليه

ليس بعفو فجعلنا الحد الفاصل اكثر من نصف يوم وليلة كما قلنا في نية الصوم في رمضان وابو حنيفة رحمه الله يقول ركن الاعتكاف هو المقام في المسجد والخروج ضده فيكون مفوتا ركن العبادة والقليل والكثير في هذا سواء كالاكل في الصوم والحدث في الطهارة وذكر في الذخيرة هذا كله في الاعتكاف الواجب بان اوجب الاعتكاف على نفسه واما في الاعتكاف النفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجبه على نفسه لا بأس بان يخرج بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية *

قوله ولا باس بان يبيع ويبتاع من غير ان يحضر السلعة معناه اذا باع واشترى لنفسه لحاجته الاهلية لانه امر لا بد منه واما اذا باع واشترى للتجارة يكره لان المسجد بني للصلوة لا للتجارة كذا في التجنيس **قوله** ويكره له الصمت اي اذا اعتقده قربة فاما الصمت للاستراحة ليس بمكروه ثم قيل معنى الصمت ان ينذر بان لا يتكلم اصلا كما في شريعة من قبلنا وقيل ان الصمت لا يتكلم اصلا من غير نذر سابق كذا قاله بدر الدين الكردري رحمه الله **قوله** ويحرم على المعتكف الوطئ ولا يقال كيف يتهيأ له الوطئ وهو في المسجد لانا نقول جاز للمعتكف الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك ايضا يحرم عليه الوطئ حتى يفسد اعتكافه لما ان اسم المعتكف (لا)

اذ هو محظور ه كما في الاحرام بخلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظوره فلم يتعد
الى دواعيه فان جامع ليلا او نهارا عامدا او ناسيا بطل اعتكافه لان الليل محل
الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة العاكفين مذكرة فلا يعذر بالنسيان ولو جامع فيما دون الفرج
فانزل اوقبل اولمس فانزل يبطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم ولولم ينزل
لا يفسد وان كان محرما لانه ليس في معنى الجماع وهو المفسد ولهذا لا يفسد به الصوم ٭
قال ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها بلياليها لان ذكر الايام على
سبيل الجمع يتناول ما بازائها من الليالي يقال ما رأيتك منذ ايام والمراد بلياليها
وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان مبنى الاعتكاف على التتابع لان الاوقات كلها قابلة
له بخلاف الصوم لان مبناه على التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فتجب على التفرق
حتى ينص على التتابع وان نوى الايام خاصة صحت نيته لانه نوى الحقيقة
ومن اوجب اعتكاف يومين يلزمه بلياليهما وقال ابويوسف رحمة الله تعالى
عليه لا تدخل الليلة الاولى لان المثنى غير الجمع وفي المتوسط ضرورة الاتصال

لا يزول عنه بخروجه ذلك ورتب ذلك الحكم على المعتكف ٭

قوله اذ هو محظوره اي الوطئ محظور الاعتكاف قصدا لصريح النهي وهو قوله تعالى
ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد والحقت الدواعي به كما في الاحرام
اذ الجماع محظور فيه قصدا بخلاف الصوم بان التقبل واللمس لا يحرمان ثم لان الجماع
ليس بمحظور في الصوم قصدا لعدم ورود النهي عنه بل الكف عن الجماع ركنه
والحظر يثبت ضمنا لفوات الركن لا قصدا فلم يتعد الى دواعيه لان ما ثبت ضرورة يتقدر
بقدرها ويكون فيما وراء موضع الضرورة كان لم يكن ولانه لو تعدى لصار
الكف عن القبلة ركنا والركنية لاتثبت بالشبهة بخلاف المحظورية فانها تثبت بها

قوله وقال ابويوسف رحمة الله تعالى عليه لا تدخل الليلة الاولى كان من حقه ان يقال ومن

سرو، ةالاتصال وجه الظاهران في المثنى معنى الجمع فيلحق به احتياطا لامر العبادة والله اعلم ٭

ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه كما هو المذكور بلفظه في نسخ شروح المبسوط والجامع الكبير لما ان هذه الرواية غير ظاهرة عنه والدليل على هذا قوله في تعليل قولهما وجه الظاهر وهو الاوفق لمذهبه ايضا فان قيل كيف ترك علماؤنا الثلث رح اصلهم في هذه المسئلة حيث الحق ابويوسف التثنية بالفرد منها وهما الحقاها بالجمع وفي الجمعة جعل ابويوسف رح المثنى كالجمع وهما جعلا المثنى كالفرد قلنا الاصل في المسئلتين لهما هو العمل بالاحتياط اما في الجمعة فالجماعة شرط على حدة بالاتفاق وفي اقامة التثنية مقام الجمع نوع تردد لتجاذب طرف الفرد والجمع اذ هي بينهما وفي الاكتفاء بالفرض الاصلي وهو الظهر خروج عن فرض الوقت بيقين فيما استجمعت شرائط الجمعة خصوصا فيما اذا وقع التردد في وجود شرطها فكان في توقيف امر الجمعة الى وجود الجماعة بيقين عمل بالاحتياط لان من وقف امر الجمعة الى الجماعة بيقين يصلي فرض الظهر عند وقوع التردد في وجود الجماعة وفيه خروج عن عهدة فرض الوقت بيقين فكان عملا بالاحتياط واما وجه الاحتياط هنا ان فيه ايجاب اليومين مع الليلتين فكان هو احوط من ايجاب يومين بليلة والى هذا اشار في الكتاب بقوله احتياطا لامر العبادة وابويوسف رح يقول الاصل هو العمل بالاوضاع وهي وحدان وتثنية وجمع لكل واحد منها لفظ موضوع على حدة وانما جعلت للمثنى حكم الجمع لما ان في المثنى معنى الاجتماع وفي الجماعة والجمعة معنى الاجتماع ايضا فكانت التثنية في تحقيق معنى الاجتماع كالجماعة فاعطي حكم الجماعة واما كون الليالي تبعا للايام بحكم العرف فيما اذا ذكر الايام بلفظ الجمع ولم يوجد في المثنى لفظ الجمع فبقي على اصله فلم يتناول الليلة الاولى لاصيغة ولاتبعا فلم يدخل في الايجاب والله اعلم بالصواب ٭

كتاب الحج

الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى حين عوده وكان الطريق آمنا وصفه بالوجوب وهو فريضة محكمة

كتاب الحج

الحج في اللغة القصد قال الشاعر يحجون سب الزبرقان المزعفرا اي يقصدونه وفي الشرع عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص **قوله** الحج واجب اي فرض على الاحرار وانما قال بلفظ الجمع وفي باب الزكوة بلفظ المفرد اخراجا للكلام مخرج العادة فان الحج يؤدى بالجماعة **قوله** اذا قدروا على الزاد والراحلة اي اذا قدروا عليهما بطريق الملك والاستيجار لا بطريق الاباحة سواء كانت من جهة من لا منة له عليه كالوالدين والمولودين او من جهة من عليه المنة كالاجانب وقال الشافعي رحمه الله ان كانت من جهة من لا منة له عليه يجب عليه الحج وان كانت من جهة الاجنبي فله فيه قولان واما اذا وهبه انسان ما لا يحج به لا يجب عليه القبول عندنا وعنده يجب في قول ولا يجب في قول واصله ان القدرة بالملك هو الاصل في توجه الخطاب

(كتاب الحج)

ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية ولا يجب في العمر الا مرة واحدة لانه عليه السلام قيل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع ولان سببه البيت وانه لا يتعدد فلا يتكرر الوجوب ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف رحمه الله وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه

قوله ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية قال في الكشاف في هذا الكلام انواع من التأكيد والتشديد منها قوله ولله على الناس حج البيت يعني انه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن ادائه والخروج عن عهدته ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل عنه من استطاع اليه سبيلا وفيه ضربان من التأكيد احدهما ان الابدال تثنية للمراد وتكرير له والثاني ان الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال ايراد له في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قوله ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج ولذلك قال عليه الصلوة والسلام من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا او نصرانيا ومنها ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على المقت والسخط والخذلان ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه وفيه من الدلالة على الاستغناء عنه ببرهان لانه اذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء عنه لا محالة ولانه يدل على الاستغناء الكامل فكان ادل على عظم السخط **قوله** وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه اي على الفور وهو ما ذكره ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله سئل عمن له مال يحج به ام يتزوج فقال بل يحج به فذلك دليل على ان الوجوب عنده على الفور كذا ذكر في المبسوط ثم وجه الاستدلال بهذا على الفور هو ان بالتزوج يحصل تحصين النفس والتحصين واجب في كل الاحوال وبالاشتغال بالحج يفوت التحصين ولو لم يكن الوجوب على الفور فلا معنى للامر بالاشتغال بالحج الذي يفوت به التحصين مع ان الاشتغال بالتزوج لا يؤدي الى تفويت الحج بل هو اداء في كل وقت يؤديه ومن الجائز ان يجد مالا آخر يحج به لان المال غاد ورائح فثبت بامره بالحج ان عنده الوجوب على الفور

وعند محمد والشافعي رحمهما الله على التراخي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه كالوقت في الصلوة وجه الاول انه يختص بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فيتضيق احتياطا ولهذا كان التعجيل افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت في مثله نادر وانما شرط الحرية والبلوغ لقوله عليه السلام ايما عبد حج عشر حجج ثم اعتق فعليه حجة الاسلام وايما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولانها عبادة والعبادات باسرها موضوعة عن الصبيان والعقل شرط لصحة التكليف وكذا صحة الجوارح لان العجز دونها لازم

قوله وعند محمد والشافعي رحمهما الله تعالى على التراخي بين قولهما فرق وهو ان عند محمد رحمة الله عليه يسعه التأخير بشرط ان لايفوته فان اخره حتى مات فهو آثم بالتأخير وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يأثم بالتأخير وان مات واستدل محمد رحمة الله عليه بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج بعد نزول فرضيته فانما فرضية الحج في سنة ست من الهجرة وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر والمعنى فيه ان الحج فرض العمر فكان جميع الوقت وقت ادائه بدليل انه اذا اخره كان مؤديا لاقاضيا وابوحنيفة وابويوسف رحمهما الله استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم من وجد زادا وراحلة يبلغانه بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا اونصرانيا وقال عمر رضي الله عنه لقد هممت ان انظر الى من ملك الزاد والراحلة ولم يحج فاحرق عليهم بيوتهم والله ما اراهم مسلمين قالها ثلثا واما تأخير النبي صلى الله عليه وسلم فقد منع ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله فقالوا نزول فرضية الحج بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت وانما نزلت هذه الاية في سنة عشر واما النازل سنة ست قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وهذا امر بالاتمام لمن شرع فلايثبت به ابتداء الفرضية مع ان التأخير انما لايحل لمافيه من التعريض للفوت ورسول الله (صلى)

والاعمى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زادا وراحلة لايجب عليه الحج عندا بي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وقد مر في كتاب الصلوة واما المقعد فعن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب لانه مستطيع بغيره فاشبه المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله تعالى انه لايجب لانه غير قادر على الاداء بنفسه بخلاف الاعمى لانه لو هدي يؤدي بنفسه

صلى الله عليه وسلم اكان يأمن ذلك لانه مبعوث لتبيين الاحكام للناس والحج من اركان الدين فامن ان يموت قبل ان يبينه للناس بفعله ولان تأخيره كان بعذر لان المشركين كانوا يطوفون بالبيت عراة ويلبون تلبية فيها شرك وما كان التغير ممكنا للعهد حتى اذا تمت المدة بعث عليا رضي الله عنه حتى قرأ عليهم سورة براءة من الله ورسوله ونادى الا لايطوفن بهذا البيت بعد هذا العام مشرك ولا عريان ثم حج بنفسه ومن ذلك انه كان لايستطيع الخروج وحده بل يحتاج الى اصحاب يكونون معه ولم يكن متمكنا من تحصيل كفاية كل واحد منهم ليخرجوا معه فلهذا اخره كذا في المبسوط•

قوله والاعمى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره الاعمى اذا وجد قائدا يقوده الى الحج ووجد مؤنة القائد فعلى قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه في المشهور لايلزمه الحج وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى انه يلزمه الحج وعن صاحبيه فيه روايتان هما فرقا على احدى الروايتين بين الجمعة والحج وقالا وجود القائد الى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فتلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج وهل يجب الاحجاج بالمال عندابي حنيفة رحمه الله لايجب وعندهما يجب **قوله** واما المقعد فعن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب عليه هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله واما في ظاهر الرواية عنه انه لايجب الحج على الزمن والمفلوج والمقعد ومقطوع الرجلين وان ملكوا الزاد والراحلة وهو رواية عنهما حتى لايجب الاحجاج عليهم بمالهم•

فاشبه الضال عنه ولابد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قد رما يكتري به شق محمل او رأس زاملة وقدر النفقة ذاهبا وجائيا لانه عليه الصلوة والسلام سئل عن السبيل اليه فقال الزاد والراحلة وان امكنه ان يكتري عقبة فلا شيء عليه لانهما اذا كانا يتعاقبان لم توجد الراحلة في جميع السفر ويشترط ان يكون

قوله فاشبه الضال اي الذي ضل طريق الحج فانه اذا وجد من يهديه يلزمه الحج فكذا الاعمى **قوله** وهو قد رما يكتري به شق محمل الشق الجانب اي قدر مايستاجر به جانب محمل لان للمحمل جانبين ويكفي للراكب احد جانبيه **قوله** او رأس زاملة الزاملة البعير الذي يحمل عليه المسافر متاعه وطعامه من زمل الشيء حمله وفي المغرب هذا هو المثبت في الاصول ثم سمي بها العدل الذي فيه زاد الحاج من كعك وتمر ونحوه وهو متعارف بينهم اخبرني بذلك جماعة من اهل بغداد وغيرهم وعلى ذا قول محمد رحمة الله تعالى عليه اكترى بغير محمل فوضع عليه زاملة يضمنه لان الزاملة اضر من المحمل ونظيرها الراوية وعكسها مسئلة المحمل **قوله** فان امكنه ان يكتري عقبة وذلك ان يكتري رجلان بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب احدهما منزلا وفرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لووجد ما يكتري مرحلة ويمشي بمرحلة لايجب **قوله** ولابد من القدرة على الزاد والراحلة فالقدرة عليهما يعتبر عند خروج القافلة من بلده حتى لوكان القدرة يأتيه عليهما قبل خروج القافلة او بعده لا يعتبر وفي الجامع الصغير للتمرتاشي رح الحج على من يملك الزاد والراحلة وقت خروج اهل بلدة ذاهبا وجائيا فاضلا عن حاجته وحاجة عياله الى حين عوده وعن الجرجاني ونفقة يوم بعد عوده وعن ابي يوسف رحمه الله ونفقة شهر وعن زند ويسي وقد رمايجعل رأس مال تجارته ان كان تاجرا وكذا الدهقان الزراع وآلات حرفته ان كان محترفا

فاضلا عن المسكن وعما لا بد منه كالخادم واثاث البيت وثيابه لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الاصلية ويشترط ان يكون فاضلا عن نفقة عياله الى حين عوده لان النفقة حق مستحق للمرأة وحق العبد مقدم على حق الشرع بامره وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حولهم الراحلة لانه لا تلحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبه السعي الى الجمعة ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايصاء وهو مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وقيل هو شرط الاداء دون الوجوب لان النبي عليه الصلوة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير

قوله فاضلا عن المسكن معناه اذا قدر على الزاد والراحلة بطريق الملك او الاستيجار على وجه يفضل قدر ذلك الملك والاستيجار عن حاجته الاصلية فان المال المشغول للحاجة الاصلية ملحق بالعدم فلا يكون به مستطيعا وذكر ابن شجاع اذا كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه وما اشبه ذلك يجب عليه ان يبيعه ويحج به ويحرم عليه الزكوة اذا بلغ نصابا وان امكنه بيع منزله وان يشتري بثمنه دارا ادون منه ويحج بالفضل لم يجب عليه ذلك وان اخذ به فهو افضل لانه اذا كان مشغولا بالحاجة صار كالعدم ولم يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه الا ترى انه لا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى **قوله** ولا بد من امن الطريق وهو ان يكون الغالب فيها السلامة **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب المراد به شرط وجوب الاداء لا شرط نفس الوجوب لان بنفس الوجوب لا يجب الايصاء كالمريض والمسافر في رمضان ومن جعله شرط حقيقة الاداء قال بوجوب الوصية لانه وجب عليه الوصية الا انه عذر في التأخير ولو كان بينه وبين مكة بحر ذكر النسفي قيل ان كان الغالب الهلاك فهو عذر وقال الجمهور هو عذر بكل حال وذكر البزدوي انه ليس بعذر عندنا وعن ابي يوسف رحمه الله انه عذر وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر ابو اليسر قال عامة اصحابنا رحمهم الله هو عذر

(قوله)

قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم تحج به اوزوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرهما اذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلثة ايام وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقاة لحصول الامن بالمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تحجن امرأة الا ومعها محرم ولانها بدون المحرم يخاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الخلوة بالاجنبية وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير محرم واذا وجدت محرما لم يكن للزوج منعها وقال الشافعي له ان يمنعها لان في الخروج تفويت حقه ولنا ان حق الزوج لا يظهر في حق الفرائض والحج منها حتى لو كان الحج نفلا له ان يمنعها ولو كان المحرم فاسقا قالوا لا يجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان تخرج مع كل محرم الا ان يكون مجوسيا لانه يعتقد اباحة مناكحتها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا تتأتى منه الصيانة والصبية التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة حتى لا يسافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج واختلفوا في ان المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذا بلغ الصبي بعد ما احرم او عتق العبد فمضيا لم يجزهما عن حجة الاسلام

قوله ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم اي شابة كانت او عجوزا يدل عليه اطلاق المرأة والمحرم من لا يحل له نكاحها على التأبيد برحم او رضاع او مصاهرة لان التحريم المؤبد يزيل التهمة في الخلوة بها ويكون مأمونا عاقلا بالغا حرا كان او عبدا كافرا كان او مسلما ولو كان فاسقا او مجوسيا او صبيا او مجنونا لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالفاسق وبالمجوسي لانه يعتقد اباحة نكاحها ولا يتأتى من الصبي والمجنون الحفظ والصبية التي لا تشتهي يسافر بها بلا محرم لان الامن حاصل فان بلغت حد الشهوة صارت كالبالغة **قوله** ونفقة المحرم عليها لانها تتوسل به الى اداء الحج فصار كشراء الراحلة وفي فتاوى

لان احرامهما انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ولو جدد الصبي
الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يجز

ابي حفص لايلزمها الحج حتى تجد محرما يحملها من مالها وهي من مالها وعن
محمد رحمه الله اذا وجدت محرما لاينفق من مالها لزمها الحج والا فلا *

قوله لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان قيل الاحرام شرط
بمنزلة الوضوء والصبي اذا توضأ قبل البلوغ ثم بلغ بالسن تجوز به الصلوة قلنا الاحرام
يشبه الوضوء من حيث انه مفتاح الحج كما ان الوضوء مفتاح الصلوة ويشبه تحريمة
الصلوة من حيث انه يتصل باعمال الحج كتحريمة الصلوة ولو احرم في الصلوة وهو صبي
ثم بلغ لا ينقلب فرضا فكذا ههنا ترجيحا لهذه الشبهة اخذ بالاحتياط وذكر شمس الائمة
رحمه الله في المبسوط ولو ان صبيا اهل بالحج قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل ان يطوف
بالبيت اوقبل ان يقف بعرفة لم يجزه من حجة الاسلام عندنا وعلى قول الشافعي رح
يجزيه كما اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في آخره عنده يجزيه عن الفرض ويجعل كانه
بلغ قبل اداء الصلوة وهنا ايضا يجعل كانه بلغ قبل مباشرة الاحرام فيجزيه ذلك عن
حجة الاسلام قال وهذا على اصلكم اظهر لان الاحرام عندكم من الشرائط دون الاركان لهذا
صح الاحرام بالحج قبل دخول اشهر الحج ولكنا نقول حين احرم هو لم يكن من اهل اداء
الفرض فانعقد احرامه لاداء النفل فلا يصح اداء الفرض به وهو نظير الصرورة اذا احرم بنية
النفل عندنا لا يجزيه اداء الفرض به وعنده ينعقد احرامه للفرض والاحرام وان كان من
الشرائط عندنا ولكن في بعض الاحكام هو بمنزلة اركان الا ترى ان فائت الحج ليس له
ان يستديم الاحرام الى ان يؤدي الحج به في السنة القابلة ويكره تقديمه على اشهر (الحج)

لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره والله اعلم *

فصل في المواقيت

المواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذو الحليفة * ولاهل العراق ذات عرق * ولاهل الشام الجحفة * ولاهل نجد قرن * ولاهل اليمن يلملم * كذا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لهؤلاء فائدة التاقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق

الحج ولا ينعقد احرامه بعمرتين ومع الشك لايسقط الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين فلهذا لا يجزيه عن حجة الاسلام *

قوله لان احرام الصبي غير لازم لانه ليس من اهله فان الفعل انما يجب على العبد اما بالزام الله تعالى او بالتزامه وكلاهما منتف في حقه الا ترى انه اذا احصر يحلل ولا قضاء عليه ولا دم عليه ولو ارتكب محظور الاحرام لا يلزمه الجزاء فاذا جدد الاحرام قبل الوقوف بعرفة يتضمن ذلك فسخ الاحرام الاول كالبائع اذا باع بالف ثم بالف وخمسمائة وسلم ينفسخ البيع الاول ويتقرر الثاني لما انه يقبل الفسخ فكذا احرام الصبي يقبل الانفساخ لما انه لم يقع لازما واما احرام العبد فلازم في حقه لكونه مخاطبا حتى انه لو اصاب صيدا فعليه الصيام لانه صار جانيا على احرامه بقتل الصيد وهو ليس من اهل التكفير باراقة الدم ولا بالاطعام وتكفيره بالصوم كما لو حنث في يمينه فلا يتمكن بعد العتق من فسخ ذلك الاحرام *

فصل في المواقيت

قوله المواقيت جمع الميقات وهو الوقت المحدود فاستعير للمكان كالمكان استعير للزمان في قولك هنالك الولاية **قوله** ولاهل نجد قرن في المغرب القرن ميقات

ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة اولم يقصد عندنا لقوله عليه السلام لا يجاوز احد الميقات الا محرما ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه الحاج والمعتمر وغيرهما ومن كان داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام لحاجته لانه يكثر دخوله مكة وفي ايجاب الاحرام في كل مرة حرج بين فصاروا كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخلوها بغير احرام لحاجتهم بخلاف ما اذا قصد اداء النسك لانه يتحقق احيانا فلاحرج فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله

اهل نجد جبل مشرف على عرفات قال الم تسأل الربع ان تنطقا بقرن المنازل قد اخلقا العرب يسميه قرن المنازل وفي الصحاح بالتحريك وفيه نظر والقرن بفتحتين حي من اليمن اليهم ينسب اويس القرني ٠

قوله ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة اولم يقصد عندنا وعند الشافعي رحمه الله انما يجب الاحرام عند الميقات اذا دخل مكة لحج او عمرة لان الاحرام شرع لاحدهما فاذا نوى ذلك لزمه والافلا ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجاوز الميقات احد الا محرما ولان وجوب الاحرام لاظهار شرف هذه البقعة فيستوي فيه من يريد الزيارة ومن لايريدها وهذا لان الله تعالى جعل الكعبة معظمة وجعل المسجد الحرام فناء له ومكة فناء للمسجد الحرام والحرم فناء لمكة والمواقيت فناء للحرم والشرع ورد ببيان كيفية تعظيمه بان يحرم شعثا نفلا هاجرا للملاذ متصورا بصورة العبد المسخوط عليه متعرضا عطف سيده مستجلبا آثار رحمته فيجب تعظيمه بحسب مابين الشرع هذا اذا قصد دخول مكة اما اذا قصد دخول (الحل)

واتمامها ان يحرم بهما من دويرة اهله كذا قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما والا فضل التقديم عليها لان اتمام الحج مفسر به والمشقة فيه اكثر والتعظيم اوفر وعن ابي حنيفة رحمه الله انما يكون افضل اذا كان يملك نفسه ان لا يقع في محظور ومن كان داخل الميقات فوقته الحل معناه الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه يجوز احرامه من دويرة اهله وما وراء الميقات الى الحرم مكان واحد ومن كان بمكة فوقته فى الحج الحرم وفى العمرة الحل لان النبي عليه السلام امر اصحابه رضي الله عنهم ان يحرموا بالحج من جوف مكة وامر اخا عائشة رضي الله عنهما ان يعمرها من التنعيم وهو فى الحل ولان اداء الحج في عرفة وهي فى الحل فيكون الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر واداء العمرة فى الحرم فيكون الاحرام من الحل لهذا الا ان التنعيم افضل لورود الاثر به والله اعلم بالصواب ٭

الحل لا يلزمه الاحرام لانه حينئذ يكون كاهل الحل كالبستاني له ان يدخل مكة بغير احرام ثم من قصد مجاوزة ميقات واحد فله ذلك بغير احرام كالا فاقي يقصد الحل او الحلي يقصد مكة او المكي يخرج الى الحل ولا يجاوز الميقات ثم يعود الى مكة ومن قصد مجاوزة ميقاتين ميقات اهل الآفاق وميقات اهل الحل لا يجوز الا بلا حرام كالآفاقي الى الميقات على قصد دخول مكة وكالمكي خرج من مكة لحاجة وجاوز الميقات ثم اراد دخول مكة ٭

قوله واتمامهما ان يحرم بهما من دويرة اهله ذكر الدار ههنا بلفظ التصغير بمقابلة تعظيم بيت الله يعني ان بيت الله تعالى معظم وغيره من البيوت مصغر

قوله لورود الاثر وهو ما ذكر قبيل هذا وامر اخا عائشة رضي الله تعالى عنهما ان يعمرهما من التنعيم والله اعلم ٭

(باب)

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لما روي انه عليه السلام اغتسل لاحرامه الا انه للتنظيف حتى تؤمر به الحائض وان لم يقع فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لان معنى النظافة فيه اتم ولانه عليه السلام اختاره ⁕

قال ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء لانه عليه السلام ائتزر وارتدى عند احرامه ولانه ممنوع عن لبس المخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك فيما عيناه والجديد افضل لانه اقرب الى الطهارة ⁕

قال ومس طيبا ان كان له وعن محمد رحمه الله انه يكره اذا تطيب بما يبقى عينه بعد الاحرام وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله لانه منتفع بالطيب بعد الاحرام ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله عليه السلام لاحرامه قبل ان يحرم ولان الممنوع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كالتابع له لاتصاله به بخلاف الثوب لانه مباين عنه ⁕

باب الاحرام

قوله واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لانه عليه السلام اختاره على الوضوء ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء الرداء من الكتف والازار من الحقو ويكونان غير مخيطين ويدخل الرداء تحت يمينه ويلقيه على كتفه الايسر ويبقى كتفه الايمن مكشوفا كذا في الجامع الصغير للامام المحبوبي **قوله** وعن محمد رحمه الله يكره ان يتطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام بان يلطخ رأسه بالغالية او المسك لانه منتفع بالطيب وانه ممنوع عن ذلك وهذا لان للبقاء حكم الابتداء (كا)

قال وصلى ركعتين لما روى جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه .

قال وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لان اداءه في ازمنة متفرقة واماكن متباينة فلا يعري عن المشقة عادة فيسأل التيسير وفي الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء لان مدتها يسيرة واداءها عادة متيسر .

كما في الثوب والدليل عليه ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه رأى اعرابيا عليه خلوف فقال اغسل عنك هذا الخلوف ولهما حديث عائشة رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله عليه السلام لاحرامه والمراد به التطيب بطيب يبقى عينه بعد الاحرام الاترى انها قالت في رواية ولقد رأيت وبيص الطيب في مفارق رسول الله عليه السلام بعد احرامه بثلث وهذا انما يتحقق في طيب يبقى عينه بعد الاحرام . والممنوع عنه التطيب والباقي كالتابع له لاتصال به واطلق له ذلك لما حرم عليه في الاحرام ليندفع به ما يوجد في الاحرام من التفل وهو كالسحور يقدم على الصوم ليدفع به اذى الجوع فيحصل له معنى العبادة ويندفع عنه الاذى رحمة من الله تعالى وفضلا بخلاف الثوب حيث يلزمه النزع عند الاحرام لانه مبائن عنه فلا يمكنه ان يعتبر تابعا له بل يصير مستعملا اياه كل ساعة ولهذا لو حلف لا يتطيب فدام على طيب بجسده لم يحنث ولو حلف لا يلبس فدام عليه يحنث وقيل معنى قوله بخلاف الثوب لانه مبائن عنه اي اذا كان الطيب في الثوب بان كان مصبوغا بورس اوزعفران او ملطخا بمسك او غالية يغسله لان الثوب مبائن عنه فلا يجعل تابعا له

(قوله)

قال ثم يلبي عقيب صلوته لما روي ان النبي عليه السلام لبى في دبر صلوته وان لبى بعدما استوت به راحلته جاز ولكن الاول افضل لما روينا وان كان مفردا بالحج ينوي بتلبيته الحج لانه عبادة والاعمال بالنيات والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قوله ان الحمد بكسر الالف لا بفتحها ليكون ابتداء لا بناء اذ الفتحة صفة الاولى وهو اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ماهو المعروف في القصة ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكلمات لانه هو المنقول باتفاق الرواة فلا ينقص عنه ولو زاد فيها جاز خلافا للشافعي رحمه الله في رواية الربيع رح عنه هو اعتبره بالاذان والتشهد من حيث انه ذكر منظوم ولنا ان اجلاء الصحابة كابن مسعود وابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم زادوا على المأثور ولان المقصود الثناء واظهار العبودية فلا يمنع من الزيادة عليه ●

قوله ثم يلبي عقيب صلوته الكلام في التلبية في فصول احدها في اشتقاق التلبية فقيل انها مشتقة من الب الرجل اذا قام في مكان فمعنى قوله لبيك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة لان التثنية للتكرير والثاني ان المختار عندنا ان يلبي في دبر صلوته وكان ابن عمر رضي الله عنه يلبي حين يستوي به راحلته وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه كيف اختلف الناس في وقت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وماحج الا مرة فقال لبى رسول الله في دبر صلوته فسمع ذلك قوم من اصحابه فنقلوا ذلك وكان القوم يأتونه ارسالا فلبى حين استوت به راحلته فسمع تلبيته قوم فظنوا انها اول تلبيته فنقلوا ذلك ثم لبى حين علا البيداء فسمعه قوم آخرون فظنوا انها اول تلبية فنقلوا ذلك وايم الله ما اوجبها الا في مصلاه والثالث انه لا خلاف ان التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في الداعي فقيل هو الله تعالى كما قال فاطر السموات (و)

قال واذا لبى فقد احرم يعني اذا نوى لان العبادة لاتتأدى الا بالنية الا انه لم يذكرها لتقدم الاشارة اليها في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصير شارعا فى الاحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه لانه عقد على الاداء فلا بد من ذكركما في تحريمة الصلوة ويصير شارعا بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور عن اصحابنا رحمهم الله تعالى

والارض يدعوكم ليغفر لكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال عليه السلام ان سيدا بنى دارا واتخذ مأدبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه والاظهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام على ما روي انه لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعو الناس الى الحج فصعد ابا قبيس وقال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني الا فحجوه فبلغ الله صوته الناس في اصلاب ابائهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة اومرتين اواكثر من ذلك وعلى حسب اجابتهم يحجون وبيانه في قوله تعالى واذن للناس فى الحج الاية والى هذا اشارة بقوله فى الكتاب على ما هو المعروف فى القصة والرابع في صفة التلبية وهي ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك والخامس ان قوله ان الحمد بكسر الالف وهو قول الفراء وقال الكسائي الفتح احسن ومعناه لان الحمد اوبان الحمد وعن ابن سماعة قلت لمحمد رح ما احب اليك قال الكسر للابتداء والفتح للبناء والابتداء اولى من البناء والسادس فى الزيادة والنقصان والنقصان غيرجائز لانه المنقول باتفاق الرواة والزيادة تجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله اعتبرها بالاذان والتشهد لان كل واحد ذكر منظوم فيراعى المنقول ولايزاد عليه ولنا ان الزيادة منقولة عن الصحابة رضي الله عنهم فقد روي ان ابن مسعود رضي الله عنه كان يقول لبيك بعدد التراب لبيك وابن عمر رضي الله عنه كان يقول لبيك وسعديك والامر والخير كله في يديك وروى ابوهريرة

والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما ان باب الحج اوسع من باب الصلوة حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقليد البدن فكذا غير التلبية وغير العربية ‎•

قال ويتقي مانهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال والاصل فيه قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ‎•

رضي الله عنه ان النبي عليه السلام سمع رجلا يقول في تلبيته لبيك اله الخلق لبيك ولم ينكر عليه فدل ان هذه لا يكره ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية مالم يأت بالتلبية خلافا للشافعي رحمه الله فعنده يصير محرما بالنية لان الاصل عنده ان الاحرام مشروع في الاداء وهو كالركن كما قال في تحريمة الصلوة فاذا تقدم منه النية صار شارعا فيه من غير ذكر كما في الصوم وانه جعل الاحرام قياس الصوم من حيث انه التزم الكف عن ارتكاب المحظورات ومثل هذه العبادة تحصل بالشروع فيها بمجرد النية كالصوم وعلى قولنا الاحرام قياس الصلوة لان الاحرام لاداء الحج او العمرة وذلك يشتمل على اركان مختلفة كالصلوة فكما لا يصير شارعا في الصلوة بالنية بدون التحريمة فكذلك في الاحرام ‎•

قوله والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما اي اصل ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو انه عند ابي يوسف رحمه الله يختص بلفظ التكبير واما محمد رحمه الله فقيد بالعربية في التحريمة ولم يقيدها هنا لان باب الحج اوسع الا ترى انه يصير شارعا بالدلالة بسوق الهدي والمعنى فيه ان الحج يشبه الصلوة من وجه والصوم من وجه فمن حيث انه ليس في اثنائه ذكر مفروض كان مشبها بالصوم ومن حيث انه يشتمل على اركان مختلفة كان مشبها بالصلوة فيوفر على كل واحد من الشبهين حظه فيقول لشبهه بالصلوة لا يصير شارعا فيه بمجرد النية ولشبهه بالصوم يصير شارعا فيه وان لم يأت بالذكر اذا اتى بفعل يقوم مقام الذكر وهذا لان المقصود بالتلبية اظهار الاجابة للدعوة وبتقليد الهدي تحصل الاجابة ‎•

(قوله)

فهذا نهي بصيغة النفي والرفث الجماع والكلام الفاحش اوذكر الجماع بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهو في حال الاحرام اشد حرمة والجدال ان يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيره

قوله فهذا نهي بصيغة النفي وهو آكد ما يكون من النهي كانه قيل ولا يكن رفث ولافسوق ولاجدال وهذا لانه لوبقي اخبارا لتطرق الخلف في كلام الله تعالى لصدورها عن البعض فيكون المراد بالنفي وجوب انتفائها وانها حقيقته بان لا تكون والرفث الجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم **قوله** اوذكر الجماع بحضرة النساء قيد بحضرتهن لان ذكر الجماع في غير حضرتهن ليس من الرفث حتى روي ان ابن عباس رضي الله تعالى عنه انشد في احرامه وهن يمشين بناهميسا ان يصدق الطير ننك لميسا فقيل له اترفث وانت محرم فقال انما الرفث بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهي في حال الاحرام اشد حرمة لان حالة الاحرام تشبه بحال الموت والمعصية حالة الموت اقبح كلبس الحرير في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن والجدال الامرار مع الرفقاء والخدم والمكارين اومجادلة المشركين بتقديم وقت الحج وتأخيره وهوالنسيء المذكور وذلك منفي بعد الاسلام وكانوا في الجاهلية يقدمون الاشهر مرة ويؤخرونها اخرى روي عن مجاهد انه قال قد استقر الحج في ذي الحجة فلاجدال فيه وذلك ان المشركين كانوا يحجون عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة فلما فتح رسول الله عليه السلام مكة بعث ابا بكر ليحج بالناس فوافق ذلك عام ذي الحجة فقال عليه السلام الا ان الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق السموات والارض يعني رجع امر الحج الى ذي الحجة كما كان ولا جدال في الحج كذا في تفسير الفقيه ابي الليث رحمة الله تعالى عليه • (قوله)

فتح

ولا يقتل صيدا لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يشير اليه ولا يدل عليه لحديث ابي قتادة رضي الله عنه انه اصاب حما روحش وهو حلال واصحابه محرمون فقال النبي عليه الصلوة والسلام لاصحابه هل اشرتم هل دللتم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا ولانه ازالة الامن عن الصيد لانه امن بتوحشه وبعده عن الاعين •

قال ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين لما روي ان النبي عليه السلام نهى ان يلبس المحرم هذه الاشياء وقال في آخره ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما اسفل من الكعبين والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيما روى هشام عن محمد رحمه الله **قال** ولا يغطي وجهه ولا رأسه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجوز للرجل تغطية الوجه لقوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها

قوله ولا يقتل صيدا لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم الصيد المصيد وسمي به باعتبار عاقبته وهو اسم للوحشي الممتنع بقوائمه اوجناحه وحرم اي محرمون جمع حرام كرداح جمع رداح ولا يشير اليه ولا يدل عليه الاشارة تقتضي الحضرة والدلالة تقتضي الغيبة **قوله** لحديث ابي قتادة انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون فقال النبي عليه السلام لاصحابه هل اشرتم هل دللتم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة فدل انهما لو وجدا يحرم والا لكان غير مفيد لانه يكون تعليلا بما ليس بعلة ولانه علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة عند السؤال عن الاباحة فنعلم ان لا اباحة معهما اذ لو كانت عامة لما حل له البيان خاصا وقت الحاجة اليه فان قيل كيف يصح هذا الاستدلال والصيد لا يحرم باشارة المحرم ودلالته قلنا فيه روايتان ولان المحرم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الامن عنه وذا يحصل بالدلالة والاشارة **قوله** احرام الرجل في رأسه اي اثر احرامه واحرام المرأة في وجهها اي اثر احرامها (قوله)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبيا قاله في محرم توفي ولان المرأة لا تغطي وجهها مع ان في الكشف فتنة فالرجل بالطريق الاولى وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس .

قال ولا يمس طيبا لقوله عليه السلام الحاج الشعث التفل وكذا لا يدهن لما روينا ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الآية ولا يقص من لحيته لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء التفث .

قوله ولنا قوله عم لا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيمة محرما ملبيا قاله في محرم توفي فان قيل كيف يتمسك اصحابنا بهذا الحديث ومذهبنا على خلاف حكم هذا الحديث في محرم يموت في احرامه حيث يصنع ما يصنع بالحلال من تغطية رأسه ووجهه بالكفن عندنا لما روى عطاء ان النبي عم سئل عن محرم مات فقال خمروا رأسه ووجهه ولا تشبهوه باليهود قلنا في الحديث دليل على ان للاحرام تأثيرا في ترك تغطية الرأس والوجه فانه عم علل لترك التغطية بانه يبعث ملبيا اي محرما وتأويل حديث الاعرابي ان النبي عم عرف بطريق الوحي خصوصيته ببقاء احرامه بعد موته وقد كان رسول الله عم يخص بعض اصحابه باشياء قوله وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس اي الفرق بين الرجل والمرأة انه يجوز لها تغطية الرأس لان اثر احرامها في وجهها لا في رأسها ولا يجوز له لان اثر احرامه في رأسه قوله ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم فان قيل ما وجه التمسك بالاية في شعر البدن قلنا يتمسك بها في شعر الرأس من حيث العبارة وفي شعر البدن من حيث الدلالة لان النهي عن حلق شعر الرأس لمعنى الارتفاق وانه حاصل في شعر البدن قوله الحاج الشعث مبتدأ وخبر والشعث بكسر العين البعيد العهد بالدهن والمشط وبفتحها المصدر والتفل بكسر الفاء نعت من التفل بفتحها وهو ان يترك التطيب حتى توجد منه رائحة كريهة وامرأة تفلة غير مطيبة ومنها الحديث اذا خرجت النساء فليخرجن تفلات اي لا رائحة لهن قوله وقضاء التفث

قال ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورس ولا زعفران ولا عصفر لقوله عليه الصلوة والسلام لا يلبس المحرم ثوبا مسه زعفران ولا ورس *

قال الا ان يكون غسيلا لا ينفض لان المنع للطيب لا للون وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا باس بلبس المعصفر لانه لون لا طيب له ولنا ان له رائحة طيبة *

قال ولا باس بان يغتسل ويدخل الحمام لان عمر رضي الله عنه اغتسل وهو محرم ولا باس بان يستظل بالبيت والمحمل وقال مالك يكره ان يستظل بالفسطاط وما اشبه ذلك لانه يشبه تغطية الرأس ولنا ان عثمان رضي الله تعالى عنه كان يضرب له فسطاط في احرامه ولانه لا يمس بدنه فاشبه البيت ولو دخل تحت استار الكعبة حتى غطاه ان كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا باس لانه استظلال ولا باس ان يشد في وسطه الهميان وقال مالك رحمة الله تعالى عليه يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه لا ضرورة

التفث هو الوسخ والشعث ومنه رجل تفث اي مغبر شعث لم يدهن ولم يستحد عن ابن سهيل وقضاء التفث ازالة بعض الشارب والاظفار ونتف الابط والاستحداد الورس صبغ اصفر وقيل نبت طيب الرائحة وفي القانون الورس شيء احمر قاني يشبه سحيق الزعفران وهو مجلوب من اليمن ويقال انه ينحت من اشجاره *

قوله الا ان يكون غسيلا لا ينفض اي لا يتناثر صبغه وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان لا يتعدى اثر الصبغ الى غيره او لا تفوح منه رائحة الطيب والهميان بكسر الهاء فعلان من همى الماء والدمع يهمي هميا اذا سال وسمي به لانه يهمي بما فيه وقولهم همن بمعنى جعل الشيء في الهميان على توهم اصالة النون كقولهم برهن من البرهان * .

(قوله)

ولنا انه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالتان ولايغسل رأسه ولالحيته بالخطمي لانه نوع طيب ولانه يقتل هوام الرأس ٭

قال ويكثر من التلبية عقيب الصلوات وكلما علا شرفا او هبط واديا اولقي ركبا وبالاسحار لان اصحاب رسول الله عليه السلام رضي الله تعالى عنهم كانوا يلبون في هذه الاحوال والتلبية في الاحرام على مثال التكبير في الصلوة فيؤتى بها عند الانتقال من حال الى حال ويرفع صوته بالتلبية لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله ولنا انه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالتان اي اذا كان فيه نفقة نفسه ونفقة غيره ويكره شد الازار والرداء بحبل وغيره لما روي عن النبي عليه السلام انه رأى رجلا قد شد فوق ازاره حبلا فقال الق ذلك الحبل ويلك وكذلك يكره له ان يحل رداءه بخلال ولو فعل لاشيء عليه لان المحظور عليه الاستمتاع بلبس المخيط ولم يوجد ذلك ولايشكل على هذا عصب العصابة على رأسه فان ذلك مكروه ولو فعل يوما الى الليل فعليه صدقة مع انه لم يوجد الاستمتاع بلبس المخيط هنا ايضا لان وجوب الصدقة هناك باعتبار تغطية بعض الرأس بالعصابة وهو ممنوع عن تغطية الرأس الا ان مايغطى به جزء يسير من رأسه فتكفيه الصدقة لعدم تمام جنايته كذا في المبسوط وعلى هذا لو حمل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس مالايغطى به الرأس كالطست والاجانة ونحوهما فلا شيء عليه وان كان من جنس مايغطى به الرأس من الثياب فعليه الجزاء لان مالايغطى به الرأس يكون هو حاملا لا مستعملا الا ترى ان الامين لو فعل ذلك لا يصير ضامنا كذا في المبسوط **قوله** كلما علا شرفا روى الاعمش عن خيثمة كانوا يستحبون التلبية عند ست في ادبار الصلوة فاذا استعطف الرجل راحلته واذا صعد شرفا واذا هبط واديا واذا لقي بعضهم بعضا وبالاسحار **قوله** ويرفع صوته بالتلبية المستحب عندنا في الدعاء والاذكار الخفية الا فيما تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة وغيرهما

افضل الحج العج والثج فالعج رفع الصوت بالتلبية والثج اسالة الدم

قال فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد لما روي ان النبي عليه السلام كما دخل مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهوفيه ولا يضره ليلادخلها اونهارا لانه دخول بلدة فلا يختص باحدهما واذا عاين البيت كبر وهلل وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول اذا لقي البيت بسم الله والله اكبر ومحمد رحمة الله تعالى عليه لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئا من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرقة وان تبرك بالمنقول منها فحسن.

قال ثم ابتدأ بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل لما روي ان النبي عليه السلام دخل المسجد فابتدأ بالحجر فاستقبله وكبر وهلل.

قال ويرفع يديه لقوله عم لاترفع الايدي الافي سبع مواطن وذكر من جملتها استلام الحجر

قال واستلمه ان استطاع من غيران يؤذي مسلما لما روي ان النبي عليه السلام قبل الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وقال لعمر رضي الله عنه انك رجل ايد تؤذي الضعيف فلاتزاحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والافاستقبله وهلل وكبر ولان الاستلام سنة والتحرز عن اذى المسلم واجب قال وان امكنه ان يمس الحجر بشيء في يده كالعرجون وغيره ثم قبل ذلك فعل لما روي انه عليه السلام طاف على راحلته

والتلبية ايضا للشروع فيما هو من اعلام الدين فلهذا كان المستحب رفع الصوت بها كذا في المبسوط

قوله افضل الحج اي افضل اعمال الحج قوله واذا عاين البيت كبر وهلل لئلا يتوهم ان الكعبة هي المقصودة بالعبادة والمعنى فيه ان العظمة والكبرياء لله تعالى وان مقصوده تعظيم الله تعالى بواسطة تعظيم بيته ومعنى التهليل الاشارة الى قطع شركة الغير في الالوهية وكمال العظمة والجلال قوله واستلمه اي ان استطاع استلم الحجر تناوله باليد او القبلة او مسحه بالكف من السلمة بفتح السين وكسر اللام (وهي)

واستلم الاركان بحجنه وان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وحمد الله وصلى على النبي عليه الصلوة والسلام •

قال ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطبع رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط لما روي انه عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب فطاف سبعة اشواط والاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر وهو سنة وقد نقل ذلك عن رسول الله عليه السلام •

وهي الحجر كذا في المغرب وعن عمر رضي الله عنه انه استلم الحجر وقال رأيت ابا القاسم بكى خفيا وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود ووضع شفته عليه وبكى طويلا ثم نظر فاذا هو بعمر فقال يا عمر ههنا يسكب العبرات وان عمر رضي الله عنه في خلافته لما اتى الحجر الاسود وقف فقال اما اني اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك ما استلمتك فبلغ مقالته عليا رضي الله عنه فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمر وما منفعته يا ختن رسول الله فقال سمعت رسول الله عليه السلام يقول ان الله تعالى لما اخذ الذرية من ظهر آدم وقررهم بقوله الست بربكم قالوا بلى اودع اقرارهم الحجر فمن استلم الحجر فهو يجدد العهد بذلك الاقرار والحجر يشهد له يوم القيمة وفي رواية مناسك البزدوي فقررهم انه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق فقال له افتح فاك فالقمه ذلك الرق فقال تشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيمة واستلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير للصلوة ليبدأ به طوافه العرجون العذق الذي يعوج ويقطع منه الشماريخ فيبقى على النخل يابسا الحجن بالتحريك الاعوجاج والمحجن كالصولجان وهو عود معوج الرأس •

قوله واستلم الاركان بمحجنه اراد بالاركان الحجر الاسود والركن اليماني

قال ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع فيه الميزاب سمي به لانه حطم من البيت اي كسر وسمي حجرا لانه حجر منه اي منع وهو من البيت لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فان الحطيم من البيت فلهذا يجعل الطواف من ورائه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز الا انه اذا استقبل الحطيم وحده لا تجزيه الصلوة لان فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان يكون وراءه .

قال ويرمل في الثلث الاول من الاشواط والرمل ان يهز في مشيه الكتفين كالمبارز يتبختر بين الصفين وذلك مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجلد للمشركين حين قالوا اضناهم حمى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعده قال ويمشي في الباقي على هينته على ذلك اتفق رواة نسك رسول الله عليه السلام

وجمعه باعتبار تكرار الاشواط وانما قلناه لانه ذكر في الكتاب بعد هذا فانه لا يستلم غيرهما ثم اخذ عن يمينه اي يمين نفسه وهو يمين الطائف ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع بينه وبين البيت فرجة وتسميته بالحطيم على انه محطوم من البيت اي منكسر منه فعيل بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل اي حاطم كالعليم بمعنى العالم وبيانه ما جاء في الحديث من دعا على من ظلمه فيه حطمه الله .

قوله لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله عنها وهو ما روي ان عائشة رضي الله عنها نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله ان تصلي في البيت ركعتين فصدها خزنة البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية والاسلام فان من تعظيمه ان لا تفتح ابوابه في الليالي فاخذ رسول الله عليه السلام بيدها وادخلها الحطيم فقال صلي ههنا فان الحطيم من البيت الا ان قومك قصرت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولولا حدثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واظهرت (بناء)

والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمل النبي عليه السلام فان زحمه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا بدل له فيقف حتى يقيمه على وجه السنة بخلاف الاستلام لان الاستقبال بدل له •

قال ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع لان اشواط الطواف كركعات الصلوة فكما يفتتح كل ركعة بالتكبير يفتتح كل شوط باستلام الحجر وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ماذكرناه ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه سنة ولا يستلم غيرهما فان النبي عليه السلام

بناء الخليل وادخلت الحطيم في البيت والصقت العتبة بالارض وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت الى قابل لافعلن ذلك فلم يعش ولم يفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث ففعل ذلك واظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد الخليل عليه وعلى نبينا السلام وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج بناء البيت على مافعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان عليه في الجاهلية فاذا ثبت ان الحطيم من البيت والطواف بالبيت ينبغي ان يكون طوافه من وراء الحطيم لا يقال لو استقبل الحطيم في الصلوة لا تجوز صلوته ولو كان من البيت لجازت لانا نقول كون الحطيم من البيت انما ثبت بخبر الواحد وفرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد فالحاصل انه يحتاط في الصلوة والطواف جميعا •

قوله والرمل من الحجر الى الحجر هذا عندنا وقال سعيد بن جبير لا رمل بين الركن اليماني والحجر وروي في بعض الآثار ان النبي عليه السلام كان يرمل من الحجر الى الركن اليماني لان المشركين كانوا يظلعون عليه فاذا تحول الى الجانب

كان يستلم هذين الركنين ولا يستلم غيرهما ويختم الطواف بالاستلام يعني استلام الحجر

قال ثم يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث تيسر من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه سنة لانعدام دليل الوجوب ولنا قوله عليه الصلوة والسلام وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب ثم يعود الى الحجر فيستلمه لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والاصل ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر فيستلمه

الآخر حال البيت بينه وبينهم فكان لا يرمل لكنا نأخذ بحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم انه عليه السلام رمل في الثلثة الاول من الحجر الى الحجر ¤

قوله كان يستلم هذين الركنين اي الركن اليماني والحجر الاسود المقام بالفتح موضع القيام ومنه مقام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه اثر قدميه **قوله** وهي واجبة عندنا وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليست من الطواف بل هي قربة معلومة في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولنا ما روي انه عليه السلام لما فرغ من الطواف اتي المقام وصلى ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فبين ان المراد به ركعتا الطواف والامر للوجوب فان قيل هو امر باتخاذ البقعة مصلى وليس فيه امر بالصلوة قلنا اتخاذ البقعة مصلى ليس الينا وانما الصلوة الينا وقد كان مصلى قبله فان قيل قوله عليه السلام للاعرابي بعدما علمه خمس صلوات وقال هل علي غيرهن قال لا الا ان تتطوع يقتضي ان لا يكون واجبة قلنا ترك ظاهره فان صلوة العيدين والجنازة واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا قضية للامر قلنا هي مأولة فقيل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد الحرام فامرنا باتخاذ ذلك مسجدا　　(قوله)

لان الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به بخلاف ما اذا لم يكن بعده سعي **قال** وهذا الطواف طواف القدوم ويسمى طواف التحية وهو سنة وليس بواجب وقال مالك رحمه الله انه واجب لقوله عليه السلام من اتى البيت فليحيه بالطواف ولنا ان الله تعالى امر بالطواف والامر المطلق لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالاجماع وفيما رواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب وليس على اهل مكة طواف القدوم لانعدام القدوم في حقهم *

قوله لان الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به لان السعي مرتب على الطواف فكان متصلا بالاشواط والسنة ان يستلم بين كل شوطين فكذا بين الطواف والسعي فكما يفتتح طوافه باستلام الحجر فكذا يفتتح السعي باستلام الحجر فاما اذا لم يكن بعده سعي فلا يعود الى استلام الحجر فيه بعد الصلوة لان الطواف الذي ليس بعده سعي عبادة وقد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود الى ما بدأبه الطواف **قوله** ويسمى طواف التحية وله اربعة اسام هذان وطواف اللقاء وطواف اول العهد **قوله** وفيما رواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب لان التحية في اللغة اسم لاكرام يبتدأ به الانسان على سبيل التبرع فلا يدل على الوجوب وان كان على صيغة الامر كما في قوله اكرموا الشهود فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها وجواب السلام واجب وان كان بلفظ التحية قلنا فيه وجهان احدهما ان الجواب المقيد بالاحسن ليس بواجب فكانت التحية بمعنى الاحسن والثاني ان لفظ التحية هنا خرج على طريق المطابقة لقوله تعالى واذا حييتم فلا يدل على عدم الوجوب

(قوله)

قال ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه و يستقبل البيت و يكبر و يهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه ويدعوا الله لحاجته لما روي ان النبي عليه السلام صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبل القبلة يدعو الله ولان الثناء والصلوة يقدمان على الدعاء تقريبا الى الاجابة كما في غيره من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمرأى منه لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اي باب شاء وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان اقرب الابواب الى الصفا لا انه سنة ٭

قال ثم ينحط نحو المروة و يمشي على هينته فاذا بلغ بطن الوادي يسعى بين الميلين الاخضرين سعيا ثم يمشي على هينته حتى يأتي المروة ويصعد عليها و يفعل

قوله ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه وذكر في التحفة والمفرد بالحج اذا طاف طواف اللقاء تحية للبيت فالافضل له ان لا يسعى بين الصفا والمروة لان طواف اللقاء سنة والسعي واجب فما ينبغي ان يجعل الواجب تبعا للسنة ولكن يؤخر الى طواف الزيارة لانه ركن والواجب يجوز ان يجعل تبعا للفرض ومتى اخر السعي عن طواف اللقاء فانه لا يرمل فيه وانما الرمل سنة في طواف يعقبه السعي عرفناه بالنص بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولكن العلماء رخصوا في السعي عقيب طواف اللقاء لان يوم النحر هو وقت طواف الزيارة يوم شغل من الذبح ورمي الجمار ونحو ذلك فكان فيه تخفيف بالناس قوله يسعى بين الميلين الاخضرين روى جابر ان النبي عليه السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي يميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم قرأ مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجعل يمشي (نحو

كما فعل على الصفا لما روي ان النبي عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعى في بطن الوادي حتى اذا خرج من بطن الوادي مشى حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط.

قال وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط لما روينا وانما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام فيه ابدوا بما بدء الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا

نحو المروة فلما انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم والميلان الاخضران هما شيئان على شكل الميلين منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام لا انهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع الهرولة في بطن الوادي وقالوا اصل السعي في بطن الوادي من فعل ام اسماعيل عليه السلام هاجر حين كانت في طلب الماء فلما صار الجبل حائلا بينها وبين النظر الى ولدها سعت حتى تنظر الى ولدها شفقة على الولد فصار ذلك سنة والاصح ان يقول فعله رسول الله عليه السلام في نسكه وامر اصحابه ان يفعلوا ذلك نفعلوا اتباعا له ولا يشتغل لطلب المعنى فيه كما لا يشتغل بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي بسبعة اشواط *

قوله كما فعل على الصفا اي من التكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام

قوله وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ظاهر ما قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي انه يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا ولا يعتبر الرجوع ولا يجعل ذلك شوطا آخر والاصح ما ذكر في الكتاب لان رواة نسك رسول الله عليه السلام اتفقوا على انه

ولنا قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة فينفي الركنية
والايجاب الا انا عدلنا عنه في الايجاب ولان الركنية لا يثبت الا بدليل مقطوع به
ولم يوجد ثم معنى ما روي كتب استحبابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر
احدكم الموت الآية ثم يقيم بمكة حراما لانه محرم بالحج فلا يتحلل قبل الاتيان
بافعاله ويطوف بالبيت كلما بداله لانه يشبه الصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت
صلوة والصلوة خير موضوع فكذا الطواف الا انه لا يسعى عقيب هذه الاطوفة في هذه
المدة لان السعي لا يجب فيه الامرة والتنفل بالسعي غير مشروع ويصلي لكل اسبوع
ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما بينا ٠

طاف بهما سبعة اشواط وعلى ما قاله الطحاوي يصير اربعة عشر شوطا كذا في المبسوط
ومعنى قوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة يبدء الشوط الاول من الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة
ولو كان الامر على ما قاله الطحاوي لقال يبدأ كل شوط بالصفا كذا في مبسوط
البكري فان قيل الواجب في الطواف ان ينتهي الى ما بدا به حتى يعد شوطا واحدا
فالسعي ينبغي ان يكون كذلك قلنا الواجب هنا كالطواف بالبيت وهو الدوران حول
البيت فلابد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدأ به وههنا
الواجب هو السعي بين الصفا والمروة وهو ساع بينهما في كل مرة حقيقة فاذا فرغ من
السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله ٠
قوله ولنا قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة كما في قوله تعالى
لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فاقتضى ظاهر الآية ان لا يكون واجبا ولكنا تركنا
هذا الظاهر بدليل الاجماع ويدل على الايجاب قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله
فقوله من شعائر الله يقتضي ان يكون علما من اعلام الدين وذا بالفرضية او (الوجوب)

قال فاذا كان قبل يوم التروية بيوم

الوجوب ولا جناح بينهما لانه يستعمل في مباح يسع تركه وتركنا ظاهره في الايجاب اجماعا فبقي ماوراءه على ظاهره اويقال اول الاية يقتضي الفرضية وآخرها يقتضي الاباحة فجعلناه بين الفرض والمباح وهوالواجب وما رواه الشافعي رحمه الله دليلنا لان الركنية لاتثبت الابدليل مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحجج المجوز جعلناه واجبا ليثبت الحكم بقدر دليله كما قلنا في الفاتحة وغيرها وقوله كتب لايقتضي الفرضية لامحالة كقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت فان هذه الآية نزلت في الوصية في حق من ليس باهل لاستحقاق الارث بالكفر لانهم كانوا حديث عهد بالاسلام يسلم الرجل ولايسلم ابوه وقرابته والاسلام قطع الارث فشرع الوصية فيما بينهم لقضاء حق القرابة من حيث الندب وعلى هذا لم يكن الآية منسوخة وانما ذكر هذا النظم والله اعلم لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتحرزون عن الطواف بهما لمكان الصنمين عليهما في الجاهلية اساف ونايلة وفيه رد على من قال ان الطواف بهما فرض.

قوله فاذا كان قبل يوم التروية بيوم اي اليوم السابع من عشر ذي الحجة كذا في المغرب روي ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كان قائلا يقول له ان الله يأمرك بذبح ابنك هذا فلما اصبح روى في ذلك من الصباح الى الرواح امن الله هذا الحكم ام من الشيطان فمن ثم سمي يوم التروية فلما امسى رأى مثل ذلك فعرف انه من الله فمن ثمه سمي يوم عرفة ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحره فسمي اليوم يوم النحر كذا في الكشاف وانما سمي منى لان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق آدم عليه السلام قال له ماذا تتمنى فقال آدم عليه السلام الجنة فسمي ذلك الموضع منى وقيل انما سمي به لما يمنى فيه من الدماء اي تراق وهي قرية فيها ثلث سكك وبينه وبين مكة فرسخ وهو في الحرم لانه

خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والافاضة والحاصل ان في الحج ثلث خطب اولها ماذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم وقال زفر رح يخطب في ثلثة ايام متوالية اولها يوم التروية لانها ايام الموسم ومجتمع الحاج ولنا ان المقصود منها التعليم ويوم التروية ويوم النحر يوما اشتغال فكان ماذكرناه انفع وفي القلوب انجع فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة لماروي ان النبي عليه السلام صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم غدا الى عرفات ومر بمنى اجزاه لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامة نسك ولكنه اساء بتركه الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم *

قال ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها لمارويناوهذا بيان الاولوية امالودفع قبله جاز لانه لايتعلق بهذا المقام حكم قال في الاصل وينزل بها مع الناس لان الانتباذ تجبر والحال حال تضرع والاجابة في الجمع ارجى وقيل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على المارة

منحر والمنحر يكون في الحرم وجمع اسم للمزدلفة وسمي به لان آدم عليه السلام اجتمع فيه مع حواوازدلف اليها اي دنا منها ه

قوله خطب الامام خطبة اي خطبة واحدة من غيران يجلس بين الخطبتين بعد صلوة الظهر وكذلك في الخطبة الثالثة التي تخطب بمنى واما في خطبة عرفات فيجلس بين الخطبتين وهي قبل صلوة الظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي رح **قوله** ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها لمار وينا وهو قوله ثم راح الى عرفات **قوله** وهذا بيان الاولوية اي الاولى ان يقيم بمنى حتى تطلع الشمس من يوم عرفة امالودفع قبل طلوع الشمس جاز (قوله)

قال واذا زالت الشمس يصلي الامام بالناس الظهر والعصر فيبتدئ بالخطبة فيخطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة كما في الجمعة هكذا فعله رسول الله عليه السلام وقال مالك رحمه الله يخطب بعد الصلوة لانها خطبة وعظ وتذكير فاشبه خطبة العيد ولنا ما روينا ولان المقصود منها تعليم المناسك والجمع منها وفي ظاهر المذهب اذا صعد الامام المنبر فجلس اذن المؤذنون كما في الجمعة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يؤذن قبل خروج الامام وعنه انه يؤذن بعد الخطبة والصحيح ماذكرنا لان النبي عليه السلام لما خرج واستوى على ناقته اذن المؤذنون بين يديه ويقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة لانه اوان الشروع في الصلوة فاشبه الجمعة ۰

قال ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين وقد ورد النقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلوتين وفيما روى جابر رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين ثم بيانه انه يؤذن للظهر ويقيم للظهر ثم يقيم للعصر لان العصر يؤدى قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلوتين تحصيلا لمقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته فلو انه فعل فعل مكروها واعاد الاذان للعصر في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد رحمه الله لان الاشتغال بالتطوع او بعمل آخر يقطع فور الاذان الاول فيعيده للعصر فان صلى بغير خطبة اجزاه لان هذه الخطبة ليست بفريضة

قوله يصلي الامام بالناس الظهر والعصر اي الامام الاعظم وهو الخليفة او نائبه واعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان والاحرام والامام والجماعة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعندهما الامام والجماعة ليس بشرط ولا خلاف ان الوقت شرط وهو ان يكون يوم عرفة والمكان شرط وهو عرفات والاحرام شرط وهو ان يكون محرما باحرام الحج ·
قوله والجمع منها اي الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر من [illegible]

قال ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد محتاج اليه ولابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم لصيانة الجماعة لانه يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعدما تفرقوا في الموقف لا لما ذكرا اذ لا منافاة ثم عند ابي حنيفة رح الامام شرط في الصلوتين جميعا وقال زفر رح في العصر خاصة لانه هو المغير عن وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج ولابي حنيفة رحمه الله ان التقديم على خلاف القياس عرف شرعه فيما اذا كانت العصر مرتبة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الامام في حالة الاحرام بالحج فيقتصر عليه ثم لابد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديما للاحرام على وقت الجمع وفي اخرى يكتفى بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة .

قال ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والقوم معه عقيب انصرافهم من الصلوة لان النبي عليه الصلوة والسلام راح الى الموقف عقيب الصلوة والجبل يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الاعظم .

قوله لا لما ذكرا من ان الجمع لامتداد الوقوف اذ لا منافاة بين الوقوف والصلوة فان المصلي واقف ولا ينقطع وقوفه بالاشتغال بالصلوة كما لا ينقطع بالاكل والحدث والحديث بل اولى **قوله** وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج اي الاحرام بالحج شرط في الصلوتين حتى ان الحلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها وعند زفر رح يجزيه وحاصله ان جواز الجمع عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى معلق باحرام الحج في الصلوتين لا غير وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى معلق باحرام الحج وبالجماعة وبالامام الاكبر وهو قول زفر رحمه الله ايضا غير انه تشترط هذه الشرائط في العصر لا غير وابو حنيفة رحمه الله يشترط في الظهر والعصر جميعا والموقف (الموقف)

قال وعرفات كلها موقف الابطن عرنة لقوله عليه الصلوة والسلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسر •

قال وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحلته لان النبي عليه السلام وقف على ناقته وان وقف على قدميه جاز والاول افضل لما بينا وينبغي ان يقف مستقبل القبلة لان النبي عليه السلام وقف كذلك وقال النبي عليه السلام خير المواقف مااستقبلت به القبلة ويدعو ويعلم الناس المناسك لماروي ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفة ماد ايديه كالمستطعم المسكين ويدعو بماشاء وان ورد الآثار ببعض الدعوات وقد اوردنا تفصيلها في كتابنا المترجم بعدة الناسك في عدة من المناسك بتوفيق الله تعالى •

قال وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام لانه يدعو ويعلم فيعوا ويسمعوا وينبغي ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الافضلية لان عرفات كلها موقف على ماذكرنا

قال ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف ويجتهد في الدعاء اما الاغتسال فهو سنة وليس بواجب ولو اكتفي بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيدين وعند الاحرام واما الاجتهاد فلانه صلى الله عليه وسلم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لامته

الموقف الاعظم اي يسمى الموقف موقف الاعظم وعرفات كلها موقف الابطن عرنة وهو واد بحذاء عرفات قيل رأى النبي عليه السلام فيه الشيطان فكان هذا نظيرا لنهي عن الصلوة في الاوقات المكروهة المنسوبة الى الشيطان •

قوله وادي محسر بكسر السين وتشديدها **قوله** ويدعو اي بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي عليه السلام **قوله** وان ورد الآثار ببعض الدعوات روى علي رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال افضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت

فاستجيب له الا في الدماء والمظالم ويلبي في موقفه ساعة بعد ساعة وقال مالك رحمه الله تعالى يقطع التلبية كما يقف بعرفة لان الاجابة باللسان قبل الاشتغال بالاركان ولنا ما روي ان النبي عليه السلام ما زال يلبي حتى اتى جمرة العقبة ولان التلبية فيه كالتكبير في الصلوة فيأتي بها الى آخر جزء من الاحرام٠

قال واذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هينتهم حتى يأتوا المزدلفة لان النبي عليه السلام دفع بعد غروب الشمس ولان فيه اظهار مخالفة المشركين وكان النبي عليه السلام يمشي على راحلته في الطريق على هينته فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حد عرفة اجزاه لانه لم يفض من عرفة والافضل ان يقف في مقامه

وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل لي في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري٠

قوله فاستجيب له الا في الدماء والمظالم اي الا في حق الدم الذي وجب لبعضهم على بعض قصاصا وعجزوا عن استيفائه وفي حق المظلمة التي وجبت لبعضهم على بعض وعجزوا عن الانتصاف لم يستجب دعاء النبي عليه السلام لهم بالمغفرة لهم لعظم هذه الذنوب وتعلق حقوق العباد بها **قوله** فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هينتهم روي انه عليه السلام خطب عشية عرفة فقال ايها الناس ان اهل الجاهلية والاوثان كانوا يرفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعممت بها رؤس الجبال كعمائم الرجال في وجوههم وان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس **قوله** فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حد عرفة اجزاه وانما قيد به لانه لو جاوز حد عرفة قبل غروب الشمس وجب عليه الدم وسميت المزدلفة مزدلفة وجمعا لان آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها اي دنا منها (قوله)

كيلا يكون آخذا في الاداء قبل وقتها فلو مكث قليلا بعد غروب الشمس وافاضة الامام لخوف الزحام فلا باس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها بعد افاضة الامام دعت بشراب فافطرت ثم افاضت *

قال واذا اتى مزدلفة فالمستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميقدة يقال له قزح لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف عند هذا الجبل وكذا عمر رضي الله تعالى عنه ويتحرز في النزول عن الطريق كيلا يضر بالمارة فينزل عن يمينه او يساره ويستحب ان يقف وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة *

قال ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر رحمة الله تعالى عليه باذان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة ولان العشاء في وقته فلا يفرد بالاقامة اعلاما بخلاف العصر بعرفة لانه مقدم على وقته فافرد بها لزيادة الاعلام ولا يتطوع بينهما لانه يخل بالجمع ولو تطوع او تشاغل بشيء اعاد الاقامة لوقوع الفصل وكان ينبغي ان يعيد الاذان كما في الجمع الاول الا انا اكتفينا باعادة الاقامة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى ثم افرد الاقامة للعشاء *

قوله كيلا يكون آخذا في الاداء لان الوقوف بالمزدلفة عبادة والشروع في السعي اليها بمنزلة الشروع في الاداء كالسعي الى الجمعة **قوله** بقرب الجبل الذي عليها الميقدة يقال له قزح اي يقال للجبل قزح والميقدة موضع يوقد عليه السرج وهي بالمشعر الحرام على قزح وكانوا في الجاهلية يوقدون عليها النار **قوله** ويستحب ان يقف وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة اي ليكون مستقبل القبلة *

ولا تشترط الجماعة لهذا الجمع عند ابي حنيفة رحمه الله لان المغرب مؤخرة عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقته ومن صلى المغرب في الطريق لم تجزه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر وقال ابو يوسف رحمه الله تجزيه وقد اساء وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعرفات لابي يوسف انه اداها في وقتها فلا تجب اعادتها كما بعد طلوع الفجر الا ان التاخير من السنة فيصير مسيئا بتركه ولهما ما روي انه عليه السلام قال لاسامة رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلوة امامك معناه وقت الصلوة وهذا اشارة الى ان التاخير واجب وانما وجب ليمكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر ليصير جامعا بينهما واذا طلع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الاعادة

قال واذا طلع الفجر يصلي الامام بالناس الفجر بغلس لرواية ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام صلاها يومئذ بغلس ولان في التغليس دفع حاجة الوقوف فيجوز كتقديم العصر بعرفة ثم وقف ووقف معه الناس فدعا لان النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع يدعو حتى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما

قوله ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند ابي حنيفة رحمه الله خصه بالذكر وان كان الحكم عندهما كذلك لانه شرط الجماعة في الجمع الاول فبين انه لا يشترط هنا وذكر الامام المحبوبي ولا يشترط لجمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام **قوله** وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعرفات اي المغرب **قوله** معناه وقت الصلوة لانها حركات توجد من المصلي فلا يتصف بالقبلية قبل الوجود ويمكن ان يقال معناه مكان الصلوة فان كان المراد به الوقت فيظهر ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس واداء الصلوة قبل الوقت لا يجوز وان كان المراد به المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان (وهو)

فاستجيب له دعاءه لامته حتى الدماء والمظالم ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام وبمثله تثبت الركنية ولنا ماروي انه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله بالليل ولو كان ركنا لما فعل ذلك والمذكور فيما تلا الذكر وهو ليس بركن بالاجماع وانما عرفنا الوجوب لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف معنا هذا الموقف وقد كان افاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجه علق به تمام الحج وهذا يصلح امارة للوجوب غير انه اذا تركه بعذر بان يكون به ضعف او علة او كانت امرأة تخاف الزحام لاشيء عليه لما رويناه

قال والمزدلفة كلها موقف الا وادي محسر لما رويناه من قبل ۔

وهو المزدلفة فلايجوز في غيرها الا ان خبر الواحد يوجب العمل لا العلم فامرنا بالاعادة ما بقي الوقت ليصير جامعا بين الصلوتين بالمزدلفة اذ التأخير انما وجب ليمكنه الجمع بينهما بالمزدلفة وبعد طلوع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الاعادة ولانا لو امرنا بالاعادة بعد ذهاب الوقت لحكمنا بفساد ما ادى وهو من باب العلم وخبر الواحد لايوجب العلم فاما وجوب الاعادة في الوقت فمن باب العمل والاخذ بالاحتياط فيعيده

قوله فاستجيب له دعاءه لامته حتى الدماء والمظالم بان يرضى الخصوم بالازدياد في مثوباتهم حتى يتركوا خصوماتهم في الدماء والمظالم فاستوجب المغفرة من هذا من عليه الدماء والمظالم

قوله ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه انه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام امر بالذكر عند المشعر الحرام ولا يمكنه ذلك الا بعد ان يحضر المشعر الحرام ويقف فيه قلنا المذكور في

قال فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى يأتوا منى قال العبد الضعيف عصمه الله تعالى هكذا وقع في نسخ المختصر وهذا غلط والصحيح اذا اسفر افاض الامام والناس لان النبي عليه الصلوة والسلام دفع قبل طلوع الشمس •

قال فيبتدئ بجمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصى الخذف لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى لم يعرج على شيء حتى رمى جمرة العقبة وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بحصى الخذف لا يؤذي بعضكم بعضا ولو رمى باكبر منه جاز لحصول الرمي غير انه لا يرمي بالكبار من الاحجار كيلا يتأذى به غيره ولو رماها من فوق العقبة اجزاه لان ما حولها موضع النسك والافضل ان يكون من بطن الوادي لما روينا ويكبر مع كل حصاة كذا روى ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ولو سبح مكان التكبير اجزاه لحصول الذكر وهو من آداب الرمي ولا يقف عندها لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه و روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند اول حصاة رمى بها جمرة العقبة

النص الذكر وهو ليس بركن اجماعا فاذا لم يكن المأمور به ركنا فما ثبت ضمنا له اولى ان لا يكون ركنا •

قوله والصحيح اذا اسفر وتاويل قوله اذا طلعت الشمس قرب من الطلوع واسفر جدا فقد ذكر في المبسوط انه يدفع اذا اسفر جدا وروي انه عليه السلام وقف بالمشعر الحرام حتى اذا كادت الشمس يطلع دفع الى منى **قوله** مثل حصى الخذف الخذف ان يرمي بحصاة او نواة او نحوهما تأخذه بين سبابتيك وقيل ان يضع الحصاة طرف الابهام على طرف السبابة وفعله من باب ضرب من المغرب •

ثم كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة ومقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع فصاعدا كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رح لان مادون ذلك يكون طرحا ولو طرحها طرحا اجزاه لانه رمى الى قدميه الا انه مسيء لمخالفته السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه لانه ليس برمي ولو رماها فوقعت قريبا من الجمرة يكفيه لان هذا القدر مما لا يمكن الاحتراز عنه ولو وقعت بعيدا منها لا يجزيه لانه لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص ولو رمى بسبع حصيات جملة فهذه واحدة لان المنصوص عليه تفرق الافعال ويأخذ الحصا من اي موضع شاء الا من عند الجمرة فان ذلك يكره

قوله ثم كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة قال الامام المعروف بخواهرزاده ينبغي ان يضع الحصى على ظفر الابهام اليمنى كانه عاقد سبعين ويلقيها من اسفل الى اعلى فوق حاجبه الايمن ومنهم من يقول يضع رأس السبابة على رأس الابهام كانه عاقد ثلثين ويأخذ الحصاة ويرمي ومنهم من يقول يحلق سبابته ويضعها على مفصل ابهامه كانه عاقد عشرة فيرميها والكلام في الرمي في عشرة مواضع الاول انه يرفع الحصاة من قارعة الطريق ولا يرفع من الموضع الذي يرمى اليه والثاني انه يغسل الحصاة والثالث انه يرمى الصغار والرابع انه يرمي بما كان من جنس الارض والخامس يستبطن الوادي فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه فيرمي من الاسفل الى الاعلى والسادس في كيفيته وقد بيناها والسابع يكبر عند كل حصاة لما روي ان ابراهيم عليه السلام لما اخرج ولده للذبح جاء ابليس موسوسا اليه فعرف ابراهيم عليه السلام ورمى اليه وقال بسم الله والله اكبر رغما للشيطان ورضاء للرحمن والثامن انه لا يقف بعد الرمي والتاسع

قسد

لان ماعندها من الحصا مرد ود هكذا جاء في الاثر فيتشام به ومع هذا لو فعل اجزاه لوجود فعل الرمي ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر بخلاف ما اذا رمى بالذهب او الفضة لانه يسمى نثارا لا رمياً ٭

قال ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر لما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه قال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نرمي ثم نذبح ثم نحلق ولان الحلق من اسباب التحلل وكذا الذبح حتى يتحلل به المحصر فيقدم الرمي عليهما ثم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالمحبة لان الدم الذي يأتي به المفرد تطوع والكلام في المفرد والحلق افضل لقوله عم رحم الله المحلقين الحديث

وقت الرمي وهو بعد طلوع الشمس والعاشر انه يقطع التلبية عند اول حصاة يرميها ٭

قوله لان ما عندها من الحصا مرد ود هكذا جاء في الاثر يا نه في حديث سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه مابال الجمار يرمى من وقت الخليل عليه السلام ولم يصر هضا بالنسد الافق فقال اما علمت ان من يقبل حجه يرفع حصاه ومن لم يقبل حجه ترك حصاه حتى قال مجاهد رحمه الله لما سمعت هذا من ابن عباس رضي الله عنه جعلت على حصاي علامة ثم توسطت الجمرة فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئا من الحصاة **قوله** ومع هذا لو فعل اجزاه لوجود فعل الرمي ومالك رحمه الله تعالى يقول لا يجزيه وهو عجب من مذهبه فانه يجوز التوضي من الماء المستعمل ولا يجوز الرمي بما قد رمي من الاحجار ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجر **قوله** ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا يريد به ما يقع الاستهانة برميه ولهذا لو رمى بكفا من تراب مكان (حصاة)

ظاهر بالترحم عليهم ولان الحلق اكمل في قضاء التفث وهو المقصود وفي التقصير بعض التقصير فاشبه الاغتسال مع الوضوء ويكتفي في الحلق بربع الرأس اعتبارا بالمسح وحلق الكل اولى اقتداء برسول الله عليه الصلوة والسلام والتقصير ان يأخذ من رؤس شعره مقدار الانملة ۰

قال وقد حل له كل شيء الا النساء وقال مالك رحمه الله الا الطيب ايضا لانه من دواعي الجماع ولنا قوله عليه السلام فيه حل له كل شيء الا النساء وهو مقدم على القياس ولا يحل له الجماع فيما دون الفرج عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه قضاء الشهوة بالنساء فيؤخر الى تمام الاحلال ثم الرمي ليس من اسباب التحلل عندنا خلافا للشافعي رح هو يقول انه يتوقت بيوم النحر كالحلق فيكون بمنزلته في التحليل

حصاة جاز لان الحصاة بمنزلة الكف من التراب ولو رمى بالفيروزج والياقوت لم يعتبر وانهما من اجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع ذلك لا يجزى الرمي بهما لعدم الاستهانة برميهما ۰

قوله ظاهر بالترحم عليهم اي كرر لفظ رحم الله المحلقين فانه صلى الله عليه وسلم لما قال رحم الله المحلقين فقيل والمقصرين فقال ايضا رحم الله المحلقين حتى قال في الرابعة والمقصرين فقد ظاهر في الدعاء ثلث مرات للمحلقين فدل انه افضل كذا في المبسوط ومن وجب عليه الحلق وليس على رأسه شعر امر الموسى على رأسه لانه ان عجز عن الحلق والتقصير فقدر على التشبه بالحالقين والمقصرين ثم اختلفوا في ان اجراء الموسى مستحب او واجب قال بعضهم واجب لان الواجب عليه شيئان اجراء الموسى وازالة الشعر الا انه عجز عن احدهما وقدر على الآخر فما عجز عنه سقط وما قدر عليه بقي واجبا كذا ذكره الامام الولوالجي في فتاواه ۰

ولنا ان مايكون محللا يكون جناية في غيرا وانه كالحلق والرمي ليس بجناية بخلاف الطواف لان التحلل بالحلق السابق لابه ٭

قال ثم يأتي من يومه ذلك مكة اومن الغداومن بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط لما روي ان النبي عليه السلام لما حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بمنى ووقته ايام النحر لان الله تعالى عطف الطواف على الذبح قال فكلوا منها ثم قال وليطوفوا فكان وقتهما واحدا واول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وافضل هذه الايام اولها كما في التضحية وفي الحديث افضلها اولها فان كان سعى بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعي عليه وان كان لم يقدم السعي رمل في هذا الطواف وسعى بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرمل ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي ويصلي ركعتين بعد هذا الطواف لان ختم كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف او نفلا لما بينا ٭

قوله ولنا ان ما يكون محللا يكون جناية في غيراوانه كالحلق ولا يشكل دم الاحصار فانه للتحلل وليس بمحظور الاحرام لانه ليس باصل في التحلل وانما يصار اليه لضرورة المنع **قوله** بخلاف الطواف جواب اشكال يرد ظاهرا على قوله مايكون محللا يكون جناية في غيرا وانه فان النساء تحل بالطواف ومع ذلك هو ليس بجناية في غيراوانه فاجاب ان التحلل بالحلق السابق لا بالطواف فصار كان الحلق اوجب بعض التحلل معجلا وبعضه مؤجلا الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام وليتبين انه دون الوقوف من حيث لم يشرع في مطلق الاحرام **قوله** عطف الطواف على الذبح قال الله تعالى فكلوا منها ثم قال وليطوفوا بالبيت فكان وقتهما واحدا قال الله تعالى فكلوا منها واطعموا (البائس)

قال وقد حل له النساء لكن بالحلق السابق اذ هو المحلل لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء ٭

قال وهذا الطواف هو المفروض في الحج وهو ركن فيه اذ هو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر ويكره تأخيره عن هذه الايام لما بينا انه موقت بها وان اخره عنها لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وسنبينه في باب الجنايات ان شاء الله تعالى ٭

قال ثم يعود الى منى فيقيم بها لان النبي عليه السلام رجع اليها كما روينا ولانه بقي عليه الرمي وموضعه بمنى فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار الثلث فيبدأ بالتي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه فيما نقل من نسك رسول الله عليه السلام مفسرا ويقف عند الجمرتين في المقام الذي يقف فيه الناس ويحمد الله ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بحاجته ويرفع يديه لقوله عليه السلام لاترفع الايدي الافي سبع مواطن وذكر من جملتها عند الجمرتين والمراد رفع الايدي بالدعاء وينبغي ان يستغفر للمومنين في دعائه في هذه المواقف لان النبي عم قال اللهم اغفر للحاج ولمن استغفرله الحاج ثم الاصل ان كل رمي بعده رمي يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف لان العبادة قد انتهت ولهذا لا يقف بعد جمرة العقبة في يوم النحر ايضا ٭

البائس الفقير ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق عطف قضاء التفث بثم على الاكل من القرابين وقضاء التفث في يوم النحر بالاجماع فكذا الطواف المعطوف بالواو وبالطريق الاولى لان ثم للتأخير ولا تأخير في حرف الواو (قوله)

قال واذا كان من الغد رمى الجمار الثلث بعد زوال الشمس كذلك وان اراد ان يتعجل النفر نفر الى مكة وان اراد ان يقيم رمي الجمار يوم الرابع بعد زوال الشمس لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى والافضل ان يقيم لما روي ان النبي عم صبر حتى رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع وله ان ينفر مالم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن له ان ينفر لدخول وقت الرمي وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وان قدم الرمي في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وقالا لا يجوز اعتبارا بسائر الايام وانما التفاوت في رخصة النفر فاذا لم يترخص التحق بها ومذهبه مروي عن ابن عباس رضي الله عنه ولانه لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلان يظهر في جوازه في الاوقات كلها اولى

قوله من الغد يريد بالغد اليوم الثالث من ايام النحر يعني غد اليوم الثاني النفر الاول في اليوم الثالث من ايام النحر والنفر الثاني في اليوم الرابع **قوله** فمن تعجل في يومين المراد الثاني والثالث من ايام النحر التعجيل رخصة والتأخير عزيمة قيل اهل الجاهلية منهم من جعل المعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد النص بنفي المأثم عنهما وقوله لمن اتقى يتعلق بهما جميعا اي ذلك التخيير ونفي الاثم عن المتعجل والمتأخر لاجل الحاج المتقي لئلا يتخالج في قلبه شيء منهما فيحسب ان احدهما يرهق صاحبه اثام في الاقدام عليه وانما خص المتقي لان ذا التقوى حذر متحرز من كل ما يريبه ولانه هو المنتفع به دون ماسواه لانه هو الحاج على الحقيقة عنده تعالى لقوله تعالى ذلك خير للذين يريدون وجه الله **قوله** وفيه خلاف الشافعي رحمة الله تعالى عليه فان عنده ينقطع خيار النفر بغروب الشمس من اليوم الثالث فاذا غربت الشمس فليس له ان ينفر بعد ذلك قبل ان يرمي (قال)

بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لايجوز الرمي فيهما الا بعد الزوال في المشهور من الرواية لانه لايجوز تركه فيهما نبقي على الاصل المروي فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر

قال لان المنصوص عليه الخيار في اليوم وامتداد اليوم الى غروب الشمس وانا نقول الليل ليس بوقت لرمي اليوم الرابع فيكون خياره في النفر ثابتا فيه كما قبل غروب الشمس من اليوم الثالث بخلاف ما بعد طلوع الفجر في اليوم الرابع فانه وقت الرمي فلا يبقى خياره بعد ذلك وقد بينا ان الليالي هنا تابعة للايام الماضية فكما كان خياره ثابتا في اليوم فكذلك في الليلة التي بعده.

قوله بخلاف اليوم الاول والثاني اي من ايام التشريق والا فهو الثاني والثالث من ايام الرمي ولا يدخل وقت الرمي حتى تزول الشمس في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق في الرواية المشهورة لحديث جابر رض انه صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة يوم النحر ضحى ورمى في بقية الايام بعد الزوال وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لو رمى قبله جاز وحمل المروي على الافضل ووجه الفرق على المشهور انه لم يخف حكمه من حيث الترك فلا يجوز تقديمه بخلاف اليوم الرابع فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه من طلوع الفجر وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس لحديث ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله وقال اغيلمة بني عبد المطلب لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس وحجتنا في ذلك ما روي انه صلى الله عليه وسلم لما قدم ضعفة اهله قال لهن اي بني لا ترموا جمرة العقبة الا مصبحين فنعمل بالحديثين جميعا فنقول بعد الصبح يجوز وتأخيره الى ما بعد طلوع الشمس اولى كذا في المبسوط.

(قوله)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي عليه السلام رخص للرعاء ان يرموا ليلا ولنا قوله عليه السلام لا ترموا جمرة العقبة الا مصبحين ويروى حتى تطلع الشمس فيثبت اصل الوقت بالا ول والا فضلية بالثاني وتأويل ما روي الليلة الثانية والثالثة ولان ليلة النحر وقت الوقوف والرمي يترتب عليه فيكون وقته بعده ضرورة ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس لقوله عليه السلام ان اول نسكنا في هذا اليوم الرمي جعل اليوم وقتا له وذهابه بغروب الشمس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يمتد الى وقت الزوال والحجة عليه ما روينا وان اخر الى الليل رماه ولا شيء عليه لحديث الرعاء وان اخر الى الغد رماه لانه وقت جنس الرمي وعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله لتأخيره عن وقته كما هو مذهبه ٭

قال فان رماها راكبا اجزاه لحصول فعل الرمي وكل رمي بعده رمي فالافضل ان يرميه ماشيا والا فيرميه راكبا لان الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا فيرمي ماشيا ليكون اقرب الى التضرع ٭

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاء ان يرموا ليلا قلنا تأويله الليلة الثانية والثالثة اي الليلة التي بعد يوم الرمي لان اليوم لما كان وقتا للرمي فالليل يتبعه فيه كليلة النحر يجعل تبعا ليوم عرفة في حكم الوقوف وان اخر الى الغد رمي لبقاء وقت جنس الرمي ولكن عليه دم للتأخير عن وقته عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه خلافا لهما فالحاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة وما بعده الى الزوال وقت مستحب وما بعد الزوال الى الغروب وقت الجواز مع عدم الاساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه ٭

(قوله)

هو بيان الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله ويكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي لان النبي عليه السلام بات بمنى وعمر رضي الله عنه كان يؤدب على ترك المقام بها ولو بات في غيرها متعمدا لا يلزمه شيء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه وجب ليسهل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجابره قال ويكره ان يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقيم حتى يرمي لما روي ان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه ولانه يوجب شغل قلبه واذا نفر الى مكة نزل بالمحصب وهو الابطح وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صلعم وكان نزوله قصدا هو الاصح حتى يكون النزول به سنة على ما روي انه عم قال لاصحابه انا نازلون غدا عند خيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم يشير الى عهدهم على هجران بني هاشم فعرفنا انه نزل به اراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به فصار سنة كالرمل في الطواف ۔

قوله وبيان الافضل مروي عن ابي يوسف رح حكي عن ابراهيم بن الجراح انه قال دخلت على ابي يوسف رحمه الله في مرضه الذي مات فيه ففتح عينيه وقال الرمي راكبا افضل ام ماشيا فقلت ماشيا فقال اخطأت فقلت راكبا فقال اخطأت ثم قال كل رمي بعده وقوف فالرمي ماشيا افضل وما ليس بعده وقوف فالرمي راكبا افضل فقمت من عنده فما انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل تلك الحالة والذي روى جابر ان النبي ع م رمى الجمار كلها راكبا انما فعله ليكون اشهر للناس حتى يقتدوا به فيما يشاهدونه منه الا ترى انه قال خذوا عني مناسككم فلا ادري لعلي احج بعد هذا العام كذا في المبسوط **قوله** ويكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي ولو بات في غيره متعمدا لا يلزمه شيء عندنا خلافا للشافعي رح فان عنده ان ترك البيتوتة ليلة فعليه مد وان ترك ليلتين فعليه مدان وان ترك ثلث ليال فعليه دم **قوله** وكان نزوله قصدا وهو الاصح وهذا احتراز عن قول ابن عباس رضي الله عنه فانه يقول ليس النزول فيه بسنة

قال ثم دخل مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع البيت ويصدر به وهو واجب عندنا خلافا للشافعي لقوله عم من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف و رخص لنساء الحيض ۔ الا على اهل مكة لانهم لا يصدرون ولا يودعون ولا رمل فيه لما بينا انه شرع مرة واحدة ويصلي ركعتي الطواف بعده لما قدمنا ويأتي زمزم فيشرب من مائها لما روي ان النبي عليه السلام استقى دلوا بنفسه فشرب منه ثم افرغ باقي الدلو في البئر ويستحب ان يأتي الباب ويقبل العتبة ويأتي الملتزم وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبث بالاستار ساعة ثم يعود الى اهله هكذا روي ان النبي عليه السلام فعل بالملتزم ذلك قالوا وينبغي ان ينصرف وهو يمشي وراءه ووجهه الى البيت متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد فهذا بيان تمام الحج ۔

ولكنه موضع نزل فيه رسول الله عم اتفاقا ولا صح عندنا انه سنة وانما نزل رسول الله عم قصدا على ما روي انه قال لاصحابه بمنى انا نازلون غدا بالخيف خيف بني كنانة الى آخره كذا في المبسوط الخيف هو المحصب وقد كانت قريش اجتمعت فيه فتحالفوا على بني هاشم وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبر انه ينزل فيه لمخالفتهم فانهم اجتمعوا للمعصية ونحن نجتمع فيه للطاعة وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في المناسك على وجه المخالفة فهو نسک كما نفر عن عرفة بعد غروب الشمس كذا في شرح الاقطع ۔ **قوله** لما قدمنا اي في موضعين وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين لان ختم كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف او نفلا **قوله** ويأتي بزمزم اي بعد تقبيل العتبة واتيانه الملتزم الصاقه جسده بجدار الكعبة يأتي زمزم فيشرب من مائه ويصب منه على جسده ويقول اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء برحمتک یا ارحم الراحمين كذا في المحيط **قوله** فهذا بيان تمام الحج اي (الحج)

فصل في الوقوف

وان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها على ما بينا سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الافعال فلا يكون الاتيان به على غير ذلك الوجه سنة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة وبترك السنة لا يجب الجابر

ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي عليه السلام وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فهذا بيان آخر الوقت ومالك رحمه الله ان كان يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر وبعد طلوع الشمس فهو محجوج عليه بما روينا

ثم اذا وقف بعد الزوال وافاض من ساعته اجزاه عندنا لانه ع م ذكر بكلمة او فانه قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وهي كلمة التخيير وقال مالك رح لا يجزيه الا ان يقف في اليوم وجزء من الليل ولكن الحجة عليه ما رويناه

ومن اجتاز بعرفة نائما او مغمى عليه او لا يعلم انها عرفات جاز عن الوقوف

الحج الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه كذا في المبسوط *

فصل في الوقوف

قوله فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وفعله يكون بيانا لمجمل آية الحج ولان الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم عدم تاخير الوقوف مع انه معظم اركان الحج وفيه ترك الاستدامة التي هي واجبة *

لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمتنع ذلك بالاغماء والنوم كركن الصوم بخلاف الصلوة لانها لا تبقى مع الاغماء والجهل يخل بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ومن اغمي عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا لا يجوز ولو امر انسانا بان يحرم عنه اذا اغمي عليه اونام فاحرم المأمور عنه صح بالاجماع حتى اذا افاق او استيقظ واتى بافعال الحج جاز لهما انه لم يحرم بنفسه ولا يأذن لغيره به وهذا لانه لم يصرح بالاذن والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما اذا امر غيره بذلك صريحا وله انه لما عاقدهم عقد الرفقة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشرته بنفسه والاحرام هو المقصود بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا دلالة

قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يقال ان النية لم توجد اصلا لانا نقول النية ليست بشرط لكل ركن وهذا بخلاف الطواف فان النية فيه شرط حتى لو دار خلف غريم له حول البيت لا يتأدى به الطواف اذا لم ينو لان الوقوف ركن العبادة وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فوجود النية في اصل تلك العبادة يغني عن اشتراط النية في ركنه والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به فلا بد من اشتراط اصل النية فيه **قوله** فكان الاذن به ثابتا دلالة والاذن دلالة كالاذن صريحا كمن نصب القدر على الكانون وجعل فيه اللحم واوقد النار تحته فجاء واحد وطبخه لم يضمن لوجود الاذن دلالة واقرب منه شرب ماء السقاية واذا ثبت الاذن قامت نيته مقام نيته كما لو امره به نصا ثم قيد في الكتاب بانه اهل عنه رفقاؤه وان اهل عنه غير رفقائه ما حكمه قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وكان الجصاص يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يختص بذلك رفقاؤه بل هم وغيرهم في ذلك سواء لان (هذا)

والعلم ثابت نظرا الى الدليل والحكم يدار عليه ٭
قال والمرأة في جميع ذلك كالرجل لانها مخاطبة كالرجال غير انها لاتكشف رأسها لانها عورة وتكشف وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولو سدلت شيئا على وجهها وجافته عنه جاز هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها ولانه بمنزلة الاستظلال بالمحمل ولا ترفع صوتها بالتلبية لما فيه من الفتنة ولا ترمل ولا تسعى بين الميلين لانه مخل بستر العورة ولاتحلق ولكن تقصر لما روي ان النبي عليه السلام نهى النساء عن الحلق وامرهن بالتقصير ولان حلق الشعر في حقها مثلة كحلق اللحية في حق الرجال وتلبس من المخيط ما بدالها لان في لبس غير المخيط كشف العورة قالوا ولاتستلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها ممنوعة عن مماسة الرجال الا ان تجد الموضع خاليا ٭

هذا ليس من باب الولاية بل هذا من باب الاعانة قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي هذا الرفقاء وغيرهم سواء كذا في الفوائد الظهيرية ٭
قوله والعلم ثابت نظرا الى الدليل هذا جواب عن قولهما وجواز الاذن به لايعرفه كثير من الفقهاء قلنا انزل عالما نظرا الى دليل العلم وهو كونه في دار الاسلام والحكم يدار على الدليل كالذمي اذا اسلم ولم يعلم الشرائع حتى ترك الصلوة وارتكب المحظورات فانه يؤاخذ بخلاف الحربي اذا اسلم في دار الحرب وكذلك الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد ثم بلغت ولم تعلم بالخيار يسقط الخيار فانها انزلت عالمة لقيام الدليل اذ هي يتفرغ لمعرفة الاحكام بخلاف الامة الصغيرة اذا اعتقت ولم تعلم بالخيار لا يسقط خيارها لعدم الدليل اذ هي مشغولة بخدمة المولى **قوله** لانها مخاطبة كالرجل لان اسم الناس في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يقع على الرجال والنساء جميعا فيدخلن في الخطاب **قوله** هكذا روي عن عائشة رض قالت كنا اذا احرمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركب سدلنا خمرنا على وجوهنا **قوله** وتلبس من المخيط ما بدا لها

قال ومن قلد بدنة تطوعا اونذرا اوجزاء صيد اوشيئا من الاشياء وتوجه معها يريد الحج فقد احرم لقوله عليه السلام من قلد بدنة فقد احرم ولان سوق الهدي في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لايفعله الامن يريد الحج اوالعمرة واظهار الاجابة قديكون بالفعل كما يكون بالقول فيصيربه محرما لاتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنته قطعة نعل اوعروة مزادة اولحاء شجرة فان قلدها وبعث بها ولم يسقها لم يصر محرما لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت كنت افتل قلائد هدي رسول الله عليه الصلوة والسلام فبعث بها واقام في اهله حلالا فان توجه بعد ذلك لم يصر محرما حتى يلحقها وساقها لان عند التوجه اذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه لم يوجد منه الا مجرد النية وبمجرد النية لا يصير محرما

من الدرع والقميص والخمار والخف والقفازين لانها عورة وهي مأمورة باداء العبادة على استرالوجوه ولكن لاتلبس المصبوغ بورس ولازعفران ولاعصفر الاان يكون قدغسل لان ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولاضرورة في لبس المصبوغ فهي في ذلك بمنزلة الرجل ولان هذا تزين وهو من دواعي الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الاحرام كالرجل كذا في المبسوط *

قوله اوجزاء صيد بان قتل محرم صيدا حتى وجبت عليه قيمته فاشترى بتلك القيمة بدنة في سنة اخرى وقلدها وساقها الى مكة كذا ذكره الامام العتابي في الجامع الصغير ويحتمل ان يراد به جزاء صيد الحرم بان قتل الحلال نعامة في الحرم ووجبت عليه قيمتها فاشترى بها بدنة فقلدها حالة الاحرام وتوجه معها الى مكة يريد الحج وقوله اوشيئا من الاشياء اراد به البدنة للمتعة والقران وذكر في الفوائد الظهيرية يريد به ما وجب جبرا لنقائص الحج كما اذا طاف طواف الزيارة جنبا لكن هذا انما يظهر اثره في السنة القابلة **قوله** فتوجه معها اي ساقها فيصير به محرما لاتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وذكر في (المحيط)

فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء .

قال الا في بدنة المتعة فانه محرم حين توجه معناه اذا نوى الاحرام وهذا استحسان وجه القياس فيه ماذكرنا وجه الاستحسان ان هذا الهدي مشروع على الابتداء نسكا من مناسك الحج وضعا لانه يختص بمكة ويجب شكرا للجمع بين اداء النسكين وغيره قد يجب بالجناية وان لم يصل الى مكة فلهذا اكتفي فيه بالتوجه وفي غيره توقف على حقيقة الفعل

المحيط اذا اراد الرجل الاحرام ينبغي ان ينوي بقلبه الحج او العمرة ويلبي ولا يصير داخلا في الاحرام بمجرد النية مالم تنضم اليها التلبية او سوق الهدي وذكر في شرح الطحاوي ولو قلد بدنة بغير نية الاحرام لا يصير محرما ولو ساق بها هديا قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام او لم ينو وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله ولا يصير محرما عندنا بمجرد النية مالم تنضم اليها التلبية او سوق الهدي ولو لبى ولم ينو لا يصير محرما في الروايات الظاهرة .

قوله فاذا ادركها وساقها او ادركها وانما ردد بين السوق وعدمه لان الرواية قد اختلفت فيه فقد شرط في المبسوط السوق مع اللحوق ولم يشترط في الجامع الصغير والمصنف رحمه الله جمع بين الروايتين وذكر فخر الاسلام رحمة الله تعالى عليه في الجامع الصغير وقال في الاصل ويسوقه ويتوجه معه وذلك امر اتفاقي وانما اشترط ان يلحقه ليصير فاعلا فعل المناسك على الخصوص وقال شمس الائمة رحمه الله في المبسوط اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة على ثلثة اقوال منهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا ادركها فساقها صار محرما فاخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها فساقها صار محرما لاتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ذلك قوله الا في بدنة المتعة

فان جلل بدنة او اشعرها او قلد شاة لم يكن محرما لان التجليل لدفع الحر والبرد والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يكون من النسك في شيء وعندهما ان كان حسنا فقد يفعل للمعالجة بخلاف التقليد لانه يختص بالهدي وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ايضا •

قال والبدن من الابل والبقر وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة لقوله عليه السلام في حديث الجمعة فالمستعجل منهم كالمهدي بدنة والذي يليه كالمهدي بقرة فصل بينهما ولنا ان البدنة تنبئ عن البدانة وهي الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا يجزي كل واحد منهما عن سبعة والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا والله تعالى اعلم بالصواب •

هذا استثناء من قوله لم يصر محرما حتى يلحقها قال صاحب النهاية ثم اعلم ان ههنا قيدا لا بد من ذكره وهو انه في بدنة المتعة انما يصير محرما بالتقليد والتوجه اذا حصلا في اشهر الحج فان حصلا في غير اشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك الهدي ويسير معه هكذا ذكر في الرقيات لان تقليد هدي المتعة في غير اشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من افعال المتعة وافعال المتعة قبل اشهر الحج لا يعتد به فيكون تطوعا وفي هدي التطوع ما لم يدرك ويسير معه لا يصير محرما كذا في الجامع الصغير لقاضيخان رح •

قوله والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا ولئن ثبت تلك الرواية التي رواها الشافعي رحمه الله تعالى قلنا التميز من حيث الحكم بالعطف لا يدل على اختلاف الجنسية وكذلك التخصيص باسم خاص لا يمنع الدخول تحت اسم العام كقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال وقوله تعالى واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح كذا ذكره الامام المحبوبي رح (باب)

باب القران

القران افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل وقال مالك رحمه الله تعالى التمتع افضل من القران لان له ذكرا فى القرآن ولا ذكر للقران فيه وللشافعي قوله عليه السلام القران رخصة ولان فى الافراد زيادة التلبية والسفر والحلق ولنا قوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا بحجة وعمرة معا ولان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والحراسة في سبيل الله وصلوة الليل.

باب القران

المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وقارن ومتمتع فالمفرد بالحج هو ان يحرم بالحج لا غير ثم يأتي بافعال الحج والركن فيه شيئان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة والمفرد بالعمرة ان يحرم بالعمرة لا غير من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها وافعالها اربعة فاثنان منها ركنها وهما الطواف والسعي والاثنان شرطها وهما الاحرام والحلق فالاحرام شرط ادائها والحلق شرط الخروج منها ومحظورها محظور الحج ووقتها السنة كلها الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والقارن من يجمع بين العمرة والحج فى الاحرام وكذلك لو احرم بعمرة فلم يطف او يطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم احرم كان قارنا ولو احرم بالحج فلم يطف حتى اهل بعمرة كان قارنا ايضا والمتمتع من يأتي بالعمرة في اشهر الحج او باكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك على وصف الصحة قبل ان يلم باهله الماما صحيحا.

قوله القران افضل من التمتع والافراد والمراد بالافراد هنا افراد كل واحد من العمرة والحج بسفر على حدة ويدل عليه استدلال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لترجيح مذهبه بقوله

قسم

والتلبية غير محصورة والسفر غير مقصود والحلق خروج من العبادة فلا ترجيح بما ذكروا والمقصد بما روي نفي قول اهل الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور وللقرآن ذكر في القران لان المراد من قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ان يحرم بهما من دويرة اهله على ما روينا من قبل ثم فيه تعجيل الاحرام واستدامة احرامهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك التمتع فكان القران اولى منه وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله بناء على ان القارن عندنا يطوف طوافين ويسعى سعيين وعنده طوافا واحدا وسعيا واحدا •

ولان في الافراد زيادة الاحرام والسفر والحلق وكذلك ذكر في تعليلنا ولان في القران معنى الوصل والتتابع في العبادة وهو افضل من افراد كل واحد منهما كالجمع بين الصوم والاعتكاف وكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية افضل عندي من القران وهذا نظير قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان اربعا اولى من اثنين يريد به ان اربع ركعات بتسليمة اولى من اربع بتسليمتين ولا خلاف لاحد في ان اداء اربع اولى من الاقتصار على ركعتين •

قوله والتلبية غير محصورة الى آخره جواب عن قول الشافعي رحمة الله تعالى عليه وقوله وللقران ذكر في القرآن جواب عن قول مالك **قوله** والمقصد بما روي وهو قوله عليه الصلوة والسلام القران رخصة من الله وتوسعة منه كاسقاط شطر الصلوة بالسفر رخصة وانما سميت رخصة مع ان القران عزيمة لما ان اشهر الحج كان للحج قبل الاسلام فادخلها الله تعالى في اشهر الحج اسقاطا للسفر الجديد عن الغرباء فكان اجتماعهما في سفر واحد رخصة من الله تعالى **قوله** على ما روينا من قبل اي في فصل المواقيت (قوله)

قال وصفة القران ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني لان القران هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما وكذا اذا ادخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق اذ الاكثر منها قائم ومتى عزم على اداءهما يسئل التيسير فيهما وقدم العمرة على الحج فيه وكذلك يقول لبيك بعمرة وحجة معا لانه يبدأ بافعال العمرة فكذلك يبدأ بذكرها وان اخر ذلك في الدعاء والتلبية لاباس به لان الواو للجمع ولو نوى بقلبه ولم يذكرهما في التلبية اجزأه اعتبارا بالصلوة فاذا دخل مكة ابتداء وطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول منها ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم يبدأ بافعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى بعده كما بينا في المفرد ويقدم افعال العمرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج والقران في معنى المتعة ولا يحلق بين العمرة والحج لان ذلك جناية على احرام الحج وانما يحلق في يوم النحر كما يحلق المفرد ويتحلل بالحلق عندنا لا بالذبح كما يتحلل المفرد ثم هذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيا واحدا لقوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ولان مبنى القران على التداخل حتى اكتفي فيه بتلبية واحدة وسفر واحد وحلق واحد فكذلك في الاركان

قوله اعتبارا بالصلوة اي اذا نوى بقلبه ماهية الصلوة وكبر اجزاه **قوله** والقران في معنى المتعة من حيث انه يرتفق باداء النسكين في سفرة واحدة **قوله** ولان مبنى القران على التداخل لانه لولم يتداخل لما صح القران بينهما كما لا يصح القران بين صلوتين وصومين لانه لا يتصور اداء عبادتين من جنس واحد في وقت واحد لان تأديهما بمنفعة واحدة ولا يصح بعملين وهذا يرجع الى ان الاحرام على اصله

ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد طوافين وسعي سعيين قال له عمر رضي الله تعالى عنه هديت لسنة نبيک ولان القران ضم عبادة الى عبادة وذلك انما يتحقق باداء عمل كل واحد على الكمال ولانه لا تداخل في العبادة المقصودة والسفر للتوسل والتلبية للتحريم والحلق للتحلل فليست هذه الاشياء بمقاصد بخلاف الاركان الا ترى ان شفعي التطوع لا يتداخلان وبتحريمة واحدة يؤديان ومعنى مارواه دخل وقت العمرة في وقت الحج *

من اركان الحج والركنان من عبادة لا يتصور تأديهما في حالة واحدة فكذلك الاحرامان فلما جاء الشرع به علم ان احدهما يدخل في الآخر

قوله ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد هو الثعلبي اسلم ولقي زيد بن صوحان قال كنت امرء نصرانيا فاسلمت فوجدت الحج والعمرة واجبين علي فاحرمت بهما وطفت طوافين وسعيت سعيين فلقيت نفرا من الصحابة فيهم زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فقال احدهما لصاحبه هو اضل من بعيره فلقيت عمر بن الخطاب رض واخبرته بذلك فقال ماقالا ليس بشيء هديت لسنة نبيک كذا في المبسوط ولانه لا تداخل في العبادات كالصلوتين لا تنوب احدهما عن الاخرى وكالاركان لا ينوب بعضها عن بعض كالسجدات في الصلوة والركعات وهذا احتراز عن العقوبات كالحدود والقصاص والكفارات التي فيها شبهة العقوبة **قوله** فليست هذه الاشياء بمقاصد اي فامكن القول بالتداخل فيها بخلاف الاركان فانها مقصودة فلا يمكن التداخل فيها كما في اركان الصلوة **قوله** ومعنى مارواه دخل وقت العمرة في وقت الحج رد القول الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور اي اسوء السيئات وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز شائع في اللغة كما يقال آتيک صلوة الظهر اي وقتها (قوله)

قال وان طاف طوافين لعمرته وحجته وسعي سعيين يجزيه لانه اتى بما هو المستحق عليه وقد اساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه ولا يلزمه شيء اما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعنده طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقديمه اولى والسعي بتأخيره بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف •

قال واذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران لانه في معنى المتعة والهدي منصوص عليه فيها والهدي من الابل والبقر والغنم على ما نذكره في بابه ان شاء الله تعالى واراد بالبدنة هنا البعير وان كان اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكرنا وكما يجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذا رجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فالنص وان ورد في التمتع فالقران مثله لانه مرتفق باداء النسكين والمراد بالحج والله اعلم وقته لان نفسه لا يصلح ظرفا الا ان الافضل ان يصوم قبل يوم التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة

قوله والسعي بتأخيره بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف يعني ان اشتغاله بطواف التحية قبل سعي العمرة لا يكون اكثر تأثيرا من اشتغاله باكل او نوم ولو انه بين طواف العمرة وسعيها اشتغل بنوم او اكل لم يلزمه دم فكذلك ان اشتغل بطواف التحية كذا في المبسوط **قوله** او سبع بدنة فان قيل بعض الهدي ليس بهدي قلنا انما علم جوازه بحديث جابر رضي الله عنه انه قال اشتركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة **قوله** واراد بالبدنة هنا البعير اي في قوله او بدنة حيث عطف على قوله او بقرة وفي قوله او سبع بدنة اراد بها ما هو الاعم منهما **قوله** فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة فان صامها في

لان الصوم بدل عن الهدي فيستحب تأخيره الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز ومعناه بعد مضي ايام التشريق لان الصوم فيها منهي عنه

اشهر الحج بعد الاحرام بالعمرة او الحج جاز ولا يجوز صوم سبعة ايام قبل الفراغ لانه معلق بشرط الرجوع والمعلق بالشرط معدوم قبله وهذا بخلاف المضاف فانه سبب في الحال كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخر فانه لا يخرج شهود الشهر من ان يكون سببا حقيقة في حق جواز الاداء وقوله وسبعة اذا رجعتم يخرج التمتع من ان يكون سببا لصوم المتعة قبل الرجوع من منى حتى لو اداه لا يجوز لانه لما تعلق بشرط الرجوع فقبل وجود الشرط لا يتم سببه معنى وهناك اضاف الصوم الى وقت فقبل وجود الوقت يتم السبب فيه معنى حتى يجوز الاداء وفي الكشاف فان قلت ما فائدة الفذلكة قلت الواو قد يجيء للاباحة كما في قولك جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا ففذلكت نفيا لتوهم الاباحة وقيل كاملة اي في وقوعها بدلا من الهدي •

قوله لان الصوم بدل عن الهدي فان قيل انما يظهر حكم الخلف عند فوات الاصل وههنا لم يتحقق فوات الاصل ولو قدر على الاصل في هذا الوقت لا يجزيه لانه موقت بيوم النحر فكيف يجزية الخلف وقد عرف ان خطاب الاصل يتوجه عليه ثم ينقل الى البدل للعجز عنه قلنا هذا حكم ثبت بالنص والنص وان ورد في التمتع فالقران في معناه لان الهدي انما وجب شكرا لما انعم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء النسكين في سفر واحد وهذا المعنى اتم في القرآن على انا نقول لما غلب على ظنه العجز عن الاصل فكانه قد تحقق لان غالب الظن كالمتحقق واذا قدر على الهدي في خلال صوم الثلثة او بعدها يوم النحر لزمه الهدي فيسقط حكم الصوم لانه خلف واذا قدر على الاصل قبل تأدى الحكم بالخلف سقط حكمه وان وجد الهدي بعدما حل قبل (ان)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لايجوز لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقام فحينئذ يجزيه لتعذر الرجوع ولنا ان معناه رجعتم عن الحج اي فرغتم اذ الفراغ سبب الرجوع الى اهله فكان الاداء بعد السبب فيجوز وان فاته الصوم حتى اتى يوم النحر لم يجزه الا الدم وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد هذه الايام لانه صوم موقت فيقضي كصوم رمضان وقال مالك رحمة الله تعالى عليه يصوم فيها لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وهذا وقته ولنا النهي المشهور عن الصوم في هذه الايام

ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالخلف فوجود الاصل بعد حصول المقصود بالخلف لايغير حكم الخلف وان لم يحل حتى مضى يوم النحر ثم وجد الهدي نصومه تام ولا هدي عليه لان الذبح موقت بايام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل فصار كانه تحلل ثم وجد الهدي ٭

قوله وقال الشافعي رحمه الله لايجوز اي قبل الرجوع والوصول الى الوطن لانه معلق بالرجوع فان قيل هذا التعليق منقوض على اصله لما ان التعليقات اسباب في الحال عنده فحينئذ صار كان الرجوع قد وجد على اصله الا ترى ان الرجل اذا قال اذا قدم فلان فلله علي ان اتصدق بدرهم فعنده يجوز التعجيل بالتصدق قبل قدوم فلان وعندنا لايجوز بناء على هذا الاصل والمسئلة في نوادر صوم المبسوط وعلى هذا الاصل ايضا جواز التكفير بعد اليمين قبل الحنث عنده ثم ههنا هو عين التعليق فلم يجز فما وجهه قلنا نعم كذلك الا انه يفرق بين البدني والمالي في الواجبات فبمجرد التعليق ثبت نفس الوجوب لا وجوب الاداء فوجب الاداء عند وجود الشرط وفي البدني لاينفصل الوجوب عن وجوب الاداء فلما تأخر وجوب الاداء تأخر نفس الوجوب ولانه لو انتقض مذهبه فلا علينا وكان شمس الائمة رحمه الله كثيرا مايذكر من مناقضاته فمنها

فينقيد به النص او يدخله النقص فلا يتأدى به ما وجب كاملا ولا يؤدى
بعدها الا ان الصوم بدل والابدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج

ما ذكر في الفصل الثاني من مسائل المبسوط واحتج الشافعي رحمه الله في ان القارن
يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيا واحدا بحديث عائشة رضي الله عنها طاف لحجته
وعمرته طوافا واحدا وسعى سعيا واحدا هكذا رواه الشافعي رحمه الله وهذا منه
تناقض ظاهر فانه روي عن عائشة رضي الله عنها في المسئلة الاولى ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان مفردا ثم روي في هذه المسئلة انه كان قارنا ولنا ان النص يقتضي
ان يصام بمكة لانه بدل عن الهدي وانه يكون بمكة فكذا بدله الا ان النص علقه
بالرجوع ترفيها وتيسيرا اذ الصوم في وطنه ايسر لترفقه بمرافق الاقامة فلولم يجز فيها
لعاد على موضوعه بالنقض والابطال فاذا فاته الصوم حتى اتى يوم النحر لم يجزه الا الدم
اي دم القران وكذا اذا عجز عن الاداء ومات واوصى لم يجزه الفدية انما
يلزمهم الذبح عنه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجوز القضاء والفدية
عند العجز وعلى هذا الاختلاف من كان عليه صوم كفارة فعجز بالكبر
اجزاه الفدية عنده وعندنا لا يجزيه •

قوله فينقيد به النص اي فينقيد بالنهي المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا
في هذه الايام والنص المقتضي لجواز الصوم في وقت الحج وهو قوله تعالى فصيام ثلثة ايام
في الحج لما ان الخبر مشهور مقبول بالاجماع فينقيد به نص الكتاب بان المراد بنص
الكتاب ما وراء يوم النحر وايام التشريق لا ايام النحر والتشريق للنهي الوارد فيها عن الصوم
ثم لو لم ينقيد به نص الكتاب فلا اقل من ان يورث النقص في صوم هذه الايام وصوم
المتعة وجب عليه كاملا فلا يؤدي بالناقص كصوم قضاء رمضان والكفارة ولا يؤدى (بعدها)

بجواز الدم على الاصل وعن عمر رضـ انه امر في مثله بذبح الشاة فلو لم يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي فان لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضا لعمرته بالوقوف لانه تعذر عليه اداؤها لانه يصير بانيا افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا والفرق له بينه وبين مصلي الظهر يوم الجمعة اذا توجه اليها ان الامر هنالك بالتوجه متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القران والتمتع منهي عنه قبل اداء العمرة فافترقا ٭

قال وسقط عنه دم القران لانه لما ارتفضت العمرة لم يرتفق لاداء النسكين وعليه دم لرفض عمرته بعد الشروع فيها وعليه قضاؤها لصحة الشروع فيها فاشبه المحصر والله تعالى اعلم بالصواب ٭

بعدها لان الهدي اصل وقد نقل حكمه الى خلف موصوف بصفة على خلاف القياس اذ الصوم ليس بمثل له صورة ومعنى وقد تعذر اداؤه على الوصف المشروع فصار هذا بدلا لا وجود له بحال فنقل الحكم الى الاصل وهو الدم كالمظاهر لما نقل الحكم في حقه من التحرير الى صوم موصوف لم يجز الا ان يؤديه بوصفه ٭

قوله وجواز الدم على الاصل اي انما جاز الدم على الاصل لا ان يكون بدلا من الصوم فيلزم بدل البدل قوله ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح احتراز عن رواية الحسن فانه يروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصير رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات وهذا هو القياس على مذهبه كما جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الامام بمنزلة الشروع في الجمعة في ارتفاض الظهر والله اعلم بالصواب ٭ (قوله

باب التمتع

التمتع افضل من الافراد وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الافراد افضل لان المتمتع سفره واقع لعمرته والمفرد سفره واقع لحجته وجه ظاهر الرواية ان في التمتع جمعا بين العبادتين فاشبه القران ثم فيه زيادة نسك وهو اراقة الدم وسفره واقع لحجته وان تخللت العمرة لانها تبع للحج كتخلل السنة بين الجمعة والسعي اليها والمتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي ومعنى التمتع الترفق باداء النسكين في سفر واحد من غير ان يلم با هله بينهما الماما صحيحا ويدخله اختلافات بينهما ان شاء الله تعالى وصفته ان يبتدئ من الميقات في اشهر الحج فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى لها ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته

باب التمتع

قوله لان المتمتع سفره واقع للعمرة بدليل انه اذا فرغ من العمرة صار مكيا حكما في حق الميقات لانه يقيم بمكة حلالا ثم يحرم للحج من المسجد الحرام فصار سفره منتهيا بالعمرة واما المفرد فسفره واقع لحجة والحجة فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض اولى من الواقع للسنة **قوله** من غير ان يلم با هله بينهما الماما صحيحا والالمام الصحيح عبارة عن النزول في وطنه من غير بقاء صفة الاحرام وهذا انما يكون في المتمتع اذا لم يسق الهدي فاما اذا ساق الهدي فالمامه لا يكون صحيحا وذلك لايمنع صحة التمتع خلافا لمحمد رحمه الله على ما يأتي وذكر في المحيط وتفسير الالمام الصحيح ان يرجع الى اهله ولايكون العود الى مكة مستحقا عليه وعن هذا قلنا انه لا تمتع لاهل مكة واهل المواقيت ومن دونها الى مكة اما اهل مكة فلان من شرط المتمتع ان لايلم باهله فيما بين عمرته وحجته الماما صحيحا واما اهل المواقيت ومن دونها فلانهم الحقوا باهل مكة ولهذا جاز لهم دخول مكة بغير احرام فالحقوا بهم في هذا الحكم ايضا (قوله)

وهذا هو تفسير العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكرنا هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك رح لا حلق عليه انما العمرة الطواف والسعي وحجتنا عليه ما روينا وقوله تعالى محلقين رؤسكم الآية نزلت في عمرة القضاء ولانها لما كان لها تحرم بالتلبية كان لها تحلل بالحلق كالحج ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف وقال مالك رحمه الله كما وقع بصره على البيت لان العمرة زيارة البيت وتتم به ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر ولان المقصود هو الطواف فيقطعها عند افتتاحه ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي •

قوله وهذا هو تفسير العمرة وليس للعمرة طواف القدوم ولا طواف الصدر اما طواف القدوم فلانه كما وصل الى البيت تمكن من اداء الطواف الذي هو ركن في هذا النسك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فانه عند القدوم لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فيأتي بالطواف المسنون الى ان يجيء وقت الطواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فكان الحسن يقول في العمرة طواف الصدر ايضا في حق من قدم معتمرا اذا اراد الرجوع الى اهله كما في الحج ولكنا نقول ان معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم الركن في النسك لا يتكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان الشيء لا يجوز ان يكون معظم الركن في نسك وهو بعينه غير ركن في هذا النسك كذا في المبسوط **قوله** في عمرة القضاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم للعمرة فاتى مكة فمنعه اهل مكة فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينه وبينهم فقضى تلك العمرة **قوله** لان العمرة زيارة البيت ويتم به اي ويتم الزيارة لوقوع بصره على البيت **قوله** ولهذا يقطعه الحاج عند افتتاح الرمي اول مناسك الحج في هذا اليوم الرمي كما ان اول مناسك المعتمر هو الطواف ثم الحاج يقطع التلبية عند افتتاح الرمي لا حين

قال ويقيم بمكة حلالا لانه حل من العمرة فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد الشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلازم وهذا لانه في معنى المكي وميقات المكي في الحج الحرم على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مؤد للحج الا انه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا المتمتع بعد ما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة وعليه دم التمتع للنص الذي تلوناه فان لم يجد صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع على الوجه الذي بيناه في القران

دخل موضع الرمي فكذا في العمرة يقطعها بعد الشروع في الطواف فان قيل هذا الاستدلال لا يتم عليه لانه يقطع التلبية عنده كما يقف بعرفة قبل يوم الرمي قلنا الطواف هنا كالوقوف ثمه فكما لا يقطع قبل الوقوف فكذا لا يقطع هنا قبل ان يشرع في الطواف ❊ **قوله** فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد هذا بيان آخر وقت الاحرام وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لان فيه اظهار المسارعة والرغبة في العبادة ولانه اشق على البدن فكان افضل كذا في المبسوط **قوله** وفعل ما يفعله الحاج المفرد غير انه لا يطوف طواف التحية لانه لما حل صار هو والمكي سواء ولا تحية للمكي كذا هذا **قوله** بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة والمفرد يطوف طواف القدوم فيأتي بالرمل فيه فلا يرمل في طواف الزيارة بخلاف المتمتع فانه لا يأتي بطواف القدوم **قوله** ولو كان هذا المتمتع بعد ما احرم بالحج طاف يريد به انه طاف طواف القدوم مع انه لم يكن سنة في حقه وسعى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده رمل في طواف التحية اولم يرمل لانه لما سعى بعده فقد سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعده سعي ولا سعي ههنا لانه وجد مرة فلذلك سقط الرمل ❊

فان صام ثلثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجزه عن الثلثة لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه بدل عن الدم وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز اداءه قبل وجود سببه وان صامها بعد ما احرم بالعمرة قبل ان يطوف عندنا جاز خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه له قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج ولنا انه اداه بعد انعقاد سببه والمراد بالحج المذكور في النص وقته على ما بينا والافضل تاخيرها الى آخر وقتها وهو يوم عرفة لما بينا في القران وان اراد المتمتع ان يسوق الهدي احرم وساق هديه وهذا افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدايا مع نفسه ولان فيه استعدادا ومسارعة فان كانت بدنة قلدها بمزادة اونعل *

قوله فان صام ثلثة ايام من شوال ثم اعتمر اي احرم بالعمرة **قوله** ولنا انه اداه بعد انعقاد سببه فيجوز كمن ادى الزكوة قبل الحول بعد النصاب او جرح إنسانا خطأ فصام قبل الموت كفارة او المسافر صام رمضان قبل ان يقيم وذلك لان السبب ما ذكره الله تعالى وهو التمتع بالعمرة الى الحج فاصل العلة التمتع بالعمرة بالشروع فيها في وقت الحج ووصفها الوصل بالحج وهذا لان العرب كانت ترى العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور فنسخ الاسلام ذلك بهذه الآية فكان تمتعا بالعمرة في اشهر الحج اي ارتفاقا باباحة الشروع فيها في وقت الحج فكان اصل موجب الشكر هو الارتفاق بشرعية العمرة في اشهر الحج لانه لم يكن له هذا الارتفاق قبل هذا وكذلك يرتفق بالحج فجرى الوصل بالحج مجرى الوصف لاصل العلة كالنماء للنصاب فيجوز تعجيل الواجب كما يجوز هناك فعدم الوصف منع وجوب الاداء ولم يمنع التعجيل

قطعا

لحديث عائشة رضي الله عنها على ما رويناه والتقليد اولى من التجليل لان له ذكرا في الكتاب ولانه للاعلام والتجليل للزينة ويلبي ثم يقلد لانه يصير محرما بتقليد الهدي والتوجه معه على ماسبق والاولى ان يعقد الاحرام بالتلبية ويسوق الهدي وهو افضل من ان يقودها لانه صلى الله عليه وسلم احرم بذي الحليفة وهداياه تساق بين يديه ولانه ابلغ في التشهير الا اذا كانت لاتنساق فحينئذ يقودها ٭

قال واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولايشعر عند ابي حنيفة رح ويكره والاشعار هو الادماء بالجرح لغة وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن قالوا والاشبه هو الايسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصودا وفي جانب الايمن اتفاقا ويلطخ سنامها بالدم اعلاما وهذا الصنع مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما حسن وعند الشافعي رحمه الله سنة لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولهما ان المقصود من التقليد ان لايهاج اذا ورد ماء او كلأ اويرد اذا ضل وانه في الاشعار اتم لانه الزم فمن هذا الوجه يكون سنة الا انه عارضة جهة كونه مثلة فقلنا بحسنه ولابي حنيفة انه مثلة وانه منهي عنه

قوله لحديث عائشة رضي الله عنها على ما رويناه اي في فصل قبل باب القران انها قالت كنت افتل قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لان له ذكر في الكتاب وهو قوله تعالى ولا الهدي ولا القلائد **قوله** على ما سبق اي في فصل قبل باب القران **قوله** والاشبه هو الايسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في الجانب الايسر مقصودا وذلك لان الهدايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤس فكان الرمح بيمينه لامحالة وكان يقع طعنه عادة اولا على يسار البعير الذي هو يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم

ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم واشعار النبي صلى الله عليه وسلم كان لصيانة الهدي لان المشركين لا يمتنعون عن تعرضه الا به وقيل ان ابا حنيفة كره اشعار اهل زمانه لمبالغتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقيل انما كره ايثاره على التقليد *

قال فاذا دخل مكة طاف وسعى وهذا للعمرة على ما بينا في متمتع لا يسوق الهدي الا انه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم

ثم كان يعطف عن يمينه ويشعر الآخر من قبل يمين البعير اتفاقا لا قصدا اليه فصار الامر الاصلي احق بالاعتبار في الهدي اذا كان واحدا *

قوله ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم لان المحرم يوجب الامتناع والاشعار سنة اوحسن فيكون المحرم اولى فان قيل الاشعار من النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فيكون فعله ناسخا لحرمة المثلة قلنا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ما قام خطيبا الا وقد نهى في خطبته عن المثلة وقد خطب يوم العيد فقد نهى من المثلة فيكون باقية على حرمتها **قوله** وقيل ان ابا حنيفة رحمه الله كره اشعار اهل زمانه هذا تأويل الطحاوي قال ما كره ابو حنيفة رحمه الله اصل الاشعار فكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار وانما كره اشعار اهل زمانه لانه رآهم يستقصون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الجلد فاما من وقف على ذلك بان قطع الجلد دون اللحم فلا باس بذلك كذا في المبسوط وقيل انما كره ايثاره على التقليد هذا تأويل الشيخ الامام ابي منصور رحمه الله كايثار الكتابة على المسلمة **قوله** فاذا دخل مكة اي المتمتع الذي ساق الهدي *

(قوله)

واستقبلت من امري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة وتحللت منها وهذا ينفي التحلل عند سوق الهدي ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم اهل مكة على ما بينا وان قدم الاحرام قبله جاز وما عجل المتمتع من الاحرام بالحج فهوافضل لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة وهذه الافضلية في حق من ساق الهدي وفي حق من لم يسق وعليه دم وهو دم التمتع على ما بينا واذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلوة فيتحلل به عنهما

قوله لواستقبلت من امري مااستدبرت كان النبي عليه السلام تمتع وساق الهدي ولما فرغ من افعال العمرة امر لصحابة ان يحلقوا رؤسهم ويتحللوا وهم ينتظرون ان النبي عليه السلام هل يتحلل عن العمرة ام يفتتح بافعال الحج فقال عليه السلام لواستقبلت من امري يعني لوعلمت في ابتداء شروعي في العمرة ما استدبرت اي ما علمت الا ان هذا العارض يعترض لي في هذا الوقت لما سقت الهدي ولجعلت ما اتيت به عمرة وتحللت منها فلعل شاغلا اعترض للنبي عليه السلام فاحتاج الى التحلل قبل مجيئ اوانه فقال عليه السلام هذا القول وانه ينفي التحلل عند سوق الهدي ولان الحلال يصير بالسوق محرما في الابتداء فان يبقى الاحرام به اولى **قوله** فاذا حلق يوم النحر التحلل بالحلق عند ابي حنيفه رح يتوقف بالحرم وبايام النحر وجوبا وعند محمد رح بالحرم وجوبا وبايام النحر استحبابا وعندابي يوسف رح بهما جميعا استحبابا **قوله** فقد حل من الاحرامين اي احرام العمرة والحجة فان قيل لوكان احرام العمرة باقيا الى وقت الحلق ينبغي ان يلزم دمان فيما اذا جنى قبيل الحلق وقد قال علماؤنا رحمه الله ان القارن لوقتل صيدا بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق فعليه قيمة واحدة ولوبقي احرام العمرة بعد الوقوف لوجب عليه قيمتان كما قبل الوقوف قلنا ان احرام العمرة انتهى بالوقوف وانما يبقى في حق التحلل لاغيرلان التحلل (لا

وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة خلافا للشافعي رحمه الله والحجة عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ولان شرعهما للترفه باسقاط احدى السفرتين وهذا في حق الآفاقي ومن كان داخل المواقيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له متعة ولا قران بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث تصح لان عمرته وحجته ميقاتيتان فصار بمنزلة الآفاقي واذا عاد المتمتع الى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه لانه الم باهله فيما بين نسكين الماما صحيحا وبذلك يبطل التمتع

لا يتصور الا بعد قيام الاحرام فيبقى الاحرام في حق التحلل لا غير كاحرام المفرد بالحج بعد الحلق فانه لا يبقى في حق سائر المحظورات ويبقى في حق الجماع ضرورة طواف الزيادة وانما قلنا ان احرام العمرة لا يبقى بعد الوقوف لان الله تعالى جعل الحجة غاية احرام العمرة والمضروب له الغاية لا يبقى بعد وجود الغاية الا لضرورة وهي ما ذكرنا واذا لم يبق احرام العمرة لم تقع الجناية عليه فلا يجب لاجله شيء كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح * **قوله** وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة خلافا للشافعي رح فان عنده لهم القران والمتعة ولكن لا دم عليهم والاصل فيه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وذلك اشارة الى التمتع عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى الى الحكم الذي هو وجوب الهدي او الصوم وقولنا احق اذ لو كان كذلك لقيل على من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام اذ التمتع شرع لنا ان شئنا فعلناه والا لا واما الدم او الصوم بعد الشروع فعلينا لا اختيار لنا فيه فحاضر والمسجد عندنا اهل مكة ومن كان في الميقات سواء كان بينه وبين مكة مسيرة سفر او لم يكن وقال الشافعي رحمه الله وهم اهل مكة ومن حولها اذا لم يكن بينه وبين مكة مسيرة السفر كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث يصح وانما خصه بالقران دون التمتع لانه لو اعتمر

فعب

كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين واذا ساق الهدي فالمامه لا يكون صحيحا ولا يبطل تمتعه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يبطل لانه اداهما بسفرتين ولهما ان العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع لان السوق يمنعه من التحلل فلا يصح المامه بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة واحرم بعمرة وساق الهدي حيث لم يكن متمتعا لان العود هنالك غير مستحق عليه فصح المامه باهله ومن احرم بعمرة قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتممها واحرم بالحج كان متمتعا لان الاحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر وللاكثر حكم الكل وان طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج وهذا لانه بحال لا يفسد نسكه بالجماع فصار كما اذا تحلل منها قبل اشهر الحج ومالك رحمة الله تعالى عليه يعتبر الاتمام في اشهر الحج

هذا المكي في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعا بخلاف الآفاقي اذا ساق الهدي ثم الم باهله محرما كان متمتعا لان العود هنا كـ مستحق عليه فيمنع ذلك صحة المامه باهله واما في المكي هذا العود غير مستحق عليه وان ساق الهدي فكان المامه باهله صحيحا فلذلك لم يكن متمتعا كذا في المبسوط وذكر الامام المحبوبي في الجامع الصغير ان هذا المكي الذي خرج الى الكوفه وقرن انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات قبل دخول اشهر الحج فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بمكة صار ممنوعا من القران شرعا فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بالكوفة فهو غير ممنوع من القران لانه في هذه الحالة بمنزلة الكوفي كذا روي عن محمد رح ❊

قوله كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين روي عن ابن عمر سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء وطاؤس وابراهيم رضي الله عنهم **قوله** ومن احرم بعمرة قبل اشهر الحج (ههنا)

والحجة عليه ما ذكرنا ولان الترفق باداء الافعال والمتمتع المترفق باداء النسكين في سفرة واحدة في اشهر الحج ٭

قال واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روي عن العبادلة الثلثة وعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولان الحج يفوت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات وهذا يدل على ان المراد من قوله تعالى الحج اشهر معلومات شهران وبعض الثالث لا كله

ههنا مذاهب ثلثة فعندنا تقديم الاحرام على اشهر الحج غير مانع لصحة التمتع بعد ان اتى بافعال العمرة باكثرها في اشهر الحج وعند مالك رحمه الله تقديم افعال العمرة على اشهر الحج ايضا لا يمنع صحة التمتع بعد ان كان التحلل من احرام العمرة في اشهر الحج وعند الشافعي رحمه الله اذا احرم بالعمرة قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا وان كان اداء اعمال العمرة في اشهر الحج فعنده المعتبر وقت الاحرام بالعمرة وعند مالك رحمه الله وقت التحلل من الاحرام ونحن نقول ان كان اداء الاعمال قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا لان احرامه في غير اشهر الحج صار بحيث لا يفسد بالجماع فهو كما لو تحلل منه وان لم يأت بالاعمال حتى دخل اشهر الحج فاحرامه للعمرة في اشهر الحج بحيث يفسد بالجماع فصار كما لو احرم بها في اشهر الحج لانه مترفق باداء النسكين في اشهر الحج ٭

قوله والحجة عليه ما ذكرنا هو قوله وقد وجد الاكثر وللاكثر حكم الكل

قوله واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وقال مالك رحمه الله جميع ذي الحجة من اشهر الحج ايضا وهو مروي عن عروة بن الزبير لظاهر قوله تعالى الحج اشهر معلومات اي وقت الحج وفائدة مذهبه انما تظهر في جواز تاخير طواف الزيارة فان قلت فكيف كان الشهران وبعض الثالث اشهر قلت اسم الجمع يشترك فيه

فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يصير محرما بالعمرة لانه ركن عنده وهو شرط عندنا فاشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت ولان الاحرام تحريم اشياء وايجاب اشياء وذلك يصح في كل زمان وصار كالتقديم على المكان.

قال واذا قدم الكوفي بعمرة اشهر الحج وفرغ منها وحلق او قصر ثم اتخذ مكة او البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو متمتع اما الاول فلانه ترفق بنسكين في سفر واحد في اشهر الحج واما الثاني فقيل هو بالاتفاق وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمتعا لان المتمتع من تكون عمرته ميقاتية وحجته مكية ونسكاه هذان ميقاتيان وله ان السفرة الاولى قائمة مالم يعد الى وطنه وقد اجتمع له نسكان فيه فوجب دم التمتع

ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقيل نزل بعض الشهر منزلة كله كما يقال رأيتك سنة كذا او على عهد فلان ولعل العهد عشرون سنة او اكثروا نما رآه في ساعة منها كذا في الكشاف.

قوله فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه فان عنده يصير محرما بالعمرة لان الوقت وقت العمرة الاترى انه لو فات حجه بمضي الوقت يبقى احرامه للعمرة فكذلك اذا حصل ابتداء احرامه في غير اشهر الحج وهو شرط عندنا بدليل انه يبقى مستداما الى الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لاحد ركن العبادة وصار كالتقديم على المكان فانه لو احرم من دويرة اهله صح وانما يكره الاحرام قبل اشهر الحج لانه لا يأمن من مواقعه المحظورات اذا طال مكثه في الاحرام **قوله** واذا قدم الكوفي بعمرة في اشهر الحج الى آخره اعلم بان جنس هذه المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا قام بمكة بعد ما فرغ من العمرة (فحلق)

فان قدم بعمرة فافسدها وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا هو متمتع لانه انشاء سفر وقد ترفق فيه بنسكين وله انه باق على سفره مالم يرجع الى وطنه فان كان رجع الى اهله ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه يكون متمتعا في قولهم جميعا لان هذا انشاء سفر لانتهاء السفر الاول وقد اجتمع له نسكان صحيحان فيه ولو بقي بمكة ولم يخرج الى البصرة حتى اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه لا يكون متمتعا بالاتفاق لان عمرته مكية والسفر الاول انتهى بالعمرة الفاسدة ولا تمتع لاهل مكة ومن اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه فايهما افسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام الا بالافعال وسقط دم المتعة لانه لم يترفق باداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة

فحلق ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه هو متمتع والوجه الثاني اذا خرج من مكة ولكن لم يجاوز الميقات اوجاوز ولكن لم يتخذ موضعا دارا بان لم ينو الاقامة فيه خمسة عشر يوما حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه متمتع ايضا والثالث اذا خرج من المواقيت وعاد الى اهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه ليس بمتمتع والرابع اذا خرج من الميقات فاتى البصرة فاتخذها دارا ثم حج عن عامه ذلك قال في الكتاب اي في الجامع الصغير هو متمتع ولم يذكر فيه خلافا وروى الحاكم الشهيد عن ابي عصمة سعد بن معاذ رضي الله عنهم اما ماذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما لا يكون متمتعا هكذا ذكر الطحاوي وذكر الجصاص رحمه الله انه لا يكون متمتعا على قول الكل كذا في المحيط والخلاف فيما اذا اتخذ البصرة دارا بان ينوي الاقامة بها خمسة عشر يوما اذ لو لم ينو الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعا اتفاقا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى .

قوله وان قدم بعمرة اي باحرام عمرة فافسدها بان جامع امرأته قبل افعال العمرة

واذا اتمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لانها اتت بغير الواجب وكذا الجواب في الرجل واذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصنعت كما يصنعه الحاج غيرانها لاتطوف بالبيت حتى تطهر لحديث عائشة رضي الله عنها حين حاضت بسرف ولان الطواف في المسجد والوقوف في مفازة وهذا الاغتسال للاحرام لا للصلوة فيكون مفيدا فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولاشيء عليها لطواف الصدر لانه عليه السلام رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدر ومن اتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه على من يصدر

وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج اي قضى العمرة التي افسدها وحج من عامه ذلك لم يكن متمتعا عند ابي حنيفة رحمه الله هذا اذا كان خرج الى البصرة في اشهر الحج واما اذا خرج قبل اشهر الحج واعتمر وحج من عامه ذلك فانه يكون متمتعا بلاخلاف كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والفوائد الظهيرية *

قوله واذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لانها اتت بغير الواجب لان الواجب عليها الدم بسبب التمتع والاضحية غير واجبة عليها لانها مسافرة اولان الاضحية لوكانت واجبة عليها بسبب شرائها بنية الاضحية اولاتا منها بعد استظهارها لكن الاضحية غير هذا الواجب فاذا نوت احدهما لم يجز عن الآخر وكذا الجواب في الرجل الا انه خص المرأة بالذكر امالان المرأة كانت هي السائلة فوضع المسئلة على ماوقعت واما لان الغالب من حالهن الجهل ونية الاضحية في هدي المتعة لايكون الا من جهل ثم لما لم يجز عن المتعة كان عليها دمان سوى ماذبحت دم لاجل المتعة ودم آخر لانها قد حلت قبل الذبح كذا في الجامع الصغير للمحبوبي وغيره

قوله وهذا الاغتسال للاحرام لا للصلوة فيكون مفيدا لحصول النظافة هذا جواب سؤال بان يقال هي حائض فلا يفيدها الاغتسال

الا اذا اتخذ هادارابعد ماحل النفر الاول فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله ويرويه البعض عن محمد رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط بنية الاقامة بعدذلك والله اعلم بالصواب •

باب الجنايات

واذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فمازاد فعليه دم وذلك مثل الرأس والساق والفخذوما اشبه ذلك لان الجناية تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب

قوله الا اذا اتخذ ها دارا بعد ما حل النفر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر فعليه طواف الصدر عندابي حنيفة ومحمد رح لانه لزمه بمجيء وقت الصدر قبل نية الاقامة فلا تسقط عنه بنية الاقامة بعده كما لو حاضت بعد خروج وقت الصلوة لا تسقط عنها تلك الصلوة وقال ابويوسف رحمه الله اذا نوى الاقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لانه وان دخل وقته فلا يصير طواف الصدر دينا عليه بدخول وقته فنية الاقامة بعد دخول الوقت وقبله سواء كمالو حاضت بعد دخول وقت الصلوة لايلزمها تلك الصلوة والله اعلم بالصواب •

باب الجنايات

قوله اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة ذكر الكفارة مجملا لان موجبها مجمل حيث ذكر التطيب مطلقا من غير تقيد بعضو او بمادون عضو ثم شرع في بيان هذا المجمل فقال ان تطيب عضوا كاملا فعليه دم ثم وثم الى آخره اعلم ان المحرم ممنوع من استعمال الطيب والدهن لقوله عليه السلام الحاج الشعث التفل واستعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف ومايكون صفة للعبادة يكره ازالته كذا في المبسوط •

وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة لقصور الجناية وقال محمد رحمه الله يجب بقدره من الدم اعتبارا للجزء بالكل وفي المنتقى انه اذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتبارا بالحلق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله ثم واجب الدم يتأدى بالشاة في جميع المواضع الا في موضعين نذكرهما في باب الهدي ان شاء الله تعالى وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقتل القملة والجرادة هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ●

قال: ان خضب رأسه بحناء فعليه دم لانه طيب قال صلى الله عليه وسلم الحناء طيب وان صار ملبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم للتغطية ولو خضب رأسه بالوسمة لا شيء عليه لانها ليست بطيب وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه الجزاء باعتبار انه يغلف رأسه وهذا صحيح ●

قوله وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة وكان الشعبي رحمه الله يقول القليل والكثير من الطيب سواء من وجوب الدم به لان الرائحة الطيب يوجد منه سواء استعمل القليل او الكثير ولكنا نقول الجزاء انما يجب بحسب الجناية وانما تتكامل الجناية بما هو المقصود من قضاء التفث والمعتاد استعمال الطيب في عضو كامل فيتم به جنايته وفيما دون ذلك في جناية نقصان فتكفيه الصدقة **قوله** ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله تعالى وهو ما ذكر في هذا الباب في قوله واذا حلق ربع رأسه ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد بخلاف تطيب ربع العضو لانه غير مقصود **قوله** الا في موضعين من طاف لطواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة **قوله** وان صار ملبدا بان كان الحناء جامدا غير مائع وهذا اذا غطاه يوما الى الليل فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وكذا اذا غطي ربع (رحمه)

ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته واقتصر على ذكر الراس في الجامع الصغير دل ان كل واحد منهما مضمون فان ادهن بزيت فعليه دم عند ابي حنيفة رح وقالا عليه الصدقة وقال الشافعي رحمه الله اذا استعمله في الشعر فعليه دم لازالة الشعث وان استعمله في غيره فلا شيء عليه لانعدامه ولهما انه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقا بمعنى قتل الهوام وازالة الشعث فكانت جناية قاصرة ولابي حنيفة رحمه الله انه اصل الطيب ولا يخلو عن نوع طيب ويقتل الهوام ويلين الشعر ويزيل التفث والشعث فتتكامل الجناية بهذه الجملة فيوجب الدم وكونه مطعوما لا ينافيه كالزعفران وهذا الخلاف في الزيت البحت والحل البحت اما المطيب منه كالبنفسج والزنبق وما اشبههما يجب باستعماله الدم بالاتفاق لانه طيب وهذا اذا استعمله على وجه التطيب ولو داوى به جرحه اوشقوق رجله فلا كفارة عليه لانه ليس بطيب في نفسه انما هو اصل الطيب او هو طيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب بخلاف ما اذا تداوى بالمسك وما اشبهه

الرأس واما اذا كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الفوائد الظهيرية الوسمة بكسر السين وسكونه شجرة ورقها خضاب كذا في المغرب●

قوله ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته اي في مسئلة الحناء وبه صرح فخر الاسلام رحمه الله **قوله** ولو ادهن بزيت اي بزيت خالص وخص الزيت فانه لو ادهن بالشحم او بالسمن فلا شيء عليه ذكره في التجريد **قوله** فكانت جناية قاصرة لانه ليس فيه معنى الطيب لان رائحته غير مستلذة **قوله** والحل البحت اي الخالص والحل دهن السمسم **قوله** والزنبق بوزن العنبر دهن الياسمين **قوله** وما اشبههما كدهن البان وهو شجر **قوله** انما هو اصل الطيب فان الروايح يبقى في الدهن فيصير غالبة فيجب باصل الطيب اذا

وان لبس ثوبا مخيطا أو غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه اولا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجب الدم بنفس اللبس لان الارتفاق يتكامل بالاشتمال على بدنه ولنا ان معنى الترفق مقصود من اللبس فلابد من اعتبار المدة ليتحصل على الكمال ويجب الدم فقدر باليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتقاصر دونه الجناية فتجب الصدقة غير ان ابا يوسف رحمه الله اقام الاكثر مقام الكل ولو ارتدى بالقميص او اتشح به او اتزر بالسراويل فلا باس به لانه لم يلبسه لبس المخيط وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلافا لزفر رح لانه ما لبسه لبس القباء

استعمله على وجه الطيب كما اذا كسر المحرم بيض الصيد يلزمه الجزاء كما يلزم بقتل الصيد ٭

قوله او غطى رأسه يوما كاملا وليلة كاملة كذا في الاسرار ومبسوط فخر الاسلام ولو لبس المحرم اللباس كله من القميص والسراويل والقباء والخفين يوما كاملا لزمه دم واحد وكذا لو دام اياما وكان ينزعه في الليل مالم يعزم على تركه او يكفر للاول وعند محمد رحمة الله تعالى عليه واحدة كذا ذكره الامام الولوالجي والامام التمرتاشي رحمه الله **قوله** او اتشح توشح الرجل واتشح هو ان يدخله تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبه الايسر كما يفعل المحرم وكذا الرجل يتوشح بحمائل سيفه فيقع الحمائل على عاتقه اليسرى ويكون اليمنى مكشوفة وقال الامام السرخسي رحمة الله تعالى عليه التوشح ان يفعل بالثوب ما يفعل القصار في المقصرة قريب مما ذكرت واما ما ذكر الامام خواهر زاده رحمة الله تعالى عليه (ان)

ولهذا يتكلف في حفظه والتقدير في تغطية الرأس من حيث الوقت مابيناه ولا خلاف انه اذا غطى جميع رأسه يوما كاملا يجب عليه الدم لانه ممنوع عنه ولو غطى بعض رأسه فالمروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اعتبر الربع اعتبارا بالحلق والعورة وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر الرأس اعتبار الحقيقة واذا حلق ربع رأسه او ربع لحيته فصاعدا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك رحمه الله لا يجب الا بحلق الكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بحلق القليل اعتبارا بنبات الحرم ولنا ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد فتتكامل به الجناية وتتقاصر فيما دونه بخلاف تطيب ربع العضو لانه غير مقصود وكذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق وارض العرب وان حلق الرقبة كلها فعليه دم لانه عضو مقصود بالحلق وان حلق الابطين او احدهما فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالحلق لدفع الاذى ونيل الراحة فاشبه العانة ذكر في الابطين الحلق هنا وفي الاصل النتف وهو السنة

ان المعنى يتوشح جميع بدنه كنحو ازار الميت او قميص واحد فبعيد على ان استعمال التوشح متعديا هكذا غير مسموع كذا في المغرب •

قوله ولهذا يتكلف في حفظه اي يحتاج الى التكلف في حفظه على منكبيه عند اشتغاله بعمل كما يحتاج اليه لابس الرداء فاما اذا ادخل يديه فلا يحتاج الى ذلك فيكون لابسا للمخيط وكذلك ان زره عليه كان لابسا لانه لا يحتاج الى تكلف في حفظه عليه بعد زره **قوله** وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس اي يفعله الاتراك وغيرهم عادة فانهم يغطون بقلانس الصغار ويعدون ذلك رفقا كاملا **قوله** وعن ابي يوسف رح انه يعتبر اكثر الرأس اعتبارا للحقيقة اي لحقيقة الكثرة لان الكثرة انما تثبت حقيقة ان لو كان مايقابله اقل منه والربع او الثلث كثير حكما لا حقيقة **قوله** ولنا ان حلق بعض الرأس

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضوا فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما اشبه ذلك لانه مقصود بطريق التنور فيتكامل بحلق كله ويتقاصر عند حلق بعضه وان اخذ من شاربه فعليه طعام حكومة عدل ومعناه انه ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلا مثل ربع الربع تلزمه قيمة ربع الشاة ولفظة الاخذ من الشارب يدل على انه هو السنة فيه دون الحلق والسنة ان يقص حتى يوازي الاطار

ارتفاق كامل لانه معتاد وذكر في المبسوط ان الاتراك يحلقون اوساط رؤسهم وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لا بتغاء الراحة والزينة•

قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضوا فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما اشبه ذلك كالعانة دون الرأس واللحية وهذا لان الربع في الصدر والساق والفخذ لا يعمل عمل الكل في العادة اذ العادة ما جرت في هذه الاعضاء بالاقتصار على الربع بخلاف الرأس واللحية وانما يجب الدم بحلق كل الصدر او الساق لانه مقصود بالتنور وهو استعمال النورة لازالة الشعث فتتكامل الجناية بحلق كله ويتقاصر بحلق بعضه ثم لا خلاف لابي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لانه ذكر في الجامع الصغير التمرتاشي حلق موضع المحاجمة فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبارا بالعانة والرقبة والصدر والساعد والساق والابطين او احدهما وانما خص قولهما لما انه يلزمه بحلق المحجم عند ابي حنيفة رحمه الله وان كان حلقه غير مقصود فاولى ان يجب هنا وانما يحتاج الى بيان قولهما لانهما خالفاه في المحجم وقالا عليه صدقة فيه لانه غير مقصود فاحتيج الى بيان قولهما في هذه الاعضاء **قوله** كم يكون من ربع اللحية هذا اعتبار الاجزاء باجزاء الدم قال الجرجاني هذا قول محمد رحمه الله فانه يعتبر الاجزاء وابو حنيفة (ر)

قال وان حلق موضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل الحجامة وهي ليست من المحظورات فكذا ما يكون وسيلة اليها الا انه فيه ازالة شيء من التفث فتجب الصدقة ولابي حنيفة رحمه الله ان حلقه مقصود لانه لا يتوسل الى المقصود الا به وقد وجد ازالة التفث عن عضو كامل فيجب الدم وان حلق المحرم رأس محرم بامره او بغير امره فعلى الحالق الصدقة وعلى المحلوق دم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب ان كان بغير امره بان كان نائما لان من اصله ان الاكراه يخرج المكره من ان يكون مؤاخذا بحكم الفعل والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والاكراه ينتفي الماثم دون الحكم وقد تقرر سببه وهو ما نال من الراحة والزينة فيلزمه الدم حتما بخلاف المضطر حيث يتخير لان الآفة هناك سماوية وههنا من العباد ثم لا يرجع المحلوق رأسه على الحالق لان الدم انما لزمه بما نال من الراحة فصار كالمغرور في حق العقر وكذا اذا كان الحالق حلالا لا يختلف الجواب في حق المحلوق رأسه

رحمه الله لم يعتبر ذلك بل يقول في مثل ذلك بالصدقة وفي الجامع الصغير التمرتاشي قال السرخسي رحمه الله ولم يذكر في الكتاب حلق الشارب من اصحابنا من يقول يلزمه دم ومنهم من يقول يلزمه التصدق والاصح ان ينظر كم يكون المحلوق من ربع اللحية كما ذكر ههنا فان قيل الشارب عضو مقصود بالحلق فان من عادة بعض الناس حلق الشارب دون اللحية وكذلك الشرع فصل بين الشارب واللحية فامر باعفاء اللحية وقص الشارب فينبغي ان تتكامل الجناية بحلق الشارب قلنا نعم ولكن الكل عضو واحد حقيقة لاتصال البعض بالبعض فلا يجعل في حكم اعضاء متفرقة كالرأس فان من العلوية من يعتاد حلق مقدم الرأس وهذا لا يدل على ان كله لا يكون عضوا واحدا في الحكم •

قوله وان حلق المحرم رأس محرم آخر بامره او بغير امره بان كان نائما او اكرهه فعلى الحالق

واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا في الوجهين وقال الشافعي رحمه الله لاشيء عليه وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأس حلال له ان معنى الارتفاق لا يتحقق بحلق شعر غيره وهو الموجب ولنا ان ازالة ما ينمو من بدن الانسان من محظورات الاحرام لاستحقاقه الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يفترق الحال بين شعره وشعر غيره الا ان كمال الجناية في شعره فان اخذ من شارب حلال او قلم اظافيره اطعم ما شاء والوجه فيه ما بينا ولا يعري عن نوع ارتفاق لانه يتأذى بتفث غيره وان كان اقل من التأذي بتفث نفسه فيلزمه الطعام وان قص اظافير يديه ورجليه فعليه دم لانه من المحظورات لما فيه من قضاء التفث وازالة ما ينمو من البدن فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل فيلزمه الدم ولا يزاد على دم ان حصل في مجلس واحد

الصدقة وعلى المحلوق الدم حتما بخلاف المضطر حيث يتخير بين الصدقة والدم وصوم ثلثة ايام ثم لا يرجع المحلوق رأسه على الحالق لان الدم انما لزمه بما نال من الراحة فصار كالمغرور من صور المغرور وان يغر رجل رجلا ويقول له تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها ودخل بها ثم استحقها مستحق بانها امته فان المولى يأخذ من الزوج العقر ثم لا يرجع به على الآمر الغار **قوله** واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا اي فيما اذا كان الحالق محرما في الوجهين اي فيما اذا كان بامره وبغير امره وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأس حلال عندنا تجب الصدقة على الحالق وعنده لا تجب لانه لا ارتفاق له فيما فعل كالبس غيره مخيطا قلنا الانسان يتأذى بتفث غيره فكان ازالته ارتفاقا ولبس غير المخيط ليس بتفث حتى يكون الباس المخيط ازالة للتفث **قوله** وان قص اظافير يديه ورجليه فعليه دم وقال عطاء لاشيء عليه لان قص الاظفار من الفطرة ولم يصح حديث في النهي عنه بسبب الاحرام وكان نظير الختان ولا باس بالختان في الاحرام فكذلك (انها)

لان الجناية من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد رحمه الله لان مبناها على التداخل فاشبه كفارة الفطر الا اذا تخللت الكفارة لارتفاع الاولى بالتكفير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تجب اربعة دماء ان قلم في كل مجلس يدا او رجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فيتقيد التداخل باتحاد المجلس كما في آي السجدة وان قص يدا او رجلا فعليه دم اقامة للربع مقام الكل كما في الحلق وان قص اقل من خمسة اظافير فعليه صدقة معناه تجب بكل ظفر صدقة وقال زفر رحمه الله يجب الدم بقص ثلثة منها وهو قول ابي حنيفة الاول لان في اظافير اليد الواحد دما والثلث اكثرها وجه المذكور في الكتاب ان اظافير كف واحد اقل ما يجب الدم بقلمه وقد اقمناها مقام الكل فلا يقام اكثرها مقام كلها

انها تجب على المعذور كالمكره والنائم والمخطئ والناسي كالعبادات تجب عليهم قص الاظفار ومذهبنا مروي عن ابن عباس رض ولان قص الاظفار من قضاء التفث *

قوله لان الجناية من نوع واحد اي تسمية ومعنى اما التسمية فلان الكل يسمى قصا واما المعنى فهو حصول الارتفاق من جانب القص وهو شيء واحد **قوله** لان مبناها على التداخل حتى ان المحرم اذا قتل صيد الحرم تكفيه قيمة واحدة وان كان الجناية في حق الاحرام والحرم وههنا اولى لان هذه الجنايات تستند الى سبب واحد فلا يوجب الاكفارة واحدة كما في حلق جميع الرأس لافرق بين ان يكون في مجالس متفرقة او في مجلس واحد والمعنى انه لوقصها في مجلس واحد لزمته كفارة واحدة فكذا في المجالس دليله التطيب وهما يقولان انها من نوع واحد لان الاظافير كلها نوع واحد كما في حلق شعر الرأس وهوانواع بالنسبة الى الاعضاء المتميزة عن الآخر كالابط والعانة والرأس فعملنا بالشبهين في الحالتين بشبه الاتحاد عند اتحاد المجلس وبشبه الاختلاف عند اختلافه كما في آي السجدة لان الغالب في كفارات الاحرام معنى العبادة بدليل

لانه يؤدي الى مالا يتناهى وان قص خمسة اظافير متفرقة من يديه و رجليه فعليه صدقة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله دم اعتبارا بما لو قصها من كف واحد وبما اذا حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة ولهما ان كمال الجناية بنيل الراحة والزينة .

فان قيل قص الاظفار جنس واحد وفي الجنس الواحد لا يتعدد الواجب فان اختلفت الامكنة كما لو ترك الرمي اصلا لزمه دم واحد وان اختلفت امكنة الرمي وازمنته وكذلك في حلق الرأس كله دم وان كان في مجالس وكذلك التطيب قلنا دعوى اتحاد الواجب باعتبار انه من حيث كذا شيء واحد غير مستقيم فان قتل الصيود من حيث انه قتل الصيد شيء واحد ومع ذلك تعدد الواجب بتعدد الصيود بالاجماع باعتبار تعدد محل الفعل ثم انما وجب دم واحد عند ترك الرميات لما ان الرمي نسك من المناسك وجناية ترك النسك جناية نقص الاداء والرميات كلها في الاداء نسك واحد لاتفاق الجنس فيصير الاداء منقوصا بفوات نسك واحد فتجب جبر واحد والجناية فيما نحن فيه بجرح في الاحرام وكل جناية اوجبت جرحا على حدة فتجب لكل جرح كفارة على حدة والقص عند اختلاف المجلس جنايات على ماقلنا واما الرأس فانه عضو واحد فكان حلقه جناية واحدة وكذا كل البدن في حق تطيب الكل بمنزلة عضو واحد لاتصال البعض بالبعض والارتفاق بالتطيب معنى واحد .

قوله لانه يؤدي الى مالا يتناهى فيقال اذا قص الظفرين فقد قص اكثر الثلثة ثم اذا قص ظفرا ونصف ظفر فقد قص اكثر الظفرين ولكن يقال ماكان ادنى المقادير شرعا لا يتعلق بما دونه الحكم المتعلق به كذا في المبسوط ولان في الربع شبهة الكل فلذلك اقيم مقام الكل ثم لو اقمنا اكثر الربع مقام الربع لكان فيه اعتبار شبهة الشبهة والمعتبر فيما يعمل بالشبهات هو الشبهة لا النازل عنها .

(قوله)

وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معتاد على ما مر
واذا تفاصرت الجناية تجب فيها الصدقة فيجب بقلم كل ظفر طعام مسكين وكذلك لو قلم
اكثر من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك دما فحينئذ ينقص عنه ما شاء.
قال وان انكسر ظفر المحرم فتعلق فاخذه فلا شيء عليه لانه لا ينمو بعد الانكسار فاشبه
اليابس من شجر الحرم وان تطيب او لبس او حلق من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان شاء
تصدق على ستة مساكين بثلثة اصوع من الطعام وان شاء صام ثلثة ايام لقوله تعالى ففدية
من صيام او صدقة او نسك وكلمة او للتخيير وقد فسرها رسول الله عليه السلام بما ذكرنا
والآية نزلت في المعذور ثم الصوم يجزيه في اي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان

قوله وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معتاد اي بخلاف
حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة لان تفرق الحلق في جوانب الرأس معتاد فيتم
به معنى الزينة والراحة ولا زينة هنا لانه لا يحسن في النظر ان يكون بعض الاظافير مقصوصا
دون البعض ولا ارتفاق لانه يزداد الاذى بقص البعض دون البعض بشغل قلبه به
قوله وكذلك لو قلم اكثر من خمسة حتى لو قلم ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب
لكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ دما فحينئذ ينقص منه ما شاء **قوله** والآية نزلت في
المعذور وهو كعب بن عجزة رضي الله عنه قال كعب مر بي رسول الله عليه السلام
والقمل يتهافت على وجهي وانا اوقد تحت قدر لي فقال اتوذيك هوام رأسك
فقلت نعم فانزل الله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك فقلت ما الصيام يا رسول الله
فقال ثلثة ايام قلت وما الصدقة فقال ثلثة اصوع من حنطة على ستة مساكين قلت
وما النسك قال شاة وقد ذكره بحرف او فاوجب التخيير ككفارة اليمين وهذا الحكم
ثابت في كل ما اضطررتم اليه مما لو فعله غير مضطر يلزمه الدم لانه في معنى المنصوص عليه
من كل وجه فيكون ملحقا به كذا في المبسوط.

وكذلك الصدقة عندنا لما بينا واما النسك فيختص بالحرم بالاتفاق لان الاراقة لم تعرف قربة الا في زمان او مكان وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان ولو اختار الطعام اجزاه فيه التغدية والتعشية عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه اعتبارا بكفارة اليمين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لان الصدقة تنبئ عن التمليك وهو المذكور والله تعالى اعلم بالصواب.

فصل

فان نظر الى فرج امرأته بشهوة فامنى لا شيء عليه لان المحرم هو الجماع ولم يوجد فصار كما لو تفكر فامنى وان قبل او لمس بشهوة فعليه دم وفي الجامع الصغير يقول اذا مس بشهوة فامنى ولا فرق بين ما اذا انزل او لم ينزل ذكره في الاصل

قوله وكذلك الصدقة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده لا يجزيه الطعام الا في الحرم لان المقصود رفق فقراء الحرم **قوله** لما بينا وهو قوله في الصوم لانه عبادة في كل مكان **قوله** لان الاراقة لم تعرف قربة الا في زمان كالتضحية وهدي المتعة والقران في ايام او مكان مخصوص وهو الحرم كما في دماء الكفارات وهذا الدم غير موقت بالزمان فيكون مختصا بالمكان وهو الحرم ليتحقق معنى القربة فيه فيكون كفارة لفعله كما قال الله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات والله اعلم بالصواب.

فصل

قوله وفي الجامع الصغير يقول اذا مس بشهوة فامنى شرط الامناء مع المس بشهوة في وجوب الدم وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله تعالى عليه وذكر في الاصل المس ولم يشرط الامناء والصحيح ما ذكرنا اي في الجامع الصغير حتى يكون جماعا من وجه

(قوله)

وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله انه يفسد احرامه في جميع ذلك اذا انزل واعتبره بالصوم ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الاحرام فيلزمه الدم بخلاف الصوم لان المحرم فيه قضاء الشهوة فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج وان جامع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسده والاصل فيه ما روي ان رسول الله عليه السلام سئل عمن واقع امرأته وهما محرمان بالحج قال يريقان دما ويمضيان في حجتهما وعليهما الحج من قابل وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف والحجة عليه اطلاق ما روينا ولان القضاء لما وجب ولا يجب الا لاستدراك المصلحة خف معنى الجناية فيكتفى بالشاة بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه

قوله وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج اي لا يشترط الانزال وذكر في المبسوط ويجب الدم في الجماع فيما دون الفرج اما اذا انزل فغير مشكل وكذلك اذا لم ينزل عندنا والشافعي رحمه الله تعالى عليه يقول اذا لم ينزل لا يلزمه شيء على قياس الصوم فانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل بالتقبيل ولكنا نقول الجماع فيما دون الفرج من جملة الرفث فيكون منهيا بسبب الاحرام وبالاقدام عليه يصير مرتكبا محظورا حرامه فيلزمه الدم **قوله** ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وما يتعلق بعين الجماع لا يتعلق بما دونه كالحدود والكفارات في الصوم ثم ابلغ ما يجب هنا القضاء فيكون قياس الكفارة في الصوم ولا يجب هناك بالجماع فيما دون الفرج الكفارة فكذلك لا يجب هنا القضاء **قوله** والحجة عليه اطلاق ما روينا وهو قوله يريقان دما وذكر

في غير القبل منهما لا يفسده لتقاصر معنى الوطي فكان عنه روايتان وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه عندنا خلافا لمالك رحمة الله تعالى عليه اذا خرجا من بيتهما ولزفر رحمه الله تعالى عليه اذا احرما وللشافعي رحمة الله تعالى عليه اذا انتهيا الى المكان الذي جامعها فيه لهم انهما يتذاكران ذلك فيقعان في المواقعة فيفترقان ولنا ان الجامع وهو النكاح بينهما قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام لاباحة الوقاع ولا بعده لانهما يتذاكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندما وتحرزا فلا معنى للافتراق ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة خلافا للشافعي رح فيما اذا جامع قبل الرمي لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه وانما تجب البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنهما اولانه اعلى انواع الارتفاق فيتغلظ موجبه وان جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء احرامه في حق النساء دون لبس المخيط وما اشبهه فخفت الجناية فاكتفي بالشاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة واذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه تفسد في الوجهين

الدم مطلقا يتناول الشاة لانه متيقن ولا يقال ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو الجزور لانا نقول انه ينصرف الى الكامل في الماهية مع حصول التيقن هو الشاة ٭ **قوله** في غير القبل منهما اي من السبيلين لتقاصر معنى الوطي ولهذا لم يجب الحد عنده ولا يجب المهر بالاجماع **قوله** وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه دل هذا ان المرأة كالرجل في فساد الحج به وفي الجامع الصغير التمرتاشي جامعها وهما محرمان بالحج قبل الوقوف بعرفة عامدا وناسيا اوهي نائمة او مكرهة فسد حجهما ومضيا فيه والافتراق المنقول من الصحابة رضي الله تعالى عنهم محمول على الندب والاستحباب لا على الحتم والايجاب ٭

(قوله)

وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عنده كالحج ولنا انها سنة فكانت احط رتبة منه فتجب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهار التفاوت ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا وقال الشافعي رحمه الله جماع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمة والمكرهة هو يقول الحظر ينعدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جناية ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا وهذا لا ينعدم بهذه العوارض والحج ليس في معنى الصوم لان حالات الاحرام مذكرة بمنزلة حالات الصلوة بخلاف الصوم والله اعلم ٭

قوله وعليه بدنة خلافا للشافعي رحمه الله فعنده اذا جامع قبل الرمي فسد حجه لان احرامه قبل الرمي مطلق الاترى انه لا يحل له شيء مما هو حرام على المحرم والجماع في الاحرام المطلق مفسد للحج كما قبل الوقوف بعرفة بخلاف بعد الرمي وقد جاء اوان التحلل وحل له الحلق الذي كان حراما على المحرم والرمي محلل عنده ولنا قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه والتمام حقيقة غير مراد لانه بقي عليه طواف الزيارة فعلم انه اراد به التمام حكما وذا بفراغ ذمته عن الواجب والامن عن الفساد والاول غير مراد فتعين الثاني **قوله** ومن جامع ناسيا اي ناسيا لاحرامه **قوله** الحظر ينعدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جناية فلا يفسد لان الفساد باعتبار الجناية وهذا لان حكم النسيان والاكراه مرفوع بالحديث المشهور والنوم في معناهما لان عدم القصد يشمل الكل **قوله** ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق ارتفاقا مخصوصا يريد به ان هذا الحكم تعلق بعين الجماع ولا تفوت عليه بهذه الاعذار وهذا لان المنهي عنه في الاحرام الرفث وهي اسم للجماع الا ترى انه يلزمه الاغتسال به وتثبت به حرمة المصاهرة فكذا يتعلق به فساد النسك وهذا بخلاف الصوم فانه لم يقترن بحاله ما يذكره فجعل النسيان عذرا بخلاف القياس وهنا قد اقترن بحاله ما يذكره وهو هيئة المحرم فلا يعذر في النسيان كما في الصلوة اذا اكل او شرب ٭

فصل

ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وقال الشافعي رحمه الله لايعتدبه لقوله
صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا ان الله تعالى اباح فيه المنطق فتكون الطهارة
من شرطه ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم تكن فرضا
ثم قيل هي سنة والاصح انها واجبة لانها يجب بتركها الجابر ولان الخبر يوجب
العمل فيثبت به الوجوب فاذا شرع في هذا الطواف وهو سنة يصير واجبا بالشروع
ويدخله نقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة اظهارا لدنو رتبته عن الواجب
بايجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف
طواف الزيارة محدثا فعليه شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان افحش من الاول فيجبر بالدم

فصل

قوله ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وذكر في مبسوط شيخ الاسلام انه
ليس في طواف التحية محدثا اوجنبا شيء لانه لوتركه اصلا لم يكن عليه شيء فكذا اذا تركه
من وجه وذكر في الايضاح ان بتركه تجب الصدقه وذكر في فتاوى قاضي خان وان
طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله انه تلزمه الصدقة وقال بعض
مشايخ العراق يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه لايعتدبه وعندنا يعتدبه حتى لوكان
هذا طواف الزيارة خرج به عن احرامه وكان ينبغي ان لايجب بطواف القدوم محدثا شيء
لانه اذا تركه اصلا لايجب شيء اوتجب الصدقة في بعض الروايات فلووجب في الاتيان
به محدثا يؤدي الى التسوية بين تركه وبين الاتيان به محدثا والطواف محدثا دون
الترك اويؤدي الى ترجيح الاتيان به محدثا حيث وجب هنا ولم يجب في الترك قلنا

وان كان جنبا فعليه بدنة كذا روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

قلنا اذا تركه فقد ترك ما هو سنة فتجب الصدقة لانه اذا وجب الدم بتركه تلزمه التسوية بينه وبين ترك طواف الصدر وهو واجب واما اذا اتى به محدثا فقد ادخل نقصا في طواف هو واجب وانه يوجب الصدقة كما اذا طاف طواف الصدر محدثا وهذا لان طواف القدوم وان كان سنة لكنه يصير واجبا بالشروع الا ترى ان طواف التطوع حكمه هكذا ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سجدتي السهو في الصلوة ثم لا فرق بين الفرض والنفل فينبغي ان يكون كذلك هنا لان في الحج الجبر بدون الدم مشروع وهو الصدقة فيمكن اظهار التفاوت فيه بخلاف الصلوة لان الجبر بدون سجود السهو غير مشروع واستدل الشافعي رحمه الله في اشتراط الطهارة بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة ولنا ان المنصوص عليه الطواف وهو الدوران حول البيت وذا يتحقق من المحدث كما يتحقق من الطاهر فاشتراط الطهارة فيه تكون زيادة على النص وهي نسخ فلا يثبت بخبر الواحد والقياس والمراد بالحديث تشبيه الطواف بالصلوة في الثواب دون الحكم الا ترى ان الكلام لا يفسده ويفسدها والطواف يتأدى بالمشي وهو مفسد للصلوة وعلى هذا لو طاف منكوسا او عاريا او راكبا لا يعتبر عنده وعندنا يعتبر ثم عند ابن شجاع الطهارة سنة والصحيح انها واجبة لانه يجب الدم بتركها وذا آية الوجوب ولان خبر الواحد يوجب العمل دون العلم فلم تصر الطهارة ركنا لان الركنية لا تثبت الا بالنص ولكن جعلناها واجبة لان الوجوب يثبت بخبر الواحد كخبر الفاتحة والتعديل ولان الطواف من حيث انه ركن الحج لا يفتقر الى الطهارة كالوقوف ومن حيث تعلقه بالبيت يفتقر اليها كالصلوة وهما تردد بين اصلين يوفر حظه عليهما فلشبهه بالصلوة تجب الطهارة فيه ولكونه ركنا للحج يعتد به ولو حصل بلا طهارة •

ولان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبر نقصها بالبدنة اظهارا للتفاوت وكذا اذا طاف اكثره جنبا او محدثا لان اكثر الشيء له حكم كله

قوله ولان الجنابة اغلظ من الحدث الا ترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن والجنب يمنع عن ذلك ولان المنع مع الجنابة من وجهين من حيث الطواف ومن حيث دخول المسجد ومنع المحدث من وجه واحد قوله لان اكثر الشيء له حكم كله اي تركا وتحصيلا هذا الاصل لا يطرد فان اكثر الصوم لا يقوم مقام كله وكذا اكثر الصلوة وانما كان كذلك لان اتمام الصوم الى الليل منصوص عليه وقوله تعالى اقيموا الصلوة مجمل والتحق فعل النبي عليه السلام وقوله بيانا للمجمل فاقامة الاكثر فيهما مقام الكل يؤدي الى خلاف المنصوص وانه لا يجوز وهنا المنصوص عليه الطواف بالبيت وهو عبارة عن الدوران حوله ولا يقتضي ظاهره التكرار الا انه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا تقديرا كمال الطواف بسبعة اشواط فيحتمل ان يكون ذلك للاتمام ويحتمل ان يكون للاعتداد به فيثبت منه القدر المتيقن وهو ان يجعل ذلك شرط الاتمام وان كان شرط الاعتداد يقام الاكثر فيه مقام الكل لترجح جانب الوجود على جانب العدم اذا اتي باكثر منه ومثله صحيح في الشرع كمن ادرك الامام في الركوع يجعل اقتداؤه في اكثر الركعة كالاقتداء في جميع الركعة في الاعتداد به والمتطوع بالصوم اذا نوى قبل الزوال يجعل وجود النية في اكثر اليوم كوجوده في جميع اليوم وكذلك في صوم رمضان عندنا وذكر الامام الاسبيجابي رحمه الله وانما كان كذلك لان الشرع اقام الاكثر في الحج مقام الكل في وقوع الامن عن الفوات احتياطا وصيانة وتخفيفا بيانه ان النبي عليه السلام قال من وقف بعرفة فقد تم حجه وقد قلنا ان من جامع بعد الوقوف لا يفسد وبعد الرمي لا يفسد بالاجماع ولو حلق اكثر الرأس صار متحللا فلما كان الامر على هذا الوجه للتيسير جرينا على الاصل فاقمنا الاكثر مقام الكل في احد السببين وهو الحلق (ثالا)

والافضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد والاصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استحبابا وفي الجنابة ايجابا لفحش النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث ثم اذا اعاده وقد طافه محدثا لا ذبح عليه وان اعاده بعد ايام النحر لان بعد الاعادة لا تبقى الا شبهة النقصان وان اعاده وقد طافه جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته وان اعاده بعد ايام النحر لزمه الدم عند ابي حنيفة رحمه الله بالتأخير على ما عرف من مذهبه ولو رجع الى اهله وقد طافه جنبا عليه ان يعود لان النقص كثير فيؤمر بالعود استدراكا له

بالاجماع اقيم في السبب الآخر وهو الطواف ايضا .

قوله والافضل ان يعيد الطواف ما دام بمكة ليحصل الجبران بما هو من جنسه **قوله** وفي بعض النسخ اي نسخ المبسوط **قوله** لان بعد الاعادة لاتبقى الا شبهة النقصان وهو شبهة التأخير وينبغي ان تلزمه الصدقة وذكر في الاوضح ان هذه المسئلة دليل على ان العبرة في فصل الحدث للاول اذ لوكان للثاني للزم جبران للتأخير عند ابي حنيفة رحمه الله وحيث لم يجب دل ان المعتبر هو الاول لكن الثاني شرع جبرا لنقصان تمكن في الاول ولو طاف جنبا ثم اعاد سقط عنه البدنة ثم اختلف مشايخنا ان المعتبر طوافه الثاني ام الاول فكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المعتبر هو الاول والثاني جبر للاول وكان يستدل على هذا بما قال في الكتاب انه لو طاف لعمرته جنبا في رمضان ثم اعاد طوافه في اشهر الحج وحج من عامه ذلك لايكون متمتعا ولو كان المعتبر هو الطواف الثاني لكان متمتعا وذلك لان المعتدبه هو ما يتحلل به من الاحرام والتحلل حصل بالطواف الاول فكان هو المعتدبه والاصح ان المعتد به هو الثاني وان الاول ينفسخ بالثاني الاترى انه قال في الكتاب لو طاف للزيارة جنبا في ايام النحر ثم اعاد طوافه بعد مضي ايام التشريق فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله

ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعث بدنة اجزاه لما بينا انه جابر له الا ان الافضل هو العود ولو رجع الى اهله وقد طافه محدثا ان عاد وطاف جاز وان بعث بالشاة فهو افضل لانه خف معنى النقصان وفيه نفع للفقراء ولو لم يطف طواف الزيارة اصلا حتى رجع الى اهله فعليه ان يعود بذلك الاحرام لانعدام التحلل منه وهو محرم عن النساء ابدا حتى يطوف ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة لانه دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا بد من اظهار التفاوت وعن ابي حنيفة رح انه تجب شاة الا ان الاول اصح ولو طاف جنبا فعليه شاة لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فما دونها فعليه شاة لان النقصان بترك الاقل يسير فاشبه النقصان بسبب الحدث فتلزمه شاة فلو رجع الى اهله اجزاه ان لا يعود ويبعث شاة لما بينا ومن ترك اربعة اشواط بقي محرما ابدا حتى يطوفها لان المتروك اكثر فصار كانه لم يطف اصلا ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه فعليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر منه ومادام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة للواجب في وقته لتأخير طواف الزيارة عن وقته ولو كان المعتد به هو الاول لم يلزمه التأخير لان الاول مؤدى عنه في وقته واما مسئلة التمتع فلانه بما ادى من الطواف في رمضان وقع الامن عن فساد العمرة فاذا امن عن فسادها قبل دخول وقت الحج لا يكون بها متمتعا لما ان الاول حكمه مراعى لتفاحش النقصان فيه فان اعاده انفسخ الاول وصار المعتد به الثاني وان لم يعد كان هو معتدا به في التحلل كمن قام في صلوته ولم يقرأ حتى ركع كان قيامه وركوعه مراعى على سبيل التوقف فان عاد فقرأ انفسخ الاول بالثاني حتى ان من ادرك معه الركوع الثاني كان مدركا للركعة وان لم يعد وقرأ في الركعتين الاخريين كان الاول معتدا به وهذا بخلاف المحدث لان النقصان هنا يسير فلا يتوقف به حكم الطواف الاول بل بقي معتدا به على الاطلاق فكان الثاني جابرا للنقصان المتمكن فيه كذا في المبسوط ❊

قوله ويعود باحرام جديد لان الطواف الاول معتد به في حق التحلل وليس له ان يدخل مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديد لدخول مكة ❊

ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن طاف طواف الواجب في جوف الحجر فان كان بمكة اعاده لان الطواف وراء الحطيم واجب على ما قدمناه والطواف في جوف الحجر ان يدور حول الكعبة ويدخل الفرجتين اللتين بينها وبين الحطيم فاذا فعل ذلك فقد ادخل نقصاني طوافه فما دام بمكة اعاده كله ليكون مؤديا للطواف على الوجه المشروع وان اعاد على الحجر خاصة اجزاه لانه تلافي ما هو المتروك وهو ان يأخذ عن يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر هكذا يفعله سبع مرات فان رجع الى اهله ولم يعده فعليه دم لانه تمكن نقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع فلاتجزيه الصدقة ومن طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر ايام التشريق طاهرا فعليه دم فان كان طاف طواف الزيارة جنبا فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا عليه دم واحد لان في الوجه الاول لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب واعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وانما هو مستحب فلاينقل اليه وفي الوجه الثاني ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة فيصير تاركا لطواف الصدر مؤخرا لطواف الزيارة عن ايام النحر فيجب الدم بترك الصدر بالاتفاق وبتاخير الآخر على الخلاف الا انه يؤمر باعادة طواف الصدر ما دام بمكة ولا يؤمر بعد الرجوع على ما بينا ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فما دام بمكة يعيدهما ولا شيء عليه اما اعادة الطواف فلتمكن النقص فيه بسبب الحدث واما السعي فلانه تبع للطواف واذا اعادهما لا شيء عليه لارتفاع النقصان وان رجع الى اهله قبل ان يعيد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل باداء الركن اذ النقصان يسير وليس عليه في السعي شيء لانه اتى به على اثر طواف معتد به

قوله ومن ترك ثلثة اشواط فعليه صدقة اي يطعم ثلثة مساكين كل مسكين نصف صاع من

وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجه تام لان السعي من الواجبات عند نا فيلزم بتركه الدم دون الفساد ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزمه بترك الاطالة شيء ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا وقف ليلا لان استدامة الوقوف على من وقف نهارا لا ليلا فان عاد الى عرفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المتروك لا يصير مستدركا واختلفوا فيما اذا عاد قبل الغروب ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقق ترك الواجب ويكفيه دم واحد

بر لكل شوط نصف صاع اظهارا لانحطاط رتبته عن طواف الزيارة ٥

قوله وكذا اذا عاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح اي لا شيء عليه للسعي ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان والتمرتاشي والحسامي والفوائد الظهيرية وجوب الدم اذا لم يعد السعي لانه لما اعاد الطواف فقد نقض طواف الاول فاذا انتقض حصل السعي قبل الطواف فلا يعتبر فيلزمه دم وذكر الامام الزاهد المحقق شمس الايمة السرخسي والامام المحبوبي رحمهما الله وان اعاد الطواف ولم يعد السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط للسعي وانما كانت شرطا في الطواف لاختصاصه بالبيت واعتباره بالصلوة من وجه لما جاء في الحديث وهذا المعنى لا يوجد في السعي وانما الشرط في السعي ان يأتي على اثر طواف معتد به وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يتحلل به فوقع اختيار المصنف على ما اختاره شمس الايمة السرخسي رحمه الله تعالى

قوله ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومعنى المسئلة انه افاض قبل غروب

لان الجنس متحد كما في الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام
الرمي لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيرميها
على التأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وان ترك
رمي يوم فعليه دم لانه نسك تام ومن ترك رمي احدى الجمار الثلث فعليه الصدقة
لان الكل في هذا اليوم نسك واحد فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك
اكثر من النصف فحينئذ يلزمه الدم لوجود ترك الاكثر وان ترك رمي جمرة العقبة في
يوم النحر فعليه دم لانه ترك كل وظيفة هذا اليوم رميا وكذا اذا ترك الاكثر منها
وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلثا تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ دما
فينقص ما شاء لان المتروك هو الاقل فتكفيه الصدقة ومن اخر الحلق حتى مضت
ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقالا لا شيء عليه في
الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي
ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح لهما ان ما فات مستدرك بالقضاء

الشمس فانه ذكر في الايضاح ولو ابطأ الامام بعدما غربت الشمس جاز للناس ان يدفعوا
لانه اذا غربت الشمس جاء وقت الدفع فلا يتركون السنة وان ترك الامام وان عاد
قبل غروب الشمس حتى افاض مع الامام ذكر الكرخي رحمه الله في مختصره
ان الدم يسقط عنه لان الواجب عليه الافاضة مع الامام بعد غروب الشمس فقد
تدارك ذلك في وقته ومن اصحابنا من يقول لا يسقط عنه الدم ههنا ايضا لان استدامة
الوقوف قد انقطع بذهابه ورجوعه لا يصير وقوفه ممتدا ما بل مافات عنه لا يمكنه
تداركه فلا يسقط عنه الدم كذا في المبسوط وذكر الامام الاسبيجابي رحمه الله لان الدم
وجب لفوت الامتداد الى غروب الشمس وبالعود لا يقع التدارك بخلاف ما لو طاف
جنبا ثم اعاده لان التدارك قد حصل فبطل عنه الدم .

قوله لان الجنس متحد كما في الحلق فانه اذا حلق ربع الرأس في غير اوانه يجب الدم
فقط

ولا يجب مع القضاء شيء آخر وله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من قدم نسكا على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان كالاحرام فكذا التأخير عن الزمان فيما هو موقت بالزمان فان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف في المعتمر ولم يذكره في الحاج وقيل هو بالاتفاق لان السنة جرت في الحج بالحلق بمنى وهو من الحرم والاصح انه على الخلاف هو يقول الحلق غير مختص بالحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحديبية وحلقوا في غير الحرم ولهما ان الحلق لما جعل محللا صار كالسلام في آخر الصلوة فانه من واجباتها وان كان محللا فاذا صار نسكا اختص بالحرم كالذبح وبعض الحديبية من الحرم فلعلهم حلقوا فيه

واذا حلق كله لا يجب الا دم واحد وكذا قص اظافير يد واحدة يوجب الدم وقص الاظافير كلها لا يوجب الا دما واحدا فعلم انه لا يبعد ان يكون ترك البعض موجبا للدم ولا يجب بترك الكل الا دم واحد والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي.

قوله ولا يجب مع القضاء شيء آخر كما لو اخر الصلوة عن وقتها ولابي حنيفة رح ان التأخير عن المكان يوجب الدم كالاحرام اذا اخره عن الميقات فكذا التأخير عن الزمان والجامع بينهما ان التأخير نقصان ونقائص الحج يجبر بالدم على ان تأخير الواجب في ايجاب الجبر ملحق بتركه كتأخير الواجب ملحق بترك الواجب في ايجاب سجود السهو في الصلوة والجواب عن قولهما انه لا يجب مع القضاء شيء آخر لانه اخر ركنا من اركان الحج فيلزمه القضاء مع جبرا لنقصان كما لو اخر ركنا من اركان الصلوة يلزمه القضاء مع سجدتي السهو

فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعند ابي يوسف لايتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زفر رح يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمين بالدم اما لايتوقت في حق التحلل بالاتفاق والتقصير والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع لان اصل العمرة لايتوقت به بخلاف المكان لانه موقت به ٭

قال فان لم يقصر حتى رجع وقصر فلا شيء عليه في قولهم رحمهم الله جميعا معناه اذا خرج المعتمر ثم عاد لانه اتي به في مكانه فلا يلزمه ضمانه

قوله فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمه الله المكان هو الحرم والزمان ايام النحر وقال ابويوسف رحمة الله تعالى عليه لايختص بهما وقال محمد رحمة الله تعالى عليه يختص بالمكان دون الزمان لان اختصاص المناسك بالمكان فوق اختصاصها بالزمان لان جميع المناسك مختصة باماكنها ومن المناسك مايقع قضاء في غير وقتها فيعتبر المكان ولا يعتبر الزمان ولابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان الحلق تحلل وخروج عن العبادة والخروج انمايقع بمايضاد الركن ومايضاده لايختص بواحد منهما ولابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان اركان الحج مختصة بالزمان بدليل انه لووقع في غير وقتها يقع قضاء لااداء وقوله انه خروج عن العبادة قلنا نعم ولكنه منهي له فاعتبرناه من حيث انه منهي وبهذا الاعتبار ينزل الحلق ههنا منزلة السلام في باب الصلوة في المعنى الذي شرع له فاذا اخره عن الزمان والمكان فقد تمكن النقص فوجب جبره بالدم

فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتاخير الذبح عن الحلق وعند هما يجب عليه دم واحد

قوله فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان قال العلامة حافظ الدين النسفي رح .اختلفت عبارات المشائخ في هذه المسئلة فذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير قارن حلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقالا ليس عليه الا دم القران لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وههنا لما حلق قبل ان يذبح ترك الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك وهو جناية واحدة ودم آخر للقران وعند هما لا يجب الاول وذكر محمد رحمه الله في رواية الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للقران وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه الا دم القران وقال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله اتفقوا على وجوب دم واحد وهو دم القران لتحقق سببه ثم عنده يجب دم آخر بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما لا يجب بسبب التاخير شيء وقال بعضهم دم القران واجب اجماعا ويجب دم آخر ايضا اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لان الحلق لايحل الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد صار جانيا على احرامه ويجب دم آخر بتأخير الذبح عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية حيث قال فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعند هما يجب دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شيء ومن خطأ صاحب الهداية فقد غفل عن هذه الرواية ثم قال العلامة النسفي ولي اشكال على جميع ما ذكروا لان جناية القارن مضمونة بالدمين فينبغي على ماذكره صاحب الهداية ان يجب خمسة عنده وثلثة عندهما قلت وقع اختيار صاحب الهداية على قول البعض وهو ان الحلق جناية بالاجماع وتأخير

وهوالاول ولا يجب بسبب التاخيرشيء على ما قلنا والله تعالى اعلم بالصواب.

لذبح ايضا جناية عند ابي حنيفة رحمه الله فتجب ثلثة دماء عنده ودمان عندهما دم للحلق
بل اوانه ودم للقران وقول العلامة النسفي رح ينبغي ان تجب خمسة عنده وثلثة
عندهما ليس بوارد لان الحلق وان كان جناية على الاحرام عند هؤلاء لكنه جناية
النسبة الى احرام الحج دون احرام العمرة لان افعال العمرة قدتمت ولم يبق عليه
شي منها الا الخروج من الاحرام وذلك بالحلق لكنه اخر تحرزا عن وقوعه جناية
على احرام الحج فلايكون الحلق جناية على احرام العمرة بوجه فلا يوجب الادما
واحدا وتأخير الذي هوجناية عنده لاتعلق له بالعمرة كما بينا فلا يوجب الادما واحدا
ايضا فيجب على قول هؤلاء ثلث دماء عنده ودمان عندهما لاغير ولايرد ايضا ماذكره
على قول العامة ان يجب عنده ثلث دماء لانه لما ثبت ان الحلق ليس بجناية عندهم
وان الجناية تاخير الذبح لاغير والذبح من مناسك الحج دون العمرة فكان هذا التأخير
جناية واحدة ولا يكون جنايتين بوجه فلايجب به الادم واحد وهوالصحيح رواية ومعنى
اما الرواية فما ذكره العلامة النسفي رحمه الله وفي الجامع المحبوبي عليه دمان دم
للقران ودم للحلق قبل الذبح وقالا ليس عليه الادم القران وقال شيخ الاسلام خواهرزاده
رحمه الله تعالى في مبسوطه عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى احدهما دم
القران والآخر دم الجناية على احد الاحرامين لانه خرج عن احد الاحرامين بالحلق
على سبيل التمام فيكون جناية على الاخر ولم يجب بتأخير الذبح عن الحلق شيء
لان هذا ليس بتأخير عن وقته لان ايام النحر وقته ولم يؤخرعنها انما ترك ترتيب
الذبح على الحلق وترك ترتيب الذبح لايوجب الدم عنده كما لوقدم الطواف
على الحلق اوترك الترتيب في رمي الجمار لايلزمه شيء والدم الواجب بالحلق

فصل

اعلم ان صيد البر محرم على المحرم وصيد البحر حلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى آخر الآية وصيد البر مايكون توالده ومثواه في البر وصيد البحر مايكون توالده ومثواه في الماء

لا لترك الترتيب بل لخروجه احدهما من الاحرامين على سبيل التمام بالحلق وهو جناية على الاحرام الآخر فيلزمه الدم لهذا الا لترك الترتيب واما المعنى فلان الحلق قبل الذبح ليس بجناية موجبة للدم بنفسه ههنا بالاتفاق اما عندهما فظاهر لانه مأذون فيه من جهة الشارع فرخص فيه بالنص واما عنده فلان الحلق انما يكون جناية على الاحرام اذا بقي الاحرام بعده كما لو حلق قبل الوقوف وكما في سائر الجنايات وهنا وان وجب تاخيره عن الذبح لكنه اذا وجد قبله كان منهيا للاحرام في حق غير النساء كما لو وجد بعده حتى حل له لبس المخيط والتطيب والاصطياد فلا يكون جناية موجبة للدم لان ما هو منهي لا يعد جناية بنفسه لكنه لما كان مستلزما لتاخير الذبح الواجب عن وقته كان جناية من هذا الوجه فيكون هو موجبا للدم عنده ولا يكون موجبا عندهما ولهذا قال محمد رحمة الله تعالى عليه في الرواية دم للقران ودم للحلق قبل ان يذبح الاترى ان المفرد لو حلق قبل ان يذبح لم يلزمه شيء بالاتفاق لعدم استلزامه تاخير الواجب والله تعالى اعلم بالصواب.

فصل

قوله وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه فيه قيل ما يأوي الى البحر وتوالده في البر من صيد البر وما يتولد في البحر ويكون في البر كالضفدع من صيد البحر لا.. التوالد هو الاصل والكينونة بعد ذلك امر عارض فيعتبر الاصل.

والصيد هو الممتنع المتوحش في اصل الخلقة واستثنى رسول الله صلعم الخمس الفواسق وهي الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب والحية والعقرب فانها مبتدئات بالاذى والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف هو المروي عن ابي يوسف رحمه الله

قال واذا قتل المحرم صيدا او دل عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء الآية نص على ايجاب الجزاء واما الدلالة ففيها خلاف الشافعي رحمة الله تعالى عليه هو يقول الجزاء تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبه دلالة الحلال حلالا

قوله والصيد هو الممتنع المتوحش في اصل الخلقة قيد بالممتنع وهو الذي يمنع نفسه عن قصد اليه اما بقوائمه الاربع او بجناحيه احترازا عن الدجاج والبط الاهلي وقيد بالمتوحش في اصل الخلقة ليدخل فيه الحمام المسرول والظبي المستأنس ويخرج الابل والغنم المتوحشة لما ان التوحش اصلي في الحمام المسرول والظبي والاستيناس عارض وبالعارض لا يتبدل حكم الاصل وفي الابل المتوحشة انعكس الحكم لانعكاس العلة فان الاستيناس فيها اصلي والتوحش عارضي فلا يثبت لها حكم الصيد باعتبار العارض ولا ينتقض هذا بالجرح الاضطراري في حقها كما في الصيود لانا نقول الذبح الاضطراري غير مختص بالصيد فان ذلك دائر مع الضرورة لا مع الصيدية حتى ان الشاة والبعير اذا وقعت في البئر فلم يمكن ذبحه فان هناك يقوم الجرح مقام الذبح وهو ليس بصيد واذا اخذ الصيد وهو حي لا يحل بدون الذبح الاختياري **قوله** فاشبه دلالة الحلال حلالا قوله حلالا ليس بقيد فان الدال اذا كان حلالا لا يضمن في صيد الحرم وان كان المدلول محرما وفي المحيط حلال دل محرما على صيد والحلال في الحرم فقتل المحرم الصيد فليس على الدال الجزاء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال في الهاروني عليه نصف قيمته ويدل عليه اطلاق قوله ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا انه لا التزام من جهته

ولنا ما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء رحمه الله اجمع الناس على ان على الدال الجزاء ولان الدلالة من محظورات الاحرام ولانه تفويت الامن على الصيد اذ هو آمن بتوحشه وتواريه فصار كالاتلاف ولان المحرم باحرامه التزم الامتناع عن التعرض فيضمن بترك ما التزمه كالمودع بخلاف الحلال لانه لا التزام من جهته على ان فيه الجزاء على ما روي عن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه والدلالة الموجبة للجزاء ان لايكون المدلول عالما بمكان الصيد وان يصدقه في الدلالة حتى لوكذبه وصدق غيره لاضمان على المكذب ولوكان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شي لما قلنا وسواء في ذلك العامد والناسي لانه ضمان يعتمد وجوبه الاتلاف

قوله ولنا ما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله تعالى عنه اي في باب الاحرام **قوله** اجمع الناس على ان على الدال الجزاء فعلى هذا كان ما روي عن ابن عمر ليس على الدال الجزاء محمولا على ما اذا دل ولم يقتله المدلول حتى يوافق قوله قول سائر الصحابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي المنشور ولو امره بقتله ينبغي ان يضمن الجزاء وعلى هذا لو اعار المحرم سكينا من غيره ليقتل صيدا فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعير الجزاء وان كان معه ما يقتل به الصيد فلا شي على المعير لان تمكنه من قتله لم يكن باعارة السكين **قوله** وان يصدقه في الدلالة حتى لوكذبه وصدق غيره فالجزاء على ذلك الغير الذي صدقه وان كانت دلالة ذلك الغير بعد دلالة الاول المكذب وبه صرح في المبسوط فقال فالجزاء على الدال الثاني دون الاول وفيه قيود اخر سوى هذين المذكورين احدهما ان يتصل القتل بهذه الدلالة والثاني ان الجزاء انما يجب على الدال اذا اخذ المدلول الصيد والدال محرم فاما اذا حل من احرامه قبل ان يأخذه المدلول فلاجزاء على الدال لان فعله انما يتم جنايته

فاشبه غرامات الاموال والمبتدئ والعائد سواء لان الموجب لا يختلف والجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه اذا كان في بر

عند بقاء احرامه الى وقت القتل الاترى ان قتل الغير بدلالته لايكون اكثر تاثيرا من قتله بنفسه ولو قتله بنفسه لم يلزمه شيء فكذا اذا اخذه غيره بدلالته والثالث ان يأخذه المدلول قبل ان ينفلت الصيد حتى انه لو صدقه فلم يقتله حتى انفلت ثم اخذه بعد ذلك فقتله لاشيء على الدال لان ذلك بمنزلة جرح اندمل كذا في المبسوط.

قوله فاشبه غرامات الاموال اي في وجوب الضمان في العمد وفي الخطأ لا في كيفية الضمان فان للصوم مدخلا في هذا الضمان والمحرمان اذا اشتركا في قتل صيد واحد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل بخلاف ما اذا اشتركا في اتلاف شاة الغير مثلا فعلى كل واحد منهما نصف القيمة والذي قلنا من عدم الافتراق بين العمد والخطأ قول عمر وعبدالرحمن بن عوف وسعد بن عوف رضي الله عنهم وقال ابن عباس رضي الله عنه ليس على المحرم في قتل الصيد خطأ جزاء وذكر الامام الاسبيجابي رحمه الله وبه اخذ داؤد الاصبهاني رحمه الله لظاهر قوله تعالى فمن قتله منكم متعمدا فالتقييد بالعمدية ينفي وجوبه عند عدمها ولنا انه ضمان يعتمد وجوبه الاتلاف فاستوى فيه العامد وغيره كغرامات الاموال وهذه كفارة تجب جزاء للفعل فيجب على المخطئ ككفارة القتل والتقييد بالعمدية ليس للجزاء بل للوعيد المذكور في آخر الاية بقوله ليذوق وبال امره وهذا الوعيد على العامد دون المخطئ على ان ذكر العمد للتنبيه اذ الدلالة قامت على ان صفة العمدية في القتل يمنع وجوب الكفارة ليمحض الحظر به والكفارة دائرة بين العبادة والعقوبة فلا يناط بالمحظور المحض فذكرهنا للتنبيه على انه لما وجبت الكفارة على العامد لان يجب على المخطئ اولى والمبتدئ والعائد سواء

فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير في الفداء ان شاء ابتاع بها هديا وذبحه ان بلغت
هديا وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا

وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول لا يجب الجزاء على العائد وهو قول داؤد ولكن يقال له
اذهب فينتقم الله منك لظاهر قوله تعالى ومن عاد فلينتقم الله منه ولنا ان ضمان الاتلاف
لا يختلف بالابتداء والعود اليه فان جناية العائد اظهر والمراد بالآية ومن عاد بعد العلم
بالحرمة كما في آية الربوا ومن عاد فاولئك اصحاب النار اي ومن عاد الى المباشرة بعد
العلم بالحرمة لا ان يكون المراد به العود الى القتل بعد القتل ه

قوله فيقومه ذوا عدل اي يقومانه من حيث نفس الصيد لا من حيث الصفة
ذكر في المبسوط في آخر باب جزاء الصيد واذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة
قيمته من غير المعلم لان وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية وكونه معلما صفة
عارضة ليست من الصيدية في شيء لان معنى الصيدية في تنفره وبكونه معلما ينتقض
ذلك لان توحشه يقل اذا كان معلما فلا يكون معنى زائدا في الجزاء بخلاف
ما اذا كان مملوكا لانسان فان متلفه يغرم قيمته معلما لان وجوب القيمة هناك
باعتبار المالية وماليته بكونه منتفعا به وذلك يزداد بكونه معلما وكذلك الحمامة
تجيء من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى وفي ضمان
قيمتها المعتاد يعتبر فاما اذا كانت تصوت وازداد قيمتها بذلك ففي اعتبار ذلك في
الجزاء روايتان في احدهما لا يعتبر لانه ليس من معنى الصيدية في شيء وفي رواية
اخرى يعتبر لانه وصف ثابت باصل الخلقة بمنزلة الحمام اذا كان مطوقا

قوله ثم هو مخير اي القاتل وقال محمد والشافعي رح يجب في الصيد النظير والاختلاف.

من تمر او شعير و ان شاء صام على ما نذكر وقال محمد والشافعي يجب في الصيد
لنظير فيما له نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة
وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم

في هذه المسئلة في فصول احدها هذا وهو ان الواجب على المحرم القاتل قيمة الصيد
في الموضع الذي قتله فيه عند ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي
رحمهما الله يجب النظير فيما له نظير من النعم الذي يشبهه في المنظر لا في القيمة
والثاني ان الذي الى الحكمين تقويم الصيد فاذا ظهرت قيمته فالخيار للمحرم بين
التكفير بالهدي والاطعام والصيام في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله
وعند محمد رحمه الله الخيار الى الحكمين واذا عينا نوعا عليه يلزمه التكفير به بعينه
والثالث يجوز للمحرم ان يختار الصوم مع القدرة على الهدي و الاطعام عندنا لقوله تعالى
او عدل ذلك صياما وحرف او للتخيير وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز له الصيام مع قدرة
التكفير بالمال وقاس بكفارة اليمين وهدي المتعة والقران وقال حرف او لا ينفي الترتيب
في الواجب كما في قطاع الطريق او يقطع ايديهما الاية ولكن هذا خلاف الحقيقة والتمسك
بالحقيقة واجب حتى يقوم دليل المجاز وقياس المنصوص على المنصوص باطل
والرابع اذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشترى به الطعام عندنا وعند الشافعي رحمه الله
المعتبر قيمة النظير وهو قول محمد رحمه الله بناء على اصلهما ان الواجب هو النظير
والخامس اذا اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصوم
مكان كل مد يوما وهذا بناء على الاختلاف في طعام الكفارة لكل مسكين عندنا يتقدر
بنصف صاع وعنده بمد كذا في المبسوط .

ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نعما والصحابة رضي الله عنهم اوجبوا النظير من حيث الخلقة و المنظر في النعامة والظبي وحمار الوحش والارنب على ما بينا وقال صلى الله عليه و سلم الضبع صيد وفيه شاة وما ليس له نظير عند محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام واشباههما واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما والشافعي رحمه الله يوجب في الحمامة شاة ويثبت المشابهة بينهما من حيث ان كل واحد منهما يعب ويهدر ولابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان المثل المطلق هو المثل صورة و معنى و لا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل معنى لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد او لكونه مرادا بالاجماع

قوله ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة فالله تعالى اوجب المثل مقيدا بالنعم حيث قال فجزاء مثل ما قتل من النعم تقديره فعليه جزاء من النعم مثل المقتول فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص **قوله** واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما اي من حيث ان الوجوب بالقيمة يعتبر قيمة الصيد لا ان يكون الخيار للقاتل في ان تجعل القيمة هديا او طعاما او صوما وانما الخيار فيه الى الحكمين عنده **قوله** ولابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه والنص اوجب المثل والمثل المطلق في الكتاب والسنة واجماع الامة والمعقول مقيد بالصورة والمعنى او بالمعنى بلا صورة اما الصورة بلا معنى فلا ولا يمكن الحمل على الاول بالاجماع فحمل على الثاني لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل و قال الله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وهذا لان الحيوان لا مثل له من جنسه فان النعامة لا تماثل النعامة حتى لا تضمن النعامة بالنعامة فكيف تماثل البدنة النعامة ولو كانت مثلا لها لضمنت بها

ولما فيه من التعميم وفي ضده التخصيص والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ماقتل من النعم الوحش واسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي كذا قاله ابو عبيد والاصمعي رضي الله عنهما والمراد بماروي المتقد يربه دون ايجاب المعين ثم الخيار الى القاتل في ان يجعله هديا او طعاما او صوما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله الخيار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي يجب النظير على ماذكرنا وان حكما بالطعام او بالصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لهما ان التخيير شرع رفقا لمن عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين

عند الاتلاف ولان القيمة اريدت بهذا النص فيما لامثل له اجماعا فلم يبق غيره مرادا لان المثل من الاسماء المشتركة فلا عموم له

قوله اولما فيه من التعميم بيانه ان قوله تعالى ولاتقتلوا الصيد عام وقوله تعالى ومن قتله منصرف الى المذكور فكان بيانا لحكمه على سبيل العموم والمثل على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة فان من الصيود مالا مثل له في الخلقة كالعصفور وما اشبه ذلك وضمانه يجب بنص الكتاب فيجب حمل المثل على ما يمكن اثبات التعميم فيه وهو المثل من حيث القيمة وفيما ذهب اليه محمد والشافعي رحمهما الله تخصيص والاول اولى لانه اكثر فائدة **قوله** والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ماقتل من النعم الوحش اي نعليه الجزاء وذلك قيمة المقتول اذا كان ذلك المقتول من النعم الوحش وان كان اسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي لكن المراد منه هنا الوحشي دون الاهلي لان الجزاء بالقتل انما يجب على المحرم بقتل الصيد **قوله** والمراد بماروي التقدير اي بماروى كل واحد من محمد والشافعي رحمهما الله من اثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم تقدير النظائر لا باعتبار اعيانها بل باعتبار القيمة

قعب

ولمحمد والشافعي رح قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا الآية ذكر الهدي منصوبا

لانهم كانوا ارباب المواشي فكان ذلك ايسر عليهم من النقود وهو نظير ما قال علي رضي الله عنه في ولد المغرور بفك الغلام بالغلام والجارية بالجارية والمراد القيمة كذا في المبسوط وذكر في الكشاف فان قلت فما يصنع من يفسر المثل بالقيمة بقوله تعالى من النعم وهو تفسير للمثل وبقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قلت قد خير من اوجب القيمة بين ان يشتري بها هديا او طعاما او يصوم كما خير الله تعالى في الآية فكان قوله من النعم بيانا للهدي المشتري بالقيمة في احد وجوه التخيير لان من قوم الصيد واشترى بالقيمة هديا فاهداه فقد جزى بمثل ما قتل من النعم على ان التخيير الذي في الآية بين ان يجزي بالهدي او يكفر بالطعام او الصوم انما يستقيم استقامة ظاهرة بغير تعسف اذا قوم ونظر بعد التقويم اي الثلثة يختار فاما اذا عمد النظير وجعله الواجب وحده من غير تخيير فاذا كان شيئا لا نظير له قوم حينئذ ثم يخير بين الاطعام والصوم ففيه نبوعما في الآية وقرء فجزاء مثل ما قتل برفع جزاء ومثل جميعا بمعنى فعليه جزاء يماثل ما قتل الصيد وهو عند ابي حنيفة رح قيمة الصيد المأخوذ يقوم حيث صيد فان بلغت قيمته ثمن هدي يخير بين ان يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد وبين ان يشتري بقيمته طعاما فيعطى كل مسكين نصف صاع من بر وان شاء صام عن طعام كل مسكين يوما وقرئ فجزاء مثل ما قتل على الاضافة واصله فجزاء مثل ما قتل بنصب المثل بمعنى فعليه ان يجزي مثل ما قتل ثم اضيف كما يقول عجبت من ضرب زيدا ثم من ضرب زيد وقرأ السلمي على الاصل وقد قرأ محمد بن مقاتل فجزاء مثل ما قتل بنصبهما بمعنى فليجز جزاء مثل ما قتل يحكم به اي بمثل ما قتل ذوا عدل منكم حكمان عادلان من المسلمين وقالوا فيه دليل على ان المثل القيمة لان التقويم مما يحتاج الى النظر والاجتهاد دون الاشياء المشاهد. (قوله)

لانه تفسير لقوله يحكم به او مفعول لحكم الحكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او فيكون الخيار اليهما قلنا الكفارة عطفت على الجزاء لا على الهدي بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل ذلك صياما مرفوع فلم يك فيهما دلالة اختيار الحكمين وانما يرجع اليهما في تقويم المتلف، ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه ويقومان في المكان الذي اصابه لاختلاف القيم باختلاف الاماكن فان كان الموضع برا لا يباع فيه الصيد يعتبر اقرب المواضع اليه مما يباع فيه ويشترى قالوا والواحد يكفي والمثنى اولى لانه احوط وابعد عن الغلط كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المثنى ههنا بالنص والهدي لا يذبح الا بمكة لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ويجوز الاطعام في غيرها خلافا للشافعي رحمه الله هو يعتبره بالهدي والجامع التوسعة على سكان الحرم

قوله لانه تفسير لقوله يحكم به لان الهاء في به مجمل لا يدرى ما هو فنفسر بقوله هديا فكان نصبا على التفسير فيصير كانه قال يحكم به ذوا عدل منكم بالهدي ثبت ان المثل انما يصير هديا باختياره وحكمه كذا في الجامع الصغير البرهاني **قوله** او مفعول لحكم الحكم اي يحكم به حكم هدي **قوله** ثم ذكر الطعام والصيام، بكلمة او اي عطفا على هديا بدليل قراءة عيسى وعمير او كفارة بالنصب قلنا الكفارة عطفت على قوله فجزاء وكذا او عدل ذلك صياما لكونهما مرفوعين وفي الكشاف هديا حال عن جزاء فيمن وصفه بمثل لان الصفة خصصته فقربته من المعرفة او بدل عن مثل فيمن نصبه او عن محله فيمن جره ويجوز ان ينتصب حالا عن الضمير في به فان قلت بم يرفع كفارة من ينصب جزاء قلت بجعلها خبر مبتدأ محذوف كانه قيل او الواجب عليه كفارة او يقدر فعليه ان يجزي جزاء او كفارة فيعطفهما على ان يجزي وقرأ او كفارة طعام مساكين على الاضافة وهذه الاضافة مبينة كانه قيل او كفارة من طعام مساكين كقولك خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة **قوله** ويقومان في المكان

نحن نقول الهدي قربة غير معقولة فيختص بمكان او زمان اما الصدقة قربة معقولة في كل زمان ومكان والصوم يجوز في غير مكة لانه قربة في كل مكان فان ذبح بالكوفة اجزاه عن الطعام معناه اذا تصدق باللحم وفيه وفاء بقيمة الطعام لان الاراقة لا تنوب عنه واذا وقع الاختيار على الهدي يهدي ما يجزيه في الاضحية لان مطلق اسم الهدي منصرف اليه وقال محمد والشافعي رح يجزي صغار النعم فيها لان الصحابة رضي الله عنهم اوجبوا عناقا وجفرة وعن ابي حنيفة وابي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام يعني اذا تصدق واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم المتلف بالطعام عندنا لانه هو المضمون فتعتبر قيمته واذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير ولا يجوز ان يطعم المسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو المعهود في الشرع وان اختار الصيام يقوم المقتول طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير يوما لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام فقدرناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه

الذي اصابه وكذلك يعتبر الزمان الذي اصابه فيه لان القيمة تختلف باختلاف الازمنة ايضا ه

قوله ونحن نقول الهدي قربة غير معقولة يختص بزمان او مكان وانما اختص الهدي بالحرم ليصير قربة لا لتوسعة سكان الحرم ولهذا لو اريقت خارج الحرم وتصدق بلحمها على فقراء الحرم لا يجوز **قوله** فان ذبح بالكوفة اجزاه عن الطعام كما في كفارة اليمين اذا كسا عشرة مساكين يوما واحدا جاز عن الطعام اذا كانت قيمة ما اصاب كل مسكين نصف صاع من بر ولا يجزيه عن الاطعام ايضا الا اذا اصاب كل مسكين من اللحم ما تبلغ قيمته قيمة نصف صاع **قوله** واذا وقع الاختيار اي اختيار القاتل او الحكمين على حسب الاختلاف

قوله واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم المتلف عندنا وعند محمد والشافعي رحمهما الله يقوم النظير بناء على ان الواجب الاصلي هو النظير عندهما وعندنا قيمة الصيد ه

معهود في الشرع كما في باب الفدية فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مخير ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم اقل من يوم غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب او يصوم يوما كاملا لما قلنا ولو جرح صيدا او نتف شعره او قطع عضوا منه ضمن ما نقصه اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد ولو نتف ريش طائر او قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة لانه فوت عليه الامن بتفويت آلة الامتناع فيغرم جزاءه ومن كسر بيض نعامة فعليه قيمته وهذا مروي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ولانه اصل الصيد وله عرضية ان يصير صيدا فنزل منزلة الصيد احتياطا ما لم يفسد فان خرج من البيض فرخ ميت فعليه قيمته وهذا استحسان والقياس ان لا يغرم سوى البيضة لان حيوة الفرخ غير معلوم وجه الاستحسان ان البيض معد ليخرج منه الفرخ الحي والكسر قبل اوانه سبب لموته فيحال به عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن ظبية فالقت جنينا ميتا وماتت

قوله معهود في الشرع كما في الفدية عهد في الشرع اقامة نصف صاع من حنطة مقام صوم في باب الفدية كما في الشيخ الفاني وكما اذا اوصى بفدية الصيام **قوله** فخرج من حيز الامتناع هو قد يكون بالطيران او بالعدو او بالدخول في الحجر **قوله** ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض لانه معد ليكون صيدا فاعطي له حكم الصيد في ايجاب الجزاء على المحرم بافساده كما ان الماء في الرحم جعل كالولد في حكم العتق والوصية يؤيده قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناوله ايديكم ورماحكم قيل ما تناوله الايدي البيض **قوله** ما لم يفسد احترازعن بيضة مذرة فانه لا شيء في كسرها **قوله** فان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا اي اذا علم حيوته او لم يعلم حاله اما اذا كان علم انه كان ميتا قبل الكسر لا ضمان عليه (قوله)

فعليه قيمتهما وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور وقال صلى الله عليه وسلم يقتل المحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب اويقال ان الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخلط لانه يبتدئ بالاذى اما العقعق فغير مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يبتدئ بالاذى وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الكلب العقور وغيرالعقور والمستانس والمتوحش منهما سواء لان المعتبر في ذلك الجنس وكذا الفأرة الاهلية والوحشية سواء والضب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة لانهما لايبتدئان بالاذى وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقرادشيء لانها ليست بصيود

قوله فعليه قيمتهما هذا بخلاف ما اذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا وماتت الام لما وجب ضمان الام لم يجب ضمان الجنين لان الجنين في حكم النفس من وجه وفي حكم الجزء من وجه والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلايجب في موضع الشك فاما جزاء الصيد فمبني على الاحتياط فترجح جهة النفسية في الجنين فلهذا وجب جزاؤهما فان قيل فعلى هذا كان ينبغي ان يضمن قيمة البيض والفرخ قلنا البيض انما يضمن لكونه معدا للفرخ ولهذا لايضمن البيضة المذرة فلما ضمن الفرخ لم يضمن البيض **قوله** وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواحش الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور المذكور في الرواية سبع وفي الحديث خمس لانه ذكر في بعض الروايات الذئب مكان الكلب العقور والذئب في معناه وذكر في بعض الروايات الغراب مكان الحدأة او الغراب في معناه فلذلك ذكر في الرواية السبع وفي الحديث

وليست بمتولدة من البدن ثم هي مؤذية بطبعها والمراد بالنمل السوداء او الصفراء الذي يؤذي وما لا يؤذي لا يحل قتلها ولكن لا يجب الجزاء للعلة الاولى ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من الطعام لانها متولدة من التفث الذي على البدن وفي الجامع الصغير اطعم شيئا وهذا يدل على انه يجزيه ان يطعم مسكينا شيئا يسيرا على سبيل الاباحة وان لم يكن مشبعا ومن قتل جرادة تصدق بما شاء لان الجراد من صيد البر فان الصيد مما لا يمكن اخذه الا بحيلة ويقصده الاخذ وتمرة خير من جرادة

الخمس وقوله عليه السلام يقتلن اويقتل بيان لاباحة القتل لا حقيقة الاخبار والا للزم الخلف في كلام صاحب الشرع فان قيل كيف خص عموم قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم بهذا الحديث وهو خبر واحد قلنا خص هذا العام ابتداء بالنص القطعي وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر لانه لما جهل التاريخ يجعل كانهما وردا معا فيجعل مخصصا له فبعد ذلك يجوز تخصيصه بالقياس فكيف بالخبر الواحد او نقول وهو الوجه ان هذا الحديث مشهور وليس بخبر الواحد كذا ذكر في الاسرار فتجوز الزيادة به على كتاب الله تعالى *

قوله وليست بمتولدة من البدن احتراز عن القملة فان في قتلها شيئا **قوله** وما لا يؤذي لا يحل قتلها روي انه عوتب بعض الانبياء عليه السلام باحراق قرية نمل **قوله** للعلة الاولى وهي انها ليست بصيود **قوله** ومن قتل قملة تصدق بما شاء ككسرة خبز هذا اذا اخذه من بدنه فقتلها واما اذا كانت القملة ساقطة على الارض فقتلها فلا شي عليه كما في البرغوث هذا في القملة الواحدة واما في الثنتين او الثلث كف من حنطة وفي الزيادة على الثلث نصف صاع من حنطة ولو ألقى ثيابه في الشمس ليقتل القمل حر الشمس فمات القمل فعليه من الجزاء نصف صاع من حنطة اذا كان القمل

لقول عمر رضي الله عنه تمرة خير من جرادة ولا شيء عليه في ذبح السلحفاة لانه من الهوام والحشرات فاشبه الخنافس والوزغات ويمكن اخذه من غير حيلة وكذا لا يقصد بالاخذ فلم يكن صيدا ومن حلب صيد الحرم فعليه قيمته لان اللبن من اجزاء الصيد فاشبه كله ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء الا ما استثناه الشرع وهو ما عدد ناه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الجزاء لانها جبلت على الايذاء فدخلت في الفواسق المستثناة وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسرها لغة ولنا ان السبع صيد لتوحشه وكونه مقصودا بالاخذ اما لجلده او ليصطاد به او لدفع اذاه

كثيرا والقي ثوبه ولم يقصد به قتل القمل فمات القمل من حر الشمس فلاشيء عليه كذا في المبسوط

قوله لقول عمر رضي الله عنه تمرة خير من جرادة وقصة هذا الحديث ان اهل حمص اصابوا جرادا كثيرا في احرامهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر اري دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمرة خير من جرادة وعن ابي يوسف رحمه الله في قتل القنفذ روايتان في احدى الروايتين هو نوع من الفأرة وفي رواية جعل كاليربوع كذا في المبسوط **قوله** كالسباع اي كسباع البهائم كالاسد والنمر والفهد وقوله ونحوها اي كسباع الطير كالبازي والصقر فان مطلق السباع يقع على سباع البهائم **قوله** وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسرها لغة بمعنى ان الكلب اسم لما يتكلب اي يشتد لا ان يكون المراد منه الكلب المعروف فانه اهلي وليس بصيد ولا يحرم على المحرم اخذه فعلى هذا اسم الكلب يتناول الاسد والنمر وغيرهما الا ترى انه عليه السلام حين دعا على عتبة بن ابي لهب فقال اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فافترسه اسد بدعائه ولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واسم الصيد يعم الكل لانه سمي به لتنفره

القياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد واسم الكلب لا يقع على السبع عرفا والعرف املك ولا يجاوز بقيمته شاة وقال زفر رحمه الله يجب بالغة ما بلغت اعتبارا بماكول اللحم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه الشاة ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذ ومن هذا الوجه لا يزداد على قيمة الشاة ظاهرا واذا صال السبع على المحرم فقتله لاشي عليه وقال زفر رح يجب

واستيحاشه وبعده عن ايدي الناس وذلك موجود فيما لا يؤكل لحمه ولان حرمة الصيد تثبت بالاحرام والحرم تعظيما للحرم والاحرام لا لكونه ماكولا حتى الحق النبات في الحرم بالصيد فصارا الماكول فيه وغير الماكول سواء*

قوله والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد فان قيل انكم الحقتم بالخمس غيرها ايضا قلنا الحقنا بها ما هو في معناها من كل وجه بطريق الدلالة واما القياس على الخمس الفواسق بعلة الايذاء فمتعذر لان اذى الخمس الفواسق متعد الينا لانها تنتعش بين اظهرنا فالذئب يقرب من مواشينا والحدأة تعيش بالاختطاف والفأرة عيشها من طعام العباد ولا كذا الغراب والعقرب يلدغ من يتخذه وليا اونبيا والسبع بالبعد منا فلم يكن اذاه متعديا الينا غالبا فلم يكن نظير الخمس الفواسق فالحاصل ان الشافعي رحمه الله اعتبر نفس الاذى ونحن اعتبرناه بصفة التعدي الينا كما اعتبر نفس الكفر في اباحة القتل ونحن نعتبر الكفر المفضي الى الحراب **قوله** والعرف املك اي اضبط لصاحبه واقوى افعل من الملك كان يملكه ويمسكه ولا يحيله الى الآخر كذا في المغرب **قوله** ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذ وهذا لان وجوب الجزاء فيه باعتبار معنى الصيدية لا باعتبار عينه اذ هو غير ماكول وباعتبار معنى الصيدية يكون مرتكبا محظور احرامه فلا يلزمه اكثر من شاة كسائر محظورات الاحرام ووجوب الجزاء في ماكول اللحم باعتبار عينه لانه افسد لحمه بفعله فتجب قيمته بالغة

عتبارا بالجمل الصائل ولنا ماروي عن عمر رضه انه قتل سبعا واهدى كبشا وقال انا ابتدأناه ولان المحرم ممنوع عن التعرض لا عن دفع الاذى ولهذا كان مأذونا في دفع المتوهم من الاذى كما في الفواسق فلان يكون مأذونا في دفع المتحقق اولى ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقا له بخلاف الجمل الصائل لانه لا اذن له من صاحب الحق وهو العبد وان اضطر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن مقيد بالكفارة بالنص على ما تلوناه من قبل ولا باس للمحرم ان يذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط الاهلي لان هذه الاشياء ليست بصيود لعدم التوحش والمراد بالبط الذي يكون في المساكن والحياض لانه الوف باصل الخلقة ولو ذبح حماما مسرولا فعليه الجزاء خلافا لمالك رحمه الله انه الوف مستأنس ولا يمتنع بجناحيه لبطؤ نهوضه

ما بلغت والان زيادة القيمة في الفهد والنمر والاسد لما يقصد به من التفاخر بامساكه والتلهي به وذلك لا يتعلق بكونه صيدا او لانه محارب مؤذ وكل ذلك غير معتبر في حق المحرم فلا يجب الضمان به ٭

قوله اعتبارا بالجمل الصائل الجمل اذا صال على انسان فقتله الموصول عليه تجب قيمته **قوله** قال انا ابتدأناه في هذا التعليل بيان ان الدابة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئا لانه لو كان الوجوب ثابتا في الحالين لما حل التخصيص لان السكوت عن البيان في موضع الحاجة اليه لا يجوز خصوصا بعلة زائدة مفيدة للخصوص فلولا الزيادة لعمت فلما خص وسكت في موضع الحاجة صار بيانا على ان حكم المسكوت عنه بخلاف ما بين ولا يدخل على ما ذكرنا قتل المحرم القمل فانه يوجب الجزاء عليه وان كان يؤذيه لانه انما يضمن بقتلها لمعنى قضاء التفث بازالة ما ينمو من بدنه عن نفسه ولهذا اذا وجدها على الطريق فقتلها لا ضمان عليه لانها مؤذية **قوله** ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب اي الاذن المطلق بخلاف المضطر فان الاذن في حقه مقيد بالكفارة بالنص وهو

ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه وان كان بطيء النهوض والاستيناس عارض فلم يعتبر وكذا اذا قتل ظبيا مستأنسا لانه صيد في الاصل فلا يبطله الاستيناس كالبعير اذا ند لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم واذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل اكلها وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانتقل فعله اليه ولنا ان الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا تكون ذكاة كذبيحة المجوسي

قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك واما الاذن عند الاذى فثابت مطلقا بقوله عليه الصلوة والسلام خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء فلا يجب الضمان عليه والآية وان وردت في الحلق لكن بمعنى الاضطرار لحقنا المضطر به دلالة ٠

قوله ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه اي جنس الحمام متوحش فكان صيدا وان كان نوع منه مستأنسا فلا يعتبر العارض

قوله وقال الشافعي رحمه الله يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانتقل فعله اليه وهكذا ذكر في الايضاح وماذكر في المبسوط يدل على انه لا فرق عنده بين ما اذا ذبح المحرم لنفسه او لغيره حيث قال لا يحل تناول ما ذبحه المحرم لاحد من الناس وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل للمحرم القاتل تناوله ويحل لغيره من الناس وفي الوجيز الغزالي وما ذبحه المحرم بنفسه فاكله حرام عليه وهل هي ميتة في حق غيره فيه قولان وفي المبسوط وحجته في ذلك ان معنى الزكوة في تسييل الدم النجس من الحيوان وشرط الحل التسمية ندبا او واجبا على اختلاف الاصلين وذلك يتحقق من المحرم كما يتحقق من الحلال الا ان الشارع حرم التناول على المحرم القاتل بطريق

وهذا لان المشروع هو الذي قام مقام الميز بين الدم واللحم تيسيرا فينعدم بانعدامه وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا لهما ان هذه ميتة فلا يلزمه باكلها الا الاستغفار وصار كما اذا اكله محرم غيره ولابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان حرمته باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار انه محظور احرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن المحلية والذابح عن الاهلية في حق الذكاة فصار حرمة التناول

العقوبة ليكون زجرا له وهذا لا يدل على حرمة التناول في حق غيره كما يجعل المقتول ظلما حيا في حق القاتل حتى لا يرثه وهو ميت في حق غيره وحجتنا في ذلک قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم سماه قتلا فعرفنا ان هذا الفعل غير موجب للحل اصلا **قوله** وهذا لان المشروع هو الذي قام مقام الميز بدليل انه لو ذبح المسلم الحلال ولم يخرج من المذبوح دم اصلا يحل اكله وان ذبح المجوسي لا يحل اكله وان خرج منه الدم فعلم ان المعتبر هو الفعل المشروع القائم مقام الميز فينعدم الميز بانعدامه فان قيل يشكل على هذا ذبح شاة الغير بغير اذنه فانه حرام محض حتى انه لو اضطر المسلم بين اكل الميتة واكل مال الغير كان عليه ان يا كل الميتة لا مال الغير كذا في المحيط قلنا النهي عن الذبح اذا كان لمعنى في الذابح او المذبوح كان ذلك نهيا لمعنى في عين الفعل فكان مانعا من ان يكون المنهي عنه مشروعا واذا كان المنع بالنهي لمعنى بالثالث وهو المالک كان النهي لمعنى في غيره فلم يصر عين الذبح حراما بل الحرمة هناک كانت لصيانة حق المالك حتى زالت تلك الحرمة باذنه فكان مشروعا في نفسه **قوله** وان اكل المحرم الذابح من ذلک شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا ليس عليه جزاء ما اكل

بهذه الوسائط مضافة الى احرامه بخلاف محرم آخر لان تناوله ليس من محظورات احرامه ولا باس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذا لم يدل المحرم عليه ولا امره بصيده خلافا لمالك رحمة الله تعالى عليه فيما اذ اصطاده لا جل المحرم له قوله صلى الله عليه وسلم لا باس باكل المحرم لحم صيد

يريد به اذا اكل بعد ما ادى جزاءه اما اذا اكل قبل ان يؤدي جزاءه دخل ضمان ما اكل في الجزاء **قوله** بهذه الوسائط وهذا لان المحل انما صار ميتة بحرمة قتله وحرمة قتله بسبب خروج الصيد عن المحلية والذابح عن الاهلية وذلك بسبب الاحرام فاستند حرمة تناول هذه الميتة الى احرامه بهذه الوسائط فجاز اضافة حرمة اكل هذه الميتة الى الاحرام لان الحكم كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة كما قلنا في شراء القريب انه اعتاق لان الشراء علة الملك والملك في القريب علة العتق فاضيف الاعتاق الى الشراء بواسطة الملك بخلاف تناول ميتة لا يقتله لان حرمة تناول تلك الميتة عليه لدينه لا لاحرامه وبخلاف محرم آخر غير القاتل لان حرمة تناوله ليس من محظورات إحرام الاكل بل من محظورات احرام القاتل فيجعل الصيد المقتول حيا في حق القاتل فتنا وله يوجب الضمان وهو لحم في حق غيره وليس بصيد حقيقة ولا حكما فلا يوجب الضمان ولا يقال ان الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم فادى جزاءه ثم اكل منه لا يلزمه شيء آخر وكذلك المحرم اذا كسر بيض صيد فادى جزاءه ثم شواه واكله لا يلزمه شيء آخر لانا نقول ان وجوب الجزاء هناك باعتبار الامن الثابت بسبب الحرم وذلك للصيد لا للحم وكذلك البيض وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم هذا المعنى يقرره ان المقتول بغير حق في حق القاتل كالحي من وجه حتى لا يرث منه وكالميت من وجه

مالم يصده او يصاد له ولنا ما روي ان الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا لحم الصيد في حق المحرم فقال صلى الله عليه وسلم لا باس به واللام فيما روي لام تمليك فيحمل على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم اومعناه ان يصاد بامره ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على ان الدلالة محرمة قالوا فيه روايتان ووجه الحرمة حديث ابي قتادة رضي الله تعالى عنه وقد ذكرناه وفي صيد الحرم اذا ذبحه الحلال فعليه قيمته يتصدق بها على الفقراء لان الصيد استحق الامن بسبب الحرم قال صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول ولا ينفر صيدها ولا يجزيه الصوم لانها غرامة وليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال وهذا لانه يجب بتفويت وصف في المحل

حتى تعتق ام ولده بان قتلت مولاها ففيما يبتني امره على الاحتياط جعلناه كالحي في حق القاتل وهو جزاء الاحرام فيلزمه بالتناول جزاء آخر واما جزاء صيد الحرم فغير مبني على الاحتياط في الايجاب لانه ليس فيه معنى العبادة ولهذا لا مدخل للصوم فيه فلذلك اعتبر نافيه معنى المحمية فلا يجب فيه الجزاء كذا في المبسوط

قوله ما لم يصد او يصاد له قال مولانا حميد الدين رحمه الله الصحيح عندي بالنصب و او هنا بمعنى الى اي لا باس الى ان يصاد له وحكم ما بعد الغاية يخالف حكم ما قبلها فيستقيم له التمسك به حينئذ لانه صار تقديره يحل للمحرم اكل لحم الصيود اذا لم يصد بنفسه حتى يصير ممدودا الى اصطياد الغير لاجله فيكون الحل منتفيا عند اصطياد غيره لاجله ومعنى الاصطياد له ان ينوي الصائد ان يكون الاصطياد للمحرم سواء امره بذلك اولم يأمره كذا في المبسوط **قوله** وفي صيد الحرم اذا ذبحه الحلال قيد بالحلال لان المحرم اذا اقتل صيد الحرم يلزمه كفارة واحدة لاجل الاحرام و لم يجب عليه شيء لاجل الحرم في جواب الاستحسان لان معنى تفويت الامن اذا اعتبر مرة

وهو الامن والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لان الحرمة باعتبار معنى فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الافعال لاضمان المحال وقال زفر رح يجزيه الصوم اعتبارا بما وجب على المحرم والفرق قد ذكرناه وهل يجزيه الهدي ففيه روايتان

لا يجاب الضمان لايمكن اعتباره ثانيا لايجاب ضمان وانما اوجبنا ضمان الاحرام لان فيه معنى الجزاء وضمان المحل وضمان الحرم لا يشتمل على معنى ضمان الاحرام فكان ايجاب ما هو مشتمل على المعنيين اولى۔

قوله وهو الامن وهذا لانه لما ازال الامن عن محل آمن لحق الله تعالى فيلزمه بمقابلته اثبات صفة الامن عن الجوع للمسكين حقا لله تعالى وذلك بالاطعام وهذا لان ما يكون حرمته بسبب الحرم فهو بمنزلة حقوق العباد والواجب على المحرم كفارة لما ارتكب فعلا محرما حقا لله تعالى ووجب جزاء لفعله وهو جنايته على احرامه والصوم يصلح جزاء للافعال ولا يصلح لضمان المحال وان كان وجوبها لحق الله تعالى كاتلاف الزكوة فان قيل لو كان جزاء صيد الحرم من قبيل الغرامة ومن قبيل ما يشبه ضمان اموال الناس لوجب على الصبي والمجنون والكافر غرامته اذا استهلكوا كما في اموال الناس وقد نص في الايضاح على انه لايجب عليهم قلنا هذا الضمان وان كان ضمان المحل من حيث انه يتعلق بتفويت المحل ولكن فيه معنى الجزاء ايضا حتى ان حلالا لو اصاب صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لما ان كل واحد منهما متلف بجهة احدهما بالاخذ المفوت للامن وذلك في معنى الاستهلاك والثاني بالاتلاف حقيقة فكان كمال الضمان على كل واحد منهما لمعنى آخر بخلاف المغصوب اذا اتلفه متلف في يد الغاصب حيث يجب ضمان واحد لانه عوض عن المحل لاغير ثم يرجع الاخذ على القاتل هنا بما ضمن۔

ومن دخل الحرم بصيد وهو حلال فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد لحاجة العبد ولنا انه لما دخل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم اذ صار هو من صيد الحرم فاستحق الامن لما روينا فان باعه رد البيع فيه ان كان قائما لان البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد وذلك حرام وان كان فائتا فعليه الجزاء لانه تعرض للصيد بتفويت الامن الذي يستحقه

قوله ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده اي حقيقة حتى اذا كان في رحله او قفصه لا يجب عليه الارسال قوله خلافا للشافعي رح فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد كالاشجار فان ما ينبتها الناس في الحرم لاتثبت فيها حرمة الحرم وكذا الاسلام يمنع الاسترقاق لحق الشرع فلا يزيد الرق الثابت قبله لكنا نقول حرمة الحرم في حق الصيد كحرمة الاحرام فكما ان الحرمة بسبب الاحرام ثبتت في حق الصيد المملوك حتى يجب ارساله فكذلك الحرمة بسبب الحرم وليس هذا نظير الاشجار لان ما ينبتها الناس ليس بمحل لحرمة الحرم اصلا بمنزلة الاهلي من الحيوانات كالابل والغنم والبقر واما الصيد مملوكا كان اوغير مملوك فهو محل ثبوت الامن له بسبب الحرم كذا في المبسوط واما الجواب عن مسئلة الاسترقاق فان بقاء الرق من الامور الحكمية حتى يثبت بطريق التبعية في اولاد المسلمين فلان يثبت في الرقيق اولى فاما ههنا فالمأخوذ صيد بعد بدلالة الحرمة بالاحرام فلما دخل في الحرم صار الصيد صيد الحرم فانه ليس المراد من صيد الحرم الا ان يكون الصيد موجودا في الحرم وهذا كذلك فثبت في حقه الامن كسائر الصيود فلا يثبت حكم الحل في الاولاد فكذا فيه قوله لما روينا فيه اشارة الى قوله ولا ينفر صيدها

وكذلك بيع المحرم الصيد من محرم او حلال لما قلنا ومن احرم وفي بيته او في قفص معه صيد فليس عليه ان يرسله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه ان يرسله لانه متعرض للصيد بامساكه في ملكه فصار كما اذا كان في يده ولنا ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها وبذلك جرت العادة الفاشية وهي من احدى الحجج ولان الواجب ترك التعرض وهو ليس بمتعرض من جهته لانه محفوظ بالبيت والقفص لابه غير انه في ملكه ولو ارسله في مفازة فهو على ملكه فلا معتبر ببقاء الملك وقيل اذا كان القفص في يده لزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع

قوله وكذلك بيع المحرم الصيد اي يرد البيع ان كان قائما وتجب القيمة ان كان فائتا لما قلنا ان البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد **قوله** ومن احرم وفي بيته او في قفص معه صيد ولفظ الجامع الصغير للصدر الشهيد وغيره رجل احرم ومعه قفص فيه صيد وقوله ومعه قفص يحتمل انه اراد انه معه في يده ويحتمل انه اراد انه مع خادمه او في رحله فكان لقائل ان يقول اذا كان معه في يده ينبغي ان يرسله لان القفص متى كان معه كان الطير في يده الاترى انه يصير غاصبا للطير بغصب القفص ولقائل ان يقول لا يكون الطير في يده وان كان القفص في يده فلا يلزمه الارسال فان الجنب اذا حمل مصحفا في غلافه لم يكره ولم يكن ذلك كاخذ المصحف بيده بلا غلاف كذا ذكره الفقيه ابو جعفر وذكر عن استاده ابي بكر الاعمش انه لا يلزمه الارسال سواء كان القفص في يده اولم يكن كذا في الفوائد الظهيرية وذكر الامام الكشاني رحمه الله واذا كان في يده فعليه ارساله ولكن على وجه لا يضيع فان ارسال الصيد ليس بمندوب كتسييب الدابة

قال فان اصاب حلال صيدا ثم احرم فارسله من يده غيره يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا لا يضمن لان المرسل آمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل وله انه ملك الصيد بالاخذ ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما اذا اخذه في حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض يمكنه ذلك بان يخليه في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا ونظيره الاختلاف في كسر المعازف واذا اصاب محرم صيدا فارسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق لانه لم يملكه بالاخذ فان الصيد لم يبق محلا للتملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فصار كما اذا اشترى الخمر فان قتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاؤه لان الاخذ متعرض للصيد بازالته الامن والقاتل مقرر لذلك والتقرير كالابتداء في حق التضمين كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ويرجع الاخذ على القاتل وقال زفر رح لا يرجع لان الآخذ مؤاخذ بصنعه فلا يرجع على غيره ولنا ان الاخذ انما يصير سببا للضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل فعل الآخذ علة

بل هو حرام الا ان يرسله للعلف ويبيح للناس اخذه •

قوله فان اصاب حلال صيد الحلال اذا اخذ الصيد ثم احرم فارسله ثم حل فوجد في يد غيره كان له اخذه منه بخلاف ما اذا اخذ الصيد وهو محرم ثم ارسله ثم حل من احرامه فوجده في يد غيره فلا سبيل له عليه كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله تعالى عليه **قوله** فان الصيد لم يبق محلا للتملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر والحرمة اذا اضيفت الى الاعيان تخرج المحل عن المحلية كما في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم •

فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيحال بالضمان عليه

قوله فيكون في معنى مباشرة علة العلة وذلك لان العلة الاولى مع حكمها تصير حكماً لعلة الثانية كما في شرح القريب فان قيل الآخذ لم يملك الصيد ولا كانت له فيه يد محترمة ووجوب الضمان له على القاتل باحد هذين فكيف يرجع عليه بالضمان ولانه بالقتل لزمته كفارة يفتي بها ويخرج بالصوم منها فلو رجع انما يرجع عليه بضمان يطالبه ويحبسه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما لزمه ولان الشيء لما خرج عن محلية التملك لا يضمن المستهلك وان كان ضمن من في يده كمسلم يغصب خنزير ذمي او خمره ثم يجيء مسلم آخر فيستهلكه يضمن الآخذ للذمي ولا يرجع على المستهلك بشيء قلنا ان اليد على هذا الصيد كانت يدا معتبرة لحق الآخذ لانه يتمكن به من الارسال واسقاط الجزاء به من نفسه فالقاتل يصير مفوتا عليه هذه اليد فيكون ضامنا له وان لم يملكه الآخذ كغاصب المدبر اذا قتله انسان في يده فادى الغاصب قيمته فانه يرجع على القاتل بقيمته كما لو ملكه وان كان المدبر لا ينقل من ملك الى ملك فكذا ههنا لما ان الجزاء بدل العين فوجب ان يقوم مؤديه مقام المالك في استحقاق ضمان قيمته واما قوله فلو رجع انما يرجع بضمان يحبسه فكان اكثر من الاول قلنا مثل هذا التفاوت لا يمنع الرجوع كالاب اذا غصب مدبر ابنه فغصبه منه آخر ثم ان الابن يضمن اباه رجع الاب على الغاصب منه وان كان هو لا يحبس فيما لزمه لابنه ويكون له ان يحبس الغاصب منه فيما يطالبه به ولا يقع الفرق بين ضمان يفتي به وبين ضمان يقضي به فان زكوة السائمة يدخل تحت القضاء وزكوة سائر الاموال لا تدخل ولا فرق بينهما ولكن حق الله اذا كان له طالب معين تكون له المطالبة واذا لم يكن له طالب معين لا يتعين المطالبة فاما الجواب عن مسئلة خمر الذمي فان الشرع حرم الخمر واهانها لنجاستها وفسادها فجرى لذلك مجرى ما هان من المال

فان قطع حشيش الحرم او شجرة ليست بمملوكة وهو مما لا ينبته الناس فعليه قيمته
لا فيما جف منه لان حرمتهما ثبتت بسبب الحرم قال عليه السلام لا يختلى خلاها
ولا يعضد شوكها ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لان حرمتها ولها
بسبب الحرم لا بسبب الاحرام فكان من ضمان المحال على ما بيناه ويتصدق
بقيمته على الفقراء واذا اداها ملكه كما في حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع لانه ملكه بسبب
محظور شرعا فلو اطلق له في بيعه يتطرق الناس الى مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة
بخلاف الصيد والفرق ماذكره والذي ينبته الناس عادة عرفناه غير مستحق للامن
بالاجماع ولان المحرم المنسوب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم
النسبة الى غيره بالانبات وما لا ينبت عادة اذا انبته انسان التحق بما ينبت عادة

نشربه ماء وحبة حنطة ولكن هذا في حق من يعتقد اهانتها وهو المسلم فلذلك لم يرجع المسلم
على المسلم المستهلك لاتحاد اعتقادهما على الاهانة وفي التضمين اعزاز لها واما الصيد
فيثبت له زيادة احترام في حق المحرم باحرامه كحرمة الآدمي وهذا يدل على تاكد
الضمان لا على سقوطه.

قوله وان قطع حشيش الحرم اعلم ان شجر الحرم انواع اربعة ثلث منها يحل
قطعها والانتفاع بها من غير جزاء وواحدة منها لا يحل قطعها والانتفاع بها واذا قطعها
رجل فعليه الجزاء اما الثلث فكل شجر انبته الناس وهو ليس من جنس ما ينبته الناس
وكل شجر انبته الناس وهو من جنس ما ينبته الناس وكل شجر نبت بنفسه وهو من
جنس ما ينبته الناس واما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من
جنس ما ينبته الناس ويستوي في هذه الواحدة ان تكون مملوكة لانسان
بان تنبت في ملكه اولم يكن حتى قالوا في رجل نبتت في ملكه ام غيلان

ولو نبت بنفسه في ملك رجل فعلى قاطعه قيمة لحرمة الحرم حقا للشرع وقيمة اخرى ضمانا لمالكه كالصيد المملوك في الحرم وما جف من شجر الحرم لا ضمان فيه لانه ليس بنام ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذخر وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس بالرعي فيه لان فيه ضرورة فان منع الدواب عنه متعذر ولنا ما روينا والقطع بالمشافر كالقطع بالمناجل وحمل الحشيش من الحل ممكن فلا ضرورة بخلاف الاذخر لانه استثناه رسول صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعه ورعيه وبخلاف الكماة لانها ليست من جملة النبات

فقطعها انسان فعليه قيمتها لمالكها وقيمة اخرى لحق الشرع بمنزلة ما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم وبعدما ادى جزاء الشجرة يكره للقاطع الانتفاع بها وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله لا بأس لغيره من محرم ان ينتفع به كذا في المحيط.

قوله ولو نبت بنفسه يعني مما لا ينبته الناس عادة فان قيل الضمير عائد الى الحشيش والحشيش اذا نبت بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الارض فكذا في الحرم قلنا لا نسلم عود الضمير الى الحشيش بل يعود الى الشجرة والشجر النابت في غير الحرم مملوك لمالك الارض ولئن سلمناه ولكن الفرق ان الحشيش في اراضينا ينبت مباحا لكل احد غير مصون عن التعرض فلم يكن المالك اولى من غيره بخلاف حشيش الحرم فانه ينبت مصونا عن التعرض فيكون المالك به اولى من غيره فان قيل انتساب الحشيش الى مالكه لم لا يوجب قصورا في انتسابه الى الحرم قلنا لان المحرم هو التعرض لنبات الحرم وهذه الاضافة اختلفت باضافة النبات الى غير الحرم بالانبات فاما اضافته الى غير الحرم بالمملوكية لا ينافي كونه نبات الحرم كالصيد المملوك في الحرم لا ينافي كونه صيد الحرم **قوله** لانه ليس بنام وفي قطعه زينة الحرم لانه اذا قطع ما جف نبت مكانه اخضر فكان كهدم المسجد للبناء باحسن من ذلك وقطع الصلوة ليؤديها بالجماعة ولانه لو وجب الضمان بتضرره

وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعليه دمان دم لحجته ودم لعمرته وقال الشافعي رح دم واحد بناء على انه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقد مر من قبل قال الا ان يتجاوز الميقات غير محرم بالعمرة او الحج فيلزمه دم واحد خلافا لزفر رحمه الله لما ان المستحق عليه عند الميقات احرام واحد وبتأخيره واجب واحد لا يجب الا جزاء واحد واذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جناية تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء بتعدد الجناية واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد لان الضمان بدل عن المحل لا جزاء عن الجناية فيتحد باتحاد المحل كرجلين قتلا رجلا خطأ تجب عليهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة واذا باع المحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل لان بيعه حيا تعرض للصيد الآمن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ومن اخرج ظبية من الحرم فولدت اولادا فماتت هي واولادها فعليه جزاؤهن لان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقي مستحقا للامن شرعا ولهذا وجب رده الى مأمنه

اهل الحرم في ايقاد النار ولان ما جف بمنزلة الميت من صيد الحرم •

قوله وكل شيء فعله القارن فان قيل ينبغي ان يتداخل لحرمة الاحرام والحرم فان المحرم اذا قتل صيد الحرم لم يجب عليه الا جزاء واحد قلنا حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لانه يحرم قتل الصيد في الاماكن كلها والحرم لا يحرمه الا فيه ولان الاحرام يحرم الصيد والحلق والطيب ولبس المخيط والجماع والحرم لا يحرم الا الصيد وتوابعه مما ينمو كالحشيش والشجر فيتبع اضعف الحرمتين اقواهما لان الاصل ان السببين اذا اجتمعا في ايجاب حكم واحد احدهما اقوى من الآخر فان الحكم يضاف الى اقواهما ويجعل ما دونه كالمعدوم كالحافر مع الدافع والجار مع جاز الرقبة

وهذه صفة شرعية تسري الى الولد فان ادى جزاءها ثم ولدت ليس عليه جزاء الولد لان بعد اداء الجزاء لم تبق آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل والله اعلم

وليس كذلك الحج والعمرة لان حرمتهما في المحرمات سواء فلم يتبع احدهما الآخر وذكر شيخ الاسلام رح ان وجوب الدمين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة في الجماع وغيره من المحظورات فاما بعد الوقوف بعرفة ففي الجماع يجب دمان وفي سائر المحظورات يجب دم واحد لما ان احرام العمرة انما يبقى في حق التحلل لا غير

قوله وهذه صفة شرعية اي كون الظبية مستحقة للامن بالرد الى الحرم صفة شرعية فتسري الى الولد كصفة الحرية والرقية والتدبير فان قيل يشكل على هذا ولد المغصوبة فان المغصوبة واجب الرد الى مالكها على الغاصب بحيث لو هلكت باي وجه كان يجب الضمان ثم صفة كونها مستحقة الرد على الغاصب صفة شرعية فيها ومع ذلك لم تسر الى ولدها حتى لو هلك ولدها لا يجب الضمان لما ان زوائد الغصب غير مضمونة قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ما ذكره الامام الزاهد الصفار رحمه الله وهو انه انما وجب جزاء الاولاد لان الذي اخرجه مأمور باعادة الام والاولاد الى المأمن وهو الحرم فاذا لم يفعل دخلت الاولاد في الضمان بخلاف ولد المغصوبة لانه لم يامره صاحبه باعادته الى يده حتى لو كان مامورا من صاحبه نقول بضمانه والثاني ما اشار اليه فخر الاسلام رحمه الله وهو ان الصيد آمن بالحرم لكونه متوحشا فيصير الجناية عليه باثبات اليد عليه لان التوحش ومعنى الصيدية يزول به فساوى الفرع الاصل في هذا لانه كما اثبت اليد على الام فقد اثبتها على الولد المجتن فيها فلما ساوى الفرع الاصل في علة الضمان ساواه ايضا في الحكم بخلاف ولد المغصوبة لان اثبات اليد في باب الغصب لا يصلح علة للضمان لان مال المرء انما يصان بالايدي وانما يضمن بقطع اليد لان حقوق العباد انما يضمن بالتفويت ابدا والولد فارق الاصل في تفويت اليد لانه لا يتصور تفويت اليد قبل الثبوت ففارقه في الحكم ايضا

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

واذا اتى الكوفي بستان بني عامر فاحرم بعمرة فان رجع الى ذات عرق ولبى بطل عنه دم الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف لعمرته فعليه دم وهذا عند ابي حنيفة رح وقالا ان رجع اليه محرما فليس عليه شي لبى اولم يلب وقال زفر رحمه الله لايسقط عنه لبى اولم يلب لان جنايته لم ترتفع بالعود وصار كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليه بعد الغروب ولنا انه تدارك المتروك في اوانه وذلك قبل الشروع في الافعال فيسقط الدم بخلاف الافاضة لانه لم يتدارك المتروك على مامر غيران التدارك عندهما بعوده محرما لانه اظهر حق الميقات كما اذا مربه محرما ساكتا وعنده رحمه الله بعوده محرما ملبيا لان العزيمة في حق الاحرام من دويرة اهله فاذا ترخص بالتاخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية وكان التلافي بعوده ملبيا وعلى هذا الخلاف اذا احرم بحجة بعد المجاوزة مكان العمرة في جميع ماذكرنا وعاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق ولوعاد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا اذا كان يريد الحج او العمرة

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

قوله فان رجع الى ذات عرق تخصيصه بذات عرق بناء على ظاهر حال الكوفي ذكر في شرح الطحاوي رحمة الله تعالى عليه فان عاد الى ميقات آخر سوى الميقات الاول الذي جاوزه قبل ان يتصل احرامه بالفعل سقط عنه الدم عند علمائنا الثلثة وعوده الى هذا الميقات والى ميقات آخر سواء وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال ينظر ان عاد الى ميقات وذلك الميقات يحاذي الميقات الاول وابعد عن الحرم سقط عنه الدم والا فلا يسقط **قوله** بخلاف الافاضة

فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان وهو وصاحب المنزل سواء لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصده واذا دخله التحق باهله وللبستاني ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فكذلك له والمراد بقوله ووقته البستان جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد مر من قبل فكذا وقت الداخل الملحق به فان احرما من الحل ووقفا بعرفة لم يكن عليهما شيء يريد به البستاني والداخل فيه لانهما احرما من ميقاتهما

لانه لم يتدارك المتروك لان المتروك هناك استدامة الوقوف الى غروب الشمس وهو بعوده لم يتداركه في وقته حتى قال بعضهم لو عاد قبل غروب الشمس يسقط عنه الدم لانه تدارك المتروك في وقته وهو استدامة الوقوف الى غروب الشمس وبخلاف ما اذا ابتدأ لطواف لان اوان التلافي قد انقضى فلا يمكنه التلافي لان الاحرام وسيلة والمقصود هو اداء الافعال فما لم يشرع في الاداء اوان الوسيلة باق فلما شرع في الاداء لم يبق وقت الوسيلة فلا يرتفع بعد ذلك النقصان الذي تمكن في الوسيلة فلا يسقط عنه الجابر ولانه انما اسقطنا عنه الدم باعتبار انه مبتدئ للاحرام من الميقات تقديرا وفي اعتبار ذلك بطلان الطواف الذي وجد منه ولا سبيل الى ذلك لوقوعه معتدا به فلا يمكن اعتباره مبتدئا بعد ذلك.

قوله فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام روي عن ابي يوسف رحمه الله انه ان نوى الاقامة بالبستان خمسة عشر يوما كان له ان يدخل مكة وان نوى الاقامة فيه دون خمسة عشر يوما ليس له ان يدخل مكة الا بالاحرام كذا في المبسوط

ومن دخل مكة بغير احرام ثم حرج من عامه ذلك الى الوقت واحرم بحجة عليه اجزاء ذلك من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس اعتبارا بما لزمه بسبب النذر وصار كما اذا تحولت السنة ولنا انه تلا فى المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه محرما بحجة الاسلام فى الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار دينا في ذمته فلا يتأدى الا باحرام مقصود كما فى الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني ومن جاوز الوقت فاحرم بعمرة وانسدها مضى فيها وقضاه

قوله ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الآفاقي اذا دخل مكة بغير احرام ولزمه بسبب دخوله مكة اما حجة اوعمرة عندنا خلافا للشافعي رح على مامر ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام اوحجة اوعمرة نذرها سقط به عنه مالزمه بسبب دخوله مكة بغير احرام خلافا لزفر رح وفي شرح الطحاوى الآفاقي اذا جاوز الميقات قاصدا مكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة اوعمرة ثم لوخرج من عامه ذلك الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام اوغيرها فانه يسقط عنه ماوجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عندما وجب عليه لاجل مجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار دينا فلا يسقط الا بتعيين النية قوله بخلاف ما اذا تحولت السنة فان قيل لوعاد الى الميقات بعد تحول السنة واحرم بالعمرة لم يجز ذلك عما لزم بدخول مكة وهو فى الابتداء لواحرم بعمرة ثم اخر اداء الاعمال الى السنة الثانية جاز ذلك قلنا نعم ولكن يكره له تاخير اداء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتأخير الى وقت يوجب الكراهة بمنزلة التفويت في حكم التدارك فلذلك لاينوب عمالزمه بدخول مكة بغير احرام قوله كما فى الاعتكاف المنذور اى المنذور في رمضان من هذه السنة

لان الاحرام يقع لازما فصار كما اذا افسد الحج وليس عليه دم لترك الوقت وعلى قياس قول زفر رحمه الله لا يسقط عنه وهو نظير الاختلاف في فائت الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام وفيمن جاوز الوقت بغير احرام واحرم بالحج ثم افسد حجته هو يعتبر المجاوزة هذه بغيرها من المحظورات ولنا انه يصير قاضيا حق الميقات بالاحرام منه في القضاء وهو يحكي الفائت ولا ينعدم به غيره من المحظورات فوضح الفرق واذا خرج المكي يريد الحج فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة لان وقته الحرم وقد جاوزه بغير احرام فان عاد الى الحرم ولبى او لم يلب فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الافاقي والمتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم ووقف بعرفة فعليه دم لانه لما دخل مكة واتى بافعال العمرة صار بمنزلة المكي واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا فيلزمه الدم بتأخيره عنه فان رجع الى الحرم واهل فيه قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الافاقي والله تعالى اعلم *

قوله لان الاحرام يقع لازما اي لا يمكن الخروج عنه الا باداء ما التزمه من الافعال وان افسد **قوله** وليس عليه دم لترك الوقت قيد به لانه لا يسقط عنه دم الافساد بالقضاء **قوله** وعلى قياس قول زفر رحمة الله تعالى عليه اي قوله فيما اذا جاوز الميقات ثم احرم وعاد الى الميقات لا يسقط عنه دم المجاوزة وان عاد ملبيا **قوله** وهو نظير الاختلاف في فائت الحج وهو ان يجاوز الميقات بغير احرام ثم احرم ففاته الحج سقط عنه دم الوقت عندنا ولم يسقط عند زفر رحمه الله **قوله** هو يعتبر المجاوزة هذه بغيرها من المحظورات يعني لا يسقط عنه دم المجاوزة كما لا يسقط عنه دم التطيب او لبس المخيط او غير ذلك بفوات الحج او افساده **قوله** واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا اي في فصل المواقيت وهو قوله لان النبي عليه السلام امر اصحابه بان يحرموا بالحج من جوف مكة والله اعلم *

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا احرم المكي بعمرة وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمرة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله رفض العمرة احب الينا وقضاؤها وعليه دم لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة اولى بالرفض لانها ادنى حالا واقل اعمالا وايسر قضاء لكونها غير موقتة وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشيء من افعال العمرة لما قلنا فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بلا خلاف لان للاكثر حكم الكل فتعذر رفضها كما اذا فرغ منها ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وله ان احرام العمرة قد تأكد باداء شيء من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ورفض غير المتأكد ايسر ولان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه وعليه دم بالرفض ايهما رفضه لانه تحلل قبل اوانه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر الا ان في رفض العمرة قضاءها لا غير وفي رفض الحج قضاء وعمرة لانه في معنى فائت الحج وان مضى عليهما اجزاه لانه ادى افعالهما كما التزمهما غير انه

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

قوله قال ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه اذا احرم المكي بعمرة وطاف لها شوطا قيد بالمكي لان الآفاقي اذا اهل بالعمرة وطاف لها شوطا ثم اهل بالحج كان متمتعا وقيد بالعمرة لان المكي اذا احرم بالحج وطاف له شوطا ثم احرم بالعمرة فانه يرفض العمرة وقيد بالشوط لانه لو لم يطف شيئا يرفض العمرة بالاتفاق **قوله** ولا كذلك اذا طاف للعمرة

منهي عنهما والنهي لايمنع تحقق الفعل على ماعرف من اصلنا وعليه دم لجمعه بينهما لانه تمكن النقصان في عمله لارتكابه المنهي عنه وهذا في حق المكي دم جبر وفي حق الآفاقي دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى فان حلق في الاولى لزمته الاخرى ولا شيء عليه وان لم يحلق في الاولى لزمته الاخرى

اقل من ذلك عندهما هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر الامام حسام الدين الاخسيكثي رحمه الله والصواب وكذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله فقال وهو المثبت في نسخة المصنف رحمه الله لكل واحدة من هذه النسخ وجه اما وجه الاولى والثالثة فظاهر واما وجه الثانية لدفع سؤال السائل وهو ان يقال لما اخذ الاكثر حكم الكل يكون الاقل معدوما حكما ينبغي ان يرفض العمرة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حينئذ لانه لم يأخذ حكم الوجود فصار كانه لم يطف للعمرة شيئا وهناك يرفض العمرة كما مر فكذا في المعدوم الحكمي فقال لاكذلك فانه لما اتى بشيء من افعال العمرة فقد تأكدت العمرة ولم يتأكد الحج اصلا فكان رفض غير المتأكد اسهل ه

قوله منهي عنهما وفي بعض النسخ عنها اي عن العمرة وهي المتعينة للرفض اجماعا فيما اذا لم يشتغل بالطواف والكلام فيه لانها هي الداخلة في وقت الحج وبسببها وقع النقصان **قوله** والنهي لايمنع تحقق الفعل على ماعرف من اصلنا وهو ان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي المشروعية عندنا **قوله** وعليه دم لجمعه بينهما فان قيل هلا لزمه دمان لحرمة كل واحد من الاحرامين قلنا لانه غير ممنوع من احدهما فالنقصان حيثما تمكن تمكن في احدهما فلذلك لزمه دم واحد كذا في الفوائد الظهيرية ه

فقط

وعليه دم قصّرا ولم يقصّر عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا ان لم يقصر فلا شيء عليه لان الجمع بين احرامي الحج او احرامي العمرة بدعة فاذا حلق فهو ان كان نسكا في الاحرام الاول فهو جناية على الثاني لانه في غير اوانه فلزمه الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى حج في العام القابل فقد اخر الحلق عن وقته في الاحرام الاول وذلك يوجب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يلزمه شيء على ما ذكرنا فلهذا سوى بين التقصير وعدمه عنده وشرط التقصير عندهما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لاحرامه قبل الوقت لانه جمع بين احرامي العمرة وهذا مكروه فيلزمه الدم وهو دم جبر وكفارة ومن اهل بالحج ثم احرم بعمرة لزماه لان الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقي والمسئلة فيه فيصير بذلك قارنا لكنه اخطأ السنة فيصير مسيئا فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته لانه تعذر عليه اداؤها اذ هي مبنية على الحج غير مشروعة فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف

قوله وعليه دم قصرا ولم يقصر اراد بالتقصير الحلق لان التقصير لا يوجب الدم ولم يذكر في الجامع الصغير في هذا الفصل دم الجمع وذكر في كتاب المناسك ان عليه دما لاضافة الحج الى الحج لانه احرم بحج آخر قبل ان يفرغ عن حج هذه السنة فيجب عليه دمان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه دم لتاخير الحلق ودم للجمع بينهما وفي قولهما لا يجب للتاخير شيء ثم قيل لا اختلاف بين الروايتين لانه سكت في الجامع الصغير عن ايجاب الدم بسبب الجمع وما نفاه وقيل بل فيه روايتان وجه رواية الاصل انه اذا احرم بالثاني قبل ان يحلق من الاول فقد جمع وهو جناية فيجب الدم جبرا وجه رواية الجامع الصغير ان هذا الجمع حصل في التوابع لا في الاصول فلا يضمن بالدم **قوله** فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته وفي الفوائد

وقد ذكرناه من قبل فان طاف للحج ثم احرم بعمرة فمضى عليهما لزماه وعليه دم لجمعه بينهما لان الجمع بينهما مشروع على ما مر فصح الاحرام بهما والمراد بهذا الطواف طواف التحية وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه بتركه شيء واذا لم يأت بما هو ركن يمكنه ان يأتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا لو مضى عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجه ويستحب ان يرفض عمرته لان احرام الحج قد تأكد بشيء من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج واذا رفض عمرته يقضيها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل بعمرة في يوم النحر او في ايام التشريق لزمته لما قلنا ويرفضها اي يلزمه الرفض لانه قد ادى ركن الحج فيصير بانيا افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا على ما نذكر فلهذا يلزمه رفضها فان رفضها فعليه دم لرفضها وعمرة مكانها

وكذلك اذا طاف لعمرته شوطا او شوطين او ثلثة اشواط لان المأتي به اقل اعمالها ه **قوله** وقد ذكرناه من قبل اي في آخر باب القران فقال ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا **قوله** على ما مر وهو قوله لان الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقي **قوله** وهو دم كفارة وهو الصحيح قال الامام قاضيخان وهو دم القران لتحقيق القران ثم قال ومن المشايخ من قال يكون دم كفارة لانه خالف السنة فكان كقران المكي فيلزمه دم كفارة فلا يأكل منه الحاج **قوله** بخلاف ما اذا لم يطف للحج اي لا يرفضها ويأتي بهما لانه لا يصير بانيا بوجه **قوله** لما قلنا اي لصحة الشروع فيها **قوله** على ما نذكر اي في باب الفوات **قوله** وعمرة مكانها اي قضاء لما رفض من العمرة

لما بينا فان مضى عليها اجزاه لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج فيجب تخليص الوقت له تعظيما وعليه دم لجمعه بينهما اما في الاحرام او في الاعمال الباقية قالوا وهذا دم كفارة ايضا وقيل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل يرفضها احترازا عن النهي قال الفقيه ابو جعفر ومشايخنا رحمهم الله تعالى على هذا فان فاته الحج ثم احرم بعمرة او بحجة فانه يرفضها لان فائت الحج يتحلل بافعال العمرة

قوله لما بينا يريد به قوله لان الجمع بينهما مشروع ثم فرق بين هذا وبين ما اذا شرع في الصوم في يوم النحر ثم افسد لان ثمه بنفس الشروع لا يصير معتمرا مرتكبا للمنهي عنه نصح شروعه بمنزلة الشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وقد احرم بالعمرة بعد تمام التحلل من احرام الحج بطواف الزيارة قلنا لانه بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في ايام التشريق فيصير جامعا بينهما عملا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فلهذا لزمه الدم **قوله** على ظاهر ما ذكر في الاصل المذكور فيه انه لا يرفضها وقيل انه ليس بمجرى على ظاهرها ومعنى قوله لا يرفضها اي لا يرتفض من غير رفض **قوله** وقيل يرفضها احترازا عن النهي وهو النهي عن العمرة في هذه الايام على ما يجيء ان العمرة مكروهة في هذه الايام فكان عليه الرفض امتناعا من هذا المنهي بمنزلة من شرع في صوم يوم الفطر انه يومر بالفطر **قوله** فان فاته الحج ثم احرم بعمرة او بحجة فانه يرفضها واصل هذا ان الركن الاصلي في الحج الوقوف بعرفة ومن فاته فعليه ان يتحلل بافعال العمرة للحديث اذا ثبت هذا فنقول فائت الحج محرم باحرام الحج مباشر افعال العمرة بمنزلة المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق يكون مقتديا في اصل التحريمة حتى لا يصح اقتداء الغير به منفردا

من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة على ما يأتيك في باب الفوات ان شاء الله تعالى فيصير جامعا بين العمرتين من حيث الافعال فعليه ان يرفضها كما لو احرم بعمرتين وان احرم بحجة يصير جامعا بين الحجتين احراما فعليه ان يرفضها كما لو احرم بحجتين وعليه قضاؤها لصحة الشروع فيها ودم لرفضها بالتحلل قبل اوانه والله اعلم●

باب الاحصار

واذا احصر المحرم بعدو واصابه مرض فمنعه من المضي جاز له التحلل وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يكون الاحصار الا بالعدو لان التحلل بالهدي شرع في حق المحصر لتحصيل النجاة وبالاحلال ينجو من العدو لا من المرض ولنا ان

في الاعمال فيلزمه القراءة ولو سها يلزمه سجدة السهو●

قوله من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة هذا عند ابي حنيفه ومحمد رحمهما الله واما عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ينقلب احرامه احرام العمرة وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر في لزوم الرفض اذا احرم بحجة اخرى فعندهما يرفضها كيلا يصير جامعا بين احرامي الحجة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يرفضها بل يمضي فيها **قوله** على ما يأتيك في باب الفوات اراد به قوله لان فائت الحج يتحلل بافعال العمرة والله تعالى اعلم●

باب الاحصار

المحصر هو الذي اهل بحجة او عمرة او بهما ثم منع من الوصول الى البيت لمرض او عدو او لغيرهما بان سرقت نفقته او كانت امرأة فمات محرمها او زوجها عندنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الاحصار لا يكون الا بالعدو

آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الاحصار بالمرض والحصر بالعدو والتحلل قبل اوانه لدفع الحرج الآتي من قبل امتداد الاحرام والحرج في الاصطبار عليه مع المرض اعظم واذا جاز له التحلل يقال له ابعث شاة تذبح في الحرم وواعد من يبعثه بيوم بعينه يذبح فيه ثم تحلل وانما يبعث الى الحرم لان دم الاحصار قربة والاراقة لم تعرف قربة الا في زمان او مكان على ما مر فلا يقع قربة دونه فلا يقع به التحلل

قوله آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة اي يجب ان يكون المراد بالآية المرض نظرا الى موضوع اللغة قال اهل اللغة الحصر بالعدو والاحصار بالمرض كذا ذكره القتبي والزجاج وابن السكيت وذكر في الاسرار فان قيل كيف يستقيم الحمل على المرض والآية نزلت في رسول الله ع م واصحابه رضي الله عنهم وكان المنع بالعدو قلنا ان النصوص اذا وردت لاسباب لم يتعلق بها الا ان يكون السبب منقولا عنها كقول الراوي سها رسول الله عليه السلام فسجد فاما اذا وردت مطلقة عن الاسباب فتعمل بظاهرها ولا تحمل على السبب ثم ان كان التأويل هو المنع مطلقا عرفوا الاحلال بنص مطلق وان كان التأويل هو المنع بالمرض عرفوا الاحلال بالعدو بمدلول هذا اللفظ فان النص لما اباح الاحلال بمنع من جهة المرض فالمنع من جهة العدو اولى بالاباحة لان منع العدو اشد فانه حقيقي لا يندفع ومنع المرض مما يزول بالدابة والمحمل **قوله** تذبح في الحرم دم الاحصار يختص بالحرم عندنا وعند الشافعي لا يختص به لكنه يذبح الهدي في موضع احصر فيه **قوله** وواعد من يبعثه بيوم بعينه هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فدم الاحصار موقت بيوم النحر فلا حاجة

واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فان الهدي اسم لما يهدى الى الحرم وقال الشافعي رحمه الله لا يتوقت به لانه شرع رخصة والتوقيت يبطل التخفيف قلنا المراعى اصل التخفيف لا نهايته وتجوز الشاة لان المنصوص عليه الهدي والشاة ادناه وتجزيه البقرة والبدنة كما في الضحايا وليس المراد بما ذكرنا بعث الشاة بعينها لان ذلك قد يتعذر بل له ان يبعث بالقيمة حتى تشترى الشاة هنالك وتذبح عنه وقوله ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه الحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف عليه ذلك ولو لم يفعل لا شي عليه لانه صلى الله عليه وسلم حلق عام الحديبية وكان محصرا بها وامر اصحابه رضي الله عنهم بذلك ولهما ان الحلق انما عرف قربة مرتبا على افعال الحج فلا يكون نسكا قبلها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ليعرف استحكام عزيمتهم على الانصراف

الى المواعدة عندهما في المحصر عن الحج وانما الاحتياج الى المواعدة في المحصر بالعمرة وانما قيد بقوله يذبح فيه ثم تحلل لانه اذا ظن المحصر انه ذبح هديه ففعل ما يفعل الحلال ثم ظهر انه لم يذبح كان عليه ما على الذي ارتكب محظورات احرامه لبقاء احرامه كذا ذكره الامام قاضي خان رحمة الله تعالى عليه.

قوله واليه الاشارة اي الى المعنى الفقهي الذي ذكرناه وهو ان الاراقة لم تعرف قربة الا في مكان مخصوص والا فالاية صريحة في حكم المسئلة **قوله** ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه الحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان قيل قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله دليل على الحلق لان الاية نزلت في المحصر كذا ذكره في الكشاف ثم لما كان المحصر منهيا عن الحلق قبل الغاية كان مأمورا بالحلق بعد الغاية لان حكم ما بعد الغاية

قال وان كان قارنا بعث بدمين لاحتياجه الى التحلل عن احرامين فان بعث بهدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء اعتبارا بهدي المتعة والقران وربما يعتبرانه بالحلق اذ كل واحد منهما محلل ولابي حنيفة رحمه الله انه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نسك وبخلاف الحلق لانه في اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهي به •

مخالف لما قبلها فقلنا المحصر منهي عن الحلق بهذه الآية حتى يبلغ الهدي محله فذلك دليل الاباحة بعد بلوغ الهدي لا دليل الوجوب كما في سائر المحظورات مع ان الحلق وجب عليه للاحلال والدم اقيم مقامه فيستغني بذلك عن الحلق •

قوله وان كان قارنا بعث بدمين ثم لا يحتاج الى ان يتعين الذي للعمرة منهما والذي للحج لان هذا تعيين غير مفيد فان قيل يجب ان يكتفي بهدي واحد لان الهدي شرع للتحلل والتحلل عن احرامين يقع بتحلل واحد كما لو حلق قبل الذبح بعد اداء الافعال والجواب ليس هذا كالحلق لان الحلق في الاصل محظور للاحرام وانما صار قربة بسبب التحلل فكان قربة لمعنى في غيره لا لعينه فينوب الواحد عن اثنين كالطهارة الواحدة تكفي لصلوة كثيرة فاما الهدي شرع للتحلل الا انها قربة مقصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية وما شرع قربة بنفسها لا ينوب الواحد عن اثنين كما في الصلوة **قوله** اعتبارا بهدي المتعة متصل بقوله لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر

قال والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمرة هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ولان الحجة يجب قضاؤها لصحة الشروع والعمرة لما انه في معنى فائت الحج وعلى المحصر بالعمرة القضاء والاحصار عنها يتحقق عندنا وقال مالك رحمه الله لا يتحقق لانها لا تتوقت ولنا ان النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم احصروا بالحديبية وكانوا عمارا ولان شرع التحلل لدفع الحرج وهذا موجود في احرام العمرة واذا يتحقق الاحصار فعليه القضاء اذا تحلل كما في الحج وعلى القارن حج وعمرتان اما الحج وواحدتهما فلما بينا والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها

قوله والعمرة واما قضاء العمرة فلانه في معنى فائت الحج من حيث انه خرج منه بعد صحة الشروع قبل اداء الاعمال وعلى فائت الحج التحلل بافعال العمرة فاذا لم يأت بها فعليه قضاء العمرة ايضا فان قيل انه شرع في الحج فكيف يجب عليه افعال العمرة وهو لم يشرع فيها قلنا العمرة بعض الحج ودونه فجاز ان يتأدى باحرام الحج كصلوة النفل فانها بعض الفرض ودونه فيتأدى باحرام الفرض بان يصلي الظهر ستا فان الركعتين الاخريين نفل وقد اداها باحرام الفرض فان قيل هذه العمرة التي تلزمه بالفوت لا يجب قضاؤها كالمكفر بالصوم اذا ايسر ثم افطر قلنا ان من شرع في الحج بنية الفرض ثم تبين انه ادى الفرض فافسد النفل لزمه القضاء لان الاحرام بالحج او بالعمرة لازم بقصد وبغير قصد بخلاف الصوم والصلوة فان قيل العمرة للتحلل في فائت الحج وقد حصل التحلل بالهدي قلنا فائت الحج تجب عليه افعال العمرة وبعث دم الاحصار لاستعجال التحلل ودفع ضرر دوام الاحرام لا لسقوط ما وجب عليه بفوات الحج على انه وجب الدم بالكتاب والعمرة بالاثر

فان بعث القارن هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه بل يصبر حتى يتحلل بنحر الهدي لفوات المقصود من التوجه وهو اداء الافعال وان توجه ليتحلل بافعال العمرة له ذلك لانه فائت الحج وان كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف واذا ادرك هديه صنع به ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه لمقصود استغنى عنه وان كان يدرك الهدي دون الحج يتحلل لعجزه عن الاصل وان كان يدرك الحج دون الهدي جاز له التحلل استحسانا

قوله فان بعث القارن هديا اي ما يجب عليه من الهدي اراد به الجنس ولذلك لم يتعرض العدد الواجب عليه لانه معلوم ان على القارن هديين فاستغنى بذلك عن التنصيص عليه وقيل ذكر القارن ههنا وقع غلطا من الكاتب وبيان الغلط من وجهين احدهما ان عليه هديين والثاني ان المصنف التزم الجمع بين روايتي القدوري والجامع الصغير والمذكور في القدوري واذا بعث المحصر هديا وكذا المذكور في الجامع الصغير المحصر مكان القارن **قوله** وان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه فان قيل كان ينبغي ان يؤمر بالتوجه ليتحلل بالطواف والسعي بمنزلة فائت الحج قلنا ان الطواف والسعي في حق فائت الحج غير مقصود لعينه لكن المقصود هو التحلل وهذا المقصود يحصل له بالهدي **قوله** وان توجه ليتحلل بالعمرة فله ذلك لان فائت الحج يتحلل باعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة*

وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج بان دم الاحصار عندهما يتوقت بيوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدي وانما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق لعدم توقت الدم بيوم النحر وجه القياس وهو قول زفر رحمه الله انه قدر على الاصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدي ووجه الاستحسان انا لو الزمناه التوجه لضاع ماله لان المبعوث على يديه الهدي يذبحه ولا يحصل مقصوده وحرمة المال كحرمة النفس وله الخيار ان شاء صبر في ذلك المكان او في غيره ليذبح عنه فيتحلل وان شاء توجه ليؤدي النسك الذي التزمه بالاحرام هو افضل لانه اقرب الى الوفاء بما وعد ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لانه تعذر عليه الاتمام فصار كما اذا احصر في الحل وان قدر على احدهما فليس بمحصر اما على الطواف فلان فات الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلما بينا

قوله وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لان دم الاحصار لما كان يتوقت بيوم النحر عندهما فبادراك الحج يكون مدركا للهدي لامحالة لان وقت ذبح الهدي يوم النحر ووقت الحج وهو الوقوف بعرفة يوم عرفة فلذلك لا يتصور ادراك الحج دون الهدي عندهما **قوله** وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان الخوف على نفسه عذرا فكذلك الخوف على ماله والافضل ان يتوجه لانه اقرب الى الوفاء بما وعد وهو اداء ما شرع فيه **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه فلا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدي ولكنه يبقى محرما الى ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق او يقصر وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ولرمي الجمار

وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى
والصحيح ما اعلمتك من التفصيل والله تعالى اعلم بالصواب

دم ولتاخير الطواف دم ولتاخير الحلق دم عند ابي حنيفة رحمه الله فكان عليه اربعة دماء
عند ابي حنيفة وكذا ذكره الاسبيجابي رحمه الله وعندهما ليس عليه لتاخير الحلق
والطواف شيء وقد تقدم فان قيل قد قلتم ان مدة الاحرام متى زادت ثبت حكم
الاحصار وقد زادت مدة الاحرام ايضا فلما ذا لا يثبت حكم الاحصار في حقه
قلنا لا كذلك فانه متمكن من التحلل بالحلق الا في النساء والمشقة بالكف عن النساء ليست
كهي بالكف عن سائر المحظورات فلم يتحقق العذر الموجب للتحلل *

قوله وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى
اراد بالمسئلة من احصر بمكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف وهو محصر ذكر في المبسوط
قال ابو يوسف رحمه الله سألت ابا حنيفة رضي الله عنه عن المحرم يحصر في الحرم قال
لا يكون محصرا قلت اليس ان النبي عليه السلام احصر بالحديبية وهي بالحرم فقال
ان مكة يومئذ كانت دار حرب واما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها
قال ابو يوسف رحمه الله اما انا فاقول اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين
البيت كان محصرا وهو قول الشافعي رح والاصح ان يقول اذا كان محرما بالحج فان منع
عن الوقوف والطواف فهو محصر وان لم يمنع من احدهما لم يكن محصرا لانه
ان لم يكن ممنوعا عن الطواف فيمكنه ان يصبر حتى يفوته الحج فيتحلل بالطواف والسعي
وان لم يكن ممنوعا عن الوقوف فيمكنه ان يقف بعرفة ليتم حجه ثم يحلق فيتحلل
فلا يزداد عليه احرامه فاما اذا كان ممنوعا عنهما فقد تعذر عليه الاتمام والتحلل بالطواف
فيكون محصرا كما لو احصر في الحل والله تعالى اعلم *

باب الفوات

ومن احرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج لما ذكرنا ان وقت الوقوف يمتد اليه وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضي الحج من قابل ولا دم عليه لقوله عليه السلام ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليتحلل بعمرة وعليه الحج من قابل والعمرة ليست الا الطواف والسعي ولان الاحرام بعد ما انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه الا باداء احد النسكين كما في الاحرام المبهم وهنا عجز عن الحج فتتعين عليه العمرة ولا دم عليه لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما.

باب الفوات

قوله ولان الاحرام بعدما انعقد صحيحا اي نافذا لازما وهذا احتراز عن احرام العبد والامة بغير اذن المولى واحرام المرأة في التطوع بغير اذن الزوج فان للمولى والزوج ان يحللهما وليس باحتراز عما انعقد فاسدا لان الاحرام الفاسد وهو ما اذا جامع المحرم قبل الوقوف بعرفة او احرم مجامعا يلزم فيه المضي كالصحيح فان قيل يشكل هذا بالمحصر فان فيه خروجا من الاحرام من غير اداء احد النسكين قلنا اجري الكلام على الاصل فلا يرد العوارض نقضا وفصل المحصر من العوارض **قوله** كما في الاحرام المبهم بان احرم ولم يتعين حجة ولا عمرة فانه يصح احرامه ولا يخرج عن الاحرام الا باداء احد النسكين

العمرة لا تفوت وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها فعلها وهي يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنهما انها كانت تكره العمرة في هذه الايام الخمسة ولان هذه الايام ايام الحج فكانت متعينة له وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحج بعد الزوال لا قبله والاظهر من المذهب ما ذكرناه ولكن مع هذا لو اداها في هذه الايام صح ويبقى محرما بها فيها لان الكراهة لغيرها وهو تعظيم امر الحج وتخليص وقته له فيصح الشروع والعمرة سنة وقال الشافعي رحمه الله فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفريضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة والعمرة تطوع ولانها غير موقتة بوقت وتتأدى بنية غيرها كما في فائت الحج وهذه امارة النفلية وتأويل ما رواه انها مقدرة باعمال كالحج اذ لا تثبت الفرضية مع التعارض في الآثار قال وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب التمتع والله اعلم بالصواب *

قوله وتتأدى بنية غيرها اما عند الخصم فان المحرم بالحج قبل اشهر الحج يكون محرما بالعمرة واما بالاجماع فان فائت الحج يتحلل بافعال العمرة والفرض انما يباين النفل بان النفل يتأدى بنية الفرض والفرض الذي هو غير معين لا يتأدى بنية النفل كذا في المبسوط وقوله غير معين يخرج صوم رمضان فانه فرض يتأدى بنية النفل **قوله** وتأويل ما رواه وهو قوله عم العمرة فريضة **قوله** مع التعارض في الآثار لان ما رواه يعارض بما روينا من قوله عليه السلام والعمرة تطوع **قوله** وهي الطواف والسعي العمرة هي الاحرام والطواف والسعي والحلق لان الاحرام شرط والطواف ركن والسعي والحلق واجبان

باب الحج عن الغير

الاصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صوما او صدقة او غيرها عند اهل السنة والجماعة لما روي عن النبي عليه السلام انه ضحى بكبشين املحين احدهما عن نفسه والاخر عن امته ممن اقر بوحدانية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل تضحية احدى الشاتين لامته والعبادات انواع مالية محضة كالزكوة وبدنية محضة كالصلوة ومركبة منهما كالحج والنيابة تجري في النوع الاول في حالتي الاختيار والضرورة لحصول المقصود بفعل النائب ولاتجري في النوع الثاني بحال لان المقصود وهو اتعاب النفس لا يحصل به وتجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال ولا تجري عند القدرة لعدم اتعاب النفس والشرط العجز الدائم الى وقت الموت لان الحج فرض العمر وفي الحج النفل تجوز الانابة حالة القدرة لان باب النفل اوسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن المحجوج عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب كحديث الخثعمية فانه صلى الله عليه وسلم قال فيه حجي عن ابيك واعتمري وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان الحج يقع عن الحاج وللآمر ثواب النفقة لانه عبادة بدنية وعند العجز اقيم الانفاق مقامه

باب الحج عن الغير

قوله لحصول المقصود وهو سد خلة المحتاج بدفع المال وذا يحصل بنائبه كما يحصل به **قوله** للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال كان من حقه ان يقول للمعنى الاول وهو حصول المقصود بفعل النائب لاعتبار جانب المال الا انه اقام مشقة التنقيص مقام مشقة اتعاب النفس عند فعله بنفسه لانه كما يلحق المرء المشقة عند فعله بنفسه تلحقه المشقة ايضا عند تنقيص ماله بالدفع الى الغير **قوله** لان الحج فرض العمر

كالفدية في باب الصوم

قال ومن امره رجلان ان يحج عن كل واحد منهما حجة فاهل بحجة عنهما

فان قيل لا يستقيم التعليل لاشتراط العجز الدائم بانه فرض العمر فان الشيخ الفاني في الصوم يشترط فيه العجز الدائم في حق جواز الفدية عن صومه مع ان الصوم ليس بفرض العمر قلنا ما فات الصوم عن وقته التحق بفرض العمر لان قضاءه لازم عليه ما دام حيا فاستغرق العمر قضاء وان لم يستغرق اداء وروى المعلي عن ابي يوسف رح في الاحجاج ان برء المريض قبل فراغ المأمور تلزمه الاعادة وان برأ بعد الفراغ لا تلزمه الاعادة ثم العجز ان كان بعذر لا يزول كالعمي والزمانة جاز ان يحج عنه لقيام العجز الدائم وان كان بعذر يرجى زواله كالمرض والجنون والحبس فان استمر الى وقت الموت حكم بوقوع الاحجاج موقع الفرض للعذر وان صح فعليه حجة الاسلام واذا احج الرجل الصحيح رجلا ثم عجز لم يجزه عن الحجة لفقد العذر حالة الاحجاج ٭

قوله كالفدية في باب الصوم الفدية في باب الصوم اقيم مقام الصوم في حق سقوط الصوم فكذا الانفاق هنا اقيم مقام الحج في حق سقوط الافعال وهذا لان الاتفاق بسبب لاداء الحج واقامة السبب مقام المسبب اصل في الشرع هذا هو الكلام في الحج الفرض فاما اذا امر رجل رجلا ان يحج عنه تطوعا فحج المأمور فالحج يقع عن المأمور وللآمر ثواب النفقة لان الاصل وقوع الحج عن الحاج والحج عن الآمر انما وقع في الفرض بالنص حيث قالت الخثعمية ان فريضة الحج ادركت ابي فبقي النفل على اصل القياس

قوله فاهل بحجة عنهما اي شرع في الافعال قبل ان يعين عن احدهما على ما يأتي بعدها

فهي عن الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الامر حتى لا يخرج الحاج عن حجة
الاسلام وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن
ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأمور ولا يمكنه ان يجعله عن
احدهما بعد ذلك بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان له ان يجعله عن احدهما لانه
متبرع بجعل ثواب عمله لاحدهما اولهما فيبقى على خياره بعد وقوعه سببا لثوابه
وهنا يفعل بحكم الآمر وقد خالف امرهما فيقع عنه ويضمن النفقة ان انفق من مالهما
لانه صرف نفقة الامر الى حج نفسه وان ابهم الاحرام بان نوى عن احدهما غير عين
فان مضى على ذلك صار مخالفا لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل المضي فكذلك
عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وهو القياس لانه مأمور بالتعيين والابهام يخالفه
فيقع عن نفسه بخلاف ما اذا لم يعين حجة اوعمرة حيث كان له ان يعين ما شاء

قوله فهي عن الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الآمر اي فيما اذا افقه
واحرم عنه على التعيين وهنا لم يقع عنه لانه خالفهما فيقع عن المأمور فيضمن النفقة
قوله بخلاف ما اذا حج عن ابويه لان الوارث غير مأمور بالحج ومن حج عن غيره
بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون جاعلا ثواب الحج له فاذا اهل بحجة لغت نيته
في كون الحج لهما فيبقى الحج له وعمله يكون سببا للثواب فيبقى خياره بعد وقوعه سببا
للثواب على ما كان قبله اما هنا فيفعل ما يفعل بحكم الآمر والحج يقع عن الامر من
وجه بدليل انه لم يخرج الحاج عن عهدة حجة الاسلام فكان مأمورا بايقاع الحجة لكل
واحد منهما على الخلوص بدون الاشتراك فيقع عن نفسه للمخالفة لكل واحد منهما وبعد
ما وقع عن نفسه لا يمكن ان يقع عن غيره **قوله** بخلاف ما اذا لم يعين حجة اوعمرة
بان قال لبيك اللهم لبيك ولم يقل بحجة او بعمرة

لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق وجه الاستحسان ان الاحرام
شرع وسيلة الى الافعال لا مقصودا بنفسه والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين
فاكتفي به شرطا بخلاف ما اذا ادى الافعال على الابهام لان المؤدى لا يحتمل
التعيين فصار مخالفا .

قال فان امره غيره ان يقرن عنه فالدم على من احرم لانه وجب شكرا لما وفقه
الله تعالى من الجمع بين النسكين والمأمور هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه
وهذه المسئلة تشهد بصحة المروي عن محمد رحمه الله تعالى ان الحج يقع عن المأمور
وكذلك ان امره واحد بان يحج عنه والاخر بان يعتمر عنه واذنا له بالقران فالدم عليه
لما قلنا ودم الاحصار على الامر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج
لانه وجب للتحلل دفعا لضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه

قوله لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق فجهالة الملتزم
غير مانعة لوجوب التعيين واما جهالة من له الحق فمانعة بدليل مسئلة الاقرار
فان من اقر بمجهول لمعلوم بان قال لفلان علي شيء يصح ووجب التعيين
ولو اقر بمعلوم لمجهول بان قال لواحد من الناس علي الف درهم لم يصح **قوله** ان الاحرام
شرع وسيلة بدليل صحة تقديمه على وقت الاداء هو اشهر الحج **قوله** فاكتفي به
شرطا اي فاكتفي بالاحرام المبهم من حيث انه شرط **قوله** واذناله بالقران فالدم عليه
وانما قيد بقوله واذنا له بالقران فانه لو لم يأذناله بالقران لا يجوز له ان يجمع بينهما
لاجلهما فلو قرن كان مخالفا كذا في المبسوط فيقع الحج له فيكون الدم عليه لا محالة
وانما يتوهم وجوب الدم على الامر عند الاذن بالقران فلدفع هذا الوهم قيد بالاذن
فان قيل لما كان هذا دم شكر ينبغي ان يجب على الامر لان المنتفع بالقران هو الامر

ولهما ان الآمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه فان كان يحج عن ميت فاحصر فالدم في مال الميت عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم قيل هو من ثلث مال الميت لانه صلة كالزكوة وغيرها وقيل من جميع المال لانه وجب حقا للمأمور فصار دينا ودم الجماع على الحاج لانه دم جناية وهو الجاني عن اختيار ويضمن النفقة معناه اذا جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه لان الصحيح هو المأمور به بخلاف ما اذا فاته الحج حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختياره اما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة لحصول مقصود الآمر وعليه الدم في ماله

قلنا ان هذا الدم دم نسك كسائر المناسك وانه على المأمور فكذا هذا الا ترى انه اذا عجز عن الهدي كان الصوم عليه وحاصله ان الدماء ثلثة انواع ما يجب جزاء على جناية كجزاء الصيد ونحوه وما يجب نسكا كدم القران والمتعة وما يجب مؤنة كدم الاحصار فكلها على المأمور سوى دم الاحصار فانه مختلف فيه.

قوله ولهما ان الآمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه كالعبد اذا احرم باذن مولاه ثم احصر كان عليه اخراجه توضيحه ان دم الاحصار بمنزلة نفقة الرجوع ونفقة الرجوع في مال الميت وان كان الحاج هو المنتفع به ولا ضمان عليه فيما انفق لانه لم يكن مخالفا لامر الميت فيما انفق الا ترى انه لو مات في الطريق لم يضمن ما انفق فكذلك اذا احصر كذا في المبسوط **قوله** لانه صلة الصلة عبارة عن اداء مال ليس في مقابلته عوض مالي **قوله** وغيرها كالنذور والكفارات **قوله** لان الصحيح هو المأمور يعني اذا افسده كان مخالفا ووقع الفاسد عن الحاج ثم لما قضى الحج في السنة الثانية على وجه الصحة لا يسقط به حج الميت لانه لما خالف في السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعا عن المأمور والحج الذي يأتي به في السنة القابلة قضاء ذلك الحج فصار واقعا

لما بينا وكذلك سا نرد دماء الكفارات على الحاج لما قلنا ومن اوصى بان يحج عنه فا حجوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرقت نفقته وقد انفق النصف يحج عن الميت من منزله بثلث ما بقي وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يحج عنه من حيث مات الاول فالكلام هٰهنا في اعتبار الثلث وفي مكان الحج اما الاول فالمذكور قول ابي حنيفة رحمه الله اما عند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والا بطلت الوصية اعتبارا بتعيين الموصي اذ تعيين الوصي كتعيينه وعند ابي يوسف رحمه الله يحج عنه بما بقي من الثلث الاول لانه هو المحل لنفاذ الوصية ولابي حنيفة ان قسمة الوصي وعزله المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي سماه الموصي لانه لا خصم له ليقبض ولم يوجد التسليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا هلك قبل الافراز والعزل فيحج بثلث ما بقي

عن المأمور ايضا كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله ‌

قوله لما بينا ولما قلنا راجع الى قوله لانه دم جناية وهو الجاني عن اختيار **قوله** اما الاول وهو اعتبار الثلث وحاصل ذلك ان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه يؤخذ بثلث ما بقي فيحج به مرة اخرى ويجعل الهالك كان لم يكن وعلى قول ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان بقي من الثلث الاول وهو ثلث جميع المال مقدار ما يمكن ان يحج به يحج عنه بما بقي والا فتبطل الوصية وعلى قول محمد رح تبطل الوصية سواء بقي من الثلث الاول شيء او لم يبق وهذا الاختلاف بينهم اذا هلك المال اوسرق في يد النائب حتى لو هلك المال في يد الوصي قبل الدفع الى النائب بعد ما قاسم الورثة يحج عنه من ثلث ما بقي بالاتفاق ثم وثم الى ان يبقى من المال حبة **قوله** ولابي حنيفة رحمه الله ان القسمة لا تصح الا بالتسليم الى آخره وهذا لان القسمة لا تتم الا بالتسليم الى الموصى له وهنا الموصى له هو الحج معنى فلا تتم القسمة الا بالصرف الى الحج

واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس ان القدر الموجود من السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كان لم يوجد الخروج وجه قولهما وهو الاستحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية وقال صلى الله عليه وسلم من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل سفره اعتبرت الوصية من ذلك المكان واصل الاختلاف في الذي يحج بنفسه ويبتني على ذلك المأمور بالحج ٭

قال ومن اهل بحجة عن ابويه يجزيه ان يجعله عن احدهما لان من حج عن غيره بغير اذنه فانما يجعل ثواب حجه له وذلك بعد اداء الحج فلغت نيته قبل ادائه وصح جعله ثوابه لاحدهما بعد الاداء بخلاف المأمور على ما فرقنا من قبل والله تعالى اعلم بالصواب ٭

قوله واما الثاني وهو اعتبار المكان في الحج ذكر الامام المحبوبي رحمه الله وهذا الاختلاف في المكان فيما اذا اخرج النائب لحج عن الآمر ثم مات او خرج الموصي بنفسه ليحج ثم مات في الطريق واما لو خرج رجل من بلده تاجرا لا للحج ثم مات واوصى بان يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه اتفاقا **قوله** بخلاف المأمور على ما فرقنا من قبل وهو قوله وههنا يفعل بحكم الآمر وقد خالفه والله تعالى اعلم بالصواب ٭

باب الهدي

الهدي ادناه شاة لما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الهدي فقال ادناه شاة قال وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم لانه صلى الله عليه وسلم لما جعل الشاة ادنى لا بد ان يكون له اعلى وهو البقر والجزور ولان الهدي ما يهدى الى الحرم ليتقرب به فيه والاصناف الثلثة سواء في هذا المعنى ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا لانه قربة تعلقت باراقة الدم كالاضحية فيتخصصان بمحل واحد والشاة جائزة في كل شيء الا في موضعين من طاف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف فانه لا يجوز فيهما الا البدنة وقد بينا المعنى فيما سبق ويجوز الاكل من هدي التطوع و المتعة والقران لانه دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية و قد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من لحم هديه وحسا من المرقة ويستحب له ان يا كل منها لما روينا وكذا يستحب ان يتصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا لانها دماء كفارات وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احصر بالحديبية وبعث الهدايا على يدي ناجية الاسلمي قال له لا تاكل انت ورفقتك منها شيئا

باب الهدي

قوله ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا اي يشترط فيها ما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج وغيرهما **قوله** ويجوز الاكل من هدي التطوع اي للمهدي وللاغنياء هذا اذا ذبح هدي التطوع في محله وهو مكة واما اذا ذبحه في الطريق او عطب لا يجوز له الاكل من هدي التطوع ويجوز من هدي الواجب على ما يجيء بعد هذا **قوله** لانها دماء كفارات والمعنى في ذلك

ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة والقران الا في يوم النحر قال في الاصل يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح لان القربة في التطوعات باعتبار انها هدايا وذلك يتحقق بتبليغها الى الحرم فاذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القربة في اراقة الدم فيها اظهر اما دم المتعة والقران فلقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا تفثهم وقضاء التفث يختص بيوم النحر ولانه دم نسك فيختص بيوم النحر كالاضحية ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا في يوم النحر اعتبارا بدم المتعة والقران فان كل واحد دم جبر عنده ولنا ان هذه دماء كفارات فلا تختص بيوم النحر لانها لما وجبت لجبر النقصان كان التعجيل بها اولى لارتفاع النقصان به من غير تاخير بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نسك *

قال ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم لقوله تعالى في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة فصار اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدي اسم لما يهدى الى مكان ومكانه الحرم قال صلى الله عليه وسلم منى كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم خلافا للشافعي رحمه الله لان الصدقة قربة معقولة والصدقة على كل فقير قربة

ان الكفارة شرعت جزاء للجناية فيليق بها الحرمان عن الانتفاع بهديه لزيادة الزجر ولو جاز له الانتفاع بها لانقلب العسر يسرا *

قوله وقضاء التفث يختص بيوم النحر فكذا الذبح يختص به ليكون الكلام مسرودا على نسق واحد **قوله** فصار ذلك اصلا اذ لا تفاوت بين الكفارات في معنى الجبر والجزاء فاذا ثبت وجوب التبليغ في البعض بالنص ثبت وجوب التبليغ في الباقي بدلالته

ولا يجب التعريف بالهدايا لان الهدي ينبئ عن النقل الى مكان ليتقرب باراقة دم فيه لا عن التعريف فلا يجب فان عرف بهدي المتعة فحسن لانه يتوقت بيوم النحر فعسى ان لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرف به ولانه دم نسك فيكون مبناه على التشهير بخلاف دماء الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر على ماذكرنا وسببها الجناية فيليق به الستر

قال والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر قيل في تأويله الجزور وقال الله تعالى ان تذبحوا بقرة وقال الله تعالى وفديناه بذبح عظيم والذبح ما اعد للذبح وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر الابل وذبح البقر والغنم ثم ان شاء نحر الابل في الهدايا قياما او اضجعها اي ذلك فعل فهو حسن والافضل ان ينحرها قياما لما روي انه صلى الله عليه وسلم نحر الهدايا قياما واصحابه رضي الله تعالى عنهم كانوا ينحرونها قياما معقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقر والغنم قياما لان في حالة الاضطجاع المذبح ابين فيكون الذبح ايسر والذبح هو السنة فيهما والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان يحسن ذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع

قوله ولا يجب التعريف بالهدايا التعريف له معان التشبيه باهل عرفة في غيرها والذهاب بالهدايا الى عرفة وتعريف الهدايا اي اعلامها بعلامة مثل التقليد والاشعار وكل ذلك ليس بواجب ثم ههنا يحتمل ان يراد به الثاني بدلالة قوله فعسى لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرف به اي يذهب به الى عرفات ويحتمل ان يراد به الاخير بدلالة قوله ولانه نسك فيكون مبناه على التشهير **قوله** الافضل ان ينحرها قياما لما روي وفي قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها اشارة الى هذا لان السقوط يكون عن حالة القيام **قوله** معقولة اليد اليسرى المراد منه ان يضم الساق مع الفخذ بعد رفع ساقه منحنية الى فخذه ويربط عليهما كما يربط كذلك عند البروك*

فنحر نيفا وستين بنفسه وولى الباقي عليا رضي الله عنه ولانه قربة والتولي في القربات اولى لما فيه من زيادة الخشوع الا ان الانسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه فجوزناه تولية غيره **قال** ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطي اجرة الجزار منها لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه تصدق بجلالها وبخطمها ولا تعطي اجرة الجزار منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبها وان استغنى عن ذلك لم يركبها لانه جعلها خالصا لله تعالى فما ينبغي ان يصرف شيئا من عينها او منافعها الى نفسه الى ان يبلغ محله الا ان يحتاج الى ركوبه لما روي انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها ويلك وتأويله انه كان عاجزا محتاجا ولو ركبها فانتقص بركوبه فعليه ضمان ما نقص من ذلك وان كان لها لبن لم يحلبها لان اللبن متولد منها فلا يصرفه الى حاجة نفسه وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه يحلبها ويتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه الى حاجة نفسه تصدق بمثله او بقيمته لانه مضمون عليه ومن ساق هديا فعطب فان كان تطوعا فليس عليه غيره لان القربة تعلقت بهذا المحل وقد فات وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غيره مقامه لان الواجب باق في ذمته وان اصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه لان المعيب بمثله لا يتأدى به الواجب فلا بد من غيره وصنع بالمعيب ما شاء لانه التحق بسائر املاكه

قوله فنحر نيفا وستين النيف بالتشديد كل ما بين العقدين وقد يخفف واصله من الواو وعن المبرد النيف من واحدة الى ثلث **قوله** فان اصابه عيب كثير يريد به عيبا يمنع التضحية بان ذهب اكثر من ثلث اذنه على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا ذهب اكثر من نصف الاذن

قصه

واذا عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوعا نحرها وصبغ نعلها بدمها وضرب بها صفحة سنامها ولا يأكل هو ولا غيره من الاغنياء بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية الاسلمي رضي الله عنه والمراد بالنعل قلادتها وفائدة ذلك ان يعلم الناس انه هدي فيأكل منه الفقراء دون الاغنياء وهذا لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلا الا ان التصدق على الفقراء افضل من ان يتركه جزرا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود فان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء لانه لم يبق صالحا لما عينه وهو ملكه كسائر املاكه ويقلد هدي التطوع والمتعة والقران لانه دم نسك وفي التقليد اظهاره وتشهيره فيليق به ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنايات لان سببها الجناية والستر اليق بها

على حسب الاختلاف في المانع *

قوله واذا عطبت البدنة في الطريق اي قربت من العطب يدل عليه قوله فان كان تطوعا نحرها وبهذا اخرج الجواب لسؤال من قال ان هذا مكرر بما ذكر اولا بقوله ومن ساق هذا فعطب لانا نقول ذلك في حقيقة الهلاك وهذا في القرب من الهلاك **قوله** بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية الاسلمي روي ان النبي عليه السلام بعث الهدايا على يدي ناجية الاسلمي وامره ان يسلك بها الفجاج والاودية حتى يخرج بها الى منى فينحرها فقال ما ذا اصنع بما ابدع منها فقال انحرها واصبغ نعلها بدمها واضرب بها صفحة سنامها ثم خل بينها وبين الناس ولا تأكل انت ولا احد من رفقتك منها شيئا وانما نهاه ان يتناول منها لانه كان غنيا مع رفقته **قوله** والمراد بالنعل قلادتها لان الغالب ان يكون القلادة قطعة نعل **قوله** جزرا للسباع الجزر بفتحتين اللحم الذي ياكله السباع

ودم الاحصار جابر فيلحق بجنسها ثم ذكر الهدي ومراده البدنة لانه لا يقلد الغنم عادة ولا يسن تقليدها عندنا لعدم فائدة التقليد على ما تقدم والله اعلم .

مسائل منثورة .

اهل عرفة اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزاهم والقياس ان لا يجزيهم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهذا لانه عبادة تختص بزمان ومكان فلا يقع عبادة دونهما وجه الاستحسان ان هذه .

قوله ودم الاحصار جابر فيلحق بجنسه وهو الدماء الجابرة كدم الجنايات . **قوله** لعدم فائدة التقليد وتلك الفائدة ان لا يمنع من الماء والعلف اذا علم انه هدي وهذا فيما غاب عن صاحبه كالابل والبقر دون الغنم فان الغنم يضيع اذا لم يكن صاحبه معه فلذلك لا تقلد الغنم **قوله** على ما تقدم اشارة الى ما ذكرنا قبيل باب القران بقوله وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ولكن لم يذكر هناك عدم الفائدة والله تعالى اعلم بالصواب .

مسائل منثورة

قوله اهل عرفة اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر صورة هذه الشهادة ان يشهدوا انهم رؤا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر من ذي الحجة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الغلط في العيد انهم اذا صلوا العيد فظهر انهم فعلوا ذلك بعد الزوال لا يخرجون من الغد في العيدين لانه في الفطر فات الوقت وفي الاضحى فات السنة وعنه انهم يخرجون فيهما وعنه انهم يخرجون في الاضحى دون الفطر هو اذا لم يخرجوا فالصحيح ان ذلك يجزيهم للعذر

شهادة قامت على النفي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها نفي حجهم والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل ولان فيه بلوى عاما لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة حرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان جواز المؤخر له نظير ولا كذلك جواز المقدم قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا لانه ليس فيها الا ايقاع الفتنة وكذا اذا شهدوا عشية عرفة برؤية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس او اكثرهم لم يعمل بتلك الشهادة

قال ومن رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فان رمى الاولى ثم الباقيتين فحسن لانه راعى الترتيب المسنون ولو رمى الاولى وحدها اجزأه لانه تدارك المتروك في وقته وانما ترك الترتيب

قوله شهادة قامت على النفي وعلى ما لا يدخل تحت الحكم علل بهذا المجموع كيلا يلزمه النقض بما لو شهدا انه لم يستثن الزوج عند قوله انت طالق ثلثا او لم يقل قول النصارى عند قوله المسيح بن الله والزوج يدعي ذلك لان هذه الشهادة وان قامت على النفي لكن فيما يدخل تحت الحكم **قوله** لان المقصود منها نفي حجهم المعتبر هو المقصود كالمودع اذا ادعى رد الوديعة وانكر رب الوديعة فالقول للمودع وان كان مدعيا ظاهرا لان المقصود من دعواه نفي وجوب الضمان فيكون منكرا معنى **قوله** والحج لا يدخل تحت الحكم لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي يجبر الحاكم المحكوم عليه به والحج عبادة والعبادات لا يجبر عليها **قوله** ولان جواز المؤخر له نظير فان القضاء بعد

وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه ما لم يعد الكل لانه شرع مرتبا فصار كما اذا سعى قبل الطواف اوبدأ بالمروة قبل الصفا ولنا ان كل جمرة قربة مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقديم البعض على البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف لانه دونه والمروة عرف منتهى السعي بالنص فلا تتعلق به البداءة

قال ومن جعل على نفسه أن يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خيره بين الركوب والمشي

الوقت مشروع ولا كذلك قبل الوقت قال شمس الائمة الحلواني رح ينبغي للقاضي أن لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس ولا رفق في شهادتكم لهم بل فيه تهييج الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من ايقظها

قوله وقال الشافعي رح لا يجزيه ما لم يعد الكل لانه شرع مرتبا اعلم ان الشافعي رحمه الله ترك اصله وكذلك علماؤنا رحمهم الله فان قيل الترتيب في الفوائت شرط عندنا وهنا لم يشترط والترتيب في الفوائت ليس بشرط عنده وههنا شرط فكل احتاج الى الفرق والشافعي يقول في الصلوة كل واحدة منها مقصودة بنفسها فلا يكون تبعا لغيرها واما جمرات اليوم فواحدة بدليل انه يجب دم واحد بترك الكل فيجب رميها كما شرعت وعلماؤنا قالوا كل جمرة مقصودة بنفسها لان كل واحدة منها متعلقة ببقعة على حدة والبقعة في باب الحج اصل فكان ما شرع فيه اصلا ايضا فلا يتعلق جواز البعض بالبعض الا ترى انه لو اعاد على الترتيب كان مؤديا لا قاضيا واما في الصلوة فقد جاء النص بان ما صلى من غير رعاية الترتيب صلوة قبل وقتها **قوله** والمروة عرفت منتهى السعي بالنص وهو قوله عليه السلام ابدؤا بما بدأ الله تعالى

فصو.

وهذا اشارة الى الوجوب وهو الاصل لانه التزم القربة بصفة الكمال فيلزمه بتلك الصفة كما اذا نذر الصوم متتابعا وافعال الحج تنتهي بطواف الزيارة فيمشي الى ان يطوفه ثم قيل يبتدئ المشي من حين يحرم وقيل من بيته لان الظاهرانه هو المراد ولو ركب اراق دما لانه ادخل نقصا فيه قالوا لانما يركب اذا بعدت المسافة وشق المشي واذا قربت والرجل ممن يعتاد المشي ولا يشق عليه ينبغي ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فللمشتري ان يحللها ويجامعها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلايتمكن من فسخه كما اذا اشترى جارية منكوحة ولنا ان المشتري قائم مقام البايع وقد كان للبايع ان يحللها فكذا المشتري الا انه يكره ذلك للبايع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري

قوله وهذا اشارة الى الوجوب وهو قوله لايركب حتى يطوف وهو رواية الجامع الصغير. وهو الصحيح لانه التزم قربة بصفة الكمال وهو الحج ماشيا بدليل ما روي عن ابن عباس انه قال بعدما كف بصره ماتأسفت على شيء كتأسفي على ان لم احج ماشيا فان الله تعالى قدم المشاة فقال يأتوك رجالا وعلى كل ضامر وقال عليه السلام من حج ماشيا فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال كل حسنة تسعمائة وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه كان يمشي في حجة والجنائب تقاد الى جنبه فان قيل كيف يستقيم هذا وقد كره ابو حنيفة رحمه الله المشي في طريق الحج قلنا ما كره المشي مطلقا وانما كره الجمع بين الصوم والمشي لانه اذا فعل ذلك ساء خلقه فجادل رفيقه والجدال في الحج منهي عنه فان قيل ليس للمشي نظير في الفرائض والواجبات فينبغي ان لا يصح النذر به قلنا بل له اصل فان المكي الفقير اذا لم يملك الزاد والراحلة وامكنه المشي الى عرفات وجب عليه الحج وبدليل ما روي عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه انه جاء الى النبي عليه السلام وقال يارسول الله ان اختي نذرت ان تحج

بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا باشرت باذنه فكذا لا يكون ذلك للمشتري واذا كان له ان يحللها لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا وعند زفر يتمكن لانه ممنوع عن غشيانها وذكر في بعض النسخ او يجامعها والاول يدل على انه يحللها بغير الجماع بقص شعرها او بقلم ظفر ثم يجامع والثاني يدل على انه يحللها بالمجامعة لانه لا يخلو عن تقديم مس يقع به التحلل والاولى ان يحللها بغير المجامعة تعظيما لامر الحج والله اعلم *

ما شية حافية فقال عليه السلام ان الله تعالى لغني عن تعذيب اختك فلتركب ولتذبح لركوبها شاة وفي بعضها ولترق دما فلو لم يجب الحج ماشيا لما اوجب الكفارة بالركوب ثم لم يذكر محمد رح في شيء من الكتب من اي موضع يبدأ بيل من بيته وهو الاصح ويدل على وجوب المشي من وقت الخروج ما روي عن ابي حنيفة رح لو ان بغداديا حلف وقال ان كلمت فلانا فعلي ان احج ما شيا فلقيه بالكوفة فكلمه فعليه ان يمشي من بغداد * **قوله** بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا كان باذنه لما ان النكاح حق الزوج وقد تعلق حقه باذن المالك فلا يتمكن المالك من فسخه وان بقي ملكه كتعلق حق المرتهن به باذنه فلما كان كذلك قام المشتري مقامه بعد الشراء فلذلك لا يكون له حق الفسخ ايضا واما ههنا فقد اجتمع في الجارية حقان حق الله تعالى في الاحرام وحق المشتري في الاستمتاع فيقدم حق العبد لحاجة العبد وغنى الشرع الا ترى انه اذا اجتمع القصاص والقتل بقطع الطريق بدئ بالقصاص لانه حق العبد **قوله** لا يتمكن من ردها بالعيب اي بعيب الاحرام ثم التحليل بالتطيب او بالمس او بقص الشعر والظفر وفي المنتقى المعانقة والتقبيل مع العلم بالاحرام تحليل وان لم يرد به التحليل والله تعالى اعلم بالصواب *

الحمد لله على اتمام الجلد الاول من الهداية مع الكفاية



THE HIDAYAH,

WITH

ITS COMMENTARY,

CALLED

THE KIFAYAH,

A Treatise on the Questions of Mohammadan Law,

PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION

BY

HUKEEM MOULVEE ABDOOL MUJEED,

With the Assistance of several learned Men of Calcutta.

VOLUME I.

PRINTED AT HUKEEM ABDOOL MUJEED'S MEDICAL PRESS, TALTALLAH. NO. 46,

1834.